وزارة التعليم العـــالي و البحث العلـــــمي

جامعة باجي مختار – عنابة UNIVERSITY BADJI MOUKHTAR–ANNANBA–

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

واقع تنافسية الإقتصادالجزائري و آثا ها على التشغيل في ظل الشراكة الأورومتوسطية

الشعبة : اقتصاد المعرفة و العولمة

إعداد : عنان فاطمة الزهراء

مشرف الرسالة: ا.د جاوحدو رضا استاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار عنابـــة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيس اللجنة: ا.د. ماضي بلقاسم	استاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابـــة
1– ا.د.روابح عبد الباقي	استاذ التعليم العالي	جامعـــة قسنطـــينة–2
2– د. ناصر بوعزيز	استاذ محاضـــر–أ	جامعة 08 مـاي45 قالمـــة
3– د.صالحي عبد القادر	استاذ محاضـــر–أ	جامعة باجي مختار عنابـــة
4– بن خديجة منصف	استاذ محاضـــر–أ	جامـــعة ســـوق اهـــراس

2014–2015

تصريح

أصرح أنا الباحثة عنان فاطمة الزهراء بأني اتحمل المسؤولية الكاملة عن كل ما ورد في هذه الأطروحة من أراء و نتائج ، و ان هذا العمل لم يقدم جزء منه او كله لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة اكاديمية

الملخص

أحدث تزايد الاتجاه نحو عالمية الأسواق والتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية إلى تعميق حدة المنافسة بين الدول و دفعها إلى التسارع نحو اكتساب ميزة تنافسية تمكنها من المحافظة على مكانتها العالمية، و في ظل هذه التغيرات تسعى الجزائر جاهدة إلى تحرير اقتصادها و العمل على إيجاد مكانتها في التقسيم الدولي الجديد لهذا وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتبارها ضرورة حتمية في ظل ظهور التكتلات الإقليمية الدولية و تسارع الدول لتكون كقوة اقتصادية منافسة لغيرها، و لقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001 ليتم الوصول إلى اتفاق ثنائي نهائي في 22 /2002/04 و دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

والدولة الجزائرية اتجهت للاستفادة من الفرص التي توفرها الشراكة خاصة مع اقامة منطقة للتبادل الحر و التي تقتضي تنازلات تجارية متبادلة و اقتصاديات متكافئة لتقليل المخاطر المتوقع حدوثها، الى تحسين قدرتها التنافسية و هذا يتطلب اعتماد جملة من الإجراءات الشاملة مست جميع المجالات خاصة التشغيل، فالتغيرات التكنولوجية تتطلب توفر القدرة على التعرف على الفرص الاستثمارية المواتية و الاستجابة السريعة لها من خلال توفير سلع و خدمات عالية الجودة، و يعتمد ذلك على توفير قوة عاملة على درجة عالية من المهارة و على قدرة و مرونة سريعة للاستجابة لمتطلبات سوق العمالة حتى يتخلص من جموده و لا يتم ذلك إلا بوجود مرونة في سوق العمل.

الكلمات المفتاحية : الشراكة الاورمتوسطية، القدرة التنافسية ، التشغيل ، مرونة سوق العمل ، اليد العاملة المؤهلة.

Résumé

La tendance vers la mondialisation des marchés mondiaux et des paramètres économiques et sociaux ne peut qu'approfondir l'intensité de la concurrence entre les Etats. Cette concurrence pousse ces derniers à accélérer la mise en place d'avantages concurrentiels permettant à chaque Etat de maintenir et/ou d'améliorer sa position au niveau du marché mondial. Dans ce cadre, les autorités algériennes entendent libéraliser l'économie domestique et travailler de telle sorte à ce que cette dernière trouve sa place dans la division internationale du travail. Dès lors, les pouvoirs publics ont signé l'accord de partenariat avec l'Union européenne en tant que nécessité impérative au regard de l'émergence de blocs régionaux et internationaux qui tendent à faire disparaître les petites économies. Ainsi, la reprise des négociations en 2001 a abouti à un accord bilatéral le 22.04.2002 et cet accord est entré en vigueur en septembre 2005.

L'Etat algérien a pu ainsi profiter des opportunités offertes par le partenariat, notamment avec la création d'une zone de libre-échange qui exige des concessions de part et d'autre et des mesures appropriées pour réduire les risques anticipés et améliorer la compétitivité de chacun des partenaires. Cette situation nécessite l'adoption d'une série de mesures qui ont touchées tous les domaines, en particulier l'emploi. Les changements technologiques exigent l'identification des opportunités d'investissement et une réponse favorable et rapide à cette exigence grâce à la fourniture de biens et services de haute qualité. Ceci dépend de l'existence d'une main-d'œuvre hautement qualifiée et de la flexibilité du marché de l'emploi qui permet de fluidifier ce dernier.

Mots clés: partenariat euro-méditerranéen, compétitivité, emploi, flexibilité du marché du travail, main-d'œuvre qualifiée.

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2012 .	47
02	هيكل الشراكة الاورومتوسطية الاقتصادية و المالية.	67
03	برامج التعاون الرئيسي المنفذة في MEDAII.	77
04	ثلاثية الجوانب الاقتصادية المتكاملة المرافقة للتجارة الحرة.	80
05	تغييرات التعريفات الجمركية المطبقة على الدول الأولى بالرعاية للفترة 2003- 2006 .	85
06	مقارنة بين تطور التعريفات بين بلدان البحر الأبيض المتوسط في الصناعة.	87
07	حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للدول الشريكة المتوسطية لسنة 2007.	89
08	التجارة في السلع و الخدمات بالبلدان البحر الأبيض المتوسط الشريكة في سنة 2005.	93
09	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لتعديل القوة الشرائية عام 1995.	94
10	مستويات البطالة في الدول المتوسطية في صفوف الشباب للفترة 1994- 2005.	95
11	دورة تقسيم العمل في تحقيق التنمية الاقتصادية.	136
12	الشكل العام لدالة الطلب على التشغيل.	143
13	علاقة الأجر الحقيقي بمستوى التشغيل.	144
14	تغيرات الأجور و القوى الأخرى على طلب العمل.	145
15	دالة عرض العمل.	146
16	التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك.	147
17	آلية تحديد الطلب الفعال لمستوى التشغيل.	150
18	العمل كدالة في الدخل.	152
19	دالة العرض الكينزية.	153
20	التوازن في سوق العمل الكينزي	154
21	بطالة كينزية و بطالة كلاسيكية حسب نظرية الاختلال.	157
22	هرم القدرة التنافسية كمفهوم للرفع من مستوى المعيشة من منطلق المفوضية الأوروبية.	172

23	دور الحكومة في تدعيم التنافسية من خلال طرح بورتر.	176
24	مخطط مؤشر التنافسية العربية.	182
25	ركائز التنافسية العالمية.	184
26	نمو الإنتاجية مقابل نمو العمالة للفترة 1991-2005.	203
27	أهمية التعليم في بيئة تنافسية و انعكاسها على سوق العمالة.	223
28	الشكل التقليدي للجامعة.	224
29	علاقة جودة التعليم بالعولمة ، الاقتصاد و تنمية الموارد البشرية.	226
30	علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتعليم وسوق العمل	227
31	تحول النظام التعليمي في اقتصاد المعرفة انطلاقا من" التعليم ذلك الكنز المكنون".	228
32	الإنفاق العام و الخاص على التعليم بكل مستوياته.	229
33	إستراتيجية تطوير المهارات من أجل التنافسية و العمالة و التنمية المستدامة.	233
34	العلاقة بين الحاضنة التكنولوجية و مراكز البحوث/الجامعة و الصناعة.	235
35	أنواع مرونة سوق العمل.	238
36	محددات مرونة سوق العمل.	242
37	مؤشرات كفاءة سوق العمل في ظل التنافسية الاقتصادية.	250
38	تجربة الامن المرن الدنماركي (المثلث الذهبي)	251
39	مخطط برنامج التأهيل.	261
40	أهداف برامج التأهيل.	262
41	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع لسنة 2013 (السداسي الأول).	269
42	نسبة الصادرات حسب الهيكل السلعي لسنتين 2013 و 2014.	275
43	نسبة التوزيع الجغرافي للصادرات لسنة 2013.	277
44	التوزيع النسبي للتوزيع الجغرافي للواردات لجغرافية للموارد الجزائرية لسنة 2013.	278
45	منحنى حصيلة المشاريع الاستثمارية لسنة 2002- 2013.	284
46	منحنى المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2013.	285
47	توزيع المشاريع الاستثمارية الكلية لسنة 2013.	286
48	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها.	288

49	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة حسب نوع القطاع للفترة 2002-2012.	290
50	تطور الناتج المحلي الخام الاجمالي (PIB).	300
51	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2004 – 2013 حسب الجنس و العمر.	303
52	تطور السكان الناشطين حسب قطاع النشاط للفترة 2004-2013.	306
53	تصنيف الدول العربية حسب مراحل تطور التنمية و متطلبات التنافسية في كل من الجزائر ، المغرب و تونس لسنة 2011- 2012.	309
54	المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.	315
55	ترتيب و قيمة المؤشر العام للجاذبية و أيضا الأداء في المجموعات الثلاث للجزائر لسنة 2014.	316
56	الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للجزائر سنة 2014.	317
57	ترتيب الجزائر و الدول المجاورة في تقرير ممارسة نشاط الأعمال 2013/2008.	321
58	تطور السكان المشتغلين للفترة 2001-2013 حسب نوع القطاع القانوني.	329
59	درجة تقدم 685 مؤسسة ص و م في مراحل برنامج التاهيل ED PME.	331
60	تطور مناصب الشغل بالموازاة مع تطور عدد المشاريع الاستثمارية.	346
61	توزيع العمالة على مستوى القطاعات الاقتصادية حسب عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها للفترة 2002 – 2013.	349
62	مساهمة الاستثمار الاجنبي في مناصب الشغل مقارنة مع الاستثمار المحلي.	350
63	العلاقة بين جمود قوانين العمل و كبر حجم الاقتصاد الغير رسمي,	352
64	إجمالي معدل الخصوبة (الأطفال الذين ولدوا / امرأة).	363
65	مرونة سوق العمل في الجزائر مقارنة مع مناطق العالم لسنة 2008.	368
66	كفاءة سوق العمالة الجزائري و ترتيبه انطلاقا من المؤشرات لسنة 2013-2014.	373

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة للفترة 2011-2012.	48
02	مختلف مؤشرات مدخلات البحث العلمي في بعض الدول العربية و المتقدمة.	49
03	التدفقات الخارجية لإجمالي التجارة الخارجية والتجارة البينية في الدول العربية للفترة 2008-2012.	51
04	مخصصات المساعدات من ميزانية المفوضية الأوروبية المخصصة للبلدان العربية المتوسطية من طرف (EIB)في البروتوكولات المالية الأربعة.	63
05	المداخيل الجمركية لدول جنوب المتوسط من المبادلات مع الاتحاد الأوروبي 1994-1996.	72
06	مساعدات ميدا1 للدول المتوسطية للفترة 1995-1999.	76
07	الالتزامات و المدفوعات المخصصة لـ MEDA I و MEDA II حسب البلد و نوع التعاون.	78
08	القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية و مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب الفرد للفترة 1985 -2006 .	85
09	الميزان التجاري للسلع مع الاتحاد الأوروبي- الدول27- للفترة 2000-2010.	90
10	التبادل التجاري بين أوروبيا و الدول المتوسطية الشريكة.	94
11	متطلبات الحد الأدنى من الوظائف للدول المتوسطية لتحقيق استقرار الوضع للفترة 2010- 2020.	99
12	الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي.	102
13	الهيكل السلعي للصادرات السلعية الجزائرية الى المجموعة الأوربية خلال الفترة 1985-1992.	104
14	الهيكل السلعي للواردات السلعية الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1985 - 1992.	104
15	لخسائر المحتملة من الإيرادات الجمركية جراء التفكيك الجمركي المفروض على واردات المنتجات المصنعة من الاتحاد الأوروبي.	121

16	البطالة العالمية أثناء الكساد الكبير.	149
17	الملكية و التنافسية و حوافز الكفاءة.	193
18	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2013.	268
19	الهيكل السلعي للصادرات خلال 2005 – 2013.	274
20	تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2005 – 2013.	276
21	تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 2005– 2013.	277
22	توزيع المشاريع الاستثمارية الكلية مع توضيح عدد مناصب العمل للفترة الزمنية 2002– 2013.	283
23	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة 2002– 2013.	284
24	توزيع المشاريع المصرح بها الأجنبية (2002–2013).	287
25	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا قطاع الاقتصادي للفترة 2002 –2013.	289
26	المؤشرات الداخلية للاقتصاد الجزائري.	299
27	تطور حجم السكان الإجمالي و حجم السكان الناشطين في الجزائر خلال الفترة 2003–2013.	303
28	توزيع السكان الناشطين و معدل النشاط حسب الجنس و العمر لسنة 2013.	305
29	تطور للسكان الناشطين حسب قطاع النشاط للفترة 2004– 2013.	306
30	تطور مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري من 2004 / 2005 إلى غاية 2014/2013.	307
31	ترتيب تنافسية الاقتصاد الجزائري وفقا للمجموعات للفترة 2010 – 2013.	308
32	تطور مؤشرات القدرة التصديرية للفترة (2005 – 2010).	311
33	تطور معدل التغطية للفترة (2005 – 2010).	312
34	تطور مؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2005 – 2010.	313
35	وضع الجزائر في المستويات الأربعة الرئيسية لمساهمة مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر فمقارنة مع بعض الدول العربية لسنة 2011.	318
36	ترتيب الجزائر دوليا من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2008– 2014.	319
37	تطور ترتيب مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2005 – 2013.	320
38	تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال 2005 – 2013.	327
39	حركة المؤسسات الخاصة حسب فئة الأجراء.	328

40	توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات 2005 – 2013.	340
41	انتاجية العمالة الصناعية للسنوات (2002 – 2009).	342
42	مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2011 في ظل انعاش الاستثمار.	348
43	الحد الادنى للاجور بالنسبة للعامل(توضيح القيمة و النسبة للفترة2008 – 2014)	370
44	تغيرات توظيف العمل في الجزائر من 2006 – 2010.	372
45	مقارنة الجزائر و سويسرا و قطر في مؤشر كفاءة سوق العمل من 2010 إلى 2013.	374
46	توزيع الغلاف المالي (حجم الاستثمارات على القطاعات).	379
47	توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي من 2010–2013.	386

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
قائمة الاشكال	I–III
قائمة الجداول	VI–IV
فهرس المحتويات	VII–XII
مقدمة عامة	ا– ز
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتكامل و مسيرة الاتحاد الأوروبي و صولا إلى الشراكة الأوروجزائرية	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتكامل الاقتصادي و الشراكة الاقتصادية	3
المطلب الأول: مفاهيم أولية حول التكامل الاقتصادي	3
I– مفهوم التكامل	5
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي و أشكاله	8
I– مراحل التكامل الاقتصادي	8
II– أشكال التكامل الاقتصادي	10
المطلب الثالث: مقومات و دوافع التكامل الاقتصادي	11
I– مقوماته	11
II– دوافـعه	14
المطلب الرابع: المفاهيم الأولية للشراكة (التأصيل النظري)	17
I– مفهوم التعاون الاقتصادي	18
II– مفهوم الشراكة الاقتصادية الدولية	19
III– أنواع الشـراكة	21
VI– أسباب الشراكة الأجنبية	24
المبحث الثاني: تجربة أوروبا في التكامل و مقارنتها بالمحاولات العربية	29
المطلب الأول: تجربة أوروبا في التكامل	29
I– الجماعة الاقتصادية الأوروبية	29
II–المراحل الأساسية لتطور العمل الوحدوي الأوروبي	32

III–تأسيس الإتحاد الأوروبي	35
IV– التكامل النقدي والتعامل بالأورو	36
المطلب الثاني: المحاولات العربية في تحقيق التكامل	40
I– السوق العربية المشتركة	41
II– الاتفاقيات التي تلت مشروع السوق العربية المشتركة	43
المطلب الثالث: تقييم تجربة أوروبا في التكامل والمحاولات العربية	45
I– تقييم محاولات الدول العربية	45
II– تقييم انجازات الاتحاد الأوروبي	52
III– المقارنة بين التجربتين	53
المبحث الثالث: مسار الشراكة الأورومتوسطي– العربية – من التعاون إلى الشراكة	55
المطلب الأول: مسار التعاون الأوروبي–المتوسطي	55
I– اتفاقيات التعاون السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية بين 1957–1989	59
II– السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي (PMR)	63
المطلب الثاني : الشراكة العربية الأوروبية _ الشراكة الأوروعربية	66
I– الجانب الاقتصادي و المالي	68
II – التعاون السياسي والأمني	80
III – البعد الثقافي والاجتماعي والإنساني	81
المطلب الثالث : تقييم مسار برشلونة و اثرها على الدول المتوسطية – العربية	82
I–انعكاسات منطقة التبادل الحر(الجانب الاقتصادي)	82
II – الجانب السياسي و الأمني	97
III – الجانب الاجتماعي و الثقافي و الإنساني	98
المبحث الرابع : اتفاق الشراكة الجزائرية – الأوربية (الشراكة الاوروجزائرية)	101
المطلب الأول : تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية–الأوربية من التعاون إلى الشراكة	101
I–اتفاقية التعاون الاوروجزائرية لسنة 1976	102
المطلب الثاني : مسار برشلونة و اتفاقية الشركة الأورو جزائرية	105
I – مسار برشلونة	105
II– محاور اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	107

المطلب الثالث:سار الشراكة الأورو جزائرية بعد اتفاقية برشلونة و اثار منطقة التبادل الحر	112
I – تغيير إطار السياسة العامة مع الاتحاد الأوربي	112
II– إقامة منطقة التبادل الحر	116
III– الاثار المحتملة لاقامة منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري	119
خلاصة الفصل	126
الفصل الثاني:المقاربات النظرية للتشغيل و التنافسية و تأثيرها على سوق العمل	127
تمهيد	128
المبحث الأول: المقاربات النظرية للتشغيل	129
المطلب الاول: المقاربات النظرية للتشغيل	129
I– مفاهيم عامة حول التشغيل	129
II– محـددات التشغيل	131
III– المقاربـات النظـرية للتشـــغيل و توازن سوق العمل	132
IV– سوق العمل في الفكر الحديث(النظريات الجزئية المفسرة لسوق العمل):	154
المبحث الثاني: المقاربـــــات النظرية للتنافســـية	161
المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم التنافسية	161
I– العجز التجاري الأمريكي	162
II– نظام الاقتصاد العالمي وظهور العولمة	166
المطلب الثاني: الإطـــار المفاهيـــمي للتنافسية	168
I- مفهـــوم المنافسة	168
II-مفهـــوم التنافسية	169
III– مفهوم القدرة التنافسية	171
IV– أنواع التنافسية	174
V– محددات التنافسية ودور الحكومة الداعم للتنافسية	175

المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية الاقتصادية	177
I- قياس تنافسية المشروع الاقتصادي	178
II-قياس تنافسية فرع النشاط الاقتصادي	179
III – مؤشرات قياس تنافسية الدولة	179
المطلب الرابع : تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	183
المبحث الثالث: تأثير التنافسية الاقتصادية على سوق العمالة (التشغيل)	190
المطلب الاول: الإلغاء التدريجي لدور الدولة في توفير مناصب الشغل و تشجيع القطاع الخاص للرفع من التنافسية	191
المطلب الثاني : التنافسية و دورها في تحفيز الإنتاجية و أثر ذلك على التشغيل:	198
المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية و فتح حدود المنافسة و تأثيرها على سوق العمل	204
المطلب الرابع :الاستغناء عن الوظائف التقليدية و إحلال مكانها وظائف مهارية بفعل التغير التكنولوجي و أثار أخرى	211
المبحث الرابع: تعديل الأنظمة التعليمية لاكتساب مرونة لسوق العمل و دور ذلك في تخفيف آثار التنافسية	221
المطلب الأول : تحويل البنية التحتية المؤسسية للأنظمة التعليمية لمواكبة الأنماط الجديدة لاحتياجات سوق العمالة	221
I- مرونة سياسات التعليم و تماشيها و متطلبات سوق العمل	224
II – تمـويل التعليم بجميع أطواره	229
المطلب الثاني: اهمية مرونة سوق العمل في التخفيف من اثار التنافسية الاقتصادية	235
I- تعريف مرونة سوق العمل Labour Market Flexibility	236
II- أنواع مرونة سوق العمل	239
III- محددات مرونة سوق العمل	242
المطلب الثالث: مرونة سوق العمل و دورها في تحسين القدرة التنافسية	243

خلاصة الفصل	254
الفصل الثالث:تقييم اجراءات تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري لتفعيل الشراكة الاوروجزائرية و اثرها على سوق العمل	255
تمهيد	256
المبحث الاول: الاجراءات المعتمدة لتحسين تنافسية الاقتصاد في ظل الشراكة الاوروبية.	257
المطلب الاول: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحسين تنافسياتها	257
I- تعريف تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	259
II- برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	260
III- برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (برنامج ميدا) (PME1)	264
المطلب الثاني: تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات	270
المطلب الثالث: تحسين مناخ ممارسة الأعمال لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر	281
المطلب الرابع: التمكين الاقتصادي للمرأة لتحسين كفاءة سوق العمل	293
المبحث الثاني : تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري انطلاقا من الإجراءات المعتمدة	298
المطلب الأول: تطور أداء الاقتصاد الجزائر (أهم المؤشرات)	298
المطلب الثاني: واقع سوق العمل في الجزائر	301
المطلب الثالث: تحليل الواقع التنافسي للاقتصاد الجزائري	307
I – تقييم القدرة التنافسية من خلال مؤشرات التصدير	310
II – تقييم القدرة التنافسية من خلال مؤشر ممارسة الأعمال و جذب الاستثمار:	314
III – مؤشر سهولة ممارسة الاعمال	320
المبحث الثالث: أثار اجراءات تحسين التنافسية الإقتصادية على سوق العمالة (التشغيل)	325
المطلب الأول:اثر تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة على التشغيل(تقييم برنامجMIDA	325

المطلب الثاني : أثر تحرير التجارة الخارجية و هيمنة قطاع المحرقات على التشغيل	336
المطلب الثالث : تطور مناخ الاستثمار و انعكاسه على التشغيل	345
المطلب الرابع : مختلف الآثار الأخرى على مستوى العمالة	351
I- تنامي الاقتصاد الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي	351
II- زيادة مساهمة المرأة في معدل التشغيل (سوق العمل)	354
III-اثر الشراكة الاوروجزائرية على التشغيل	358
المبحث الرابع: تحليل مرونة سوق العمل الجزائري و تقييم واقع تعديل الأنظمة التعليمية	360
المطلب الاول: واقع مرونة سوق العمل الجزائري و أثر ذلك على كفاءته	360
المطلب الثاني:واقع تعديل الأنظمة التعليمية لمواكبة الانماط الجديدة لاحتياجات سوق العمل	376
المطلب الثالث : اليات النهوض بالقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري لتحسين كفاة سوق العمل	388
خلاصة الفصل	393
الخاتمة العامة	395
قائمة المراجع	403

مقدمة عامة :

في ظل التحولات و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية و الإفرازات المتعددة للبيئة الحالية لأبعادها المختلفة، بات من المفروض على الحكومات التطلع إلى أرفع من مجرد زيادة النمو و الاندماج الكامل في الاقتصاد الرأسمالي، إلى التوجه لتبني سياسات تنسجم و أوضاعها الحالية حتى تتمكن من تحقيق التوازنات الاقتصادية، و السعي الحثيث إلى رفع القدرة على تقديم إنتاج متميز قادر على التنافسية في الأسواق العالمية .

و للاندماج في حركية الاقتصاد العالمي تسعى الدول إلى تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها لها من تطور تقني و معرفي صاحب الثورة التكنولوجية و التقليل من سلبياته حتى تكتسب قدرة لمواجهة التحديات القائمة، و بالتالي القدرة على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طبعا إذا تمكنت من استخدام الطاقة القصوى لمواردها.

و لقد وجدت الدول العربية نفسها مطالبة بمواكبة هذه التطورات و تحرير اقتصادها و العمل على إيجاد مكانتها في التقسيم الدولي الجديد القائم على التنافسية الدولية، و التقليل من المخاطر الاقتصادية التي تواجهها كدول منفردة إلى إقامة علاقات اقتصادية مشتركة و متداخلة فيما بينها مبينة على إنشاء مناطق و تنظيمات و اتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الأطراف، و رغم المحاولات العربية لإنشاء تكتل موحد إلا أنها لم تحقق النجاح المرجو منه، و تخللت العلاقات القائمة فيما بين هذه الدول جملة من المشاكل آلت دون الوصول إلى الأهداف المسطرة، ومن هنا جاء الحوار العربي الأوروبي هذا الشريك الذي تربطه علاقات تاريخية حكمتها مجموعة من المتغيرات المتعلقة أساسا بمفهومي التعاون والصراع، ارتبطت طبيعتها من فترة زمنية لأخرى، فكانت تارة توصف بأنها ذو طبيعة صراعية و تارة أخرى تحمل الطابع التعاوني، و في ظل اختلاف الأوضاع الداخلية والإقليمية لمنطقة المتوسط عامة و المنطقة العربية خاصة، أصبحت توجهات الدول تقوم على أساس التعاون والشراكة في مختلف المجالات ضمن ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة.

و في هذا السياق، تبلورت العلاقة بين الطرفين في مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995 المتمثلة في إبرام سلسلة من اتفاقيات الشراكة مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسطة، بما فيهم الجزائر حيث تم توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي باعتبارها ضرورة حتمية، و لقد تم استئناف

المفاوضات سنة 2001 ليتم الوصول إلى اتفاق ثنائي نهائي في 22 /2002/04 و دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

و تهدف اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية إلى جملة من الأهداف أهمها إنشاء منطقة للتبادل الحر تجمع كل الدول المتوسطية و دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة اتفاقية تمتد على مدى 12 سنة، أي إلى غاية 2010 كتاريخ مستهدف، مع ضرورة إلغاء جميع القيود الجمركية و غير الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل طرف بالسياسة التجارية التي تراها ملائمة مع بقية دول العالم الخارجي.

و للاستفادة من مزايا منطقة التبادل الحر و تفادي مخاطرها و جدت الحكومة الجزائرية نفسها مطالبة باكتساب قدرة تنافسية لاقتصادها لمواجهة اكبر تكتل عرفه التاريخ وصل إلى ذروة التطور ألا وهو الاتحاد الأوروبي، و لهذا اعتمدت الحكومة جملة من الإصلاحات منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين، و زيادة الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية و التطلع إلى الأسواق العالمية في ظل شروط التنافسية الدولية، خاصة و نظرا لهذه التغيرات أصبحت التنافسية السمة الأكثر تعميقا في النظام العالمي الجديد التي مست جميع الجوانب، و التي ألقت بآثارها على كل المجالات الاقتصادية و كان لسوق العمالة نصيبه من ذلك إذ طرأت عليه تغيرات جذرية و هيكلية في العقود القليلة الماضية فقد أسهمت التكنولوجيا في تغيير أشكال مؤسسات الأعمال و أساليب الإنتاج و الإدارة، وزادت من حاجة الدول إلى قوة عمل ذات خصائص متنوعة و متجددة و أضعفت الصلة بين زيادة الإنتاج و نمو العمالة و ساهمت في بروز ظاهرة جديدة هي " **ظاهرة النمو بلا زيادة في الوظائف** " و قللت من حجم العمالة الأقل مهارة .

انطلاقا مما سبق فانه يمكن طرح الإشكالية التالية : **ما هو واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري و الآثار المترتبة على التشغيل إثر الانضمام إلى الشراكة الاروومتوسطية ؟.**

و في ظل هذا الإشكالية فانه يفترض طرح التساؤلات الفرعية التالية :

_ ما هي المراحل التي مرت بها الشراكة الأورومتوسطية بداية من التكامل وصولا إلى ما هي عليه الآن؟.

– كيف أثرت التنافسية الاقتصادية على التشغيل في الدول المتقدمة و غيرت من ملامحه التقليدية المعتمدة ؟.

– هل الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية للاستفادة من فرص إقامة منطقة التبادل الحر و

– تفادي مخاطرها في إطار الشراكة حققت قدرة تنافسية للاقتصاد ؟.

– هل لجوء الجزائر إلى اكتساب قدرة تنافسية في ظل اتفاقيات الشراكة أدى إلى انعكاسات على التشغيل؟.

و لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها اعتمدت الفرضيات التالية :

– إن التوجهات العالمية المعاصرة نحو التكتلات الاقتصادية تعتبر ضرورة ملحة و إن عرفت تطورا إلى ما يعرف بالشراكة خاصة الاوومتوسطية، و هذا ما دفع الدول العربية إلى توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تهدف الى التعاون و تحقيق تكافؤ الفرص بين الطرفين.

– لقد اثر التوجه نحو اكتساب قدرة تنافسية للاقتصاد على سوق العمل إذ غير من مفهومه التقليدي لتوفير فرص عمل دائمة إلى مفاهيم حديثة تعتمد على مرونة سوق العمل.

– تتطلب التنافسية في ظل الشراكة الاورومتوسطية من الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات لتحسين القدرة للتعرف على الفرص الاستثمارية المواتية و الاستجابة السريعة لها، و تنويع اقتصادها خارج القطاع الواحد، وتأهيل مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة .

– تهدف الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر إلى فتح المجال للاقتصاد الجزائري إلى تحسين القدرة التنافسية على اثر الإجراءات المعتمدة، و إن كان ذلك سيلقي بآثاره في المدى القصير على سوق العمل و إن كان نجاح هذه الإجراءات على المدى المتوسط و الطويل من شأنه من يكسب سوق التشغيل مرونة و كفاءة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الإحاطة بمسألة الشراكة الاورومتوسطية و مدى أهميتها لإقتصاديات الدول المتوسطية بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، و معرفة السبل الأساسية للاستفادة من الفرص التي توفرها منطقة التبادل الحر و ذلك من خلال السعي لاكتساب قدرة تنافسية للاقتصاد حتى تكون هناك علاقة تكافؤ بين الطرفين، مع أهمية الأخذ بعين الإعتبار التدابير اللازمة لتفادي إنعكاس الإجراءات المعتمدة لتحسين التنافسية على سوق العمل هذا الأخير الذي أصبح قضية تشغل كل الدول نامية كانت أو متقدمة، خاصة و أن التطورات العالمية تفرض اكتساب يد عاملة تتميز بدرجة عالية من التأهيل تكسب سوق العمل مرونة عالية.

أسباب اختيار الموضوع:

– صرح البنك الدولي في أحد تقاريره انه لحد اليوم لم يتم إيجاد علاقة واضحة المعالم بين التنافسية و سوق العمل، و لقد كان هذا التصريح هو الدافع الأساسي لاختيار هذا الموضوع؛

_ التنافسية و اكتساب الميزة التنافسية للاقتصاد كمفهوم لم يتم حصره في تعريف موحدوا ٍنما يتماشى مع متغيرات العصر و هذا كان سببا لاختيار الموضوع في معرفة واقع تنافسية الاقتصاد الجزائر، و هل كل الإجراءات المتوالية التي تقوم بها الحكومة ساهمت في تحسين القدرة التنافسية، و ما هو الدور الذي لعبته الشراكة الاورومتوسطية في تحقيق ذلك؛

– هناك مواضيع كثيرة ربطت موضوع الشراكة الاورومتوسطية مع متطلبات التنافسية كتأهيل المؤسسات خاصة، و لكن لم يتم التطرق حسب ما تم الإطلاع عليه من مراجع إلى أهمية الشراكة بالنسبة لسوق العمل و إن كانت اتفاقياتها تنص على أهمية التشغيل بالنسبة للدول المتوسطية و كيفية معالجة الاختلالات التي يعرفها.

– يعتبر هذا الموضوع حديثا خاصة فيما يخص تأثير التنافسية على التشغيل و كذلك في الربط بينهما على المستوى الاقتصادي؛

الدراسات السابقة:

يعد موضوع الشراكة الأورو–متوسطية موضوع شامل وواسع على جميع المستويات، فقد حظي هذا الأخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتجة عن مناطق التجارة الحرة و التحرير الجمركي، كذلك فإن كل من موضوع التنافسية و مسألة التشغيل نالت نصيبها من الاهتمام خاصة و أنهما يعتبران من أهم القضايا في هذا العصر لذلك فلقد تعددت الدراسات و اختلفت و يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

❖بالنسبة للأطروحات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

– أطروحة الدكتوراه لـ: ناصر بوعزيز، الشراكة الاورومتوسطية و تأهيل المؤسسات الاقتصادية، سنة 2010:و لقد تطرقت هذه الدراسة إلى اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر و ضرورة تأهيل المؤسسات الاقتصادية لمواجهة تنافسية المؤسسات الأجنبية في ظل تحرير منطقة التبادل الحر و إلغاء التدريجي للرسوم الجمركية؛

– أطروحة دكتوراه لـ: عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو–

متوسطية، سنة 2006: في هذه الأطروحة تناول الباحث كل الجوانب المتعلقة بالشراكة الاورومتوسطية التي وقعت بين الاتحاد الأوروبي و الدول العربية مع الأخذ عينة من الدول و محاولة دراستها ، كما تم إلى دراسة حالة للاقتصاد الجزائري و ذلك بالكثير من التفصيل متطرقا إلى جميع النواحي في تلك الفترة مع طرحه لسيناريوهات متوقع حدوثها في المستقبل؛

– أطروحة دكتوراه لـ: شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و أفاق الشراكة الاقتصادية الأورو –متوسطية، حالة دول المغرب العربي: محاولة الباحث دراسة الشراكة الاورومتوسطية مع تركيزه على دول المغرب العربي فقط في محاولة منه معرفة الفرق بين تكتل الاتحاد الأوروبي و اتحاد المغرب العربي الذي لم يستكمل أدنى دراجات التكامل؛

– أطروحة دكتوراه لـ: بن حمودة سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(1986–1995)، سنة 1999:في هذه الأطروحة حاولت الباحثة إلى دراسة تطور الصادرات في الجزائر واهم المنتجات و الشركاء المتعامل معهم، كما وضحت بالإحصائيات هيمنة القطاع الواحد على الاقتصاد و أهمية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات للنهوض بالاقتصاد؛

– أطروحة دكتوراه لـ عياشي كمال، إمكانية ترقية صادرات الصناعة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية مع تطبيق الصناعات التحويلية، سنة 2005: اهتم الباحث بدراسة تطور مراحل الصناعة في الجزائر و أهم التغيرات التي مرت بها كما حاول التطرق إلى أهمية كل من الصناعة الإستخراجية و الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري مع تركيزه على هذه الأخيرة كأداة فعالة للخروج من وضعية الاقتصاد الريعي و تنويع هيكلة صادراته في ظل التغيرات العالمية التي تفرض ذلك؛

❖ أما فيما يخص الدراسات و التقارير فيمكن ذكرها فيما يلي :

– دراسة قام بها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، سنة 2006: أين حاول فيها دراسة إمكانية تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني و الدولي لإيجاد عمالة كاملة و منتجة و بالتالي توفير فرص للعمل الكريم ، و تأثير ذلك على التنمية المستدامة.

– دراسة لـ (Maamri Nabiha) , سنة 2006 : حاولت فيها دراسة مناطق التجارة الحرة والشراكة الأوروبية المتوسطية، و آفاق التكامل فيما بين بلدان الجنوب في البحر المتوسط والبلدان التنمية المستدامة و كيفية تكيف البلدان المتوسطية بعد توسيع الاتحاد الأوروبي من خلال اكتساب قدرة تنافسية لسد هوة عدم التكافؤ بين اقتصاديات الطرفين؛

– دراسة قامت بها (Lena Tsipouri)، سنة 2005 حاولت في هذه الدراسة التطرق لكل ما يخص مرونة سوق العمل من تعريفا لها و أنواعها و أهميتها بالنسبة للقدرة التنافسية و دورها في جعل المنظمة قادرة على تحسين أداءها و ذلك بفضل كفاءة العمالة لديها و التي تملك مرونة و قدرة على الحراك الجغرافي و التخصصي .

– دراسة (Furceri David) ، سنة 2012 تعتبر هذه الدراسة مهمة جدا للموضوع و ذلك لأنها كانت لها دور كبير في معرفة واقع مرونة سوق العمل في الجزائر و أسباب الجمود الذي تعرفه و أيضا ربطها بضعف التنافسية و كيف أن ذلك اثر على سوق العمل في الجزائر و زاد من ظاهرة البطالة وسط فئة الشباب ، كما حاول ذكر الحلول الواجب إتباعها لمحاولة تخفيف من الصرامة و الجمود الذي يعانيه سوق العمل الجزائري.

منهج البحث:

لقد تم استخدام كل من المنهج الوصفي، التاريخي و المنهج التحليلي في هذه الدراسة ، فبالنسبة للفصل الأول تم استخدام المنهج التاريخي و ذلك من خلال معرفة سيرورة الشراكة الاوروميتوسطية بداية من التكامل و صولا إلى ما هي عليه اليوم، كما تم التطرق لوصف هذه الظاهرة من خلال أهميتها و دوافعها ...الخ؛

في الفصل الثاني تم التطرق إلى المنهج التاريخي و ذلك لمعرفة التطور التاريخي لكل من التنافسية و سوق العمل و النظريات التي تناولت هاتين الظاهرتين، كما تم وصفهما و صفا شاملا، و لمعرفة علاقة التأثير بين التنافسية الاقتصادية و سوق العمل تم استخدام المنهج التحليلي و ذلك بجمع المعلومات و استخلاص الحقائق لمعرفة مدى التأثير؛

الفصل الثالث و الأخير فقد تم استخدام بدرجة كبيرة للمنهج التحليلي حيث تم جمع البيانات و الجداول و الأشكال و محاولة دراسة حالة الاقتصاد الجزائري بتحليل المعطيات المتوفرة و معالجتها و بالتالي استخلاص نتائج هذه الدراسة.

تقسيم البحث:

للتمكن من الإلمام بموضوع الدراسة و انطلاقا من العنوان تم تقسيمه إلى ثلاث متغيرات على أساسها تم وضع ثلاث فصول رئيسية :

الفصل الأول: مدخل مفاهيميللتكامل و مسير ة الاتحاد الأوروبي و صولا إلى الشراكةالأوروجزائر ية:

حيث تم في هذا الفصل التطرق للتطور التاريخي للشراكة الاوروجزائرية بداية من كونها كانت فكرة تكامل ثم تغيرت نتيجة للمتطلبات العالمية إلى تعاون و بعدها أصبحت تتجسد في مفهوم الشراكة أين وقع الاتحاد الأوروبي هذا التكتل الذي وصل إلى أقصى درجاته اتفاقيات شراكة مع الدول المتوسطية بما فيهم الجزائر ضمن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية للتشغيل و التنافسية و تأثيرها على سوق العمل: يتضمن هذا الفصل التأصيل النظري لكل من التشغيل و التنافسية خاصة الاقتصادية، و أيضا تم فيه محاولة إيجاد علاقة تأثير التنافسية على سوق العمل، و يعتبر هذا العنصر المهم في هذه الدراسة حيث تم دراسته على المستوى العالمي أي لم يتم تخصيص اقتصاد على أخرى و إنما تحليل الانعكاسات بصفة عامة، و بعد ذلك محاولة إيجاد السبيل الذي يخفف هذه الآثار و يعزز بذلك القدرة التنافسية.

الفصل الثالث:تقييم إجراءات تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري لتفعيلة الشراكة الاوروجزائرية و آثارها على سوق العمل: هذا الفصل يعتبر الجانب التطبيقي لهذه الأطروحة حيث تم فيه إسقاط ما تم التطرق له في الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري كدراسة حالة له من خلال معرفة الأداء الاقتصادي ككل و بعد ذلك الإجراءات المعتمدة من طرف الدولة لتحسين تنافسيتها، و لمعرفة مدى نجاعة هذه الإجراءات تم تحليلها من خلال تقييم للقدرة التنافسية بالتطرق لمختلف المؤشرات، وأيضا محاولة معرفة آثار هذه الإجراءات على سوق العمل ،و هل السبل التي تم التطرق لها في الفصل الأول كانت ناجعة عند تطبيقها على الاقتصاد الجزائر.

حدود الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على :

الحدود الزمانية: في هذه الدراسة الفترة الزمنية المعتمدة في بداية الدراسة كانت مع بدايات ظهور التكامل و صولا إلى هذا العصر، أما فيما يخص الجانب التحليلي في دراسة الحالة فلقد كان بين الفترة الزمنية من 2002_ إلى 2014 و هي فترة الشراكة الاوروجزائرية.

الحدود المكانية: فيما يخص الفصل الأول فلقد كانت الدراسة معممة على الاتحاد الأوروبي و الدول العربية و إن كان هناك تخصص في دراسة الشراكة الاروجزائرية، أما الفصل الثاني فلقد كانت الحدود المكانية معممة على الدول التي تملك ميزة تنافسية لإقتصادها و قدرتها على مواجهة آثارها على سوق العمل، و في الأخير فان دراسة الحالة ركزت على الاقتصاد الجزائري بالتفصيل.

تمهيد :

لقد أفرزت الفترة التي تلت قيام الحرب العالمية الثانية توجها واضحا نحو التعاون والتكتل بين الدول عموما، بفعل حالات الصراع و التنافس من ناحية، وبفعل التقدم التكنولوجي الذي فرض الحاجة إلى التكامل من ناحية أخرى ولقد كانت محاولة الدول العربية رائدة في هذا المجال.

غير أن هذه المحاولات لم تحقق الأهداف المرجوة منها بسبب جملة من الاختلافات و المشاكل القائمة بين الدول العربية، خاصة و إن اقتصادياتها رهينة التقسيم الدولي للعمل كمنتج مصدر للمادة الخام، إذ ضاعت فرص التنمية في الستينات والسبعينات، وأدت سياساتها التنموية الخاطئة إلى تعميق اعتمادها وتبعيتها لقطاعها الأول، الأمر الذي ضاعف من تأثير عدم الانسجام والتباعد في المواقف العربية اتجاه التحولات العالمية.

و في ظل الظروف الدولية والإقليمية و العلاقة التاريخية التي تربط بين الاتحاد الأوروبي و دول المتوسط و خاصة الدول العربية بما فيها الجزائر ، أصبح اللجوء إلى التجمعات الاقتصادية من السمات المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية، ما دفعها إلى إبرام اتفاقيات عديدة مع الاتحاد الأوروبي للتقارب بين ضفتي المتوسط الذي يعبر عن شراكة، حوار و تعاون تمليه روابط الجوار و التوازن الحضاري المشترك و يفرضه الوضع الإستراتيجي القائم، و تكامل المصالح و ترابطها.

و لذلك تم تقسيم الفصل الأول إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتكامل الاقتصادي و الشراكة الاقتصادية ؛

المبحث الثاني: تجربة أوروبا في التكامل و مقارنتها بالمحاولات العربية ؛

المبحث الثالث: مسار الشراكة الأورومتوسطية– العربية –من التعاون إلى الشراكة ؛

المبحث الرابع : اتفاق الشراكة الجزائرية – الأوربية (الشراكة الاوروجزائرية) .

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتكامل الاقتصادي و الشراكة الاقتصادية

لقد أصبح عالم اليوم يتميز بالتجمعات الإقليمية الكبرى، و التكتلات الاقتصادية العملاقة التي استطاعت أن تستحوذ على اهتمامات العديد من الدول كوسيلة لمواجهة المشاكل الاقتصادية و السياسية، ولذا أصبح التوجه نحو التكتل و الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي الجديد أمرا حتميا، وهذا لحرص الدول على تقليص أثار العولمة الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم على رفاهة شعوبها، و عليه فإن إقامة و تفعيل هذه التكتلات يعدان بالنسبة للبلدان النامية عامة و الدول العربية خاصة مطلبا إستراتيجيا، و لتحقيق ذلك تسعى العديد من الدول إلى إبرام بروتوكولات الشراكة مع بلدان أخرى أو اتحادات أو تكتلات اقتصادية و تطوير علاقتها و تحقيق تكامل و معدل مقبول من التنمية في جميع الميادين.

المطلب الأول: مفاهيم أولية حول التكامل الاقتصادي

إن الدراسات التي تناولها العديد من الاقتصاديين و المفكرين لإعطاء مفهوم موحد للتكامل أظهرت أنه من غير الممكن تناول هذه الظاهرة من منظور واحد و إنما تختلف معانيها باختلاف الاتجاهات المدروسة، لذلك مفهومها يتعدد وفقا لوجهات نظر الكتاب، و أيضا وفقا للمنهج الاقتصادي المتبع، لذلك استوجب التطرق إلى العديد من المفاهيم لإعطاء هذه الظاهرة حقها من التعريف انطلاقا من التوجهات المختلفة.

و التكامل يبرز بقوة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أين ظهرت ضرورة تكتل الدول فيما بينها من اجل تحقيق أعمار ما دمرته الحرب من ناحية، و استمرار عملية التطور من ناحية أخرى، و كمفهوم أطلق عليه في بداية الأمر " **بالوظيفية**" **Functionalism**[1].

و تعني الوظيفية كل حالات الاندماج الجزئي، أين يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات على المستويين، الأعلى و الأدنى من صناعة القرار، غير أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظيفة في السياسات المحلية للوحدات المشتركة.

---

[1] صالح عمر فلاحي، (2004): إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآنية و الآفاق المستقبلية، مداخلة بالملتقى الدولي : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004 ، ص58.

و لقد استعمل مفهوم الوظيفية[*] من طرف الباحث البريطاني **ديفيد ميتراني David Mittrany** الذي كان له إسهام كبير حول نظريات التكامل المعاصر، حيث يرى بأن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية تؤدي إلى الزيادة الكبيرة للأعمال الغير الحكومية خاصة في شقه الفني و التي تواجهه الدول، و مثل هذا الوضع لم يخلف الطلب على المستوى الوطني فحسب، و إنما ساهم في حل المشاكل التقنية على المستوى الدولي، و إذا ما أسندت هذه المشاكل إلى المتخصصين فإنه يمكن تحقيق التكامل الدولي، ففي رأيه أن النشاط الوظيفي يستطيع إعادة توجيه النشاط الدولي من خلال خلق جماعات جديدة تساهم في تطوير التعاون على المستوى الواسع في شتى المجالات، و هذا ما لا يمكن تحقيقه على المستوى الوطني.

غير أن هذا الطرح واجه العديد من الانتقادات ما فسح المجال لأفكار جديدة أطلق عليها "**بالوظيفة المستحدثة**" **Neo-functionalism** [**] التي ساهم في بلورتها منظرون أمثال **ارنست هاس Ernest Haas**، و **إيتزيوني أميتاي Etzioni Amitai**، **و كارل دويتش Karl Deutsch** ، و إن اختلفت وجهات نظرهم غير أنهم اتفقوا على النقاط التالية:

- ✓ الشروع في القطاعات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول التي تدخل في المسار التكاملي؛
- ✓ وجوب إدراج جماعات المصالح و النخب و الأحزاب السياسية في العملية التكاملية؛
- ✓ الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي بدلا من التكامل في الإطار الدولي .

---

[*] **الوظيفية:** أو المنهج الوظيفي و يمثل النموذج التقليدي للتكامل و لقد واجه العديد من الانتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- يعتبر صورة سلبية للتكامل إذ لا يفرض خطوات ايجابية تلتزم بها الدول الأعضاء ، إذ لكل منها حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية .

- التخصص الإنتاجي للدول وفقا لمزاياها النسبية بما يحقق أفضل عائد من الموارد المتاحة و يحدث في الوقت نفسه تقاربا في عائدات عناصر الإنتاج حيث يزيد من توظيف العناصر الإنتاجية المتوفرة مستفيدة من خلق تجارة بينية أوسع ، و بالتالي الاتفاق على تعريفة جمركية خارجية مشتركة يتم تحديدها من سلطة إقليمية و من تم الانتقال إلى سوق مشتركة تسمح بانتقال عناصر الإنتاج ، العمل ، رأس المال و المعرفة الفنية ، غير انه يفرض في الوقت نفسه قيودا على عديد من السياسات المتعلقة بتشغيل هذه العناصر و إزالة عوامل التمييز بينها بما في ذلك قيود انتقال الأفراد و الأموال .

للإطلاع أكثر راجع : محمد محمود الإمام، (2004): تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ص580 .

[**] هناك أربع مدارس استخلصت منها الوظيفة المستحدثة:المدرسة الوظيفية التي يتزعمها البريطاني، دافيد ميتراني، و المدرسة الوظيفية الجديدة التي يتزعمها البريطانيين، أرنست هاس Ernast Haas، و ل. ليندربرغ و المدرسة التعددية التي يتزعمها الألماني كارل دويتش Karl Deutsch، و أخيرا المدرسة الفدرالية التي يتزعمها Etzioni Amitai .

و انطلاقا من ما توصل إليه هؤلاء المنظرين، بات مفهوم التكامل مفهوما متعارف عليه اقتصاديا كما يلي :

I- مفهوم التكامل: Intégration

إن أصل كلمة تكامل **Intégration** لاتينية، بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة و إضافتها بعضا إلى بعض الآخر لتكوين كل متكامل[1]، و انطلاقا من هذا التعريف العام يثير مفهوم التكامل عدة تشابكات من حيث علاقته بالمفاهيم التالية: التوحيد، التنسيق، التعاون الإقليمي، لذلك سيتم حصره في أهم التعارف.

I- 1- التعريف1 : لـ Etzioni Amitai:[2]

يعرف **Etzioni Amitai** المجتمع السياسي المتكامل بأنه ذلك المجتمع الذي يملك مركز صناعة القرارات و توزيع الموارد و المكافآت الجماعية السياسية، أي يعتقد بأن الوحدة السياسية هي الطريقة التي يتم بواسطتها التكامل، و لقد وضع أربع مراحل لنموذجه التكاملي:

ا- مرحلة ما قبل التوحيد حيث تدفع النخب الخارجية الوحدات السياسية للتوحيد؛

ب- مرحلة التوحيد من خلال دراسة قوى التكامل و تتضمن تلاق مقومات:

- عنصر الإكراه لإجبار الأطراف المعنية على التوحيد؛
- عنصر الهوية؛
- عنصر المنفعة .

ج- مرحلة التوحيد من خلال دراسات قطاعات التكامل ؛

د- مرحلة انتهاء عملية التكامل.

التعريف 2:للاقتصادي الفرنسي François Perroux :[3]

التكامل عملا يهدف إلى جمع عناصر ليشكل كلا واحدا أو عملا يعزز الانسجام بين كل قائم.

---

[1] عمر صقر، (1996): التكامل الاقتصادي الإقليمي و الدولي ، مكتبة عين شمس ، مصر، ص36 .

[2] صالح عمر فلاحي، المصدر سبق ذكره ، ص60 .

[3] Jean Berrea, (2001) :Théories des relations internationales - De l'"idéalisme" à la "grande stratégie", ed., France, P 10 .

التعريف 3: تعريف أحمد الغندور :[1]

إن سعي الدول نحو التكامل الاقتصادي يدفعها إلى أن تسلك سبيلين هما: "أولهما التعاون الاقتصادي و ثانيهما الاندماج الاقتصادي" ، و يقصد بالتعاون الاقتصادي مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف وطأة القيود المعرقلة لانسياب السلع و رؤوس الأموال على إزالة العقبات التي تقف في وجه قيام أو نمو كل أو بعض عناصر العلاقات الاقتصادية فيما بينها تمهيدا لإذابة اقتصاديات دول المنطقة في اقتصاد واحد تتلاشى داخلها الحدود الاقتصادية.

التعريف 4 : تعريف أكثر شمولا :[2]

"عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود على المعاملات التجارية، و انتقال عوامل الإنتاج فيما بينها كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية عامة مع وجود فرص متكافئة لكل دول الأعضاء".

التعريف 5: تعريف بيلا بالاسا Balassa و تيمبرغن Timbergen : [3]

"هو إقامة علاقة وثيقة بين القطاعات الاقتصادية لدولتين أو أكثر باتجاه تحقيق الاندماج بينهما و إزالة مظاهر التمييز القائم بين هذه القطاعات و تكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة " ، و يعرفه أيضا بطريقة أكثر تفصيلا على أنه: [4]

" من الممكن تحقيق التكامل الإقليمي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي و من تم فإنه يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادي ، التكامل الاجتماعي و الذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج، و يرى **Balassa** التكامل الاقتصادي كعملية و كحالة، عملية يعني أنه يشمل كافة الإجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التمييز بين الوحدات أو المنشآت الاقتصادية التابعة لدول المجموعة، و كحالة قائمة لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف، و ينقلها من حالة تفرقة و تمايز إلى حالة التحام و انسجام".

---

[1] عبد الهادي يموت، (1983): التعاون الاقتصادي العربي و أهمية التكامل في سبيل التنمية، ط 3 ، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص1 .

[2] سامي العفيفي حاتم، (1994) :التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، ج2، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص279 .

[3] سمير التنيري، (1978): التكامل الاقتصادي و قضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص17 .

[4] فؤاد أبو ستيت،(2004): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص07 .

أما **Timbergen** فيرى التكامل الاقتصادي كعملية تشمل العديد من الجوانب التي ذكرها **Balassa** فيرى على أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي لإزالة كافة العقبات أمام هذا التعاون.

التعريف 6 : تعريف Myradal :[1]

فهو كذلك يرى أنه العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، و تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي، و يشير إلى أنه من المثل للبلاد النامية أن تسعى إلى إيجاد التكامل الاقتصادي الكامل – الوحدة الاقتصادية – كما يجب على الدول الصناعية و المتقدمة أن تفتح أسواقها و تزيل الحواجز و القيود على صادرات الدول النامية و تعطي لها الحق في حماية صناعتها الوليدة، و لقد نصح **Myradal** إلى وجوب التنسيق و التجانس في السياسات الاقتصادية بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

التعريف 7 : تعريف فاجدا و فينر Viner et Vajda:[2]

✓ **تعريف فاجدا Vajda** : ميز بين نوعين من التكامل التجاري هما:

❖ التكامل من خلال السوق: و الذي يكفل إمكانية تداول المنتجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق؛

❖ التكامل من خلال الإنتاج: و الذي يتم بواسطة رفع مستوى الفروع الإنتاجية الذي لا يمكن أن يبلغ حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي .

✓ **تعريف فينر Viner**: يرى بأن التكامل الاقتصادي ينتج عن ظاهرتين هما:

❖ ظاهرة خلق التجارة ؛

❖ ظاهرة تمويل التجارة.

---

[1] المصدر نفسه، ص06.

[2] أحمد فريد مصطفى و محمد عبد المنعم غفر،(1999): الاقتصاد الدولي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ص217.

التعريف 8 : تعريف kahment :[1]

عرف التكامل بين الدول النامية بأنه عملية يتم بمقتضاها السير قدما في إزالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر.

التعريف 9 : تعريف تبرجن :[2]

عملية بناء الشكل الاقتصادي بحيث تزول فيه كافة العوائق و القيود أثناء عملية التنفيذ و ذلك عن طريق قيام المؤسسات و الوسائل الخاصة بالتنسيق و التوحيد فهو بذلك يحتوي على عنصرين:

- ✓ يمثل في إزالة القيود التجارية كالتعريفة الجمركية و القيود الأخرى ؛
- ✓ يمثل في عملية التنسيق و التوحيد الهادفة بين الدول الأعضاء.

و عليه من تعدد التعاريف السابقة الذكر يظهر تعدد و اختلاف وجهات النظر المتناولة لهذه الظاهرة، و التي لا يمكن حصرها في تعريف محدد – كما سبقذكر ه – .

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي و أشكاله:

I– مراحل التكامل الاقتصادي :[3]

تختلف مراحل التكامل الاقتصادي تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة، و لهذا فحسب النظرية النيوكلاسيكية فإن اندماج الأسواق لابد أن يكون تدريجيا من خلال خمس مراحل إلى أن يصل إلى المرحلة الأخيرة و هي مرحلة الاندماج الاقتصادي.

I-1- ترتيبات التجارة التفضيلية:« Système Préférentiel »

و تعني مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، أي أن هناك تفضيلات جمركية متبادلة بين دول منطقة معينة إما تخفي الرسوم الجمركية أو إلغائها، و أفضل مثال على ذلك: النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشأ عام 1932 بين بريطانيا و مستعمراتها.

---

(1) محمد محمود الإمام، (1990): التكامل الاقتصادي، الأسس النظرية و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص233.

(2) عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي و أهمية التكامل في سبيل التنمية، المصدر سبق ذكره ، ص02.

(3) فؤاد ابو ستيت ، المصدر سبق ذكره ، ص9 (بتصرف).

I -2- منطقة التجارة الحرة: « Zone de libre échange »

عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية و إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود الجمركية في علاقتها التجارية مع بقية دول العالم غير الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة، و كأمثلة على ذلك منطقة التجارة الأوروبية الحرة، و تضم سبعة دول و التي أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959 و يطلق عليها « **EFTA** »، و تعتبر منطقة التجارة الحرة أساسا لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، كما تساهم لدفع عجلة التنمية من خلال السماح بحرية انتقال السلع و الخدمات داخل المنطقة بدون قيود، كما تساهم في دعم الاستثمار و خلق مناصب و فرص عمل.

I-3- الاتحاد الجمركي : « Union douanière »[1]

وفقا للمرحلة السابقة تضاف خطوة جديدة متمثلة في توحيد التشريعات الجمركية للدول الأطراف بإقامة جدار جمركي يحقق حرية التجارة فيما بينها مقابل اتخاذ موقف موحد بوضع القيود الملائمة من خلال سياسة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، حيث يساعد الإتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، و أيضا يساهم في تقسيم العمل بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع و الخدمات و أشهر الأمثلة على الإتحاد الجمركي إتحاد البينيلوكس بين بلجيكا، هولندا و لوكسمبورغ و الذي عقد في لندن عام 1944.

I -4 - السوق المشتركة: «Marché commun » [2]

اتفاق بين مجموعة من الدول التي يتم إلغاء القيود على نقل عناصر الإنتاج و رأس المال بين الدول الأطراف كوسيلة لإعادة توزيع عناصر الإنتاج و تحقيق مبدأ الكفاية القصوى في استغلال المواد الاقتصادية في ظل آلية السوق، أهم مثال على هذا السوق الأوروبية المشتركة التي أنشأت عام 1992.

---

[1] زينب حسين عوض الله، (1998): الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، ص311.

[2] كامل بكري، (2001): الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، مصر، ص151.

I–5 - الإتحاد الاقتصادي: « Union économie » [1]

يعتبر الإتحاد في حد ذاته غاية، إذ يهدف إلى توحيد الإجراءات المتعلـقة بالتنسيق التام للسياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و الاجتماعية و مواجهة التقلبات التي تتعرض لها الدول الأعضاء، و كمثال على ذلك السوق الأوروبية خلال أواخر الستينات أين تم تنسيق السياسات الزراعية و النقدية و خلافه.

I–6– الإتحاد الاقتصادي التام (الوحدة الاقتصادية) أو الاندماج الاقتصادي:

يعتبر أعلى مراحل التكامل الاقتصادي و يمثل تعاونا ينتج عنه تفاعلات إقليمية بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد يمكن أن تنقسم الإقليمية إلى: الإقليمية المفتوحة و يقصد بها تلك الجهود التي تهدف إلى تشجيع التعاون في مجالات التجارة و الاستثمار، أما الإقليمية الرخوة فهي التي تسعى إلى تحقيق الاتفاقيات المشتركة في إطار التعاون الأمني لبلوغ الوحدة السياسية، تتطلب هذه المرحلة إنشاء سلطة عليا تتصدر سلطات الدول الأطراف تلتزم هذه الدول بقراراتها و هذه المراحل التي مر بها الإتحاد الأوروبي وصولا إلى التكامل الاقتصادي التام الذي يشمل وحدة نقدية موحدة "**الأورو**"**EURO** و سيتم التطرق لذلك فيما يأتي.

II– أشكال التكامل الاقتصادي :[2]

للتكامل ثلاثة أشكال يمكن توضيحها فيما يلي:

II-1- التكامل الأفقي: L'intégration économique horizontale

ظهر هذا النوع من التكامل بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يقوم هذا التكامل بناءا على الإرادة الحرة للدول الأطراف و اتفاقها عليه و تنظيمها له، و تكون عادة هذه الدول متقاربة في مستوى التقدم الاقتصادي و متجانسة في طبيعة أنظمتها أو من ناحية انتمائها القومي و يسقط هذا النوع من التكامل على التوسع الجغرافي و ذلك بضم مشاريع إنتاجية تعمل في نفس النشاط الاقتصادي و تقوم بإنتاج سلع و خدمات متشابهة لتشكل مشروعا واحدا، و هذا قصد رفع كفاءة و أداء المشروعات أو الوحدات الإنتاجية و ذلك بالاستفادة من الوفورات الخارجية التي تتوفر للوحدات المنظمة، و بالتالي يؤدي إلى الحد من الآثار السلبية للمنافسة، غير أن هذا الشكل من التكامل قد يؤدي إلى بروز نزعات

[1] فؤاد أبو ستيت، المصدر سبق ذكره، ص14.

[2] عمورة جمال، (2005): دراسة تحليلية و تقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص177.

احتكارية إذا ما أدت عملية الاندماج التكاملي إلى الاستحواذ على نسبة كبيرة من السوق، بحيث لا يستفيد المستهلك من الانخفاض الحاصل في التكاليف.

II -2 - التكامل العمودي (الرأسي) L'intégration économique verticale:

و لقد ظهر هذا النوع من التكامل في مرحلة الاستعمار، حيث تقوم الدول المستعمرة بضم وحدات أو قطاعات إنتاجية إلى قطاعاتها من الدول التي تم استعمارها، لذلك اقترنت علاقة التكامل العمودي بظهور التبعية الاقتصادية التي أصبحت رمزا لتخلف الدول النامية في علاقاتها مع الدول المتقدمة الصناعية، حيث يقوم هذا النوع من التكامل بين بلدين أحدهما متقدم و الآخر نامي يقع تحت سيطرة الأول بشكل مباشر و كامل (فيتخصص الأول في المنتوجات المصنعة و الثاني في المواد الأولية بشكلها الخام)، و استمر هذا النوع من التكامل حتى نيل هذه الدول لاستقلالها السياسي، حيث بقيت تابعة للدول الرأسمالية الصناعية من خلال آليات السوق الدولية التي توجهها المصالح الرأسمالية.

II - 3 - التكامل الإقليمي L'intégration économique régionale:

يقصد به التكامل بين مجموعة معينة من الدول في علاقات خاصة بينها، و قد ينشأ نوع من التشابك أو الترابط بين عدد من الأقطار أو الدول نتيجة لظروف سابقة مرت بها هذه الدول، و الملاحظ أن ما هو قائم اليوم على المستوى العالمي راجع لعوامل تاريخية قسرية أو استعمارية، أو من خلال ما أفرزته النهضة التكنولوجية و التقدم العلمي من منتوجات و سلع انتشر إنتاجها و استعمالها و توزيعها في مختلف دول العالم، مما جعل انتشارها أمرا واقعا بما يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي الدولي على أنه عملية تقريب الاقتصاديات بعضها بالبعض الآخر وصولا إلى توحيدها .

المطلب الثالث: مقومات و دوافع التكامل الاقتصادي

I– مقوماته:[1]

إن عدم التماثل بين الدول في طبيعة نظامها السياسي يشكل أهم عائق أمام تواجهها نحو التكامل، و أيضا اختلاف العادات و التقاليد و القيم و الدوافع الاجتماعية يمكن لها أن توفر فرص نجاح للتكامل في حالة تقاربها أو تماثلها – و العكس صحيح – و رغم أهمية المقومات السياسية و

[1] كامل بكري، المصدر سبق ذكره، ص27، ص40 (بتصرف).

الاجتماعية غير أن المقومات الاقتصادية تقتضي تناولها بشيء من التفصيل للأهمية البالغة لموضوع الدراسة و التي تتجلى فيما يلي:

➢ **توفير الموارد الطبيعية:** إن توفر الموارد الطبيعية لبعض الدول و عدم توفرها للدول الأخرى تخلق نوع من التكامل فيما بينها، أي أن الافتقار النسبي يمكن له أن يتجاوز من خلال الاتفاقيات التي تربط هذه الدول، فهناك بعض الدول لديها ميزات و إمكانيات زراعية واسعة، أو إمكانيات مائية وفيرة ممكن لها أن تنمي الإنتاج الزراعي و تطوره، و البعض الآخر تتوفر لديه ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطور الصناعة و ما إلى ذلك، و هنا تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية، و بالشكل الذي يؤدي إلى توسع الإنتاج من السلع و الخدمات.

و الواقع أن الدافع لجلب العنصر النادر من الخارج ليس هو التكامل، بل استكمال الحيازات منه، فإذا خفت حدة ندرته تراجع الدافع لفتح الحدود أمامه.

➢ **التخصص و تقسيم العمل:** حتى يحقق التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل، يستوجب أن يستند إلى التخصص و تقسيم العمل الذي يسمح بوفرات الإنتاج و الحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، في حين عدم توفر التخصص و تقسيم العمل يؤدي إلى تنافس المشروعات الإنتاجية القائمة بين الدول المتكاملة بحيث يمكن أن تقود إلى تضررها جميعا، أو تضرر البعض منها لصالح البعض الآخر.

➢ **توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:** تنتقل عناصر الإنتاج من مكان إلى آخر سعيا وراء فرص توظيف أفضل تعود عليها بعائدات أعلى، إذ أن هذا الانتقال يمكن له أن يعالج خللا مؤقتا في سبب الموارد في المواطن المختلفة و هذا ما يزيد من التقارب في مستويات الدخل في المناطق المختلفة عند مستويات أعلى، غير أنه بالنسبة لانتقال رأس المال يؤدي إلى العجز المزمن في ميزان المدفوعات إلى فرض قيود على خروج رأس المال خشية نزوحه هربا من احتمال تدهور أسعار الصرف و من تواضع معدلات النمو بسبب قصور المدخرات المحلية، هذا الأمر يؤدي إلى نزوح رأس المال المحلي بدلا من وفود الرأسمال الأجنبي رغم ندرته – رأس المال المحلي– و لذلك يؤجل عادة

تحرير انتقال رأس المال إلى ما بعد معالجة الخلل في ميزات المدفوعات من خلال تعديل هيكل الإنتاج. [1]

أما بالنسبة لعنصر العمل فإنه بات العمل الاختصاصي و الفني الماهر ذات أهميته كبيرة في قيام النشاطات الإنتاجية و في تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها فقيام كل دولة بنشاطاتها الإنتاجية اعتمادا على ما هو متوفر لديها من عمل ماهر يعيق عملية القيام بهذه النشاطات و يحد من كفاءتها نظرا لافتقار هذه الدول لهذا العنصر، في حين التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر جميعها، خاصة و أن العمل الاختصاصي و الفني يبرز مع التطور التكنولوجي و الحجم الكبير كمستلزم أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة، لأداء النشاطات الاقتصادية عموما، و بالشكل الذي تتحقق معه زيادة في الإنتاجية، و تحسين كفاءة الأداء.

➢ **توفير طرق و وسائل النقل و الاتصال**[2]: إن توفر الحرية في انتقال السلع و الخدمات، و عناصر الإنتاج، تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق و وسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل البحري أو الجوي يؤدي إلى حركة الانتقال، رغم توفر الحرية فيها. كما يؤدي إلى صعوبة الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية أو الميزة النسبية في الإنتاج.

حيث أن إضافة كلفة النقل المرتفعة إلى السعر المنخفض المرتبط بكلفة أقل و كفاءة أكبر يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يصبح السعر الأعلى المرتبط بكلفة أكبر، و كفاءة أقل، أقل قدرة على التنافس، و هذا يعني تضرر المنتج الكفء لصالح المنتج غير الكفء نتيجة تكاليف النقل المرتفعة، كما أن ضعف وسائل الاتصال عبر قنواتها العديدة سواء السلكية أو اللاسلكية و غيرها يحد من المعرفة المسبقة بحالة السوق، و الدول المتقدمة اكتشفت الأهمية البالغة لهذا العامل الحيوي الذي بفضله يتم ربط الأقطار ببعضها البعض لذلك أولته اهتماما كبيرا من خلال تطويره، و خاصة تلك التي تربطها بالدول النامية لجعلها في حالة تبعية دائمة.

---

[1] محمد محمود الإمام، (2004): تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص590.

[2] كامل بكري، المصدر سبق ذكره، ص29.

II- دوافــعه : [1]

تتمثل دوافع التكامل في المزايا و المنافع التي يمكن أن تنجز عنه، سواء اجتماعية، سياسية، ثقافية... إلخ، غير أن تلك التي تتعلق بالجانب الاقتصادي تعتبر أهمها على الإطلاق، و ذلك لما لهذا المجال من تأثير على كل المجالات الأخرى خاصة عندما تتاح لها حرية التجارة من القيود التي تعيق قيامها و يمكن أن تتمثل فيما يلي:

II-1. اتساع حجم السوق: تتميز الكثير من الدول و خاصة النامية منها بدخل منخفض، و بالتالي قوة شرائية منخفضة – محدودة– لا تتبع توسيع السوق أمام العديد من المنتجات لهذه الدول، و هذا ما يؤدي إلى ضعف الحافز لدى هذه المشروعات على التوسع، في حين أن التكامل يوفر فرص اتساع إنتاج المشروعات بسبب توفر الطلب الذي يمكن من تحقيق الحافز على هذا التوسع، و ما يرافق ذلك من زيادة درجة استخدام الموارد و الطاقات الإنتاجية القائمة، و الغير مستغلة.

كذلك اتساع حجم السوق يتيح الحجم الكبير من الإنتاج الذي يسمح بتحقيق وفرات مرتبطة بهذا الحجم، أين تقل معها كلفة إنتاج الوحدة الواحدة من الإنتاج على عدد أكبر من الوحدات المنتجة، و خاصة إذا كانت التكاليف الثابتة – رؤوس الأموال الإنتاجية، معدات، آلات...إلخ– ترتفع كلفتها إلى حد كبير، و تمثل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج. و بالتالي انخفاض حصة الوحدة المنتجة منها نتيجة الحجم الكبير للإنتاج ما سيؤدي إلى خفض الكلفة بدرجة ملموسة، و بالتالي الأسعار، و من تم القدرة التنافسية، و يمكن أن يتم ذلك ليس فقط على الدول المتكاملة فحسب، و إنما يمكن أن يمتد الأمر ليتم تصدير بعض المنتجات إلى الدول الأخرى.

و يعتبر التخصص و تقسيم العمل من مميزات اتساع السوق، بحيث يتم الانتفاع من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، و أيضا زيادة الإنتاج و الإنتاجية، و خفض الكلفة و السعر، و زيادة قوة المساومة في تعديل شروط التبادل الدولي لصالح الدول المتكاملة من خلال الحصول على مبادلة لهذه الدول تتضمن تسهيلات و منافع أكبر لمجموعة الدول سواء أكانت هذه التسهيلات في جانب الصادرات – الحصول على عائد أكبر من صادراتها – أو جانب الواردات – الحصول على احتياجاتها المستوردة من العالم الخارجي سواء أكانت سلع نهائية أو وسيطة...إلخ بحجم كبير و تسهيلات أكبر– و هذا ما يتيح لها حجم أكبر من الصفقات تتميز بمساحات الأسعار و تقليل

[1] فليح حسن خلف، (2004): اقتصاديات الوطن العربي ، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، ص237.

التكاليف ، " كما يساهم اتساع السوق في زيادة المنافسة و القضاء على الاحتكار إذ يزيد حجم السوق من المنافسة بين المنتجين بما يؤدي إلى تخفيض الأسعار و تحسين مستوى الإنتاج فإزالة الحواجز الجمركية في إطار التكامل تزيد من عدد المنافسين، و بذلك تقل حدة الاحتكارات و آثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج." [1]

II – 2. زيادة التشغيل: إن توسع السوق و ما ينجر عنه من زيادة للنشاطات الاقتصادية بفضل زيادة الإنتاج، يتيح قدرا أكبر لفرص التشغيل، لا تقتصر على سوق الدول المنفردة و إنما تتعدى إلى أسواق الدول المتكاملة الأخرى بناءا على المزايا النسبية التي تتمتع بها الأنشطة والأقطار المتكاملة.

و هذا يساهم في الحد من البطالة من خلال استيعاب فائض العمل لدى بعض الدول الموجودة في التكامل من طرف تلك التي تعاني قصور في هذا العنصر، و إن كان التكامل و خاصة في عصر العولمة باتت اليد العاملة تتطلب التأهيل و الكفاءة حتى يتم استخدامها في المجالات التي تحقق إنتاجية و دخل أعلى، و بالتالي إنتاج أكبر يتميز بجودة عالية هذا الأمر يحقق حصيلة صافية للدول المتكاملة تتمثل في الفرق بين إنتاجية العمل المستخدم في نشاطاتها الاقتصادية الأعلى بعد التكامل مقارنة بإنتاجية العمل الأقل قبل التكامل إضافة إلى تنوع تركيب الطلب على العمل بالشكل الذي يؤدي إلى تناسبه بدرجة أكبر مع تركيب عرض العمل، و امتصاص البطالة. و سيتم التطرق إلى هذا العنصر في الفصول الآتية ؛

II – 3. زيادة معدل النمو الاقتصادي: من خلال توفر أكبر قدر من رؤوس الأموال، بفضل اتساع السوق و حرية حركة رأس المال، و أيضا توفر أكبر قدر ممكن من اليد العاملة و خاصة الماهرة منها و الفنية، الأمر الذي يزيد من توفر حجم إنتاجي كبير يزيد من تخصص و تقسيم العمل، و بالتالي زيادة نمو في الناتج و الدخل القومي. أي الزيادة في معدل النمو الاقتصادي و هذا يسمح خاصة بالنسبـــــة للدول النامية بـ:

✓ إقامة النشاطات الإنتاجية ذات الكفاءة العالية التي تفتقر إليها منفردة خاصة بسبب محدودية سوقها من جهة، و محدودية الموارد المتاحة فيها من جهة أخرى، و أبرز هذه النشاطات هو

[1] بوكساني رشيد و ربيش أحمد، مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، ملتقى: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ، المصدر سبق ذكره، ص218.

الصناعات الإنتاجية، و صناعة مستلزمات الإنتاج – توسيع شبكة نشاطاتها و تنوع صناعاتها خارج قطاع المحروقات– بما أنها اقتصاديات ريعية بالدرجة الأولى ؛

✓ توفير التمويل الخارجي و المستلزمات الاستثمارية و الإنتاجية و المشروعات الهامة و الحيوية التي تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، و متابعة عملية النمو، من خلال زيادة الاستثمارات في صناعات التصدير، و تشجيع رأس المال الأجنبي على الوفود إلى داخل الوطن، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للاتساع، و إنشاء صناعات لم يكن ممكنا إنشائها قبل التكامل بسبب ضيق السوق.

II –4. الإسهام في تطوير القاعدة التكنولوجية: يعتبر العامل التكنولوجي من نتائج الثورة الصناعية و التي فتحت أبواب التقدم و النمو للدول المتقدمة، إذ باتت اقتصادياتها في درجة عالية من الازدهار بفضل التكنولوجيا و التطور العلمي، و هذا الأمر تفتقر إليه الدول النامية، و تعاني من شحه، خاصة و إن امتلاكها يحتاج إلى إمكانيات مالية، و بشرية ضخمة.

و إن كانت الدول المتقدمة استغلت الأمر لصالحها من خلال السيطرة كأداة رئيسية على موارد و ثروات الدول النامية بحجة منحها التكنولوجيا التي تحتاج إليها في العملية التنموية، و بالتالي فالتكامل يمكن أن يتيح قدرات أكبر في هذا الجانب، و بالشكل الذي يمكن أن يساهم في إقامة تكنولوجيا ذاتية قادرة على الاستجابة للاحتياجات المحلية و المرتبطة بالظروف و الواقع المحلي و ملبية لمتطلباته.

5– توفير الحماية الاقتصادية: خاصة من التكتلات الاقتصادية الدولية الراهنة و الشركات العملاقة ذات حجم إنتاج كبير، إذ أن الدول منفردة – خاصة النامية – باتت اقتصادياتها هشة أمام اقتصاديات دول كبرى، و أصبحت تعتمد عليها اعتمادا كبيرا في خلق تبعية من الدرجة الأولى نجم عنها استنزاف قدراتها و إمكاناتها و مواردها، بالشكل الذي يكبت عملية التطور و يخدرها، أيضا حركة نشاطاتها الاقتصادية مرتبطة بحركة هذه الأشكال العملاقة الاقتصادية.

لذلك استوجب على الدول النامية خاصة اللجوء إلى عملية التكامل و محاولة الاستفادة من مزاياه لأجل تكوين حجوم اقتصادية قادر ة على المنافسة في السوق الدولية بحدود تسمح لها تقليل درجة استغلالها و تبعيتها للدول المتقدمة، و توفير هامش أكبر من الموارد و الفائض لتحفيز عملية النمو و استمراريتها.

II-6. ضمان ضد الأحداث المستقبلية[1]: قد تلجأ الدول للانضمام إلى التكامل لأجل درء المخاطر و الأحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل، فالتكامل لبعض الدول خاصة النامية يعتبر كتأمين ضد الأحداث المستقبلية الغير متوقعة كتجنب حرب تجارية من طرف الدول المتقدمة و بالتالي الخاسر الوحيد هو الأضعف – الدول النامية – و كمثال على ذلك **اتفاقية النافتا** [*] أين أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق و الرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق، و في المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة و التي كانت تتعارض مع مصالحها.

II-7. مواجهة المشاكل ذات الطبيعة المشتركة:[2] و في مقدمتها قضايا البيئة و التلوث الذي يصيب المسطحات المائية المشتركة كالأعشاب و الطحالب الطافية و كذلك لما تتعرض له بعض المناطق[**] بسبب النفايات المشعة و التجارب النووية التي تجريها قوى نووية أجنبية في الإقليم.

II-8. التعامل مع قضايا العولمة (ضمان ضد الأحداث المستقبلية): سواء بدعم التعاون من طرف الدول المتكاملة فيما بينها لأجل مواجهة آثارها أو بتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع آلياتها، و بخاصة القدرات التكنولوجية بما في ذلك الاستفادة من التجارة الإلكترونية و العمل على اجتياز الانقسام الرقمي داخليا و خارجيا و عبور الفجوة المعرفية.

المطلب الرابع: المفاهيم الأولية للشراكة (التأصيل النظري):

قبل التطرق إلى مفهوم الشراكة فإنه يجدر إلقاء الضوء على مفهوم التعاون باعتباره مصطلح له صلة مباشرة بموضوع الدراسة و ذلك تفاديا للخلط في المفاهيم.

---

(1) محمد إبراهيم محمود الشافعي،(2005): التكتلات الاقتصادية الإقليمية و أثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص17.

(*) اتفاقية "النافتا": و هي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والمعروفة باسم NAFTA تقتضي بإقامة منطقة حرة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ، وقد نشأت فكرة الـ "نافتا" في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش, وظهرت خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة و لتحقيق الانتعاش توجهت إلى تشجيع التجارة الدولية .
وبعد مباحثات مضنية استمرت 14 شهراً توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في 1992/8/12م, إلى توقيع اتفاقية مبدئية تهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها لتشمل قارة أمريكا الشمالية بكاملها. وبناءً على هذه الاتفاقية يتم إزالة كافة الحواجز الحدودية أمام التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث خلال حد زمني يمتد نحو 15 عاماً. من تاريخ سريان الاتفاقية ولذي بدأ في أول يناير الحالي 1994م. مما يؤدي إلى تكوين أكبر منطقة استهلاكية في العالم تتمتع بحرية التجارة الداخلية.

(2) محمد محمود الإمام المصدر سبق ذكره ، 52.

(**) المناطق: دول الباسيفيك.

I- مفهوم التعاون الاقتصادي :

التعاون كمفهوم ليس وليد اليوم و إنما هو متأصل منذ القدم، فلقد ظهر لتسيير العلاقات الإنسانية، و تطور هذا المفهوم من مجرد التفاهم و المشاورة إلى توثيق الأوامر بين الدول ، فنظرا للتغيرات العالمية المتسارعة خاصة تلك التي ميزت العشرية الأخيرة من القرن العشرين و ظهور العولمة، و التسارع التقني الذي ساهم إلى حد كبير في ظهور الأزمات خاصة مع تنقل الأموال إلكترونيا، أصبح ذلك يولد أزمات فجائية كالتي يعاني منها العالم اليوم، هذه المخاطر كلها و غيرها أجبرت الدول على عدم البقاء منعزلة و هذا ما شجع إلى فتح مجال جديد لتشكيل العالم يتمثل في بروز التكتلات الإقليمية بالإضافة إلى تشكيل تكتلات جهوية جديدة، كل هذا عزز مفهوم التعاون لتعدد الأطراف بفعل التعامل الذي يتم من خلال و بين و عبر المجموعات الإقليمية.

و انطلاقا من هذا الطرح فيمكن تعريف التعاون الاقتصادي على أنه:" تلك العلاقة السياسية و / أو الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية القائمة بين دولتين أو أكثر، في نشاطات مختلفة كالنشاط الإنتاجي أو الاستخراجي أو الخدمي[1]، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه العلاقة التعاونية ، و قد يتخذ هذا التعاون شكل إقامة مشروعات جديدة و زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة بالفعل عن طريق إدماجها في مشروع يخضع لإدارة جديدة". [2]

و التعاون يختلف باختلاف شكل العلاقة و عدد الدول الموقعة عليه، فهناك علاقة تعاون اقتصادية ثنائية و علاقة تعاون اقتصادية جماعية : [3]

I-1. التعاون الاقتصادي الثنائي: حيث تعتبر المفاوضات المباشرة الطريقة التقليدية للتعاون الثنائي في مجال التبادل التجاري، و بموجب هذا الأسلوب تتعهد كل دولة بتحديد التزامها و ذلك بوضع الأسس و القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، سواء تلك التي تنظم أحكام المبادلات التجارية أو التي تخص وسائل المواصلات و تبادل الخدمات، بحيث تضمن كل دولة بموجب هذا الأسلوب في معاملاتها مع غيرها حق التمتع بالمساواة و الحصول على كافة الامتيازات التي تتفق مع مصالحها الاقتصادية الخاصة.

---

[1] محمد مرعشلي، (1987): واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ص71.

[2] حازم الببلاوي، (2001): النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ص98.

[3] فليح حسن خلف، (2004): اقتصاديات الوطن العربي، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، ص237 .

كانت اتفاقيات التعاون الثنائية لوقت قريب أهم وسيلة لتبادل المنافع غير أنه لم تعد لها أهمية خاصة في الوقت الراهن للأسباب التالية:

- ظهور التكتلات الاقتصادية و التجارية الكبيرة في عدة مناطق من العالم؛
- انهيار النظام الشيوعي الذي كان سائدا بين مجموعة دول أوربا الشرقية و الاتحاد السوفيتي وتحول معظم دول العالم إلى النظام الرأسمالي.

I-2. التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف: شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورات سياسية و اقتصادية كبيرة، فعلى الصعيد السياسي ظهرت إلى الوجود دول جديدة بدأت تتحالف في سبيل إلغاء العلاقات الاستعمارية الجديدة لعالم ما بعد الحرب، أما في الشأن الاقتصادي تتركز فكرة التعاون المتعددة الأطراف على تحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج و في عمليات التبادل، فطبقا للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، فإن أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية يتوقف بشكل مباشر على توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج بأقل الموارد الاقتصادية الممكنة.

فالتحديات الجديدة التي فرضتها التغيرات الدولية رسخت قيم و تقاليد التعاون الإقليمي المبني على السياسة السليمة، و هذا عزز قناعات أطراف المجتمع الدولي بضرورة التعاون الجماعي ضمن بقع جغرافية خارج التكتل المقام و تحت مسمى الشراكة.

II- مفهوم الشراكة الاقتصادية الدولية:

إن فلسفة الشراكة تأتي كبديل عن فلسفة المساعدات الموجهة للدول النامية إذ تعكس ركائز الفكر الاقتصادي السائد في تسعينات الليبرالية و التحول نحو اقتصاد السوق و الخوصصة، فالشراكة تهدف إلى بلورة سياسة مشتركة لتنشيط اقتصاديات هذه الدول من حيث إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية للدول النامية متجهة إلى مصدر الخلل و ليس إلى معالجة أو محاولة احتواء أو التخفيف من نتائجه كما هو الحال في سياسات المساعدة. و هو كمصطلح ظهر حديثا، فلم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية: " **نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين**" أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية **(CNUCED)** [*] في نهاية الثمانينات.

[*] CNUCED: Conférence des Nations unies sur le Commerce et le Développement .

فالشراكة كمنهج نظري و كسياسة اقتصادية هي دون شك وليدة أوضاع اقتصاديات متطورة في فترة ما بين السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي .

II-1. تعريف الشراكة الأجنبية :

الشراكة الأجنبية عولجت من طرف الكثير من الباحثين و الكتاب، إذ يرى **برونو PONSON Bruno** " بأنها شكل من أشكال التعاون للوصول إلى الأهداف المحددة "، فمعنى الشراكة هنا يضم معنى التحالف الاستراتيجي، أما الباحثان **ڤارات و دوسنج "Dussange et Garrette"** فالشراكة هي عبارة عن تحالف تحفظ للمؤسسة استقلالها فيما يخص الأهداف و الفوائد الخاصة بها، كما أنها تتوحد لمتابعة أهداف مشتركة. [1]

تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الفردي بهدف توفير السلع و الخدمات لأغراض السوق المحلية أو التصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيها بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها، كالعمل و رأس المال، و المواد الخام و الخبرة البشرية...إلخ، بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة اقتصادية و اجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تعرف على أنها "إحدى الوسائل العلمية لتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول أو الأطراف المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات و الموارد المتاحة لدى هذه الأطراف، كما أنها إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، كما ينظر إليها على أنها نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة و المميزة بين الدول، المؤسسات، المنظمات، و المبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية و الهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين.[2]

II– 2. مقوماتها:[3]

للشراكة جملة من المقومات تعتبر ضرورية لقيامها، و لعل أبرزها يكمن في وجود الرغبة بين الأطراف للدخول في شراكة باعتبارها عنصرا ضروريا لبناء الثقة و تبادل الآراء و الاقتناع بالاستفادة

---

[1] مبارك بلاط، (2006): أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي: أثاروا انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 13-14 نوفمبر 2006 ،جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، ص1 .

[2] قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الأوروبية-الجزائرية، الملتقى الدولي: آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المصدر سبق ذكره، ص01.

[3] المصدر نفسه، ص01.

من الإمكانيات المتاحة، بالرغم من عدم وجود مساواة بين الشركاء لكن يتطلب زيادة درجة الوعي و العمل على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي الذي ينسجم مع اقتصاد السوق، وهذا يفرض إيجاد إطار سياسي يتماشى مع متطلبات التنمية في الدول النامية للسماح للاستثمارات الأجنبية المساهمة في عملية التنمية لتحسين و تأهيل القطاعات الإنتاجية بما يتلاءم مع قواعد المنافسة، لهذا الغرض عادة ما تسبق فترة الشراكة بعملية لإعادة التأهيل لمؤسسات الدول النامية، و هي العملية التي تشهدها جل اقتصاديات الدول المتوسطية النامية.

فعملية الشراكة إذا تتضمن جانبا هاما و هو التكلفة ، إذ كلما كانت هذه الأخيرة متوازنة كلما تحققت مصلحة الدول المرتبطة بالشراكة، أي بصيغة أخرى تكون التكاليف المتوخاة منها أقل من الفوائد المتأتية منها، و من ثم فإن نجاح الشراكة مرتبط بشكل وثيق بزيادة الرفاهية الاقتصادية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و تحرير المبادلات التجارية.

كما أن توفر جملة من المقومات الأخرى جد ضروري لنجاح الشراكة، من رؤوس الأموال و مناخ سياسي و اجتماعي، و ثقافي ملائم، بالإضافة إلى المناخ الاقتصادي الذي يعتبر عصب العملية، كما أن التقدم التكنولوجي المتوازن بين الدول التي تقوم فيما بينها الشراكة سيؤدي حتما إلى تدعيمها و استمراريتها، أما إذا كانت الحالة عكس ذلك، أي هناك تباين لمستوى التطور التكنولوجي، فإن الشراكة في هذه الحالة ستؤدي إلى هيمنة الطرف القوي تكنولوجيا على الطرف الضعيف.

III- أنواع الشراكة:

III-1. الشراكة الصناعية: [1]

يطبق بين بعض الشركات العالمية مبدأ أو صيغة التقارب و تكون بإنشاء جماعات أو فرق متخصصة حول مشاريع تكنولوجية و صناعية متطورة هذا من جهة، و كذا المخصصات التي تتطلب استعمال و استغلال تكنولوجيا عالية و متطورة من جهة أخرى، تبرز ضرورة إقامة ما يعرف بالتعاون الفني الذي يعبر عن عملية الشراكة.

و الغرض من الشراكة الصناعية بالنسبة للدول المستقبلة هو اكتساب خبرات جديدة و نقل التكنولوجيا الحديثة لاستعمال أمثل لمواردها المختلفة، أما بالنسبة للدول المصدرة للتقدم العلمي و التطور

[1] نشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار- دراسة حالة الجزائر، ملتقى دولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، المصدر سبق ذكره، ص75.

التكنولوجي فالهدف الأساسي يتمثل في اقتحام أسواق جديدة و تطويرها إن وجدت و ترويج منتجاتها عن طريق هذا النوع من الشراكة.

III-2. الشراكة التجارية: [1]

هذا النوع من الشراكة قد يكون وطنيا أو دوليا و مع مؤسسات ذات أحجام مختلفة إذ تسمح للطرف المحلي بتقليص تكاليف المعاملات التجارية عن طريق وضعها لشبكة التوزيع المخصصة لاسيما المتعلقة بالتصدير و تسمح كذلك للطرف الأجنبي بتسهيل دخوله للسوق المحلي .

III-3. الشراكة التقنية (الخدماتية أو الشراكة في ميدان البحث العلمي):

هي إحدى الأشكال الاقتصادية التي ميزت عشرية التسعينات في إطار التنافس الحاد بين الشركات في البحث عن وسائل تمكنها من توطين رأسمال في قطاع الخدمات و لقد تعددت الاتفاقيات المخصصة لقيام الشراكة التقنية و هي:

- اتفاقية البحث و التطوير: و ذلك نظرا لارتفاع تكاليف البحث العلمي و عجز المؤسسة عن تحمل ذلك تسعى إبرام عقود شراكة في المجال التكنولوجي من خلال وضع برنامج تقني هدفه الحصول على نتائج معينة خلال مدة قد تتجاوز غالبا عشر سنوات؛
- اتفاقية نقل المعرفة: إن تبادل المعارف و الخبرات بين المؤسسات الاقتصادية في إطار إستراتيجية التعاون المشترك هو أساس لتطوير و تنمية الشراكة بالنظر إلى الفائدة التي تجنيها كلتا المؤسستين فالأولى المالكة للتكنولوجيا تتحصل على إيرادات مالية و الثانية تستفيد من تحويل المعرفة تحت شكل تكنولوجي جديد؛
- اتفاقية التراخيص: عبارة عن عقد بين شركاء يوفر بمقتضاها مانح الترخيص مؤسسة أجنبية لصالح المرخص له (مؤسسة محلية) أصول مادية غير ملموسة قد تكون خدمات أو استعمال تكنولوجيا أو براءة اختراع أو علامة تجارية مقابل مالي يتحصل عليه المانح للرخصة.

و قد برز هذا الشكل من الشراكة بدرجة عالية في القطاعات التالية: [2]

- ✓ شركات الأدوية العالمية؛

---

[1] بن حبيب عبد الرزاق و بومدين رحيمة حوالف، (2002): الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب، البليدة ،الجزائر، ص 222.

[2] فريد النجار،(1999): التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الواحد و العشرين، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر، ص74.

- ✓ البحث و التطوير بين الجامعات و مراكز الأبحاث و الشركات الكبرى؛
- ✓ في مجال إنتاج الأسلحة و السلع الإستراتيجية؛
- ✓ في ميدان إنتاج الكمبيوتر و تكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ الشراكة في تمويل بحوث تطوير المنتجات البترولية و البتروكيمياوية .

III-4. الشراكة المالية:

يعد هذا النوع من الشراكة أكثر الأنواع انتشارا و أكثرها ملاءمة و الأحسن تجسيدا للشراكة بالمعنى الحقيقي و هي تتجسد من خلال عدة صيغ: [1]

- ✓ الشراكة المتساوية أو غير المتساوية: في هذا النوع من الشراكة يمكن للمؤسسة و للدول أن تشترك مع خواص محليين أو أجانب حيث تكون نسبة المشاركة في رأس المال المستثمر غير متساوية و من أهم الدوافع لإنشاء هذه الشراكات :
  - ❖ التهرب من القيود و العوائق الجمركية ؛
  - ❖ اقتسام الأعباء و الأخطار؛
  - ❖ التعر ف على الشبكات التجارية العالمية ؛
  - ❖ إمكانيات دخول أسواق جديدة التي يصعب دخولها بصفة انفرادية.
- ✓ الاندماج : يكون بين مؤسستين أو أكثر و هي طريقة استحدثت للانتشار خاصة عندما تكون الوضعية التنافسية للمؤسسات صعبة أو حرجة و من أهداف هذا النو ع ما يلي:
  - ❖ السعي إلى تحقيق اقتصاديات الحجم ؛
  - ❖ السعي لتوفير مبالغ مالية كافية لعملية البحث و التطوير.

III-5. شراكة المناطق الحرة :

تعد هذه الشراكة وسيلة فعالة لبعض الأنشطة فهي تجمع متعاملين محليين و أجانب يتمتعون بعدة أفضليات و أولويات و لهذه الشراكة خصائص أهمها :

- ❖ التمتع بحدود جغرافية محددة ؛
- ❖ التمتع بمعاملة جبائية و نظامية خاصة ؛

---

[1] Bruno Ponson, (1999) :Une Typologie des partenariats –nord-sud -IN Vauchau, B.Ponson et G.Hirsch, Partenariats, d'entreprises et mondialisation , Paris : ed Karthalaauf , P 34.

❖ عدم التمييز بين المتعاملين ؛

❖ التمتع بقوانين أكثر ملاءمة و أكثر تحفيز.

VI- أسباب الشراكة الأجنبية :

تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة لتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول أو الأطراف المساهمة و استغلال المنافع الاقتصادية و تعظيم الاستفادة منها، فاللجوء إلى الشراكة الأجنبية تبرره عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

VI- 1. الأسباب الخارجية:

تتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في المحيط الدولي و كلها ظروف تجبر الدول بوجه عام و المؤسسات الاقتصادية بوجه خاص على إبرام اتفاقات و عقود الشراكة قصد مواجهة هذه التحديات.

أ- **تنامي ظاهرة العولمة** : أصبحت العولمة في عصرنا الحالي واقعا موضوعيا فما من دولة حاليا تستطيع أن تصرف النظر على شكل ارتباطها بالاقتصاد العالمي، نظرا لعولمة الأعمال و النشاطات الاقتصادية و هذا يفرض على المؤسسات الاقتصادية البحث خارج حدود إقليمها على أسواق جديدة بحثا عن رؤية عربية و دولية جديدة، فالعولمة فرضت فكرة الشراكة ذلك لأن الدول و المؤسسات أصبحت في عالم تلاشت فيه الحدود و الحواجز بين الأسواق و الدول[1].

ب- **تزايد حدة المنافسة** : إن نظام السوق و تعمق العولمة أدت إلى ازدياد المنافسة و احتدامها بين المتعاملين الاقتصاديين لذا فإن المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا و دوليا و الشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون و الاتحاد بين المؤسسات الاقتصادية تجعل المؤسسة قادرة على مواجهة المنافسة و ذلك باستغلال إمكانياتها المختلفة كالتقدم و الابتكارات التكنولوجية و اقتحام الأسواق، و السيطرة و التحكم بواسطة التكاليف[2].

ج- **دولية الأسواق:** شهدت تكاليف النقل و الاتصال انخفاضا و تقلصا بارزا نتيجة وسائل الإعلام الآلي و أجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الانترنت، و الذي يعد قفزة في عالم الاتصال و

---

(1) أوشن ليلى، (2011): الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة في قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص23.

(2) محمد اليعقوبي، الأخضر عزي، (2004): الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على المؤسسة الاقتصادية، عدد 14أكتوبر2004 ، مجلة العلوم الإنسانية، ص08.

وسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية و التقنية بين الدول في إطار التعامل الدولي، علاوة على الدور الذي تلعبه في إحاطة المؤسسة الاقتصادية بكل المستجدات العالمية التي قد تؤثر فيها أو تتأثر بها.

إن نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور اللامحدود للتكنولوجيا يفرض على المؤسسة من جهة الاهتمام الدائم بهذا التطور و محاولة التجاوب معه، و من جهة ثانية انفتاحا أكبر على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها و ترويجها، و تطوير كفاءاتها بكل ما أوتيت من إمكانات.

إن المشكلة الدولية المعاصرة تؤثر بدون أدنى شك على الأولويات الإستراتيجية المختلفة للمؤسسات الاقتصادية ، لذلك فمن الواجب إيجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف الخاصة بالإنتاج، و هذا يخلق محيطا مشجعا و دافعا للاستثمار على المدى الطويل لذلك فإن الشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط المعقد و التنافسي، و هذا كله يرجع للمؤسسة الاقتصادية التي تبادر بسرعة لإبرام عقود الشراكة ضمانا لنجاحها، و في هذا الإطار لكي يتم إنعاش المؤسسة الاقتصادية فإنه يلزم تحقيق تنظيم تسييري استراتيجي و ضروري للوصول للأهداف المسطرة و التي يمكن إجمالها فيما يأتي: [1]

- ✓ معرفة السوق أو إدماج نشاطات جديدة في السوق و وضع الكفاءات و المصادر الضرورية المؤهلة للاستغلال الأمثل؛
- ✓ الحصول على التكنولوجيا الخارجية و ممارسة النشاطات التجارية بكل فعالية؛
- ✓ الاستثمار في نشاطات جديدة و التحكم في استثمارات المؤسسة الخارجية؛
- ✓ العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منظمة و مستقرة بغرض استغلال جميع المنتوجات على المستوى العالمي؛
- ✓ وضع برامج إستراتيجية دائمة لتقليص التكاليف الإنتاجية و الحصول على مكانة إستراتيجية تنافسية؛
- ✓ تطوير الإمكانيات الإعلامية.

أما الدول خاصة النامية منها تسعى إلى الشراكة الأجنبية مع الدول المتقدمة خاصة و ذلك بغية الوصول إلى الأسواق العالمية (التجارة)، من خلال تصدير منتوجات بلا رسوم جمركية و إن كان

[1] نفسه ، ص08.

هناك تفاوتات إقليمية و قطاعية كبيرة في الإعفاءات من الرسوم الجمركية بين البلدان الأقل نموا،هذا من جهة و من جهة أخرى و وفقا للاتفاقيات الدولية التي أضفت صفة التعاون على الشراكة من خلال مساعدة الدول الأكثر تقدما نظيرتها من الدول النامية لبناء بنيتها التحتية المتصلة بالتجارة و قدرتها التنافسية المتعلقة بالعرض، و أيضا محاولة زيادة الدعم التقني و المالي و السياسي لأجل تعزيز إطار الشراكة. [1]

د-التطور التكنولوجي: إن التطور التكنولوجي عاملا أساسيا في تطور المؤسسة الاقتصادية و في رواج منتوجاتها و سرعة التغيير و انفتاحها على الأسواق الخارجية، و نظرا لكون التطور التكنولوجي عامل مستمر يوما بعد يوم فمن الصعب على المؤسسة الاقتصادية أن تواكبه دوما نظرا لتكاليفه التي قد تشكل عائقا أمام المؤسسة مما يستدعي اللجوء إلى سياسة الشراكة لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية. [2]

فنظرا للضخامة المالية للاستثمارات في البحث و التطوير و نشر التكنولوجيا، فإن الدول المتقدمة تسعى من خلال اتفاقيات الشراكة الاستفادة من المزايا النسبية لإنتاج سلع منافسة، و تنسيق جهود الشراكة من خلال نقل التكنولوجيا الجديدة و الاعتماد على الابتكار و الإبداع في تحسين الإنتاج، و تحقيق ميزة تنافسية تجعلها تقتحم أسواق عالمية جديدة و بالتالي يتم تقاسم تكاليف الاستثمار العلمي.

من جهة أخرى يتسم قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بزيادة الخصخصة، و نظرا لضخامة مبالغ رأس المال المطلوبة لتطوير التكنولوجيا اللازمة، و ما تحققه الشركات المتعددة الجنسيات من دور رائد في هذا المجال، و سرعة خطى التطور التكنولوجي، فإن القطاع الخاص بما يدعمه من شراكة أجنبية يقوم بدور رائدا في نشر التكنولوجيا المعلومات و الاتصال في أرجاء العالم، و إن كان ذلك يتطلب تدخل الدولة في أداء دورها المتمثل في تنظيم القطاع لضمان عدالة المنافسة السوقية، و ذلك بمحاولة إقامة شراكة بين القطاعين العام و الخاص وبتحقيق التوازن فيما بينهما من خلال توفير الخدمة. [3]

---

[1] United nations, (2009): Strengthening the global partnership for development in a time of crisis, MDG Gap Task force report, United nations publication, New york

[2] محمد اليعقوبي، الأخضر عزي، المصدر سبق ذكره، ص06.

[3] United nations, op. Cit.

و عليه فإن الشراكة الأجنبية تضمن النقل الفعلي للتكنولوجيا عكس عقود نقل المعرفة الفنية التي غالبا لا تؤدي إلى الأهداف المرجوة منها، فالشراكة تفتح آفاق و إمكانيات تنمية البحث العلمي و تؤهل الموارد البشرية الوطنية و من ثم توظيفه في قطاعات أخرى لأن من لا ينتج المعرفة لا يمكن أن يحقق أي تقدم.

VI- 2. الأسباب الداخلية: [1]

تتعلق هذه الأسباب بالمؤسسة الاقتصادية في حد ذاتها و يمكن ذكرها فيما يلي:

أ- **الرغبة في النمو:** تعتبر هذه الرغبة المحرك الرئيسي لقيام الشراكة الأجنبية، باعتبار الشراكة الدافع الفعلي لنموها من خلال توسيع الحصة السوقية للمؤسسة و بالتالي الحفاظ على حجم مبيعاتها و هذا ما يؤدي إلى رفع القدرات التسويقية لكلا الطرفين.

ب- الرغبة في التعاون: تسعى المؤسسة لتحقيق التعاون نظرا لقدرته على تبادل الخبرات و الأفكار و الكفاءات بين الطرفين و هذا سيؤدي إلى الحصول على مرونة أكبر في العلاقات المتبادلة و بذلك التقليل من حدة المنافسة بين المؤسسات العملاقة، لأن الشراكة كونها تشكل شكل من أشكال التعاون فهي تهدف إلى إقامة و تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير و الاستفادة من التكنولوجيا و التقنيات المعرفية التي تكتسبها كل مؤسسة، و لذلك بلوغ درجة الأداء الجيد و من ثمة توفير قيمة أكبر للمستهلك، من خلال تزويده بمنتجات ذات جودة عالية.

ت- البحث عن تخفيض التكاليف: ففي ظل الانفتاح على أسواق جديدة و عولمة النشاطات التي تقوم بها هذه الأخيرة و التي تتطلب إمكانيات فكرية، تقنية و مالية لا تقدر عليها المؤسسة في مشروع موحد يؤدي إلى توزيع التكلفة بين الأطراف المتشاركة حسب درجة مشاركة كل طرف في العملية و بالتالي توزيع أو السيطرة على المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة سواء تعلق الأمر بمصادر التمويل أو غيرها.

ث- السيطرة على الأسواق و مراقبتها: تمثل الشراكة فرصة لفتح أسواق جديدة، لأنه كلما كان عدد الشركاء كبيرا كلما سهل عليهم تغطية أكبر رقعة جغرافية من السوق و التحكم في مراقبة دوران المنتوج فيه، فالشراكة تمثل سلاحا استراتيجيا يضمن للمؤسسة التحرك بحرية أكبر في سوق تنافسي.

---

[1] أوشن ليلى، المصدر سبق ذكره، ص20.

و انطلاقا من ما سبق فالشراكة ما هي إلا اتفاقات ثنائية تندرج ضمن اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التي يقوم بعض دول العالم المعنية و حكوماتها باتفاقها مع دول ذات مصالح مشتركة، و بالتالي هي اتفاقات تتماشى و تحرير التجارة العالمية و إزالة العوائق أمام البلدين المعنيين، لذلك لابد من التفريق بين هذا النوع من الاتفاقيات تحت ما يسمى بالشراكة أو التكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: تجربة أوروبا في التكامل و مقارنتها بالمحاولات العربية

كانت فكرة المشروع الأوروبي الموحد هاجس راود العديد من المفكرين لتجسيده على ارض الواقع، و لقد مر بمحطات متعددة جعلته أقوى شكل من أشكال التكتل الاقتصادي في التاريخ يحتدى به، و في المقابل حاولت الدول العربية إنشاء تكتل من خلال الدعوة إلى تحقيق التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية و الثقافية وغيرها إلا أن نتائج ذلك دون المستوى المطلوب.

المطلب الأول: تجربة أوروبا في التكامل

ترجع فكرة تأسيس الاتحاد الأوروبي إلى روبرت شومان **Robert Schuman** (الأب الروحي للاتحاد الأوروبي) حيث يرجع له الفضل في تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب منذ 1951، و كان روبرت شومان يهدف إلى توحيد الأمم الأوربية لوضع حد بين الصراعات بين الدول الأوروبية، و خاصة الصراع التقليدي بين فرنسا و ألمانيا سواء سنة 1871 أو خلال الحربين العالميتين الأولى و الثانية و غيرها، بمعنى أن القضاء على هذا الصراع يتأتى من خلال إقامة تعاون اقتصادي بين الدول الأوربية.

و قبل وصول الاتحاد الأوروبي إلى ما هو عليه مر بسيرورة تاريخية جعلته يتميز بذلك.

I- الجماعة الاقتصادية الأوروبية :

مرت القارة الأوروبية بحروب عالمية مدمرة كان سببها النظم المتبعة، وهي ثلاث أنظمة ديكتاتورية ، اشتراكي – يقوم على الديكتاتوريا البروليتاريا–، و ديمقراطي يؤمن بالحرية، و خلال ثلاثينات القرن العشرين عرفت حروب تجارية نتج عنها الكساد الأعظم و ما ولتها من حرب باردة قائمة على قطبين .

و لقد عرفت هذه الفترة تعددية في النظام الإقليمي الأوروبي، فلقد خلقت تجمعات أوروبا

الشرقية[*] المنظّمة إلى الإتحاد السوفياتي ، و بالمقابل تجمعات أوروبا الغربية هذه الأخيرة كانت لها الدور الفعال في تفعيل حلم التكامل، و لقد شمل هذا التجمع شقان : أولهما يتعلق ببناء نسق إقليمي يقوم على التعاون بين دول ذات سيادة في عدد من الأمور من خلال أقامة مؤسسات إقليمية بين حكومية، و الثاني يسعى إلى التكامل الإقليمي[1][**].

هذا التعاون تراوحت صيغه بين تعاون اقتصادي و الاندماج دول الإقليم ، تمخض عنه تأسيس "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي"(**OECE**) [***]، في 16 أفريل 1948 من قبل 16 دولة أوروبية ، وعندما انتهت مهمتها الأساسية و المتمثلة في إعادة إعمار أوروبا ، و ذلك عندما أعلن جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947 ضرورة قيام أوروبا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها و يعرف هذا المشروع "بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا" ، في هذه المرحلة مرت أوروبا بفترة انتعاش و كانت مستويات الناتج في لازدياد عن ما كانت عليه بعد الحرب ، و كذلك حجم التجارة عرف تزايد مستمر.

و ر غم أن المنظمة لم تكن مسؤولة عن بناء تكامل إقليمي بالمعنى الدقيق، فإنها كانت ترمي إلى إيجاد تقارب في الخطط الوطنية للاستفادة لمساعدات الأمريكية، وعند استعراض أدوات هذا التعاون يظهر اهتمام هذه المنظمة بالتكامل من خلال:[2]

❖ تكثيف الجهود من أجل إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات، والعمل على تقليل قيود التجارة؛

---

[*] تجمعات أوروبا الشرقية: انتهجت دول أوروبا الشرقية المنهج الاشتراكي بانضمامها إلى الإتحاد السوفياتي ، ما أدى إلى اختلاف بنيتها السياسية الاقتصادية عن دول غرب أوروبا ، هذا المنهج فرض في تنظيم العلاقات الاقتصادية اتخاذ شكل تعاون اقتصادي تقني بدلا من الاندماج الإقليمي بسبب الدور المركزي للدولة ، و هذا التعاون " مجلس المعونة المتبادل " الكوميكون 1949 له وظيفتان :

- إدارة الحكومات المهيمنة للعلاقات الاقتصادية البينية.

- خلق نوع من التوازن بين الدول الأقل نموا و المتقدمة من خلال تحفيز عمليتي التنمية وإعادة الهيكلة الاقتصادية بالرفع من مستويات الأداء الاقتصادي اعتمادا على التعاون التقني.

[1] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، المصدر سبق ذكره، ص 527.

[**] خلال عامين 1948- 1949 ظهرت عدة أطر مؤسسية أوروبية شملت " حلف بروكسل " وقعت عليه كل من فرنسا، بريطانيا و دول بنيلوكوس الثلاثة [بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا] اتفاقية المنشقة في 1948/03/17 وارتفعت عضويته إلى 23 سنة 1989 و إلى 45 في 2004، وفي 1949/08/24 وقع بين بعض دول أوروبا الغربية و كندا و الولايات المتحدة الأمريكية ميثاق " حلف شمال الأطلس " وتحولت في 1954 إلى " اتحاد غرب أوروبا " بضم ألمانيا إليها.

[***] **(OECE):**Organisation européenne de coopération économique.

[2] عبد المنعم سعيد، (1986): الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص38.

❖دراسة إمكانية إقامة اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة، والتعاون في تخفيض التعريفات الجمركية؛

❖اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق استقرار العملات وسلامة أسعار الصرف؛

❖تسهيل حرية تنقل الأفراد بصورة تدريجية.

وعندما أنهت " المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي " مهمتها جرى تطويرها إلى " منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية " **(OCDE)**.[*]

و لقد شهدت بداية الخمسينات طرح ثلاث مشروعات فجرت شعلة التكامل و جعلته يسير قدما نحو الأمام و هي:

1- خطة رئيس الوزراء الفرنسي **بليفان** في 1950 بإنشاء " جماعة دفاع أوروبية " **(EDG)**[**] ، كبديل لاقتراح حلف الأطلنطي تخطيط الصناعات الحربية ؛[1]

2- خطة وضعها **جان مونيه** مفوض التخطيط الفرنسي ، و **روبرت شومان**- وزير الخارجية الفرنسي – في 1950/05/9 لتوحيد أوروبا، بإقامة سوق مشتركة لمنتجات الفحم و الحديد و الصلب الفرنسية الألمانية أطلق عليها " جماعة للفحم و الصلب **(ECSC)** [*]. [2]

وفي أفريل 1951 وقعت المجموعة الست " ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ و هولندا " وضع المجموعة تحت سلطة عليا فوق قومية تشمل تحديد الحصص الإنتاجية لكل البلدان الأعضاء، تمويل مشاريع إعادة تدريب العمال الزائدين ، ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادلة.

3- طالب وزراء خارجية الدول الست في 1953 بإنشاء " جماعة سياسية أوروبية " **(EPG)** [**] تندمج مع جماعة الدفاع وجماعة الحديد و الصلب لتصبح نواة لوحدة فيما بين الدول الست ؛

---

[*] **(OCDE):** Organisation de coopération et de développement économiques.

[**] **(EDG) :** European defense group.

[1] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، المصدر سبق ذكره، ص528.

[*] **(ECSC):** European Coal and Steel Community.

[2] Jean Boulouis, Droit institutionnel de l'union européenne ,6éme édition Montchrestien, Delta, Paris, P22.

[**] **(EPG):** European political group.

و لمزيد من تعميق التكامل شكل وزراء خارجية بلدان الجماعة لجنة برئاسة بول هنري سباك وزير الخارجية البلجيكية، و في منتصف 1956 أقرت اقتراحات اللجنة بإقامة اللجنة الأوروبية للطاقة، و الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، ووقعت البلدان الست اتفاقيتي روما في 25 مارس 1957[1]؛ وتنص المعاهدة على ما يلي : [2]

☜حرية انتقال السلع و ذلك عن طريق إلغاء الضرائب و الرسوم الجمركية بين الدول الست وا ٍتباع تعر يفة عامة اتجاه سلع الدول الأخرى؛

☜ حرية انتقال الأشخاص ورأس المال، كما أن القروض المصدرة في دولة أو في أحد أجزاء السوق فلا تحول إلى دول أخرى دون اتفاقية متبادلة؛

☜ توحيد أسس التجارة الخارجية و النظم النقدية و العمالية و الاجتماعية بين الدول الأعضاء؛

☜ إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء و ذلك عن طريق حماية المزارعين و إعطائهم دخولا أكثر ارتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة؛

☜ إقامة بنك الاستثمار الأوروبي لدعم النمو الاقتصادي .

و رغم الاتساع السريع للتجارة فإن هناك عددا من العوامل التي حالت دون ظهور سوق داخلي كامل، و من هذه العوامل الاختلافات في إجراءات الجمارك و في الاشتراطات الصحية واشتراطات السلامة، وهذه الممارسات تؤدي إلى اختلاف في أسعار نفس السلعة فيما يتعلق بالواردات من بلد غير عضو.[3]

II- المراحل الأساسية لتطور العمل الوحدوي الأوروبي :

مرت المجموعة الاقتصادية بعدة محطات في تطوير العمل الوحدوي غير أن الجدير بالذكر أن هذه السيرورة اتخذت شكل التكامل الرأسي، كما انتهج التكامل الأفقي و ذلك بقبول أعضاء جدد داخل الجماعة الأوروبية.

ويمكن تقسيم هذه الميسرة وفقا لثلاث مراحل هي:

---

[1] سهير محمد السيد حسن و محمد محمد البنا، (2005): الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص270.

[2] يسرى الجوهري، (1975): دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص33.

[3] سهير محمد السيد حسن و محمد محمد البنا، المصدر سبق ذكره ، ص22.

المرحلة الأولى : المرحلة الانتقالية:

كان على الدول الأعضاء في مرحلة أولى (1958– 1969) اتخاذ إجراءات لتحرير التبادلات الأولى ،حيث تم تقليص حقوق الجمارك بين البلدان الأعضاء التي أزيلت بصفة نهائية. حيث تم توقيع معاهدة ستوكهولم في 1960/01/4 من طرف الدول السبع (الدول الست إضافة إلى البرتغال) وذلك بإنشاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية "إفتا" و ليبدأ تنفيذها اعتبارا من 1960/05/3[1]، وبعد ذلك بدأ العمل في تحرير المبادلات بينها فيما يخص المنتوجات الزراعية في إطار تنظيم آلية الاقتطاعات و تحرير الأسعار، و سنة 1968 تم الإقرار بتعريفة جمركية موحدة إزاء السلع الصناعية لباقي العالم في ذات الوقت الذي بدأت فيه تتفاوض مع الولايات المتحدة في إطار جولة " كيندي " للغات **GAAT** بهدف الزيادة في تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بالنسبة للمنتوجات الصناعية ابتداء من 1961، و بالنسبة للمنتوجات الفلاحية في أواسط 1968 على أساس توحيد الأسعار الزراعية طبقا لمقتضيات السياسة الزراعية الموحدة التي بدأ العمل بها في 30 أوت 1962.[2]

المرحلة الثانية: مرحلة النضج و التوسع (1970 – 1986):[3]

في نهاية 1969 – قمة لاهاي ديسمبر 1969– قرر رؤساء الدول و الحكومات تجاوز المرحلة الانتقالية من أجل إرساء البناء النهائي للمجموعة، و في هذا الإطار وقعت الدول الأعضاء اتفاقية اللوكسمبورغ 22 أفريل 1970 حول تحديد مصادر تمويل المجموعة و حول توسيع اختصاصات البرلمان الأوروبي[*] .

وهذا النجاح على مستوى المجموعة حفز الدول إلى الانضمام لها و المتمثلة في كل من الدنمارك، المملكة المتحدة و ايرلندا في اتفاقية بروكسل 22 يناير 1972 و بالتالي أصبحت تشمل تسع دول.

---

[1] فتح الله ولعلو، (1997): المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، ص48-53.

[2] محمد محمود الإمام ، المصدر سبق ذكره ، ص531.

[3] فتح الله ولعلو، المصدر سبق ذكره، ص48-53.

[*] البرلمان الأوروبي: ويعتبر من المؤسسات الرئيسية داخل الإتحاد الأوروبي، ينتخب بالاقتراع على المباشر كل خمس سنوات و كان يضم 434 عضوا قبل انضمام إسبانيا و البرتغال حيث ارتفع عدد الأعضاء إلى 518 عضوا و يمارس رقابته على سير الأمور داخل الجماعة، أما بالنسبة للمؤسسات الأخرى فتمثلت في: مجلس الوزراء، اللجنة، محكمة العدل، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية، النظام النقدي الأوروبي.

ومع تصاعد الأزمات الاقتصادية الكبرى التي عرفها العالم في السبعينات خاصة بعد ارتفاع سعر النفط ، المجال النقدي بعد قرار **نيكسون** بإزالة قابلية تحويل الدولار بالذهب، الشيء الذي أدى إلى التخلي عن نظام تثبيت معدل الصرف و الأخذ بنظام التعويم من طرف النظام النقدي الدولي، ولقد تم تأسيس "الوكالة الدولية للطاقة" بعد ذلك من طرف المجموعة الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة مشكلة الطاقة، كما دفع بها إلى إحداث "الثعبان النقدي" أين قررت البلدان الست تحديد هوامش تقلبات معدل صرف عملتها بالنسبة للدولار حتى لا تؤدي الارتباكات النقدية و تعويم العملات إلى الحد من المبادلات التجارية بين بلدان المجموعة، و خلال قمة بريم 6 – 7 يوليوز 1978 اقترح الرئيس **جسكار دستان** رئيس فرنسا و ألمانيا الفيدرالية في شخص المستشار **شميت** إعطاء دفعة جديدة للتعاون في المجال النقدي بتأسيس النظام النقدي الأوروبي المستند على عملة حسابية "**إيكو**".

و لمزيد من التضامن بين دول الجماعة تم تمويل المشاريع الاستثمارية في المناطق الفقيرة نسبيا و أيضا تعدد السياسات التنسيقية و التي تمخض عنها برنامج "**إسبري**" المخصص لدعم البحث العلمي و التطوير في مجالات التقنيات المتقدمة و المعلوماتية.

و بعدما تخلصت بعض البلدان الجنوبية الأوروبية من التسلط الديكتاتوري توسع الفضاء الأوروبي بعدما ضم ثلاث من هذه الدول وهي اليونان في 29 ماي 1979، إسبانيا و البرتغال في 01 يناير 1986، و في النصف الثاني للثمانينات اتضح أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية وصلت إلى مستوى متقدم من النضج، و أصبحت قطبا اقتصاديا له تأثيرا على العالم.

المرحلة الرابعة: الانتقال إلى الإتحاد الأوروبي الشمولي :

ارتبطت رئاسة **جاك دولور** للجنة التنفيذية[*] بعدة مبادرات كان أهمها العقد الأوروبي باللكسمبورغ في 17– 18 فيفري 1986 من طرف الدول الاثني عشر وبدأ العمل به في الفاتح يوليوز 1987، تقتضي بتوسيع سلطة اللجنة التنفيذية و البرلمان الأوروبي و إلى تكوين و إحداث السوق الموحدة انطلاقا من الفاتح يناير 1993. في 19 يونيه 1990 بتوقيع اتفاقية "**شنكين**"،انضمت خمس دول من أوروبا الغربية إلى المجموعة و ذلك بعد زوال سيطرة الإتحاد السوفياتي ، وفيما كانت المجموعة

[*] **اللجنة التنفيذية:** تضم الهيئة التنفيذية للجماعة ، و عددهم 17 عضوا مع مساعديه من العاملين و هي تقوم بعدة وظائف كاقتراح القوانين، و مراقبة الالتزام بالمعاهدات و يحق لها أن تتخذ إجراءات قانونية ضد الأعضاء الذين لا يلتزمون بهذه المعاهدات، وتنفيذ قرارات المجلس وإدارة السياسات المشتركة للمجتمع الأوروبي ومقرها بروكسل و لوكسمبورغ.

الأوروبية تستعد للدخول إلى مرحلة السوق الموحدة عرف العالم في فترة وجيزة – أكتوبر 1989، سبتمبر 1991– تقلبات كبرى كان لابد من أوروبا أن تأخذها بعين الاعتبار كتوحيد أطراف ألمانيا في 3 أكتوبر 1990 ونهاية الحرب الباردة و اندثار القطبية الثنائية كل هذه المعطيات دعت إلى عقد معاهدة "**ماستريخت**" في 7 فيفري 1992،عرفت هذه الفترة المرحلة باستكمال إجراءات بناء السوق الأوروبية الموحدة "مشروع أوروبا الموحدة 1992" ، وهي الإجراءات التي تضمنتها وثيقة الكتاب الأبيض(**) بوضع خطة شاملة عرفت ببرنامج 1992، حيث يهدف هذا البرنامج إلى خلق سوق داخلي واسع ، وتستغرق الفترة الزمنية المحددة لإتمام إجراءات هذه السوق من مارس 1975 إلى 31 ديسمبر 1991[1]

III–تأسيس الإتحاد الأوروبي :

في فيفري 1986 تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من أول جانفي 1987 الذي أدى إلى تأسيس السوق الأوروبية الموحدة و قد سبقها المجلس الأوروبي(*) في جوان 1983حين أعلن فكرة إنشاء الإتحاد الأوروبي ، وفي 7 فيفري 1992 و انطلاقا من معاهدة ماسيتريخت أعلن عن الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. [2]

وقد حددت اتفاقية ماسيتريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية:

المرحلة الأولى: 01 جويلية – 31 ديسمبر 1993 تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

(**) **وثيقة الكتاب الأبيض:** التي أعدها اللورد كوكفيلد مفوض السوق الداخلية للجنة التنفيذية الأوروبية و أعاد صياغتها جاك ديلور رئيس المفوضية الأوروبية و تضمنت هذه الوثيقة برنامج عمل يتم بمقتضاه إنشاء مجال اقتصادي موحد يتم في ظله إزالة كافة المعوقات المنظورة و غير المنظورة التي أعاقت الهدف الرئيسي لمعاهدة روما.

(1) Jeau Froncois Malterre et Christian Pardea,(2000): l'union européenne en fiche, sous la direction de B. Benoit et R soussac, 3éme édition, Paris, P36.

(*) **المجلس الأوروبي:** هو قمة لرؤساء الدول ورؤساء الحكومات الثمانية والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تحت إشراف الرئيس المكلف بتسهيل الوصول لحلول وسط. يعقد المجلس اجتماعين على الأقل كل سنة (في شهري يوليو وديسمبر)، وفي نهاية كل رئاسة دورية لمجلس الوزراء.

تهدف هذه القمم بين المسؤولين التنفيذيين للدول الأعضاء إلى تحديد المجالات الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي، لا سيما في السياسة الخارجية، كما أنها تسمح في كل خمس سنوات بتعيين بأغلبية مؤهلة، رئيسا للمفوضية الأوروبية ويجري التصديق على هذا القرار من خلال تصويت في البرلمان الأوروبي.

(2) Jean Marc Foret, (2001): Droit et pratique de l'union européenne, 3éme édition, Gualino, éditeur, Paris, P02.

المرحلة الثانية:01 جويلية 1994 – 31 ديسمبر 1998، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الإتحاد الأوروبي قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء و التأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثانية بعد تحقيق بعض الشروط كأن لا يزيد التضخم 1.5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الإتحاد الأوروبي وعدم زيادة سعر الفائدة للظروف طويلة الأجل عن 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة وأن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الهداف الموضوعية وتطبق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد عجز الموازنة العامة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي و ألا تزيد قيمة الدين العام عن 60% من هذا الناتج.

المرحلة الثالثة: 01 جانفي 1999 إلى 2002 ، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة. [1]

وفي أواخر عام 2002 وفي الوقت الذي تستمر فيه إعادة رسم خريطة منطقة اليورو، فإن نطاق استخدامه من المرجع في التوسع في مجال التجارة العالمية و التمويل العالمي ذلك لأن حرية الأشخاص و الخدمات و رؤوس الأموال تجعل العملة الموحدة هي التي تنمي التكامل وتعطي دفعة جديدة للسوق الموحدة.[2]

وتعتبر المرحلة ما بين جوان 2002– ديسمبر 2005 بمرحلة تحقيق التكامل المالي الأوروبي، أو بناء منظومة التحرير المالي، فبالرغم من استكمال مراحل الوحدة النقدية الأوروبية في سنة 2002 إلا أن أسواق رأس المال، وإنشاء سوق أوراق مالية موحدة تندمج فيه الأسواق المالية الوطنية للدول الأعضاء، وذلك قصد إنشاء فضاء مالي تتدفق فيه رؤوس الأموال داخل المنطقة المالية الأوروبية الموحدة .[3]

IV– التكامل النقدي و التعامل بالأورو:

بدأ التفكير في إنشاء وحدة نقدية حاسبية من خلال المشروع الذي تقدمت به لوكسمبورغ إلى المجموعة الأوروبية يهدف إلى تطبيق هامش تذبذب بين العملات الأوروبية وكان من أثر هذا المشروع اتخاذ قرار سنة 1971 يسمح للعملات بالتذبذب بهامش نسبته 4.5 % وفي سنة 1972

(1) Didier Ohen, (1997): L'euro, 1997-1999 L'euro des préparatifs, les Editions D'organisation, Paris, P28.

(2) Hervé Juvin, (1998) : stratégies pour l'euro, Edition les djinns, Paris, P11.

(3) Jean Froncois Malterre, OP.cit, P36.

سمحت اتفاقية بازل بتقليص الهامش إلى 2.5 % ، أما ألمانيا اقترحت سنة 1973 مشروعا لإنشاء ما يسمى بالنظام النقدي الأوروبي Système monétaire européen **(SME)** الذي تم الموافقة عليه في بروكسل سنة 1979 وتمخض عنه تكوين عملة الإيكو **(ECU)** التي تتشكل من مجموع عملات دول المجموعة بنسب مختلفة مع تحديد هامش لتقلب سعر الصرف مقابل هذه العملة يصل إلى 2.5 % ، وتم السماح لإيطاليا بهامش 6% على أن يصل إلى 2.5% عند تحسين إمكانياتها الاقتصادية.[1]

ويمكن تلخيص تطور الوحدة النقدية إلى ثلاث مراحل أساسية:

- **المرحلة الأولى من 1990 إلى 1993:**

دخلت الوحدة النقدية مرحلتها الأولى سنة 1990، أين تم وضع الأسس اللازمة لتحقيق تلك الوحدة، بالرغم من إبداء بعض الدول الأعضاء عدة تحفظات آنذاك بخصوص الوحدة النقدية، ترجع إلى أسباب اقتصادية وسياسية وأخرى نفسية كاختلاف مستويات التقدم والاستقرار الاقتصادي بين دول المجموعة، واضطراب الأوضاع في عدة دول بسبب معدلات البطالة والتضخم المرتفعة، وكذا الخوف من انتقال الثروة من الدول الأكثر غنى في المجموعة إلى الدول الفقيرة، وما تترتب عنه من انعكاسات على انخفاض مستويات المعيشة، إضافة إلى التخوف من السيطرة الألمانية وفقدان الدول استقلالها السياسي نتيجة الوحدة النقدية, ففي ظل كل ذلك اجتمع رؤساء المجموعة الأوروبية في ماستريخت وتم المصادقة على اتفاقية سميت باتفاقية "**ماستريخت**" من طرف الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وهذا في 1992/02/07، وتتلخص أهم البنود التي نصت عليها الاتفاقية والتي يطلق عليها بمعايير التوافق **(Critères de convergences)** في مايلي: [2]

❖ تحقيق درجة عالية من إستقرار الأسعار، بمعنى أن لا يزيد متوسط معدل التضخم بأكثر من ذلك و1.5 % عن متوسط معدل تضخم أفضل ثلاث دول في الإتحاد من حيث إستقرار الأسعار، لمدة سنة قبل اختبار التأهل في أية دولة طالبة للعضوية ؛

❖ ضمان استدامة الوضع المالي ويشمل هذا الشرط أمرين :

✓ ألا يتعدى عجز الموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛

---

(1) سمير محمد العزيز، (2001): التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتب الإشعاع، ط ، مصر، ص 216-217.

(2) عمورة جمال ، المصدر سبق ذكره، ص355.

✓ ألا يتعدى الدين العام نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ استقرار أسعار الصرف في الحدود الطبيعية لآلية صرف الإتحاد الأوروبي، بمعنى أن تكون تقلبات عملة الدولة المشاركة في آلية سعر الصرف للإتحاد الأوروبي في نطاق تقلب العملة المتفق عليه (2.25%) خلال السنتين السابقتين للاختبار على الأقل؛

❖ تحقق سعر الفائدة طويل الأجل المتفق عليه, بمعنى ألا يزيد متوسط سعر الفائدةالاسمي الطويل الأجل عن 2% كحد أقصى عن متوسط سعر الفائدة لدى أفضل ثلاث دول من حيث الأداء و استقرار الأسعار في الإتحاد الأوروبي.

- المرحلة الثانية من جانفي 1994 إلى 1998 :[1]

سميت هذه المرحلة بمرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية وتم تحقيق إنجازات كبيرة في هذه المرحلة نذكر منها:

❖ إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية وهي بمثابة النواة الأولى لتكوين البنك المركزي الأوروبي **(BCE)**, وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك قصد تأمين استقرار الأسعار، ونشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية الأوروبية ؛

❖ أقرت الدول الأعضاء في الإتحاد سنة 1996 شكل العملة الأورو, كما تم الاتفاق خلال هذه الفترة على ضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة وذلك بتوقيع اتفاقية الاستقرار في جوان 1997 والتي تنص على فرض عقوبات مالية على الدول التي يتجاوز عجز ميزانيتها الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة ؛

❖ تم إعلان عن أسماء الدول المشاركة في العملة الجديدة في 1998/04/01 وهي إحدى عشر دول[*]، وقد تم استبعاد كل من اليونان من العضوية لعدم استيفائها للشروط الاقتصادية والنقدية الواجب توفرها في الدولة الأعضاء، في حين قررت كل من بريطانيا والسويد و الدانمارك عدم الانضمام وفضلت الانتظار؛

---

[1] Francesco Paolo Mongelli, (2008): European Economic and Monetary Integration, and the Optimum Currency Area Theory , Economic Papers 302, European Commission, Belgium, P15.

[*] و هي : ألمانيا, فرنسا, إيطاليا, بلجيكا, هولندا, لوكسمبورغ, البرتغال, إسبانيا, ايرلندا, فنلندا, النمسا.

❖ تم الإعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي في ماي 1998 مقره" **فرانكفورت**" وتم تعيين أول رئيس له من هولندا لمدة 08 سنوات شرع في ممارسة مهامه مع بداية 1999.

ـ المرحلة الثالثة من 1999 إلى يومنا:[1]

تم في هذه المرحلة استكمال خطوات الوحدة النقدية، حيث تم الانتقال إلى العملة الأوروبية الموحدة "الأورو **EURO**" خلال فترة انتقالية تستغرق 03 سنوات تكون خلالها العملة الجديدة مجرد عملة حساب فقط – أي يمكن أن تصدر بها سندات أو يفتح بها حسابات– كما يمكن أن يتم التعامل بها في الأسواق المالية، على أن تصبح فيما بعد عملة قابلة للدفع والتداول اليومي ابتداء من سنة 2002، وتم خلال هذه المرحلة اتخاذ العديد من الإجراءات نوجزها فيما يلي :

❖ تحديد أسعار الصرف الثابتة لعملات الدول المشاركة مقابل وحدة النقد الأوروبي وذلك بهدف:

✓تفادي الاضطرابات في أسعار الصرف وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء ؛

✓القضاء على إختلالات السوق، وتحقيق ثبات نسبي للقوة الشرائية الداخلية للنقود والحد من تباين أسعار الفائدة.

❖ يكون التعامل خلال الفترة الانتقالية مزدوجا بين الأورو والعملات الوطنية للدول المشاركة, إلا أن سعر التحويل سيكون في اتجاه واحد أي من العملة الوطنية إلى الأورو؛

❖ سيتم استبدال عملة وحدة النقد الأوروبي "**ECU**" بعملة الأورو "**EURO**" بنسبة متساوية – أي واحد إيكو يعادل واحد أورو– غير أن ذلك واجه مشكل يتمثل في أن الإيكو "**ECU**" يشمل كافة عملات دول الإتحاد الأوروبي بما فيها **الجنيه الإسترليني** "بريطانيا" و**الكورون** "الدانمارك" و **الدراخمة** "اليونانية" وهي عملات لا تعتمد على الأورو"**EURO**" في الوقت الراهن؛

❖ انتقال مسؤولية إعداد السياسية النقدية الأوروبية الموحدة إلى نظام البنوك المركزية الأوروبية "**SBCE**", والذي يضم البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول المشاركة في الوحدة النقدية.

[1] عمورة جمال، المصدر سبق ذكره، ص 356.

المطلب الثاني: المحاولات العربية في تحقيق التكامل:

لقد أفرزت الفترة التي تلت قيام الحرب العالمية الثانية توجها واضحا نحو التعاون والتكتل بين الدول عموما، بفعل حالات الصر اع والتنافس من ناحية ، وبفعل التقدم التكنولوجي الذي فرض الحاجة إلى التكامل من ناحية أخر ى و كانت محاولة الدول العربية رائدة في هذا المجال.

ولقد كانت أول بداياتها نحو التعاون سنة 1944 بالإسكندرية و التي تضمنت بروتوكولا دعوة إلى تحقيق التعاون بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية و الثقافية وغيرها.[1]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت الدول العربية في تلك الفترة التجزئة والتمزق الاقتصادي والسياسي عبر عصور طويلة كان فيها الاستعمار يلعب دورا كبيرا في هذه التجزئة وأيضا التخلف والتبعية .–

في هذه الأثناء أصدرت بريطانيا بيانا ترحب فيه بالوحدة العربية في ماي 1941 و التي تمخض عنه مشروع جامعة عربية مصغرة تشمل **الهلال الخصيب**– العراق وسوريا–، لتصبح خطوة عملية في أول إجراء لإنشاء جامعة الدول العربية ببروتوكول الإسكندرية في 7 أكتوبر 1944 من طرف الخمس دول المستقلة آنذاك لتعرف كل من السعودية واليمن بتاريخ 22 مارس 1945 ليشهد ولادة النظام العربي الإقليمي القائم إلى يومنا هذا.[2]

واعتبرت الجامعة العربية كجهاز يعنى بالتعاون الإقليمي بين دول حريصة على استقلالها الحديث ، كما حرصت باقي الدول المستقلة بعد ذلك إلى الانضمام إلى الجامعة ما عدا جزر القمر التي تأخر انضمامها إلى 1993 بعد جدل حول عروبتها – انظر الجدول – وللجامعة مجلس أو ما يعرف بـ " مؤتمر القمة " ذلك لأنه لم يكن كجهاز وا ٍنما ينعقد لمواجهة الأزمات التي تمر بها الدول العربية وأيضا احتواء الخلافات العربية الذي أوقفت المد الوحدوي الذي عرفته الخمسينات.

ولقد تمت العديد من المحاولات لإحياء التعاون الإقليمي والاستفادة من مزاياه قصد حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتمزق الذي كانت تشهده المنطقة، ففي الخمسينات تم إقامة المجلس الاقتصادي العربي والذي نصت عليه المادة الثامنة من الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في 1950/04/13 ومن الأغراض الذي أسس لأجلها:

---

(1) فليح حسن خلف، (2004): اقتصاديات الوطن العربي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص256.

(2) سليمان المنذري، (2004): السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ص14.

أولا: إبرام عدة من الاتفاقيات المتعلقة بالتبادل التجاري وتسهيل تجارة الترانزيت سنة 1953 وتسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال؛

ثانيا:إنشاء عدد من الأجهزة و المؤسسة التي أخذت شكل المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي،

صندوق الدفاع المشترك، شركة البوتاس العربية، شركة الملاحة البحرية، شركة الطيران العربي، الإتحاد العربي للمواصلات السلكية...إلخ .[1]

كما سجلت الدول العربية العديد من صيغ التعاون والتكامل خاصة في المجال الاقتصادي وذلك لتحرير التجارة العربية، انطلاقا من المعاهدات سابقة الذكر– معاهدة الدفاع المشترك[*] و التعاون الاقتصادي لسنة 1950 –وأيضا اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتجارة الترانزيت، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية[*] لسنة 1957 التي أسفرت عن إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة لسنة 1964، ثم اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1981.[2]

I– السوق العربية المشتركة:

إن الاتفاقيات السابقة الذكر و إن تعددت غير أنها عرفت تعثر في الكثير من المجالات خاصة في الخمسينات بسبب التمزق والاختلاف الذي ساد الدول العربية، هذا ما دفع إلى تقديم مشروع " اتفاقية التكامل الاقتصادي" لتحل محل اتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري والوحدة الاقتصادية، حيث أنه

---

[1] سليمان المنذري، المصدر سبق ذكره، ص_ص 19- 20 .

[*] معاهدة الدفاع المشترك : تم التوقيع عليها في 1950 من أهدافها :
- التأكيد على تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية؛
- نص المادة 08 على إنشاء مجلس اقتصادي عربي ؛
- دعم التعاون عن طريق الاستثمارات المشتركة العربية ؛
و حرية تبادل المنتوجات الوطنية (الزراعية و الصناعية) .

[*] اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية : في 1956/05/22 بدمشق (سوريا) اتخذت اللجنة السياسية للجامعة الدول العربية قرارا باعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية ، و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 4/3 /1964 أي بعد مرور 7 سنوات.

[2] Institut Européenne de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro-arabe, avec le soutien de la commission européenne, Mai 2003,zone arabe de libre échange, **http//www.medea.be/index.html,** (2010 /09/10).

خلال الاجتماع الثاني لمجلس الوحدة في 1964/08/12وقع القرار رقم 17 باسم " السوق المشتركة".[1]

ولقد تضمنت اتفاقية السوق المشتركة نفس الأهداف المسطرة التي تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية و المتمثلة فيما يلي:[2]

- استثناء ضمان حقوق التملك والإيصاء والإرث ؛
- حرية انتقال الأشخاص و الرساميل ؛
- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية ؛
- حرية الإقامة والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية النقل واستخدام وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية؛
- حرية الملكية والوصية والإرث.

أما بالنسبة للعضوية في السوق فهي مقتصرة على الأعضاء في مجلس الوحدة.

ولقد اقتصرت وظيفته على إنشاء منطقة تجارة حرة، وأصدر المجلس قرارا رقم (19) بتوحيد التشريعات والأنظمة الجمركية اعتبارا من 1965/01/01، والرسوم الجمركية خلال خمس سنوات اعتبارا من أول 1970 وكتضمين لهذا القرار وفي 1970/02/02 أصدر المجلس القرار 411 " التعريفة الجمركية الموحدة " غير أن تنفيذها تم إرجاءه إلى حين استكمال تحرير التجارة البينية، وفي الواقع ظلت عملية المد و الجزر مستمرة من دون تحقيق المتفق عليه إلى غاية 2001 أين كلف المجلس الأمانة العامة بإعداد آلية متابعة القرار 19 للانتقال إلى مرحلة الإتحاد الجمركي للإسراع في إنشاء السوق.[3]

وان حققت السوق العربية المشتركة بعض التقدم من حيث الالتزام بتنفيذ ما نصت عليه غير أنه لا يرتقي إلى الأهداف و الأسس الذي أسس من أجلها حيث كانت النتائج المحققة في الواقع أقل بكثير من الطموح الذي تضمنته الاتفاقية، كذلك هناك من اعتبر أن قيام السوق العربية المشتركة ما هي إلا خطوة إلى وراء كونها لا تقتصر إلا على إنشاء منطقة حرة للتبادل ومحاولة لإنشاء اتحاد

---

(1) محمد محمود الإمام، المصدر سبق ذكره، ص490.

(2) فليح حسن خلف، المصدر سبق ذكره، ص- ص 268-265.

(3) محمد محمود الإمام ، المصدر نفسه ، ص– ص 493-268.

جمركي هذا إذا ما قورنت بمشروع الوحدة الاقتصادية الطموح، ويرجع ذلك إلى عدم توفر الإرادة السياسية الكافية لبلوغ هذا التكامل وضعف آليات تنفيذ الوحدة الاقتصادية.[1]

II- الاتفاقيات التي تلت مشروع السوق العربية المشتركة:

بعد مشروع السوق العربية المشتركة عرفت مسيرة التعاون العربي العديد من الخطوات لإرساء دفة التكامل وتحقيق ولو مراحله الأولى و أهمها:

II-1. اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

في سنة 1981 تم الاتفاق على " تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية " ومن بين أهدافها هو الإعفاء الكامل من المرسوم وا زالة كل العراقيل والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتوجات الصناعية وفقا لقوائم محددة ضمن مفاوضات جماعية، وعدم منح الدول العربية أي مزايا تفضيلية لدول غير عربية أكثر من تلك الممنوحة لدول الأطراف.

وكما هو الحال وجدت هذه الاتفاقية العديد من العراقيل أهمها التضارب بين الإعفاء الكامل والإعفاء التدريجي.[2]

II -2. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GZALE):

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثلاثين بتاريخ 1981/02/27 بتوصية من مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (نوفمبر 1980) وضمن الإطار العام القانوني لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري – تابع للاتفاقية – 1-.[3]

لقد جاء قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين المنعقد بالقاهرة في 17 – 19 فيفري 1997 بالموافقة على إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية خلال 10 سنوات ابتداءا من 1998/01/01 إلى غاية 2007/12/31، وهذا وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1981 بعد إجراء تعديلات عليها تتوافق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة.[4]

---

(1) حسين عمر،(1998): التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، ص30.

(2) صلاح الدين حسين السيسي، (2003) : الاتحاد الأوروبي، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح ، عالم الكتب، مصر، ص70.

(3) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، المصدر سبق ذكره، ص 105.

(4) سليمان المنذري، (1995) : الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 28.

لقد تضمن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 المؤرخ في 1997/02/19 والمتعلق بإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، القواعد والأسس والجدول الزمني الذي تلتزم بموجبه الدول الأطراف في الاتفاقية بالتحرير التدريجي للسلع العربية التي تدخل التبادل، ومواجهة حالات الدعم وا ٍجراءات خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج. أما تعريف ومعالجة الإغراق فتتبع من الأسس الفنية المتبعة دوليا لمكافحته.[1]

وتقوم منطقة التجارة الحرة العربية على الأسس الآتية: [2]

✓ أن تكون الدولة عضوا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لسنة 1981؛

✓ العمل بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء والذي يبدأ سريانه ابتدءا من 1998/01/01 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم المماثلة إلى أن يتم تحريرها بصفة كاملة مع نهاية 2007 ؛

✓ يتم مراجعة بنود هذه الاتفاقية ومدى تطبيقها كل سداسي من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ؛

✓ يتم معاملة السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذه الاتفاقية نفس معاملة السلع الوطنية بخصوص قواعد المنشأ والمواصفات القياسية وشروط الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية؛

✓ لا يحق لأي دولة عضو أن تقوم بإصدار أي تشريع أو قانون من شأنه أن يعرقل هذا البرنامج؛

✓ ضرورة احترام أحكام وا ٍجراءات المنظمة العلمية للتجارة بخصوص الإجراءات الوقائية، ومواجهة حالات الدعم و الإغراق والتدابير اللازمة لمعالجة عجز ميزان المدفوعات المحتمل عن تطبيق الاتفاقية.

انطلاقا مما سبق فأن من أهم المزايا التي توفرها هذه المنطقة نوجزها فيما يلي: [3]

➢ حرية تنقل رؤوس الأموال و العمالة وما يترتب عنه من زيادة حجم الاستثمارات وزيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف؛

---

[1] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، المصدر سبق ذكره ، ص107.

[2] عمورة جمال، المصدر سبق ذكره، ص191.

[3] L'institut Européenne de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro-arabe, avec le soutien de la commission européenne , OP.cit.

➢ رفع كفاءة التجارة الدولية بالبحث عن خفض التكاليف في مختلف مكوناتها، ولرفع مستوى جودة خدمات التجارة الدولية، وبالتالي رفع كفاءة أدائها باعتبارها عنصرا محددا للقدرة التنافسية والدخول إلى الأسواق؛

➢ الاستفادةمن مزايا التخصص وتقسيم العمل وتطوير التجارة مابين الدول الأعضاء حتى وا ن كانت بعض الدول تتمتع بمنتوجات متماثلة وبالتالي متنافسة،فيوجد تكامل في العديد من القطاعات؛

والمحاولات السابقة الذكر كانت لتدعيم التعاون والحلم بإرساء دفة التكامل في المنطقة، كذلك عرفت الدول العربية عقد الثمانينات إنشاء ثلاث تجمعات جهوية (فرعية) ويتعلق الأمر: بمجلس التعاون الخليجي (**CCG**) سنة 1981، تم الإتحاد المغربي (**UMA**) ومجلس التعاون العربي (**CCA**) التي تم إنشاؤه سنة 1989 فضلا عن العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

المطلب الثالث: تقييم تجربة أوروبا في التكامل والمحاولات العربية:

تعد التجربة الأوروبية من أهم و أنجح التجارب الرائدة في فكر التكامل، وباتت تحتل في عصرنا هذا مكانة متميزة يحتذى بها من طرف كل الدول الساعيةللوصول إلى ذلك. وا ن كانت الدول العربية عموما و المتوسطية خصوصا حاولت جاهدة تحقيق ولو أبسط مراحل التكامل غير أن الواقع يثبت فشلها الذريع في ذلك والسبب يعود إلى التمزق والاختلاف الذي عرفته المحاولات المبذولة للتعاون، ويتضح ذلك جليا إذا ما حاولنا المقارنة مابين التجربة الأوروبية والمحاولات العربية.

I- تقييم محاولات الدول العربية :

مازالت الدول العربية في القرن الحادي والعشرين تعاني اقتصادياتها من كونها رهينة التقسيم الدولي للعمل كمنتج مصدر للمادة الخام، إذ ضاعت فرص التنمية في الستينات والسبعينات، وأدت سياساتها التنموية الخاطئة إلى تعميق اعتمادها وتبعيتها لقطاعها الأولى، الأمر الذي ضاعف من تأثير عدم الانسجام والتباعد في المواقف العربية تجاه التحولات العالمية، وهذا ما دفعها إلى تقبل فرادى ما يقترح عليها من المؤسسات الدولية.

وا ذ تم تقييم المحاولات – سابقة الذكر – الحثيثة لتحقيق التكامل سيتم الاصطدام بواقع مرير هو الفشل الذريع، ولعل أهم الأسباب في ذلك تعود إلى:

أولا : التبعية للاقتصاديات المتقدمة في جميع المجالات: إن التفاوت في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، خاصة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية التي تتوزع بشكل متفاوت من دولة إلى أخرى، فهناك مناطق زراعية وأخرى نفطية وثالثة تفتقر إلى الموارد الأولية، الأمر الذي أدى إلى ارتباط الاقتصاد العربي بالعالم الخارجي وخلق تبعية بمختلف أوجهها:

☜ **تبعية اقتصادية:** ويعود السبب بالدرجة إلى أسباب تاريخية وبالأخص الاستعمار و ما خلفه من تخلف لاقتصادياتها جعلها مضطرة إلى الاعتماد على الدول المتقدمة في تصريف فائض إنتاجها المتمثل في منتجات الصناعة الإستخراجية، والمنتجات الزراعية وذلك بسبب ضعف حركة التصنيع وبالتالي القدرة على تحويل المنتجات الأولية إلى أخرى أصبحت من مهمة الدول الصناعية التي تحصل على مواد خام بأثمان زهيدة تعيد تصنيعها وناتج هذه المنتجات تبيعه إلى هذه الدول بأثمان باهظة.[1]

وما زاد من حدة التبعية الاقتصادية هي استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الدول، حيث أن اقتصادياتها ونوعية أنظمتها السياسية – اقتصاد السوق مثلا – تشجع هذه الأخيرة على أن تكون معبرا إلى أسواق عربية أخرى إذ تتولى هي إنتاج السلع التصديرية للدول المتقدمة والتي تتطلبها عملية الإنتاج في هذه الدول كمستلزمات سواء كانت زراعية أو إستخراجية، ما جعل هذه الشركات تتحكم في هذه الأسواق أو في قطاعات منها، الأمر الذي لم تتجاوز الـ10% من حجم التجارة الخارجية للدول العربية.[2]

وبالتالي فالدول العربية أصبحت مرتبطة بالدول الرأسمالية المتقدمة، وباتت صادرات و إستيرادات الدول العربية من والى الدول المتقدمة تشكل ثلثي صادراتها إلى العالم الخارجي في حين لا تشكل الصادرات و الإستيرادات العربية (البنية) نسبة من همة، وهذا ما توضحه الشكل التالي:

---

[1] فليح حسن خلف، المصدر سبق ذكره، ص283 (بتصرف) .

[2] سليماني المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ،المصدر سبق ذكره، ص203.

شكل رقم (01): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2012

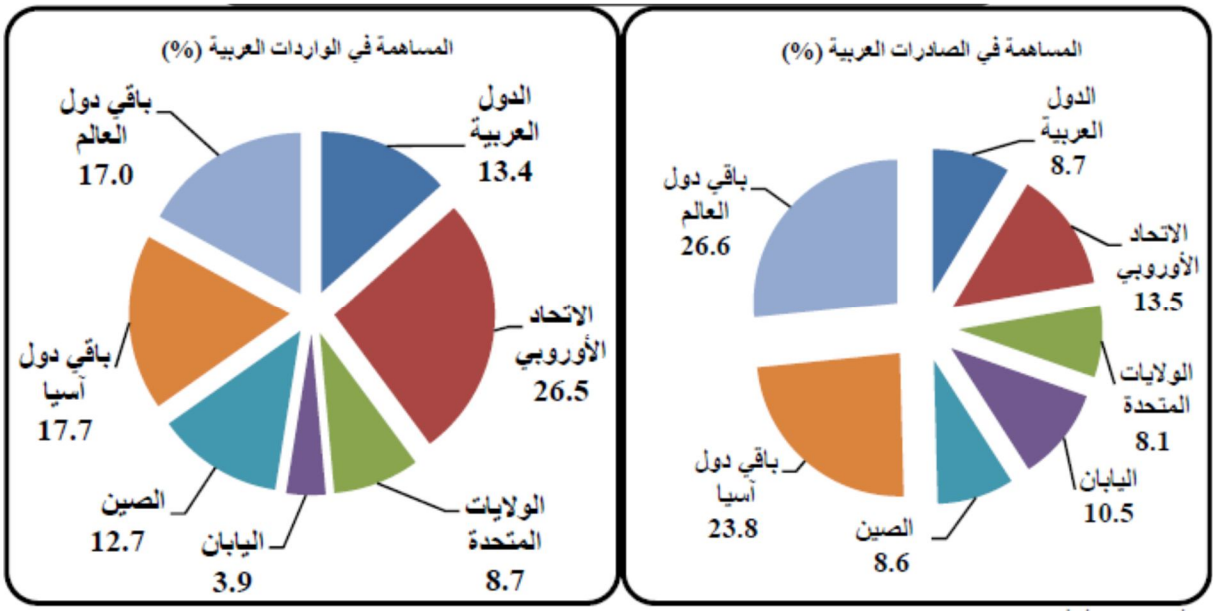

المصدر: صندوق النقد العربي، (2013): التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي، ص167.

وفي جانب التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2012، استمرت آسيا باستحواذها على الحصة الكبرى بنسبة 34.4 في المائة من بينها الصين واليابان بنسبة 12.7 في المائة و3.9 في المائة خلال عام 2012، كما ارتفعت حصة كل من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة لتصل إلى 26.5 في المائة و8.7 في المائة على التوالي. في حين تراجعت حصة الواردات العربية البينية بصورة طفيفة لتمثل حوالي 13.4 في المائة خلال عام 2012.

التبعية المالية: خلقت التبعية الاقتصادية تبعية مالية تتمثل في الاقتراض من الدول المتقدمة ما جعل معظمها تعاني من مديونية خانقة ما اضطرها في آخر المطاف إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لحل الأزمة المالية التي باتت تعيق نمو اقتصادياتها وطبعا يجب الأخذ بعين الاعتبار ما تخلفه هذه الأخيرة من التدخل في السياسات الداخلية لهذه الدول و لقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 8,8 في المائة عام 2012 مسجلا أعلى نسبة نمو خلال السنوات القليلة الماضية وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 173,8 مليار دولار في نهاية عام 2012 و هي أعلى نسبة تصله هذه المديونية ، و يعود الارتفاع الكبير في هذه المديونية إلى لجوء العديد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل

العجز المالي المتصاعد ، و تغير أسعار الصرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي[1]، و الجدول التالي يوضح الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العر بية المقترضة للفترة 2011-2012 :

جدول رقم (01): الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة للفترة 2011-2012

	الدين الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2011	2012 *	2011	2012*
الأردن	6.319	6.947	731	786
تونس	23.634	24.558	2.675	2.620
الجزائر	4.405	3.637	618	572
جيبوتي	678	729	35	53
السودان	38.947	39.696	243	257
سوريا	4.327	4.339	557	540
عمان	9.229	9.891	437	559
القمر	278	275	9	8
لبنان	20.655	24.118	5.196	3.791
مصر	33.693	38.824	2.942	2.994
المغرب	22.048	25.222	2.044	2.358
موريتانيا	3.479	3.584	105	108
اليمن	6.081	7.2237	275	353
الدول العربية المقترضة	173.774	189.774	15.867	14.999

* بيانات أوليــة

المصدر: صندوق النقد العربي ، (2013): التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي، ص197.

☜ **التبعية الثقافية والتكنولوجية:** استيراد منجزات التقدم العلمي ومعطياته وحتى مضامينه التربوية ومحاولة تطبيقها على دولها دون أي تعديل يتماشى ومتطلبات وقدرات مجتمعاتها كما أن هذه المنجزات تستورد دون المعرفة التكنولوجيا من جهة وعدم محاولة هذه الدول اكتساب مقدرة علمية وتكنولوجية ذاتية رغم الإمكانيات البشرية التي تتمتع بها الدول العربية فحاجاتها وسائل إنتاج حديثة تتماشى و القرن الواحد والعشرين تحصل عليها من الدول المتقدمة لاستخدامها في نشاطها الاقتصادي.

[1] صندوق النقد العربي،(2013): التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، أبو ظبي، ص197.

"وما يؤكد ضعف الدول العربية في مجال البحث والتطوير والتكنولوجيا أن المؤشرات العلمية والتكنولوجية كالاتفاق على الأشخاص العاملين في مجال العلم والتكنولوجيا، النشر العلمي، وتسجيل براءات الاختراع ضعيفة" [1] فمثلا " الإنفاق المحلي الإجمالي من طرف الدول العربية على البحث العلمي لعام 1998 أقل من 1% لكن بالمقارنة مع الدول المتقدمة تصل نسبة الإنفاق إلى أكثر من 2%، كذلك فالدراسات بينت بان نسبة الإنفاق على G N P تبلغ حوالي 0.4% في حالة الدول المتخلفة في حين تقدر بحوالي 2.5% في حالة مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة"[2].

والجدول التالي يوضح مختلف مؤشرات مدخلات البحث العلمي في بعض الدول العربية و المتقدمة:

جدول رقم (02): مختلف مؤشرات مدخلات البحث العلمي في بعض الدول العربية و المتقدمة.

البلد	نسبة الإنفاق العام إلى GDP لعام 2006 %	الإنفاق الخاص (1-7)* لعام 2007	نسبة الانفاق الخاص الى GDP لعام 2006 %	عدد الباحثين لعام 2007 لكل مليون نسمة
المغرب	0.75	3.2		166
عمان	0.7	3.9		....
ليبيا	0.7	.....		....
تونس	0.63	3.8		492
الاردن	0.34	3.1		280
السودان	0.3	.....		263
مصر	0.2	3.1		....
لبنان	0.2	....		200
الكويت	0.18	3.1		....
البلدان العربية	0.44		0.5	
السويد	3.7		2.79	
اليابان	3.4		2 .62	
الولايات الامريكية	2.6		1 .9	
فلندا	3.4		2.5	

المصدر:من انجاز الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية :

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ص64.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير المعرفة العربي للعام 2009، ص172 و174.

* (1-7) : و هو مقياس يشير إلى مستوى الإنفاق وأهميته، ويعني الرقم١ منه المستوى الأضعف والرقم٧ منه المستوى الأعلى، المصدر نفسه،ص01.

[1] تقرير UNESCO لسنة 1998.

[2] هوشيار معروف،(2006): تحليل الاقتصاد التكنولوجي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ص287 .

ولكن ما يلفت النظر أيضا إن إنفاق القطاع الخاص العربي على هذا النشاط هو الآخر لا يحظ بالاهتمام وكان في مستوى ضعيف حسب مقياس (1–7) أي اقل من(4) لجميع البلدان العربية، بينما كان الإنفاق الخاص لكل من السويد واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا ضعف ماينفقه القطاع العام العربي في وقت لا تتجاوز مساهمة القطاع الخاص العربي نسبة 0,5٪ .

ويستنتج من ذلك، إن تمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي يعتمد بشكل عام على مصدر واحد وهو(الإنفاق العام) ، وفي جانب آخر من المدخلات ، يتضح من الجدول نفسه إن مؤشر عدد الباحثين لكل مليون نسمة كان متواضعا "هو الآخر قياسا "إلى بلدان أخرى متقدمة، إذ يبين مؤشر توزيع الباحثين بمكافئ الدوام بأن عددهم هو (10744) باحثا "أي بنسبة 56٪ ، وقد تركز ميدان البحث الرئيسي

في كل من (البحرين والأردن وقطر) في قطاعي الصناعة والتعليم .

وهذا الضعف الذي تشهده الدول العربية والتبعية المختلفة الأبعاد تفسر بشكل واضح ضعف الارتباط بين الدول العربية وتعميق الارتباط بالدول الرأسمالية.

ثانيا: اختلاف وتباين النظم السياسية، والسياسات الاقتصادية التنموية : اعتمدت بعض الدول النهج الرأسمالي في تحقيق التنمية من خلال الاعتماد على سياسة اقتصاد السوق والنشاط الخاص كأساس في ذلك، في حين اعتمدت دول أخرى نهجا اشتراكيا تمثل بالتوجه نحو التخطيط وا إدارة الاقتصاد من خلال دور مهم للدولة وعبر القطاع العام في قيادته للنشاطات الاقتصادية، في حين جمعت دول أخرى بين النهج التخطيط وآلية السوق أي القطاع الخاص و القطاع العام ".[1]

هذا الأمر حال دون إمكانية تحقيق أهداف التنمية الشاملة والتي أثرت سلبا على الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع المداخيل بين الدول العربية فمعدل الفرد يتراوح بين 500 دولار في اليمن إلى أكثر من 17000 دولار في الإمارات العربية المتحدة وقطر. ومثل هذه الفوارق تعمق الفجوة البينية للدول العربية وتباعد بين اقتصادياتها وتشكل بالتالي عقبة أمام التكامل العربي.[2]

---

[1] فليح حسن خلف، المصدر سبق ذكره، ص285.

[2] صالح عمر فلاحي، إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآتية والآفاق المستقبلية، الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، المصدر سبق ذكره، ص59.

ثالثا : تشابه اقتصاديات الدول العربية وتماثلها : وبالتالي تنافسها فيما بينها، فمعظم هذه الدول تعتمد على إنتاج السلع الأولية وتصديرها وتعاني من محدودية منتجاتها للتبادل، هذا ما يخلق نوع من الصراع والتنافس بين هذه الدول لحماية منتجاتها من المنافسة العربية بدلا من العمل على تطوير التجارة البينية، وما يؤكد ذلك هو الصراعات والمشاكل التي تعاني منها المنطقة العربية في إنتاج وتصدير النفط الخام، وهذا الأمر أضعف من فعالية منظمة أوبك وأدى إلى زيادة المعروض النفطي وانخفاض الأسعار.

رابعا: ضعف ارتباط الدول العربية بعضها بالبعض الآخر: من خلال ضعف وسائل النقل والاتصال خاصة النقل السريع والمريح، الأمر الذي جعل عملية الانتقال صعبة سواء بالنسبة لكلفة انتقال الأفراد أو السلع.

خامسا: ضعف التجارة البينية العربية: إن منتجات الدول العربية الموجودة والمتماثلة والتي تعاني تنافس شديد فيما بينها شكل عائقا كبيرا أمام تكاملها وأضعف التبادل فيما بينها ويتضح ذلك جليا من خلال الأرقام التي تشير إليها التجارة البينية والجدول التالي يوضح تدفقات الخارجية الإجمالية للتجارة الخارجية والتجارة البينية في العالم العربي:

جدول رقم (03): التدفقات الخارجية لإجمالي التجارة الخارجية والتجارة البينية في الدول العربية للفترة 2008-2012 (مليارات الدولارات %).

البنود	القيمة (مليار دولار امريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة 2008-2011 (%)
	2008	2009	2010(2)	2011(2)	2012(2)	2008	2009	2010	2011	2012	
متوسط التجارة البينية العربية(1)	95.5	80.2	91.1	105.2	111.7	41.4	-15.9	13.5	15.5	6.1	3.3
الصادرات البينية العربية	100.3	87.0	98.6	108.3	114.2	42.7	-13.3	13.3	9.9	5.4	2.6
الواردات البينية العربية	90.7	73.5	83.5	102.1	109.2	40.1	-18.9	13.6	22.2	7.0	4.0

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية العربية)+2.

(2) بيانات أولية

المصدر:صندوق النقد العربي،(2013):التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبو ظبي، ص172.

وانطلاقا مما سبق وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التكامل يمكن تلخيصها وبشكل جد مبسط في عامل أساسي هو الذي يولد جميع ما سلف ألا وهو غياب الإرادة السياسية في تحقيق الوحدة وا إرساء دفة التعاون، فهذا الأخير لم يكن في أي عصر من التاريخ المعاصر، من أولويات أي

من الأنظمة المتعاقبة في العالم العربي، وا ٍنما كان مجرد شعار يرفع عند الحاجة لتحقيق مصالح آنية، في حين أن الهدف الأسمى كان ولا يزال يتمثل في الحفاظ على الأمن السياسي والعسكري، مما أدى بالتضحية بالأهداف التنموية، والمتطلع على النجاحات – سيتم التطرق إليها باختصار– التي حققها ولا يزال يسعى لها الإتحاد الأوروبي في عصرنا الحالي لأوجد الفارق الشاسع بين قوة يحتذى بها اقتصاديا وصلت إلى ذروة مراحل التكامل – توحيد العملة النقدية "الأورو"– ودول متنافرة لا تزال تأكلها الصراعات والتنافس فيما بينها.

II– تقييم انجازات الاتحاد الأوروبي :

من خلال استعراض تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل يمكن استخلاص النقاط التالية التي ساهمت في نجاحها:[1]

1– أوروبا لم تبدأ تعاونها الأمني والسياسي من خلال البدء بالبحث في اتفاقيات الدفاع المشترك بل انطلقت مسيرتها نحو الوحدة الاقتصادية باتفاقية الصلب، ثم بعد ذلك بإجراءات التعاون الاقتصادي والاتحادات الجمركية وفتح الحدود بين البلدان، ثم أخيرا بالعملة الموحدة، وهذا التعاون هو الذي سهل تعميق مصالحهم المشتركة وبالتالي وحدتهم السياسية.

2– اعتمدت التدرج والمرحلية وتميزت بالاستمرارية والمتابعة ويتضح ذلك من خلال فشلها في الوحدة السياسية لم يقمع عزيمتها في التعاون وا ٍنما توجهت نحو تحقيق التكامل الاقتصادي.

3– اعتراف الدول بحدود بعضها وتوقف الأطماع عند الحدود التي رسمتها نتائج الحرب العالمية الثانية بل وتم إتباع "**مرحلة التأهيل**" للأعضاء الجدد في محالة للقضاء على الفوارق بين الدول.

وجود تجمعات إلى جانب السوق الأوروبية المشتركة لم يتعارض مع مبدأ التكامل، فبعضها كان ضيق النطاق كمجموعة البنيلوكس، والبعض الآخر أكثر اتساعا كمنطقة التجارة الحرة.

4–الاعتر اف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من إتباع سياسة جديدة موحدة، وكذا إتباع سياسة تدريجية وفق مراحل زمنية للسماح بالتكيف مع السياسة الجديدة، وأيضا وجود محكمة عدل أوروبية للفصل في النزاعات

---

[1] من الموقع الالكتروني **http//:Albayan.co.ae/abayen/alarbea/200/issu184/arbit/3.html**
تم الإطلاع بتاريخ 2010/10/22.

5-استطاع الاتحاد الأوروبي تكوين نخبة وا ٍطارات تتميز بالولاء الشديد لفكرة التكامل .[1]

لم تعتمد في تجربتها على قطاع معين وا ٍنما خلقت لنفسها شبكة متكاملة ومتعددة، فإهتمت في بداية الأمر بتقريب النظم الضريبية والأخذ بأسلوب ضريبة القيمة المضافة من أجل تفادي التعاقب الضريبي مع حركة المنتجات عبر الحدود، أما مجال الطاقة تولت جماعة الفحم والصلب شؤون الفحم الذي كان يوفر حوالي 65% من الاحتياجات في الخمسينات، والطاقة – النفط – فلقد أنشأت خاصة بعد 1973[*] المفوضية إدارة الطاقة وعملت على ترسب استهلاكها والبحث عن البدائل ولم تهمل في هذا الجانب تجنب الآثار على البيئة.

أولت اهتماما بالغا بالبحث والتطوير التكنولوجي في شكل برامج تناولتها الجماعة أملها برنامج استراتيجي طويل الأجل 1990- 2000، وتحث هذه الأخيرة على رفع المخصصات المالية للبحث من 1.9% إلى 3% من ناتجها الإجمالي، كما أعدت المفوضية خطة " أوروبا الالكترونية 2005 ".[**] [2]

III-المقارنة بين التجربتين:

بالرغم من التقارب الزمني بين التجربتين بل المفارقة تكمن في أن الدول العربية هم أول من دعوا إلى فلسفة التكتلات في عام1945، غير أن النتائج المحققة على أرض الواقع تفرز نجاعة التجربة الأوروبية، و الفشل الذريع للمحاولات العربية و يرجع ذلك في الأساس إلى العديد من الفروقات التي لا يمكن تجاهلها و يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- الدول العربية كانت دولا مستعمرة أما الدول الأوروبية فهي المستَعمر، و هذا ما يعكس التباين الواضح في درجة التطور الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي بين الطرفين؛

---

[1] M.cincera, économie de l'intégration européenne, le site internet :
http//:hermepeges.Ulb.ac.be/mecincera/cour/eie/ncl.pdf (02/03/2012)

[*] بدأت في 1973 الصدمات السعرية للنفط.

[**] " أوروبا الالكترونية 2005 " تتضمن ربط جميع المدارس بالإنترنت وتدريب المدرسين عليها، هذا وقررت لشبونة خلق " منطقة بحث أوروبية " بإقامة شبكة الكترونية عبر أوروبا فائقة السرعة للاتصالات العلمية للربط بين الجامعات ومؤسسات البحوث والمكتبات ثم المدارس.

[2] محمد محمود الإمام، المصدر سبق ذكره، ص563.

[3] جدو سامية، التكامل الاقتصادي العربي و معوقاته – دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، المصدر سبق ذكره، ص254.

➢ التجربة الأوروبية انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية و بمساندة القوة العظمى الأولى– الولايات المتحدة– في حين المحاولات العربية لم تحظ بمساندة و دعم أي من القوتين، بل لاحظنا كلاهما في هذه التجربة تهديدا لمصالحهما الحيوية في المنطقة، و من ثم فالتجربة تمت في إطار بيئة دولية و إقليمية مناهضة لها؛

➢ تعتبر ذريعة السيادة الوطنية من أهم الأسباب لعدم اكتمال الوحدة الاقتصادية العربية، أما في التجربة الأوروبية فلا يوجد هناك تخوف من الاندماج و الذوبان في كيانات أخرى و ذلك راجع إلى درجة النضج التي وصلت إليها هذه الدول، أما الدول العربية تتخوف من السيادة الوطنية و هذا راجع للإرث التاريخي المتمثل في الوحدة العربية ضمن الإمبراطورية العثمانية؛

➢ ربطت التجربة التكاملية العربية بين الأبعاد الاقتصادية و السياسية و الأمنية لذلك كان توقيع معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي أولى خطوات التكامل و هذا الربط أدى إلى هيمنة الخلافات السياسية على التكامل الاقتصادي و بالتالي عرقلته؛

➢ نموذج السوق الأوروبية المشتركة قد يصلح كأداة تكميلية لبلدان متقدمة و متقاربة في نظمها الاقتصادية، و مستويات نموها، و لكنه غير مضمون النجاح في البلدان العربية ذلك لأن حرق المراحل لم يثبت تاريخيا و لو في حقبة من حقباته أنه يمكن أن يحقق التطور خاصة و أن اقتصادياتها – الدول العربية– لا تملك الجهاز الإنتاجي المتطور و المتنوع و الاقتصادي المتوازن؛

➢ الخلافات و المنازعات الأوروبية غالبا ما تجد لها حلا في إطار المؤسسات، في حين الخلافات العربية مستمرة و تؤدي في نهاية المطاف إلى المقاطعة الكاملة؛

➢ استطاعت المجموعة الأوروبية وضع عدد من المؤسسات تتمتع بالصفة فوق القومية "كمحكمة العدل الأوروبية"، أضف إلى ذلك أن هذه المؤسسات تتمتع باستقلالية مالية و هذا ما يسهل تنفيذ القرار ات الصادرة عن هذه المجموعة، بينما غياب مثل هذه المؤسسات بالجامعة العربية، فالأمانة العامة للجامعة مثلا لا تتمتع بأية اختصاصات فوق قطرية أو مصادر تمويل خاصة.

كما أنه لا توجد محكمة للعدل لها صفة فوق القطرية تفصل في المنازعات في ما بين الدول العربية.

المبحث الثالث: مسار الشراكة الأورومتوسطي- العربية – من التعاون إلى الشراكة :

إن الظروف الدولية والإقليمية تؤكد على أن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط و خاصة الدول العربية ضرورة ملحة ، لذلك أصبح اللجوء إلى التجمعات الاقتصادية من السمات المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية، و الدول العربية لم تكن بمنأى عن هذا التوجه خاصة و أن الإصلاحات المتبعة من طرفها لم تحقق النجاح المطلوب منها و عجزت عن بلوغ أهداف التنمية، ما دفعها إلى إبرام اتفاقيات عديدة مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: مسار التعاون الأوروبي-المتوسطي

يمتد البحر المتوسط من المحيط الأطلنطي إلى آسيا في الشرق أو يفصل أوروبا عن إفريقيا، و هو يتوسط القارات الثلاث، إفريقيا، آسيا، أوروبا، و من هنا جاء اسم المتوسط لأنه يتوسط القارات الثلاث، و قد اشتق اسمه من كلمتين هما: « **Médius** » أي المتوسط، و « **Terra** » أي الأرض.[1]

و عند البدء بالحديث عن البحر الأبيض المتوسط فإن التاريخ يفرض تسليط الضوء على أبرز مفكر فرنسي في القرن العشرين ألا و هو **فرناند برودل Fernand Braudel** ، هذا الأخير أحدث انقلابا في المنهج التاريخي بنشره كتابه عام 1946 تحت عنوان "**البحر الأبيض المتوسط و العالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني**"[*]، حيث يرى هذا المؤرخ الفذ في دراسته المتوسط أنه كمجموعة تواريخ جزئية، و لكن ينبغي أن يركز عليه كوحدة، و ذلك أن سكان بلاد المتوسط كانت تجمعهم السمات العامة للاقتصاد و الجغرافيا، بالرغم من اختلاف عقائدهم و لغاتهم و تقاليدهم.[2]

و انطلاقا من ما كتبه **Fernand Braudel** فلقد فسح المجال أمام أعظم المفكرين للإسهاب

---

[1] محمد رفعت، (1959): تاريخ حوض البحر المتوسط و تياراته السياسية، دار المعارف، القاهرة، ص19.

[*] لقد ارتبطت حياة برودل فرناند بالبحر الأبيض المتوسط حين استعد لإعداد رسالة دكتوراه في الموضوع عام 1938، و لم يتح له أن يكتبها إلا في المعتقل حين اعتقله الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، و قام بنشرها ككتاب عام 1946 بعنوان "البحر الأبيض المتوسط و العالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني"، و الكتاب يتكون من جزئين متصلين هما: جزء أول يضم قسمين القسم الأول عنوانه "دور البيئة"، و القسم الثاني عنوانه"المصائر الجماعية و الاتجاهات العامة"، و الذي يمتد إلى الجزء الثاني، ثم الجزء الثالث و عنوانه "الأحداث و السياسات و الناس".

[2] السيد ياسين،(2006):البحر الأبيض باعتباره منطقة إستراتيجية، مركز البحوث البحر الأبيض المتوسط، الإسكندرية، ص06.

في الحديث عن البحر الأبيض المتوسط بالتطرق إلى كل التغيرات العالمية التي تؤثر فيه و تغير من السياسات المتبعة على نطاقه .

و إن كان **Fernand Braudel** مع نهاية الأربعينات اتبع منهج "**التاريخ الشامل**" غير أن الدراسات التي تلته حاولت دراسة منطقة البحر البيض المتوسط بالمعيار الجغرافي، و المعيار الاستراتيجي خاصة في القرن الحالي و ذلك نتيجة لتغير الفلسفات المتبعة، و سيادة المفاهيم التي طغت على عصر العولمة.

فالمعيار الجغرافي يتم من خلال انتساب كل دولة تطل على البحر المتوسط أي لها سواحل مطلة عليه، أما المعيار الاستراتيجي فيتم من خلاله انتساب كل دولة لها مجموعة من العلاقات و الارتباطات التعاونية في النواحي السياسية و الاقتصادية، و على خلاف المعيار الجغرافي الذي تدخل في إطاره العديد من الدول، في حين المعيار الاستراتيجي لا يمكن أن ينحصر في مجموعة الدول، فهو يتسع و يضيق وفقا للدول و رؤيتها لمصالحها و أهدافها من التعاون المتوسطي.

إن الشراكة المتوسطية في إطارها الإقليمي و العالمي تعرضت كغيرها من الظواهر للتقلبات العالمية و التي أحدثت فيها مدا و جزرا، حيث أن الفترة من 1945 إلى 1991 هي فترة حروب و صراع بين قطبين إلى غاية انهيار الاتحاد السوفياتي، هذه التغيرات انعكست على دول البحر الأبيض المتوسط و خلقت نوع من الانقسام بين مؤيد و معارض لكل من القطبين، و ما تلاها من أحداث أخرى من التعددية التي عرفتها أوروبا الشرقية – تم التطرق إليه في المبحث الأول– و أيضا ما أحدثته الثورة الصناعية الثالثة – التكنولوجية – كل هذه التغيرات الدولية زادت من أطماع الدول الرأسمالية في محاولة منها خلق سياسة جديدة للتعاون تمكنها من الارتباط بالمناطق المتوسطية الإستراتيجية.[1]

و من هنا سارعت الدول الأوروبية بعد غياب الاتحاد السوفياتي أن تعيد بناء كيانها المستقل من خلال إقامة حلف سياسي و اقتصادي لها مع دول ساحل حوض البحر الأبيض المتوسط الجنوبي خاصة دول المغرب العربي.

---

(1) Bernard Ravenal, (1997): Méditerranée, le nord contre le sud ? , Editions l'Harmattan, Paris,P180.

و بالتالي أصبح الاتحاد الأوروبي و كأنه القطب البديل في مجال العلاقات الدولية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و خلال العشر سنوات الأخيرة تعددت المبادرات لبلورة مفهوم الاتحادات الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط – سيتم التطرق لها في ما يلي– .

و هذه التحولات التي مر بها العالم خلقت توجه عام لإعادة صياغة شكل العلاقات الدولية أصبح يطلق عليه النظام العالمي الجديد الذي تميزه العولمة بتغيراتها و تشتد فيه المنافسة بين القوى الاقتصادية العالمية، و أيضا ازدياد درجة الارتباط بين مختلف الاقتصاديات الوطنية، غير أن الواقع يكشف بأن تأثير هذه الارتباطات على بلدان الشمال المتطور، تختلف كل الاختلاف في تأثيرها على بلدان الجنوب النامية.

و بطبيعة الحال يعود هذا الاختلاف إلى هيكلة اقتصاد كل بلد و أيضا قدرته على التكيف مع التغيرات العالمية و التكنولوجية، التنظيمية الناتجة عن التحولات في دواليب و ميكانيزمات عمل العلاقات الاقتصادية الدولية و المحددة من طرف الأجهزة الإنتاجية الأكثر تطورا، لذلك وجدت الدول النامية

نفسها أمام تحديات صعبة نظرا لطبيعة اقتصادياتها و باتت أمام خيارين أساسيين هما[1]:

- ❖إما انتهاج سياسة الاعتماد على الذات و العزلة دون مراعاة التغيرات الخارجية بحجة بناء صناعة وطنية بعيدا عن مشاركة رؤوس الموال الخارجية و توجيهات المؤسسات المالية الدولية و هذا الاختيار تبين فيما بعد محدوديته و عجزه عن تحقيق أهداف التنمية التي كانت تصبوا إليها هذه البلدان؛
- ❖اعتماد سياسات اقتصادية انفتاحية يكون فيها للتجارة مكانة معتبرة مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع التنازعي للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة و الذي هو من غير صالح البلدان النامية، مما يقلل من دور هذه الأخيرة في توجيه هذه العلاقات وفق ما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية و الرقي الاجتماعي.

و مع ازدياد الفجوة بين مستويات المعيشة و التطور الاقتصادي بين البلدان الشمال و الجنوب و افتقارها إلى القوة الكافية لتغيير القواعد المسيرة للعلاقات الاقتصادية التي تربطها بالدول المتطورة،

---

[1] شمام عبد الوهاب، اتحاد المغرب العربي و الشراكة الأورومتوسطية- أوجه التكامل و التباين، الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، المصدر سبق ذكره، ص335.

أصبح البحث عن سبل جديدة للتخفيف من الانعكاسات السلبية للتقسيم الدولي الراهن للعمل، و محاولة اكتساب اقتصادياتها قدرة تنافسية لمواجهة الصراع القائم، و أيضا الاستفادة قدر المستطاع من مختلف الموارد و الطاقات و الخبرات المتوفرة خاصة و أن هذه الدول كشفت تجاربها أنها لم تستطع الاستفادة منها منفردة، كما أنها أصبحت تحتاج إلى تعزيز مكانتها و قدرتها التفاوضية على المستوى الدولي.

لذلك أصبح اللجوء إلى التجمعات الاقتصادية من السمات المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية، و الدول العربية لم تكن بمنأى عن هذا التوجه خاصة و أن الإصلاحات المتبعة من طرفها لم تحقق النجاح المطلوب منها و عجزها عن بلوغ أهداف التنمية، فرغم ما تزخر به من موارد مختلفة غير أنها ما زالت كامنة و غير مستغلة، و إن كانت تؤهلها إلى أن تصبح قطبا اقتصاديا يشارك في إحداث توازن في التبادل الدولي إن تم استغلالها بالشكل الفعال.

غير أن المفارقة تكمن في التساؤل التالي: ما الذي يدفع الدول المتقدمة و خاصة الاتحاد الأوروبي و بما وصل إليه من نجاح – تم دراسته في المبحث السابق– إلى اللجوء – أو التسارع – نحو الشراكة لهذه الدول النامية وخاصة العربية منها وهي تعاني من اقتصاديات هشة، ومن تصدعات عميقة في العلاقات البينية وتمزقات جعلت منها عرضة للأزمات ؟

في حقيقة الأمر و للإجابة على هذا السؤال فإن الأمر ما هو إلا تغير للمفاهيم نتيجة لظهور فلسفات جديدة، وقبل التطرق إلى ذلك يجب تحديد طبيعة المشكلة التي تعاني منها الاقتصاديات، ففي أغلب الأحيان تعتبر قلة المرونة في الجهاز الإنتاجي وأحيانا عدم المرونة هي الظاهرة المشتركة بين اقتصادياتالدول المتقدمة والدول العربية، وا ٍن اختلفت في المستوى وفي الأسباب المؤدية لذلك.

فاقتصاديات الدول العربية تعاني من قلة الموارد وخاصة منها الموارد المالية والعينية (العملية بصورة خاصة والمادية بصورة عامة، والمعلوماتية والتنظيمية بالإضافة إلى الخبرات أي المسألة بالدرجة الأولى إنتاجية ثم تسويقية، وأما اقتصاديات الدول المتقدمة فتعاني من قيد الأسواق، أي أن المسألة بالدرجة الأولى تسويقية ومن ثم إنتاجية.[1]

[1] علي كساب و محمد راتول، (2004): التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد الأول، الشلف، الجزائر، ص32.

من هذا المنطلق مفهوم الشراكة ما هو إلا عبارة عن تعاون بين طرفين كل واحد منهما يحتاج إلى الآخر بغرض تحريكالجهاز الإنتاجي وا ٍكسابه نوع من المرونة ، غير أن التعاون كمعنى يتطلب تحقيق مصالح مشتركة للجميع في حين أن الواقع يكشف أن الدول المتقدمة تلعبه لعبة الإستراتيجيات وتريد أن يكون الحل في صالحها، وهنا يتم كشف حقيقة هذه الشراكة فما هي إلا أسلوب مغاير ونوع جديدة ولكن أكثر عمقا لمفهوم الهيمنة والسيطرة، وهذا طبيعي وأكثر تحديدا لواقع الشراكة فكيف يمكن لدول منفردة أن تفرض منطقها على اتحاد بات في العصر الراهن قدوة يحتدى به؟ [*]

I– اتفاقيات التعاون[**]: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية بين 1957–1989.

I–1. الفترة عام 1957: السياسة المتوسطية الجزئية 1957–1972.

إن الجذور التاريخية لموضوع الشراكة الأورومتوسطية تعود إلى الخمسينات من القرن الماضي وذلك عند إبرام معاهدة روما في سنة 1957 والتي تنص في أحد ملاحقها على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية تعاونية بين الدول الأوروبية التي أمضت معاهدة روما، والدول النامية الحديثة العهد بالاستقلال والتي كانت من بينها الدول العربية.[1]

حيث تم إبرام اتفاقيات تعاون فردية مع دول المشرق و المغرب العربي، فمع تونس يوم 28 مارس1969 ومع المغرب يوم 31 مارس من نفس السنة – على سبيل المثال لا الحصر– إلا أن الملاحظ على هذه الاتفاقيات أنها تتركز بشكل رئيسي على التجارة (المعاملة التفضيلية) والمساعدة المالية والتقنية التقليدية ، كما يعكس أيضا غياب استراتيجي بعيد المدى للعلاقات الأوروبية العربية إذ أن المدة الزمنية لكل اتفاق هي 5 سنوات، هذا ما عكس محدودية نتائج هذه الاتفاقيات إضافة إلى

---

[*] والشراكة مع الإتحاد الأوروبي حسب ما تفرضه المفاهيم العالمية والتوجيهات الدولية يعتبر الوسيلة المتاحة أمام الدول العربية للخروج من ثورة التخلف الذي ورثته عن الاستعمار الأجنبي ورغم أن العلاقات العربية الأوروبية غير متكافئة إلا أن التحديات السريعة دفعتها لتوقيع اتفاقيات بينها وبين الإتحاد الأوروبي على أمل تفعيل المبادلات التجارية وتحرير حركية عوامل الإنتاج ونقل التكنولوجيا واكتساب مهارات تقنية وإدارية وتنظيمية في نختلف المجالات التنموية.

[**] وهناك تقسيمات أخرى:

الجيل الأول وهو جيل الستينات؛

الجيل الثاني جيل السبعينات؛

الجيل الثالث جيل الثمانينات – السياسة المتوسطية المتحدة (PMR).

[1] شمام عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص340.

تطورات جد إستراتيجية جعلت أوروبا . الغربية تتعامل انفراديا مع الدول المتوسطية وفقا للظروف السائدة آنذاك.[1]

ومشروع الشراكة الأورومتوسطية يهدف في الأساس إلى إعادة بلورة سياسة أوروبية جديدة اتجاه دول البحر المتوسط تهدف إلى تعزيز مركز أوروبا ونفوذها في المنطقة في مواجهة خاصة توسع النفوذ الأمريكي وتعدد مبادراته بالإضافة إلى محدودية مختلف المبادرات الأوروبية باتجاه بلدان الجنوب.

وا ٍن كان التوجه في الشراكة نحو الإتحاد الأوروبي يحكمه بالدرجة الأولى علاقات تقليدية صنعها تاريخ مشترك، فإنها أيضا مرتبطة بصفة كبيرة بتشابك المصالح بين بلدان الضفتين على أكثر من صعيد كانتقال الأيدي العاملة واستقرارها في بلدانها وجلب الاستثمارات الخارجية وتوظيفها في مشاريع تنموية وأيضا تنشيط الأسواق بين الاتجاهين وتعتبر الفترة عام 1957 أولى فترات التعاون أين تم تصنيف دول البحر المتوسط إلى ثلاث مناطق هي دول المغرب العربي[*]، دول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء وأخيرا إسرائيل.

I-2.الفترة عام 1972 إلى1989 السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) Politique Méditerranéenne Globale :

وهي ما وصفت بالسياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية، استهدفت هذه السياسة للجماعة الأوروبية إلى المساهمة في تنمية دول المتوسط من خلال زيادة التبادل التجاري، وفتح أسواق المجموعة لصادرات تلك الدول والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية.

ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسط في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وفي قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس في أكتوبر 1972 أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها اتجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليه السياسة المتوسطية الشاملة ، و لقد عرفت

---

[1] Nu'man Kanafani,(1999): Associating palestine with the european union : the present framework and the way ahead , Working Paper 9937, The Economic Research Forum,Cairo,p 2.

[*] بالنسبة لدول المغرب العربي بدأت اتفاقيات التعاون في 1969 رغم أن كل من تونس والمغرب قد طلبا فتح مفاوضات منذ 1963، أما بالنسبة للجزائر فقد استفادت من علاقات تفضيلية في 1957 إلى غاية 1962 باعتبارها مستعمرة فرنسية وحافظت على هذا الامتياز إلى غاية 1963.

هذه الفترة منعطفات عديدة أولها حرب أكتوبر 1973 أين دخلت الدول العربية مرحلة جديدة من الحوار مع أوروبا بسبب الأزمة النفطية العالمية والتي تميزت هذه الأخيرة بالحظر البترولي الذي فرضته الدول العربية، والذي اثر سلبا وبدرجة كبيرة على اقتصاديات هذه الدول خاصة الصناعية منها، مما دفع بالدول الأوروبية إلى إعادة حساباتها وا ٍيجاد نوع من التفاهم والتقارب مع الدول العربية، ومحاولة تصحيح العلاقات الاقتصادية الثقافية، فبدل ما كانت تعتريها النزاعات أصبحت تعتمد على تبادل المصالح، ولقد جسد بيان المجموعة الأوروبية بعد حرب أكتوبر 1973 التوجه الأوروبي الجديد للحوار والقائم على إقامة علاقات تعاون بين الضفتين وهذا البيان صادر عن القمة العربية بالجزائر في نوفمبر 1973، وتم الترحيب به في القمة الأوروبية في ديسمبر 1973.[1]

وبعد ثلاث سنوات من الحوار تم الوصول إلى ثلاث اتفاقيات مع الدول المغاربية المركزية – تونس، الجزائر، المغرب – عام 1976، وقد جاءت هذه الاتفاقيات بنطاق واسع عن سابقاتها ولقد شملت تقديم معونات للدول المغاربية، وكذلك احتوت على أوجه تعاون أخرى بالإضافة إلى التبادل التجاري، لذلك أطلق عليها اسم اتفاقية التعاون، هذه الاتفاقيات جاءت لتعزيز التعاون الشامل بين الطرفين، وفي سنة 1977 وقعت كل من الأردن وسوريا ولبنان ومصر اتفاقيات مماثلة وشملت بدورها التعاون الفني والتعاون المالي ومجالات التجارة.

ويختلف مضمون التعاون العربي الأوروبي تبعا للإطار الذي ينظم تلك العلاقات والتي قسمت العالم العربي فيما يخص علاقتها مع الإتحاد الأوروبي إلى:[2](*)

1- دول مجلس التعاون الخليجي: وهي الدول المنتجة للبترول وتشمل "السعودية، الإمارات، قطر، البحرين وعمان"، وتعرف بذات الفائض؛

2- دول حوض المتوسط: وتنتمي ثمان دول عربية هي "المغرب والجزائر، تونس، مصر، سوريا، لبنان، الأردن والسلطة الفلسطينية"؛

---

(1) Paul Balta, (1992): la méditerranée réinventée, réalités et espoirs de la coopération ", la découverte, paris, P23.

(2) بعداش عبد الكريم، حوشين كمال، انعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشراكات العربية المتوسطية، الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، المصدر سبق ذكره، ص 142.

(*) هناك تقسيمات أخرى، أنظر نفس المرجع السابق، ص96 .

3- دول إفريقيا والكاريبي والهادي: وتشمل "السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا"، وتعامل هذه المجموعة معاملة الدول ذات الدخل المنخفض والأكثر فقرا، وتحصل على مساعدات في شكل منح لا ترد وليس في شكل قروض، كما تقدم إليها مزايا تجارية تفضيلية، دون أن تكون مطالبة بتقديم مزايا مقابلة؛

4- اليمن: ترتبط الجمهورية اليمنية باتفاق للتعاون الاقتصادي والفني مع المجموعة الأوروبية ولا يشمل الاتفاق أي ميزات تجارية تفضيلية أو بروتوكولات مالية؛

5- العراق وليبيا: لا يضعهما الإتحاد الأوروبي ضمن تقسيمات تتيح انضمامها لأي من مجموعات الدول العربية التي عقد معها اتفاقيات للتعاون.

بالنسبة لاتفاقيات التعاون الشامل والتي مست مجموعة دول حوض المتوسط والتي تحتوي على ثلاث اتفاقيات مقسمة إلى شقين الأول يشما اتفاقيات مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي بينما الثاني يشمل مجالات التعاون التجاري.

وحددت التفضيلات التي يمنحها كل طرف إلى الآخر، فبالنسبة للجانب الأوروبي قدم التسهيلات التالية:[1]

☜ الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الصناعية بحيث تخفض هذه الرسوم بنسبة 80% وتزول كليا بعد السنة الأولى للاتفاقية؛

☜ إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع، ماعدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنتوجات، وهذه السلع محددة في الملحق الثاني لمعاهدة روما، وتختلف من بلد لآخر؛

☜ تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، ونختلف من دولة إلى أخرى حسب التعاون في هيكل الصادرات الزراعية.

و يشرف على إنشاء هذه الاتفاقيات مجلس للتعاون مع تحديده لبروتوكولات ملحقة للاتفاقية، ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها. أو كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار والتي ينتهي آخرها في عام 1996.

---

[1] شريط عابد، (2003): دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية – حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، ص85.

و الجدول التالي يوضح المساعدات المالية من السوق الأوروبية المخصصة للبلدان العربية المتوسطية :

جدول رقم (04): مخصصات المساعدات من ميزانية المفوضية و الأوروبية المخصصة للبلدان العربية المتوسطية من طرف (بنك الاستثمار الأوروبيEIB)في البروتوكولات المالية الأربعة.

مليون وحدة نقدية أوروبية

البروتوكولات / الدول	بروتوكول 1 1978-1981		بروتوكول 2 1982-1986		بروتوكول 3 1987-1991		بروتوكول 4 1992-1996	
	الميزانية	EIB	الميزانية	EIB	الميزانية	EIB	الميزانية	EIB
المغرب	74	56	109	90	173	151	218	220
الجزائر	44	70	44	107	56	183	70	280
تونس	54	41	61	78	93	131	116	168
مصر	77	93	126	150	200	249	258	310
لبنان	10	20	16	34	20	53	24	45
الأردن	22	18	26	37	37	63	46	80
سوريا	26	34	33	64	36	110	43	115

Source : Nu'man Kanafani,(1999) :Associating palestine with the european union : the presentframework and the way ahead, Working Paper 9937, The Economic Research Forum, Cairo, P55. (ترجمة بتصرف)

فيما يخص التسهيلات المقدمة من جانب الدول المغاربية خاصة للإتحاد الأوروبي فقد اقتصرت على التزام هذه البلدان بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية وتلتزم بقاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة 03 من الجات. كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 06 من اتفاقيات الجات بشأن مقاومة الإغراق.

ولقد كان الإتحاد الأوروبي يحدد كل سنة كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، وأيضا انضمام دول جنوب أوروبا ذات الإنتاج الزراعي وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواق الإتحاد الأوروبي ساهم في إضعاف المزايا و التفضيلات الممنوحة للدول المغربية.

II- السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي (PMR) Politique Méditerranéenne Rénovée

في 1989/12/19 وجهت اللجنة الأوروبية وثيقة إلى المجلس الأوروبي من أجل المصادقة

عليها والتي هدفت إلى إعادة توجيه السياسة الأوروبية في منطقة البحر المتوسط وهدفها هو:[1]

✓ تخفيف الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي للصندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BM في بلدان البحر الأبيض المتوسط ؛

✓ الحد من الخسائر التي نتجت عن انضمام اليونان، اسبانيا، البرتغال إلى أوروبا والتي تعود بالضرر على دول البحر الأبيض المتوسط النامية . وتتميز هذه السياسة بـ :[2]

☜ تعاون واسع مقارنة بالاتفاقيات السابقة (التعاون الجهوي والبيئة)؛

☜ تعاون شامل للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية؛

☜ تكييف آليات اتخاذ القرار داخل الإتحاد الأوروبي مع الظروف الجديدة، حيث أصبح قرار المساعدات يتطلب مصادقة البرلمان الأوروبي.

وا ٍن كانت السياسة الجديدة الأوروبية تقوم على ثلاثة مبادئ معلنة هي "السلم، الأمن والاستقرار" فإنها تهدف إلى ما هو معلن صراحة إلى:[3]

أهداف الطرفين من السياسة الجديدة :

1- أهداف الاتحاد الأوروبي: إن الأهداف الحقيقية للإتحاد الأوروبي من اتفاقيات التعاون تخدم بالدرجة الأولى المصالح الأوروبية والمتمثلة أهدافه فيما يلي:

☜ تطوير عملية الاندماج الأوروبي؛

☜ تدعيم إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها كل حوض الأبيض المتوسط؛

☜ تعزيز تنافسية الاقتصاد الأوروبي مقارنة مع القوى الاقتصادية الأخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ؛

☜ الرغبة الأوروبية في التأثير في السياسات العالمية ؛

---

(1) UMCE ,(2005): Etude d'impact de la déclaration de Barcelone sur le secteur privé, Rapport de Businessmed,Tunisie, P04.

(2) محمد بوهزة و كمال دمدوم،(2004): تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الدولي: لتكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية - العربية، 8 و9 ماي 2004،جامعة سطيف، الجزائر، ص02.

(3) Martine Poincelet et Marc Paptinutti,(1996):L'analyse des flux de marchandises en méditéranée, lieu de transition ou d'échanges , Edition publisud, Paris, P756.

- تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم بناء شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي–المتوسطي ؛
- تحقيق متزايد للاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى مناطق للتعاون ولضمان السلامة والاستقرار على المدى الطويل ؛
- إيجاد توازن مع الروابط التي أقامتها مجموعة بلدان الإتحاد الأوروبي مع دول وسط وشرق أوروبا ومحاولة الاستحواذ على أسواق جديدة ؛
- تدعيم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي في دول جنوب وشرق المتوسط بهدف الرفع من مستويات المعيشة وا ٍحداث النمو المتواصل الأمر الذي يقلل الهجرة إلى شمال حوض المتوسط ؛
- احتواء ظاهرة التزايد السكاني في دول جنوب المتوسط عن طريق سرعة الانطلاق الاقتصادي وتبني سياسات سكانية مناسبة ؛
- دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي وتطبيق ما اصطلح على تسميته الحكم الرشيد للحد من التطرف ؛
- الاهتمام المشترك بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق حوض المتوسط بقضايا العصر خاصة فيما يتعلق بسلامة البيئة، وا ٍمدادات الطاقة والهجرة، ...إلخ.

2- أهداف الدول المتوسطية: تهدف الدول المتوسطية في العموم إلى انتعاش اقتصادها مما سيوفره لها الإتحاد من دعم اقتصادي ومالي وتكنولوجي في إطار الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة وتتجسد أهدافها من هذا الاتفاق على:[1]

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي؛
- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة الأوروبية منها ؛

[1] عرفان تقي حسن، (1998): الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا، القاهرة، العدد السادس، ص16.

- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية نحو الدول العربية؛
- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها وخاصة البطالة والهجرة غير الشرعية؛

المطلب الثاني : الشراكة العربية الأوروبية _الشراكة الأورو عربية :

في النصف الأول عام 1995 أصبحت فرنسا رئيسة للإتحاد الأوروبي أين تم تحديد موعد في نهاية نفس السنة لعقد اجتماع لمناقشة العلاقات الأوروبية المتوسطية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحت الرئاسة الإسبانية والذي أطلق عليه مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة 27 دولة.[1]

وا ٍن كانت فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط متجدرة لسنوات الثمانينات عندما اقترح الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتران خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع (5+4) أي 5 دول مغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) و4 دول أوروبية (البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، فرنسا) وأصبحت ندوة (5+5) بعد انضمام مالطا، ودخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد بمرسيليا في 1988/12/17 تحت عنوان "حقائق وآفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية والدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية" ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى انعقدت

بمدينة طنجة المغربية مابين 24-1989/05/27 حضرتها كل الدول المغاربية بما فيها ليبيا .[2]

وتطورت فكرة الشراكة واتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية المتوسطية، حيث تبنت اسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي في لشبونة في شهر جوان 1992، حيث شملت بلدان البحر الأبيض المتوسط بعدما كانت محصورة على الدول المغاربية فقط وتضمن اثني عشرة دولة (عشر دول بعد انضمام قبرص ومالطا) ودول الإتحاد الخمس عشر(اليوم أصبحت 27 دولة) وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية وا ٍقامة شراكة أورومتوسطية.

---

(1) Nu'man Kanafani,op.cit, P06.

(2) Mohamed Ben Ehassan Alaoui, (1999) Le Maroc et l'UE à l'aube du XXI ème Siècle, point de sa majesté le Roi Mohamed VI ", Revue panoramique, 3 trimestre, n°41.

وخلال إعلان برشلونة تم تحديد أسس قيام الشراكة الجديدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، وتشمل خطة الشراكة مختلف جوانب التعاون السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، ويهدف في الأساس إلى:[1]

1- الحوار السياسي والأمني من أجل إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، على أساس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية؛

2- الشراكة الاقتصادية والمالية والإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة، من أجل إقامة ازدهار مشترك ودعم عملية التحول الاقتصادي في الدول المشاركة؛

3-الشراكة الاجتماعية والثقافية و البشرية لتشجيع التفاهم بين الشعوب والثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية . و هذا ما يوضحه الشكل التالي :

شكل رقم(02):هيكل الشراكة الاوروميتوسطية الاقتصادية و المالية

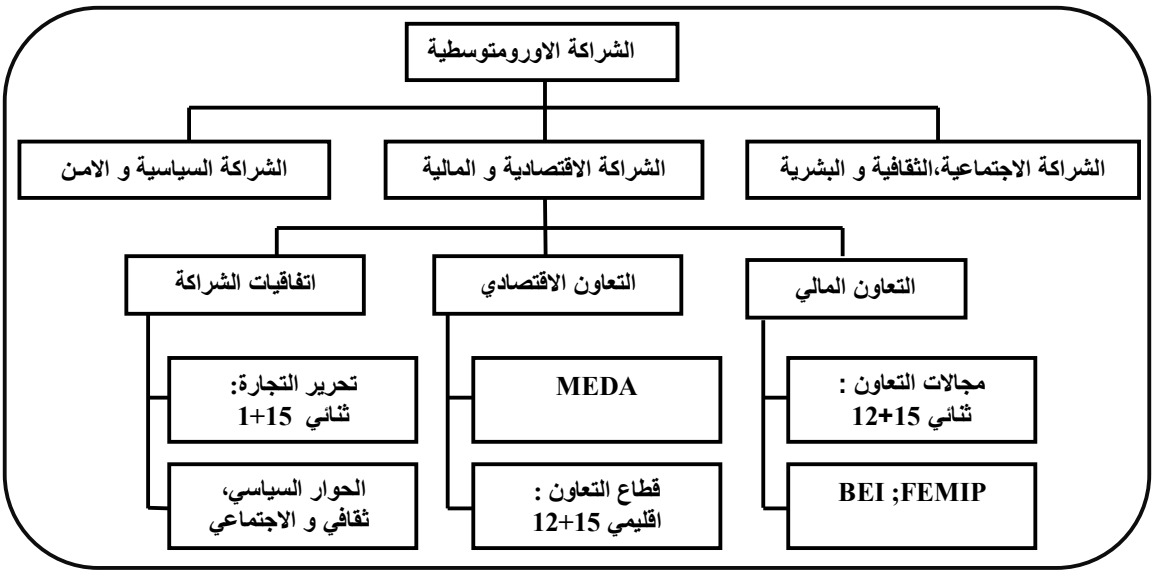

Source: Sarah Bochud,(2008) : Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage : quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région?,travail de master,Faculté des sciences économiques et sociales, université Fribourg, Suisse, P15.

[1] UMCE , Op.cit, P06.

و احتفل الشركاء بالعقد الأول للشراكة في 2005 في مدينة برشلونة، و أقروا خطة عمل للسنوات الخمس القادمة ، و خلال هذه السنوات الخمس اتفقت حكومات الدول المشاركة على أربعة مجالات:[1]

- ✓ دعم الديمقراطية و حقوق الإنسان في المنطقة، من خلال إنشاء آلية الحكم الرشيد؛
- ✓ خلق و توسيع التبادل التجاري ليشمل الزراعة، الخدمات، و توسيع الفرص الاقتصادية و توفير مناصب شغل جديدة من خلال استكمال قيام التجارة الحرة بحلول عام 2010؛
- ✓ معالجة مسألة الهجرة من خلال إستراتيجية طموحة تأخذ بعين الاعتبار فوائد الهجرة لكافة الشركاء؛
- ✓ العمل على تأمين خدمات التعليم الأساسي و تعميمها، و التعاون من أجل الارتقاء بمستوى التعليم و محاولة القضاء على الأمية بحلول عام 2015.

و تضمن آلية الشراكة القدر الأكبر من المساعدات التقنية و المالية، فيما يوفر البنك الأوروبي للاستثمار القروض عبر آلية الاستثمار الأورومتوسطية، إضافة إلى المعونات التي تقدمها البلدان الأعضاء على الصعيد الثنائي.

و إن كان إطار برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي الذي ألحق عليه الدول المتوسطية غير الأوروبية، فإنه طر ح برامج عمل و أهدافا و غايات أمنية و سياسية و ثقافية و اجتماعية، و الهدف من ذلك هو رغبة الاتحاد الأوروبي من إقامة شراكة اقتصادية، سياسية و أمنية، و في هذا الإطار تم تقسيم جوانب التعاون إلى ثلاث هي:

الجانب السياسي الأمني، الجانب الاقتصادي و المالي ، الجانب الثقافي و الاجتماعي و الإنساني.

I- الجانب الاقتصادي و المالي:

إن التعاون الاقتصادي و المالي يمثل الركيزة الأساسية للشراكة الأورومتوسطية للتخفيف من اختلال التوازن و اللاإستقرار السياسي و الاجتماعي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و محاولة تقليص الفوارق بين الطرفين، و لقد تجسد هذا التعاون في إنجاح منطقة التجارة الحرة سواء أكان ماليا أو اقتصاديا و يتضح ذلك فيما يلي :

[1] Idem,P07.

I -1. إنشاء منطقة التجارة الحرة: : Zone de Libre Echange (ZLE)

لتنفيذ اتفاقيات الشراكة هناك مؤسستان هما: مجلس الشراكة (الوزاري) و لجنة الشراكة (على مستوى كبار المسؤولين) و لقد شهدت المنطقة منذ 2004 ارتفاع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي من 15 دولة إلى 25 دولة. دول الاتحاد تمثل اليوم 32 دولة أوروبية و 12 عربية.(*)

و بعد قيام منطقة التبادل التجاري الحر في 2010 من الأهداف الرئيسية للشراكة الأوروبية– المتوسطية و للمساعدة على تحقيق هذا الهدف، و هذا كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية (OMC) اتفاقية مراكش.

يهدف الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة إلى إزالة الحواجز الجمركية (التعريفية) و غير الجمركية تدريجيا في تجارة المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها بين الشركاء و انطلاقا من حركة تدفق التجارة التقليدية و تبعا للحد المسموح به في مختلف السياسات الزراعية و مع الالتزام بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات ال GAAT، فسيتم التحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية من خلال المنافذ المفضلة و التبادل بين الأطراف.

كذلك فإن تجارة الخدمات بما فيه حق تأسيس سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتحرير الخدمات ال GATS.

و لقد قرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة هذه عن طريق:(1)

1-تبني إجراءات مناسبة بشأن قواعد المنشأ و التصديق و حماية الملكية الفكرية و الصناعية و المنافسة؛

2- استمرار دعم السياسات المرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق و دمج اقتصادياتها في الأسواق العالمية مع مراعاة احتياجاتها و مستويات التنمية؛

(*) 32 دولة أوروبية:ألبانيا، المملكة المتحدة، النمسا، بلجيكا، البوسنة و الهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمارك، لاتفيا، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، ايرلندا، ليتوانيا، ايطاليا، هولندا، مالطا، لوكسمبرغ، رومانيا، البرتغال، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، إمارة موناكو، الجبل الأسود – الدول العربية: تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان، لبنان، السلطة الفلسطينية، سوريا، موريتانيا، إسرائيل، تركيا، ليبيا(بصفتها مراقبا).

(1) UMCE, op. cit, P08.

3- تسوية و تجديد البنيات الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تنمية القطاع الخاص، و لرفع مستوى القطاع الإنتاجي، و لتأسيس إطار مؤسسي و منظم ملائم لاقتصاد السوق، إضافة إلى ذلك سيحاولون تخفيف العواقب الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن هذه التسوية و ذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا.

I -2 . تشجيع الآليات الهادفة إلى تنمية نقل التكنولوجيا.

و لقد شكلت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية عام 1995 (62%) من إجمالي صادراته إلى العالم، في حين بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من الدول العربية 43% من إجمالي الواردات، و قد نمت صادرات الاتحاد إلى الدول العربية بمعدلات سريعة خلال السبعينات من القرن المنصرم حيث ارتفعت من 10 مليار يورو عام 1970 إلى 47 مليار يورو عام 1995 و يعود ذلك إلى زيادة الطلب في البلدان العربية على المعدات و وسائل النقل التكنولوجي و المنتجات الغذائية و الأسلحة و المنسوجات. و يمثل النفط أهم الصادرات العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي حيث يغطي 56% من الاحتياجات النفطية، أما حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة بالدول العربية لا تتعدى نسبة 2,1% من جملة استثماراتها في العالم و يقدر حجم الاستثمارات العربية في الخارج مبلغ 750 مليار دولار.[1]

I -3.انعكاسات إقامة منطقة التبادل الحر على اقتصاديات جنوب المتوسط:[2]

إن إقامة منطقة تجارية حرة بين كتلة أوروبية ضخمة و متقدمة في جميع المجالات مع أقطار متوسطية نامية سوف يجعل هذه الأخيرة تتحمل تكاليف تكييف و تقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر و بالتالي تتحمل مخلفاته، و هذا راجع إلى :

I-3.أ. الآثار الايجابية :

- التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية؛
- احترام ضوابط النوعية و قواعد المنافسة و حماية الملكية الثقافية و الصناعية؛
- تحرير الخدمات و حرية تنقل رؤوس الأموال؛

و تكمن جملة الانعكاسات فيما يلي-على سبيل الذكر لا الحصر- :

---

[1] عبد الملك بن عبد الله الهنائي،(2001):آفاق الاستثمار في القطاعات الصناعية العربية الأوروبية، الملتقى الدولي التاسع: آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية، 13-15 فيفري2001، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، بيروت، ص105.

[2] ناصر بوعزيز، المصدر سبق ذكره، ص ص 151-152.

- زيادة حجم الاستثمارات الوطنية أو الاستثمارات الأجنبي المباشر؛
- ازدياد الاهتمام بالمنطقة العربية نظرا لما تملكه من يد عاملة ذات ميزة نسبية و ايضا غناها بالمواد الخام؛
- زيادة الاهتمام بتبني خطوات إضافية في مجال الإصلاح الهيكلي التشريعي و تحرير الخدمات، و هذا لتوفير البيئة الاقتصادية المواتية للاندماج في الاقتصاد العالمي؛

I-3. ب. الآثار السلبية :

سيؤدي تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي إلى ارتفاع مستوى واردات دول جنوب المتوسط من السلع و المنتوجات نصف المصنعة بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية، و المقابل سوف يتراجع مستوى صادرات هذه المنطقة من المنتوجات ذات الميزات النسبية، و المنافسة العالمية، كالغزل و النسيج، و الملابس، و المصنوعات الجلدية و الأسمدة، و ستعرف اقتصاديات جنوب المتوسط في البداية نمو بطيئا نسبيا بسبب عدم مرونة العرض في هذه الاقتصاديات.

و تجدر الإشارة أن التعجيل برفع و إزالة الحواجز و التعريفات الجمركية في البلدان المتوسطية ستكون له آثار سلبية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في جنوب المتوسط، و ذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية نتيجة عدم التكافؤ مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من هذه المؤسسات، و يفسح المجال للمنتوجات الأوروبية لاقتحام الأسواق المتوسطية، و هذا ما ينعكس على اختلال الموازين التجارية للدول المتوسطية، إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة لهذه البلدان نتيجة إزالة التعريفات الجمركية.

و الجدول الآتي يوضح نسبة مداخل الدول المتوسطية من خلال فرض رسوم جمركية على المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي:

جدول رقم (05): المداخيل الجمركية لدول جنوب المتوسط من المبادلات مع الاتحاد الأوروبي 1994-1996

البلد	الرسوم على الواردات		حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات الإجمالية%	الرسوم على الواردات المتعلقة بالمبادلات مع الاتحاد الأوروبي	
	من المداخيل الجبائية%	من الناتج المحلي الإجمالي%		من المداخيل الجبائية%	من الناتج المحلي الإجمالي%
الجزائر	30	3,5	64,1	19,2	2,2
مصر	19,7	3,4	39,8	7,9	1,3
الأردن	34,6	5,2	35	12,1	2
لبنان	59,3	6,8	48,6	28,8	3,3
المغرب	17,6	4,3	58,8	10,3	2,5
سوريا	21,8	2,4	33,1	7,2	0,8
تونس	22,2	4,5	71,5	15,9	3,2
إسرائيل	1,3	0,4	52,4	0,7	0,2

المصدر: ناصر بوعزيز، (2010): الشراكة الأورومتوسطية و تأهيل المؤسسات الاقتصادية، رسالة شهادة الدكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة،الجزائر، ص152

و من خلال تحليل أرقام الجدول خاصة فيما يتعلق بنسبة المداخيل الجبائية المحصلة من المبادلات مع الاتحاد الأوروبي تبرز أن إنشاء منطقة للتبادل الحر أورومتوسطية سينجر عنه تقلص و تراجع في موارد الخزينة العامة للدول المتوسطية مما يجبرها على البحث على موارد مالية بديلة. و تخفيض مستوى اتفاقها، و بالتالي لابد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية و البحث عن موارد مالية جديدة.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية في الفترة بين 1995-2000 حيث لأن بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي 26 من إجمالي صادرات الدول العربية و 46% من إجمالي الواردات، في الوقت نفسه فإن حصة الاتحاد الأوروبي قد انخفضت وارداته من الدول العربية

بشكل حاد بمتوسط قدره 26% في 1980 ليصل إلى 7% عام 2000، و هذا راجع إلى انخفاض السعر العالمي للنفط .[1]

I -2. *التعاون الاقتصادي :*

يهدف هذا التعاون إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة و متوازنة من خلال تسريع معدلات التنمية الاقتصادية، و تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد، و زيادة مناصب العمل، و محاولة تقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوروبية و المتوسطية، و استمرار الحوار بين الطرفين حول مشكلة الدين في التنمية الاقتصادية لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط، و بالرغم من تفاوت درجات التقدم بين المشاركين إلا أنه تم تسيطر الأهداف الآتية على المدى البعيد:[2]

1- تسريع عجلة النمو الاجتماعي و الاقتصادي المستديم.

2- تحسين ظروف الحياة للسكان، و رفع مستوى التوظيف و تخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورو -متوسطية.

3- تشجيع التعاون و التكامل الإقليمي.

و لتفعيل هذا التعاون حددت مجالات عدة للعمل بهذا الشأن أهمها ما يلي:

- ☜ يجب دعم التنمية الاقتصادية بالتوفير الداخلي كقاعدة لكل استثمار و خاصة الاستثمار الخارجي المباشر، و إزالة العوائق تدريجيا في هذا الصدد ما يساهم في زيادة الإنتاج و التصدير و نقل التكنولوجيا.
- ☜ تشجيع التعاون الإقليمي من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم من جهة و الشركات من جهة أخرى من خلال عقد اتفاقيات فيما بينها لدعم التعاون و التحديث الصناعي، و بالتالي خلق برنامج دعم تقنية للشركات الصغيرة و المتوسطة.

---

(1) Nabiha Maamri,(2006) : Free Trade Areas, Euro-Mediterranean partnership and prospects of south-south integration in the Mediterranean, sustainable development countries and adjustment in the Mediterranean countries following the EU enlargement, the European commission, Milano, Italy, P150.

(2) بالاعتماد على المرجعين:

- محمد محمود الإمام، (1997): الاتفاقيات المشاركة الأوروبية و موقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، ص40.

-UMC, op-cit, p08.

- الاهتمام بالبيئة في مجالات السياسة و الاقتصاد، و إنشاء برامج عمل على المديين القصير و المتوسط لحماية البيئة؛
- الحفاظ على الموارد السمكية و إدارتها و تطوير التعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية الكائنات المائية، و تسهيل البحث العلمي و التأهيل في هذا المجال؛
- توطيد التعاون في مجال سياسات الطاقة لتوسيع الشبكات و الربط بينها – شبكات الطاقة–؛
- الإدارة المثلى للموارد و تنميتها خاصة فيما يتعلق بمسألة المياه، و إعادة هيكلة الزراعة و تشجيع التنمية الريفية المتكاملة، و دعم السياسات المعمول بها من أجل تنويع الإنتاج و تخفيف التبعية الغذائية، و تشجيع الزراعات صديقة البيئة بهدف تحقيق الأمن الغذائي؛
- تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و الاعتراف بأهمية العلوم و التكنولوجيا في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الاهتمام الدائم بالبحث العلمي و التنمية؛
- احترام مبادئ القانون البحري الدولي، و بالأخص التقديم الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية و المنفذ الحر إلى الحمولات الدولية، و احترام الاتفاقيات المتوصل إليها في هذا المجال من طرف OMC.

I –3. التعاون المالي:

وضح بيان برشلونة أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، لهذا أعطى اهتمام واسع لهذا الجانب من خلال البحث عن آليات ناجحة في التعاون المالي يخدم الأطراف المشاركة، و يعود بالفائدة على الجانبين، على أن يكون هذا التعاون موجها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، و تعبئة القدرات الاقتصادية المحلية.

و يتم تعزيز التعاون المالي من خلال تقديم مساعدات مالية كتلك التي وافقت عليها القنصلية الأوروبية بـ **Cannes** و أين خصصت 4685 مليون إيكو للفترة 1995–1999 و يتم هذا الدعم بمساعدة بنك الاستثمار الأوروبي **Banque Européenne d'Investissement (BEI)** في هيئة زيادة القروض، بالإضافة إلى المشاركة المالية من قبل أعضاء الاتحاد الأوروبي، و لقد عرفت

هذه الصيغة الجديدة التي استحدثتها المجموعة الأوروبية باسم صندوق ميدا **MEDA** أو الصندوق من أجل المتوسط و يهدف **MEDA** إلى:[1]

- دعم الأنشطة و المشاريع الإقليمية، و هذا يعني إشراك جميع شركاء الأورومتوسطية أي (12+15)؛
- دعم الأنشطة و المشاريع الثنائية و هذا يعني الاتحاد الأوروبي و كل شريك من الشركاء المتوسطين (و يتعلق هذا الدعم إلا بتسعة[*] بلدان معنية بالشراكة الثنائية).

و يتضح هذا الدعم بالأرقام فيما يلي:[2]

- دعم خاص موجه للتصحيح الهيكلي الذي رصد له مبلغ 520 مليون إيكو، أي 15% من التعهدات الإجمالية التي تضمنها برنامج ميدا1 للفترة 1995-1999؛
- دعم موجه للتعاون الاقتصادي و تطوير القطاع الخاص خصص له مبلغ 1035 مليون إيكو، أي 30% من المبلغ الإجمالي المتعهد به، و تشمل الخصخصة، الدعم التقني، إصلاح القطاع المصرفي و المالي، تحسين التدريب المهني و إنشاء مراكز استشارية للأعمال؛
- دعم للتحول الاقتصادي خصص له مبلغ 1 مليار إيكو، أي 29% من المبلغ الإجمالي، بالنسبة لبنك الاستثمار الأوروبي خصص ما يقارب 40% من قرارات الاستثمار BEI و معظم مساهماته تمثلت في عمليات متعلقة برأس المال المخاطر، خاصة بالنسبة للصناعة و لدعم عملية الخصخصة لتحقيق أفضل توازن سوسيو-اقتصادي؛
- مساعدة تمنح للنشاط في مجال البيئة بمبلغ 235 مليون إيكو، أي 4,5%من المبلغ الإجمالي.

و في هذا السياق فقد تم تصميم مشاريع للتخفيف من آثار التحول الاقتصادي و إنشاء منطقة للتجارة الحرة، و تخص هذه المشاريع التعليم و التدريب الريفي و البيئة، و التنمية و إدارة الموارد الطبيعية (خاصة المياه) و التنمية الاجتماعية، و الجدول التالي يوضح مساعدات ميدا1:

---

(1) L'institut de la Méditerranée,(2000): Meda et le fonctionnement du partenariat Euro-méditerranéen , P12.

(*) الجزائر، مصر، الأردن، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا و السلطة الفلسطينية.

(2) بالاعتماد على المرجعين:

- Commission européenne, (2003) : Entretien avec Romano Prodi Président de la C.E, le Quotidien d'Oran, N°2714.

- Michel Vauzelle, 23 juin 1999," la partenariat euro- méditerranéen", Rapport d'information, Assemblée nationale,P20

جدول رقم (06) : مساعدات ميدا1 للدول المتوسطية للفترة 1995-1999

مليون أورو

البلد	الالتزام	من أموالميدا1 المتعهد بها%	عدد السكان لسنة 1998 (مليون نسمة)	أورو، بالنسبة لكل شخص
المغرب	625,6	09	27,8	23
الجزائر	164,2	14	30	05
تونس	408,5	06	09,4	43
مصر	686	03	61,4	11
الأردن	246,9	22	04,6	54
لبنان	182	24	04,2	43
سوريا	99	03	15,3	06
فلسطين	82,6	13	02,3	36
تركيا	375,35	06	63,5	06

Source : Commission européenne, (2003): Entretien avec Romano Prodi Président de la C.E, le Quotidien d'Oran, N°2714.

ويخصص **MEDA I** ميزانية قدرها 3.4 € مليار أي ما يقارب 4.2 مليار من مخصصات ميزانية التعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطين أما فيما يخص **MEDA II** الذي يغطي الفترة 2000-2006 فيخصص ميزانية قدرها 5.35 مليار € وتتمثل برامج التعاون الرئيسية المنفذة في **MEDA II** فيما يلي:

شكل رقم (03) : برامج التعاون الرئيسي المنفذة في MEDAII

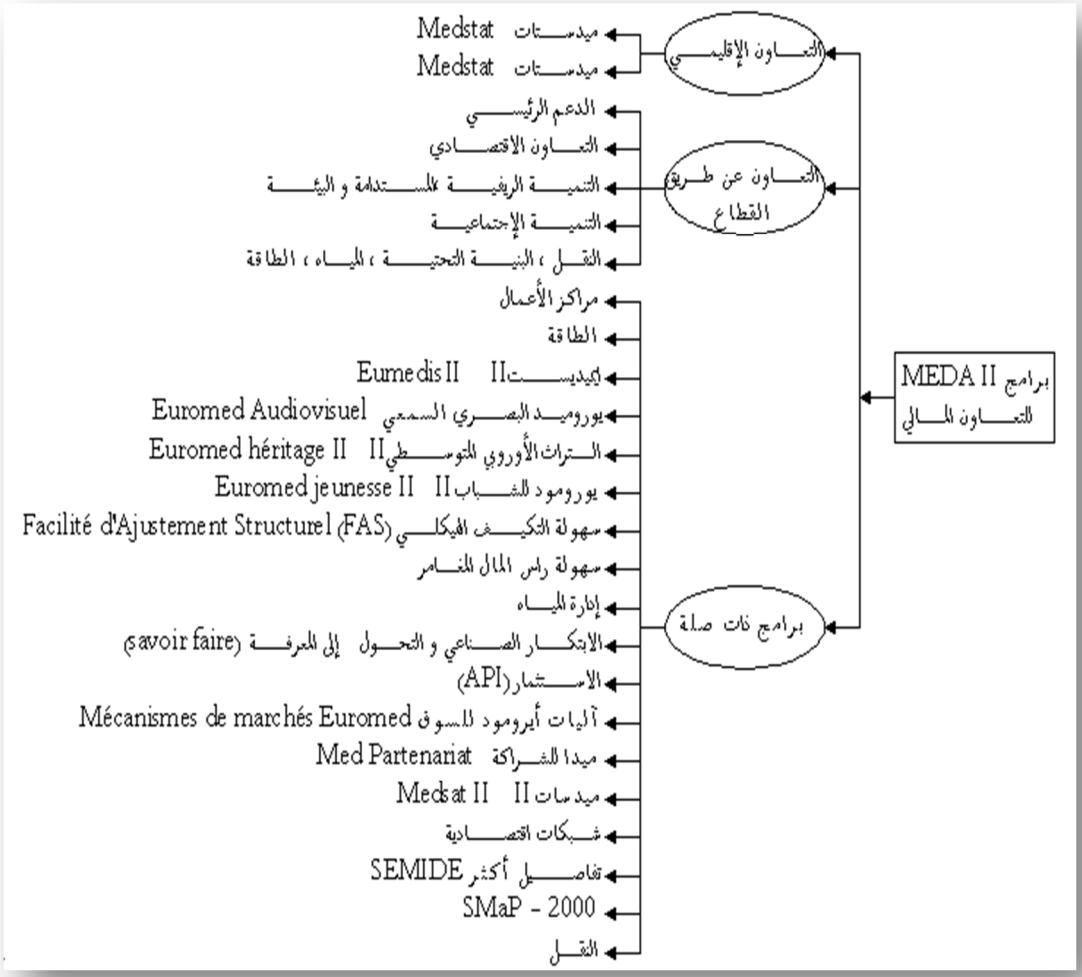

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-UMCE , (2005) :Etude d'impact de la déclaration de Barcelone sur le secteur privé" , Rapport de Businessmed, Tunisie, P18.

ولقد تم اللجوء إلى **MEDAII** بعدما كشف برنامج **MEDAII** عن بطئه الشديد وهذا راجع إلى:

- ضعف قدرة امتصاص اقتصاديات الدول المتوسطية النامية ؛
- طول فترة تنفيذ المشاريع التي تتراوح بين 2-8 سنوات ؛
- ثقل الإجراءات الإدارية من الجاني الأوروبي في تشريع هذه المساعدات .

والجدول التالي يوضح بالتفصيل الأموال الممنوحة في **MEDSAT I** و **II** والالتزامات المدفوعة لكل بلد.

جدول رقم(07) : الالتزامات و المدفوعات المخصصة لـ MEDA I و MEDA II

حسب البلد و نوع التعاون(بملايين اليورو)

	MEDA I 1995 à 1999			MEDA II													MEDA I+ MEDA II		
				2000		2001		2002		2003		2004		Total 2000 à 2004			Total 1995 à 2004		
	E(1)	P(2)	%P/E	E	P	E	P	E	P	E	P	E	P	E	P	%P/E	E	P	%P/E
التعاون الثنائي	2586	651	25%	409	266	298	255	582	376	505	386	562	627	2356	1910	81%	4942	2561	52%
الجزائر	164	30	18%	30	0	60	6	50	11	45	16	51	42	233	75	32%	397	105	26%
الضفة الغربية/غزة	111	59	53%	97	31	0	62	100	80	81	60	73	93	350	327	93%	461	386	84%
مصر	686	157	23%	13	64	0	63	78	26	104	57	159	151	354	360	102%	1040	517	50%
الأردن	254	108	43%	15	84	20	11	92	50	42	47	35	51	204	242	118%	458	350	76%
لبنان	182	1	1%	0	31	0	2	12	6	44	24	18	41	74	103	140%	256	105	41%
المغرب	660	128	19%	141	40	120	41	122	102	143	102	152	158	677	443	65%	1337	571	43%
سوريا	101	0	0%	38	0	8	2	36	9	1	10	53	18	136	39	29%	237	39	16%
تونس	428	168	39%	76	16	90	69	92	93	49	69	22	74	329	321	98%	757	489	65%
التعاون الإقليمي	471	223	47%	160	52	305	63	29	78	110	112	135	174	740	479	65%	1211	701	58%
الإجمالي	3057	874	29%	569	318	603	318	612	454	615	498	698	801	3096	2389	77%	6153	3262	53%
نسبة P/E					56%		53%		74%		81%		115%						

(1) E : Engagements, (2) P : Paiements

الالتزامات المدفوعات

Source : UMCE ,(2005) :Etude d'impact de la déclaration de Barcelone sur le secteur privé , Rapport de Businessmed, Tunisie, P20.

لقد تعرض برنامج **MEDSAT I** إلى انتقاد شديد نظرا للبطء الذي عرفه منذ السنة الأولى إذ توقعه مجموع الالتزامات عند 3.06 مليار €من المبلغ الإجمالي، أما الالتزامات ونسبة المدفو عات إلى الدول المتوسطية الشريكة **PPM** لم تتجاوز 29% بسبب بطء وتيرة المفاوضات وتعقيد الإجراءات.

أما في السنوات الأخيرة ، كما يوضحه الجدول السابق تحسنت وتيرة تنفيذ البرنامج عام 2004 وسجلت مستويات قياسية للدفع قيمة 801.1 مليار€ مقابل 697.6 مليار من الالتزامات أي مدفوعات / نسبة الالتزامات 115% وهذا كان استثنائيا.

والاتحاد الأوروبي ورغم البرنامج **MEDAII** وما حققه إلى أن واقع الأمر يهدف إلى تحقيق توازن المالي في تعاونه مع البلدان المتوسطة، بعدما سعى إلى الحفاظ على مصالحه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويمثل المخطط التالي التكامل بين المجالات التالية سابقة الذكر وهو النموذج الاقتصادي تقوم على ثلاث مستويات متكاملة: التجارة الحرة، يرافقها: التحول الثاني الاقتصادي / الترقية ومعهد البحر الأبيض المتوسط للاستثمار الأجنبي، ويستند نجاح الخطة المتكاملة إلى برامج مالية واتخاذ إجراءات متضافرة من كل شريك في كل مستوى من مستويات السابقة والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (04): ثلاثية الجوانب الاقتصادية المتكاملة المرافقة للتجارة الحرة.

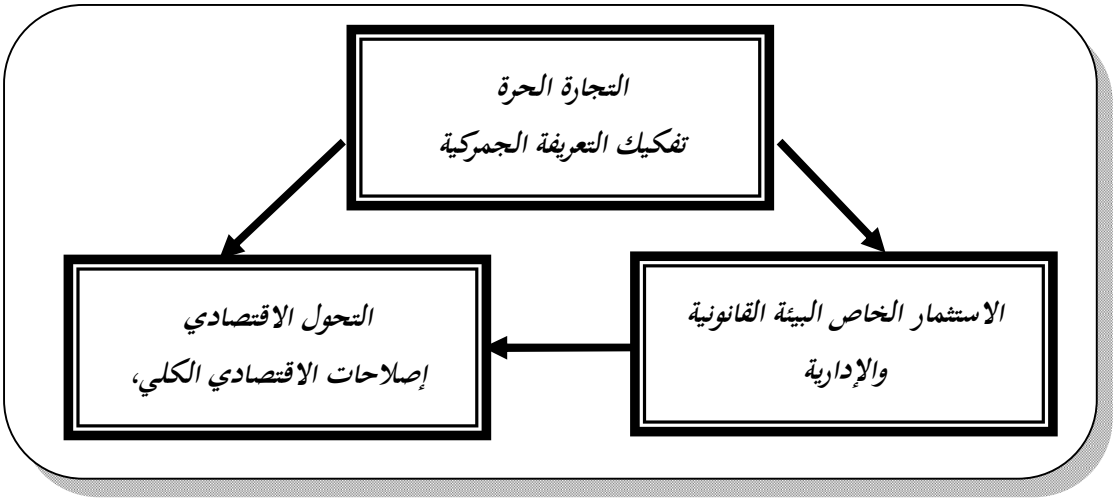

source: L'institut de la Méditerranée,(2000): Meda et le fonctionnement du partenariat Euro-méditerranéen, P09.

II – التعاون السياسي والأمني:

تسعى الشراكة في المجال السياسي والأمني إلى تحقيق السلام والاستقرار في حوض المتوسط ذلك لأن تطوير الشراكة الاقتصادية والاجتماعية لم يتحقق في جو ينعدم فيه الاستقرار الأمني والسياسي، إذ يأتي هذا الجاني في المرتبة الثانية لسلم أوليات بنسبة 45% في مؤتمر برشلونة وأهم المبادئ التي يجب الالتزام بها هي:[1]

❖ العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدول لحقوق الإنسان؛

❖تنمية الدول القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقضائية؛

❖احترام حقوق الإنسان والحريات الإنسانية، بما فيها حرة الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين، بدون أي تمييز على أساس العرق، أو الجنسية، او اللغة، أو الدين، أو الجنس؛

❖احترم التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية؛

[1] من نص بيان مؤتمر برشلونة.

❖احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب ، وحقهم في تقرير المصير؛

❖الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر؛

❖التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر، وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف ألمم المتحدة . بما فيها كسب الأراضي بالقوة . وحل خلافاتهم بأساليب سلمية ؛

❖توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته؛

❖المكافحة ضد انتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها؛

❖العمل على الحد من التسلح، ومنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية؛

❖تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بين الشركاء، ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.

لقد انتهى هذا القسم بالإشارة إلى إمكانية عقد ميثاق أوروبي متوسطي لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية، من خلال خلق آليات وتدابير ملائمة، وبالفعل تم إحداث لجان وشبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل: لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، والشبكة الأورومتوسطية لمعاهد السياسة الخارجية، هدفها هو إثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السلام والاستقرار وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في ابحث حول السياسة والأمن.

III – البعد الثقافي والاجتماعي والإنساني: [1]

لقد اعترف المشاركون في ندوة برشلونة، بأن تقارب الثقافة والحضارة على جانبي البحر المتوسط ، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية، تشكل عوضا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل ، وفي هذا السياق وافقت الدول المعنية على خلق شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال:

[1] المرجع نفسه.

- التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط،م وما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان، كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب ؛
- الإشارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتأهيل، لا سيما في النواحي الثقافية، وتشجيع التبادل الثقافي وتعمل اللغات والنهوض بالنظم الإدارية من اجل تسهيل التبادلات الإنسانية؛
- التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستديم؛
- الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي، الذي حسب رأي المشاركين، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي، واحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو؛
- الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تنمية كل جوانب الشراكة الأورومتوسطية؛
- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة في سبيل تشجيع التبادلات بين مختلف فعاليات المجتمع في إطار القوانين الوطنية لكل شريك؛
- الاعتراف بأن معدلات النمو السكاني السائدة، تشكل تحديا رئيسيا يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة وتسريع الإقلاع الاقتصادي؛
- الإشارة مرة أخرى إلى دعم المؤسسات الديمقراطية، وتقوية حكم القانون والمجتمع المدني ؛
- الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم، وتكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة الخفية؛
- التعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد؛
- إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل لمكافحة العنصرية والتعصب وكراهية الأجانب.

المطلب الثالث : تقييم مسار برشلونة و اثرها على الدول المتوسطية – العربية

I- انعكاسات منطقة التبادل الحر(الجانب الاقتصادي):

إن إقامة منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي هو العنصر الرئيسي الذي يسعى الاتحاد الأوروبي من تحقيقه مع الدول المتوسطية طبقا لما جاء في اتفاقية برشلونة لكن بعد مرور عشر سنوات من ذلك اتضح أن نوايا الاتحاد الأوروبي في المقام الأول هي سعيه إلى السيطرة الإقليمية بين ضفتي

البحر البيض المتوسط، فالواقع المر يكشف فروقات جد واسعة لا يمكن تجاهلها . تم التطرق لها سابقا . بين اتحاد أوروبي وصل إلى ذروة مراحل التكامل وبين الدول[1] ؛

ويمكن رصد ثلاثة متوقعة من حيث أهداف منطقة التبادل الحر **ZLE** هي:[2]

- زيادة النمو ؛
- التخفيف من حدة الفوارق بين الطريين ، ومحاولة خلق نوع من التقارب؛
- زيادة التجارة بين الشركاء والاتحاد الأوروبي أي بين **UE PM** و **PN** فيما بينها.

لكن واقع المر يكشف تباعد فاضح بين اقتصاديات التكتل الأوروبي ودول منفردة (تم التطرق له سابقا)، ومن جهة أخرى، هناك عدم مساواة في الحماية المتبادلة ، ولهذا فإن الآثار السلبية لإقامة منطقة التبادل الحر و تحرير التجارة من خلال الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية سيؤدي إلى زيادة مستوى الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتوجات نصف المصنعة بسبب إخفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية، وبالمقابل سيتراجع مستوى الصادرات الغربية من المنتوجات ذات الميزات الشبيهة والمنافسة العالية كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية والأسمدة، وستعرف الصادرات العربية في البداية نموا بطيئا نسبيا بسبب عدم مرونة العرض في هذه الاقتصاديات .[3]

وتعتبر قواعد المنشأ المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي في الاتفاقية حجر الأساس حيث أنها تلعب الدور الأكبر في تحديد قدرة هذه الصناعات عل المنافسة في سوق الاتحاد الأوروبي، وبالتالي إمكانية الاستفادة من هذه الاتفاقية في زيادة صادرات ويتفق جميع العاملين في مجال الغزل والنسيج

---

(1) Stéphanie Darbot-Trupiano,(2007):la partenariat euro-méditerranée :une tentative d'intégration maladroite , l'espace politique, revue en ligne de géographie politique et de géopolitique, P03 . consulté le:23.02.2013 a :**espacepolitique,revues.org/index844.html.**

(2) ERWAN LANNON and AZZANE MAHIOUB,(2010): Assessment of the Barcelona process in the light of the new national and regional situation, the European Institute of the Mediterranean (IEMED) and the European union institute for security studies (EUISS), the sixth in a series, Barcelona (SPAIN) by Gam , P37.

(3) عمورة جمال،المصدر سبق ذكره، ص251.

والملابس أن قواعد المنشأ المقترحة حتى لا تتناسب الوضع الحالي للصناعات، وما تواجهه من مشاكل تمنع التكامل الراسي بين مختلف مستويات الإنتاج.[1]

و هذا سيؤثر بشدة على النشاط الاقتصادي والعمالة ذلك لأن هذا التراجع سيؤدي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعات التحويلية نظرا لصعوبة تطويرها لأقطار جنوب وشرق المتوسط التي تكون بحاجة إلى حماية وهذا سينعكس سلبا على معدل البطالة والذي سيعرف بالضرورة ارتفاعا نظرا لفقدان مناصب العمل، وحماية جمركية مرتفعة.[2]

I-1. الاثار على القطاع الصناعي:

فمساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر ضئيلة جدا بالمقارنة مع مساهمة الصناعات الاستخراجية ، حيث تناقصت مساهمته من 113 % عام 1995 ليصل إلى 95% عام 2006، و هي نسبة منخفضة مقارنة مع باقي دول العالم ففي ألمانيا تصل إلى 30% و 21% في فرنسا، و ستعكس تدني مساهمة الصناعات التحويلية الذي في الدول العربية على نصيب الفرد العربي من ناتج الصناعات التحويلية إلى (7000) دولار في فرنسا و 5000 في إيطاليا أما في الدول العربية فيعتبر نصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية ضئيلا جدا لا يمكن بأي حال أن يساهم في حل مشكلة البطالة، أو أن يحد من الفقر و يزيد من رفاهية الأفراد،[3] و الجدول التالي يوضح ذلك:

---

(1) سوامس رضوان و بوقلقول الهادي، الأبعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد، المصدر سبق ذكره ، ص 100.

(2) ERWAN LANNON and AZZANE MAHIOUB, op.cit, P37.

(3) ضحى سالم أحمد،(2012):القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في ظل العولمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 08 ، العراق، ص ص 134- 135.

الجدول رقم (08): القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية و مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب الفرد للفترة 1985 -2006.

السنة	القيمة المضافةمليار دولار	نصيب الفرد من الصناعة التحويلية مليار دولار	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
1985	34.5	181	9.2
1990	48.1	230	10.3
1995	53.8	225	10.9
2000	79.1	289	10.8
2005	78.7	248	11.1
2006	121.8	383	9.5

المصدر:ضحى سالم أحمد، (2012): القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في ظل العولمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،العدد 08 ، العراق، ص ص 134- 135

أما الشكل التالي فيوضح تغييرات التعريفات الجمركية المفروضة على الدول الأولى بالرعاية.

شكل رقم (05): تغييرات التعريفات الجمركية المطبقة على الدول الأولى بالرعاية للفترة 2003-2006 (%)

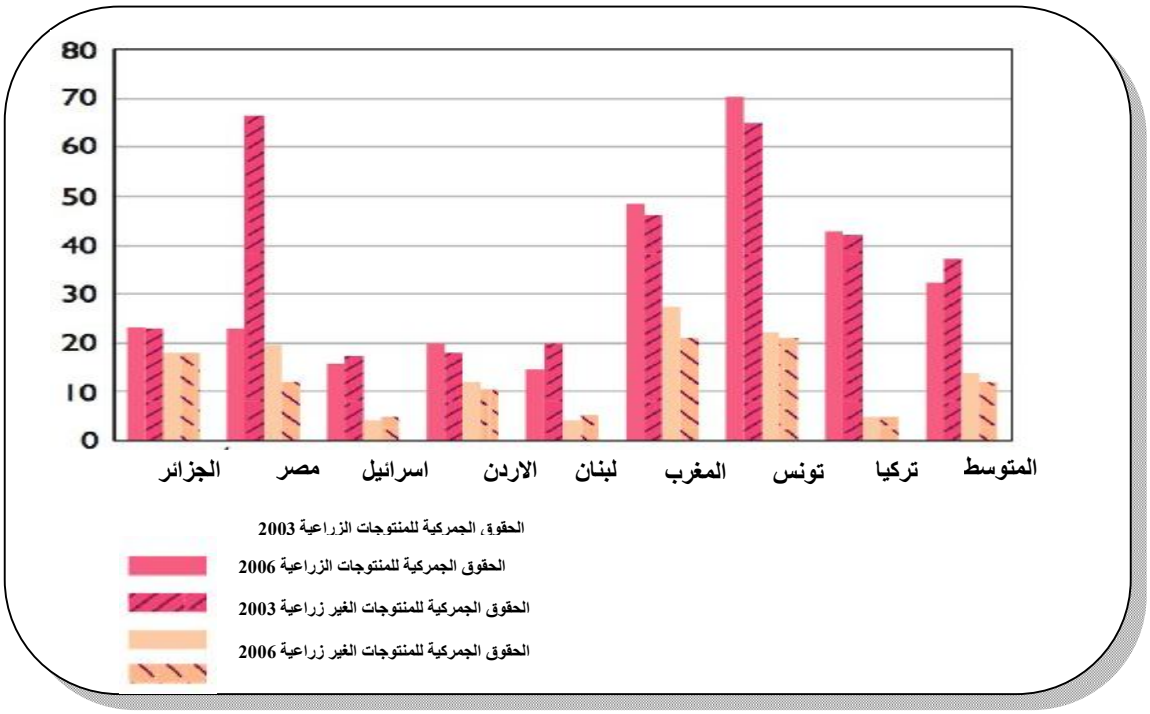

Source : Sarah Bochu, (2008) : Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage : quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région ?, travail de master, Faculté des sciences économiques et sociales, université Fribourg, Suisse, P48.

أي أن التحرير الكامل والفوري لاستيراد هذه الفئة من المنتوجات (المنتوجات الصناعية المحررة للاستيراد) يجعل الدول العربية المتوسطية أمام خيارات صناعية مهمة في ألأجلين المتوسط والبعيد، ذلك لأن هذه المنتجات لا تتبع محليا وبالتالي فهي لا تلقى منافسة، إذ يختلف تطور القدرات العلمية والتكنولوجية، والصناعية في صناعة هذه المعدات، وبالتالي تؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي ما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات العاملة في هذا المجال بالنسبة للدول العربية المتوسطية، وبالمقابل يقمع المجال للمنتوجات الأوروبية لاقتحام الأسواق المتوسطية باعتبارها تتمتع بتنافسية شديدة وهذا سينتج عنه بطبيعة الحال تسريع عدد كبير من العمال وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة.

وآثار إلغاء التعريفة الجمركية يختلف نة بلد لآخر، وهذا يرجع إلى المستويات الغير متجانسة للتعريفات بين الدول وأيضا مستويات اقتصاديات هذه الدول فمثلا:

يتراوح تخفيض التعريفات الجمركية في المغرب بـ64% لتصل إلى 38% في تركيا و 160% فقي مصر و تعتبر المغرب أقصى دولة لتخفيض التعريفات يصل إلى 37 نقطة ليصل إلى أقصاه بـ93 نقطة بين عامي 1993 و 2003 (أي بانخفاض نسبة 57% و 65% خلال السنوات العشر الماضية).

أما الجزائر وتونس ومصر تعتبر أبطأ الدول تفكيكا للتعريفة الجمركية بنحو 6 نقاط (الجزائر وتونس) و 8 نقاط (لمصر) وتعطي معدل يقدر بـ 20% و 30 %، بالنسبة للأردن خفضت بحوالي 9 نقاط بين 2000 و 2003 بانخفاض قدره 43% خلال ثلاث سنوات.

والرسم البياني التالي يوضح مقارنة بين تطور التعريفات بين بلدان البحر الأبيض المتوسط:

شكل رقم (06) : مقارنة بين تطور التعريفات بين بلدان البحر الأبيض المتوسط في الصناعة

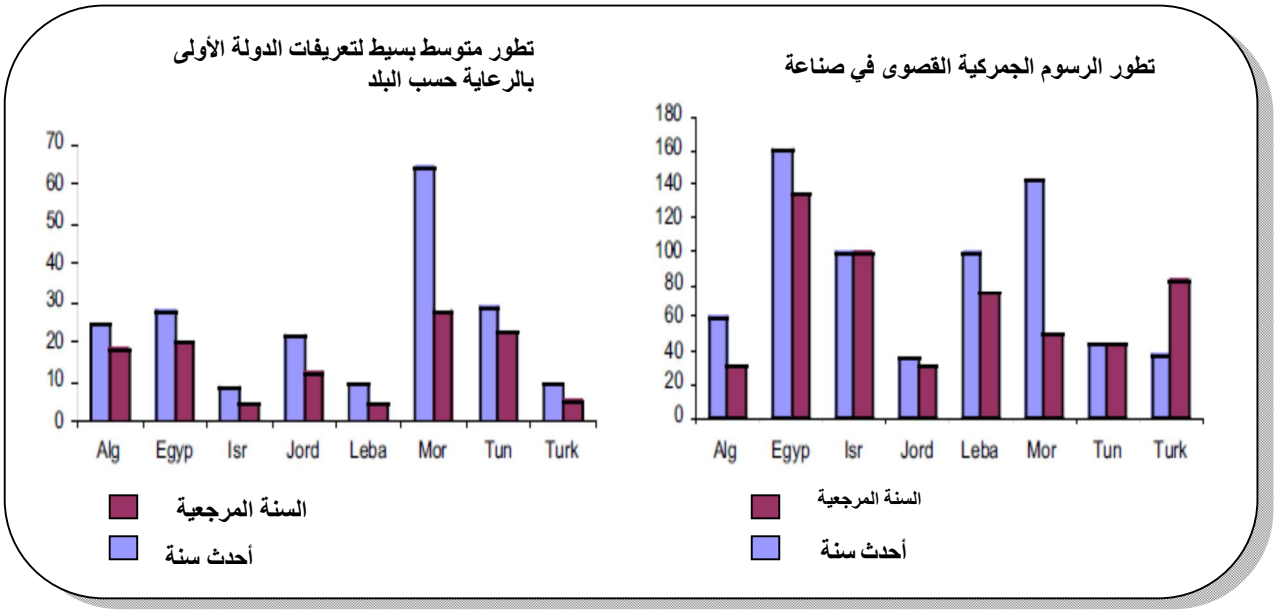

Source : Samir Radwane et Jean louis Reifers, (2005) : le partenariat Euro- Méditerranéen 10 ans après Barcelone : acquiest perspectives, Rapport a été discuté au Staring comité du FEMISE, P20.

وتخضع المنتجات الصناعية إلى تخفيضات سنوية متتالية على الرسوم والضرائب الجمركية وفق جداول زمنية مسايرة لخطة تكيف الصناعات العربية على القدرات التنافسية الدولية والمحلية وهذه المنتجات الصناعية الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي والتي يتم تدريجيا استيرادها، وهي تشمل المواد الأولية، والمنتجات المصنعة الأوروبية والتي تصنع محليا وتمثل حوالي 80% كمتوسط إجمالي وا ٍيرادات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المنافسة اللامتوازنة ستؤدي إلى تهديد 30% من المنشآت الموجودة داخل البلدان العربية بالرغم من وجود مؤسسات صناعية مؤهلة لمنافسة مثيلاتها الأوروبية.

وبعبارة أخرى، فإن الآثار المترتبة على النشاط الإنتاجي للدول العربية جراء هذا الانفتاح والتحرير التجاري متعددة يمكن أن تسبب في تخليها عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية، وا ٍغلاق وحدات إنتاجية، وا ٍعادة هيكلة وحدات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي .[1]

[1] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية حالة دول المغرب العربي ، المصدر سبق ذكره، ص183.

انطلاقا من دراسة قام بها، **Michel Vauzelle** سنة 1999 يرى بأن خلق منطقة للتبادل مع دول جنوب المتوسط من شأنه أن يؤدي إلى "انعكاسات سلبية مؤكدة و إيجابية عشوائية **des inconvénients certains et des avantages aléatoires** أي الآثار الإيجابية ليست مؤكدة وا ٍنما هي ناتجة بطريقة عفوية، ويؤكد ذلك من خلال المخاطر التي تتحملها هذه الدول والمتمثلة أساسا في المنافسة الكبيرة التي ستواجهها المؤسسات المحلية لهذه الدول التي تتعرض إلى قيود جمركية مرتفعة فضلا عن أن هذه الدول سوف تفقد الكثير من الإيرادات أو الموارد الجبائية المتأتية من الرسوم الجمركية.[1]

أما بالنسبة للمنتجات الصناعية المفروضة عليها ضريبة الاستيراد وتخص منتجات الصناعة الزراعية والغذائية. حيث أن التجارة الخاصة بها تخضع للضريبة بالعنصر الزراعي المكون للمنتوج الصناعي الزراعي، والهدف من وراء هذا هو حماية الصناعية الزراعية الأوروبية من منافسة المنتوجات الصناعية الزراعية العربية وخاصة المغاربية منها حيث العديد من العقبات دون نفاذ صادرات البلدان العربية من المنتجات الصناعية هذا الإجراء الذي تعتمده دول الاتحاد الأوروبي على صادرات الدول العربية من المنتجات الصناعية الزراعية سينعكس سلبا على تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي[2]

وتقارن العديد من الدراسات آثار اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي مع التخفيضات الجمركية غير التفصيلية، وتتفق جمعيها في أن للتحريري متعدد الأطراف واسع النطاق آثار سلبية أخرى وأخرى إيجابية وا ٍن كانت تختلف حجم تأثيرها من دولة إلى أخرى إذ ستكون تأثيرات أكبر نسبيا في الدول التي تربطها بالاتحاد الأوروبي علاقات تجارية أكبر، حيث تمثل حصة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي في بعض الدول أكثر من النصف في كل من تونس، والمغرب والجزائر وسوريا وتركيا، وحوالي الثلث في كل من مصر وا ٍسرائيل، وأقل من 10% في كل من الأردن ولبنان، أما الاستيراد من دول الاتحاد الأوروبي، فتتجاوز النصف لكل من تونس، والمغرب والجزائر، وتتراوح بين 40- 50% لكل من تركيا، لبنان، في حين تشكل الربع أو أقل لكل من مصر وسوريا والأردن،

---

[1] Michel Vauzelle,(1999): la partenariat euro- méditerranéen , Rapport d'information, Assemblée nationale,P23.

[2] شريط عابد، المصدر سبق ذكره، ص183.

والشكل التي يوضح حصة الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية[1].

شكل رقم (07): حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للدول الشريكة المتوسطية لسنة 2007.(%)

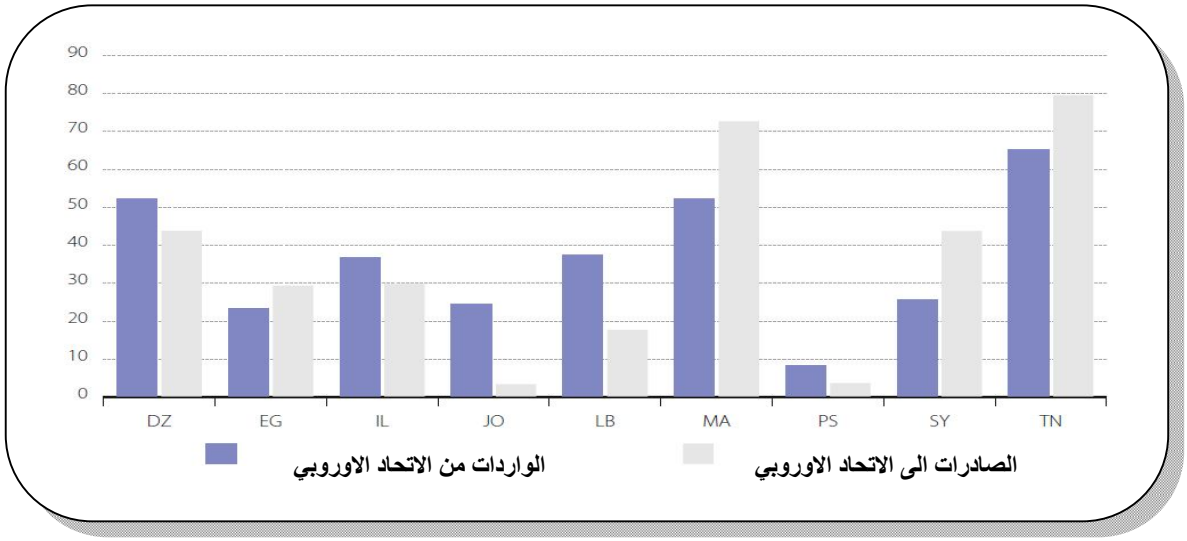

Source: European commission,(2009):euro-Mediterranean statistics, eurostat",statistical books, office for official publication of the European communities, Luxembourg, P95.

من الشكل يتضح أن أغلبية الدول العربية تستورد أكثر مما تصدر و إن كان في بعض الدول كالجزائر ارتفاع نسبة التصدير و لكن يرجع ذلك إلى صادرات النفط في حين أن بعض الدول العربية الأخرى تعتمد اعتمادا كبيرا على السوق الأوروبية، و هذا الشكل يفسر تباين بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية، فالسوق الأوروبية سوق تتميز بالحيوية و تنوع منتوجاتها، و تتمتع بدرجة عالية من التكامل و تنوع وجهة تجارتها ، في حين أن الدول المتوسطية العربية اعتمادها بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي في تعاملها التجاري فمثلا تونس و المغرب تمثل تجارتها ثلاث أرباع مع الاتحاد الأوروبي في حين لا تمثل إلا 1% خارج الاتحاد الأوروبي، في حين تصدرت الجزائر – كما تم توضيحه في الشكل السابق– صادراتها حيث يستورد الاتحاد أكثر من 70% من منتجات الطاقة(النفط

[1] Colin Kirpatrick, Clive George, and others,(2006): Sustainability Impact of the euro-Mediterranean free trade area", final report on phase 2 of the SIA-AMFTA Project, institute for development policy and management, University of Manchester, P16.

و الغاز) و عليه فهذاالتباين في صادرات و واردات الطرفين أدى إلى خلق عجز الميزان التجاري العربي بشكل واضح[1] . و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (09): الميزان التجاري للسلع مع الاتحاد الأوروبي– الدول 27 – للفترة 2000-2010

مليون اورو

	2000	2005	2008	2009	2010
الجزائر	9192	11460	13947	1681	5445
مصر	- 3685	-1066	-4444	-5693	-6843
الاردن	-1638	-1964	-2356	-2032	-2261
لبنان	-2923	-2845	-3639	-4138	-4274
المغرب	-1248	-2228	-6775	-5646	-5140
فلسطين	-288	-192	-149	-245	-267
سوريا	2066	1916	402	312	115
تونس	-1615	-626	-169	-979	-1163

Source :Eurostat,(2012):European Neighbourhood Policy –South Countries ,International trade in goods", Statistical cooperation, commission européenne, Luxembourg, P06.

وعليه فإن الدول التي تعتمد على المداخيل الجمركية المتأتية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية الأوروبية سيكون له أثر معتبر على ميزانيتها، وبالتالي فإن حجم الخسائر يزداد بدرجة التبادل بين المنتوجات الأوروبية ومنتوجات باقي العالم، وهذا سينتج عنه اختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية لهذه الدول ناهيك عن انعكاسات أخرى يمكن توضحيها في النقاط التالية:

إن إلغاء القيود الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي في الدول المتوسطية وسيدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي وفي دراسة للمفوضية الأوروبية اعتبرت ذلك كتأثير إيجابي باعتباره يمثل رفاه المستهلك نتيجة انخفاض الأسعار هذه السلع الذي يصب في مصلحته من جهة، ومن مصلحة المنتجين المحليين من جهة أخرى ممن يستفيدون من المواد المستوردة وهذا يترافق معه انخفاض في الإنتاج المحلي ولكن سيؤدي من جهة أخرى إلى تأثيرات سلبية على العمالة هذا على المدى الطويل ولكن على المدى القصير سينتج عنه انخفاضات في الإنتاج المحلي نظرا لضعف القدرة التنافسية لهذه الاقتصاديات لدى يتطلب على هذه الدول زيادة

(1) Stéphanie Darbot – TRUPIANO,(2007): La partenariat Euro-méditerranéenne : une tantative d'intrgration maladroite, l'espace politique, revue en ligne, P03.

القدرة التنافسية لاقتصادياتها على المدى الطويل مما يلقى لتعويض الصادرات الخسارة في الواردات، وبدون إجراء تعديلات كبيرة على أسعار الصرف وما يقترن به من انخفاض الدخل الحقيقي.[1]

و واقع الأمر يكشف أن المستهلك العربي لديه نزعة استهلاكية للمنتوجات الأجنبية وهذا سيؤدي إلى إدخال أنماط استهلاكية جديدة غريبة على هيكل الاقتصاد العربي وبالتالي ستدفع إلى ترحيل جزء من الفائض الاقتصادي المحلي أو المدخرات المحلية لتمويل هذا النمط من الاستهلاك.

بما أن القطاع الوحيد المحتمل النجاح والذي يمتنع بحركة حقيقية في هذه الدول هو قطاع الملابس والخياطة، لأنه مستبعد من التبادل الحر حيث يقيده بحصص الصادرات تجاه دول المجموعة الأوروبية.[2]

إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على الموازنة العامة المالية، هذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية و التي تساهم بنسبة هامة في إيرادات الدولة، وتعتمد هذه الخسارة في الإيرادات عل توزيع الدخل جزئيا على إذا ما كانت الخسارة في الإيرادات ستعوض من خلال رفض الضرائب على الاستهلاك أو رأس المال، وتفترض إحدى الدراسات أنه إذا ما تم استبدال الرسوم الجمركية بضرائب رأسمالية فعندها سيكون سيتحول أثر تحرير التجارة بالمصنوعات على الرفاه الاقتصادي من إيجابي إلى سلبي رغم ارتفاع الجور، وذلك نتيجة انخفاض إيرادات رأس المال. وقد قدرت خسارة الإيرادات في لبنان بحوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، و2.4 % في تونس، و2% في المغرب.[3]

وعليه فإن حجم الخسائر في إيرادات الدول المتوسطية نتيجة التفكيك الجمركي سيؤدي إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية لهذه الدول، باعتبار أن هذه الدول لا يمكنها النقص في الموارد بتخفيض مقابل في النفقات نظرا لأهمية هذه الأخيرة في تمويل الهياكل القاعدية الإضافية المتعلقة بمواجهة آثار الانتقال الاقتصادي.

I- 2. الآثار على الجانب الزراعي: [4]

فبالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري فنعتبر الملف الشائك الذي لاقى استياء

---

(1) Colin Kirpatrick, op. cit, P17.

(2) عمورة جمال، المصدر سبق ذكره ، ص203.

(3) Colin Kirpatrick , op, cit, P20.

(4) عمورة جمال، مرجع سابق، ص204.

خاصة الشركات للمتوسطين ذلك لأن هذه الفئة يخضع استيرادها إلى بروتوكولات خاصة تتماشى مع السياسة الزراعية المشتركة، للاتحاد الأوروبي والتي لا يستطيع تقديم تنازلات بشأن تحرير التجارة فيها، إذ أنها مرتبطة بالتوازنات الداخلية للتركيبة السياسية خاصة وأن الملف ا لزراعي يتميز بدعم كبير من دول الاتحاد الأوروبي إذ يمارس عليه سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للدول العربية التي تتمتع فيها بميزات نسبية ، في حين يمارس سياسة تحريرية في العديد من المنتوجات التي ليست للدول العربية مصلحة كبيرة في تحريرها وتعاني فيها من هشاشة تنافسية.

وعليه سيعرف القطاع الزراعي العربي المتوسطي منافسة كبيرة من المنتوجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر، لاسيما وأن المنتوجات العربية تتميز بهشاشتها أمام المنتوجات الفلاحية الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية، خاصة وا نها تتلقى الزراعة الأوروبية دعما هائلا يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد.

أما بالنسبة لواردات الدول المتوسطية من المنتوجات الصناعية من دول الاتحاد الأوروبي يتضح أنه بإمكان الدول المتوسطية تطبيق قاعدة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية على كمل الواردات من مواد التجهيز والمواد الأولية التي تدخل سوق الدول المتوسطية بدون رسوم، وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات .

I-3. الاثار على قطاع الخدمات:

فيما يخص الخدمات وتحرير تجارتها فإنه مثلما حددتها الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من القيود والإجراءات الإدارية، ونظرا لما هو معروف بأن الدول العربية مستوردة للخدمات فإن تأثيرها ستكون سلبية، إذ أنه سيواجه منافسة تجارة الخدمات في الشكل التالي والذي يوضح التجارة في السلع والخدمات للبلدان المتوسطية.

شكل رقم(08):التجارة في السلع و الخدمات بالبلدان البحر الأبيض المتوسط الشريكة في سنة 2005(%)

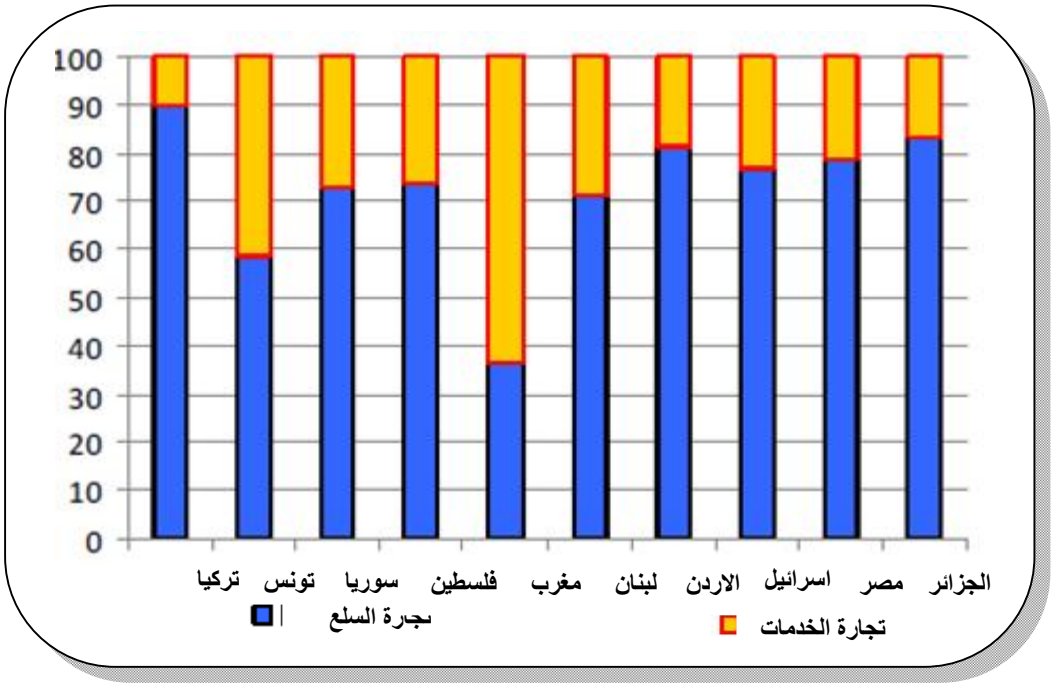

Source : European commission,(2008) :Union européenne-pays méditerranéens: échanges de services et investissements en hausse**,** Economie et finances Statistics in Focus 106, eurostat , P01.

ويوضح الشكل أعلاه أن حصة الخدمات من التجارة الإجمالية للسلع والخدمات (الصادرات والواردات) قد انخفضت مجددا من 28% إلى 22% بين سنتي 2000 و 2005.

وا ٍن كانت تختلف من دولة إلى أخرى إذ تلعب التجارة في الخدمات دورا رئيسيا في الجزائر تسيطر السلع بنسبة 90% وفي تركيا 80%.

ولقد نمت التجارة في الخدمات بعد عملية تحريرها بين أوروبا وباقي الدول المتوسطية الشريكة بين عامي 2000 و 2005 بوتيرة أسرع من التجارة في السلع 45% مقارنة بـ23% للصادرات، 77% مقارنة بـ37% للواردات) مما يعني أن حصة الخدمات من إجمالي التجارة قد نمت من 15.2% إلى 18.5 % وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (10) التبادل التجاري بين أوروبيا و الدول المتوسطية الشريكة

(مليار يورو)

	دائن			مدين		
السنة	**2000**	**2005**	**النمو%**	**2000**	**2005**	**النمو%**
السلع	82.8	101.8	23	64.6	88.8	37
الخدمات	10.9	15.8	45	15.6	27.6	77

Source : Eurostat,(2008) :Union européenne –pays méditerranéens, Echange de service et investissement en hausse, commission européenne, Luxembourg, P02.

مستويات المعيشة في الدول المتوسطية مقارنة بالمستويات الاتحاد الأوروبي: ففي المتوسط معظم الدول الشريكة المتوسطية شهدت انخفاض للناتج المحلي الإجمالي للفرد للتعديل القوة الشرائية مقارنة بالاتحاد الأوروبي منذ عام 1995، والرسم التالي يوضح ذلك:

شكل(09):الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لتعديل القوة الشرائية عام 1995

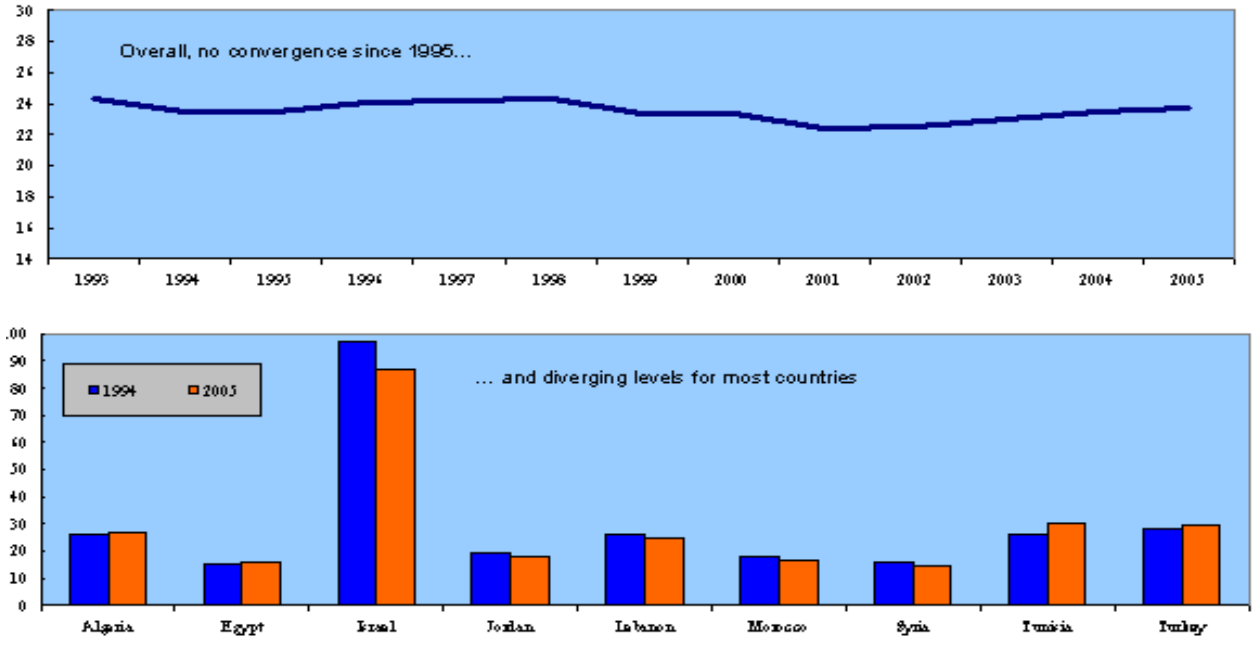

Source :Saleh M. Nsouli,(2006) :The Euro-Mediterranean Partnership Ten Years On:Reassessing Readiness and Prospects,International Monetary Fund,At Crans-Montana Forum, Monaco.

الشكل يوضح فشل في نمو العمالة في الدول المتوسطية فعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي عرفته إلا أنها يبقى غير كاف و لا تزال مستويات البطالة في الدول المتوسطية تتمثل مشكلة خطيرة خاصة في صفوف الشباب والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (10): مستويات البطالة في الدول المتوسطية في صفوف الشباب للفترة 1994-2005

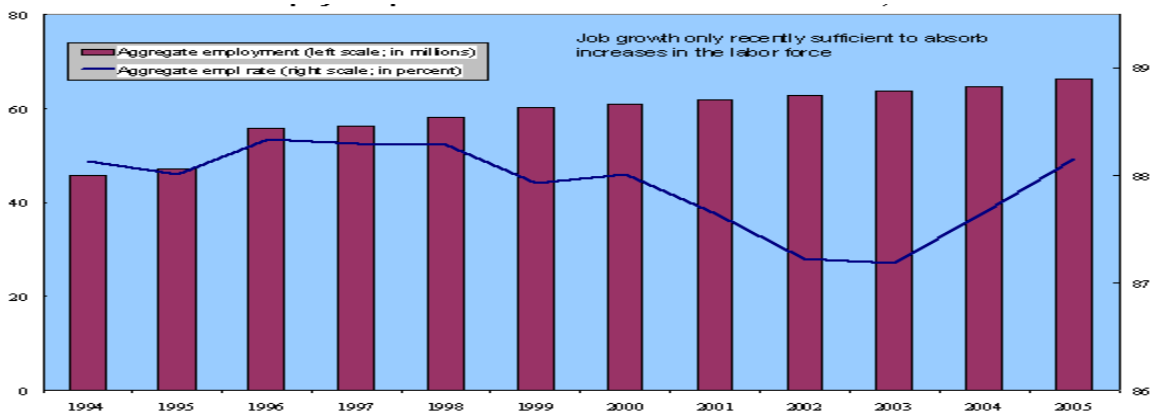

Source :Saleh M. Nsouli,(2006) :The Euro-Mediterranean Partnership Ten Years On:Reassessing Readiness and Prospects", International Monetary Fund, At Crans-Montana Forum, Monaco.

ولعل أهم السلبيات التي عرفتها المنطقة نتيجة لإقامة المنطقة الحرة تتلخص فيما يلي:[1]

- زيادة في العجز التجاري وجها لوجه مع الاتحاد الأوروبي، والذي ر فع مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة؛
- انخفاض كبير في إيرادات الدولة والأرباح المالية الناتجة عن الضرائب الجمركية وبالمقابل زيادة حدة البطالة والصعوبات الاجتماعية؛
- الواقع يتعارض مع ما هو متوقع، إذ أن إنقاذ الشركاء المتوسطين لم يكن بالكثافة أو بالحجم المتوقع، إذ فشلت المنطقة في توسع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم وغن كانت قد حققت في بعض الدول ازدياد في حجم الاستثمارات المرجوة خلال اتفاقية برشلونة.

I-4. الآثار الجانبية:

بالنسبة للآثار الجانبية فهي في الواقع لم تكن سوى دراسات قام بها مجموعة من الأخصائيين غير أن الواقع من جهة والأرقام من جهة أخرى لم تلمس تحقيق هذه الآثار المتوقعة، وا ٍنما طغت عليها الآثار

(1) Nabiha Maamri, free trade areas euro- Mediterranean, parter- ship and prospects of south- south integration in the Mediterranean , University of al Manar ,Tunis, P07.

السلبية سابقة الذكر وا ٍن كانت تختلف النتائج من دولة إلى أخرى كما سبق ذكره.

I- 5. الآثار على العمالة:

خلال فترة التكيف تتعرض العمالة للارتفاع، أو الانخفاض في القطاعات المختلفة بتناسب الآثار على الإنتاج، ويقدر التأثير العام على إجمالي العملة في كل دولة بحسب بيانات الإنتاج وتتناسب التصنيع في كل دولة مع إجمالي الأيدي العاملة مقارنة مع المغرب فكانت النتائج المتحصل عليها انخفاض معدل العمالة بحوالي 8% في كل من الجزائر ، مصر، تونس، من إجمالي القوى العاملة، أما في الأردن ولبنان وسوريا كان الانخفاض حوالي 3% وفي تركيا 0.5% مع ارتفاع بسيط في إسرائيل يبلغ 0.02% أما الأراضي الفلسطينية فلم يكن هناك تأثير يذكر.

وفي أغلب الأحيان تكون التأثيرات على العمالة في القطاعات الفرعية وأكثرها المتعرض للخسارة وعلى المدى الطويل بالنسبة إلى مجموع اليد العاملة هو قطاع الأغذية والمشروبات في كل الدول المتوسطية ما عدا إسرائيل، تركيا والأراضي الفلسطينية و المنتوجات والألبسة في تونس، المغرب، ومصر، وقطاعات أخرى مثل قطاع إنتاج المركبات الكيماوية، الحديد والصلب، المنتجات الخشبية...إلخ[1]

I-6. التعاون المالي:

إن الشراكة الأورومتوسطية، بحاجة ماسة إلى موازنة ذات مصداقية، قادرة على ترجمة الهداف المعلنة على أرض الواقع، و إذا حاولنا تقييم التعاون المالي نجد أن 26% فقط من الأموال المخصصة في "ميدا1" تم صرفها، و تعود الأسباب إلى المفوضية و تعقيدات آلياتها و شروطها المجحفة[2]، و إلى تغليب المصالح الفردية لبلدان الاتحاد. فكثيرا ما تم سحب مشاريع لأنها لا تستجيب للمصالح الجيوسياسية و التجارية لدولة دون أخرى.

كما أن الاتحاد الأوروبي لم يوافق إلا على 5,3 مليار أورو، كميزانية لـ"ميدا2"، رغم أن المفوضية طلبت أن تكون الميزانية 6,7 مليار أورو، و يردد المسؤولون الأوروبيون أنهم سيفون بكافة تعهداتهم تجاه المتوسط، و لكن لا توجد أي تعهدات فعلية للرفع من المخصصات المالية للدول

---

(1) Colin Kirpatrick,and others ,op.cit, P24.

(2) محصلة الشراكة الأورو-متوسطية ،

http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html، (08 مارس 2010)

الأورومتوسطية الشريكة، في حين أن التطورات التجارية الدولية و تصاعد إشكالية الهجرة و ارتفاع وتيرة الأزمة السياسية المترتبة عن الأنشطة الإرهابية و تأجج منافسة الدول الشرقية و تداعيات العولمة، تعتبر كلها عوامل تستوجب مزيدا من الأموال لصالح دول المتوسط.

II – الجانب السياسي و الأمني:

بالرغم من هيمنة الاقتصاد، فإنه ليس مخفيا على أحد أن المحور السياسي يشكل هما متبادلا بين ضفتي المتوسط، فبقدر ما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حماية أطرافها من الإرهاب و المخدرات و الهجرة غير المشروعة، فإن دول جنوب و شرق المتوسط تتطلع إلى تثبيت سلطتها و إصباغ الشرعية عليها، بما تعول عليه من رفع للمستوى المعيشي لشعوبها، و كسب معركة التنمية في مجتمعاتها.

و إذا أردنا تقييم الجانب السياسي و الأمني في الشراكة الأورومتوسطية، نجد أنه و بعد مضي أكثر من 10 سنوات على إعلان برشلونة، لا تزال القضايا المحورية في هذا الجانب عالقة و تجعل من الشراكة مجرد اتفاق كسابقيه، يحتاج إلى اتفاقات جديدة لدعمه و آليات فعالة لتحقيقه، فالصراعات مثل القضية الفلسطينية، و نزاع الصحراء الغربية، و الأزمة القبرصية، لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم الشراكة[1]، و حالت دون الوصول إلى توافق أو إنجاز مهم فيما يتعلق بأهداف الشراكة، التي تضمنها المحور السياسي. كما ألقت أحداث 11سبتمبر 2001 ، و ما تبعها من حرب على العراق، بظلالها على عملية برشلونة. و كان لانقسام الموقف الأوروبي تجاه الحرب دوره في إرباك العلاقة بين جنوب البحر المتوسط و شماله، إذ أصبحت قضايا مواجهة الإرهاب و الهجرة من الجنوب إلى الشمال الشغل الشاغل لبعض الشركاء الأوروبيين خلال العامين الماضيين، و ذلك على حساب تسوية النزاع العربي–الإسرائيلي و قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية في المنطقة.

و يكمن العجز في تحقيق تقدم على المستوى السياسي، في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي، بالرغم من كونه أكبر تكتل سياسي و اقتصادي، على أن يتبنى موقفا موحدا تجاه القضايا التي تهم المنطقة، و على أن يفرض واقعا يخالف التوجهات الأمريكية، و سيجعل هذا العجز من الشراكة الأورومتوسطية مجرد طموح يصعب بلوغه.

---

(1) تحديات و آفاق الشراكة الأورو-متوسطية ، **http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15 566.html**، (08 مارس 2010)

III – الجانب الاجتماعي و الثقافي و الإنساني:

يبدو ان الشق الاجتماعي في آلية الشراكة، هو العنصر الرئيسي المفقود في مسار التعاون الأوروبي مع دول المتوسط .

يوجد إجماع واسع النطاق يقر بأن أهم تحد اقتصادي و اجتماعي يتحتم على البلدان المتوسطية الشريكة مواجهته هو موضوع التشغيل، و ذلك على أقل تقدير خلال العشرين سنة القادمة و يشير التقرير السنوي للمنتدى الأورومتوسطي للمؤسسات الاقتصادية (**FEMISE**) إلى أنه في حالة استمرار نسبة التشغيل الحالية على ما هي عليه في البلدان المتوسطية العشر الشريكة أي النسبة بين جملة السكان الناشطين و السكان الذين هم في سن العمل تقدر بـ **48** % و تنخفض إلى أقل من **25** % بالنسبة للنساء، و حتى لا ترتفع نسبة البطالة الحالية فإنه من الضروري إحداث حوالي **34** مليون منصب شغل قبل حلول سنة **2010**، هذا و بصرف النظر عن تراجع التشغيل المتوقع في القطاع الزراعي و الذي يمثل **30** % من نسبة السكان الناشطين بالمنطقة، و حتى إذا تتمكن هذه البلدان من تحقيق هذا العدد الهائل من مناصب الشغل سيظل ثلثا النساء البالغات سن العمل مقصيات من سوق الشغل و يعني كذلك أن العدد المطلق للعاطلين بالمنطقة سيرتفع من **08** ملايين إلى **12** مليونا سنة **2010** و**16** مليونا سنة **2020** .[1]

و الجدول التالي يوضح احتياجات الدول المتوسطية لمناصب العمل حتى لا تتدهور وضعية سوق العمل على ما هي عليه :

[1] Heba Handoussa, Jean-Louis Reiffers, (2003): le Partenariat Euro-méditerranéen", Rapport, Steering Committee du FEMISE , Marseille, P06.

جدول رقم (11): متطلبات الحد الأدنى من الوظائف للدول المتوسطية لتحقيق استقرار الوضع للفترة 2010- 2020

الدول	فئة السكان من15 سنة و اكثر			السكان الناشطين			عدد الوظائف المطلوبة للحفاظ على معدل العمالة		
	2000	2010	2020	2000	2010	2020	2000	2010	2020
الجزائر	19681	25181	30107	8154	11765	12474	5726	8262	8759
مصر	40258	51079	68034	19215	25201	32329	17289	22675	29088
الاردن	3024	4084	5363	956	1385	1711	815	1181	1459
لبنان	3091	3802	3401	1492	1926	1610	1365	1762	1473
المغرب	19608	24921	28553	10260	13309	15015	9019	153	13199
سوريا	9565	13495	17570	5195	7822	9629	4611	11699	8547
تونس	6494	7726	9061	3215	4002	4406	2702	6943	3704
تركيا	47164	55951	66042	22263	26653	31174	20579	24637	28816
مجموع PM	154185	192672	235470	73651	95684	112372	64772	83846	98742

Source: Heba Handoussa et Jean-Louis Reiffers, (2003), le Partenariat Euro-méditerranéen, Rapport,Steering Committee du FEMISE , Marseille, P06.

و حسب تقديرات البنك الدولي الخاصة بمجموع بلدان إفريقيا الشمالية و الشرق الأوسط إنه و لاستيعاب الشباب الداخلين لسوق الشغل و الباحثين عن العمل خلال العشريات القادمة يستوجب على هذه البلدان خلق **80** مليون منصب شغل جديد و**100** مليون إذا ما زعمت هذه البلدان بالإضافة إلى ما سبق نذكر استيعاب نسب البطالة المرتفعة حاليا و تعبر المفوضية الأوروبية نفسها في اقتراحها لبرنامج العمل الخاص بالخمس سنوات القادمة عن ضرورة إنشاء خمسة مليون موطن شغل سنويا لتوفير أحسن الظروف الاقتصادية المستقبلية إلى الأجيال الصاعدة التي ستقتحم سوق الشغل و في نفس الوقت لضمان النمو المستديم في هذه البلدان.

في الوقت الذي تكرس فيه المفوضية الأوروبية مليارات من الأورو سنويا، لمساعدة دول وسط و شرق القارة الأوروبية، على إعادة هيكلة أنظمتها الاجتماعية، بوصفها العامل الأقوى في تمكين هذه الدول من محاكاة الأنظمة الاجتماعية الأوروبية و الاندماج نسبيا في قواعد تعاملها و الاقتراب من أنظمة العمل و التقاعد لديها، فإن الشق الاجتماعي في شراكة برشلونة يبدو مهملا بشكل تام، و لا

يتم التركيز سوى على تقنين المبادلات و وضع قواعد تأهيل المؤسسات، لتصب كلها لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي الباحثة عن أسواق جديدة.

أما فيما يخص الشق الثقافي و الإنساني فإن ما أنجز خلال العقد الماضي يعتبر أسرع و أكثر زخما من المستويين الاقتصادي و السياسي و حتى الاجتماعي، و يعكس ذلك رغبة النخبة و رموز المجتمع المدني لدى الشركاء، في الحوار و التقارب و تطوير العلاقات بين الجانبين، و أعتقد أن النجاح على المستوى الثقافي و الإنساني، يمكن مع مرور الوقت و تراكم الجهود، أن يمهد للقارب السياسي، إذا تم تخطي العقبات الكبرى.

و المقصود أن نشوء تيار شعبي من المجتمع المدني متناغم و متقارب و متفاهم في منطقة المتوسط، يمكن أن يكون وسيلة توجيه و ربما ضغط على مؤسسات صناعة القرار لإحداث نقلة في سياسات و مواقف الشركاء تسهم في تجاوز الصعوبات التي تواجه التعاون و التكامل بين شمال و جنوب المتوسط.[1]

[1] إيساييياس برينيادا وإيبان مارتين، (2005): العمل والحماية الاجتماعية في الشراكة الأورومتوسطية ، التقييم النهائي الآفاق واقترحات العمل، المنتدى النقابي الأورومتوسطي، العرض الذي تم تقديمه خلال ملتقى : حدث مدني برشلونة + 10 ،أوروميد، مالطة.

المبحث الرابع : اتفاق الشراكة الجزائرية – الأوربية (الشراكة الاوروجزائرية)

رغم التحفضات التي اظهرتها الحكومةالجزائر ية مقارنة بجيراتها من الدول المتوسطية، و تاخرها في توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، الا انه لم يكن امامها خيار امام المتطلبات العالمية لذلك وجدت في الشراكة ضرورة حتمية لمواكبة هذه التغيرات، و ذلك عن طريق تأسيس عمليات و عقود شراكة اجنبية و سعيها جاهدة الى التفاوض من اجل الحصول على افل العقود من اجل رفع الاداء الاقتصادي.

المطلب الأول : تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية–الأوربية من التعاون إلى الشراكة

اتخذت الجزائر حذو المغرب و تونس سنة 1969 خلال الستينات لتوقيع اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية، ذلك لأن العلاقات بينها و بين المجموعة الأوربية طبعتها خصوصية آنذاك، رغم الجهود المبذولة من طرف المجموعة الأوربية في توطيد العلاقات مع الجزائر و التي كانت قبل سنة 1962 جزءا من فرنسا، إلا أن الجزائر استطاعت الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة، و هذا بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوربية في 28 مراس 1963 و الموروثة عن الفترة الاستعمارية مع الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات **ايفيان** سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية، إذ تم الاتفاق بين الطرفين على حرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية و وفق شروط تفصيلية.

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوربية و خاصة ايطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، و اقترحت هذه الأخيرة تطبيق النظام التفضيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية مع رفض المجموعة قبول دخول النفط المصفى في حدود حصة جمركية محدودة لا تزيد عن 240000 طن.

و هذا ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوربية تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر، إذ وقعت اتفاقية التعاون (**Accord coopération**) في 26 أفريل 1976على غرار باقي الدول المتوسطة و التي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978.

I – اتفاقية التعاون الأورو جزائرية لسنة 1976:[1]

أبرمت الجزائر اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوربي في 1976/07/01 على مدى عشرين سنة ذات طابع تجاري و مدعوما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات و مقرونة بقروض يمنحها البنك الأوربي بدل استمارة والهدف من ذلك هو:

- ترقية المبادلات بين الجزائر و الدول الأوربية؛
- تسريع عملية نمو التجارة الخارجية؛
- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية؛
- تحسن شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوربية المشتركة.

و الجدول التالي يوضح الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم (12) : الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الاتحاد الأوربي –

مليون ايكو.

البروتوكولات المالية	مبلغ البروتوكولات	مساهمة البنك الأوربي للاستثمار	
		قروض من البنك	رأسمال مخاطرة
الروتوكول الأول : 78-81	95	70	19
الروتوكول الأول :82-86	139	107	16
الروتوكول الأول :87-91	224	187	04
الروتوكول الأول :92-96	284	280	18
المجموع	742	640	57

المصدر قدرى عبد المجيد، الجزائر و مسار برشلونة : الفرص و التحديات، الملتقى الدولي : "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوربية، المصدر سبق ذكره، ص50.

تتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي و هيئات للتسديد، و قروض خاصة بشروط تفضيلية بمعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% و مدة لتسديد طويلة تصل إلى 40 سنة و رؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعة الصغيرة و المتوسطة و لقد سجل اتفاق التعاون لسنة

[1] قدرى عبد المجيد، الجزائر و مسار برشلونة : الفرص و التحديات"، الملتقى الدولي : "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوربية، المصدر سبق ذكره، ص50.

1976 نتائج تجارية صافية لصالح الاتحاد الأوروبي مع الإشارة إلى تواضع و محدودية الموارد المالية التي رصدها لتحديث القاعدة الاقتصادية و تطوير الإنتاج و عصرنة الزراعة.

و عرفت هذه السياسة – بداية السبعينات– السياسة المتوسطية الشاملة (1972) و التي تم تبنيها في قمة باريس 19-12 أكتوبر 1972، و هي سياسة ذو طبيعة اقتصادية و تجارية لأن الهدف هو تسهيل التنقل الحد للبضائع الصناعية، و إقرار معاملة تفضيلية للمنتوجات الزراعية، و تخفيض حقوق الجمارك التي تتراوح ما بين 20% و80 % و هذا تبعا لطبيعة المنتوج، كما أن هذه السياسة لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف كما حصل في اتفاقية لومي، مع دول الكرايب و المحيط الهادي(**ACP**)، و لكن جرت في إطار المفاوضات بين المجموعة الأوروبية من جهة و كل دولة متوسطية أخرى على حدى، و لقد تضمنت اتفاقية التعاون المبرمة مع الجزائر 1976 ما يلي :

a. تخفيض الحقوق الجمركية بين 20% و 100% لبعض المنتجات الزراعية، و تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية و في حال تم تجاوز هذا السقف يعاد فرض الحقوق الجمركية (نظام الحصص)؛

- دخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق لمجموعة الأوربية بكل حرية باستثناء بعض المنتجات الصناعية الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما الحال بالنسبة للمنتجات هذا بالنسبة للتعاون التجاري، أما التعاون الاقتصادي و التقني فهو يهدف إلى:[1]

- تحسين البنيات التحتية الاقتصادية و تطوير القطاع الصناعي و القطاع الزراعي؛
- دعم التعاون في مجال البحث العلمي و التكنولوجي و حماية البيئة؛
- ترقية العلاقات بين العاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

ولقد سجل اتفاق التعاون 1976 نتائج تجارية صافية لصالح الاتحاد الأوربي اذ تعد المجموعة الأوربية المتعامل التجاري الأول للجزائر خلال تلك الفترة حيث أن 70%من صادرات الجزائر كانت موجهة الى أوربا و هو ما يوضحه الجدول التالي :

[1] Commission Européenne,(1976): Accorde entre L'Algérie et la CEF",office des publication officielle des communauté européennes, Luxembourg, P03.

جدول رقم (13): الهيكل السلعي للصادرات السلعية الجزائرية الى المجموعة الأوربية خلال الفترة 1985–1992.

مليونايكو

ECU

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المنتجات الزراعية و المشتريات و التبغ	29	23	7	7	6	6	6	4
مواد أولية	39	37	32	40	0	0	0	0
منتجات طاقوية	11383	4575	4282	3834	4638	5830	6194	4921
منتجات كيماوية	82	44	38	29	39	42	50	56
سلع التجهيز و المنتجات المصنعة	66	80	78	106	123	87	85	112
منتجات أخرى	10	1054	930	834	950	925	1243	1741
المجموع	11609	581	5367	4850	5801	6890	7578	6834

المصدر : إحصائيات الهيئة الأوربية للإحصاء –**EUROSTAT**

انطلاقا من الجدول يلاحظ انخفاض كبير للصادرات الجزائرية اتجاه المجموعة الأوربية خلال الفترة 1985 –1992 و هذا راجع لتراجع أسعار البترول في منتصف الثمانينات خاصة و أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على المحروقات.

أما بالنسبة للواردات فإن أكثر من 60%من وارداتها تتحصل عليها من أوروبا إذ أن أكثر من 67%من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز و المنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (14): الهيكل السلعي للواردات السلعية الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1985 – 1992.

مليون ايكوECU

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المنتجات الزراعية و المشتريات و التبغ	976	574	563	685	945	895	855	855
مواد أولية	234	105	123	128	134	131	90	902
منتجات طاقوية	243	108	97	78	75	48	60	60
منتجات كيماوية	754	639	489	525	622	506	479	479
سلع التجهيز و المنتجات المصنعة	5080	3700	2494	2215	2865	3336	2843	2843
منتجات أخرى	96	123	113	74	69	55	55	55
المجموع	7383	5249	3879	3705	4710	4971	4382	4382

المصدر :إحصائيات الهيئة الأوربية للإحصاء –**EUROSTAT**

الملاحظ من الجدول أن الواردات الجزائرية انخفضت خلال الفترة 1985-1988 بنسبة 50% بسبب السياسة التي اتبعتها الحكومة في تلك الفترة و المتمثلة في التقليل من الواردات لتغطية العجز في الموارد الملية الناتجة عن قلة المداخيل من الصادرات.

هذا بالنسبة للتعاون التجاري أما بالنسبة للتعاون المالي فالملاحظ محدودية الموارد المالية التي تم رصدها لتحديث القاعدة الاقتصادية و تطوير الإنتاج و عصرنة الزراعة رغم حاجة الجزائر إلى موارد مالية معتبرة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي بدأت تظهر بشكل واضح في منتصف الثمانينات.

و عندما اقترب وصول الاتفاقية إلى نهايتها تحركت دول أوربا اتجاه بلدان المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة سنة 1993 أي قبل انعقاد مؤتمر برشلونة.

المطلب الثاني : مسار برشلونة و اتفاقية الشركة الأورو جزائرية

I - مسار برشلونة:

مع بداية الثمانينات انضمت كل من اليونان و اسبانيا و البرتغال لعضوية المجموعة الأوروبية، ما زاد الاهتمام بالمنطقة المتوسطية، وتأكد ذلك من خلال إعلان المجلس الوزاري في مارس 1985 الأهمية التي توليها للتعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوربية، لذلك عند اقتراب وصول الاتفاق إلى نهايته تحركت دول أوربا اتجاه بلدان المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة سنة 1993، غير أن مفاوضات الجزائر مع الاتحاد الأوربي، بدأت في جوان 1996 و إن عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة و أن الاقتصاد الجزائري في مرحلة إعادة الهيكلة و إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، و منذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة دامت 12 جولة للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، و أهم الأسباب التي ساهمت في توقيع هذا الاتفاق ما يلي[1]:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية وحركة رؤوس الأموال و المنافسة؛

(1) Belattaf et B.Arab, op.cit, P14

- الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب و الجريمة المنظمة؛
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث و عصرنة القطاع المالي و المصرفي؛
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج و لا يقتصر على جانب التبادل فقط؛
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، و بدلالة الحصص المالية (المخصصات)، التي يقدمها الاتحاد الأوربي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني و المطالبة بالتحرير التدريجي.

و كنتيجة لتبيان موقف الطرفين تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري و هذا بعد عقد أربع جولات من المفاوضات، بعد ما رأى بأن الاتفاق الذي كان مقررا أصلا لم يكن في مصلحة الجزائر بحكم أن الطرف الأوربي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهم هذه الأخيرة كمشكلة الميزانية، انتقال الأشخاص.....الخ، وكذا عدم أخذه بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري. كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة، ظف إلى ذلك موقف الأوربيين اتجاه الأزمة الجزائرية و الذي ساهم إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000.[1]

وفي سنة 2001 تم استئناف المفاوضات لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل[*] و هذا بعد سلسلة من الجولات ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22 و دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

ولقد وضع الاتحاد الأوربي في هذا الإطار أداة مالية جديدة، الهدف منها تأهيل الاقتصاديات المتوسطية غير الأوربية و التأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات الشراكة و هذه الأداة هي برنامج **MEDA1** و **MEDA2** .

يهتم برنامج **MEDA1** بتهيئة اقتصاديات الدول في الفترة الممتدة من 1996 – 1999 و كان حظ الجزائر من البرنامج 164 مليون أورو إضافة إلى 30 مليون أورو تم تقديمها سنة 2000 مما يجعل المبلغ في الفترة بين 1996 – 2000 هو 194 مليون أورو.

---

[1] N.Hamsadji-Bouzidi Nachida, (1998): Essais sur l'ouverture de l'economie algérienne, ALG/ENAG Edition, Alger, P115.

[*] تم في فالنسيا (valence) بإسبانيا في 22 أفريل 2001 ثم صدر بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 05-159 الصادرة في 2005/04/27.

يختلف برنامج **MEDA** عن البروتوكولات المالية السابقة من حيث خضوع تمويلات هذا البرنامج إلى المبدأ السنوي إذ أن المبالغ المخصصة في العام إذا لم تستهلك قبل نهايته يتم توزيعها كليا أو جزئيا على باقي الدول المتوسطية، كما يهدف البرنامج إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول موضوع التحويل وفقا لبرنامج زمني محدد بصفة مشتركة بين الدولة و دول الاتحاد الأوربي في حين كانت البروتوكولات الأخرى تتوجه لتمويل مشاريع معينة.

و يجب الإشارة إلى أن حصة الجزائر مثلث 5% فقط من المبلغ المخصص لبرنامج **MEDA1** ككل و هو 3435 مليون أورو. [1]

و لقد تم توجيه هذه الأموال إلى المجالات التالية: [2]

- ✓ المساهمة في عملية التعديل الهيكلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الفترة 95-98 و التي مست مجال التجارة الخارجية، خوصصت المؤسسات العمومية، السكن، و الشبكة الاجتماعية، و هذا بمبلغ مقداره 125 مليون أورو؛
- ✓ تطوير القطاع الخاص و هذا بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية و تطور القطاع المالي و إصلاح الخدمات البريدية؛
- ✓ دعم البنية التحتية و حماية البيئة.

أما برنامج **MEDA2** فهو يغطي الفترة 2000-2006 و يعمل على ضمان أفضل وأحسن السبل لتنفيذ اتفاقية الشراكة و المبلغ المخصص للجزائر ضمنه هو 90.2 مليون أورو يهدف إلى: [3]

- ☜ التحكم في النمو الاقتصادي؛
- ☜ تحقيق الاستقلال عن قطاع المحروقات؛
- ☜ معالجة البطالة و الأوضاع الاجتماعية؛
- ☜ العودة إلى السلم المدني و تحقيق الأمن و الاستقرار.

II- محاور اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية :

جاءت اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في 110 نصا مقسما الى9 عناوين، 6 ملاحق، 7

---

(1) Belattaf et B.Ariab, Op.cit, P16.

(2) Idem ,P16.

(3) قدي عبد المجيد، الجزائر و مسار برشلونة : الفرص و التحديات، المصدر سبق ذكره ص52.

بروتوكولات و كذا 5 إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوربي، 4 إعلانات من جانب الجزائر واحتوى الاتفاق على ثماني(8) محاور تمثلت في الجوانب التالية :[1]

1- الحوار السياسي :

تمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية المنطقة المتوسطية و اهتمت بمجال الديمقراطية و حقوق الإنسان و دعم المسار الديمقراطي للجزائر والاستقرار والسلم.(النصوص3-4-5).

2- حرية انتقال السلع:[2]

ترمي الجهود المشتركة للطرفين في نهاية الاتفاق إلى إنشاء و بصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة استنادا إلى الإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و مختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسست المنظمة العالمية للتجارة، و السلع التي تكون محور تفاوض حول التعريفة الجمركية تشمل المواد الصناعية، الفلاحية، فيما بينهما بصفة تدريجية بالتركيز على المبادئ التالية :

- ❖عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات و اتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين؛
- ❖إلغاء القيود الكمية و الإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات؛
- ❖إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية و وقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الأخر أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات و شروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

و بالنسبة لحرية السلع فلقد تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات كالتالي: [3]

القاعدة الأولى: تتعلق بالسلع التجهيز و تخضع لتفكيك جمركي بنسبة 100% بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ؛

---

(1) Voir le texte intégral de: "l'accord de l'association entre l'UE et L'Algérie", signé le 22/04/2002, entre en vigueur le 01/09/2005,**http://www.debza.cec.eu.int/fr/ue-Algerie/Accord d'Association-htm.**

(2)L'accord de l'association entre l'EU et l'Algérie, l'article N°=17 et 22, op.cit.

(3) قدي عبد المجيد، المصدر سبق ذكره، ص53.

القاعدة الثانية: و تتعلق بالمواد الأولية و قطع الغيار و السلع الغير المنتجة محليا و تخضع لعملية تفكيك بنسبة 25% على مدار أربع سنوات من سنة دخول الاتفاقية قيد العمل لمدة ثلاث سنوات ؛

القاعدة الثالثة: و تتعلق بالمنتجات محليا و تستفيد من إعفاء من عملية التفكيك لمدة ثلاث سنوات، و من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و يبدأ التفكيك من السنة الرابعة بمعدل 10%لكل سنة و ذلك إلى غاية السنة الثانية عشر.

2- تجارة الخدمات: [1]

و التي جرى الاتفاق بشأنها وفق نصوص المنظمة العالمية للتجـــارة في الاتفاقيـــات العامة للخدمـات **(G.A.T.S)** إذ تمنح الجزائر إصلاحا لا يقل أهمية عن الذي يمنح لموفر الخدمات المشابهة وذلك حسب قائمة تعهدات المجتمع الأوربي و دولة الأعضاء تحت رئاسة الـ G.A.T.S.[2]

و تمنح الجزائر المعاملة **(Traitement)** للدولة الأولى بالرعاية، و هذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها الاتفاق العام للخدمات و التجارة، و في المقابل فإن الجزائر تمنح الخدمات للموردين الأوربيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليه مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 5 سنوات من الآن لمعالجة هذا الجانب (تجارة الخدمات) و هذا نظرا لعدم انضمام الجزائر إلى **OMC** بعد و هي الفترة التي يراها الطرفين كافية لانضمام الجزائر للمنظمة.

3- المدفوعات، رؤوس الأموال و المنافسة: [3]

و هذا بسماح الطرفين بعملية الدفع و تسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع التزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة.

كما يجب تركيز الطرفين في مجال توفير المناخ الملائم للاستثمار و تهيئة الظروف المساعدة على حركة رؤوس الأموال، بما يسمح في حالة تعرض أحد الطرفين إلى صعوبات في ميزان المدفوعات إلى اعتماد معايير معدلة على العمليات الجارية التجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

---

[1] L'accord de l'association entre l'EU et l'Algérie , l'article N°=30 et 34, op.cit.

[2] مندوبة اللجنة الأوربية، اتفاقية التعاون، **http://www.delbza.ec.europa.eu** (2011/10/12)

[3] L'article N°=4 l'accord, op.cit.

و في هذا الصدد يجب اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتبسيط قوانين الاستثمار و القانون الضريبي و تدابير مكافحة الازدواج الضريبي، فضلا عن توفير المعلومات و تبادلها لتمكين المتعاملين من اتخاذ القرارات في ضل الشفافية.[1]

4- التعاون الاقتصادي: [2]

التزام الطرفان على تعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية مع إبلاء العناية للنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تكون عرضة للتأثر نتيجة تحرير الاقتصاد الجزائري و هو ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية، و أيضا يهتم التعاون بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر و الاتحاد الأوربي و إعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية و بالتالي تدعيم النمو الاقتصادي و الخالقة لمناصب الشغل. و يكون هذا التعاون في الواقع ممهدا لإقامة منطقة التبادل الحر على مدى 12 سنة في أفاق 2010 بشكل يمكن في النهاية من إلغاء جميع القيود الجمركية و الغير الجمركية مع احتفظ كل طرف بسياسته التجارية تجاه الغير.

و لقد تم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي و ذلك فيما يلي: [3]

- دعم التكامل و الاندماج الاقتصاديين(لا سيما التعاون المغاربي البيني) ؛
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية)؛
- التعاون في مجال البيئة و مقاومة التلوث؛
- التعاون في مال البحث العلمي و التكنولوجي، التعليم و التكوين؛
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة و الإجراءات الجمركية، و استعمال وثائق إدارية موحدة و وضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين(المادة 63)؛
- دعم و تشجيع الاستثمار المباشر و الشراكة الصناعية؛
- تشجيع عمليات التحديث و إعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات بما فيها الصناعات الزراعية – الغذائية؛

---

[1] قدري عبد المجيد، المصدر سبق ذكره، ص54.

[2] نفسه، ص53.

[3] Les articles (50-59) de l'accord, op.cit.

– إعطاء الأولوية لتطوير و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

– توفير المحيط للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية و التصدير؛

– وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي (المادة54)؛

– التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية ،و إعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، و الرقابة المالية (المواد56–57)؛

– التعاون في مجال توحيد و تقييم مطابقة النوعية و الملكية و الملكية الثقافية و الصناعية و التجارية (المادة 55).

كما مس التعاون الاقتصادي عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته و تحديثه، و كذا قطاع الأعمال و الاتصال و قطاع الطاقة و المناجم، السياحة و الحرف التعاون في مجال الإحصاء، و لقد اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

فيما يخص التعاون العلمي و الفني و التكنولوجي فلقد تناول الجوانب التالي: [1]

– تدعيم طاقة البحث لدى الجزائر، و الاستغلال الأفضل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي من أجل تثمين القدرة الصناعية الجزائرية الكامنة؛

– تنمية الموارد البشرية؛

– ترقية الاستثمار المباشر و الشراكة الصناعية؛

– إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

– تشجيع و تهيئة محيط ملائم للمبادرة الفردية بغية حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوقين الوطني و الدولي.

– مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرامج إعادة التأهيل بغية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

5– التعاون الاجتماعي و الثقافي: [2]

حيث يتضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال، و ذلك بعد المعاملة التميـيزية فـــي

[1] زعباط عبد المجيد، الشراكة الأورو متوسطة و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات، شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، ص60.

[2] Les articles (67-78), op,cit.

شروط العمل، و المكافئات و التسريع و الاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد، أما في قطاع الثقافة و التربية فلقد كان التعاون قائم على تشجيع تبادل المعلومات و تشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل السمعية و البصرية و تكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية و تنظيم تظاهرات ثقافية.....الخ.

6- التعاون المالي :

و هذا بهدف تبسيط الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد و إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية، ترقية الاستثمار الخاص و النشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري، ووضع سياسة اجتماعية مرافقة لامتصاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات.

7- التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية: [1]

و يرمي هذا التعاون إلى تعزيز مؤسسات الدولة، حرية تنقل الأشخاص و خاصة فيما يتعلق بالتأشيرات، إعادة الإدماج و التعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة عملية تبييض الأموال، مناهضة العنصرية، مكافحة الرشوة، و رقابة الهجرة الغير شرعية.

أما بالنسبة للمواد من (92-110) فهي تتعلق بالإجراءات المؤسساتية العامة و النهائية.

المطلب الثالث : مسار الشراكة الأورو جزائرية بعد اتفاقية برشلونة و اثار منطقة التبادل الحر

I- تغيير إطار السياسة العامة مع الاتحاد الأوربي.

1- خارطة الطريق المرافقة للشراكة (AA)

في ظل المصالح المتضاربة و محاولات الجانب الجزائري إقناع الجانب الأوربي بجعل وضعية الجزائر محل معالجة خاصة بالنظر إلى الوضع الاستثنائي الذي تمر به مقارنة بجيرانها في تونس و المغرب اختتمت الجولة الثانية من المفاوضات التي سمحت بتدقيق وجهات النظر لكل طرف، ثم توالت الجولات لاستكمال الملفات حول فتح المجال لتطبيق التعاون و تحديد ميادين تطبيق التعاون الجزائري الأوربي و الوسائل و الكيفيات الخاصة في مجالات التعاون الصناعي و المالي، الاقتصادي

[1] Les articles (79-81), op.cit.

و الاجتماعي و الثقافي.

تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي في عام 2002 ثم دخل حيز التنفيذ في أول يونيو 2005.

و بعد مرور أربع سنوات على دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ ، طرح التساؤل التالي : ما حجم رضا الجانبين عما تحقق منه بالنسبة إلى الأهداف المعلنة عنه؟.

تكشف معطيات الواقع أن الاتفاق لا يزال بعيد عن تحقيق أهدافه المعلنة، إذ حدد اتفاق الشراكة عدد من الأهداف كان منها ما يأتي: [1]

- توفير الإطار الملائم للحوار السياسي بين الأطراف المعنية لتدعيم علاقتهم و تعاونهم في المجالات التي يعتبرونها ملائمة؛
- تطوير المبادلات التجارية، و ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة؛
- تحديد الشروط اللازمة لإضفاء التحرير التدريجي على عمليات تبادل السلع و الخدمات و تنقل رؤوس الأموال؛
- تشجيع التبادل على المستوى الإنساني، و تشجيع الاندماج المغاربي.

على هذا الأساس تطرح حاليا في الجزائر جملة من الملاحظات أقرب إلى الانتقادات وهي كما يلي :

✓ أن اتفاق الشراكة قد كرسا واقعا كان معروفا في السابق، و لم يتغير، بل تضاعف خلال السنوات الماضية بعد البدء في تفكيك الرسوم و التعريفات الجمركية تدريجيا؛

✓ أن التبادل التجاري الذي قد يبدو في صالح الجزائر إنما يتعلق بالكم و العدد و لكنه من حيث النوعية و الجودة يميل لكفة الاتحاد الأوروبي و ذلك بسبب نظام المواصفات الصارم و الشروط الأوربية القاسية المطبقة على السلع المستوردة؛

✓ ملاحظة استمرار حالة التردد الأوربي في الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في الجزائر و الاكتفاء بعائدات التصدير للسوق الجزائرية.

و من جانب أخر يكشف الجانب الأوربي عن الحقائق التالية :

---

[1] صحية بغورة، (2009)، بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي، شراكة غير متكافئة، مجلة المعرفة، العدد 176، تاريخ الاطلاع 12/06/2011 ، من الموقع :
www.almorefh.net/show-content-sub.phgp

- أن الجزائر لم تتمكن من توظيف كافة المزايا التي استفادت منها في إطار اتفاقية الشراكة و لم تستغلها بصورة جيدة.
- لم تستغل الجزائر الإعفاءات الواسعة لمنتجاتها و التسهيلات الممنوحة لها لدخول السوق الأوربية بسبب عدم مطابقة المنتج الجزائري للمواصفات الأوربية.
- لم تتمكن الجزائر من استهلاك الا نسبة متواضعة من " نظام الحصص ذات المزايا الخاصة "، الذي يتعلق بعدد من المنتجات التي يمكن لها تصديرها دون رسوم، اذ استغلت 6 أصناف فقط من أصل 41 صنفا في حين تمكن الطرف الأوربي من الاستفادة من معظم المنتجات و الحصص المعفاة من الرسوم و التعريفات الجمركية.

و نتيجة لهذا الوضع جاء الميزان التجاري لصالح الطرف الأوروبي فبلغت واردات الجزائر من أوروبا عام 2008 نسبة 53.15% مرتفعة بنسبة 45.46% مقارنة بعام 2007 حيث بلغت 21 مليارا دولار بعدما كانت تقدر بـ 11.2 مليار دولار عام 2005 أما الصادرات فبلغت نسبتها 52.04% و تكشف الأرقام بصورة واضحة اعتماد الكبير للجزائر على مختلف الواردات الأوروبية، كما تبقى الاستثمارات الأوروبية تجاه الجزائر متواضعة مقارنة بدول الجوار المغاربي حيث لم تتجاوز قيمة هذه الاستثمارات 500 مليون يورو في حين بلغت استفادة دول الجوار مبلغ 3 مليارات يورو.

في المجالين السياسي و الأمني بدا أن أوروبا تركز كثيرا على مسائل تخصها بالأساس مثل تداعيات تفاقم الهجرة السرية و انتشار شبكات الجريمة المنظمة، في حين اتجه اهتمام الجزائر إلى بناء أشكال التنسيق و التعاون الشامل خاصة في مكافحة الإرهاب و ارتباطاته التي تمتد إلى الجريمة المنظمة، و في ذلك ترى الجزائر أن أوروبا لم تقدم الكثير لدول الجنوب عامة في مكافحة الإرهاب إلا بعد أن استشعرت الخطر على أراضيها.

في مجال الطاقة دعت الجزائر إلى إعادة النظر في مذكرة التفاهم بين الطرفين حول مسألة الشراكة بينهما حول مسألة الطاقة و خاصة صادرات الغاز الطبيعي، فالجزائر التي تحتل المرتبة الثالثة في ترتيب الدول الممونة لأوروبا بالغاز الطبيعي تريد على هذا الأساس توسيع التعاون ببين الطرفين ليشمل الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية و الطاقة النووية.

الأمر المؤكد في الجزائر أنه بعد مرور أربعة سنوات من دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ هناك فشل في تحقيق ما رسمته لنفسها –الجزائر– من أهداف وهي رفع صادراتها نحو أوروبا من

السلع و الخدمات الخارجة عن قطاع النفط و الغاز و تشير الإحصائيات أنه في مقابل 1 دولار تصدره الجزائر نحو الاتحاد الأوربي فإنها تستورد ما قيمته 20 دولار، في حين بلغت الصادرات الجزائرية نحو أوربا خارج قطاع النفط و الغاز 1 مليار دولار خلال عام 2008 مقابل واردات بلغت 20.8 مليار دولار في نفس السنة، و كذلك نفسه الفشل في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المنتجة حتى و إن اجتهدت السلطات الجزائرية في التمسك بالذرائع للإيحاء بمسؤولية الاتحاد الأوربي في عدم احترامه للالتزامات المتعلقة بالاستثمارات المباشرة و تسهيل حرية تنقل الأشخاص، و الحقيقة أن الجزائر التي تصر على التركيز على اتفاق الشراكة لا تزال متحفظة على الانضمام في مسار السياسة الأوروبية للحوار و برنامج التمويل الخاص بها عامي 2009 و 2017 كما أنها الدولة الوحيدة التي لم تستهلك نصيبها المخصص في برنامج " ميديا1" و "ميديا3" بنسبة كبيرة إذ تظل نسبة الاستهلاك متواضعة لا تتجاوز 30%.

و في هذا الصدد و لتكافؤ الفرص بين الطرفين و نظرا لأهمية العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوربي تم المصادقة على وثيقة فنية " **خارطة الطريق المرافقة لاتفاق الشراكة**" « **Feuille de route d'accompagnent de l'Accord d'association** ». و التي تم توقيعها بالجزائر في 16 سبتمبر 2008 بعد انعقاد أول لجنة لجمعية الاتحاد الأوربي و الجزائر و ذلك استكمالا لما فوض به مجلس جمعية الاتحاد الأوربي– الجزائر في 10 مارس 2008 و الذي يقضي باعتماد خارطة طريق و لقد حددت خارطة الطريق لتنفيذ اتفاق الشراكة مجالات العمل ذات الأولوية لسنتي 2008–2010 و المتمثلة في مرافقة الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و التجارية، ويتعلق البرنامج المقرر لمدة 30 شهرا بإقامة خمس عمليات توأمة بين إدارات جزائرية و أوروبية و تنفيذ 30 عملية مساعدة تقنية و تبادل المعلومات و تكوين أدوات التدخل في هذا البرنامج و مرافقة الطاقم الوطني لوحدة تسيير البرنامج و تنظيم ملتقيات و ورشات. [1]

و تعبر خارطة الطريق عن أداة جديدة لتعميق اتفاقية الشراكة بين الطرفين من خلال حزمة من الإجراءات الثنائية التي تتعلق بالمجالات ذات الاهتمام المشترك، استغلال المستثمرين إمكانيات اتفاقية الشراكة.

---

[1] Instrument Européen,(2010) : Algérie, Programme Indicatif national2011-2013, commission Européen, P02.

أما مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك تتحدد في خمس مجالات وفقا للمجلس :

1- الإصلاحات الاقتصادية؛

2- التجارة؛

3- الطاقة؛

4- حركة و تنقل الأشخاص (الهجرة)؛

5- مكافحة الإرهاب.

ومن جهة أخرى تشير إلى الاهتمام بالمواضيع الأخرى التي تشملها اتفاقية الشراكة (AA) . و "خارطة الطريق" في الواقع تسعى إلى تسليط الضوء على هذه الإجراءات على المدى القصير ليتم الاهتمام بعد ذلك لتحديد أنشطة أخرى مثل : تعزيز الحوار السياسي و التعاون في مجال الديمقراطية، و سيادة القانون، حماية حقوق الإنسان، و الشؤون الاجتماعية، و تحديث القطاع الزراعي و الثروة المائية، التعليم و التدريب، تطوير مجتمع المعلومات، البحث و التطوير، التنقل، و حماية البيئة.

و لقد خصص الاتحاد الأوربي في خضم ذلك غلافا ماليا بقيمة 220 مليون أورو للفترة 2007-2010 في حين أن البرنامج الجديد يتضمن مبلغ إجماليا بقيمة 172 مليون أورو للفترة الممتدة من 2011-2013.[1]

II- إقامة منطقة التبادل الحر

إن إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول جنوب و شرق البحر المتوسط تمثل أهم العناصر في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة ، و تعرف منطقة التجارة الحرة بأنها صورة من صور التكتل بين دولتين أو أكثر ، و تهدف إلى إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة في السلع و الخدمات فيما بينها ، لزيادة حجم التبادل التجاري و رفع معدلات النمو الاقتصادي. [2]

و نظرا لسعي الجزائر إلى تحرير اقتصادها و العمل على إيجاد مكانتها في التقسيم الدولي الجديد القائم على التنافسية الدولية حاولت التقليل من المخاطر الاقتصادية التي تواجهها كدولة منفردة إلى توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتبارها ضرورة حتمية في ظل ظهور التكتلات

---

[1] الجزائر شريكا محوريا في الفضاء الأورمتوسطي ،جريدة الشعب،(2010): تم الاطلاع بتاريخ 06/12/ 2011 من الموقع: www.ech-chaab.com/ar/index.php

[2] بوعزيز ناصر، المصدر سبق ذكره، ص254.

الإقليمية الدولية و تسارع الدول إلى أن تكون كقوة اقتصادية منافسة لغيرها ، و لقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001 ليتم الوصول إلى اتفاق ثنائي نهائي في 2002/04/22 و دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. [1]

و تضمن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية جملة من الأهداف أهمها إنشاء منطقة التبادل الحر، ففي 01 سبتمبر 2005 ، وقعت الجزائر على اتفاق التجارة الحرة مع رابطة أوروبا ، حيث كان من المتوقع تفكيك التدريجي لقائمتين من المنتجات الأوروبية المستوردة الى الجزائر، واحدة منها سيتم تفكيكها تماما في عام 2012 و القائمة الأخرى في 2017، و لقد تم تأجيل خفض التعريفة الجمركية إلى 2020 لاعتبارات معينة. [2]

و يتم بموجب انشاء منطقة التبادل الحر الأوروبية الجزائرية ، إلغاء جميع القيود الجمركية و غير الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل الدول بالسياسة التجارية التي تراها ملائمة مع بقية دول العالم الخارجي ، و لقد كلفت اللجنة الأوروبية بتحديد القواعد الأساسية الواجب اتخادها لتحقيق هذه المنطقة و ذلك فيما يلي: [3]

- ✓ إجراءات و تدابير تحمي قواعد المنشأ ، و حقوق الملكية الصناعية و الفكرية و المنافسة ؛
- ✓ تبني اقتصاد السوق من خلال اعتماد إطار قانوني لذلك؛
- ✓ تحديث البنى الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا؛
- ✓ إعادة تأهيل المؤسسات وفق برامج تمولها دول الشمال من أجل تحسين القدرة التنافسية لها، إضافة إلى بعض القواعد الأخرى المكملة لما أشرنا إليه سابقا.

---

[1] رميدي عبد الوهاب، سماي علي، (2006) : إقامة منطقة للتبادل الحر من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 13-14 نوفمبر 2006، كلية الاعلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف، الجزائر، ص9.

[2] Abderrahmane Mebtoul , la visite du président de la commission, Economique Européenne en Algérie : **http://Inr-dz.com/index.php?page=details§id=25999**

[3] تومي عبد الرحمن، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، الملتقى الدولي : اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المصدر سبق ذكره، ص05.

و تتميز منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية التي سيتم إنشاؤها بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بالخصائص التالية:[1]

1– **تركيبة منطقة التبادل الحر** : اذ تدخل فيها نطاق العلاقة التكاملية بين الجزائر و مجموعة دول الاتحاد الأوروبي ، و ذلك من أجل عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية و الاقتصادية المتجانسة ، و هذا التكامل أو التقارب التدريجي يستلزم :

- ❖إزالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بين البلدان؛
- ❖حرية الإقامة و العمل و الاستخدام و ممارسة النشاطات الاقتصادية؛
- ❖تقارب التشريعات الاقتصادية و الاجتماعية في سبيل تنسيق أكبر؛
- ❖تنسيق الخطط التنموية و التنسيق العلمي و الفني ، و يتميز هذا بالمنح المتبادل للأذونات لصنع مختلف المنتجات و تنفيذ برامج علمية و تقنية مشتركة.

و جميع هذه التدابير تعني أن التكامل لا يقتصر على دائرة المبادلات لكنه أيضا يمس انتاج السلع و دائرة الخدمات، و مع ازدياد تأثير التعاون في التشريعات الاقتصادية و الاجتماعية يشق التكامل طريقه للامام بسهولة.

2– **مستوى النمو الاقتصادي لأطراف منطقة التبادل الحر** : تعد منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي قائمة على أساس علاقة غير متكافئة بين اقتصاديات ذات مستويات نمو متباينة ، فأوروبا مثلا أو الاتحاد الأوروبي يمثل ثقلا اقتصاديا هاما ، بينها الجزائر تعد من الدول النامية حيث أن اقتصاد الجزائر واجه أزمات مختلفة كانت بدايتها الصعبة بعد الأزمات البترولية لسنة 1986 م ، يليها أزمة المديونية التي خنقت كل مبادرات الخروج من الأزمة ، وما زادت الطين بلة الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر مما زاد تدهور الأوضاع الاقتصادية ، و لكن الاقتصاد الجزائري استطاع رفع التحدي و ذلك بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية حتى تصبح أكثر تنافسية ، و ذلك باعتماد نظام الخصخصة بمختلف أشكاله ، و بالإضافة إلى تأهيل النظام المالي و المصرفي ، ذلك أن طبيعة المنهج الاقتصادي المتبع تتطلب حركية و تناسقا و انسجاما بين مختلف هذه الأجهزة .

[1] رميدي عبد الوهاب، سماي علي، المصدر سبق ذكره، ص09.

3- المكانة الاقتصادية لكل طرف بالنسبة للأخر : تمثل واردات الجزائر من أوربا نسبة 65% ، بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في حدود 5 % من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بحيث أن ايطاليا تعتبر من الزبائن الأولين للجزائر تليها فرنسا و بعدها تقسم بقية دول الاتحاد الأخرى النسب و يرجع ارتفاع الصادرات نحو ايطاليا إلى تمويل هذه الأخيرة بالطاقة و خاصة الغاز الطبيعي الذي له حصة كبيرة ، و يمكن الإشارة إلى أن أغلب صادرات الجزائر تتكون أساسا من المحروقات.

4- عدم التناظر بين الطرفين الجزائري و الأوروبي: يظهر عدم التناظر بين الطرفين الجزائري و الأوروبي من خلال الاختلاف في حجم السوق من حيث العرض و الطلب، مستويات المعيشة لسكان الطرفين ، هيكلة المبادلات التجارية ، و كذا ردود الفعل إزاء الصدمات الخارجية ، و بالإضافة إلى الاختلالات و الفروقات الشاسعة في مستوى التنمية و القدرات التكنولوجية و التجارة و المالية و كذا في مستوى القدرة التنافسية و التفاوضية .

بناءا على هذه الخصائص التي تميز هذه المنطقة يمكن القول أن التبادل الحر الأوروجزائري عبارة عن فتح للأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية من خلال رفع الحواجز الجمركية، و هنا تطرح إشكالية المستويات المتشابهة للطرفين فهي تختلف من ناحية درجة النمو و الإنتاج و القوة الاقتصادية[1]، و هذا ما عمق درجة التباين بين الطرف الأوروبي و الطرف الجزائري فالأول يعيش حالة اقتصادية متقدمة و أوضاع سياسية مستقرة مع وعي اجتماعي سياسي مختلف التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي يفرزها العالم ، كما أنها تتميز بقاعدة صناعية قوية تعكس مستوى التقدم ، في حين الجزائر تعيش في وضعية اقتصادية انتقالية من اقتصاد جماعي إلى اقتصاد السوق و هذا التباين يفرز مجموعة من انعكاسات منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائر يمكن ذكرها فيما يلي :

III- الاثار المحتملة لاقامة منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري :

إن إقامة منطقة للتبادل الحر يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد و هو الاتحاد الأوربي الى اتفاق شراكة تسعى الى نظام تنازلات متبادلة بين الطرفية، و هذا بضرورة الحال سيكون له آثار على الاقتصاد الجزائري و خاصة خلال المرحلة

[1] Bouzidi Nachida,(2002) : Les enjeux économiques de l'accord d'association Algérie Unions Européennes, Idaraine, N°2, P 75-P 81.

الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة و الوضعية التي تعرف بها الاقتصاد الوطني و الشريك الأوروبي الذي يتميز بتطور تكنولوجي و فني و مالي ، مكون من 15 دولة صناعية (زائد 1 دول من أوربا الوسطى و الشرقية) مستوى دخل الفرد فيها مرتفع ، و سوق كبير و إنتاج وفير و متنوع و ذو جودة عالية و قدرة تنافسية كبيرة ، تطبق سياسة مشتركة تتمتع بحماية كبيرة [1] في حين الاقتصاد الجزائري يتصف بالتخصص (في المحروقات) و عدم تنوع الصادرات و الانفتاح المرتقبة تجعله أكثر عرضة للاختلالات و إلى الصدمات الخارجية .

1- **أثر الاتفاقية على المالية العمومية** : إن التفكيك الجمركي و تحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية و هذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى، و هذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل الدولة ، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية.[2]

علما أن حصة الرسوم الجمركية تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية أي ما يعادل 2.9% من الناتج الإجمالي، إلا أن ذلك لا يعكس الآثار السلبية ، حيث أن التفكيك الجمركي الذي تتناوله اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي سيؤدي إلى خسارة مالية تقدر ب 5.7 % من الإيرادات العمومية أي ما يعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي أي أزيد من مليار دولار سنويا، و يقدرها محافظ بنك الجزائر ب 1.4 مليار دولار سنويا على مدار 12 سنة أي حتى التحرير التام.[3]

و قد قامت المديرية العامة للجمارك بتقدير حجم الخسائر السنوية المحتملة من الإيرادات الجمركية نتيجة عملية التفكيك التي يشرع في تطبيقها بعد دخول الاتفاقية منذ الفاتح من سبتمبر 2005 ، و هو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (15): الخسائر المحتملة من الإيرادات الجمركية جراء التفكيك الجمركي المفروض على واردات المنتجات المصنعة من الاتحاد الأوروبي

(مليون دينار جزائري)

---

[1] زعباط عبد الحميد، المصدرسبق ذكره، ص 62.

[2] نسيمة عزيزة،(2011): الشراكة الأورجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، مجلة البحث، العدد09، ورقلة، الجزائر،، ص155.

[3] بوعزيز ناصر، المصدر سبق ذكره، ص273.

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع (خارج TVA)	المجموع بإدخال الرسم على القيمة المضافة على الواردات
*0	2005	10497	/	/	10497	11463
1	2006	10497	/	/	10497	11463
2	2007	10497	2561	1660	14718	16072
3	2008	10497	3825	3307	17629	19251
4	2009	10497	5106	4954	20557	22448
5	2010	10497	7667	6601	24765	27043
6	2011	10497	10228	8247	28972	31637
7	2012	10497	12789	9894	33180	36233
8	2013	10497	12789	11541	34827	38031
9	2014	10497	12789	13187	36473	39829
10	2015	10497	12789	14834	38120	41627
11	2016	10497	12789	15657	38943	42526
12	2017	10497	12789	16533	39819	43482
المجموع		136461	104121	106415	348997	381105

*** : دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.**

المصدر : براق محمد ، ميموني سمير ،(2006): الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة : دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 13-14 نوفمبر 2006،جامعة سطيف،الجزائر، ص31.

نلاحظ من هذا الجدول أن الجزائر سوف تخسر بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بما يقدر بـ 10497 مليون دج و هذا خلال السنتين الأوليتين لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ نظرا للتفكيك الجمركي الفوري على المنتجات الواردة في القائمة الأولى ، ثم يبدأ بعد ذلك التفكيك الخاص بالمنتجات الواردة في القائمتين الثانية و الثالثة ، و هو ما يعني زيادة الخسائر السنوية من الإيرادات الجمركية و التي يتوقع أن تصل في نهاية الفترة إلى 39819 مليون دج ، أما عن مجموع الخسائر أثناء فترة التفكيك المقدرة ب 12 سنة فيتوقع أن تبلغ 348997 مليون دج ، و هو ما يعادل 4803 مليون دولار

أمريكي (حسب سعر صرف الدولار لسنة 2003) و 6.62 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2003.[1]

أما بالنسبة لباقي السنوات فلقد أعدت وزارة المالية سنة 2005 الآثار المرتقبة لاتفاقية منطقة التبادل الحر أن نقص القسمة النهائية لموارد الدولة في الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود 3 % من الناتج المحلي الاجمالي بسنة 2004 أما السنوات الأخرى فلقد تم توضيحها في السيناريوهات التالية :

1- السيناريو الأول: خسائر الميزانية سنة 2006 (و هو تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع): يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة و فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة ، أي نسبة 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004

2- السيناريو الثاني: خسائر الميزانية سنة 2008: (و هو بداية التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية و الثالثة، يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دج من الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة ، أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.[2]

3- السيناريو الثالث: خسائر الميزانية سنة 2013: (و هو تاريخ التفكيك النهائي و الكلي على القائمة الثانية من السلع) ، يحتمل أن تفقد الجزائر ما مقداره 118 مليار دج من الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة ، أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

4- السيناريو الرابع: خسائر الميزانية سنة 2018 (و هو تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع) ، حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004 .

---

[1] براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة : دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، الملتقى الدولي: أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المصدر سبق ذكره ، ص31 .

[2] Ministère des finances, (2005) : accord d'association avec l'union européennes, contenu§ impact , Les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l' Budget de l'état et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, P48-P51.

و هذه الخسائر في الإيرادات تعبر عن التوترات التي ستنجر عن وضع حيز التطبيق التفكيك الجمركي على المالية العمومية ، إذ أنه لا يمكن تعويض هذه الخسائر في الموارد الجمركية عن طريق تخفيض الإنفاق لأن الهياكل القاعدية في حاجة لنفقات إضافية من أجل تمويل أثار التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية .

2- أثر الاتفاقية على المبادلات التجارية (الميزان التجاري): تظهر الآثار الايجابية المنتظرة من تنفيذ منطقة التبادل الحر في ميدان المنتجات الصناعية بشكل غير مباشر من خلال زيادة القدرة التنافسية للإنتاج الوطني الراجع إلى انخفاض أسعار المواد الأولية في تركيب المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي بعد إلغاء الرسوم الجمركية ، فزوال الحماية الجمركية اتجاه منتجات الأوروبية سيؤدي إلى دعم النصيب الأوروبي من المبادلات الخارجية مع الجزائر ، بمعنى ارتفاع حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات و الصادرات الجزائرية ، و بهذا فان منطقة التبادل الحر تعمل على فتح السوق الجزائرية أمام السلع الأوروبية بصورة مكثفة بينما السوق الأوروبية بالنسبة للصادرات الجزائرية تبقى على حالها[1] و تتضح هذه الآثار في النقاط التالية :

أ- **على مستوى الصادرات** : تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى في صادراتها على المحروقات اذ تمثل نسبة 97.64 % من مجموع الصادرات الجزائرية ، مما يوحي بعدم توزيع الصادرات خارج قطاع المحروقات و الاعتماد على مادة واحدة قابلة للنضوب خاصة مع ارتفاع أسعار النفط العالمي ، و يتضح جليا عدم التنوع في نسبة حصة الصادرات الجزائرية و حصة الصادرات التحويلية في التجارة العالمية للمنتجات التحويلية من بين النسب الضعيفة في العالم حيث لا تكاد تتجاوز 0.38 % حسب بيانات اليونايتد حيث تصل هذه الحصة 13 % في الصين.[2]

---

[1] رميدي عبد الوهاب، سماي علي، الأثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية، الملتقى الدولي، اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، المصدر سبق ذكره ، ص13.

([2]) Boudene Kamel, Neliani Hakim,(2006) : Accord d'association avec l'UE : évaluation préliminaire des premières effets, Forum international : les effets et les conséquences de l'accord de l'association sur l'économie algériennes et le systéme de la PME-PMI,13 et 14 Novembre 2006, Sétif, P07.

[*] من خلال اعتماده على سياسته التقليدية و الحمائية في إطار السياسة الزراعية المشتركة (CAP)، Politique agricole commune، و ذلك ب الإبقاء على الحواجز الجمركية في شكل حقوق محددة لحماية قطاعها الزراعي و الغذائي.

و نظرا لكون التفكيك الجمركي لا يمس قطاع الطاقة فهذا يعني أن الجزائر لن تستفيد من هذا التفكيك خاصة و أن منتجاتها تعرف عجزا كبيرا و ضعف تنافساتها ، ناهيك عن عدم تنوعها و بالإضافة إلى أن المنتجات الزراعية تعرف تفكيكا جمركيا بطيئا بسبب حماية الاتحاد الأوروبي لمنتوجاته الزراعية(*)، و كذا الشروط المفروضة على المنتوج الجزائري الزراعي كشرط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة و صحة الإنسان و الحيوان و النباتات من جهة أخرى لذلك فان المكاسب الجزائرية محتشمة و محدودة و تقتصر على بغض القطاعات ، لو بشكل عام فان الصادرات الجزائرية سوف تعرف أثارا سلبية في ظل منطقة التبادل الحر و ذلك لسببين: [1]

1- وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع الصادرات الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي؛

2- وجود تشابه ضعيف مع صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي .

إن الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية لا تعبر إلا عن الاختلاف الصارخ بين الجانبين من حيث التنازلات ، إذ يتضح من بنود الاتفاق أن الاتحاد الأوروبي يتميع بميزة واضحة في حماية منتوجاته في حين أن هناك عقوبات تفرض على الصادرات الجزائرية(*) و لهذا لن يكون هناك مكاسب مثل ما يحصل عليها الجانب الثاني (الاتحاد الأوروبي).[2]

ب- على مستوى الواردات : نظرا لما تفرضه الجزائر على المنتجات الفلاحية و الصناعية من تعريفة جمركية مرتفعة سيؤدي غالى زيادة الواردات خاصة مع إلغاء الحقوق الجمركية و غير الجمركية على الواردات الصناعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، و هذه الزيادة في حجم الواردات الجزائرية من السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي تستخلف الآثار التالية: [3]

✓ ارتفاع الواردات الأوروبية للجزائر سيؤدي إلى إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتوجات التي تدخل من الاتحاد الأوروبي تفرض عليها رسوم منخفضة أو تلغى نهائيا عكس الواردات القادمة من باقي دول العالم ، و بالتالي هذا سيؤدي إلى احتدام المنافسة القوية بين المنتجات الصناعية المحلية و المنتجات الصناعية الأوروبية و نظرا لتمتع هذه الأخيرة بميزة تنافسية مرتفعة فان ذلك سينعكس بالسلب على المؤسسات الوطنية و التي يكون مصيرها الخروج من السوق لعد قدرتها على المنافسة؛

---

[1] ناصر بوعزيز، المصدر سبق ذكره، ص275.

[2] Bouden Kamel, Meliani Hakim, op.cit, p07.

[3] ناصر بوعزيز، المصدر نفسه ، ص278 (بتصرف).

✓ ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة: و هي تمس بالخصوص المنتوجات الزراعية نظرا لانخفاض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين و بما أن الجزائر من أهم مستوردي المواد الغذائية نظرا لعدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي و باعتبار الواردات الغذائية من السلع الضرورية ذات طلب عديم المرونة ، تخفيض و تقليص استيراد هذه السلع بنسبة كبيرة رغم ارتفاع أسعارها ، و من الصعوبة أيضا زيادة الإنتاج المحلي لأن ذلك يتطلب وقتا طويلا و جهودا معتبرة . أما من جهة المنتوجات الصناعية فانه وجدت انخفاض أسعار بعض من هذه المنتوجات كالسلع الوسيطة في الإنتاج من سلع للتجهيز ، و سلع نصف مصنعة بتكاليف منخفضة هذا ما يزيد من رفاهية المستهلك و بالتالي إشباع حاجاته المختلفة و بأقل التكاليف و بالتالي فان التفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيكون له أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر ، فعلى المدى القصير ستحقق فوائض في ميزانها التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات على المدى القصير ، لكن على المدى المتوسط و الطويل ستنقلب المعادلة حيث ستزداد الصادرات بفعل إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج؛ و بما أن الجزائر يشكل الاتحاد الأوروبي النسبة الأكبر من وارداتها مقارنة مع باقي العالم – كما تم توضيحه سابقا – و كذلك بالنسبة للصادرات و كما هو متعارف عليه فالاقتصاد الجزائري ريعي و لا يتمتع بخاصية التنوع هذا الأمر يجعله عرضة دائما للصدمات الخارجية ، و هذا بسبب الحماية المفروضة و العوائق المتمثلة في الحوافز الجمركية و الغير الجمركية ، و سياسات الإحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال العشرينات السابقة و التي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة غير التنافسية، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، و تهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي.[1]

و نتيجة الضعف الذي يشهده الاقتصاد الجزائري فسيعاني الميزان التجاري من عجز في غياب أي ارتفاع معتبر و هام للإيرادات التعويضية، و لهذا فالتعديل سيتم عن طريق تخفيض معدل الصرف كجزء من السياسات المرافقة لمواجهة التدهور الحاصل في الميزان التجاري الناتج عن عملية التفكيك الجمركي.[2]

---

[1] عمورة جمال، المصدر سبق ذكره، ص409.

[2] رميدي عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص13.

خلاصة الفصل :

تميز الربع الاخير من القرن العشرين بتسارع دول العالم نحو انشاء التكتلات الاقليمية، حيث اصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى الى تحقيقه الدول المتقدمة و حتى النامية منها،و ذلك لمواجهة المخاطر التي تهددها كدول منفردة الى تشكيل تكتلات إقليمية دولية تساعدها في ان تكون قوة اقتصادية منافسة لغيرها.

و لقدعرف التاريخ اكبر تكتل و اقواه الى هذا اليوم الا وهو الاتحاد الاوروبي الذي و صل الى اعلى درجات التكامل، في حين ان الدول العربية و ر غم المقومات التي تجمعها الى ان محاولاتها بالتكتل باءت بالفشل، ما دفعها الى إقامة شراكات واتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الاوروبي، من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها والاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز المناخ الاستثماري وتحسين و تأهيل أداء مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

و تعتبر قمة برشلونة سنة 1995 التي تهدف الى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط هي بداية الشراكة، اذ يتوقع منها أن تتحصل هذه المنطقة على المدى الطويل بعض المكاسب الاقتصادية ، و ان كان احتمال التعرض للمخاطر امرا حتميا.

و الجزائر باعتبارها احد دول المتوسط لم تكن بمنئى عن هذه الشراكة و ان كان الاتفاق جاء بعد طول المحداثات غير انه تم الوصول إلى اتفاق ثنائي نهائي في 22 /2002/04 و دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، و لقدمر ت الشراكة بالعديد من المحطات و لا تزال مسيرة الدولة الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي لم تنتهي بل انها مستمرة الى هذا اليوم و لا تزال الاتفاقيات بين الطرفين على طاولة المشاورة، و هذا الاستمرار لا يعني ابدا بان هذه الشراكة و اقامة منطقة التبادل الحر قد كللت بالنجاح بل بالعكس تماما فان الطرف المستفيد و بدرجة عالية هو الطرف الاقوى و الاكثر تطورا الا وهو الاتحاد الاوروبي، و لهذل الغرض و رغم الانعكاسات السلبية التي شهدها الاقتصاد الجزائري الا ان ضروريات التحرر الاقتصادي يفرض على السلطات مواصلة التقدم و محاولة تصحيح الاختلالات بغرض مواكبة تطور الطرف الشريك و بالتالي الاستفادة من الشراكة .

تمهيد :

إن قضية التشغيل من ابرز التحديات التي تواجهها دول العالم لذلك كانت و مازالت معضلة تشغل بال العديد من المفكرين عبر عصور التاريخ الذين حاولوا تحليلها كل حسب وجهة نظره خاصة لارتباطها ارتباطا وثيقا بالاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية و الرقي الاجتماعي .

و في ظل التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية و الإفرازات المتعددة للبيئة الحالية لأبعادها المختلفة، بات من المفروض على الحكومات التطلع إلى أرفع من مجرد زيادة النمو و الاندماج الكامل في الاقتصاد الرأسمالي، و السعي الحثيث إلى تحقيق التشغيل الكامل، و ذلك بالتوجه نحو تبني سياسات تنسجم و أوضاعها الحالية حتى تتمكن من تحقيق التوازنات الاقتصادية، و رفع القدرة على تقديم إنتاج متميز قادر على المنافسة و بالتالي اكتساب قدرة تنافسية لاقتصادها .

فسوق العمل– حسب ما يراه البعض– يغدو المنظم الوحيد لعرض وطلب قوة العمل في ظل اقتصاد تنافسي، إلا أن سوق العمل لا يشبهتمام ًا سوق السلع الأخرى الإنتاجية و الخدمية، فقوة العمل كسلعة لها خصائصها المميزة بحكم ارتباطها بالعنصر البشري و المتمثلة في إعداد وتوزيع الكوادر المتخصصة والمؤهلة تأهيلاعالي ً ا لتلبية الاحتياجات المتنامية للفروع الاقتصادية بقطاعاتها المختلفة.

و هذا التسارع نحو اكتساب قدرة تنافسية افرز أثارا اجتماعية عميقة و تغيرات جوهرية في عالم التشغيل و في خلق فرص العمل و كذلك في محتوى و شكل العمل و طبيعة عقود العمل و المهارات المتجددة و غير ذلك ، و هذا ما سيتم التطرق له في هذا الفصل مع الأخذ بعين الاعتبار السبل الواجب اتخاذها لامتصاص أثار التنافسية على سوق العمل و الاستفادة من ايجابياتها ، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول :المقاربـــات النظرية للتشغـيل.

المبحث الثاني: المقاربـــات النظرية للتنافسـية.

المبحث الثالث:تأثير التنافسية الاقتصادية على سوق العمالة (التشغيل).

المبحث الرابع: تعديل الأنظمة التعليمية لاكتساب مرونة لسوق العمل و دور ذلك في تخفيف آثار التنافسية.

المبحث الأول: المقاربات النظرية للتشغيل

تمهيد:

تختلف المقاربات النظرية والعملية في معالجة مشكلة التشغيل والبطالة بالنظر لتطورها عبر التاريخ ، و لكن المتفق عليه أن هاتان الظاهرتان مرتبطتان بتطور النظم الاقتصادية و الاجتماعية و أجهزتها الإنتاجية، و لقد تولدتا نتيجة عدم قدرة هذه النظم على تامين العمل بصفة دائمة لمجموع السكان القادرين على العمل عندما لا تستخدم كل طاقاتهم الإنتاجية ما يؤدي الى تعطيلها و هذا ما عرفته المجتمعات الإنسانية في مختلف مراحل تطورها وان كانت أسبابها و نتائجها مختلفة ؛ و هذا ما سيتم التطرق له في هذا المبحث.

المطلب الاول: المقاربات النظرية للتشغيل

I- مفاهيم عامة حول التشغيل:

يقصد به استخدام القوى العاملة في إحدى الفعاليات الاقتصادية الإنتاجية أو الخدمية ، كما يعرف على أنه مجموعة الأنشطة المأجورة في مدة معينة، "فالتشغيل هو إستراتيجية يتم من خلالها توظيف الإطارات الجامعية وفق إطار قانوني، تهتم المؤسسات المكلفة بالتشغيل و مكاتب التوظيف بتسيير عملية تشغيل القوى العاملة.[1]

و انطلاقا من هذا التعريف يجب التطرق إلى المفاهيم التالية :

I-1. مفهوم قوة العمل :

لا يوجد تعريف موحد و متفق عليه لسوق العمالة لذلك وجب التطرق لمفهوم قوة العمل، و ثم تعريف هذا الأخير نظر لاختلافه من نظرية إلى أخرى – الكلاسيك ، كينز وغيرهم- و يمكن توضيحها على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي :

المفهوم الأول: تشكل قوة العمل العنصر الإنساني في طريقة العمل، فهي تمثل طاقة عضلية و ذهنية للإنسان، فطريقة العمل لا تستطيع أن تتم دون قوة العمل و العكس صحيح، و حسب تنظيم العمل

[1] Friedmann Georges,(1962) :Naville Pierre, traité de sociologie de travail, 2éme édition tome 1, Paris, P14.

يمكن أن يخضع الإنسان للآلة و أن تخضع الآلة للإنسان، و لكن في طريقة العمل فإن قوة العمل و الآلة تعملان بنفس الطريقة؛[1]

المفهوم الثاني : و يمكن تعريفها بالفئة الناشطة اقتصاديا من السكان، و هي الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15-65 عاما[*]، و هي تشمل كل العاملين فعلا و كذلك العاطلين عن العمل. و كلما ارتفعت نسبة قوة العمل إلى حجم السكان كلما كان ذلك ايجابيا، لأنه يساعد على زيادة حجم الإنتاج و الدخل و تسمى نسبة قوة العمل إلى حجم السكان بنسبة المشاركة أو معدل المشاركة و تقاس بالصيغة التالية:[2]

$$\text{نسبة المشاركة} = \frac{\text{حجم قوة العمل}}{\text{حجم السكان}} \times 100$$

المفهوم الثالث : و القوى العاملة حسب ديوان الوطني للإحصاء بالجزائر يعرف السكان الناشطين حسب مفهوم المكتب الدولي للشغل بمجموعة السكان المشتغلين زائدا مجموعة السكان العاطلين بمعنى جميع العاملين.[**]

I-2.مفهوم سوق العمالة:

وعموما يمكن إعطاء المفهوم العام لسوق العمالة كما يلي :

سوق العمالة يهتم بالقوى العاملة (السكان الناشطين) و التي تتكون من الأفراد و المشتغلين **(P0)** ، بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل لكنهم يرغبون في العمل **(STR)** ، أما السكان العاملين أي القوى العاملة المستخدمة هي التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل اجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج و عليه انطلاقا من هذا التعريف يمكن استخلاص العلاقة التالية :[3]

$$\text{عدد السكان الإجمالي} = \text{عدد السكان النشطين} + \text{عدد السكان غير الناشطين}$$

---

(1) عبد اللطيف بن أشنهو،(2003): مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ط4،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص86.

(*)استبعاد ربات البيوت و المرضى و العاجزين عن العمل و فئة الطلاب في المدارس و الجامعات.

(2) مدحت القريشي،(2007): اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، ص24 .

(**)من فيهم الأشخاص الذين يتجاوزون عمرا محددا و كانوا أثناء الفترة المرجعية في حالة عمالة باجر أو يعملون لحسابهم الخاص أو لديهم عمل و لكنهم لا يعملون و المتعطلين.

(3)البشير عبد الكريم، (2009): دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، السداسي الأول ، الشلف ، ص177 .

$$PT = PA + PN$$

عدد السكان الناشطين = عدد الأفراد المشتغلين + عدد الأفراد العاطلين

غير أن عدم التوازن بين عرض العمل و الطلب يؤدي إلى نشوء ظاهرة البطالة ذلك لان عرض العمل يميل إلى الثبات تقريبا في المدى القصير و الطلب على العمل يميل إلى التغيير مما يؤدي إلى سوء التكافؤ بين عناصر الإنتاج هذا ما ينتج عنه ما يسمى البطالة. [1]

II-محـددات التشغيل:

إن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ضمن إطار التشغيل يتحدد بعدة عوامل كما يلي:

II-1- الإطـار الديـمغرافي:

يمر العالم اليوم بنوع من التباين الملحوظ فيما يخص الكثافة السكانية ففي الدول المتقدمة تتميز بنمو طبيعي و ذلك في كل من "أمريكا و أوروبا" بمعدلات حوالي أقل من 20 لكل من الألف من السكان،و بمعدل طبيعي أقل من 1% ،كما أن درجة الخصوبة في بعض الدول المتقدمة بمستوى يكاد يكفي فقط للإبقاء على عدد السكان الحالي."

أما في الدول النامية وصل معدل النمو إلى 40 لكل ألف من السكان ليكون معدل الزيادة مساويا لـ 3% في العالم و تتميز بدرجة خصوبة مرتفعة.[2]

إن هذا الطرح الديموغرافي يطرح إشكالية اقتصادية و اجتماعية ألا و هي **إشكالية التشغيل الكامل** للقوى العاملة المتزايدة ،خاصة بالنسبة للدول النامية أكثر منها في الدول المتقدمة التي تتوفر فيها الخصائص التي تتحكم في المتغيرات المؤثرة في نمط العرض و الطلب على فرص العمل.

II-2- الإطار الأيديولوجي:[3]

إن التطرق إلى مسألة التشغيل يطرح الأطر النظرية التي تطرقت إلى هذه الظاهرة بإسهاب – سيتم التطرق لذلك فيما يلي – من منظور اقتصادي و اجتماعي، و التي تناولت كل حسب منظوره

---

(1) محمد طاقة، حسين عجلان حسن، (2008): اقتصاديات العمل ، ط 1، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص141 .

(2) مالكوم أجيبلز و آخرون، ترجمة طه عبد الله، (1995): اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، السعودية، ص269.

(3) رمزي زكي،(1997):الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 226، الكويت، ص171.

،لغرض تحقيق التوازن في سوق العمل و تحقيق التشغيل الكامل ابتداءا من المدرسة الكلاسيكية وصو لا إلى النظريات الحديثة.

II-3- الإطار البشـــري:[1]

تمثل القوى العاملة العون الاقتصادي العامل في قطاعات الإنتاج ،و لقد زاد الاهتمام بتنميتها و تدريبها في ظل اشتداد المنافسة العالمية ،و أيضا في ظل اقتصاد المعرفة ، و يعد الاستثمار في هذا العون الاقتصادي من خلال استراتيجيات التعليم دون الاستعانة بالتخطيط العلمي للاحتياجات الفعلية لسوق العمل يخلق نوع من اللاتوازن في السوق و الذي يظهر فيما يلي:

- ✓ تزايد اطلب على العمالة الأكثر مهارة في جميع التخصصات ؛
- ✓ تغير في طبيعة العمل و مستويات المهارة المطلوبة نتيجة الطفرة التكنولوجية و العلمية ما أثر على عروض العمل و بالتالي التأثير المباشر على فرص العمل.

III- المقاربـات النظـرية للتشـــغيل و توازن سوق العمل :

III-1. النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيك:

اعتبرت مدارس الفكر الاقتصادي الأولى خاصة الكلاسيكية بأن النظام الرأسمالي نظام لا يعرف أزمات و بالتالي لا توجد بطالة دائما، كما أن مسألة التشغيل لا تطرح أصلا، و إن طرحت فهي مسألة ظرفية و عابرة ستتولىحلها الميكانيزمات الحرة للسوق – "اليد الخفية" كما أطلق عليها آدم سميث– ، من خلال التوازن التلقائي لقوى العرض و الطلب لكل السلع.

و من أهم رواد التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الكلي و الموضوعي **آدم سميث** (البحث في أسباب الثروة 1776)، **جون باتيست ساي** و "قانون المنافذ" (الاقتصاد السياسي 1803)، **توماس روبيرت مالتوس** و "قانون السكان"، و **دافييد ريكاردو** و "قانون التراكم" (مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب 1817)،

– و سيتم عرض التحليل الاقتصادي بعد التطرق إلى دراسة المدرسة النيوكلاسيكية–.

و انطلاقا من هذه المدرسة فان مسألة التشغيل ترتكز على مبدأ التوافق الموجود بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة[2]، إذ أن الفرد يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية و يعظم منفعته الخاصة،

---

[1] فاروق شوقي البوهي،(2001): التخطيط التعليمي، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، ص63-64.

[2] Arthuis Patrick et Muet Pierre Alain, op.cit, p14

و من دون إدراكه يتم تحقيق مصلحة الجماعة.[1]

لقد عرفت هذه الفترة مع نهاية القرن الخامس عشر عملية التراكم البدائي للرأسمال إثر توفر مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية (الرأسمال النقدي و البشري)، و مع نهاية القرن الثامن عشر ظهرت الثورة الصناعية ،و ما صاحبها من تحولات على جميع المستويات تمخض عنها الإعلان عن ميلاد النظام الاقتصادي الجديد – بقيادة النظام الرأسمالي – هذه التحولات أثرت على الجانب الاجتماعي من خلال توزيع السكان النشطين الذي يتغير بصفة عميقة ،و يتطور لصالح الصناعة خاصة في المدن الذي تعرف توسعا لا مثيل له إثر الزيادة الديمغرافية، و ارتفاع العمال في الصناعة، ضف إلى ذلك تشغيل النساء و الأطفال.

و يحتل العمل في هذه المدرسة مكانة أساسية في تحليلهم ذلك لأنه يعتبر أساس القيمة، أما قوة العمل فلقد أصبحت تعتبر سلعة.

و لقد انطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من خمس فرضيات أساسية نخصها بالذكر:[2]

- **التجزئة:** الكل يساهم في تحديد مستوى التوازن أي لا يستطيع أحد العارضين للعمل أو الطالبين له أن يؤثر على السوق ؛
- **التجانس:** مميزات العرض هي نفس مميزات الطلب أي أن المنافسة تتوقف على السعر؛
- **حرية الدخول إلى السوق:** الكل له الحرية في الدخول إلى السوق سواء عارضين جدد أو طالبين جدد؛
- **الشفافية:** لا يحتاج العارض أو الطالب للعمل وقتا معينا أو تكلفة معنية حتى يتحصل على المعلومات، لأن هناك علم بكافة مجريات السوق، أي الأجر الذي يدفعه طالب العمل نفسه الذي يرغب فيه عارض العمل؛
- **الحركة:** لا يقتصر التشغيل على نوع معين من العمل و نوع معين من النشاط و لا على منطقة معينة دون الأخرى.

يعتبر التحليل الكلاسيكي الجديدة "الحدية" استمرارا للتحليل الكلاسيكي، و إن كان تحليل جزئيا و ذاتيا، و انطلقت هذه المدرسة من أن العمل لا يعبر عن القيمة ،و إنما التقييم الذاتي هو الذي يعبر

---

(1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المصدر سبق ذكره، ص171.

(2) Arthius Patrick et Muet Pierre Alain,(1995):Théories du Chômage,Economica, Paris, P13

عنها و الذي أطلقت عليه **المنفعة – نظرية النذرة**– ،و عليه فإن قيمة عناصر الإنتاج بما في ذلك العمل يحدده السوق من خلال قانون العرض و الطلب، و من خلال دراسة السلوك الرشيد للمستهلك و المنتج.

و لقد ظهرت خلال عشرية السبعينات من القرن الثامن عشر 1871 انطلاقا من أعمال ثلاثة مفكرين، الإنجليزي **وليام ستانلي جوفنس**(1882-1835)، و النمساوي **كارل مانجر** (1921-1840)، و السويسري **فالراس** (1910-1834)، إلى غاية **أرتير سيسيل بيجو** (نظرية البطالة 1933).

و قبل التطرق إلى تحليل للمدرسة الكلاسيكية الجديدة سيتم إلقاء الضوء على المدرسة الكلاسيك بمختلف مفكريها:

أولا : المدرســة الكلاسيكية :

1. آدم سميث (1723-1790) Adam Smith[1](*)

من أهم مؤلفاته "نظرية المشاعر الأخلاقية" « **Theory of moral sentiments** » لسنة 1759 ،و كتابه الأكثر شهرة عام 1776 "بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم" « **An inquiry into the nature and causes of the wealth** » ،و أهم ما ميز المفكر آدم سميث فكرة تقسيم العمل **Division of labour** حيث انطلق من نظرية أن العمل هو العنصر الأساسي في الإنتاج و مصدرا لثروة الأمم التي تقوم على القوة الإنتاجية للعمل، و تقسيم العمل عند آدم سميث تعني تقسيم عملية الإنتاج لأنه سلعة معينة إلى عمليات جزئية، يتخصص كل فرد في مجموعة العمل في أداء عملية واحدة من هذه العمليات الجزئية المتتابعة ،و اعتبر العمل من المقومات الفنية اللازمة لإنجاح نظام السوق و بالتالي الوصول إلى الثروة.[(**)]

---

[1] محمد عمر أبو عبيدة و عبد الحميد محمد شعبان،(2008): تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، ص186.

(*) آدم سميث: ولد عام 1723 في قرية كيركالدي في اسكتلندا، بدأ دراسته في جامعتي أكسفورد و كلاسجو، بين عام 1737-1764، حيث عين أستاذ للمنطق في جامعة أكسفورد و كلاسجو في عام 1751 و بقي في هذا المنصب حتى استقال 1764، و يعتبر آدم سميث منشئ علم الاقتصادية و أب الاقتصاد السياسي.

(**) هناك كثيرا من البلاد الخصبة الواسعة ذات الموارد الطبيعية الكثيرة و لكن أهلها يعيشون عيشة الفقر و البؤس، بينما نجد في نفس الوقت بلادا ضيقة المساحة صعبة الاستثمار "كهولنده" تعيش عيشة رغيدة، و أن هذه الظاهرة وحدها كافية للدلالة على أن الطبيعة و مواردها لا تفيد شيئا بدون العمل و أن العمل هو الذي يستثمر خيرات الطبيعة و يعطي الثروة ...-كتاب ثروة الأمم-

حيث يرى أنه إذا كان العمل هو مصدرا للثروة فإن الثروة هي الإنتاج الذي يعطيه العمل و كميتها تتوقف على عاملين:[1]

أولهما: كميه العمل الذي تقدمه الأمة و بعبارة أخرى نسبة هذه الكمية من العمل إلى عدد السكان الذين يستهلكون أنتاجه فكلما كانت هذه النسبة كبيرة فالأمة تعيش في رفاهية، و العكس يعني الدولة فقيرة و تعيش في البؤس.

الثاني: هو ما ينتج عن العمل أو القوة الإنتاجية للعمل إذ يرى بأن تقسيم العمل له الفضل الكبير في زيادة ناتج العمل و يجعله أكثر إنتاجية و أقدر على إعطاء ثروة أكبر.

و في تحليله لنظرية القيمة انطلق من منطلقان أساسيان هما: العمل كمحدد للتنمية و العمل كمقياس للقيمة[2]:

العمل كمحدد للقيمة: "إن السعر الحقيقي لأي شيء ما يتحمله أي شخص من تكلفة في سبيل الحصول على هذا الشيء. هو الكد و العناء و التعب الذي يعانيه هذا الشخص في سبيل الحصول عليه" –سميث 1776–، و يقصد هنا نظرية التكلفة الذي اعتبرها "الإنفاق على العمل" أي تكلفة الكد و العناء و التعب.

و يرى بأن تكلفة العمل في المجتمع البدائي هي التي كانت تحكم القيمة أصلا، لكن بوجود رأس المال في عملية الإنتاج عند المجتمع المتقدم أصبح كوسيلة من وسائل الإنتاج لذلك بات من البديهي ذكر مكونات السعر في العناصر الثلاث: الأجور، الأرباح، و الريع.

العمل كمقياس للقيمة: العمل مقياس للقيمة يمكن معرفة ما يساويه أي شيء من خلال معرفة كمية العمل التي سوف يتحكم بها هذا الشيء، إذ يرى بأن تكلفة العمل كمحدد للقيمة تعبر عن كمية العمل المطلوبة في الإنتاج، و التي تضع حدا لعرض أي سلعة قابلة للإنتاج على النحو الذي يؤمن لها قوة شرائية.

و تتضح الأهمية البالغة للعمل كمصدر للتنمية الاقتصادية عند آدم سميث انطلاقا من تقسيم العمل في الشكل التالي:

---

[1] عادل أحمد حشيش، (1974): تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ص160.

[2] نفسه ، ص182.

شكل رقم (11): دورة تقسيم العمل في تحقيق التنمية الاقتصادية

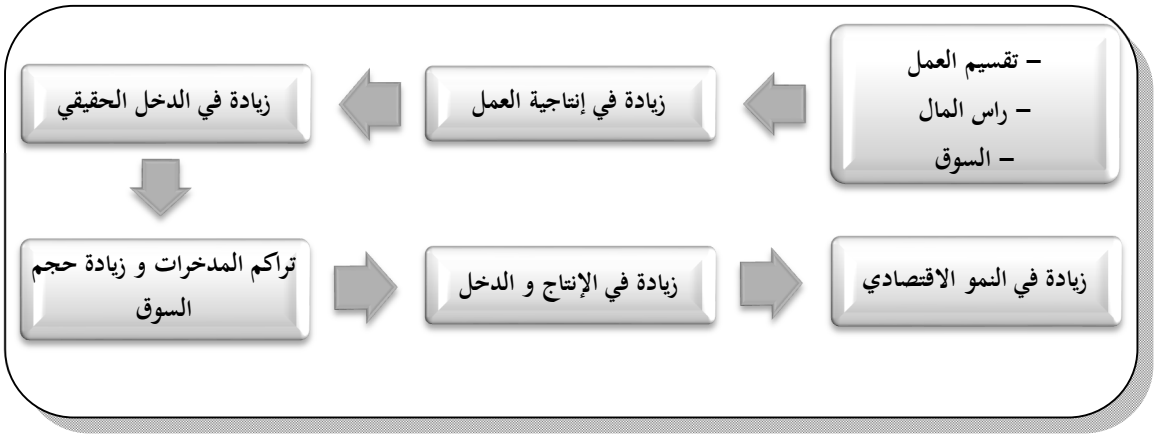

المصدر: عبد الحميد محمد شعبان،(2008): محمد عمر أبو عبيدة، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة، ص213.

2. قانون المنافذ: لجون باتيست ساي (1767-1832)Jean Batiste Say[*]

يذهب "***Say***" إلى أن الإنتاج لا يكون بخلق المادة و حسب بل بخلق ما وراء هذه المادة، و هو صفة النفع فيها و قابليتها لتشبع رغبة لدى طالبها و لأن تؤدي خدمة له، لذلك صاغ في كتابه "الاقتصاد السياسي" 1803 قانونا ينص على أن: "الإنتاج يفتح منافذ للمنتجات أي: "العرض يخلق قانون المنافذ، و اعتبر الكلاسيك هذا القانون بمثابة الصياغة التاريخية للتوازن الاقتصادي، و التي أعطت المنطلق الأول لنظريات العرض، و يعتبر ساي أن عرض البضائع سوف يخلق الطلب الضروري عليه و بالتالي سوف يجد بصفة أوتوماتيكية منفذا له عبر الميكانيزم الحر لقانون العرض و الطلب، هذا القانون يلغي إمكانية حدوث أزمات فيض الإنتاج، و بالتالي ينفي إمكانية وجود نقص في الاستخدام الدائم للطاقات المنتجة ،أما عن التوازن فهو يرى أن القيمة التي تتحقق في العملية الإنتاجية للسلع و الخدمات تتحول إلى دخول في الاقتصاديات النقدية، هذا الأخير يوزع على أصحاب عوامل الإنتاج و بما أن النقود لا تكتنز و إنما تنفق كليا، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية تشكيل مدخرات تتحول إلى استثمارات ،و في نهاية المطاف كل الدخول تنفق على مستوى الاقتصاد الكلي ،و هذا ما يجعل العرض الأول قد خلق دخلا تحول إلى طلب على عرض آخر و هكذا، أي:"تتبادل السلع بالسلع"

[*]باتيست ساي: (1767-1832) كان متأثرا بالتطور الصناعي و جو الحرية الذي انتشر في الفترة التي عاش فيها كرجل من رجال الأعمال في فرنسا فيما بعد 1830 أستاذ للاقتصاد السياسيبالمعهد المعروف باسم Collège de france، و قد وضع في عام 1803 كتابه "الاقتصاد السياسي".

بمعنى آخر أن العرض الإجمالي يساوي دائما الطلب الإجمالي[1]، و اهتم "ساي" بإدخال آلات جديدة إلى مصنع أو فرع من فروع الصناعة يؤدي أحيانا إلى الاستغناء عن بعض العمال، و لكنه أوضح أن الآلات التي تلبث أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية فتقل الأثمان و يرتفع الطلب عليها، و متى زاد الطلب يعتمد أرباب العمل إلى زيادة الإنتاج لمواجهة هذه الزيادة في الطلب، و يضطرون بذلك إلى إعادة تشغيل العمال المستغنى عنهم[2].

3. قانون السكان: توماس روبيرت مالتوس (1766-1834) *Thomas Robert Malthus*[*]

لاحظ مالتوس على غرار "ساي" أنه ليس من الضروري أن يكون الطلب الكلي مساويا للعرض الإجمالي، إذا كان هناك نقص في الاستهلاك و زيادة في الادخار لم يعوضه طلب على السلع الاستثمارية و في هذه الحالة من المتصور أن يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، و هذا ما يساهم في خلق ظاهرة "البطالة"، فمالتوس لم يؤمن "بقانون المنافذ" و إنما رأى العكس بأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض.

و عرف مالتوس بنظريته حول السكان إذ يرى بأن السكان يتزايدون في صورة متوالية هندسية حيث يتضاعفون مرة كل خمسة و عشرون سنة لو تركوا بدون قيود ، في حين أن الموارد الغذائية المنتجة تزداد بوتيرة متتالية عددية – أي بمقدار واحد في نفس المدة، و هذا ما يؤدي إلى اختلال التوازن إذ هذه الزيادة في السكان ستؤدي إلى زيادة في الطلب على العمل و هنا يعجز الاقتصاد على تلبيتها ما يخلق البطالة.[3]

---

(1) Say Jean-Baptiste,(1996): traité politique ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses, sixième édition, Osnabrück, p-p 7-15.

(2) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره ، ص183.

(*)روبير مالتوس: يمثل الاتجاه المتشائم في تلك الفترة له الكثير من مجالات الاهتمام في الاقتصاد السياسي، أهم مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد السياسي 1820 تتعلق بأحد النظريات الاقتصادية الهامة التي شغلت الفكر الاقتصادي فيما بعد فترة الثلاثين، اشتهر أكثر باهتمامه بالمسائل السكانية.

(3) نفسه، ص196.

4. نظرية القيمة و توزيع التجارة الخارجية: لدافيد ريكاردو[*] (1772-1823) *David Ricardo*

في نظرية القيمة، آدم سميث اعتمد على أن العمل محدد للقيمة خاصة بالنسبة للمجتمعات البدائيةدون المجتمعات المتطورة التي تعد قيمة ناتج العمل بعد تراكم رأس المال أكبر من قيمة العمل المبذول فيــه،أما ريكاردو لم يذهب إلى ما توصل إليه سميث و إنما جعل نظرية العمل قيمة نظرية عامة تشمل كل الشعوب.

حيث حاول تجريد نظرية القيمة من العيوب التي وقع بها آدم سميث ،من خلال استبعاد التناقضات الموجودة فيها لذلك عمل على تفسير القيمة انطلاقا من مسالة الندرة، و من أجل تحليل ذلك انطلق من مجموعة الأفكار التالية:[1]

- ❖ العمل أساس القيمة ؛
- ❖ معدلات الأجور و الأرباح و الريع ؛
- ❖ مهارةو كثافة العمل؛
- ❖ نسب رأس المال ؛
- ❖ القيمة و الثمن الطبيعي .

أ.**العمل أساس القيمة:** إذ اعتبر أن تكاليف الإنتاج ترجع في النهاية إلى عنصر العمل وحده، إذ أن أهمية الموارد الطبيعية تقاس بجهد الإنسان المبذول في تحويلها إلى أشياء نافعة، و رأس المال هو نتيجة لعمل و جهد سابق و هذا في المجتمع الرأسمالي و البدائي معا؛

ب.**معدلات الأجور و الأرباح و الريع:** يرى على خلاف سميث بان مستويات الأجور و الأرباح لا تحدث أي تأثير على القيمة التبادلية للسلع[*]و ذلك لأن معدلات الأجور و الأرباح تميل إلى التعادل في جميع الصناعات؛

---

[*]دافيد ريكاردو: ولد في لندن (1772-1823) نشر أشهر كتبه عام 1817 بعنوان (أسس الاقتصاد السياسي والضرائب) وهو المؤلف الذي جعل من ريكاردو أكبر اسم بعد آدم سميث دخل ريكاردو علم الاقتصاد وهو يبحث عن حلول للمشكلات المطروحة في عصره مثل التضخم وانخفاض قيمة العملة الورقية وارتفاع أسعار الذهب. أهم نظرياته: نظرية القيمة، نظرية التوزيع، نظرية ريكاردو في الريع، نظرية التوازن العفوي لميزان المدفوعات.

[1]محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، المصدر سبق ذكره، ص218.

[*] القيمة التبادلية و القيمة الاستعمالية: القيمة الاستعمالية مستوى المنفعة الشخصية جراء استهلاكه لسلعة ما، القيمة التبادلية كمية السلع التي الحصول عليها مقابل التخلي عن وحدة واحدة من السلعة التي في حوزة الفرد.

ج.**مهارة و كثافة العمل:** يرى أنه مقارنة كميات العمل اللازمة لإنتاج مختلف السلع لابد من السماح باختلاف في كثافة و مهارة العمل، و يرى بأن العمل بأنواعه المختلفة يمكن تحويله إلى عمل بسيط غير ماهر من خلال احتساب الوقت الذي قضاه العامل في اكتساب الخبرة، و يتم الرجو ع إلى السوق للاستدلال على نسب التحويل بين مختلف أنواع العمل؛

د.**نسب رأس المال:** يتعامل ريكاردو مع السلع الرأسمالية على أساس أنها وحدات مختزنة من العمل تساهم في العملية الإنتاجية من خلال استخدام هذه السلع ،و هذا ما يوصله إلى نتيجة مفادها أن الاختلاف في فترة بقاء رأس المال صالحا للاستعمال –العمر الإنتاجي لرأس المال– قد يسمح أيضا بالتغيرات في القيمة مع التساوي في كميات العمل.

❖ **القيمة و الثمن الطبيعي:** لم يفرق بين القيمة و الثمن الطبيعي مثله مثل سميث حيث أن الأثمان السائدة في السوق في أي وقت قد تختلف عن الثمن الطبيعي أو القيمة ،و لكنها دائما تتجه نحوه في المدى الطويل بفعل آلية السوق.[1]

و لقد اعتمد في تحليله على قانون التراكم إذ يرى أن هدف النظام الرأسمالي هو تحقيق التراكم عبر الرفع من الاستثمارات و تعظيم الربح و حسب رأيه فإن: كل زيادة في رأس المال و السكان سوف تؤدي إلى ارتفاع ثمن الغذاء بوجه عام.. و هذا بسبب ارتفاع في الأجور ،و بالتالي يرى بأن الخروج من "الأزمة العابرة" في حالة وجودها يكمن في الميكانيزمات الطبيعية التي تسير الاقتصاد إذ أن زيادة الأجور التي تتحدد بكمية وسائل العيش الضرورية للحياة (مستوى الكفاف) سوف تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة و منه إلى زيادة ديمغرافية، و هذا سوف يؤدي إلى زيادة في عرض العمل الشيء الذي يعيد الأجور إلى مستواها الطبيعي.[2]

5. جون ستيوارت ميل (1806–1873) John Stuart Mill: [3]

حاول ***Mill*** سد النقص الذي عرفته نظرية ريكاردو حول النفقات النسبية من خلال تبيان القوى التي تعمل على تحديد معدل التبادل الدولي و الكيفية التي يتم وفقا لها توزيع النفع الناتج من التجارة الخارجية فيما بين الدول ،و لقد عرف ***Mill*** ببرنامج الإصلاح الاجتماعي من خلال توسيع نطاق دور

---

[1] محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان ، نفسه ص218.

[2] David Ricardo,(1997): Principes d'économie politique et de l'impôt ,ED.Flammarion Remes, P350.

[3] عادل أحمد حشيش، المصدر سبق ذكره، ص226.

الدولة الاقتصادي و أهم ما جاء به هو إلغاء العمل المأجور، و يبرر ***Mill*** هذا الإلغاء بأن نظام الأجراء يؤدي إلى انحدار حياة العامل إلى مستوى الفقر، و ذلك لما يعانيه مستوى الأجر الذي لا يضمن للعامل إلا أدنى مستوى ممكن من المعيشة، أي المستوى الذي يقابل التكاليف الضرورية لحياته –حد الكفاف– و الذي يبقى دائما محافظا على هذا المستوى، لهذا يرى أنه ما دام هناك عمال يعملون بالأجر لحساب غيرهم، فهو محكوم عليهم بأن يعيشوا في هذه الحالة البائسة، لذلك يقترح تغير نظام الأجراء بنظام آخر يستند إلا إلى وجود أرباب عمل و عمال (أجراء)، بل إلى وجود جمعيات تعاونية إنتاجية يتعاون الجميع في كل جمعية منها على الإنتاج، كما يتعاون العمال في المشروع الذي يملكه رب العمل ثم يقتسم أعضاء الجمعية التعاونية ثمرات عملهم التي تعاونوا على إنتاجها ،و هذا النظام نظام تعاوني يشترك فيه العمال و أر باب العمل على قدم المساواة في العملية الإنتاجية و ذلك بأن يكون رأس المال المستخدم في المشروع التعاوني مملوكا لهم، و المديرون الذين ينفذون أوامرهم منتخبون بمعرفتهم.(*)و خلال السبعينات من القرن الثامن عشر (1871) اعتبر منعرجا حاسما في تطور علم الاقتصاد و التطيل الاقتصادي ،و إذا كانت استمرارا لأفكار الكلاسيك التي عان تحليلهم من فقدان للمصداقية نظرا للتطور الذي عرفته الرأسمالية ما خلق جملة من انتقادات لهذه الأفكار نتج عنها فكر ليس انقطاعا لهم و إنما هي اقتراحات فكرية ظهرت في ظروف مغايرة، و عرفت مفكرين جدد هذه المدرسة هي المدرسة النيوكلاسيك أو الكلاسيك الجدد.

ثانيا: الكلاســـيك الجـــدد

تواكب هذه المدرسة مرحلة من تطور الرأسمالية (1870–1914) التي تشهد موجة من الابتكارات الجديدة خاصة في ميادين الكيمياء و الكهرباء أحدثتها الثورة الصناعية ،إلا أن هذا التطور صاحبه فترات من الأزمات العميقة صاحبت الانتعاش، فمن جهة تحاول الرأسمالية فتح أسواق جديدة لامتصاص آثار الأزمة، و من جهة أخرى تظهر في المقابل لهذه الأزمة انتشار كبير و تعميق مشكلة البطالة و تدهور ظروف معيشة العمال ،مما دفعهم إلى إنشاء تنظيمات عمالية أصبحت تطالب بالعمل ،و رفع الأجور و تحسين ظروف المعيشة.

و المدرسة الكلاسيكية الجديدة تشكل امتدادا للفكر الكلاسيكي من خلال اعتمادها بدور هائل لمبادئ الليبيرالية الاقتصادية و بأن هناك "اليد الخفية" ، و أيضا تؤيد قانون المنافذ **لجون باتيست**

(*)للاطلاع أكثر راجع كتاب محمد عمر أبو عبيدة، مصدر سبق ذكره، ص252.

ساي ، و إن شكلت قطيعة مع المدرسة من جانب تحليلها للمسائل الاقتصادية ،و يتمثل الفرق بين المدرستين أن الأولى تعتمد التحليل الاقتصادي الكلي في حين الجدد يعتمدون على التحليل الجزئي للاقتصاد،و أيضا الكلاسيك الجدد انطلقوا من نظرية (القيمة–العمل) ،القيمة عبارة عن التقييم الذاتي أي نظرية (الندرة–المنفعة) أي أنه كلما كانت السلعة مرغوبة و نادرة كلما كانت قيمتها عالية و العكس صحيح ،و عليه فالقيمة لا توجد خارج وعي الأشخاص الذين يحكمون على أهمية السلعة التي تلبي احتياجاتهم و تحقق لهم الرفاهية.[1]

و الفرضيات الأساسية لطبيعة النظرية الكلاسيكية لسوق العمل –سابقة الذكر– سيتم تحليلها انطلاقا من توازن سوق العمل و انطلاقا من الطلب و العرض.

1. تحليل سوق العمل عند الكلاسيك (ميكانيزمات توازن سوق العمل):

يذهب الاقتصاد الكلاسيكي إلى القول بأن مستوى العمالة بالنسبة للمؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الكلي يعتمد على طلب العمل و عرضهم، فبالنسبة للطلب على العمال فهو متغير تابع للأجور الحقيقية، و يتضح ذلك من التحليل التالي:

أ- تحليل آلية الطلب على العمال:

انطلق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل و معدل الأجر على دالة الإنتاج التي تربط حجم الناتج الكلي في الأجل الطويل بمتغيرات عوامل الإنتاج المتاحة من عمل، رأس مال، تكنولوجيا، وهذا ما توضحه المعادلة التالية:[2]

$$Y = y(L, K, T)$$

Y : كمية الإنتاج الحقيقي.

K: حجم رأس المال.

L: حجم خدمات العمل.

T : مستوى المعرفة التكنولوجيا. [*باعتبار* ***K*** *و* ***T*** *ثابتة*]

---

[1] Jean Boncoeur & Hervé Thoument,(1993):Histoire des Idées économiques, ED. NATMAN, T2, P137.

[2] ضياء مجيد الموسوي،(1994) : النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص67.

انطلاقا من معادلة الإنتاج فإن تغير عدد وحدات السلعة المنتجة يعتمد على تغير عدد العمال المستأجرين أو أي عامل إضافي يحدث زيادته خال في الزيادة التي يمكن أن يحدثها في حجم الإنتاج.

و تتوقف المؤسسة عن توظيف عامل جديد عند تساوي الإيراد الحدي للعامل الإضافي مع تكلفته الحدية أي:

$$MC_N = MR_N$$

و يتم الرمز للأجر الذي يمثل التكلفة الخاصة للعامل بـ W *أي أن شرط التوقف عن التوظيف هو:*

$$W = MR_N$$

و حيث أن MR_Nالإيراد الحدييجب أن يقدر بالأسعار السوقية فإن الأجر النقدي تساوى مع العائد النقدي المصاحب لتوظيف عامل إضافي أي:

$$W = MP_N \times P$$

MP_N : عدد الوحدات المنتجة.

و إذا كان هذا الشرط هو نقطة التوقف عن توظيف عمال جدد، فإن المنشآت سوف توظف عمالا جدد طالما يستلمون أجرا أقل مما يضيفونه للعائد من بيع الوحدات الإضافية من الناتج[1].

و انطلاقا مما سبق فإن الطلب على العمل دالة متناقصة للأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ ، لأن السلوك الرشيد للمنتجين (تعظيم الربح)، يجعلهم ينتجون إلى الحد الذي تساوى فيه الإنتاجية الحدية للعمل $P_m(L)$(من حيث الحجم) مع الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ أي أن التوازن يتحقق عندما تكون:[2]

$$\frac{W}{P} = P_m(L)$$

بما أن رأس المال في الأمد القصير ثابت فإن دالة الإنتاج $Q = y = f(N)$ تتوقف فقط على كمية العمل و على الإنتاجية الحدية للعمل أي تكون $f(N) = P_m(L)$ و كما يظهر في الشكل التالي:

---

[1]Hervé Guillemin, Martine Moule,(1993):Le marché du travail , Eyrolles, Paris, P46.

[2]Ménendian Claude,(1997):Fiches de macroéconomie , Edition Ellipses, Paris, P81.

شكل رقم (12): الشكل العام لدالة الطلب على التشغيل

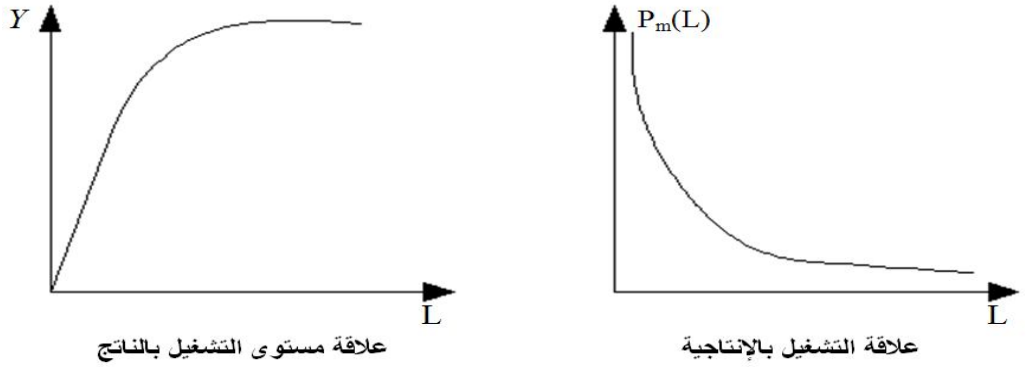

Source :Ménendian Claude,(1997):Fiches de macroéconomie , Edition Ellipses, Paris, P81.

و انحدار الدال سالب كدليل على العلاقة العكسية بين مستوى الأجور و عدد العمال الذين تطلبهم المؤسسة حيث تمثل دالة الطلب على العمل كما يلي:

$$\mathbf{D_L = g(W/P)}^{(1)}$$

أ- 1.التغير الذي يحدث في القوى الأخر ى و الأجور و يؤثر على الطلب:

- **تأثير تغيرات الأجور على مستويات الطلب:**[2]

بفرض أن صناعة ما أحدثت تغير في مقدار الأجور المدفوعة للعمال مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة (رأس المال، المستوى التقني و الفني، سعر المنتج ...الخ) فإن ذلك سيؤدي إلى :

❖ زيادة الأجور يعني زيادة في تكاليف الإنتاج و عادة ما يؤدي ذلك إلى زيادة في أسعار المنتج النهائي، و بالطبع فإن المستويات المنخفضة من العمالة تعني مستويات منخفضة من العمالة المطلوبة لمستويات الإنتاج الأصغر.

❖ كلما زادت الأجور كلما كان هناك حافز لدى أصحاب الأعمال لخفض التكاليف عن طريق تبني أساليب الإنتاج التي تعتمد على رأس المال بدرجة أكبر من اعتمادها على عنصر العمل و لذا فإذا زادت الأجور فإن العمالة المطلوبة تنخفض بسبب التحول إلى أساليب الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية

(1)Hervé Guillemin, Martine Moule, op.cit, P47.

(2) محمد طاقة، حسين عجلات حسن، (2008):اقتصاديات العمل، ط1، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، ص53.

العالية و هذا يسمى أثر الإحلال لأن رأس المال يحل محل العمل عند زيادة الأجور. و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (13) : علاقة الأجر الحقيقي بمستوى التشغيل

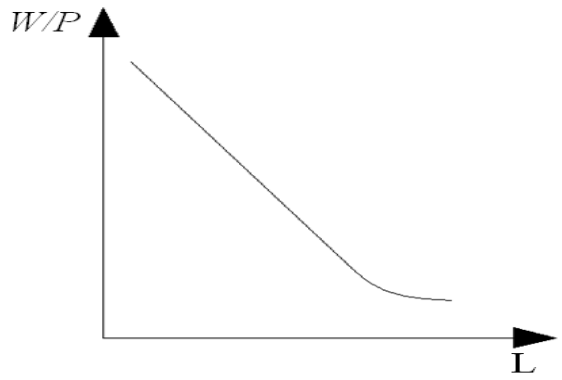

Source *:* Ménendian Claude, (1997) :Fiches de macroéconomie ,Edition ellipses, Paris, P81.

ا-2. التغير في القوى الأخر و الأجور و يؤثر على الطلب:

✓بافتراض زيادة الطلب على المنتج في صناعة معينة قد زاد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي هذا إلى زيادة مستويات الإنتاج بغرض –زيادة– تعظيم الأرباح و يؤدي تأثير الحجم (الإنتاج) إلى زيادة كمية العمالة المطلوبة، طالما لم تتغير الأسعار النسبية لعنصري العمل و رأس المال فليس هناك من أثر للإحلال، و هذا ما سيؤدي إلى تنقل منحنى الطلب ككل من D إلى $\check{D}$و الذي يعني أن عدد العمال المطلوب قد زاد عند كل معدل ممكن للأجر.

✓تغير استخدام رأس المال: بافتراض زيادة استخدام رأس المال فإن دالة الإنتاج سوف تنتقل إلى الأعلى إلا أنه ليس من الضروري انتقال منحنى الطلب العمل إلى اليمين أي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة في طلب العمالة لأن الأمر مرتبط بطبيعة الآلات و المعدات و إن كانت ذات استخدام كثيف لليد العاملة[1] ، ذلك عندما تنخفض أسعار رأس المال تميل تكاليف الإنتاج إلى الانخفاض و يشجع نقص التكاليف إلى زيادة الإنتاج و تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة مستوى العمالة المطلوبة عند أجر معين و هذا التأثير يعرف بأثر الحجم.[2]

[1] رونالد إيدنبرج، روبرت سميث، (1991):اقتصاديات العمل، ترجمة فريد بشير طاهر، دار المريخ، الرياض، ص48.

[2] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، المصدر سبق ذكره، ص56.

أما أثر الإحلال فيتعلق بطبيعة الآلات ذات الكثافة العالية فإذا كانت آلات لا تعتمد على عمالة كبيرة فيمكن أن يؤدي ذلك إلى تسريح جزء من العمالة الذين كانوا يستخدمون في ظل التقنية السابقة أو الآلات السابقة و بالتالي انتقال المنحنى إلى الشمال من D إلى $\check{D}$و هو ما يوضحه الشكل:[1]

شكل رقم (14): تغيرات الأجور و القوى الأخرى على طلب العمل

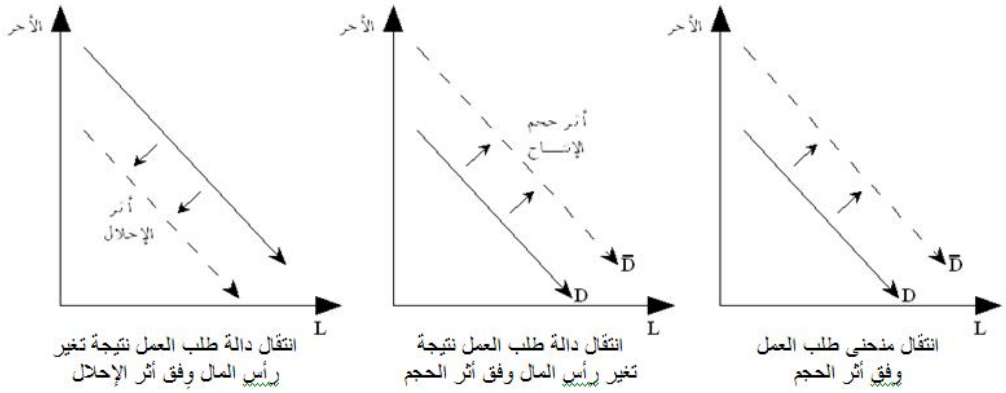

المصدر: محمد طاقة، حسين عجلان حسن،(2008):اقتصاديات العمل، ط1، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، ص56.

ب- آلية عرض العمل:

إن الشخص القادر على العمل يقسم وقته بين وقت للعمل T_mو وقت للراحةT_Lحيث يتقاضى العمال مقابل الزمن الذي يستغرقه في العمل أجرا حقيقيا[*] ω يمثل W/P حيث Wالأجر الاسمي، و P.

المستوى العام للأسعار و الأجر الحقيقي هوωأي:

$$\omega = \frac{W}{P}$$

أما وقت الراحة فهو يكلفه هذا الأجر و يعبر الزمن الأول بزمن عرض العمل أما وقت الراحة فيعبر عن زمن الطلب على الراحة أي:

$$T_L = T - T_m$$

[1] مايكل إيدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور،(1999): الاقتصاد الكلي ، دار المريخ، الرياض، ص298.

[*]معدل الأجر الحقيقي يعني القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي.

و قد يخصص العامل جزء من وقت راحته في البحث على إمكانية وجود مراكز عمل متاحة أخرى، و بما أن دالة الطلب على وقت الراحة هي ككل دوال الطلب الأخرى، دالة متناقصة بالنسبة للسعر النسبي لهذه السلعة $\frac{W}{P}$ و دالة متزايدة بالنسبة للدخل الحقيقي، و بما أن الشخص قادر على تحديد وفق مؤهلاته و مستواه التعليمي أجره الحقيقي المعياري$(\frac{W}{P})_r$ و الذي يشكل بالنسبة له أجره الطبيعي، فإن وقت راحته سيخصصه في البحث على مراكز العمل الذي يحقق له على الأقل هذا الأجر المعياري.[1]

و العلاقة بين عرض العمل و الأجر الحقيقي هي علاقة طردية و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$S_L = f(\omega)$$

و هي علاقة طردية أي عرض العمل تابع للأجور الحقيقية و يكون منحنى عرض العمال في صعود إيجابي.

و يرى الكلاسيك انطلاقا من ذلك بأن العامل عندما يعرض خدماته في سوق العمل يحاول أن يحقق أقصى ربح، و لقد قال كينز بأن هذا معناه أن المنفعة المستمدة من أجر العامل مرتبطة بمقدار معين من العمال تساوي الأذى الناجم عن هذا المقدار من العمل[2]، و الشكل التالي يعبر عن دالة عرض العمل.

شكل رقم (15): دالة عرض العمل

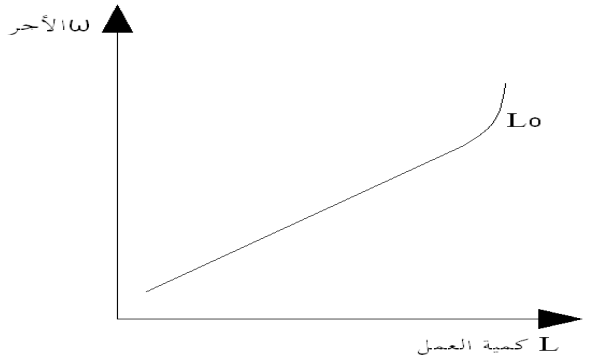

Source : Gourlaouen J. P,(1986*)*:Economie, Edition Vuilert, Paris, P13.

[1]Gourlaouen J. P, 1986, "Economie", Edition Vuilert, Paris, P13.

[2]محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص58.

ج- المستوى التوازني للعمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل عندما تساوي كمية العمل المطلوبة L^* من طرف المؤسسات مع عدد الأفراد الذين يرغبون في العمل عند معدل الأجر المتفق عليه $(\frac{W}{P})^*$ و هو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (16): التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك

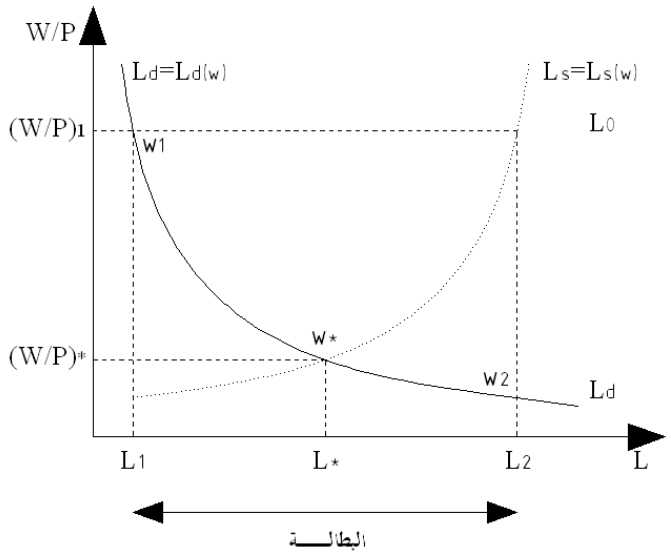

Source : Ménendian Claude,(1997) :Fiches de macroéconomie , Edition Ellipses, Paris, P82.

و الشكل يوضح أنه عند الأجر الحقيقي ω_1 يكون مقدار العمل المطلوب L_1 و مقدار العمل المعروض L_2، و بما أن العمل المعروض أكبر من المطلوب فإن سوق العمل لن يكون في حالة توازن، و بما أن الأشخاص الباحثين عن العمل أكثر مما ترغب المنشآت في تأجيره فإن ثمة اتجاها لانخفاض الأجور النقدية طالما يتنافس العمال المحتملون على العدد المحدود من الوظائف، فإذا عرفت الأجور النقدية تناقصا مع افتراض ثبات الأسعار P فإن الأجر الحقيقي يتناقص حتى يصل مستوى التوازن، و لكن إذا يفي الأجر الحقيقي عند ω_1 فإن العمال تتحدد عند L_1 فقط .

و تفترض الكلاسيك أن المنافسة الحرة في السوق –سيتم التطرق لها– و مع تزايد عدد العاطلين، تدفع بالأجور النقدية للانخفاض كحالة حتمية أو رد فعل طبيعي و تلقائي من قوة السوق و هذا ما يؤدي إلى زوال هذه البطالة.[1]

III–2. سوق العمل في الفكر الكينـزي:

بعد نهاية الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اجتاحت العالم نهاية الثلاثين من القرن، أصبحت النظرية الكلاسيكية عاجزة عن تفسير الكثير من الظواهر خاصة ظاهرة البطالة ،و نظرا لأن النظام الكلاسيكي يستبعد في تحليله الأسباب المؤدية إلى الكساد فإنه افتقر في تلك الفترة إلى إيجاد حل للكساد الذي عرفه العالم.

و كما تم التطرق إليه في السابق فإن أي اختلال سيؤدي بفضل "اليد الخفية" إلى عودة الاقتصاد إلى حالة التوازن من تلقاء نفسه و هي حالة العمالة الكاملة و هذه الأخيرة تأتي بتدفق الطلب الذي يؤازر التوازن "قانون ساي".[2]

في عام 1929 حدثت أعنف و أطول أزمة تعرضت لها الدول الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الأوروبية خلال هذه الحقبة ظهرت مشكلتان أساسيتان في الاقتصاد الرأسمالي أولهما مسألة التضخم و الانكماش المصحوبين باضطرابات عنيفة في الأسعار، و المشكلة الثانية و التي لم تنفع معها الافتراضات الكلاسيكية وجود بطالة كبيرة من جهة الأيدي العاملة، و استخدام جزء من الطاقة الإنتاجية الموجودة.[3]

و خلال تلك الفترة وقفت معظم الدول الرأسمالية تنتظر المفعول السحري "لليد الخفية" لاستعادة النمو و العودة التلقائية للتوازنات الاقتصادية حسب ما كان ينادي به الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيك في تلك الفترة، غير أن تفاقم الأزمة و عمق اختلال سوق العمل ،و تزايد عدد البطالين خلال تلك السنوات (الجدول في الأسفل يوضح ذلك) الأمر الذي دفع بالدول إلى التدخل لحل هذه الأزمة أو التخفيف من حدتها من خلال مجموعة من السياسات الحمائية و تخفيض سعر العملات المحلية غير أن ذلك أدى إلى تفاقم الأزمة.

---

[1] مايكل إيدجمان، المصدر سبق ذكره، ص300.

[2] جون كيبيت جالبريت، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع،(2000):تاريخ الفكر الاقتصادي،الماضي صورة الحاضر- سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص209.

[3] عادل أحمد حشيش، المصدر سبق ذكره، ص53.

في هذه الحالة لجأت بريطانيا سنة 1929 إلى تطبيق النظام الجديد ***New Deal*** يقوم على تشجيع الطلب الفعال، و لحقتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 و هو نظام للضمان الاجتماعي و تعويض البطالة، برنامج للأشغال الكبرى لامتصاص البطالة إلا أن ذلك لم يمتص أعداد البطالة الهائلة و لم يستعد بذلك النمو كما أن انهيار القوى الشرائية حالت دون تشجيع الطلب.[1]

جدول رقم (*16*): البطالة العالمية أثناء الكساد الكبير

بالملايين

السنوات	1931	1932	1933	1934
عدد البطالين	21	28	30	22,5

Source : Eugène Varge,(1976) :la crise économique sociale politique,Ed. Sociales, P236.

و أثبت قانون "**ساي للمنافذ**" فشل قوله بنكران وجود أزمات دورية تمس النظام الرأسمالي ذلك لأن العرض الإجمالي يخلق الطلب الإجمالي المقابل له و المساوي له في القيمة.

خلال هذه الفترة يظهر مفكر محنك اشتهر بكتابه "النظرية العامة" (1936) للمؤلف جون مينارد كينز***John Maynard Keynes***[*] والذي يشير فيه من البداية بقصور النظرية الكلاسيكية و عدم قدرتها على تقديم حلول للمشاكل الملموسة إذ يرى كينز أن النقطة الجوهرية التي ينبغي على الاقتصادي معرفتها و يتوقف عليها النشاط الاقتصادي في المجتمع بأكمله من حيث الرواج أو الكساد تكمن في معرفة مبدأ الطلب الفعال. The Principale of effective bewared و هذا الطلب يعتبر المؤثر الأساسي الذي يتوقف عليه في النهاية مقدار الدخل القومي أو العام، و من ثم مستوى التشغيل (العمالة أو الاستخدام) فيه.

---

[1] Eugène Varge,(1976) :la crise économique sociale politique, Ed. sociales, P236.

[*]جون مينارد كينز John Maynard Keynes (1883-1946): درس الاقتصاد في جامعة كمبريدج على يد الأستاذ مارشال، كان رئيسا للتحرير "للمجلة الاقتصادية "خلال الحرب العالمية الأولى استدعي كينز للعمل في وزارة المالية الانجليزية و نشر بعدما وضعت الحرب أوزارها كتابا "النتائج الاقتصادية للسلام" و حسب رأيه في كتابه "النظرية العامة" حول الأفكار الكلاسيكية : "... سنبرهن على أن بديهيات النظرية الكلاسيكية لا تطبق الإحالة خاصة الإحالة العامة، لأن الوضع الذي تفترضه هو منتهى أوضاع التوازن الممكنة، أضف إلى ذلك أن خصائص الحالة تطبق عليها هذه النظرية ليست خصائص المجتمع الاقتصادي الذي نعيشه في الواقع...الخ" .

و توضح آلية الطلب الفعال لمستوى التشغيل في الشكل التالي:

شكل رقم (17): آلية تحديد الطلب الفعال لمستوى التشغيل.

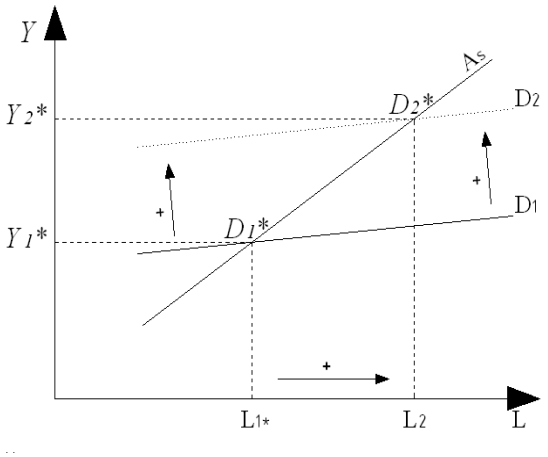

المصدر:رمزي زكي، أكتوبر، *(*1997*)*:الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصر ، سلسلة المعرفة، رقم226، ص328.

يمثل الطلب الفعال D_1^*مقدار الناتج المنتظر عند نقطة تقاطع الطلب الإجمالي بالعرض الإجمالي و الذي بدوره يحدد عند مستوى التشغيل L_1^* و عليه يكفي أن ينتقل الطلب الإجمالي من D_1 إلى D_2حتى ينتقل مستوى التشغيل من N^* إلى N^*_1، بمعنى إذا زاد الطلب، زاد التشغيل، تنخفض البطالة، بمعنى أن كمية العمل تتوقف أساسا على الطلب الفعال.

ا- آلية توازن سوق العمل في النظرية الكينزية:

التوازن الاقتصادي الكينزي في اقتصاد مغلق يتكون من قطاعين الأسر و المنشآت أين يتساوى العرض الإجمالي للمنشآت بالطلب الإجمالي للأسر.

و التوازن عند كينز يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة لنقل عن مستوى التوظيف الكامل، و أن الطلب الفعال الكلي هو الذي يحدد حجم العرض الكلي A_s، و بالتالي حجم الناتج **Y** و الدخل و التوظيف **L** و الطلب الكلي الفعال ينقسم بدوره إلى طلب على السلع الاستهلاكية و طلب على السلع الاستثمارية[1]، كما يركز كينز على ضرورة تساوي الادخار و الاستثمار من أجل تحقيق التوازن بين الدخل و الناتج القوميين كما يلي:[2]

[1] رمزي زكي، المصدر سبق ذكره، ص330.

[2] ضياء مجيد الموسوي،(1994):النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص67.

تكتب دالة الطلب الكلي كما يلي: $Y = D = C + I$

تكتب دالة الاستهلاك على الشكل التالي: $C = a + by_d$

a: هو قيمة الاستهلاك المستقل عن الدخل.

b: الميل الحدي للاستهلاك و هو النسبة المتقطعة من الدخل و الموجهة للاستهلاك أي أن $(1-b)$ هي النسبة المدخرة من الدخل.

y_d: هو الدخل الوطني المتاح و يساوي: $y_d = y - t_x + t_r$

و بالتالي: $C = a + by - bt_x + bt_r$

أما الاستثمار فيمثل النفقات التي يقوم بإنفاقها المستثمرون من أجل إقامة المنشآت و الشركات، و ما تحويه من أصول ثابتة و دائمة في هذه المشاريع، و قد حدد كينز الاستثمار الذي يؤثر على مستوى التشغيل بأنه يعتمد على عاملين أساسيين هما:[1]

✓ **الكفاية الحدية لرأس المال:** حسب تعريف كينز: تساوي معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة من التدفقات النقدية كعوائد متوقعة من المخزون الرأسمالي خلال حياته الإنتاجية مساويا فقط لسعر العرض (كينز 1996 ص134)، و هي تعتبر المؤثر الذي يمكن أن يستخدمه مجتمع رجال الأعمال في تقدير العوائد (الأرباح) المتوقعة من جراء القيام بالاستثمار.

✓ **سعر الفائدة و يتحدد بالاعتماد على تفضيلات السيولة:** و هي عبارة عن الرغبة أو التفضيل بالاحتفاظ بالنقود على شكل نقد سائل أو نقد جاهز، و هذه حالة نفسية لا يمكن أن يتغير إذ أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل لأنهم لا يستطيعون أن يضمنوا تغيرات المستقبل الغير معروفة.

أما بالنسبة لسعر الفائدة فعند كينز يعتبرها مدى استعداد أصحاب الوفر للتنازل[2] عن رؤوس أموالهم في شكل قروض، ذلك لأن الادخار و الوفر يشكلان لدى صاحبه رأس مال نقدي جاهز تحت تصرفه في أي وقت، أما إذا ما افترضه أو أنفقه في مشروع ما بقي رأس المال هذا قائما و جاريا بملك صاحبه و لكنه يكون قد فقد سيولته و لهذا لا يقبل أن يضحي بهذه الخاصية الهامة في رأس المال إلا لقاء ثمن هو الفائدة.

---

[1] محمد عمر أبو عبيدة و آخرون، تاريخ الفكر الاقتصادي، المصدر سبق ذكره، ص475.

[2] نفسه، ص480.

ب- دالة الطلب الكينزي على العمل L_d:[1]

لا يختلف كينز عن الكلاسيك بالنسبة لتحليله لدالة الطلب على العمل، فهو يقبل بوجود دالة عكسية للأجر الحقيقي، إذ أنه يقبل بفرضية المنافسة الكاملة و التي ينبغي في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، و نموذج الدالة هو نفسه النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية للمدى القصير، فالمنتج يستمر في الطلب على العمل حتى تساوي إنتاجية العمل الحدية العينية بمعدل الأجر الحقيقي ωو هو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (18): العمل كدالة في الدخل

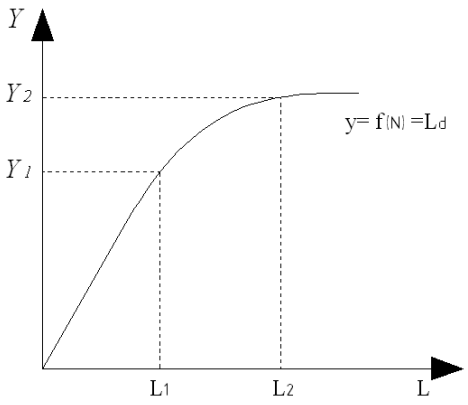

المصدر: رمزي زكي، أكتوبر (1997):الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب، الكويت، رقم226، ص332.

ج- عرض العمل الكينزي L^S:[2]

يتوقف عرض العمل عند كينز على معدل الأجر المتغير، حيث ما يحدد عرض العمل عند كينز هو معدل الأجر الاسمي W و ليس معدل الأجر الحقيقي ω، لأن الأسر تكون ضحية الخدعة النقدية في سلوكها الانفاقي، و عليه بالنسبة لهم إذا لم تتغير الأجور الاسمية لا تتغير القدرة الشرائية، هذا من جهة و من جهة أخرى بما أن مستوى الأسعار العام يتحدد بكمية النقود المتداولة، و يتحدد بمعدل الأجر الاسمي في سوق العمل، فليس هناك أي ضرورة في أن تتغير الأجور الحقيقية و الأجور الاسمية بشكل متناسب.

---

[1] رمزي زكي، المصدر سبق ذكره، ص331.

[2] محمد شريف ألمان، (2003): محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص280.

من ناحية ثانية عرض العمل في سوق العمل غير مرن مقارنة بالأجور الاسمية، و أن هناك حد أدنى لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، مهما بلغت معدلات البطالة، و ذلك لأن العمال يختارون البطالة على العمل بأجر أقل من هذا الحد.[1]

و عليه فدالة عرض العمل دالة لمعدل الأجر الاسمي:

$$L^s = L^s(W)$$

و الشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (19): دالة العرض الكينزية.

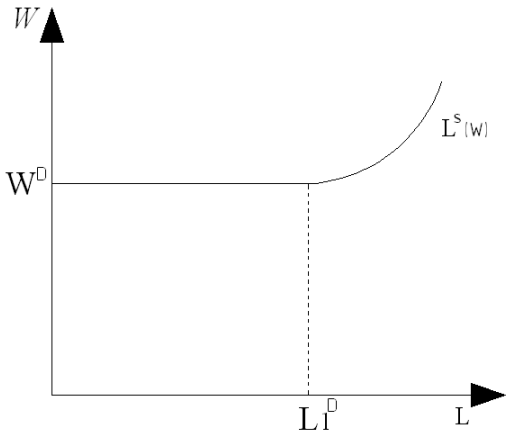

Source *:* Ménendian Claude, (1997) :Fiches de macroéconomie*"*, Edition Ellipses, Paris, P132.

د- التوازن في سوق العمل الكينزي:

يوضح الشكل الموالي أن التوازن بين عرض العمل L^s و طلبه L^D يتحقق عند النقطة P حيث هناك فائض في عرض العمالة المقاس بالفرق L_0-L_1 ، هذا يعني أن التشغيل غير تام لأنه يوجد عمال مستعدون لقبول العمل عند معدل أجر أدنى W^D، و هذا يعبر عن وجود بطالة غير إرادية أو إجبارية، و حتى يتحقق توازن التشغيل الكامل عند كينز يجب أن يتقاطع منحنى عرض العمل مع طلبه في النقطة E ، عندما لا يوجد أي فائض في عرض العمل عند الحد الأدنى من الأجر النقدي W_0 .

[1] Ménendian Claude, op.cit, p132.

شكل رقم (20): التوازن في سوق العمل الكينزي

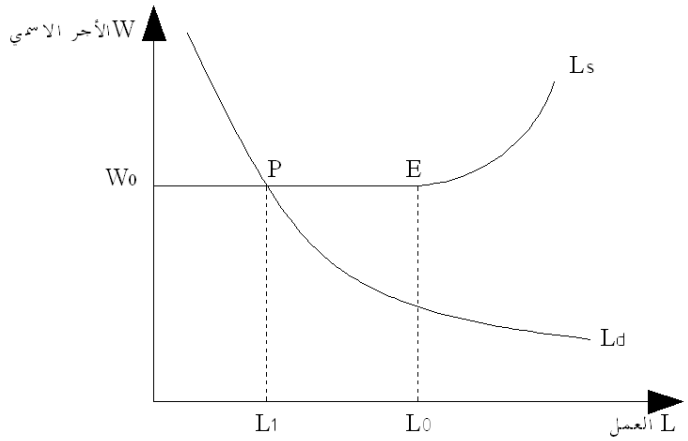

المصدر: محمد شريف ألمان، (2003): محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص383.

III-3- المدرسة الهيكلية:

في نهاية الخمسينات و بداية الستينات بدأت النظرية الكينزية تختبر على الواقع في تلك الفترة، ظهرت مدرستين فكريتين متعارضتين فيما يخص أسباب البطالة و الحلول المقترحة، من جهة ***Okun, Heller, Solow*** الذين ينتمون إلى المدرسة الكينزية، فقد اقترحوا على الحكومة الأمريكية تخفيض الضرائب لتقليص البطالة، و من جهة أخرى ***Killing, Sworth, Gallaway***و آخرون، و الذين أعطوا وصفا مختلفا و قد أرجعوا سببها إلى عدم توافق مؤهلات العمال مع مناصب الشغل، و قد برروا ذلك بالتغيرات التكنولوجية السريعة التي أدت إلى تقليص عدد العمال و خلق مناصب شغل في قطاعات لم تكن اليد العاملة محضرة لها، لذلك فالسياسة الكينزية لا تكون مجدية في هذه الحالة لأن أي تشجيع على الإنفاق يكون عقيما، لذا اعتبر تكوين اليد العاملة و تأهيلها للتحكم في التكنولوجيا الجديدة هو الحل إما لمواكبة التطور و إما للحد من سرعة هذا التقدم.[1]

IV - سوق العمل في الفكر الحديث(النظريات الجزئية المفسرة لسوق العمل):

يستمد هذا التيار مبادئه من النظرية النيوكلاسيكية، فنظرا لما شاهده التاريخ من تعارض و انقسام بين التيار الكلاسيكي و الكينزي لعدة عشريات،حاول بعض الاقتصاديين إدماجها في مجموعة

(1) Jean Michel Cousineau,(1981):Economie du travail, Gaëtan Morin, Canada, P193-194.

من النظريات الجزئية تتشابه فيما بينها لانتمائها إلى نفس التيار– التحليل الكلاسيكي – و في مضمونها تعتمد على مبدأ أساسي ألا و هو مبدأ عدم التأكد، و من جهة أخرى تدرس ظاهرة العمل و البطالة في سوق الشغل بصفة مستقلة عن الأسواق الأخرى – سوق النقود –...إلخ[1]

و من أبرز هذه النظريات نظرية البحث عن العمل، نظرية اختلال سوق العمل، نظرية تجزؤ سوق العمل.

IV –1. نظرية البحث عن العمل:

ظهرت هذه النظرية في السبعينات، ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، لذا يسعى المتعاملون في هذا السوق للحصول على المعلومات غير أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة،و تتطلب وقت باعتبارها متعلقة بالبحث و اختبار المعلومات المتعلقة بالأجور و المؤهلات، و هذا ما يفسر وجود كم من المتعطلين مع وجود مناصب شاغرة في نفس الوقت.

و تعتبر هذه البطالة إرادية لأن الأفراد يتركون مناصب عملهم،و يقومون بمطابقة التكلفة الحدية للبحث عن العمل مع الربح الحدي العائد عن العمل المتحصل عليه انطلاقا من هذا البحث،و بالتالي فإن المؤسسة لا توفر مباشرة العمل و بالنسبة للعامل فإنه لا يقبل أي عرض تقدم له.

و يتوقف طول فترة البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة تحسين درجة معلوماته بأحوال السوق و على المناخ الاقتصادي العام في المجتمع ،و في حالة الرواج الاقتصادي فإن البطالة تطول نتيجة وفرة فرص العمل المتاحة و على العكس في حالة الكساد الاقتصادي، كما أن الداخلين الجدد في سوق العمل يتميزون بانعدام خبرتهم بأحوال السوق و المعلومات المطلوبة، لهذا يتعرضـون لفترة بطالة أطول من غيرهم.[2]

و رغم نجاح هذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنها تعرضت لانتقادات أهمها:

❖ عاجزة عن تفسير ظاهرة البطالة في الآجال الطويلة إذ لا يمكن إرجاعها لمجرد رغبة الأفراد في التفرغ لعملية جمع المعلومات ؛

❖ كذلك الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلى استغناء أصحاب العمل عن العمال ما يؤدي إلى البحث عن وظيفة أخرى و ذلك بدون مردود في حالة التعطل.

---

(1) Joëlle Jalladeau ,(1993):Introduction à la macroéconomique, Modélisation de base et redéploiements théorique cas temporaires, Edition Ouverture caromique, Blarique, P312.

(2) مدني بن شهرة، المصدر سبق ذكره، ص245.

و عليه في هذه النظرية الباحث عن العمل الجديد يكون للفرد المشتغل و ليس البطال.

IV -2. نظرية اختلال توازن سوق العمل:[1]

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي ***Malinvaud*** عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات، و تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن بين سوق السلع و سوق العملراجع إلى وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ،مما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية و هذا الاختلال بين العرض و الطلب راجع إلى تغير الأسعار إذ يكون العرض أكبر من الطلب، كما يمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع و الخدمات، و ذلك عن طريق الكميات و ليس عن طريق الأسعار و الأجور، و عليه فالبطالة تعبر في هذه النظرية عن آلية من آليات التوازن الكمي بين عرض العمل و الطلب عليه، و هي تدرس العلاقة بين سوقي السلع و العمل لتحليل البطالة، و بتفاعل هذين السوقين ينتج نوعين من البطالة:

النوع الأول[*]*:* يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل، إذ أصحاب العمل يجتمعون على عدم تشغيل عدد إضافي من العمال نظرا لوجود زيادة في الإنتاج (فائض) لا يمكن تصريفه. تدعى بطالة كينزية.

النوع الثاني[**]: تقترن فيها البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعروض من السلع عن الطلب عليها، و السبب في هذه البطالة راجع إلى ارتفاع معدل الأجر الحقيقي للعمال ما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة المعروض من السلع، و عدم زيادة مستوى التشغيل، و ذلك بسبب انخفاض مردودية المشاريع الإنتاجية الإضافية. تدعى بطالة كلاسيكية.

و الشكل التالي يوضح البطالة بنوعيها الكينزية و الكلاسيكية حسب نظرية الاختلال:

---

[1] E. Malinvaud, (1982):Théorie Macroéconomique, Edition : conjoncturelles, Paris, P60.

[*] يتشابك تحليل النوع الأول من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناجمة عن انخفاض الطلب الفعال في التحليل الكينزي لذا توصف هذه البطالة بأنها بطالة كينزية.

[**] تشابه النوع الثاني من البطالة مع جوهرية التحليل الكلاسيكي لذا تسمى بالبطالة الكلاسيكية.

شكل رقم (21): بطالة كينزية و بطالة كلاسيكية حسب نظرية الاختلال.

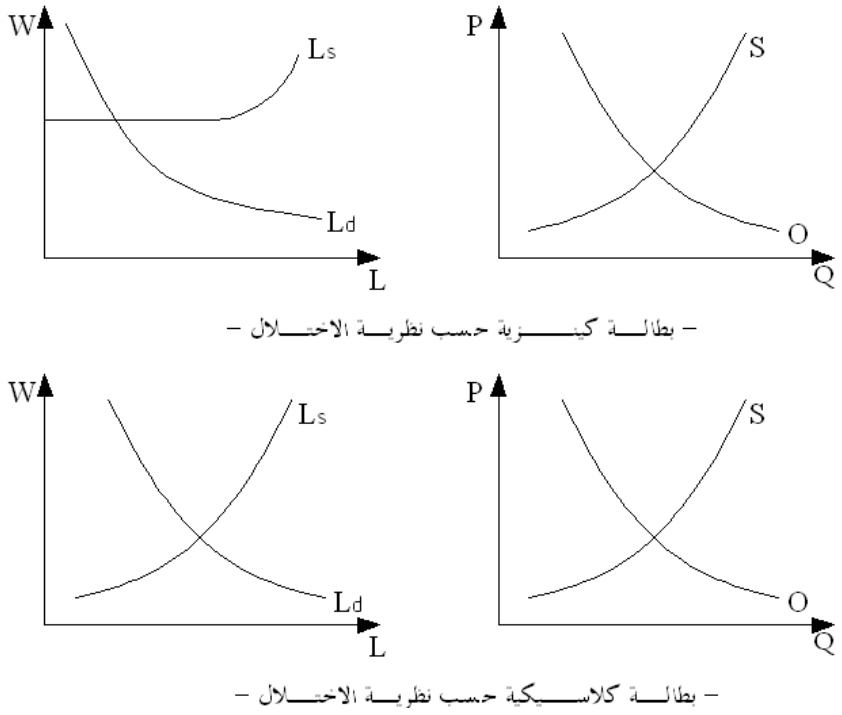

Source*:* Abraham Frois,(1991): Dynamique économique, Edition Dalloz, P153.

IV -3. نظرية تجزئة سوق العمل:[1]

يعد ***M. Piore (1997)*** و ***P. B. Doering*** من الأوائل اللذان قاما بتطوير معنى السوق الداخلي بعد إجراء العديد من الدراسات الميدانية في الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الستينات، حيث أوضحت أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة من التجزئة على أساس الجنسية، النوع، السن، المستوى التعليمي، إذ أن تطور السوق الداخلي سيقلل من الضغوطات التنافسية لأسواق العمل سواء بالنسبة للمستخدمين أو العمال و ذلك راجع للتكلفة المرتفعة في حالة فصل العمال أو الخروج الإرادي.

فسوق العمل الداخلي مرتبط بوجود مؤسسات عملاقة و نقابات عمالية و ذلك بتعريف سوقين للعمل:

- **سوق رئيسي (ابتدائي):** يتميز بالأجور المرتفعة، إمكانيات الترقية، استقرار العمل و ظروف عمل حسنة ؛

[1] بتصرف بالاعتماد على المرجعين:

- مدني بن شهرة، المصدر سبق ذكره، ص246-247.

- Eicher j. e. et Levy Garboua, (1979):Economique de l'éducation, Edition economica, Paris, P60.

سوق ثانوي: عكس السوق السابق فأجوره منخفضة، و نجد فيه عدم استقرار العمل، عدم إمكانيات الترقية، فالعمال في هذا السوق معرضون للبطالة.

و لقد أضاف ***M. Piore*** على أن هناك تفرقة داخل السوق الرئيسي بين سوق رئيسي عالي و سوق رئيسي متدني، حيث:

- السوق الرئيسي العالي يتميز بمناصب شغل تتطلب تكوين ذو مستوى عالي، حركية عالية من عمل لآخر، و من مؤسسة لأخرى؛
- السوق الرئيسي المتدني مشكل من هيكل أجور تقليدي، نظام ترقية داخلي متطور، استقرار قوي للشغل، تكوين أساسي و تقني ناقص.

و مستوى التعليم في السوق الثانوي لا يلعب أي دور كما وضح ***Grdon*** و ***PeichEdwards)*** سنة1973 ***(*** بين:

- السوق الابتدائي المستقل الذي يطلب عمال مبدعين مبادرين، حركية كبيرة في البداية للعمال، و أي إنجاز لديه مكافأة ؛
- سوق ثانوي يعرض مناصب شغل بأجر منخفض باعتبارها تضم فئة الشباب المهاجرين، الإناث، كبار السن، و العمالة المنخفضة المهارة.

IV -4. نظرية الرأسمال البشري:[1]

تقوم هذه النظرية وفقا للُمثُل ***(Parading)*** و المقصود بالمثل هنا هو تعدد سلوكات التعظيم و الأخذ بالفرضيتين المنافسة التامة و الإحلال بين عوامل الإنتاج.

من رواد هذه النظرية **شولتز و دينسن** و ذلك منذ أربعين سنة، ثم أعاد النظر فيها الاقتصادي **بيكر** في 1964.

فكل فرد يبحث عن تعظيم المزايا المادية التي يمكن الحصول عليها من نشاط ما، و هذا يعتمد على اختياره للتكوين المناسب بدلالة التكاليف و الأرباح.

فالتكوين يحسن الإنتاجية و بما أن الإنتاجية الحدية مرتبطة بالأجر فإن هذا الأخير سيتوجه نحو الارتفاع، و لهذا فالأفراد لهم اتجاه تحمل تكلفة أعلى لتدريب و تكوين رأس المال البشري في سبيل الحصول على دخول في الفترة الإنتاجية لحياة الفرد، و تعويض الخسارة أثناء فترة التدريب.

---

[1] Ahmed Zakane,(1992) :Analyse de l'offre d'emploi,Mémoire de magiste,ISE,Alger, P33.

و كون هذه النظرية قائمة على الاستثمار الخاص في التعليم فإن الأسس النظرية عديدة منها:[1]

- ❖ **نظرية الاستثمار**: التعليم يرفع الإنتاجي؛
- ❖ **نظرية الإنتاجية الحدية**: يعظم رب العمل ربحه في تحديد الطلب على العمل؛
- ❖ **نظرية عرض العمل**: يعظم العامل كسبه من استثماره في رأس المال البشري و خيار العمل أو ساعات الفراغ.

و نظرية رأس المال البشري تتشابه في العديد من الجوانب منها:

1) افتراض كمال السوق، و هو ليس كذلك سواء من حيث المنافسة أو الأجور أو الحركية؛

2) افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية و أن الإنتاجية خاصة العامل ؛

3) عدم قدرة متغيرات رأس المال البشري (التعليم و الخبرة) على تفسير متغيرات الدخل بشكل مرض؛

4) اختلاف الدخول بحسب العرق و الجنس و الخلفية العائلية و منصب العمل؛

5) اختلاف النتائج باختلاف النموذج و البيانات المستعملة؛

6) وجود أهداف أخرى للتعليم غير اقتصادية.

و هذا ما دفع إلى تحسينات متغيرات إضافية كالسن، الجنس، المنطقة المهنية، وقت العمل، الأصل الاجتماعي و من بين هذه النماذج:[2]

IV -5.نظرية المصفاة:

و من مبادئ هذه النظرية:

- ❖ التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لرب العمل؛
- ❖ التعليم يلعب دور المصفاة في سوق العمل.

IV -6.نظرية الإشارة و المؤشرات:

المستخدم يكون في وضعية عدم التأكد من الخدمة التي يقدمها له العامل عند تعيينه، و بالتالي فهو يقدر إنتاجيته انطلاقا من تجاربه و إشارات معينة كمستوى التكوين، و الشهادة...إلخ.

و هذه الإشارات قابلة للتغيير بالتعليم و التدريب و الخبرة، أما بالنسبة للمؤشرات فتكون صفات ذاتية دائمة كالعرق و الجنس...إلخ.

---

(1) المعهد العربي للتخطيط، الاستثمار في التعليم و نظرياته، من الموقع الاكتروني **http://www.arab-api.org/ar/default.aspx** ، تم الاطلاع بتاريخ :2012/10/12

(2) نفسه.

IV -7.نظرية التنافس على العمل:

و يمكن تلخيص مبادئها فيما يلي:

- ❖ الإنتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية العمل (التكنولوجيا)؛
- ❖ التعليم يكشف قدرات المتعلم على التكيف و التعلم؛
- ❖ رب العمل مستعد لتكوين العاملين لديه لشغل الأعمال اللازمة له (السوق الداخلية)؛
- ❖ رب العمل مستعد لدفع أجر عالي لحملة المهارات للاحتفاظ بهم (التكوين الخاص)؛
- ❖ يقبل العامل بالبقاء في خط الانتظار بغية الحصول على عمل جيد.

المبحث الثاني: المقاربـــــات النظرية للتنافســـية

تمهيد :

بالرغم من أن مفهوم التنافسية نظريا من المفاهيم حديثة النشأة غير انه لاقى رواجا واسعا على المستوى العالمي و أصبح غاية تسعى كل الدول الوصول إليها بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة، و ذلك لها تحققه التنافسية من قدرة للاقتصاد على البقاء في السوق. و هذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم التنافسية:

يعتبر مصطلح التنافسية من المصطلحات حديثة النشأة، فهو نظريا لا يخضع لنظرية عامة تفسره، و إنما يرجعه الكثير من المفكرين إلى التحول الذي حصل في مفهوم الميزة النسبية التي تتمثل تقليديا في " الميزة النسبية و التي تعبر عن أنماط التجارة المقيمة بالتكاليف النسبية للإنتاج أو لتداول البلدان في عالم خال من تشوهات الأسعارالتي تفرضها سياسة الحكومة، لكن الواقع يفرض سياسات ضريبية مهيمنة في تحديد الميزة النسبية للتجارة و المنتوجات الزراعية و في هذه الحالة لم يعد الاهتمام بالميزة النسبية بقدر الاهتمام بالقدرة التنافسية التي تنطبق على عالم واقعي وليس عالم من الكفاءة و أسواق تتميز بحسن الأداء و خالية من أي تشوهات[1] ، و بعبارة أخرى الميزة النسبية تعني: ما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية و قرارات كالمواد الأولية ، اليد العاملة الرخيصة، المناخ و الموقع الجغرافي التي كانت تسمح لها بإنتاج رخيص تنافس ، فتوافر ذلك لم يعد الحافز على تفضيل صناعة على أخرى أو منتج على آخر، كما أنها لم تعد الأساس في إنشاء و تطوير الصناعات المستقبلية أو كسبب تنافسي للاندماج في الاقتصاد العالمي" [2] ، و بالتالي أصبحت هناك حاجة ملحة إلى الاعتماد على التكنولوجيا و العنصر الفكري في الإنتاج، ونوعية الإنتاج... الخ ، و في العصر الحالي الذي تصاحبه موجة منالتغيرات على جميع الأصعدة، أصبح التعامل بالقدرة التنافسية أكثر شيوعا و تعبيرا عن تطور الميزة النسبية في ضوء العوامل المتغيرة و في ظل معطيات السرعة التي يتحول بها العالم في الاندماج في الاقتصاد العالمي.

---

[1] Philip Abbott and Maury Bredahl, (1992):Competitiveness: Definitions, Useful Concepts and issues, presented at the IATRC Symposium on: Competitiveness in International Food Markets, 17August 1992, Annapolis, MD.

[2] محمد عدنان وديع،(2003): سلسلة جسر التنمية ، العدد الرابع و العشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ، ص5.

و نظرا لعدم تحديد مفهوم واضح لمصطلح التنافسية بات هناك خلط كبير بين تعريفها و تعريف التنمية لمحاولات قياس التنافسية انطلاقا من مؤشرات مركبةالاقتصادية و النمو الاقتصادي نتيجة إلا أن المفهوم تغير مع ظهور 2004[1]

وعموما مفهوم التنافسية ارتبط بأمرين هما:

أولاهما: ظهور مفهوم التنافسية الدولية والاهتمام به على المستوى القومي ،تزامن مع انفجار أزمة الإنتاجية ابتداء من أواسط الستينات إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي؛

ثانيهما: ظهور الاهتمام به مجددا في التسعينات من القرن العشرين كإفراز طبيعي لما أطلق عليه النظام الاقتصاد العالمي الجديد في العقد الأخير من القرن العشرين، وخاصة بعد انهيار الدولة الاشتراكية وما رافق ذلك من ظهور للعولمة ، والتوجه نحو الاعتماد على اقتصاديات وقوى السوق.

I- العجز التجاري الأمريكي:

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها الرائدة في صناعات ذات التكنولوجيا العالية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تمتلك سوق محلية كبيرة، وخلال تلك الفترة ونظرا لسيطرتها على السوق العالمي بوتيرة بطيئة في إنتاج تكنولوجيات جديدة في مجال التصنيع لتخفيض التكاليف مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية والارتفاع السريع للتكاليف، الأمر الذي جعلها غير قادرة على الاستجابة السريعة للطلب المتزايد في سنة 1970 على السيارات الصغيرة – التي تتميز بكفاءة في استهلاك الوقود– خلال هذه الفترة وفي المقابل الشركات اليابانية عرفت ازدهارا كبيرا نتيجة سياسات الدعم التي حظيت بها من طرف حكومتها، وأيضا استراتيجيات التخطيط على المدى البعيد التي كللت بالنجاح، كما استفادت بشكل كبير من عزلة سوقها المحلي في وقت سابق، وبذلك تمكنت الشركات اليابانية من الاعتماد على الميزات النسبية للتكلفة المنخفضة التي يتميز بها اقتصادها(تستخدم كميات كبيرة من مواردها الوفيرة نسبيا، تستورد المنتجات التي تعتمد على الاستخدام الكثيف، فهي إن كانت تعاني من شح الموارد الطبيعية فإنها تملك وفرة لليد العاملة ورأس المال لذلك فهي تستورد المنتجات أولـــية وتصـــدر

[1]Irina Travkina, Manuela Tvaronavicien ,(2010):An Investigation Into Relative Competitiveness Of International Trade : The Case Of Lithuania, 6th International Scientific Conference, 13–14 May 2010 ,Business And Management, Gediminas Technical University, Vilnius, P504 .

سلعا مصنعة).[1]

ونظرا للمميزات التي تختص بها الشركات اليابانية أصبحت منافسا أولا للصناعة الأمريكية ذات التكنولوجيا العالية، ما تسبب في خفض القدرة التنافسية الأمريكية لهذه الصناعات بعدما كانت تحتل الصدارة، إذ استهدفت اليابان القطاعات الأكثر تنافسية عالميا ،وخلال هذه الفترة شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1971 للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ميزان تجاري سالبا، لم تتخلص منه منذ ذلك الوقت، حيث ارتفع العجز في تجارة السلع الأمريكية من ما يقارب 10 بليون دولار أي 0.8% من **GDP** في عام 1972 إلى 43 بليون دولار أي 1.4 من **GDP** عام 1982،وارتفع بشكل حاد إلى 170 بليون دولار أي 4% من**GDP**في عام 1986، و 174 بليون دولار أي 39%من**GDP** عام 1987، وفي عام 1989 تراجع إلى حوالي 130 بليون أي 2.5% من **GDP**.[2]

و يرجع السبب في العجز الذي عرفه الميزان التجاري إلى التحليل الاقتصادي التقليدي للمنافسة،إذ يعتبر بأنه على المدى الطويل تتحرك أسعار الصرف لتخلق التوازن بين الدول المنافسة دون المساس بالأجور والإنتاجية ،ولكن نظرا للتغيرات العالمية الحاصلة ما حدث كان العكس ،إذ أن اشتداد التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حددت من خلال تكاليف الإنتاج في التجارة الدولية أي أن أسعار صرف العملات مع أسعار الصرف الحقيقية المضافة حسب التكاليف النسبية، مكنت الدول التي تعتمد على تكاليف منخفضة نسبيا تميل لتشغيل الفوائض التجارية في حين الدول التي تمتلك ميزة تنافسية تأثر ميزانها التجاري سلبيا – عجز– .

هذا الأمر أفقد الولايات المتحدة الأمريكية قدرتها التنافسية أمام اليابان في صناعة تلو أخرى، إذ أصبح هناك عدد قليل من الصناعات ذات التكنولوجيا العالية في الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بقدرتها التنافسية مقارنة باليابان.

وهناك العديد من الأسباب التي عمقت من العجز التجاري على خلاف تنافسيتها لليابان، فالمشاكل الداخلية في الاقتصاد الأمريكي أدت إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل الين بعد عام 1985 هذا من جهة ومن جهة أخرى الصدمات البترولية التي شهدها العالم خلال تلك الفترة بين 1973–1974،

[1] Dominick Salvatore,(1990):The Japanese Trade Challenge and theU.S. Response, Addressing the Structural Causes of the Bilateral Trade Imbalance, Economic Policy Institute, P22.

[2] Idem, P07.

1978-1980، حيث عرفت ارتفاع حاد في أسعار البترول نتيجة لذلك ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط لتصل إلى 8 مليار دولار عام 1973 إلى ما يقارب 80 بليون دولار عام 1981، ورغم الانخفاض المحسوس الذي عرفته أسعار النفط بعد 1981 إلا أن وارداتها انخفضت إلى حوالي 39 مليار دولار عام 1988 ليرتفع مرة أخرى إلى 50 مليار دولار عام 1989 [1] وفي المقابل زادت الحكومة من الاقتراض لمجرد توسيع وارداتها وتخفيض الصادرات بغرض عودة قيمة الدولار تلقائيا عند التوازن كما هو سائد فكريا في تلك الفترة إلا أن الانخفاض (الانكماش) الذي عرفها قيمة الدولار (قيمة الصرف) أصفرت عن تعمق الفجوة بين الصادرات و الواردات، واستمرار انخفاض الدولار سيؤدي إلى انخفاض من جهة أخرى الأجور و المداخيل الأمريكية، خاصة أن المواد الخام يتم تسعيرها بالدولار،والدول الكبرى تعتبر من أكبر المستوردين للمواد الخام ونتيجة للأزمات البترولية السابقة الذكر فإن انخفاض الدولار سيؤدي حتما إلى خفض تكلفة المواد الخام للمنافسين التجاريين [2] وهذا ما استفادت منه الصناعة اليابانية التي تتألف وارداتها من المنتجات الزراعية والمواد الخام في حين أن صادراتها للو.م.أ تتألف من المنتجات التكنولوجية الأمر الذي أثر على انخفاض وتدني القدرة التنافسية الأمريكية في مجال التكنولوجيا العالية أمام المنتجات اليابانية وهي في المقابل اكتسبت قدرة تنافسية عالية في هذا المجال، وإن حاولت الصناعة الأمريكية في تلك الفترة تحسين كفاءة إنتاجيتها والاستجابة السريعة لطلبات عملائها إلا أن هذه المشاكل –الداخلية– وارتفاع الدولار حال دون ذلك.

وخلال هذه الفترة والممارسات التجارية غير العادلة اليابانية كما وصفتها الحكومة الأمريكية آنذاك خلقت جوا مشحونا في الفترة ما بين 1972-1988 بين الدولتين نتيجة لسيطرة الصناعة اليابانية على السوق العالمي وخلقت ما يسمى بأزمة "توأمة العجز" وللخروج من الأزمة التي عرفتها الصناعة الأمريكية اتخذت جملة من التدابير من بينها برنامج التكيف الدولي الذي اقترحه **كلاين** [3]:

أ- القضاء على العجز في الميزانية الفدرالية بحلول 1993؛

ب- تحفيز النمو في الطلب المحلي الإجمالي بنسبة 1% في كل سنة؛

---

(1) Dominique Salvatore, Op.cit, P23.

(2) Jeff Faux,(1988):getting rid of the trade deficit :a cheaper dollar is not enough, Economic Policy Institute : Briefing paper, washington, P06.

(3) Idem, P29.

ج- انخفاض القيمة التدريجية للدولار بحلول 1989 بحوالي 11% مع نهاية عام1987.

والتكنولوجيا هي علم التقنية أي علم فني بحث، ورغم أهمية التكنولوجيا في عصر المعرفة وفي ظل العولمة ومتطلبات النهضة الإنتاجية التي تمهد للتنافسية والتصدير والتصدي لانفتاح الأسواق دون عوائق هذا التعبير عمل على إحلال مفاهيم جديدة محل القديم كسيادة مفهوم التنافسية وحلول محل الميزة النسبية بعد توحد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها وكذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة، حيث أن الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر ولا تستثمر، وهو ما أدى إلى تناقص معدلات النمو في هذه الدول بسبب نقص الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات لذلك لم يعد الاعتماد قاصرا على ما تملكه الدولة من مزايا نسبية تساعدها على إنتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية والمناخية و المواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة، إلا أن هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية ذلك لأن عصر المعرفة والأسواق المعولمة أصبح من الممكن اليوم استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها بدرجة عالية من الجودة وبتكلفة أقل لتنافس في السوق العالمي مثلما حدث مع اليابان ومنافستها الولايات المتحدة الأمريكية – تم ذكره في السابق- أيضا سنغافورة ودول جنوب شرق آسيا هذا ما أدى إلى تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام الحاسبات وأجهزة الاتصالات.[1]

وانطلاقا مما تقدم فإن النظام العالمي الجديد عرف بجملة من المعالم جعلته يرفع شعار التنافسية في ظل ثورتي المعلومات والاتصالات، و في ظل عالم التكتلات الاقتصادية وسقوط الإيديولوجيات، وأهم معالمه مايلي:[2]

- التوجه نحو العولمة والكونية (الكوكبة) والتكتلات الإقليمية؛
- انفتاح الأسواق وانهيار الحواجز والتجارة بلا حدود؛

---

[1] موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الإندماج، الملتقى الدولي حول: "التكامل الإقتصادي العربي، كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، المصدر سبق ذكره، ص04-ص06.

[2] دادان عبد الغني، دادان عبد الوهاب، الميزة التنافسية كأسلوب لتطوير التكامل الإقتصادي العربي وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الملتقى الدولي حول: التكامل الإقتصادي العربي، كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، المصدر سبق ذكره، ص02.

- التحول من مفهوم السوق التقليدي إلى السوق الإلكتروني ومن التعامل المادي إلى التعامل الحسابي؛
- الترابط والعلاقات الشبكية وشبكتي الإنترنت والإنترانت؛
- البريد الإلكتروني بدلا من البريد المادي؛
- سيادة المعاملات الإلكترونية على سوق المال ونظام الحفظ المركزي؛
- الاتجاه نحو الاهتمام وتشجيع منظمات الأعمال والصناعات الصغيرة كروافد مغذية؛
- التوجه نحو تكوين التحالفات بين الشركات والمنافسين العالميين؛
- التحول من الهياكل الهرمية إلى الهياكل المرنة الايكولوجية المستندة إلى المعلومات وعمل الفريق بدلا من الفردية؛
- التوجه نحو اللامركزية وتكوين وحدات الأعمال الإستراتيجية؛
- الاستخدام الكثيف للتقنيات الجديدة والمتجددة لاستثمار الوقت وتخفيض الزمن المستغرق في الأداء؛
- الاهتمام بالبحوث والتطوير للتنمية وا إيجاد أساليب وأدوات جديدة.

II- نظام الاقتصاد العالمي وظهور العولمة:

بدأ النظام العالمي يتكون ويتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام 1944 و حتى النصف الأول من التسعينات وما بعدها إلى وقتنا الحاضر، ويمكن تعريفه على أنه مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.

و يتميز بالمظاهر والعوامل والقوى الدافعة الجديدة، إذ أن القوى والسيطرة في العالم الجديد لا تتحدد فقط بالقدرات العسكرية وحدها وا إنما أيضا وفقا للقدرات الاقتصادية ولهذا أصبح الاهتمام يرتكز على قضايا البطالة، التضخم، الخصخصة، الاستثمار، تحرير التجارة العالمية وأسواق المال، بالإضافة إلى سيادة آليات السوق واتخاذ القرارات في إطار التنافسية والجودة الشاملة،واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في تخفي التكاليف وزيادة الإنتاجية وتخفيض السعر وتعظيم الجودة وهذا ما دفع العالم إلى

التوجه للعالمية ***Globalization*** نتيجة لتغير نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع الاتجاه إلى تدويل الإنتاج وعالمية الأسواق.[1]

إن تدويل الإنتاج والاعتماد الدولي المتبادل عمق ما يسمى بالعولمة، التي أكدت على حتمية ترابط واندماج مختلف الاقتصاديات في النظام الاقتصادي العالمي، وهذا ما يساهم بشكل كبير في تقليص المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وا إمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين بين مختلف دول العالم.[2]

ولقد ساهم تغير نمط تقسيم العمل الدولي الجديد إلى تغير المفاهيم التقليدية السائدة في السابق إذ أنهلم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تنفرد لوحدها بصنع هذا المنتج ،و إنما أصبح من الشائع اليوم أن العديد من المنتجات الخاصة ذات التكنولوجيا الدقيقة والصناعية والتي يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع إحدى هذه المكونات ولهذا أصبحت هناك نظرة متجددة باعتبار أن دول الجنوب أصبحت بدورها تتخصص في تصنيع المنتجات بدل المواد الأولية، وبات هناك تقسيم للعمل الجديد خاصة المتعلق بالدول الأسيوية[3] وهذا ما يفسر أزمة " توأمة العجز" بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

إن النظرة الجديدة لتقسيم العمل الدولي تتوافق مع تدويل الإنتاج وعالمية الأسواق إذتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف ضمن ما يعرف بالعولمة ***Mondialisation*** أو الكوكبة **Globalization** إذ يعتبرها الكاتب الفرنسي ألان منش بأن العولمة ستسمح بوصول جميع مناطق العالم للنمو السريع وستسمح البلدان السائرة في طريق النمو باللحاق بالركب ..."[4]،وا إن كان هناك الاتجاه الذي يرى بأن العولمة ما هي إلا قناع للسيطرة الأمريكية على العالم والبلدان النامية، إذ اعتبرتها امتداد للتطور النظام الرأسمالي العالمي بفعل تطور تدويل رأس المال الذي تهيمن عليه الشركات المافوق قومية والرأسمال المالي الدولي وتأثير الثورة التكنولوجية والعلمية الجارية.

---

(1) عبد المطلب عبد المجيد،(2003):النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص- ص 15-19.

(2) نفسه، ص46.

(3)Banques de ressources interactives en sciences économiques et sociales, la division internationale du travail**, http ;//www.Brises.org/nation/php/nation/index/notID**.

(4) Alain Minc, (1997):la mondialisation heureuse, Edition Plon, Paris, P05.

المطلب الثاني: الإطـــــار المفاهيـــمي للتنافسية

في ظل المستجدات العالمية المحرضة على حتمية التنافس والتسارع نحو اكتساب قدرة (ميزة) على التكيف ورفع التحديات في بيئة شعارها البقاء للأفضل ونظرا لذلك فإن مفهوم التنافسية يعتبر من المصطلحات حديثة النشأة فهو نظريا لا يخضع لنظرية عامة تفسره ،ففي السابق وقبل ظهور النظام الدولي الجديد كان الحديث عن الصراع بين الدول يعتمد على سمة المنافسة التي تعتمد على المزايا النسبية، لهذا فإنه نظرا لحداثة هذا المصطلح فلم يتم تحديد مفهوم واضح ودقيق لذلك يتداخل هذا الأخير مع مصطلحات أخرى مشابهة إذ أن هناك الكثير من يخلط مفهوم التنافسية مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية في محاولة لقياسها بالاعتماد على مؤشرات اقتصادية مركبة إلا أن هذا الوضع بدأ يتغير مؤخرا مع ظهور مايكل بورتر 1998 [1] ولذلك سيتم تحديد المفاهيم لإعطاء صورة واضحة للتنافسية.

I- مفهـــــوم المنافسة

تفسر المنافسة حالة المواجهة التي تميز العلاقة بين الأعوان الاقتصادية في إطار اقتصاد السوق، وتشكل أساس النظرية الليبرالية، وحتى يتم اعتبار مؤسسة قادرة على المنافسة يجب أن تكون مؤهلة لمنافسة الآخرين داخل السوق، ولهذا فهي تعتمد على سياسات تخفيض الأسعار نوعا ما لإثارة أقصى حد من قراراتالشراء، وكثرة هذه الأخيرة تسمح –بفضل اقتصاديات السلم– بتحقيق ربح كاف[2].

وتعرف المنافسة حسب الاقتصادي "**كلارك**" الدعامة التي لا غنى عنها لنظام تعتمد فيه طبيعة السلع وتطويرها، والكمية والكفاءة في الإنتاج والأسعار وهوامش الربح المحتملة والممكنة تكون متروكة إلى فعاليات المشاريع الخاصة[3]حيث هناك فرقا مفاهيميا بين المنافسة والتنافسية ويتضح ذلك جليا على مستوى المؤسسة إذ أن المنافسة كمفهوم توضيحي يسمح بوصف الحالة الخاصة للأعمال، ويتعلق الأمر بهيكل السوق، الذي يكون في حالة المنافسة التامة عند توفر البعد الأساسي المتمثل في تواجد عدد كبير من المؤسسات.[4]

---

[1] Irina Travkina, Manuela Tvaronavicien,op.cit, P505.

[2] L'économie,(1976): Encyclopédie du monde actuel , Edition charles-henri favord.

[3] جلال محمد البياتي: (1993): التحليل الإقتصادي المعاصر، الطبعة 1، مطبعة ألوان الرياض، ، 1993.

[4] Alain Beinaymé,(2001): les nouvelles approches de la concurrence, économica, Paris, P70.

و المنافسة هي أساس النموذج الرأسمالي للتنمية الاقتصادية في السابق إلا أنها ونظرا للتغيرات المتسارعة وخاصة التقنية منها أصبحت المنافسة التقليدية غير كافية لتطوير القطاعات الأساسية وأصبح يلقى اللوم عليها بأنها أصبحت سببا أساسيا في حدوث الركود الاقتصادي، ويرجع هذا الأمر إلى إجماع معظم الآراء في اجتماع واشنطن بأن المفتاح لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة هو تعزيز التنافسية في ظل العولمة وتسارع تدفق السلع والخدمات بصور مختلفة وذات جودة عالية وعليه فالسبيل في النجاح الاقتصادي يرتبط بقدرة الدولة في تحقيق القدرة التنافسية[1]. والمنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في البلد المعني.

وتختلف أنواعها باختلاف استخداماتها فنجدها تنقسم إلى:

- ✓ المنافسة الكاملة؛
- ✓ احتكار القلة؛
- ✓ المنافسة الاحتكارية؛
- ✓ الاحتكار الكامل .– وسيتم التطرق إلى تعريف كل واحدة على حدة في المبحث الثالث–

II- مفهوم التنافسية

II–1– المعهد الدولي للتنمية الإدارية [*]IMD[2]:

يعرفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية على أنها: " مجال من مجالات اقتصاد المعرفة الذي يحلل الواقع و السياسات التي من شأنها أن تساهم في قدرة البلد على خلق المناخ الذي يساهم في استدامة تحقيق القيمة المضافة و استقرار أكبر للمواطنين".

II–2– تعريف ميخائيل بورتر و آخرون: [3]

مجموعة من المؤسسات و السياسات الاقتصادية الداعـمة لمعدلات نمو اقتصادي عالـية في الأمــد المتوسط، حيث تقاس القدرة التنافسية من خلال قياس نمو الإنتاجية ، التي تؤدي إلى زيادة

---

[1]Josef T.Yap, October,(2004):Anote on the competitiveness debate, philippine Institute for development studies (the PIDS), Philippines, P01.

IMD[*]: من أهم المعاهد الأكاديمية التي اهتمت بمجال التنافسية العالمية و يبرز اهتمامها بمجال التنافسية العالمية في إصدارها سنويا للكتاب السنوي (التحليل قدرة الدولة المتنافسة) للتنافسية العالمية the world Competitiveness yearbook منذ عام 1989 بسويسرا.

[2]IMD,(2003):world competitiveness yearbook,P702.

[3] Irina Travkina, Manuela Tvaronavicien ,op.ci ,P504.

في الأجور و زيادة عوائد رأس المال – زيادة الربحية – و خلق مزيد من فرص العمل و بالتالي رفع مستوى معيشة .

II-3- تعريف الإتحاد الأوروبي :[1]

القدرة على تحسين مستوى المعيشة بصفة مستديمة للمواطنين، و توفير مستوى عال من التشغيل و الترابط الاجتماعي.

II-4- المعهد تعريف *OCDE منظمة التنمية و التعاون الاقتصاد:[2]

تعرفها على أنها:" قدرة المؤسسات الصناعات، و القطاعات و الدول و المجموعات العالمية على توليد و بشكل دائم دخل و مستوى عمالة مرتفع نسبيا، و في الوقت نفسه مواجهة المنافسة الدولية.

II-5- تعريف مجلس السياسة التنافسية الأمريكية:

ويعتبر مجلس السياسة التنافسية الأمريكية من أهم الهيئات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تهتم بموضوع التنافسية، وتربط مباشرة بأجهزة صناعة القرار الأمريكية،وخلال كل سنة إصدار سنويا يعني بتنافسية الاقتصاد الأمريكي[3] و يعرفها كالتالي :

" قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشية مطردة في الأجل الطويل"[4].

II-7- تعريف المفوضة الأوروبية:

هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتحافظ في نفس الوقت على مستويات مستدامة للدخل، وتوفير مستوى عال من التشغيل والترابط الاجتماعي (اللجنة الأوروبية 1999)[5].

إذ يتضح أن العوامل المشتركة مابين التعاريف السابقة الذكر توضح أن التنافسية جاءت لتغطية صعوبات اقتصادية دولية نشأت في الأصل من أزمات اقتصادية محلية خاصة فيما يتعلق بالعمالة و ما صاحبها من أزمة للبطالة و التي زادت حدتها العولمة الاقتصاديات إذ باتت هذه المشاكل كالمرض

---

(1)Michel Deboneuil et Lionel Fontaine,(2003):compétitivité, la documentation français, Paris, P13.

(2)CNUCED, (2002):la compétitivité et la développement , note thématique, Genève, P03.

* **OCDE**: Organisation de coopération et développementEconomique.

(3)Council on competitiveness report,(2001): p02.

(4) نوير طارق، (2002): دور الحكومة الداعمة للتنافسية، حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص05.

(5) Irina travkina, Manuela Tvaronavicien, Op.cit, P505.

المعدي الذي ينتقل من دولة إلى أخرى ، و لإيجاد العلاج يتطلب تنشيط العوامل الداخلية المحلية للدولة و خاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات الإنتاجية للوصول إلى تحسين مستويات معيشة الأفراد.

III-مفهوم القدرة التنافسية

على الرغم من أن مفهوم التنافسية يستخدم على نطاق واسع، ومعايير متفاوتة وغير محدودة فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بشكل عام على أنها الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أن تستخدم تدابيروا إجراءات معينة تؤدي إلى تمييزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليها[1].

ويمكن تعريف القدرة التنافسية الوطنية على أنها مجموعة من السياسات والعوامل والمؤسسات التي تحدد مستوى إنتاجية في بلد معين وذلك بالاستخدام الأمثل والأفضل للعوامل والموارد المتاحة التي تعتبر قوة دافعة لارتفاع معدلات العائد على الاستثمار الذي بدوره يحدد معدلات النمو الكلي للاقتصاد. فالاقتصاد الأكثر تنافسا هو الذي ينمي هذه العوامل بأسرع من المحتمل على المدى المتوسط والطويل.[2]

أما القدرة التنافسية للشركة **Buckleyetal (1988)** " إن تنافسية الشركة تعني إمكانية إنتاج منتجات وخدمات ذات جودة عالية وتكاليف منخفضة عن منافسيها المحليين والدوليين والقدرة التنافسية هي مفهوم بأداء الأرباح على المدى الطويل وقدرته على تحقيق حوافز لموظفيها وتوفير عائدات عالية لمالكي الشركة.[3]

فإذا تم دراسة مفهوم القدرة التنافسية على المستوى الجزئي ففي هذه الحالة يتم الحديث عن الشركات أما من ناحية الاقتصاد بشكل عام وفقا للاعتقاد العام فإن القدرة التنافسية لاقتصاد دولة ما هو نتيجة للقدرة التنافسية للشركات ومن جهة أخرى البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة تخلق الظروف الملائمة لتنافسية المؤسسات، إذ أن الحكومات تعمل على خلق الحوافز ووضع البرامج التي تدعم رجال الأعمال وأصحاب المشاريع لتحقيق أكبر إنتاجية كما ونوعا في الأسواق الداخلية و الخارجية.

---

(1) إسماعيل زغلول، محمد الهزايمة،(1999):القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد، أبو ظبي، ص172.

(2) Klaus Schwab, Michael E. Porter,(2006): Global competitiveness report 2006/2007, world economic forum edition, Geneva, PXIII.

(3) Josef T.Yop, Op.cit, P01.

إذ أن إنشاء مثل هذه الظروف المؤسسية والاقتصادية الكلية وكذلك ظروف المنافسة وكفاءة آلية السوق تخلق الأسس الاقتصادية لتطوير المشاريع الحيوية في التغيرات المحلية والدولية والشكل التالي يوضح هرم القدرة التنافسية كمفهوم للرفع من مستوى المعيشة (المفوضية الأوروبية 1997).[1]

شكل رقم (22): هرم القدرة التنافسية كمفهوم للرفع من مستوى المعيشة من منطلق المفوضية الأوروبية

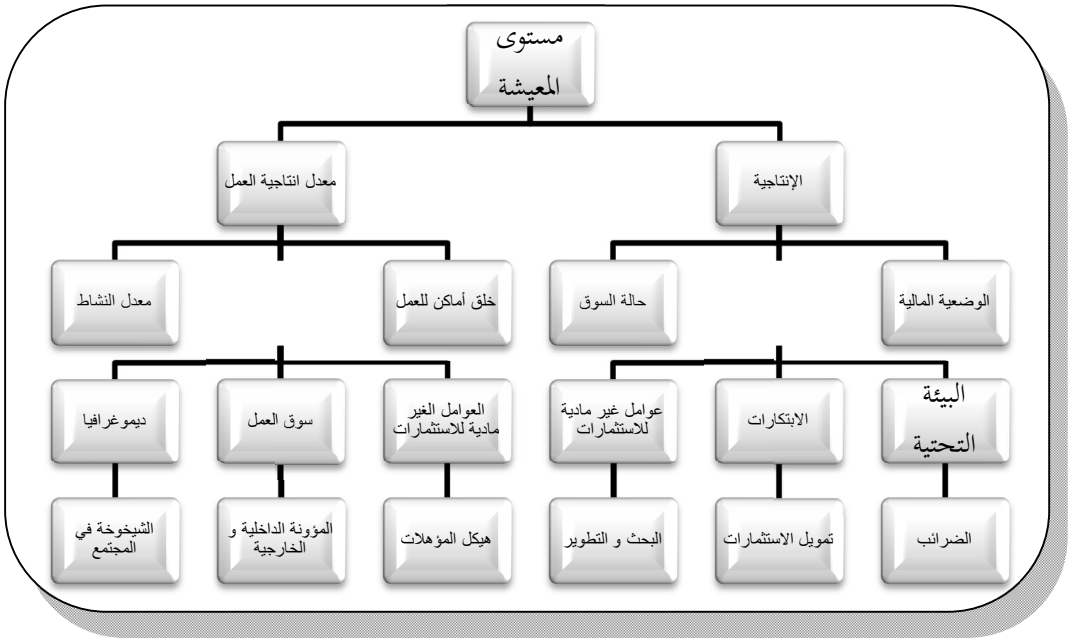

Soure :Grazyna Maniak,(2007):Methodological aspects of evaluating the competitiveness of labour market, seria wyd. Economy&Competition Policy No 8, s.7-22,Szczecin, P11.

ومن المفاهيم سابقة الذكر يتضح أن التنافسية جاءت لتغطية صعوبات اقتصادية دولية نشأت في الأصل من أزمات اقتصادية محلية، ونتيجة لعولمة الاقتصاديات باتت هذه المشاكل كالمرض المعدي الذي ينتقل من دولة لأخرى ولإيجاد العلاج يتطلب تنشيط العوامل الداخلية المحلية للدولة وخاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات الإنتاجية للوصول إلى تحسين مستويات معيشة الأفراد.

غير أنه قبل التطرق إلى كيفية قياس التنافسية فإن المفاهيم السابقة تفصل بين مفهوم تنافسية المنشأة، القطاع والبلد وا ٍن كانت هناك علاقة وطيدة بينهم.[2]

---

[1]Grazyna Maniak, (2007) : Methodological aspects of evaluating the competitiveness of labour market , seria wyd. Economy&Competition Policy No 8, s.7-22 ,Szczecin,P01.

[2]**http://www.competitiveness.gou.jo/arabic/competitiveness concept.php,**(2013-10-21) **.**

على صعيد المنشأة: تعرف بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر فعالية وكفاءة من المنافسين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة ويتم ذلك من خلال حصتها النسبية للأسعار في السوق، ودرجة ربحيتها ومعدلات نموها خلال فترة من الزمن، إضافة إلى إستراتيجية الشركة واتجاهها لتلبية الطلب على السوق الخارجي من خلال التصدير أو عمليات التزويد الخارجي.[1]

على صعيد القطاع الصناعي[2]: وتعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق العالمية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية وبالتالي تتميز تلك الدولة في الصناعة وتقاس من خلال الربحية الكلية للقطاع، وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.

على صعيد البلد[3]: قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي متطلبات الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه الحفاظ على توسيع الدخل الحقيقي للمواطنين، وإن كانت في النظرية التقليدية تقتضي أن الميزة النسبية المنافسة في التجارة الدولية تعتمد على أجور منخفضة والمنافع التي يمكن الاستفادة منها، أما في العصر الحالي أصبح الاعتماد على الميزة التنافسية التي تقتضي تحسين الإنتاجية للمنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة –تكنولوجيا عالية– إذ لم يعد الاعتقاد القائم سابقا بانخفاض حصة الصادرات في سلعة معينة يؤدي بالضرورة إلى فقدان القدرة التنافسية الوطنية.

والعلاقة بين القدرة التنافسية على الأصعدة الثلاثة السابقة –المنشأة، القطاع، الدولة– هي علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع واكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على الصعيد الكلي، إلا أن وجود مؤسسة أو

---

(1) Josef T Yop, Op.cit, P01.

(2) عطية صلاح سلطان، (2008): تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، ورقة عمل مقدمة في أعمال مؤتمر: الإدارة الاستراتيجية ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات العربية العامة والخاصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص304.

(3) Josef T Yop, Op.cit, P02.

صناعة معينة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي بالضرورة إلى امتلاك الدولة لهذه الميزة[1]. فمثلا: ممكن أن تتحقق تنافسية المنشأة عبر تقليص حجم المدخلات كالتخلص من العمالة فإذا كان نمو الإنتاجية قد يحقق من خلال تقليص مدخل العمل عوضا عن زيادة المخرج لمستوى معين من مدخل العمل. فإن جانب من المنافع المحققة على مستوى المنشأة يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقصا في الدخل والرخاء العام ينجم عن التخلص عن العمالة ما لم يتم استيعابها في منشآت أو مشاريع أخرى.[2]

وا ٍن كانت القدرة التنافسية من الناحية الفنية مفهومها يتعلق بالمؤسسات إلا أنه مع التطورات العالمية الحالية أصبح استخدامه يتعدى ذلك المستوى الوطني – الكلي– وأيضا الدولي انطلاقا من استخدام العلاقة التالية:

حصة السوق ← حصة الصادرات للبلد، السعر ← سعر الصرف الحقيقي أو تكاليف وحدة العمل، الربحية ← نمو اقتصادي طويل الأجل.

IV-أنواع التنافسية:[3]

يميز الكثير من الأدبيات بين عدة أنواع من المنافسة وهي:

1– تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.

2– التنافسية غير السعرية: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون على المكونات غير السعرية في التنافسية.

3– التنافسية النوعية: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى سعرا من سلع منافسيه.

4– التنافسية التقنية: تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقانة.

---

(1) علال بن ثابت، المصدر سبق ذكره.

(2) محمد عدنان وديع، المصدر سبق ذكره، ص03.

(3) نفسه ، ص07.

V- محددات التنافسية ودور الحكومة الداعم للتنافسية:

لقد ظهرت بذور التنافسية من خلال سباق الهيكل الجديد لنظريات التجارة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بشأن نظرية التجارة الإستراتيجية والتي تتدخل الحكومة بموجبها لتشجيع الأنشطة التي تولد وفورات خارجية ايجابية، وكذلك تقوم على تحويل الأرباح من الاقتصادات الأجنبية إلى الاقتصادات المحلية وذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية دعما للبحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشآت الأجنبية الأسواق المحلية وا ٍتاحة فرص التعلم للمنشآت المحلية ويتجلى الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال ما قام به مايكل بورتر من خلال تقديم منهج متكامل يتضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعات، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية منها ما يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه.[1]

وانطلاقا من ذلك حدد مايكل بورتر أربع محددات للنظام التنافسي القومي والتي ساهمت في صياغة المناخ الصناعي لأداء الشركات وهي:[2]

أولا: أوضاع عوامل الإنتاج ومدى توفرها:

وتتمثل في المدخلات اللازمة في صناعة ما مثل العمالة والأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعيةو البنية الأساسية ورأس المال وتنقسم هذه العوامل إلى:

❖ **عومل أساسية:** وهي التي يمكن توارثها مثل الموارد الطبيعية؛

❖ **عوامل متقدمة:** وهي التي تكتسب من خلال استثمارات مستمرة في كل من رأس المال البشري والمادي مثل البنية التحتية للاتصالات الحديثة أو معهد بحثي جامعي قيادي، والعوامل التي تحتاجها الصناعة الحديثة لا تتوارث بل تنشأ عن طريق الإبداع.

ثانيا: أوضاع الطلب المحلي:

تقوم بدورها في خلق الميزة التنافسية وأهم سمات الطلب المحلي في هيكله وحجم ونمط النمو ومدى تدويله، ويعني ذلك درجة تعقيده وتشبعه وتوقعه للطلب العالمي حيث أن الطلب المحلي يسبق

---

[1] عطاالله وراد خليل،(2005): دور التنافسية في دعم قرارات إقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، عمان، 27-28 أفريل، ص11.

[2] كمال عياشي، (2005): إمكانية ترقية صادرات الصناعة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية مع تطبيق الصناعات التحويلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة، الجزائر، ص270.

التوقعات المستقبلية للطلب العالمي، وبالتالي يسهم في إعطاء رؤية للمؤسسات لاستخدامها في استراتيجياتها الإنتاجية والتسويقية.

ثالثا: الصناعات المتصلة والمدعمة:

والتي يتم إنشاؤها عن طريق التكنولوجيات المشتركة وقنوات التوزيع والمهارات والعملاء، وهذه توفر المكونات بطريقة سريعة وكفاءة اقتصادية، وبالتالي تساهم في رفع مستوى الابتكار.

وأهم ما تتميز به محددات الميزة التنافسية أنها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلال تفاعل وتشابك كل المحددات مع بعضها البعض فكل محدد يؤثر ويتأثر بالمحددات الأخرى فكلما استوفيت جميع المحددات وجاءت مواتية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة وعندما تكون هذه المحددات غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية للصناعات فقد تؤدي إلى تآكلها وتدهورها.

وأكد بورتر أن دور الحكومة الهام يأتي من خلال تأثيره على طريقة عمل المحددات الأساسية للميزة التنافسية وذلك كما يتضح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (23) : دور الحكومة في تدعيم التنافسية من خلال طرح بورتر

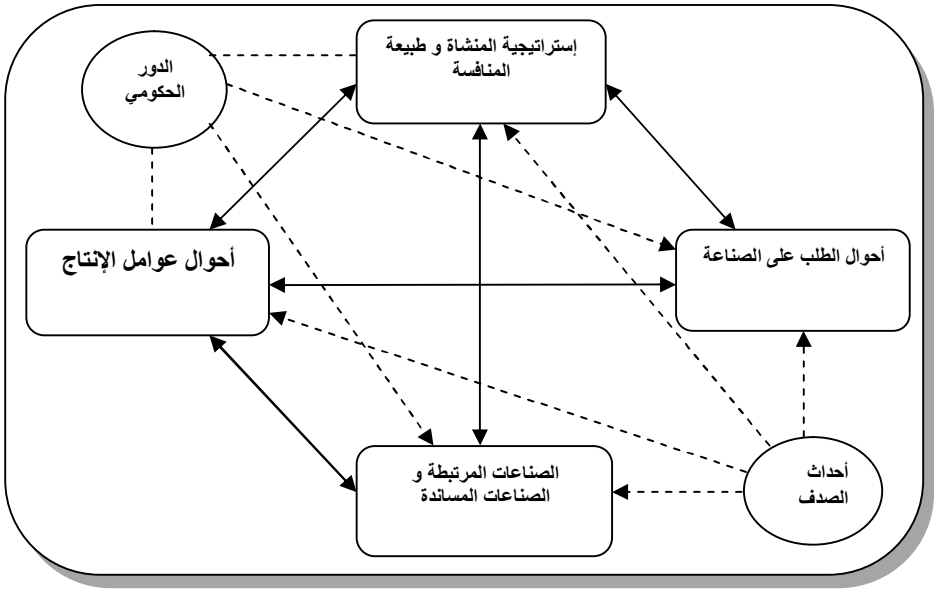

المصدرعطا الله ور ّاد خليل،(2005): دور التنافسية في دعم قرارات اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس: اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية،27-28 أفريل2005، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ، ص16.

من خلال الشكل السابق يتضح أن دور الحكومة يظهر في التأثير على شروط عناصر الإنتاج من خلال الإعانات والسياسات تجاه أسواق رأس المال والسياسة التعليمية، أو من خلال التأثير على شروط الطلب المحلي من خلال حجم المشتريات الحكومية والتغير فيها من خلال قوانين حماية المستهلكين فالحكومة من خلال سياساتها وتشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المؤسسات ، ودرجة التنافس بينهما سواء من خلال أدواتها المتمثلة في تشريعات أسواق رأس المال والسياسة الضريبية وقوانين الاحتكار أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف وا ٍدارة سوقه.

و نظرا لتضارب المفاهيم فلا يمكن حصر التنافسية في مفهوم موحد فهي تتغير حسب التطورات التي تحدث في العالم ففي السبعينات من القرن الماضي ارتبطت بجوانب التجارة الخارجية ،و في الثمانينات ارتبطت بالسياسات الصناعية ، أما في السبعينات ارتبطت بالسياسات التكنولوجية و الآن فتشير إلى قدرة الدولة على رفع مستويات معيشة أفرادها.

المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية الاقتصادية:

نظرا لتضارب المفاهيم فلا يمكن تحديد مؤشرات محددة لقياس القدرة التنافسية لاقتصاد بلد ما إذ أن هذه الأخيرة تتغير حسب التطورات التي تحدث في العالم ففي السبعينات من القرن الماضي ارتبط مفهوم التنافسية بجوانب التجارة الخارجية، وفي الثمانينات ارتبطت بالسياسات الصناعية، أما في التسعينات ارتبطت بالسياسات التكنولوجية أما في العصر الحالي فهي تشير إلى قدرة الدولة على رفع مستويات معيشة أفرادها لكن من المقبول على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية أن تنافسية البلد لا يمكن أن تختزل إلى مجرد عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الإنتاجية لأن المنشآت تواجه الأبعاد السياسية والتقنية والتعليمية لبلدان المنافسة وكذلك اقتصادياتها، وبذلك فإنه بتزويد المنشآت بمناخ ذي الهيكل الأكثر فاعلية والمؤسسات والسياسات الفاعلة، تستطيع الأمم أن تتنافس فيما بينها.[1]

ومن هنا فالنظريات والتحليلات الاقتصادية أفرزت متغيرات اقتصادية عديدة غير منظورة وليس لها قياسات كمية، وأكثر من ذلك فقد وجدت ظواهر وا ٍشكاليات من الصعب تحديدها في بعد واحد أو قياسها اقتصاديا، وذلك لكونها ظواهر متعددة الأبعاد، لذا لجأ الباحثين إلى قياس هذه

[1] محمد عدنان وديع، المصدر سبق ذكره، ص09.

الظواهر جزئيا بمؤشرات تعكس الجانب الملموس منها أو استخدام مؤشرات تقريبية لقياس حجمها، وا ٍن كانت هذه المؤشرات الجزئية أثبتت عدم كفايتها فلقد تم تطوير مؤشرات مركبة تتكون من جملة مؤشرات جزئية تحاول الإحاطة بأغلب الأبعاد المكونة لهذه الظواهر المعقدة ومع الزمن تتطور هذه المؤشرات المركبة مع التغيرات العالمية[1] وهذا ما توضحه مؤشرات قياس القدرة التنافسية إذ تم الأخذ بعين الاعتبار مسألة قياس التنافسية حسب مستوى المشروع الاقتصادي، ومستوى النشاط الاقتصادي وأخيرا على مستوى الدولة.

I- قياس تنافسية المشروع الاقتصادي:

تعتبر الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق مؤشرات قياس الثانية على مستوى المشروع ويتم توضيحها كالتالي:[2]

I-1. الربحية:

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية كما تمثل الحصة من السوق مؤشرا أيضا، لكن تطرح هنا مشكلة أن المشروع الاقتصادي يمكن أن يكون تنافسيا في سوق تتجه نحو التراجع، وبذلك فإن التنافسية الحالية لن تكون ضامنة لربحية مستقبلية، وهنا برز مؤشر **Tobin's** ليعد مؤشرا هاما لقياس تنافسية المشروع وتكتب انطلاقا من العلاقة التالية:

النسبة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمشروع/تكلفة استبدال الأصول فإذا كانت النسبة <1 فهذا يعني أن المشروع غير تنافسي.

I-2. تكلفة الصنع:

تعد تكلفة الصنع أو التصنيع بالنسبة للمشروع الاقتصادي أهم محدد لمدى ربحيته خاصة بمقارنة ذلك مع المنافسين، لذلك قد يعتبر كافيا في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس.

I-3. الإنتاجية الكلية للعوامل:

يقيس الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ويمكن إرجاع نمو الإنتاجية سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم.

---

[2] بلقاسم العباس، (2008):المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدولة، سلسلة جسر التنمية، العدد الخامس والسبعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص02.

[2] يوسف سعيداوي،(2005): القدرات التنافسية ومؤشراتها، الملتقى الدولي: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 9/8 مارس، ورقلة.

" والإنتاجية عموما تشير إلى فاعلية الاستخدام للموارد وعوامل الإنتاج"[1]

I-4. الحصة من السوق[2]:

من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية من دون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات اتجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة اتجاه تحرير التجارة أو بسبب زوال السوق، لذا ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف منافسيه الدوليين.

II-قياس تنافسية فرع النشاط الاقتصادي:[3]

يمكن قياس تنافسية فرع النشاط بالاعتماد على مقياس تنافسية المشروع، وأهم المؤشرات المستخدمة مؤشرات التكاليف الإنتاجية ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

II- 1. مؤشرات التكاليف الإنتاجية:[4]

سيتم التطرق إلى هذا المؤشر بشيء من التفصيل نظرا لأهميته لموضوع الدراسة:

II.2.مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية:

يستعمل في هذا المجال الميزان التجاري والحصة من السوق الدولية، كمؤشرين لقياس تنافسية فرع النشاط الاقتصادي، وهنا تعبر حصة فرع النشاط الاقتصادي من إجمالي الصادرات الوطنية عن مدى تقدم أو تراجع تنافسيته، بالإضافة إلى حصته من حجم الصادرات الدولية الكلية لمنتج أو خدمة معينة.

III.مؤشرات قياس تنافسية الدولة:

هناك العديد من الهيئات والمعاهد الدولية التي تعني بإصدار تقارير عن التنافسية وفقا لمؤشرات مختلفة ومن أهم هذه المؤشرات التي أصبحت منتشرة بين المحللين وأصبحت ترتيباتهم للدول تؤخذ على أنها تعكس تنافسية الدول مؤشرات معهد التنمية الإدارية وكذلك مؤشر المنتدى الدولي للاقتصاد، هذا على المستوى الدولي أما على المستوى العربي فيعد مؤشر التنافسية العربية الأول من نو عه.

---

(1) Josef T.Yop, Op.cit, P04.

(2) يوسف سعيداوي، المصدر سبق ذكره .

(3) محمد عدنان وديع، المصدر سبق ذكره، ص1.

(4) Donald G. Mc Fetridge, Op.cit, P09.

وسيتم إعطاء الأولوية في التحليل إلى مؤشر المنتدى الدولي للاقتصاد**WEF** على المستوى الدولي ومؤشر التنافسية العربية على المستوى العربي، وقبل ذلك سيتم تسليط الضوء على مختلف الهيئات والمنتديات الدولية المتخصصة بذلك:

1.III تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية: IMD[1]

يصدر هذا المعهد سنويا ومقره سويسرا منذ بداية التسعينات يقدم تصنيفا سنويا يرتكز على ثمانية عوامل وهي: هياكل وأداء الاقتصاد الوطني، الصلات مع الخارج، فعالية الحكومة، المالية، البنية التحتية للإدارة، العلم والتكنولوجيا، الموارد البشرية.

وعليه فهناك ما يعادل 314 معيارا تشمل المعطيات الكمية والكيفية معا، وترتيب الدول و الاقتصادات بعد أن تحول كل المعايير المختلفة إلى قيم معيارية.

III– 2. تصنيف البنك الدولي WB:[2]

يقوم بإعداد مؤشرات عن التنافسية لعدد من الدول، وتنشر دوريا على شبكة الإنترنت، وتشمل العديد من الدول العربية منها: الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الإمارات واليمن، ويعتمد على 64 متغيرا في 05 عوامل وهي:

- الإنجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط).
- الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (النمو والاستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير)
- الديناميكية المالية.
- البنية التحتية ومناخ الاستثمار (شبكة المعلومات والاتصالات، البنية التحتية المادية، الاستقرار السياسي والاجتماعي).
- رأس المال البشري والفكري.

3.III تصنيف صندوق النقد الدولي IMF :[3]

يقوم بنشر عدد محدد من المؤشرات (أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار

---

[1]IMD, World Competitiveness Center**, http://www.imd.org/wcc/news-wcy-ranking/**

[2]WB,The World Bank Group,**http://www.worldbank.org/projects/P114240/gambia-growth-competitiveness**

[3]IMF, International Monetary Fund, **http://www.imf.org**

المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة، تكلفة وحدة عمل في الصناعة التحويلية.

4.III تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية:

مؤشر طوره معهد **HERITAGE** بالولايات المتحدة الأمريكية ويتكون المؤشر من تجميع عشرة عوامل ويحتوي كل من هده العوامل على متغيرات ومؤشرات مكونة، ويتم احتساب المؤشر عن طريق متوسط المؤشرات الفرعية وقيمها تتراوح بين 1 وتعني الحرية الكاملة و5 وتعني غياب الحرية الاقتصادية بشكل كامل والعوامل التي يعتمد عليها كمايلي:

حرية التجارة، العبء الضريبي للحكومة، تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي، الجهاز المصرفي، الأجور والأسعار، حقوق الملكية، الأنظمة والسوق السوداء.

5.III تصنيف المعهد العربي للتخطيط بالكويت: Arab planning Institute-Kuwait

المعهد العربي للتخطيط مؤسسة بحثية علمية إقليمية لا تهدف إلى الربح، تنط بغرض دعم المسيرة التنموية في الدول العربية من خلال التدريب، البحوث، الاستشارات و اللقاءات العالمية و المنشورات، تأسس سنة 1972 بالكويت و يضم 15 دولة عربية تهتم بتنافسية الدول العربية و تقييمها و اقتراح الاستراتيجيات أو الأساليب المناسبة لدعمها و الرفع منها، يعمل المعهد إلى إصدار تقرير دوري عن الوضع التنافسي العربي[1].

اعتمد المعهد العربي للتخطيط في تقريره الأول إلى الاهتمام بالتنافسية العربية من ناحية القطاعين الأساسيين: قطاع التجارة الخارجية و قطاع الاستثمارات الأجنبية و يعتبران أكثر القطاعات المعنية مباشرة و التي تظهر فيه تنافس الدول فيما بينها و يعرف تقرير التنافسية العربية مفهوم التنافسية على أنه الأداء النسبي المالي و الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات و الأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية، و الدول التي يشملها هذا التقرير هي تلك الدول التي تتوفر على معظم البيانات الإحصائية خاصة التي تدخل في حساب المؤشر الإجمالي

[1] المعهد العربي للتخطيط،" نبذة عن المعهد" ، تم الاطلاع بتاريخ 22-10-2011 ، من الموقع
http://www.arab_api.org/about-a.html

للتنافسيةالعربية و هي ستة عشرة دولة: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، موريتانيا، لبنان، السودان، قطر، السعودية، الكويت، الإمارات، اليمن، سوريا، البحرين، عمان[1].

و يتكون مؤشر التنافسية العربية من مؤشرين أساسيين هما مؤشر التنافسية الجاري و يمكن تلخيصه في قياس تقسيم و رفع أداء الدول العربية في الأجل القصير أي التي لا تتطلب تغيرا في الهياكل و السياسات ذات الأمد البعيد، أي تحليل مختلف المكونات أو العوامل التي تؤثر على جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة و قسم هذا المؤشر إلى مؤشرات أولية، مؤشرات فرعية و بدورها تنقسم إلى مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، و مؤشر بيئة الأعمال و الجاذبية.

أما المؤشر الثاني فهو المؤشر الكامن فهو الطاقات و العوامل و المؤسسات و الهياكل التي تؤثر في مستويات التنافسية في الأجل الطويل و يقصد هنا الاهتمام بالجانب المعرفي الذي يعتبر عنصرا محركا للنمو و استمراره و ينقسم هذا المؤشر غلى ثلاث مؤشرات هي : الطاقة الابتكارية و توطين التقانة، رأس المال البشري، و البنية التحتية.[2] و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (24): مخطط مؤشر التنافسية العربية

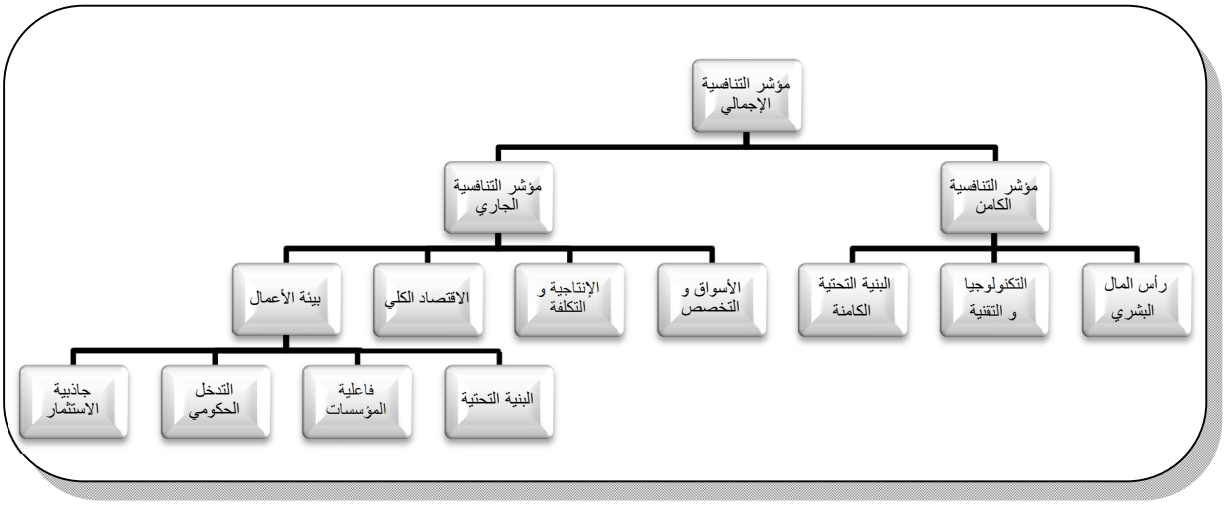

المصدر: بلقاسم عباس،(2008):المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد الخامس و السبعون، ص03.

سيتم تناول تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي **WEF** بشيء من التفصيل نظرا لأهميته للدراسة.

[1] المعهد العربي للتخطيط، (2003): تقرير التنافسية العربية، الكويت، ص26.

[2] بلقاسم عباس،(2008): المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، سلسلة جسر التنمية،العدد الخامس و السبعون،المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ص12 (بتصرف).

المطلب الرابع : تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي (*)WEF[1]

يتخذ المنتدى الاقتصادي العالمي من سويسرا مقرا له، وكان قبل عام 1996 مشاركا مع **IMD** في إعداد التقارير السنوية عن تنافسية العالم، ثم استقل بعد ذلك بإصدار تقريرا مستقلا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية، التابع لجامعة هارفارد في الولايات المتحدة باسم "تقرير التنافسية الكونية ***Global Competitiveness Report (GCR)*** ، يضم تقرير تنافسية 2011 عددا قياسيا من الدول تقدر بـ 139 دولة وهو أشمل تقييم من نوعه، وحسب هذا التقرير -2011- القدرة التنافسية تقاس من 12 مؤشر فرعي إذ تطوروا بفعل المتغيرات العالمية ففي بداية الأمر كان الاهتمام ينصب على المحركات العامة للنمو مثل: الاستثمار، رأس المال المادي، البنية التحتية، لكن مع الثورة الثالثة وثورة ما بعد الصناعة واقتصاد المعرفة تم التركيز في العقود الأخيرة على آليات أخرى مثل: التعليم، التدريب، الحكم الراشد، التكنولوجيا، تقدم استقرار الاقتصاد الكلي، وتطور المؤسسات وكفاءة الأسواق.

وحسب القراءات الاقتصادية فإنه لا يمكن أن تكون كل هذه العناصر متوفرة في وقت واحد حتى يكون اقتصاد دولة ما يتمتع بقدرة تنافسية وا ٍنما يتم ذلك من خلال حساب المتوسط الترجيحي لكل هذه العناصر.

ولقد تمت إعادة صياغة المؤشر الإجمالي إلى جملة من المبادئ وهي أن التنافسية عملية معقدة تستند إلى 12 مبدأ هذه الأخيرة مقسمة إلى ثلاث مجموعات كما هو موضح في الشكل التالي:

(*)بدأ المنتدى بمؤشر مركب لقياس مستويات التنافسية الوطنية للدول وبدأ العمل في إعداد المؤشر في سنة 1979.

[1]Professor Klaus Schwab,(2010) :The Global Competitiveness Report 2010–2011, World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland, P04.

شكل (25): ركائز التنافسية العالمية

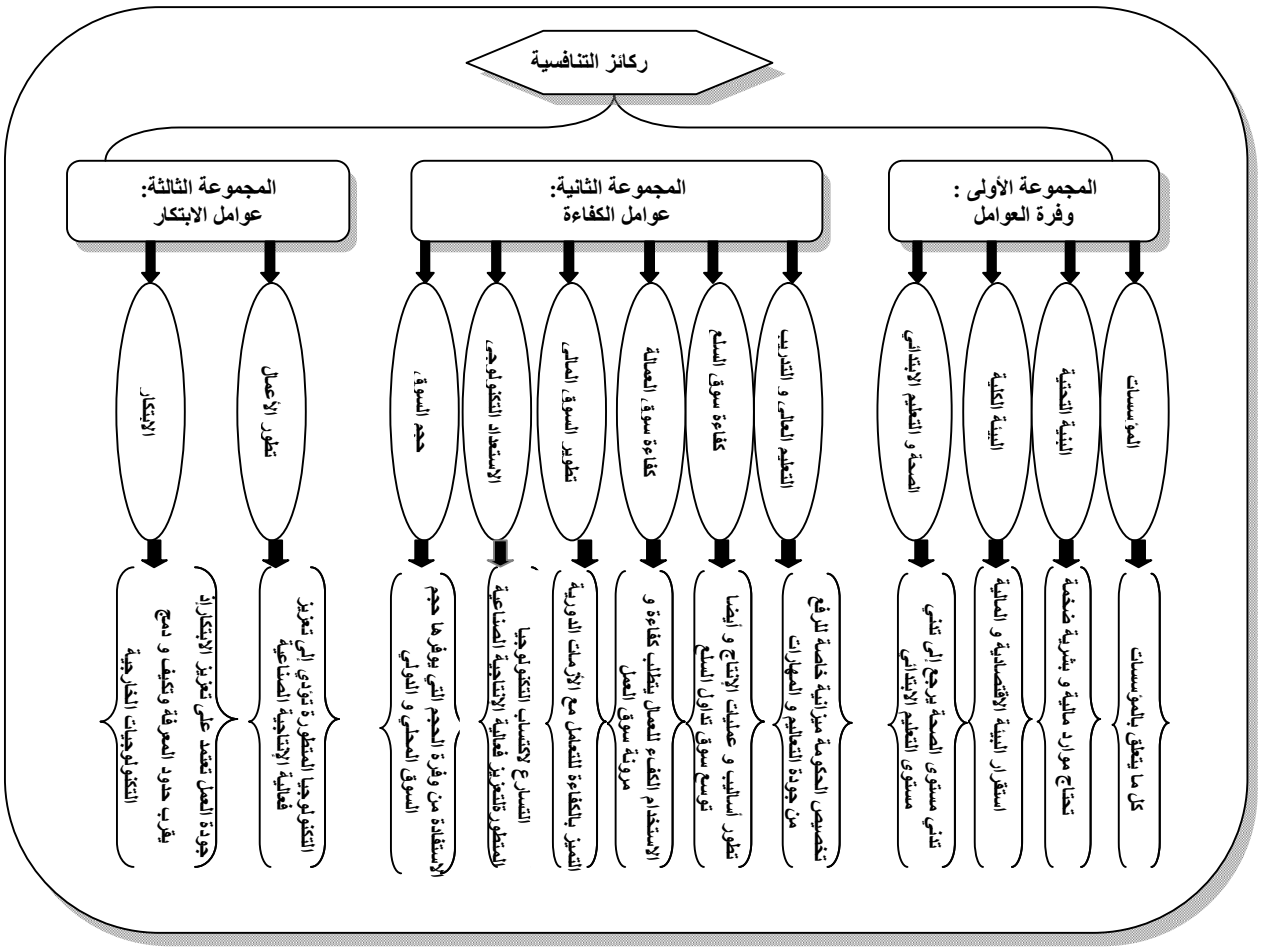

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع :

Professor Klaus Schwab,(2010):The Global Competitiveness Report 2010–2011,World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland , p 04

إذ أن هذه الدول تختلف حسب مستويات تنميتها إلى دول تحدد تنافسيتها وفرة عوامل الإنتاج وأخرى تحددها التنافسية بالفاعلية والأخيرة تعتمد على الاختراع وبالتالي فإن مؤشر التنافسية الإجمالي يكتب بالشكل:

مؤشر التنافسية الإجمالي = α_1 المتطلبات الأساسية+ α_2 مدعمات الفعالية+ α_3 متطلبات الاختراع.

وتم تحديد الأوزان حسب مستوى تنمية الدولة، بحيث تختلف أهمية هذه العوامل من دول إلى أخرى.

وحسب تحليله يقدم التقرير وصفة محددة للاقتصاديات دول العالم إذ يقسمها حسب هذا التحليل إلى ثلاث مراحل تنتقل هذه الدول بين هذه المراحل التنموية إذ أن المرحلة الأولى تشمل الدول التي تتوفر

على وفرة في الموارد إلا أنها تعاني من كيفية استغلالها، لذلك هي مطالبة بتطوير العوامل المحركة **factor-driven** و هي تعاني من العمال الغير معدة واعتمادها في اقتصادها على الموارد الطبيعية وتنافس من خلال أسعار البيع أو المواد الأساسية وهذا ما ينعكس على انخفاض الإنتاجية والأجور.

لاكتساب والحفاظ على القدرة التنافسية في هذه المرحلة من التنمية تحتاج إلى تحسين الأداء العام للمؤسسات الخاصة، تطوير البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، فإذا حاولت الدولة في بداية الأمر الاهتمام بالمحركات التحتية للتنمية من تعليم ابتدائي وبنية تحتية فإنها ستتمكن من تحقيق قدرة تنافسية وبالتالي تحسين إنتاجيتها مما يؤدي إلى زيادة الأجور وبالتالي تتحرك عجلة التنمية وتنتقل بذلك إلى المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية وهي الدول الفعالية وتعتمد على محرك الكفاءة **efficiency-driven** إذ تتميز هذه الدول بتخصيص ميزانية معتبرة للاهتمام بتطوير جودة التعليم العالي والتدريب من أجل تحسين من جودة إنتاجيتها أي تهتم بعمليات الإنتاج والنهوض بتطوير جودة المنتجات ونظرا لاعتمادها على يد عاملة ماهرة فإنها تتميز بأجور مرتفعة ومن جهة أخرى لا يمكنها من رفع أسعار منتوجاتها. والمرحلة الأخيرة هي الدول التي تعتمد على الاختراع أي تعتمد على عوامل الابتكار. أما فيما يخص كل مجموعة تضم مبادئ خاصة بها و يتضح ذلك فيما يلي:[1]

✓ **المبدأ الأول: بنية المؤسسات**

نوعية المؤسساتلها اثرقوي علىالتنافسية و النمو ذلك لأنها تؤثر على قرارات الاستثمار و تنظيم الإنتاج كما تلعب المؤسسات دورا رئيسيافيتوزيع الفوائد على المجتمعات و تحمل تكاليفسياسات التنمية التي تتخذها الدول حيث أن احترام الحرياتوكفاءة العمليات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هامةجدا للإدارة المالية العامةالسليمة للمؤسسةإذ تضمن الثقةفي بيئة الأعمالالوطنيةلذاتم تضمين استقرار البيئة الاقتصادية و المالية ضمن المؤشرات الفرعية للمؤسسات لاستكمالتدابير استقرارالاقتصاد الكلي،غير أن التشوهات التي تتمثل في البيروقراطية المفرطةوالروتين، الإفراط في التنظيموالفسادوخيانة الأمانةفي للتعامل معالعقودالعامة، و عدم وجود الشفافية و الثقة، وعدم القدرة على

[1]Professor Klaus Schwab,(2010):The Global Competitiveness Report 2010–2011, World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland, P04 .

تقديم الخدمات المناسبةلقطاع الأعمال، والاعتماد السياسي الواحدللنظام القضائييفرضتكاليف كبيرةاقتصادية و يرهق ميزانية الدولة وهذا ما يؤدي إلىضعف الاقتصاد تنافسيا.

✓ **المبدأ الثاني: البنية التحتية Infrastructure**

إن تحقيق بنية تحتية أمر حاسم لضمان الأداء الفعال للاقتصاد لأنها تقلل من تأثير المسافات بين المناطق عن طريق شبكة نقل متطورة، كذلك تساهم في إدماج الأسواق الوطنية وربطها بتكاليف منخفضة مع أسواق بلدان أخرى من خلال توفر شبكة نقل واتصالات متطورة وواسعة تمكن أصحاب المشاريع من الحصول على سلعهم وخدماتهم في الوقت المناسب وتوفر لهم منتوجات ذات جودة عالية بالإضافة إلى سرعة حركة العمال،تسمح أيضا بالتدفق السريع ودون عوائق للمعلومات الأمر الذي يتطلب موارد مالية كبيرة.

✓ **المبدأ الثالث: البيئة الاقتصادية الكلية Macroeconomic environment**

يعتبر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي مهم لرجال الأعمال وبالتالي مهم لتحقيق قدرة تنافسية شاملة مع أنه معروف أن الاستقرار وحده لا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية إلا أن عدم الاستقرار يضر باقتصاد الدولة.

✓ **المبدأ الرابع: الصحة والتعليم الابتدائيHealth and primary education**

تدني مستوى الصحة يؤدي إلى تكاليف كبيرة في قطاع الأعمال خاصة من جانب العمال، إذ أن تدني مستوى صحة العمال يؤدي إلى التغيب الدائم أو تكون مستويات أداء عملهم ضعيفة الكفاءة، وهذا الجانب يعتمد على مدى كبير على درجة التعلم خاصة فيما يتعلق بالمستوى الابتدائي والتعليم الأساسي إذ أن مستوى التعليم الابتدائي يشكل عائق أمام تنمية الأعمال التجارية ذلك أن العمال ذوي مستوى تعليم مبتدئ يؤدي إلى عجزهم وصعوبة قدرتهم على التكيف مع عمليات الإنتاج ذات التقنيات العالية، وهذا ما سيؤثر سلبا على جودة المنتجات وتطورها والتي تشكل قيمة مضافة عالية.

لدى يتطلب على الحكومة الاهتمام بهذا الجانب وتخصيص ميزانية معتبرة على المدى الطويل لأجل تحسين التعليم على جميع مستوياته خاصة الابتدائي باعتباره القاعدة الأولى والأساسية .

✓ **المبدأ الخامس: التعليم العالي والتدريب higher education and training**

إن التعليم العالي ركيزة أساسية للدول التي تسعى إلى اكتساب قدرة تنافسية لمنتوجاتها والتغيرات الحالية تفرض على الحكومات جودة تعليم العمال القادرين على التكيف السريع مع بيئتهم المتغيرة والقدرة على توفير وتلبية الاحتياجات المتطورة لنظام الإنتاج ويهتم هذا المبدأ بالتعليم الثانوي والالتحاق بالجامعة ونوعية وجودة التعليم وتقييمها من قبل رجال أعمال المجتمع، بالإضافة إلى درجة التدريب المهني لضمان تطوير مهارات العمال وهذا الأخير يعرف إهمال كبير من طرف الدول.

✓ **المبدأ السادس: كفاءة سوق السلعGoods market efficiency**

دخل سوق السلع حقبة جديدة نتيجة لتطور عمليات الإنتاج وأصبح هناك مزيج بين السلع والخدمات ودرجة جودتها ويقاس ذلك بقدرة تداولها والسوق المحلي والدولي وأيضا تمتعها بتنافسية عالية على الصعيدين، وفي هذا العصر أصبحت الإشكالية المطروحة إشكالية النوع وليس الكم إذ أن كفاءة الأعمال تقاس بكفاءة منتوجاتها والطلب عليها في السوق، وهذا يتطلب حد أدنى من معوقات النشاط التجاري عن طريق تدخل الحكومة (كالضرائب، القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، الحد من الملكية الأجنبية، التدابير الجبائية،...إلخ)

✓ **المبدأ السابع: كفاءة سوق العمل[1]Labour market efficiency**

حتى يتم تحقيق الاستخدام الكفء للعمال يتطلب ذلك كفاءة ومرونة سوق العمل وذلك من خلال توفير الحوافز اللازمة للعمال؛ يجب ان تتمتع أسواق العمل بمرونة كبيرة للتغير بسرعة وبأقل التكاليف الممكنة نظرا للتغيرات العالمية التي تعرفها الاقتصاديات الدولية، وأيضا يجب أن تكون هناك مرونة في الأجور بحيث أن تغيرها لا يؤدي إلى خسائر اجتماعية.

إذ أن أسواق العمل الجامدة هي التي تجد صعوبة في التغير وا ذا حدث ذلك تكون التكاليف عالية على جميع الأصعدة خاصة الاجتماعية منها. وحتى يكون سوق العمل كفء يتطلب ذلك توفير الحوافز اللازمة للعمال حتى يتم مكافأتهم على عملهم هذا من جهة ومن جهة أخرى يتطلب المساواة بين الجنسين في العمل.

[1]Professor Klaus Schwab,(2013):The Global Competitiveness Report 2013–2014 , World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland, P05

✓ **المبدأ الثامن: تطوير الأسواق المالية Financial market development**

أبرزت الأزمة المالية و الاقتصادية الدور المحوري للقطاع المالي والوظائف السليمة للأنشطة الاقتصادي و ذلك لأهميته في تخصيص كفاءة الموارد المالية التي يتم توفيرها من قبل المواطنين للأمة، لذا تتطلب الاقتصاديات أسواق مالية متطورة، من خلال جعل استثمارات القطاع الخاص من مصادر التمويل مثلا لقروض من القطاع المصرفي، بورصات الأوراق المالية، رأس المال الاستثماري، والمنتجات المالية... و أخرى، كما يجب أن يتمتع القطاع المصرفي بالثقة و شفافة .

✓ **المبدأ التاسع: الاستعداد (الجهوزية) التكنولوجيTechnological readiness**

في عصر العولمة والتسارع نحو اكتساب التكنولوجيا بشكل متسارع أصبح أمرا حتميا بالنسبة للشركات المتنافسة والتي تسعى إلى اكتساب ميزة تنافسية لتعزيز الإنتاجية الصناعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة اليومية من مميزاتها لتطوير الأنشطة والعمليات لزيادة جودة الإنتاجية، ولقد تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليصل التطور إلى خلق " تكنولوجيا للأغراض العامة" في العصر الحالي.

وهناك أيضا ما يدعى بالتكنولوجيا الأجنبية إذ تسعى الشركات العاملة في البلدان المتقدمة إلى الحصول على التكنولوجيا المتطورة من البلدان المضيفة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وفي هذا السياق يجب التفريق بين رغبة الدولة في اكتساب التكنولوجيا وبين قدرة الدولة على الابتكار واختراع تكنولوجيا جديدة وتوسيع حدود المعرفة.

✓ **المبدأ العاشر: حجم السوق Market size**

حجم السوق جعل الإنتاجية الواسعة للشركات من الاستفادة من وفرات الحجم، ففي القديم كانت الشركات تتوقف عند الحدود الوطنية للسوق أما في عصر الانفتاح والعولمة وجعل العالم قرية صغيرة توسعت الأسواق المحلية إلى أسواق دولية وأصبحت هذه الأخيرة بديلا للشركات الكبرى ذات الإنتاجية الواسعة.

✓ **المبدأ الحادي عشر: تطور الأعمالBusiness sophistication**

إن تطور الأعمال يؤدي إلى كفاءة عالية في إنتاج السلع والخدمات وزيادة الإنتاجية التي تعتمد على جودة الشبكات العامة للبلدان في قطاع الأعمال وأيضا جودة الاستراتيجيات الفردية للشركات،

وتقاس هذه الشبكة العامة بنوعية وكمية الموردين المحليين ذلك أنه كلما كانت هناك علاقة ترابط جغرافي بين الموردين والشركات في قطاع معين فهذا سيزيد من كفاءة وفرص الابتكار.

وتعتمد الشبكة الفردية للشركات على الماركات التجارية، التسويق، وإنتاج منتجات ذات جودة عالية ومتميزة.

✓ **المبدأ الثاني عشر: الابتكار Innovation**

رغم كل المبادئ سابقة الذكر إلا أن جودة العمل تعتمد إلى حد كبير على تعزيز الابتكار وتكمن أهميته القصوى في الاقتصاد من خلال قدرته على تقريب حدود المعرفة وتمكن من دمج وتكيف التكنولوجيات الخارجية.

كما يفترض على المؤسسات في عصر المعرفة والتكنولوجيا تصميم وتطوير المنتجات وتهيئة بيئة عمل تقضي إلى النشاط الابتكاري الداعم في كلا القطاعين الخاص والعام، وتطوير وسائل الاستثمار في البحث العلمي وكذلك التعاون بين الجامعات في مجال البحوث والصناعة وحماية الملكية الفكرية لغرض الحفاظ على تنافسيتها.

وتعتبر هذه المبادئ الإثني عشر(12) مترابطة فيما بينها وكل واحد يكمل الآخر في الاقتصاد وضعف أحد هذه المجالات يؤثر سلبا على تنافسية الاقتصاد.

المبحث الثالث: تأثير التنافسية الاقتصادية على سوق العمالة (التشغيل):

ألقت التنافسية بآثارها على كل المجالات الاقتصادية و كان لسوق العمل نصيبه من ذلك إذ طرأت عليه تغيرات جذرية و هيكلية في العقود القليلة الماضية فقد أسهمت التكنولوجيا في تغيير أشكال مؤسسات العمال و أساليب الإنتاج و الإدارة، و زادت من حاجة الدول إلى قوة عمل ذات خصائص متنوعة و متجددة و أضعفت الصلة بين زيادة الإنتاج و نمو العمالة و ساهمت في بروز ظاهرة جديدة هي ظاهرة النمو بلا زيادة في الوظائف، قللت من حجم العمالة الأقل مهارة، و أصبحت القدرة على العمل أو الصلاحية للعمل هي أساس القدرة التنافسية و صار هناك تهديد استبعاد أولئك الذين لا يملكون المهارات المطلوبة و التي القدرة تتماشى و احتياجات سوق العمالة.[1]

إذ أنه و نظرا لما يشهده هذا الأخير من التغيرات الجذرية خاصة فيما يتعلق بالقوة العاملة فالشركات المتنافسة فيما بينها تسعى إلى اكتساب يد عاملة ذات خاصية معينة كل حسب مجال العمل و يمكن حصر هذه الخصائص فيما يلي:[2]

- ❖ القدرة على التقاط المعلومات و تحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام؛
- ❖ على التكيف و التعلم بسرعة، و امتلاك المهارات اللازمة لذلك؛
- ❖ إتقان التعامل مع تقنية المعلومات و التقنية المعتمدة على الحاسب و تطبيقاتها في مجال العمل؛
- ❖ القدرة على التعاون و العمل ضمن فريق، و إتقان مهارات الاتصال اللفظية و الكتابية و الافتراضية؛
- ❖ امتلاك مهارات إضافية مميزة تختلف عن المهارات التقليدية في الأعمال الروتينية؛
- ❖ إتقان أكثر من لغة حتى يمكن العمل في بيئة عمل عالمية؛
- ❖ إتقان العمل خارج حدود المكان و الزمان و القدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو بيئات افتراضية؛
- ❖ القدرة على تحديد الحاجات و الرغبات الفريدة الخاصة بالمستهلكين الأفراد أو المؤسسات و الهيئات، فلم تعد المنتجات ذات المواصفات المعيارية الموحدة تناسب الجميع.

---

[1] حازم الببلاوي، (2002): سوق العمل و مشاكل البطالة في البلدان العربية"، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ص

[2] مكتب العمل العربي،(2006): المتغيرات الدولية و تاثيرها على قضايا التشغيل في البلدان العربية، دورة تدريسية خاصة بتطوير مكاتب التشغيل في الجمهورية اليمنية،27/29-11-2006، منظمة العمل العربية، اليمن، ص15.

و نظرا لعدم توفر هذه الخصائص في اليد العاملة سيكون على الدول الأخذ بعين الاعتبار أن التوجه نحو اكتساب قدرة تنافسية سيخلف أثارا وخيمة خاصة على سوق العمل و التي يمكن توضيحها التفصيل فيما يلي من خلال التطرق الى العوامل التي تساهم في تعزيز التنافسية و انعكاسها على التشغيل، ذلك و لان التنافسية كم تم توضيحه سابقا لم يتم تحديد مفهوم محدد لها يتم من خلاله قياس أثرها على المتغيرات المختلفة.

المطلب الاول : الإلغاء التدريجي لدور الدولة في توفير مناصب الشغل و تشجيع القطاع الخاص للرفع من التنافسية :

منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في عقد الثمانينات تغيرت النظرة إلى التشغيل ففي ظل الاقتصاد الموجه كانت تعتبر الدولة هي الراعية في توفير مناصب شغل للقوى العاملة باعتباره هدف اجتماعي تضمنه الدولة، إلا أن اعتناق و التوجه نحو سياسة اقتصاد السوق و محاولة مواكبة التقدم من خلال اكتساب ميزة تنافسية اضطرها إلى التوجه إلى خصخصة المؤسسات العمومية الآيلة إلى الإفلاس و التي تعاني من بطالة مقنعة من جهة و ضعف كفاءة القوى العاملة فيها، هذا التغير دفع إلى تسريح فئات واسعة للعمال سواء بسبب إغلاق المؤسسات من جهة أو بسبب خوصصتها و إعادة هيكلتها و تأهيلها للدخول إلى السوق التنافسي، و القطاع العام أدى إلى تشوهات سوق العمل من خلال زيادة التوقعات بطريقة غير موضوعية و تشجيع القوى العاملة الجديدة للانتظار للحصول على وظائف في هذا القطاع، إذ إن كثافة التركيز على التوجه في العمل في القطاع العام خصوصا من قبل أصحاب الكفاءات العلمية و بالتالي ذوي الرواتب العالية، من شأنها أن تفاقم كلفة فرصة توجيه رأس المال البشريبعيداً عن وظائف تحفز النمو الاقتصادي و على المدى الطوي لسوف تؤدي الكلفة المرتبطة بكثافة التركيز على وظائف القطاع العام إلى التسبب بانخفاض عامل إجمالي نمو الإنتاجية الأمر الذي يؤثر سلبا في الجهود التيتُبذلللحدّ من الفقر. (البنك الدولي 2004)

ولقد أصبح القطاع الخاص يتحمل هامشا من المسؤولية لاسيما وان هذا القطاع يهدف أولا و أخيرا إلى رفع الكفاءة الاقتصادية لمشروعاته و تعظيم أرباحها و زيادة قدرتها على المنافسة ،و لهذا فقد كان من البديهي أن يقوم بتخفيض عدد العمال في المشروعات المحولة إليه و التي تعاني أصلا من تضخم في جهازها الإداري و تفشي العمالة الزائدة (البطالة المقنعة أو المستترة) ،فضلا عن ذلك

فإن تقليل فرص العمل تستدعي سن قوانين اجتماعية عموما و تشريعات عمالية خصوصا تسعى إلى تحقيق الحماية التي وجدت من أجلها، إذ أنه من المعلوم أنه لا ينحصر أثر البطالة في مجرد ازدياد عدد العاطلين عن العمل بما يحمل ذلك من آثار اجتماعية تنذر بوقوع مشاكل اجتماعية مستعصية فقط و إنما يتعدى ذلك ليصيب العلاقات العمالية ذاتها، فالبطالة تؤثر على قدرة العامل على المساومة و تدفعه إلى التخلي عن الكثير من الحقوق المقررة له قانونيا.[1]

و أدى تخلي القطاع الخاص عن العمالة الزائدة إلى مواجهة مفتوحة و تصادم حقيقي بينه و بين القطاع العام (السلطة العمومية) ،إذ أن الحكومة تحمل المؤسسات الخاصة مسؤولية إنتاج البطالة بسبب التسريح المفاجئ و المبالغ فيه للعمالة الزائدة ،و عليه كانت تفرض على هذه المؤسسات قوانين في نطاق تشريعات من أجل تحميل هذه المؤسسات المسؤولية الاقتصادية و المتمثلة في المحافظة على القدرة الشرائية و التسيير بواسطة خلق و إنتاج حلول لمواجهة هذه الظاهرة الجديدة خارج إطار تسريح العمال.

و لكن واقع الأمر أن المؤسسات الاقتصادية الخاصة كانت تتصرف انطلاقا من اعتبارات اقتصادية محضة ،و عليه فإن الزائد من العمالة هي بطالة مقنعة يجب التخلص منها لأن الاحتفاظ بها داخل المؤسسة سيؤدي إلى تراجع موقعها التنافسي بسبب ارتفاع التكاليف خاصة فيما يتعلق بالكتلة الأجرية، و بالتالي سيؤثر ذلك على القيمة المضافة التي تستحقها المؤسسة.[2]

و لقد توجهت الدولة إلى التخلي تدريجيا عن القطاع العام لعدة أسباب أهمها الخلل الفادح في آلية السوق العمالية التي أحدثها هذا القطاع ،رغم أن الهدف الأساسي له هو توفير مناصب عمل و امتصاص البطالة ،إلا أن ما حدث هو ظهور البطالة المقنعة و الإخلال بمبدأ 'الرجل المناسب في المكان المناسب 'أو بالأحرى ظهور سوء توزيع القوى العاملة المنتجة على نحو شجع النزوح الريفي و أحدث خللا على مستوى القطاعات الإنتاجية الأخرى في قوة العمل (كالزراعة و الصناعة التقليدية...إلخ)، فانخفضت الإنتاج و اختل هيكل الأجور و الأسعار.[3]

---

[1] زيد منير عبودي، (2007):الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية و التطبيق،ط1، دار دجلة، الأردن، ص72.

[2] بن عيسى محمد المهدي، (2004): "العنصر البشري من منطلق اليد العاملة إلى منطلق الرأسمال الاستراتيجي"، الملتقى الدولي حول : التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، 9-10 مارس 2004،جامعة ورقلة، ص59.

[3] غسان قنعاوي، (1995):القطاع العام... إلى أين؟، دار المكتبي، سورية، ص78.

و هذا ما دفع الدول و الحكومات إلى التخلي جزئيا عن القطاع العام لصالح الخاص خاصة و أن تجارب أداء المؤسسات التابعة للقطاع الخاص أثبتت جدارتها مقارنة بالتابعة للقطاع العام الذي أثبت الضعف في الفعالية و الأداء، لاسيما و أن التغيرات العالمية اليوم أصبحت تفرض سوق تنافسي الأغلبية فيه للأفضل ،و الجدول التالي يوضح قدرة القطاع الخاص على التنافس و حسن الأداء مقارنة بالقطاع العام:

جدول رقم(17): الملكية و التنافسية و حوافز الكفاءة.

الملكية	نوع السوق	الضوابط		الحوافز	
		خطر الإفلاس	خطر الاستيلاء	كفاءة تخصيص الموارد	كفاءة الإنتاج
عامة	احتكاري	لا	لا	لا	لا
عامة	تنافسي	لا	لا	نعم	لا
خاصة	تنافسي	نعم	نعم /لا(*)	نعم	نعم
خاصة كبيرة	احتكاري	نعم	لا	لا	لا
خاصة صغيرة	احتكاري	نعم	نعم	لا	نعم

المصدر: علي توفيق صادق، محمد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة،(1995):جهود و معوقات في الدول العربية، صندوق النقد العربي،ابو ظبي، ص30.

إن المؤسسة التي تعمل في سوق سلع تنافسي، لديها حوافز لتخصيص الموارد بكفاءة، لكي تتفق تكاليف إنتاجها مع سعر السوق، و إذا كانت تضع في حسبانها وجوب تجنب الإفلاس. فلابد لها من تحقيق الكفاءة الإنتاجية أيضا. و في المقابل، إذا كانت المؤسسة لا توجه منافسة مباشرة للسلع و الخدمات التي تبيعها، فعندها سوف تحدد أسعارا أعلى لمنتجاتها من تكاليف الإنتاج. و بالتالي فهي لا تحقق كفاءة تخصص الموارد، كما أن الضغوط الناجمة عن خشيتها من الوقوع في الإفلاس سوف تخف، و بالتالي سوف تتنافس من لحقيق كفاءة الإنتاج.

و عليه يتم استخلاص أن الملكية العامة لا تحقق سوى كفاءة تخصيص الموارد على أحسن الأحوال، هذا إذا توفرت سوق تنافسية، كما أن الملكية الخاصة وحدها لا تحقق كل عناصر الكفاءة الاقتصادية المطلوبة، إذ لابد للمؤسسة الخاصة من المنافسة لكي تحقق كفاءة تخصيص الموارد.

ليس هذا فقط و إنما حتى التغيرات العالمية تشجع مفهوم "تحرير قوى السوق" هذا المفهوم الذي يعكس ضرورة تفوق القطاع الخاص على القطاع العام بشكل مطلق و إعطاء شرعيته للتفاوت الاجتماعي، و يجري الترويج على الصعيد العالمي لهذا المنطق من خلال فرض سياسات "التكييف الهيكلي" على دول العالم الثالث من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي مع محاولة لطمس مضار و انعكاسات التكييف الهيكلي خاصة على سوق العمالة إذ أنه عمل على خلق جيش احتياطي للبطالة و تنميتها باستمرار لضمان خفض معدلات الأجور الحقيقية و توفير عنصر العمل الرخيص أمام الشركات المتعددة الجنسيات.

❖ ظهور نمط جديد لتوزيع الدخل يجري لصالح رأس المال على حساب العمل، اقترنت عمليات التكييف القائمة على مبدأ "الكفاءة الاقتصادية" بظهور و تنامي البطالة بوتائر و تحديات واسعة إلى درجة أصبحت تمثل إحدى مصادر بؤر التوتر الاجتماعي و مصدر لنمو النزاعات.[1]

❖ نتيجة للركود الطويل المدى للإنتاج المرافق لأزمة تحويل البنى الاقتصادية برزت ضرورة القيام "بعاصفة منظمة"، و أي تدمير "تفكيك أو إدماج" جزء من الجهاز الإنتاجي باسم معيار "الفعالية الاقتصادية"، إذ أن العديد من البلدان التي طبقت وصفة التكييف الهيكلي ساد لديها مفهوم التطهير الاقتصادي للمؤسسات،و ما نجم عن ذلك بالدرجة الأولى من تشريع واسع للعمالة خاصة العمالة الغير ماهرة –تكاليف اجتماعية هائلة ترافق عمليات التحول–.[2]

إذ فرض المفهوم الجديد (المستحدث) للمنافسة على الحكومات بالأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة للعصر و ذلك بنقل الملكية لوحدات القطاع الخاص،و محاولة تحسين الأداء و زيادة الإنتاجية بما يؤهلها للتعامل مع الأوضاع الجديدة بكفاءة، و لقد أطلق على هذا الاتجاه بتعبير "إعادة اختراع الحكومة" لكن من دون الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية ،إذ أن السعي إلى الاستخدام المكثف للتقنيات و المعرفة بما يحقق لها درجات عالية من المرونة و التكيف السريع مع المستجدات فإن ذلك يؤدي بالضرورة غلى التخلص من الأنماط و الأساليب التقليدية التي يعيبها كونها عالية التكلفة و منخفضة الإنتاجية و كثيفة العمالة.

---

[1] صالح ياسر حسن،(1999):الليبرالية- الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الأيديولوجي و حقائق إعادة إنتاج التبعية، مجلة الاعلوم الانسانية، عدد12، ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص73.

[2] نفسه، ص77.

و في ظل هذه التطورات و استجابة لمتطلبات السوق و التغييرات الاقتصادية و الظروف التكنولوجية ظهر مفهوم جديد يعرف "بإعادة الهيكلة" سواء إعادة هيكلة المؤسسة، أو إعادة هيكلة العمالة و هذا المفهوم يطرح مشكلة العمالة الفائضة حيث تعرف إعادة الهيكلة عل أنها إعادة مجموعة الاستراتجيات و الخطط و البرامج و السياسات التي تضعها الإدارة لتخفيض التكاليف و تحسين كفاءة الأداء، و اعتبار تخفيض العمالة و إدارة العمالة الفائضة أحد مراحل تحقيق هذه الأهداف، كما يعتبر جزء متمم لإعادة الهيكلة.

كما تعرف على أنها مجموعة الأنشطة و العمليات التي تصمم لزيادة كفاءة التنظيم و رفع و تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق تقليل عدد العاملين و يمكن تحديد أسباب اللجوء إلى إستراتيجية إعادة الهيكلة فيما يلي:[1]

- ❖ مشكلة العمالة الفائضة المترتبة على السياسات السابقة؛
- ❖ التطور التكنولوجي و إحلال التكنولوجيا المتقدمة محل التكنولوجيا المستخدمة؛
- ❖ ظروف الركود؛
- ❖ الخوصصة؛
- ❖ عندما تفشل المؤسسة في تحقيق أهدافها على مر الزمن بالرغم من تمتعها بقدرة متميزة؛
- ❖ عندما تعد المؤسسة من المنافسين الضعفاء في صناعة ما؛
- ❖ عندما تعاني المؤسسة من انعدام الكفاءة و انخفاض الربحية و تدهور معنويات العاملين و الضغط من قبل أصحاب الأسهم لتحسين الأداء؛
- ❖ عندما تفشل المؤسسة في الاستفادة من الفرص الخارجية و تقليل التهديدات الخارجية إلى أدنى حد، و الاستفادة من نقاط القوة الداخلية و التغلب على نقاط الضعف الداخلية على مر الزمن؛
- ❖ عندما تنمو المؤسسة بسرعة كبيرة مما يستدعي ضرورة إعادة الهيكلة الداخلية للمؤسسة.

هذا على المستوى الجزئي أما على المستوى الكلي فإن إعادة الهيكلة تعني تحويل الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي غير المتطور، أو غير المستدام، إلى هيكل جديد يمكن استمراره في المستقبل و يشمل هذا التعريف تحرير الأسواق المحلية من الاحتكارات و من اقتصاديات التربح و ما

[1] علي عبد الله، (2006): إعادة هيكلة العمالة ، ندوة حول: لبطالة و معالجتها و أثرها على المجتمع العربي، 25-27 أفريل 2006، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

ينتج عن ذلك من تشوه في نظم الأسعار و من توزيع غير متكافئ للموارد، و من المفترض أن سياسة إعادة الهيكلة تؤدي على المتوسط، إلى تعزيز قدرة الحكومة للإدارة بفعالية و تخفيض التكلفة الاجتماعية لعملية التحول في الوقت ذاته.

أما على المدى الطويل، فتنطوي تدابير الإصلاح هذه على تحولات تؤدي إلى تحسين نوعية إنتاجية الاقتصاد و أدائه و قدرته على المحافظة على استمرار النمو. و يتمثل الدور العام لأسواق العمل في الاستجابة بمرونة للنمط الجديد من الطلب على اليد العاملة وفقا للتغيرات في هيكل الحوافز التي تحددها الإصلاحات في السياسات، و يعني هذا انخفاض الأجور الحقيقية في بعض القطاعات، الأمر الذي سيدفع اليد العاملة إلى الانتقال إلى القطاعات الأعلى أجرا و سيبتعد العمال أساسا عما هو غير قابل للتداول لصالح ما هو قابل للتداول، و هذا سلوك أي عامل في أغلب القطاعات الاقتصادية المختلفة، و تستطيع أسواق العمل ذات الصفات المرنة أن تقوم بهذا التحول أو التغير من خلال التغييرات في الأجور النسبية بشكل رئيسي بحيث تزداد الجور في القطاعات الواسعة مقارنة أو نسبة إلى الأجور في القطاعات الضيقة، و من شأن الزيادة المؤقتة في الفروقات بين الأجور أن تشجع الأيدي العاملة على الانتقال من الوظائف غير القابلة للاستمرار إلى وظائف جديدة في القطاعات المتطورة، و كلما كان هذا الانتقال و التحول نحو القطاعات المتطورة أسرع كان التكيف المطلوب في الناتج القومي المحلي أسرع، و تتطلب هذه العملية استعدادا للتنقل من قبل الأيدي العاملة و مرونة في الأجور، و لكن المرونة و الاستعداد للتنقل لا يتوفر بالقدر المطلوب تماما و إنما يتوقفان على مدى التنمية، و على الاستراتيجيات الإنمائية المعتمدة في الماضي و مدى تأكيدها على الصناعة، و أيضا لا يمكن تعديل هذه المتغيرات على المديين القصير و المتوسط، و هناك ما يوحي بأن عدم مرونة أسواق العمل في الاقتصاد الخاضع للإصلاح هو من الأسباب الرئيسية لارتفاع العاطلين عن العمل خلال الفترة الانتقالية.

بما أن العمال لا يستطيعون البقاء دون عمل لفترة طويلة تميل و تتجه الأيدي العاملة إلى التحول أو التنقل إلى القطاعات بمرونة الدخول رغم أنها أقل ضمانا و من هذه القطاعات: القطاع الغير رسمي.[1]

[1] أحمد كامل الناصح و ثائر محمود العاني،(2010):التنافسية الجديدة و إعادة هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الثاني و الثمانون، الجامعة المستنصرية، العراق، ص139.

إن الاستغناء عن العمالة عن طريق التسريح الاختياري أو اللاختياري هو قرار له آثار اقتصادية و اجتماعية وخيمة ذلك لأنه تم اللجوء إليه في ظل غياب إستراتيجية محكمة للتخلص من الفائض، فقد تم اعتماد التسريح اللاختياري من أهم أدوات إعادة هيكلة القوى العاملة لترك العمل اختياريا. أو التسريح اللاختياري من خلال برامج التقاعد المبكر، حيث تقدم المؤسسة حوافز و خدمات تحث العاملين على ترك المنظمة اختياريا مثل تقديم تعويضات مادية، زيادة مبلغ التقاعد، تقديم مساعدات مالية أو المساعدة في بدء عمل أو مشروع جديد يعد ترك المؤسسة.

إن قرار تسريح العمال إجباريا –فصل العاملين بإنذار سابق أو بدون إنذار– أو اختياريا – التقاعد المبكر– يترتب عنه تحمل المؤسسة و الأفراد تكاليف عالية فالتسريح الاختياري يتسبب في تحول العمال الرئيسيين من المنظمة للعمل لدى المنافسين، و الإبقاء على العمال الجديدين، و من ثم في ضياع فرص على المؤسسة للاستثمار و استغلال تلك القدرة بصورة أفضل لصالحها و للوصول إلى أهدافها، بالإضافة إلى تكاليف التعويضية التي تتحملها المؤسسة للاستغناء عنهم.

فالمؤسسة التي تملك عمال ذوي مستوى متدني من المعرفة تكون أكثر عرضة للهجوم من الناحية الخارجية، و هذا لإمكانية المؤسسات المنافسة الحصول على معرفتها المدونة (الصريحة) و استخدامها، بينما المؤسسات التي تملك عمال في مستوى عال من المهارة و المعرفة فهي في وضع ممتاز في التصدي لهجمات المنافسين الخارجيين، فامتلاكها و استخدامها الصحيح و الموفق للمعرفة يجعلها في وضع أمان من الناحية الخارجية (سوق السلع) و خطر من الناحية الداخلية (سوق العمل) في حالة عدم التوفيق في صيانة و ترغيب المتميزين في البقاء، في حالة تحول أحد الأعضاء الرئيسيين من المنظمة للعمل مع المنافسين لتثمين و تنويع عوامل الاستقطاب و الجذب لتفعيل حركة النجوم و ذوي المشكلات...(انظر مصفوفة محفظة الموارد البشرية) و هي الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الاستغناء.

كما أن استناد قرار الاستغناء على معيار الأقدمية قد يكون له أثرا كبيرا على الإنتاجية و على القدرة التنافسية للمؤسسة و لأن أفضل الأفراد ليس بالضرورة هم أكثر الأفراد أقدمية، فإن إدراك عدم العدالة يمكن أن يصغر مع الاستغناء عن العمال على أساس الأقدمية العكسية، و ذلك لأثر ما يسمى بالرسوب أو الجمود الوظيفي.

كما أن عملية التسريح تؤثر سلبا على سمعة المؤسسة على التنافس في الحصول على الأفراد و التخصصات التي تكون لها ندرة أو انخفاض نسبي في عرضها يترتب على ذلك اضطرار المنظمة لدفع مستوى أعلى من الأجور لجذب الأفراد للعمل وفقا لتقييم هؤلاء للمخاطر التي قد يتعرضون لها، إذا ما تم الاستغناء عنهم و يسمى هذا بقسط الخطر.[1]

فالقطاع الخاص بطبيعته يسعى إلى تحقيق الأرباح لذلك استثمارات القطاع الخاص ما هي إلا استثمارات تعتمد على تعظيم الأداء الربحي في عملياتها الإنتاجية و هذا ما يفسر مساهمة هذا القطاع في انتشار البطالة و نموها خصوصا بين العمالة الغير ماهرة إذ يرجع ذلك في الأصل إلى الطبيعة التكوينية لذلك القطاع إذ يقوم في الأساس على تحقيق وفرات الربحية عن طريق تقليص الإنفاق و التكاليف إلى أقصى ما يمكن و لو على حساب الأجور أي أنه يتبع سياسة –الأكثر كفاءة و الأقل أجرا–كذلك يرجح هذا القطاع خروج رأس المال للاستثمار في الخارج و الحصول على مردودية ربحية أعلى بكثير من الاستثمار داخل بلده و ساعد في خلق فرص عمل جديدة.

المطلب الثاني : التنافسية و دورها في تحفيز الإنتاجية و أثر ذلك على التشغيل:

تأتي أهمية الارتقاء بمستوى الإنتاجية في مختلف الدول لكونها عاملا رئيسيا في حسن استثمار و حماية الموارد الوطنية و المادية و البشرية و زيادة الدخل القومي، لأنها تعمل على تعظيم فائدة استخدام العمل، و كل عنصر من عناصر الإنتاج، إضافة إلى تأثيرها على تخفيض تكاليف إنتاج السلع و الخدمات، و زيادة مردود استخدام العمالة، و تأمين أجور حقيقية عالية، و بالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة، و تحسين مستوى المعيشة بشكل عام.

و تلعب الإنتاجية دورا في تحديد قدرة السلع و الخدمات على المنافسة دوليا، و يؤدي تدنيها إلى تراجع الصادرات أو بطء نموها. و لهذا فإن تحسين الإنتاجية يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و زيادة مردودها المباشر على حجم الناتج المحلي و الدخل القومي.

و تعتبر القوى العاملة أكثر العناصر أهمية في مجال زيادة الإنتاجية، و أوسعها تأثيرا، و لذلك يرتبط الارتقاء بمستوى التعليم و التدريب و الصحة للعاملين، إضافة إلى توفير أنظمة عمل مرنة، و

[1] علي عبد الله، المصدر سبق ذكره.

غيرها من العوامل الأخرى. و لرفع إنتاجية العمل يتطلب الأمر توفير المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج من رأس المال، و المهار ات، و الإدارة و التنظيم، و التقانة.[1]

إن الحديث عن الإنتاجية يعني تحقيق أكبر نسبة من المخرجات من قيمة محددة من المدخلات، فالإنتاجية هي مؤشر يوضح قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات، قياسا بالمدخلات التي تم استثمارها للغرض الإنتاجي.

و تعني الإنتاجية المرتفعة تحقيق قدر اكبر من المخرجات بنفس القدر من الموارد وهناك عدد من العوامل التي تتحكم في تحسين الإنتاجية و التييمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين هما العوامل الخارجية والعوامل الداخلية . فالعوامل الخارجية هي التي تقع خارج سيطرة منظمة بمفردها،أما العوامل الداخلية هي تلك التي تقع داخل السيطرة.[2]

و تشمل المدخلات ساعات العمل أو تكلفتها و تكاليف الإنتاج وتكاليف الآلات و المعدات، بينما تشتمل المخرجات على المبيعات ،الدخل،الحصة السوقية ، و على الرغم من أن مفهوم الإنتاجية قد يختلف باختلاف نوعية النشاط إلا انه يظل دائما على علاقة بين قيمة أو كمية الموارد المستخدمة في إنتاج تلك السلع أو الخدمات و تختلف درجة قياسها باختلاف علاقة المخرجات بأحد هذه العناصر و هناك ثلاث مقاييس:[3]

أ- الإنتاجية الجزئيةPartial Productivity :

و تعبر الإنتاجية الجزئية عن العلاقة بين المخرجات و عنصر واحد من عناصر الإنتاج بحسب الصيغة التالية:

$$PP = \text{المخرجات} \div \text{أحد المدخلات}$$

$$PP = TotalOutput \div Imput$$

و تكمن أهمية الإنتاجية في كونها المصدر الأساسي إن لم يكن الوحيد في زيادة الثروة القومية، إذ أن الاستخدام الفعال و المنتج للموارد يقلل الفاقد في الإنتاج و بالتالي يحافظ على الحكومات على المستوى الكلي إلى تحسين الإنتاجية و تحفيز نموها باستخدام شتى الطرق خاصة المتطورة منها بفعل

---

[1] التقرير العربي الاقتصادي الموحد، أسواق العمل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص12.

[2] محمد توفيق ماضي،(1998):إدارة الإنتاج والعمليات", ط1، الإسكندرية, الدار الجامعية, ص44.

[3] تحسين الإنتاجية، تم الاطلاع بتاريخ 12-11-2012، من الموقع الالكتروني

www.mne.gov.ps/MneModules/.../Productivity.pdf

التطور الحاصل على المستوى العالمي، إذ تعتبر خلق قدرة تنافسية للمنتج أهمها على الإطلاق، و هذا الأخير يعكس مفهوم التحسين المستمر للإنتاجية.

فالتنافسية ليست شرطا ضروريا لضمان توافر السلع و الخدمات و إنما هي أمر أساسي و ملح لتحفيز المشروعات على الابتكار و البحث عن أساليب الإنتاج منخفضة التكاليف و لتحسين المنتجات و الخدمات المقدمة و الارتقاء بمستوى الجودة، و عليه فالمنافسة تهدف إلى تشجيع نمو الإنتاجية.

و لتحسين الإنتاجية و التي تعكس الكفاءة + الفعالية أو عمل الأشياء بشكل صحيح + عمل الأشياء الصحيحة.

الإنتاجية = الكفاءة + الفعالية

Productivity = Efficiency + Effectiveness

الإنتاجية = عمل الأشياء بشكل صحيح + عمل الأشياء الصحيحة

Productivity = Doing things right + Doing the right things

يدفع بالمؤسسات إلى الضغط على العمال إما بإجبارهم على العمل بمجهود أكبر و إما اللجوء إلى التخلص من البعض منهم لتخفيض نفقات الإنتاج و يعبر هذا عن أحد الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الإدارة أو ما يطلق عليه باسم "التكلفة التنافسية". أو ما يعرف بإستراتيجية متدنية التكاليف إذ تحاول المؤسسة التي تسعى إلى تطبيق الزيادة في تخفيض التكلفة كإستراتيجية أساسية بأن تخفض كل ما يمكن تخفيضه من أوجه التكلفة، حتى تتمكن في النهاية من بيع منتجاتها و خدماتها سعر أقل من المنافسين الذين يقدمون نفس الخدمة أو السلعة و بنفس الجودة.[1]

و تعتبر إستراتيجية منافسة الأسعار الأكثر استخداما لمواجهة المنافسة الخارجية و هي الإستراتيجية الأكثر شيوعا خاصة في السبعينات و ذلك بفضل أعمال **Boston Consulting Group** حول أثر التجربة ، و ذلك عن طريق خفض تكاليف مدخلاتوسيطية، أو البحث عن موردين بأقل تكلفة ...إلخ.

و هذه الطريقة تحاول بها المؤسسات إعادة هيكلة الإنتاج عن طريق توفير العمالة الماهرة، و التغيرات في سلاسل التوريد و هذا يؤدي في واقع الأمر إلى زيادة الإنتاجية و تحسينـــها أما تاثـــيرها

[1]محمد أحمد عوض،(2000):الإدارة الإستراتيجية- الأصول و الأسس العلمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص175.

على العمالة فيكون متدني عموما.

غير ان هذه الإستراتيجية في الواقع لها ما يؤخذ عليها إذ تسعى إلى تحقيق تطورات على المدى القصير إذ تركز على أداء الشركات و هيكلة التكاليف لكن من جهة أخرى فتأثيرها على مستوى الاقتصاد الكلي يكون على نطاق واسع إذ أنها تشمل خفض أجور العمالة المحلية و خفض تكاليف المؤسسات و زيادة صادراتها إلا أنه و في نفس الوقت تقلل من الطلب المحلي أكثر من الزيادة في العرض المحليو هذا يخلق ركودا اقتصاديا.[1]

إذ أنه يفترض مهما كان اختيار التخصص الإنتاجي فإنه لابد من الحفاظ على مستويات تكاليف تتناسب مع تكاليف منتجين آخرين للبقاء في المجال التنافسي، و يجب تخفيض التكاليف الحقيقية أو وحدات المدخلات المادية لترتفع مستويات المعيشة و يمكن تخفيض التكاليف الحقيقية بتقليص دخول عوامل الإنتاج بطريقة غير مباشرة بتحسين الكفاءة الإنتاجية غير أن الإشكالية تكمن في نجاح الدولة في السوق العالمية بأن تكون منافسا دوليا و هذا لا يتحقق بتقليص الدخول الحقيقية و إنما يرفعها، و هنا يأتي دور السياسات المعنية التي تتبعها الدولة لتحقيق التنافسية، أي أن التمييز بين الدول قوية المنافسة و ضعيفتها يكمن في سياسة زيادة الإنتاجية و ليس في تخفيض الأجور و الاستغناء عن العمالة.

و على ضوء الاهتمام باللحاق بالدول الصناعية فإن معدل تحسين الكفاءة الإنتاجية أصبح الشاغل الرئيسي لمتخذي القرارات. فكفاءة و استخدام عوامل الإنتاج أو إنتاجيتها تعتمد على نوعية العوامل و على أسلوب جمعها للعمل في ظل تقنية معتمدة، و في ظل المنافسة الدولية فإن المنتجات و أساليب الإنتاج تتحسن إذ أن نوعية العمل المطلوبة و الاستثمارات في المصانع و الأجهزة و قدرة الإدارة على تنفيذ التحسينات التقنية تلعب دورا حاسما في تحقيق مستويات معيشة على المدى الطويل.[2]

إذ أن نمو الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي على المدى الطويل، و الذي يتم توزيعه من

---

[1] M. Pianta, M. Vivarelli, employment, structural charge and globalization, international labour organization, bureau of workes activities, Ch 1211 Geneva,
http://actrav-itcilo.org/actravenglish/telearn/global/ilo/art/G.htm

[2] رياض بن جليلي،(2009): سياسات تطوير القدرة التنافسية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثالث و الثمانون، ص11 (بتصرف).

خلال الأجور بالزيادة فيها، لكن الإستراتيجيات الإنمائية القائمة على انخفاض الأجور و المهارات استراتيجيات غير مستدامة على المدى الطويل و هذا ينعكس سلبا على العمالة من خلال تسريحها أو خفض أجورها، إلا أن الاستثمار في التعليم و المهارات – سيتم التطرق إليه – يساعد على توجيه الاقتصاد نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى و قطاعات ذات نمو ديناميكي (حيوي) يساهم في زيادة فرص العمل و إكساب سوق العمالة مرونة عالية تتماشى و متطلبات التكنولوجيا الجديدة (الاعتماد على الابتكار و التجديد) ما يؤدي إلى تغير أنماط الاستهلاك و الإنتاج و بالتالي إعادة تنظيم العمل لكن هذه العملية قلما تجري بسهولة وهي تحدث تلقائيا، و في هذه الحالة يتأثر العمال و المنشآت تأثرا مختلفا كل حسب ما هو متوفر لديه من مهارات إما عالية تمكنه من استمرار في خوض معركة التنافسية و كسب الحصة السوقية و البحث عن أسواق جديدة نظرا لزيادة دخل أصحاب المشاريع و المستثمرين و بالتالي زيادة فرص العمالة و زيادة الأجور و إما العكس مهارات منخفضة ما يؤدي إلى عجز المؤسسة في الحفاظ على قدرتها التنافسية و فعاليتها على المدى الطويل من حيث حجم و نوعية الوظائف التي توفرها و التي تصبح غير مضمونة، و بالتالي البحث عن إستراتيجية تخفيض الأجور لتحمل التكاليف ،و إما تسريح العمالة الغير ماهرة.[1]

و لقد اعتبر مكتب العمل الدولي أن العلاقة طردية بين الإنتاجية و العمالة وفقا للدراسة التي أجراها على سوق العمالة على امتداد عدة سنوات و كانت النتائج المتوصل إليها أن خلال الفترة **(1991-2005)** الإنتاجية و العمالة ينموان جنبا إلى جنب و بخاصة في أوروبا و مناطق عديدة من آسيا إذ أن الاقتصادات ذات الدخل المرتفع في آسيا و منطقة الهادي حققت أفضل أداء من حيث الإنتاجية و العمالة، و إن كانت معظم الدول الصناعية في أوروبا و أمريكا الشمالية سجلت نموا بطيئا و لكن يبقى إيجابيا.

أما بلدان وسط و شرق أوروبا سجلت زيادة في الإنتاجية من دون زيادة في العمالة و سبب ذلك راجع إلى الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق، و تحرير الأسواق المحلية و تخفيض العوائق أمام التجارة الدولية و تدفقات رؤوس الأموال.

---

[1] مكتب العمل الدولي، (2008): مهارات من أجل تحسين الإنتاجية و نمو العمالة و التنمية"، تقرير الخامس، الدورة 97، ILO Publications، جنيف، ص02.

أما في أمريكا اللاتينية و دول عربية و إفريقية سجلت نموا في العمالة يفوق نمو الإنتاجية و هذا راجع إلى زيادة النمو السكاني ما أدى إلى ارتفاع العمالة خاصة في الاقتصاد غير المنظم –غير رسمي– و أنشطة منخفضة الإنتاجية و يرجع هذا الاختلاف – على سبيل الذكر لا الحصر– إلى التركيز على الصناعات الاستخراجية ذات قدرة توظيفية ضعيفة و الشكل التالي يوضح بالتفصيل نمو الإنتاجية و العمالة في دول العالم:

شكل رقم (26): نمو الإنتاجية مقابل نمو العمالة للفترة 1991–2005

(النسبة المئوية)

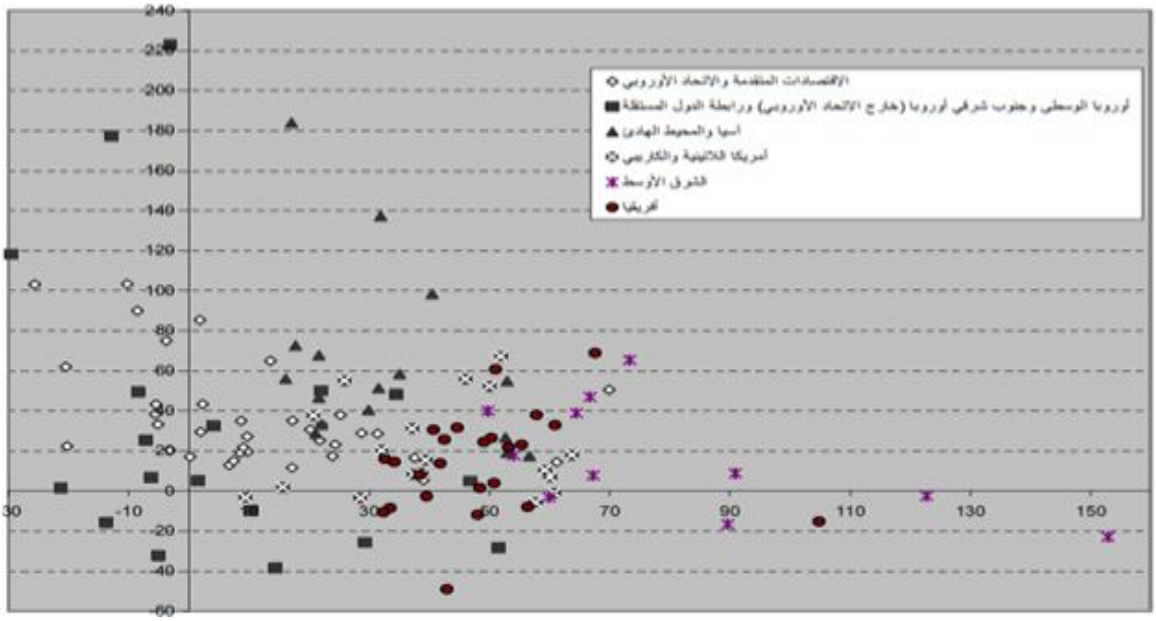

المصدر: مكتب العمل الدولي،(2008): مهارات من أجل تحسين الإنتاجية و نمو العمالة و التنمية، ILo Publications، جنيف، سويسرا، ط1، ص04.

و يوضح الشكل أن اختلاف نمو الإنتاجية مقابل نمو العمالة ليس علاقة موحدة في جميع الدول و إنما تختلف باختلاف الاقتصاديات و باختلاف السياسات المتبعة و في العموم لا الحصر هناك دراسة تم التطرق لها من أجل تحليل اختلافات مستويات الإنتاجية على النمو و تطرقت إلى تأثيرها على سوق العمل قام بهذه الدراسة Racio Medera Holgado، في رسالة الماستار الخاصة به لعام 2012 و طبقت على إحدى عشرة دولة من الإتحاد الأوروبي، و الولايات المتحدة، و مجموعة من القطاعات المختلفة و خلص فيها إلى أنه خلال العقدين الماضيين شهدت الدول الأوروبية على حد سواء تباطؤ واضح في نمو الإنتاجية و عدم تجانسها في باقي الدول، و لهذا الأمر قامت بإصلاحات هيكلية بداية 1990 .

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية و فتح حدود المنافسة و تأثيرها على سوق العمل:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة **OMC** دعامة أساسية من دعائم نظام الاقتصاد العالمي الجديد ،و هي تسيطر على قرابة 95% من حجم التجارة العالمية استنادا إلى عدد الدول المتوقع على الانضمام إليها و حجم تجارتها الخارجية، و هناك الكثير من المصادر ما زالت تقيس قدرة تنافسية البلد بحجم تجارتها الخارجية.

و من الناحية النظرية أعتبر تحرير التجارة العالمية و الانفتاح العالمي حق شرعي و سهل المنال خاصة للدول النامية لإكساب اقتصادها قدرة تنافسية من خلال طرح منتجاتها في السوق العالمي، إذ يساعد هذا التحرير على تحويل الموارد المتاحة إلى استخدامات تتمتع فيها هذه البلدان بأكبر ميزة تنافسية، و كان من المتوقع أن التجارة الحرة سوف تؤدي إلى تحسين ملموس في ظروف العمل و المعيشة للعمال في جميع أنحاء العالم عن طريق تقاسم المكاسب على نحو عادل و منصف، و تخصيص للعمالة قدرا من الحماية و المتمثلة في معاشات التقاعد و المرافق الصحية، رعاية الأطفال، إجازة الأمومة، و مرافق التدريب و إعادة التدريب و التعويض على البطالة...إلخ، ليس هذا فقط كان من المفروض أن الانفتاح من شأنه أن يساهم في الاستخدام الفعال للتكنولوجيا و التحكم في التقنية من خلال توفر يد عاملة مؤهلة تتميز بالمعرفة و هذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى تحسين جودة السلع و المنتوجات و تقليل تكلفتها و من تم اكتسابها قدرة تنافسية تواجه بها مثيلاتها من المنتوجات الأجنبية لكن واقع الأمر يكشف تشوها عميقة في سوق العمالة[1] بدلا من فتح الفرص أمام قوة العمل المعروضة للانتشار و النفاذ و الحصول على العمل مما يحقق ارتقاء في مستويات التشغيل الكلية لكن الواقع يؤكد غير ذلك تماما، و المثال الأكيد في هذا المجال إنما يكون بإلقاء نظرة متمعنة على مستويات التشغيل في الدول ذات السياسات الاقتصادية الانفتاحية (الولايات المتحدة، مجموعة الدول الاسكندينافية، فرنسا...إلخ) لتؤكد لنا من أن مستويات البطالة فيها مرتفعة، و ما نزال مستمرة بهذا الارتفاع و مستويات التشغيل الكلية فيها إنما تسير بخط بياني هابط.

ثانيا: أن قراءة متمعنة لاتفاقيات تحرير التجارة العالمية تظهر تناقضا كبيرا مفاده أن هذه الاتفاقيات تعمل على تحرير تجارة السلع و الخدمات، و لا نلحظ من بينها أية اتفاقية تخص تحرير سلعة قوة العمل، ذلك أن الدول الرأسمالية و بشكل أكثر دقة إنما تحاول من خلال اتفاقيات المنظمة أن تعولم

[1]NORIYUKI SUZUKI, Globalization and labour market challanges, the Role Trade unions, P02.

السلع التي تتميز بإنتاجها و التي تضيق أسواقها بها، و تبقي سلعة قوة العمل التي تتميز بها أسواق البلدان النامية خارج هذا التحرير، مما يحرم هذه الدول من إمكانية تصديرها و الحصول من جراء ذلك على دخول تسهم في تنميتها.

ثالثا: تقيد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حرية العمل في البلدان النامية من خلال إخضاع صادرات هذه الدول لشروط الاتحاد العالمي للمقاييس **(ISO)** و الذي يضم الآن 110 أعضاء ينتمون إلى 110 بلدا في العالم، و بشكل خاص اتفاقية الأيزو 13000 الخاصة بتحديد حجم و نوعية القوة العاملة، مما يجعل طلب القوة العاملة في هذه البلدان انتقائيا فيما يخص سلع التصدير، كما أن اتفاقيات المنظمة تؤكد تطبيق الشرط الاجتماعي على وارداتها في البلدان النامية مما يعرقل ليس فقط آلية التصدير للبلدان المتقدمة، و إنما تحقيق طلب متوازن على سلعة قوة العمل في هذه البلدان.

رابعا: إن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و بشكل خاص تلك المتعلقة بأنظمة الجودة (الأيزو) سوف يكون له بالغ الأثر في تغيير نسبة المعروض و المطلوب من سلع قوة العمل، إن كان ذلك من حيثعددها أو مستوى تأهيلها.

إن الانفتاح التجاري الذي يشهده العالم تحت راية العولمة غير جميع المفاهيم في شتى المجالات و خاصة منها سوق العمل، إذ لم يعد محصورا داخل بلد معين، و لا يعتمد على نمط واحد و إنما تغيرات حدود المكان و الزمان أيضا، حيث أصبح إيقاع العمل على مدار الساعة، و أصبح الحد الأدنى لساعات العمل أربع و عشرين ساعة في اليوم على مدار العام، و هذا يعني ضرورة وجود منحى عمل عالمي لدى الشركات و المؤسسات حتى تستطيع الفوز بلعبة المنافسة و بالتالي الاستمرار.

لقد سادت في العصر الصناعي عقلية الإنتاج الجماهيري **Mass Production**، التي استمرت طيلة القرن الماضي تقريبا، و رأينا كميات كبيرة من المنتجات ذات المواصفات موحدة المقاييس تملأ الأرفف، أما في عصرنا المعرفي أو المعلوماتي الحالي فإن الأمور في تغير، إن الميزة التنافسية في الاقتصاد القائم على المعرفة لم تعد تعتمد على مفاهيم الإنتاج المكثف، و التسويق المكثف، و التوزيع المكثف، و السياسات الموحدة، و ذلك لأن مفتاح النجاح في الأعمال أصبح يكمن في تحديد خصوصية كل مستهلك، و هذا ما يسمى **Mass Customisation**، الذي يبحث عن إنتاج أشياء جيدة و خدمات مصممة خصيصا لاحتياجات و رغبات خاصة لدى المستهلكين، و

يعتقد الكثيرون أن هذا المبدأ سيصبح بشكل متزايد مكونا حيويا في موافقة رغبات و حاجات المستهلك، و أنه سيكون المبدأ المنظم لقطاع العمل في القرن القادم، كما كان الإنتاج المكثف في هذا القرن.

و على الرغم من تفاؤل الكثيرين من أنه في ظل التحرير التجاري و تحرير قوى التنافس سوف توجه الموارد البشرية و المادية إلى المواقع الإنتاجية (و هو ما يعرف بالاتجاه الكفء للاقتصاد)، و سوف يترتب على ذلك تزايد مضطرد في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع، على الصعيد الدولي بما يشبع احتياجات البشر بشكل أفضل.

إلا أنه في الواقع اتجه العالم نحو استقطاب شديد في الفقر الذي اتسعت دائرته بشكل مخيف (حيث يعاني 840 مليون نسمة من الجوع، و 2 بليون آخرون يعانون من سوء التغذية). كما يتجه العالم إلى تركيز شديد في الثروة، و ذلك على مستوى الدول و مستوى الأفراد أيضا داخل الدولة الواحدة.

فخمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلا يحصلون على 86% من الناتج الإجمالي العالمي، 82% من صادرات العالم، 68% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و 74% من خطوط الهاتف في العالم. أما خمس السكان ممن يعيشون في اشد البلدان فقرا فإنهم يحصلون على 1% فقط من الناتج الإجمالي العالمي. و يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها هيمنة الأسواق على عملية العولمة و تكريسها لزيادة الربح دون اعتبار يذكر لما يعكسه ذلك على حقوق الناس.[1]

هذا من جهة و من جهة أخرى ظهر ما يعرف بهجرة الأدمغة ،و تغير مفهوم و شروط العمالة الوافدة إلى الدول المتقدمة في الخمسينات و الستينات إذ كانت العمالة الغير ماهرة لها فرص واسعة في هذه الدول لكن مع التقدم التقني و الصراع التنافسي بين الدول أصبحت الفرص مفتوحة أمام العمالة الماهرة و الخبيرة فقط و بوتائر تختلف حسب ظروف البلدان المستقبلة، و لقد أظهرت الأدبيات المتوفرة فيما يخص هذا الموضوع إلى مساهمة هذه الظاهرة في نمو البلدان المتقدمة، و ضياع المكاسب للبلدان النامية من رأس المال البشري الماهر المتوفر لها.[2]

---

[1] مكتب العمل العربي، منظمة العمل العربية،(2006): المتغيرات الدولية و تأثيرها على قضايا التشغيل في البلدان العربية ، دورة تدريبية خاصة بـ: تطوير مكاتب التشغيل في الجمهورية اليمنية،29/27 -11-2006، اليمن، ص11.

[2] الصندوق النقد العربي، آثار العولمة و على الخصوص تحرير التجارة الخارجية (اتفاقية الجات)، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة.

أما بالنسبة للشباب الذين لم يسنح له الهجرة قانونيا فلقد شاع ما يعرف بالهجرة غير الشرعية بحثا عن حياة آمنة و مستقبل أفضل في الدول المتقدمة، إذ شهد العقدين الأخيرين هجرة الكثير من النساء و الشابات اللاتي عادة يضطرون للعمل في أعمال متدنية.

و نظرا للطبيعة الغالبة لقطاعات إحلال الواردات المحمية جمركيا، من القطاعات ذات كثافة عالية لرأس المال، فمن المرجح أن يؤدي هذا النمط للإنتاج إلى عدم استخدام اليد العاملة شبه الماهرة و لاسيما النساء استخداما كاملا. و في هذا الإطار فإن من الطبيعي أن يكون لتحرير التجارة أثر إيجابي إضافي على العمالة على الأجل المتوسط، و إن كان هناك تخوف في عدد من البلدان النامية، من أن يؤدي التحرير الواسع النطاق للتجارة إلى تقليل الواردات، فضلا عن تعويض بعض القطاعات الصناعية ضعيفة الكفاءة إلى المنافسة مما قد يؤدي إلى فقدان فرص العمل و الواقع أن تحرير التجارة قد يعرقل فرص توفير العمل على الأجل القصير و ذلك لعدد من الأسباب:[1]

- إن تخفيض الحواجز التجارية قد يضر في بداية الأمر بالمنتجين المحليين المحميين و قد يطرد العمال غير المهرة في صناعات إحلال الواردات و إن كانت هذه الصناعات تعتمد على كثافة رأس المال فإن الحماية لا تقتصر بل تمتد أيضا إلى الصناعات القائمة على كثافة اليد العاملة غير الماهرة كما هو الحال في العديد من البلدان متوسطة الدخل و أيضا منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.
- من المعروف أن التجارة تؤدي إلى إعادة توزيع النشاط و اليد العاملة بين القطاعات القائمة على الواردات و القطاعات الموجهة نحو التصدير إلا أن التوسع التجاري و الدخول إلى قطاعات جديدة يستغرق وقتا طويلا و هذا يتوقف عليه تحقيق المكاسب في هذه القطاعات الجديدة و التي تعتمد على مدى مرونة أسواق هذه المنتجات و اليد العاملة و على مدى توفير التمويل. هذا من جهة من جهة أخرى مدى جاذبية البيئة الاستثمارية يمكن أن يؤثر بشكل كبير على حجم الاستثمارات و بالتالي على إمكانية خلق فرص عمل جديدة.
- و كذلك فإن السياسات المصاحبة لتحرير التجارة مثل إدارة أسعار الصرف يمكن أن يؤثر على الأداء التصديري في ميدان الصناعات التحويلية في المنطقة كما هو الحال في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ففي المغرب مثلا شهد خلال فترة الثمانينات نموا سريعا في الصادرات و في العمالة في الصناعات التحويلية، و ذلك على ضوء إجراءات تحرير التجارة، إلا أن ما حدث في التسعينات أنه

[1] حازم الببلاوي، سوق العمل و مشاكل البطالة في البلدان العربية، المصدر سبق ذكره، ص233.

تقلص النمو في الصادرات المصنوعة و في العمالة، و كان ذلك جزئيا بسبب تناقص القدرة التنافسية، و إن ساعد بعد ذلك نظام سعر الصرف الثابت الذي نفذ في التسعينات إلى تحقيق الاستقرار، و لكنه أدى إلى ارتفاع قدره 22 في المائة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي على امتداد العقد، مما زاد من الضغوط التنافسية على قطاع السلع الداخلية في التجارة الدولية، و أبلغت رابطة منتجي المنسوجات عن فقدان قرابة 30 ألف وظيفة في صناعة المنسوجات منذ عام 1999 أي ما يعادل حوالي 12 في المائة في العمالة في تلك الصناعات.

- كذلك فإن الإصلاحات المعتمد من طرف الدول لغرض تحرير التجارة أدى إلى فقدان الملايين من العمال لمناصب عملهم هذا من جهة و من جهة أخرى أدى ذلك إلى الانخفاض في نمو الأجور بالقيمة الحقيقية نتيجة التباطؤ في سوق العمل.

و إذ تم محاولة تحليل تأثير تحرير المبادلات الدولية على العمالة تاريخيا فإنه قبلا يجب إلقاء الضوء على أن المطالبة بهذا التحرير فرض على العالم ضمن شروط دولية و تجسد بشكل واضح في الشركات "المتعددة الاستيطان" من خلال بسط قدرتها التنافسية الكبيرة باستخدام –الاستيلاء– على التكنولوجيات الجديدة للإعلام و المعلوماتية و هذا التطور السريع ساعد بشكل كبير على توظيف التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية على الصعيد العالمي (تكلفة الإنتاج، الأجور، غياب الضمانات الاجتماعية خاصة للعمال)لحساب تحقيق أرباح هائلة و دعما لهذا المسار تهافت الحملات الدعائية و تعقد المؤتمرات الدولية المطالبة إلى:[1]

- ✓ تحرير الأسواق و عدم الضبط (**Déréglementation**) و تعزيز القدرة التنافسية؛
- ✓ المناداة بالمرونة (**Flexibilité**) على مستوى التشغيل و الأجور؛
- ✓ تسهيل اللاتموضع (**Délocalisation**)؛
- ✓ إطلاق و ترك "اليد الخفية" للسوق تتحكم في كل شيء.

لكن كل ذلك ما هو إلا دعوات رنانة كشف الواقع و التاريخ عن فشلها، فمن الناحية التحليلية التاريخية لتنظيم العمال كلن النموذج الفوردي–التايلوري المتبع منذ بداية القرن العشرين يقوم على

[1] فؤاد الهيلالي، (2011)، العولمة الرأسمالية و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية على المرأة العاملة المغربية، جريدة: الحوار المتمدن، العدد 3303، (بتصرف).

منهجية أساسها تجزيء العمل إلى أقصى حد ممكن مع تقليص أقصى للوقت الميت (**Temps-mort**) و هو ما اصطلح على تسميته بـ **Le travail à la chaine**.

بالرغم من أن الأدبيات حول علاقة النمو الاقتصادي بالتجارة بأن تحرير التجارة الخارجية يلعب دورا حاسما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية خاصة إلا أن الشواهد التاريخية لم تثبت وجود علاقة واضحة و مباشرة بين تحرير التجارة الخارجية و توسيع التشغيل الكلي في الاقتصاد سواء في الدول المتقدمة أو النامية و يمكن ذكر آثار التجارة الخارجية و انفتاح الأسواق على التشغيل بصفة عامة من خلال فهم العلاقة بين التجارة و التوظيف و الأجور في النقاط التالية:[1]

1- إن تحرير التجارة بمفهومه الواسع يعني تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية و إزالة الاحتكارات و خصخصة مؤسسات القطاع العام العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية لإكسابها قدرة تنافسية من خلال إعادة تأهيلها وفقا للمتطلبات العالمية لكن هذه العملية –الخصخصة- ستؤدي إلى تسريح عدد من الوظائف في القطاع العام.

كذلك زيادة المنافسة في الأسواق المحلية من جراء تخفيض الحواجز الجمركية قد تدفع بالمنتجين المحليين إلى تحسين كفاءة الإنتاج و تعويض أساليب التقنية الحديثة على حساب تشغيل العمالة.

2- إن تحرير التجارة لديها آثار إيجابية أيضا في توفير و توسيع التشغيل على مستوى العديد من الدول النامية الصغيرة و المتوسطة الحجم و التجارب تثبت ذلك.

إذ أن تزايد الانفتاح الاقتصادي على الخارج صاحبه توسع في التشغيل و بالتالي انخفاض في معدلات البطالة، و يذكر في هذا الصدد تجربة سنغافورة، التي تمكنت من تحقيق انفتاح اقتصادي ملحوظ للاقتصاد السنغافوري يقاس بإجمالي الصادرات و الواردات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث قفزت هذه النسبة من 224% إلى 298% خلال الفترة 1966-2000. غير أن علاقة الانفتاح بتوسع التشغيل تبدو أكثر وضوحا في الدراسات القطاعية لتجرب الدول النامية. فمثلا في المكسيك، فإن تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي و الانضمام لاتفاقية التجارة الحرة (النافتا) مع كل من الولايات المتحدة و كندا أدى إلى زيادة ملحوظة في توظيف العمالة في

[1] جمال الدين زروق، (2007): تحرير التجارة الخارجية و التشغيل في الدول العربية، ، دراسات اقتصادية، العدد (1)، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ، ص3، ص6. (بتصرف)

قطاع التصدير في المناطق الحرة (الماكيلادورس). و في دراسة عن تجربة دول شرق آسيا، فقد اتبعت دول مثل ماليزيا سياسة تنويع الصادرات في ظل تحرير التجارة مما أدى إلى الانتقال من التخصص في الصناعات كثيفة العمالة و قليلة المهارات إلى صناعات أكثر كثافة للمهارات، مما ساعد ماليزيا على التميز عن بقية دول شرق آسيا، التي استمرت قدرتها التنافسية تتركز في الصناعات كثيفة العمالة و قليلة المهارات مثل الصين و الهند.

3- تحرير قطاع الخدمات:[1] معظم الدراسات حول تأثير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل الكلي تمحورت حول التشغيل في الصناعات التحويلية بالدرجة الأولى، إلا أن التقدم التكنولوجي الحديث عمل على تغرير التنافسية الدولية من جهة و تسريع انفتاح اقتصاديات الدول النامية من خلال تطوير المبادلات التجارية الدولية من جهة ثانية، إذ لم تعد تقوم –المبادلات التجارية الدولية– على الإنتاج السلعي فحسب و إنما أصبحت مساهمة الخدمات في محتوى إنتاج السلع عاملا رئيسيا في تحديد القدرة التصديرية لهذه السلع و مصدرا مهما لزيادة الإنتاجية و بالتالي توفير مناصب عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.

و تشكل نسبة العمالة الموظفة في قطاع الخدمات في الدول الصناعية ما يزيد عن 70% من إجمالي التشغيل. و على الرغم من أن غالبية تلك الوظائف تقع ضمن الخدمات التي لا يتاجر بها في السوق العالمية (**Non-tradable activity**) مثل العقارات.

فقد أدى تحرير التجارة الدولية للخدمات عبر الحدود الوطنية كما تعرفه اتفاقية (الجاتس) لمنظمة التجارة العالمية، و بوجه خاص، تجارة الخدمات بواسطة توريد الخدمات عبر الحدود الوطنية دون انتقال المنتج و المستهلك إلى ظهور مجالات جديدة، و منها على وجه الخصوص التعاقد من الباطن لخدمات الأعمال التي تشهد نموا مطردا في جانب توليد وظائف جديدة تقدر في الهند وحدها بحوالي مليون وظيفة جديدة.

و بالنسبة للعالم ككل فلقد أدى التغير الواسع لنمط الإنتاج الى ارتفاع نسبة العمالة في قطاع الخدمات من 33.6% عام 1991 إلى 43.8% عام 2008 و كان ارتفاع حصة قطاع الخدمات في مجال العمل قد سادت بصفة عالية في الدول المتقدمة، ثم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، حيث ارتفعت بزيادة طفيفة بنحو 9.5%، 2.5%، 2% على التوالي في المناطق سابقة الذكر و لكن النسبة

[1] نفسه ص05.

الكبر كانت في شرق آسيا حيث تضاعف تقريبا بـ 19.5% إلى 35.7%، جنوب آسيا من 23.6% إلى 30.1% و هذا يفسر مجتمع ما بعد الصناعة و هو مؤشر هام لتحسين القدرة التنافسية للدولة ، و يفسر المحللين زيادة فرص العمل في قطاع الخدمات إلى كونه مؤشر المجتمع ما بعد الصناعة و ما يتميز به من مستويات عالية من الابتكار و التسارع نحو التنافسية ،و الشكل التالي يوضح نسبة العمالة في قطاع الخدمات في العالم بين 1990 إلى 2008.[1]

4- الاستثمار الأجنبي المباشر و الاندماج في الاقتصاد العالمي و التشغيل:[2]

إن تبني سياسة تحرير التجارة و إزالة القيود أمام رؤوس الأموال تحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل هذا الأخير يساهم إلى حد كبير في توليد فرص تشغيل العمالة الوطنية و زيادة مستوى الأجور، و لم يعد الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على استغلال الموارد الطبيعية في الصناعات كثيفة العمالة بل تحفزه أيضا كفاءة الأسواق في الدول المستضيفة، و منها كفاءة العمالة لكونها ترفع الإنتاجية و تعزز القدرة التنافسية.

المطلب الرابع :الاستغناء عن الوظائف التقليدية و إحلال مكانها وظائف مهارية بفعل التغير التكنولوجي و أثار أخرى :

إذ أن سوق أي اقتصاد يتكون من جملة من العناصر و أولها على الإطلاق هو توافر قوة العمل المحددة، ثانيها توافر آلية للعرض و الطلب من أجل تحديد الأسعار أما ثالثا فهي أداة النمو هذه الصورة المبسطة و طبعا فالسوق في ظل التغيرات العالمية الحالية و خاصة التكنولوجيا منها فإنها تخضع إلى شروط حرية التنافسية خاصة في العرض و الطلب. و تاريخيا أدت المنافسة إلى التمركز، فعندما يتنافس المنتجون يتفقون على إقامة سوق مصطنعة يكون فيها العرض مشوها للحصول على طلب معين، أي التحكم بالطلب من خلال التحكم بالعرض و بالتالي لم يعد السعر نتيجة آلية مواجهة العرض و الطلب – كما تم التطرق إليه في السابق – فوجود سوق موحدة متجانسة أمر غير متحقق في البلدان النامية على عكسه في الدول المتطورة، و بما أن السوق يدفع إلى التفاوت

[1]Rolph wan der Moeven, (2010): labour markets trends, Financial globalization and the current crisis in developing countries , DESA working paper N°99, Economic and social affairs, United nations Plaza, New york, P03.

[2]جمال الدين زروق، المصدر سبق ذكره ، ص06.

في الدخول فسيؤدي ذلك إلى حصول فجوة بين العرض الذي يتنامى باستمرار، و الطلب الذي لا يواكبه و بالتالي فإن مسألة العمالة و توزيع الدخل لم تعد قضية اجتماعية بل قضية اقتصادية نتيجة لعدم مثالية السوق أو كماليتها.[1]

و يتضح ذلك جليا إلى فعل التنافسية و أثرها على سوق العمالة و سعيها الحثيث ليتحقق الربح على حساب العمالة و لأجل توضيح تأثير التكنولوجيا الجديدة على سوق العمالة قام مجموعة من المفكرين بدراسات ميدانية على شركات صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1980-1990 و ذلك من خلال وضع النموذج التالي و الذي ينطلق من مفارقتين، الإنتاجية و عدم المساواة في الأجور:[2]

- ✓ الاعتماد على منتج واحد؛
- ✓ الاعتماد على نوعين من العمالة: عالية المهارة **(H)**، و منخفضة المهارة **(L)**؛
- ✓ العمالة تعمل بالشركة **i** في الوقت **t**؛
- ✓ دالة الإنتاج Y_{it} و العلاقة الإنتاجية N_{it}.

$$Y_{it} = f(N_{Lit}, N_{Hit} \dots)$$

أين **L** أو **H** = **j** حيث $N_{jit} = \theta_{jit} L_{jit}$

θ_{jit}= إنتاجية مدخلات العمل

حيث الشرط الأول هو:

$$\frac{W_{jt}}{\theta_{ijt} P_t} f_{jt}(N_{Lit}, N_{Hit} \dots) =$$ حيث **j** = **H** أو **L**

و هذا لجميع الشركات **i**، و P_t يمثل سعر سوق السلع و W_{jt} معدل الأجر علما أنه في هذا السوق البسيط فإن استخدام أي تكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية من طرف شركة واحدة تكون النتيجة تخفيض السعر من طرف هذه الأخيرة و الاستحواذ على السوق.

---

[1] عصام الزعيم،اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة و التحديات الوطنية، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، ص07.

[2] Clair Brown and Ben Campbell,(2002):The Impact of Technological Change on Work and Wages, Industrial Relations, Journal of Economy and Society, Vol. 41, pp. 1-33, Univ of California, USA.

أما إذا أردنا تعميم نطاق هذا النموذج على أكثر من سوق صناعي واحد، نستخلص إدخال المهارات العالية لمواكبة التغير التكنولوجي في الصناعة i أي $\theta_{Lit}/\theta_{Hit}$هذهالعلاقة يمكن أن تصنف ضمن ثلاث تغيرات متعلقة بأنواع المهارات خلال فترتين 0 و 1 أي:

1) الانحياز نحو مهارة عالية: $\theta_{Hi1}/\theta_{Li1} > \theta_{Hi0}/\theta_{Li0}$

2) الانحياز نحو مهارة منخفضة: $\theta_{Hi1}/\theta_{Li1} < \theta_{Hi0}/\theta_{Li0}$

3) الانحياز المحايدة: $\theta_{Hi1}/\theta_{Li1} = \theta_{Hi0}/\theta_{Li0}$

و انطلاقا من هذا النموذج تم استخلاص أمرين هما: أن التكنولوجيا تؤثر على سوق العمالة من خلال تأثيرها على شروط العمل و خاصة انحياز الشركات نحو الاستحواذ على العمالة الماهرة ما يؤدي إلى عدم المساواة في الأجور، أي بصيغة أخرى أن تحرير التجارة على الصعيد الدولي بأسره و ما ساهم في احترام المنافسة، يدفع بالتنافس على تخفيض تكاليف الإنتاج إجمالا و أجور العمال تخصيصا إلى أقصى مدى فيشتد الاندفاع و يدفع بالتنافس لتجديد التقانة و رفع فعاليتها الإنتاجية و بتقليل العمالة في ظلها إلى أقصى مدى ممكن أيضا و هكذا يشتد الميل نحو تقليص فرص العمل و ردع ارتفاع الأجور و الحد من المزايا الاجتماعية.

و لقد ولدت التكنولوجيا الحاجة لعمالة ذات خصائص مغايرة لما كان سائدا، و أهم آثار التطورات العلمية و التكنولوجية هي مساهمتها في التغيرات الجذرية و الهيكلية في سوق العمل في العقود القليلة الماضية، فقد أسهمت التكنولوجيا المتمثلة في الأوتوماتكية و المعلوماتية في تغيير أشكال مؤسسات الأعمال و أساليب الإنتاج و الإدارة، و زادت من حاجة الدول إلى قوة عمل ذات خصائص متنوعة و متجددة و أضعفت الصلة بين زيادة الإنتاج و نمو العمالة، و ساهمت في بروز ظاهرة جديدة و هي ظاهرة "النمو بلا زيادة في الوظائف" و قللت من الحاجة للعمالة الأقل مهارة و ولدت وظائف جديدة أكثر تعقيدا و اعتمادا على العلم و المعرفة، و أصبحت القدرة على العمل أو الصلاحية للعمل هي أساس القدرة التنافسية و زاد خطر استبعاد من لا يملكون المهارات المطلوبة هذا من جهة و من جهة أخرى أصبح ذوي المهارات العالية في الأنشطة التكنولوجية يعملون بأجور عالية و بجانبهم عمالة جزئية بأجور منخفضة.[1]

[1] حازم الببلاوي، المصدر سبق ذكره ، ص111.

ورغم الأهمية البالغة للتطور التكنولوجي في تعميق التنافسية لما يحقق من رفع الجودة، النوعية و السعرية للمنتجات المحلية و أيضا تأثير شروط المنافسة على جوانب البيئة الاقتصادية الداخلية، إلا أن التقييم التكنولوجي يعرض حصص متزايدة من الاقتصاديات الوطنية إلى منافسة شديدة تتطلب أسواق عمل مرنة من أجل السماح للعمالة بالانتقال بين الشركات و القطاعات أو حتى بين المناطق و مع أنه من المنظور العالمي يرجح أن يؤدي انتقال العمالة إلى الخارج – أي الميل إلى نقل أجزاء عملية الإنتاج الكثيفة العمالة المنخفضة المهارة بشكل متزايد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية – إلى إيجاد مزيد من الوظائف.

و لأجل الاحتفاظ بالقدرة التنافسية أصبح هناك حاجة لتدعيم تكنولوجيات جديدة بسرعة أكبر و ذلك يتطلب أن تكون المعرفة و المهارات عنصرا رئيسيا في استراتيجيات العمالة، نظرا لأنها تحدد القابلية للتوظيف و القدرة التنافسية للقوى العاملة، و المناخ الاستثماري العام للاقتصاد، و تستدعي متطلبات المهارات المتغيرة بسرعة جهدا شاملا لزيادة المستوى التعليمي و لاسيما في البلدان النامية.[1]

كما نتج عن ثورة المعلومات و الاتصالات تحولات مهمة في أنماط التوظيف و هيكل المهن و أسلوب أداء "أسواق الأعمال"، فقد نتج عن استخدام الحاسب الآلي في معظم أماكن العمل تغييرات مهمة في ثلاثة مجالات أساسية هي :

1- تغييرات في التركيب المهني و المهاري لقوة العمل:

في العصر الحالي أصبح هناك تقليص تدريجي لفئات العمالة "الماهرة" و "نصف الماهرة" لصالح الفئات "الفنية" و "المهنية" الأكثر اتصالا بأساليب تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و نتيجة ذلك شهدت البلدان الصناعية المتقدمة تغيرات جوهرية في هيكل المهارات، من خلال خلق الوظائف الجديدة "ذات الكثافة المهارية العالية"، و مقابل تحطيم و تصفية الوظائف "ذات المهارات المنخفضة".

2-أدت ثورة المعلومات و الاتصالات إلى تغيرات جذرية في مفهوم "تنقلية العمل" (Labour mobility):

فلم يعد مفهوم التنقلية مرتبطا "بالتنقلية الجغرافية" (**Geographical mobility**)، بل أصبح هناك "تنقلية مجازية للعمل" على الصعيد العالمي من خلال "فضاء الاتصالات الإلكتروني". و بالتالي

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، المصدر سبق ذكره، ص12.

لم يعد "الموقع الجغرافي" سجنا للمواهب و القدرات التي تستطيع المساهمة في التقسيم الدولي الجديد للعمل.

و تؤكد تجربة الهند بوضوح إمكانية تأسيس مواقع إنتاجية دولية في البلدان النامية في الأطراف، بعيدا عن مراكز الإنتاج العالمية، نتيجة للإمكانات الجديدة "للتنقلية الدولية" لأقسام معينة من قوة العمل عالية المهارة. و بهذا الصدد، تشير التقارير الحديثة إلى أن مركز تطوير برامج الحاسبات في إقليم "بانجلور" في الهند أصبح منافسا مهما "لوادي السليكون" في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. كما تشير التقارير إلى أن هناك نحو 500 شركة أمريكية كبيرة تستخدم خدمات "البرمجيات" المتعاقد عليه مع منشآت و بيوت خبرة هندية.

3- تغير نمط العلاقة التعاقدية بين "العامل" و "رب العمل":

إذ أدت ثورة المعلومات و الاتصالات إلى شيوع أنماط جديدة من التعاقدات أثـرت على أسلوب أداء سـوق العمل، حيث أصبح هناك مزيد من الاعتماد على العمالة التي تعمل من منازلها "Out-workers"لحساب المنشآت الصناعية و الخدمية الحديثة. كما يتم اللجوء بشكل متزايد "للعمالة بعض الوقت" و ليس "كل الوقت"، مما أدى إلى الارتفاع المتزايد للنصيب النسبي "التوظيف بعض الوقت" من مجمل التوظيف في البلدان المتقدمة، و هذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل دوران العمالة، و تقليص "الحقوق التأمينية" و ارتفاع درجة "عدم التأكد" حول انتظام التوظيف و تدفق الدخل للعامل "رب الأسرة". و ذلك في ظل الإيقاع السريع للتحولات التكنولوجية في مجال إنتاج السلع و الخدمات. و بهذا الصدد تحدث بعض الكتاب مثل "**Geremy Rifkind**" في مؤلفه "نهاية العمل" عن تبخر حلم "الوظيفة الثابتة مدى الحياة"[1]

هذا من جهة، من جهة أخرى فلقد فرضت الثورة العلمية و التكنولوجية مفهوم الزيادة في النمو من دون الزيادة في مناصب العمل على غرار ما كان يعرف قديما إذ أنه من الممكن أن ترتفع معدلات النمو و منه مستويات الإنتاج و الإنتاجية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة في التشغيل حتى و إن خفضت ساعات العمل، و هذا المشكل بدأت تتعرض له الدول الرأسمالية المتطورة و هذا

[1]Mahdy Mohammad El-Kassas, (2007): Youth's labour in the light of globalization a field study , the 2nd conference of the deanship of scientific research, the arab world and the challanges of globalization,25-26 April 2007,Irbid Private University, P19.

ما شغل اهتمام المفكرين و خلق صراع حاد بين الحكومات و الأحزاب السياسية و النقابات...إلخ، و السبب في ذلك يعود إلى عاملين أساسيين هما:[1]

العامل الأول: يكمن في الوتيرة السريعة لإدخال الآلات و استغناء الرأسماليين على عدد دائما متزايد من العمال، و هذه مسألة طبيعية جدا في الظروف العادية لسير الاقتصاد، لكن بالمقابل فإن إدخال التكنولوجيا الحديثة من المفروض، و دائما في ظل المنطق الاقتصادي، أن يؤدي إلى الرفع من المردودية و منه الأرباح، و هذا بدوره من المفروض أن يؤدي إلى زيادة الإستثمار و منه التشغيل. لكن في النظام الرأسمالي و منطق الربح فإن الرأسماليين يعمدون دائما إلى توجيه أموالهم للقطاعات الأكثر ربحية، و هذا هو العامل الثاني في اعتقادنا.

الباحثة الاقتصادية " سوزان جورج Susan George" بيّنت ذلك في دراسة قامت بها حول أهم الشركات المافوق قومية.[2]،فقد قسمت هذه الشركات حسب نشاطها الصناعي و قامت بمقارنة رقم مبيعاتها أو رقم أعمالها بمناصب الشغل التي تحدثها، ووصلت إلى الملاحظات التالية:

- ✓ بالنسبة لقطاع الإلكترونيك و الإعلام الآلي، فإن مبيعات العشرين شركة التي تقع ضمن المائة شركة الأولى في العالم سنوات 1995 و 1997 قد ارتفع بنسبة 16%، في حين انخفض التشغيل بها بنسبة 4.3%؛
- ✓ في قطاع إنتاج السيارات، ارتفع رقم الأعمال بنسبة 25%، بينما التشغيل انخفض بنسبة 6.85%؛
- ✓ أما في قطاع البترول، فإن المفارقة تظهر بأكثر وضوحا، إذ عرف هذا القطاع ارتفاعا في رقم الأعمال بنسبة 19% و لكن التشغيل انخفض به بنسبة 24.4% ؛
- ✓ التشغيل ارتفع بنسبة ضئيلة جدا (1% فقط) في قطاع الخدمات و أساسا في شركات الوجبات السريعة و التبغ و المشروبات.

العامل الثاني: يظهر في تنامي القطاع المالي على حساب القطاع الإنتاجي، فكما رأينا أعلاه، القطاع الذي يستقطب حاليا كميات هائلة من رؤوس الأموال هو القطاع المالي الذي يحقق معدلات أرباح عالية جدا خاصة أنه لا يخضع إلى ضرائب و رسوم، و لكنه بالمقابل فهو قطاع لا يخلق مناصب شغل. هذا الوضع يظهر جليا في سيطرة حاملي الأسهم على القرارات الإستراتيجية للشركات

---

[1] أحمد شفير،(2000): الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على البطالة و التشغيل "حالة الجزائر"، مذكرة الماجستير غير منشورة، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ص84.

[2] Susan George, L'ampleur de la mondialisation aujourd'hui, International View point, N°326.

الكبرى خاصة عندما يتعلق الأمر بتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة، و بطبيعة الحال فتكاليف العمل هي التي تستهدف، حيث أصبح هناك علاقة طردية بين تخفيض عدد العمال و ارتفاع قيمة السهم.

إذ يكشف التاريخ أن خفض التكاليف يسبب الضغوط التنافسية و رفع القيود التنظيمية في سوق العمل و تضاؤل قوة نقابات العمال، و التغييرات التي طرأت في مجال التكنولوجيا و في تنظيم العمل أدى إلى حدوث تناقص حالة الرفاه في البلدان المتقدمة النمو إذ ازداد عدد الموظفين غير المتفرغين و أعداد العمالة الطارئة في وكالات الأعمال المؤقتة أو من خلال العقود الشخصية و السبب في ذلك راجع إلى أن بعض مصادر نمو إنتاجية العمالة و خاصة تكنولوجيات رأس المال الكثيفة قد تزيد الإنتاجية على حساب العمالة و لاسيما على المديين القصير و المتوسط خاصة تلك القطاعات التي تحتاج إلى نهج العمالة الكثيفة فإن السياسات المتبعة في أغلب الأحيان لتخفيض التكاليف يكون من خلال إحلال الميكنة (الآلات) محل العمال وا ٍزاحتهم إلى ما هو دون الحد الأمثل، و في ظل ذلك فإن الطابع الغير المستقر لمختلف أشكال العمالة الطارئة أن يجعل من الصعب على العامل أن يحصل على حقوقه الاجتماعية و أن يتمتع بالحماية الاقتصادية التي يتيحها نظام الضمان الاجتماعي في أوقات الأزمات الاقتصادية.[1]

و في سياق ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تأثيرها على العمالة، تنفرد هذه الورقة و تعرض نقدا لاتجاهين "تقليديين" متشابهين هما:

أ) **نظرية التعويض المألوفة:** التي تقول بأن الأثر التعويضي للتكنولوجيا يتخذ شكل الطلب على المهارات الجديدة، و ازدياد الدخل و/أو انخفاض الأسعار؛

ب) **النظرية التقليدية المضادة،** و التي تشيع تسميتها بنظرية "إنهاء العمل" و التي تنمو مع تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

و تشير النظريات الاقتصادية إلى وجود قوى اقتصادية يمكنها أن تعوض تلقائيا تقلص العمالة الناتج عن التقدم التكنولوجي، و لكي تستفيد حكومات البلدان النامية من الآثار التعويضية للتكنولوجيا، عليها أن تعتمد سياسات ابتكارية و صناعية ملائمة تحققالتوازن بين مدخلات تجديد عمليات الإنتاج،

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، (2006) : تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني و الدولي لإيجاد عمالة كاملة و منتجة و توفير فرص العمل الكريمة للجميع، و تأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، جنيف، ص07.

التي تتجه إلى توفير الأيدي العاملة، من ناحية، و مدخلات تجديد المنتجات التي تتجه إلى توليد العمالة من ناحية ثانية.[1]

هذان العاملان يجعلان من الصعب الربط بين النمو الاقتصادي و التشغيل، و هو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة البطالة.[2]

سوف يؤدي التغير التكنولوجي إلى زيادة الطلب على تشغيل يحتاج أكثر فأكثر إلى تأهيل عال و مستوى علمي مرتفع مرتفع، و هذا يعني أن ظروف التشغيل التي كانت تخضع لشروط الثورة الصناعية و تقسيم العمل الذي كانت تتطلبه لم تعد قائمة، فمتطلبات العمل الجديدة تفرض على العامل المنتج سيطرة تامة على كل العملية الإنتاجية في كل مراحلها، هذا بالإضافة إلى سرعة الابتكارات التي رفعت من وتيرة تجديد التكنولوجيا و إدخال الآلات الجديدة، و هو الأمر الذي أصبح يتطلب من العامل مرونة كبيرة للتأقلم معها و هذا يستدعي أمرين:

الأول: هو ضرورة الر فع من مستوى المعارف العامة و الأساسية للعامل و التي تسمح له باكتساب قاعدة من المعلومات تمكنه من التأقلم طول حياته المهنية مع التطورات التكنولوجية الجديدة؛

الثاني: فهو ضرورة التخصص الدقيق من أجل التمكن كل ما استدعى الأمر التماشي مع المتطلبات الجديدة للثورة العلمية و التكنولوجية. إن التوفيق بين هاذين الأمرين هي مسألة معقدة و صعبة و هو الشيء الذي أدى في كثير من الأحيان لطرد أعداد متزايدة من العمال الذين لا يتجاوبون و هذه المتطلبات.

و أهم ما ميز انعكاس عصر التنافسية على سوق العمل اضافة لما تم ذكره ما يلي:

1- تغير أنماط (أشكال) العمل:

ولقد ظهر ذلك خلال السنوات العشرين الماضية إذ تم استبدال عقود العمل التقليدية التي تعتمد على الدوام الدائم إلى عقود عمل جديدة تختلف من دولة إلى أخرى سواء الدول المتقدمة أو النامية إذ أدت هذه الأشكال على زيادة مرونة العمل، إذ تعتمد على العمل بدوام جزئي...إلخ من الأشكال، لكن واقع الأمر كشف أن عدم الاستقرار الواضح لعقود العمل أدى إلى ظهور ما يعرف "بالاقتصاد الغير

[1] الأمم المتحدة،(2002): تقرير مؤتمر التكنولوجيا و مكافحة الفقر و البطالة في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 16-17 تموز/يوليو 2002، بيروت، ص05.

[2] أحمد شفير، المصدر سبق ذكره، ص85.

رسمي" بدلا من القطاع الغير رسمي "**Informal sector**" بدلا من "**Informal economy**" و هذه الظاهرة لا تقتصر على الدول النامية و إنما أصبحت ظاهرة شائعة في الدول المتقدمة و يتضح ذلك جليا من خلال النظر إلى الإحصائيات إذ أن أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا اللتان تتميزان بدخل فردي مرتفع فإن حجم القطاع الغير رسمي ارتفع بشكل ملحوظ في هذه الدول.

و يرتبط جزئيا وجود الاقتصاد الغير رسمي إلى تغييرات في هيكل العمالة و الاختلاف المستمر لأنواع أنماط العمل و أيضا زيادة فرص العمل في قطاع الخدمات الذي يتطلب يد عمل ماهرة و ذات كفاءة عالية، أي العمال الأقل مهارة و التي لا تتمتع بالمهارة تكون غير قادرة على العمل في هذا القطاع ما يدفعها إلى العمل في القطاع الغير رسمي.

و إن كان هناك جدال واسع حول توسع الاقتصاد الغير رسمي إذ ينسبه الأغلبية إلى ضعف مرونة سوق العمل، و إن كان كل من منظمة العمل الدولية "**ILO**" و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية "**OCDE**" و منظمات الأمم المتحدة الأخرى تعتبر السبب الرسمي هو عدم وجود وظائف رسمية، و لكن الأدلة تثبت وجود صلة واضحة بين زيادة عدم المساواة بين العمل و الدخل و السبب في ذلك راجع إلى اتساع الفوارق في الأجور بين الوظائف، نظرا لاختلاف المستوى التعليمي و المعرفي للقوى العاملة فهناك قوى عاملة تتمتع بمستوى عالي من المهارة و أخرى ضعيفة المهارة هذه الأخيرة تتجه إلى القطاع الغير رسمي بسبب ضعف المستوى التعليمي و المهني لها، و الشكل التالي يوضح نسبة القطاع الغير رسمي في مناطق مختلفة.[1]

و تتوجه فرص العمل إلى ما يعرف باستقلالية العمل عن الروابط المكانية و القطرية تحت ما يعرف بالعمل عن بعد **(Teleworking)** ،و الذي يعني انتقال الأعمال من مجالها المكاني إلى مجالها البشري أينما وجد، و هذه أثبتت وفقا للمعلومات المتاحة من منظمة العمل الدولية انتشارا واسعا لفرص العمل خاصة التي تتيحها الدول الصناعية المتقدمة ،و كمثال على ذلك فإن أكثر من 1.3 مليون عامل يشتغلون بهذه الطريقة **(employed in call)** في إطار الاتحاد الأوروبي سنة 2003، في حين كان هذا العدد يصل إلى 670.000 عامل عام 2001.

و ترتبط فرص العمل الجديدة بخلق مهام وظيفية غير مسبوقة مثل التعامل مع مواقع لمصممين على شبكة الإنترنت **(Webpage designers)** أو موقع العمال تحت الطلب أو غيرها من

---

[1] Susan George,op. cit, P05.

الوسائط، فمن خلال فعاليات الإنترنت و البريد الإلكتروني صار العمل مستقلا عن المكان، حيث تنامت حركة التوظيف الذاتي **(Self employment)** و زاد عدد الذين يتعاملون مع أكثر من مشروع ذاتي و خاص، و في هذا السياق صار الاقتصاد و التشغيل الرقمي **DLE (Digital economy labour)** و أصبح نصيب التشغيل الذاتي و العمالة المؤقتة في نمو متزايد مع المهارات و القيمة المضافة.[1]

[1] عبد السلام بشير الدويبي،(2005): متطلبات و أساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء و احتياجات سوق العمل المتغيرة، 11-2005/07/13، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس.

المبحث الرابع: تعديل الأنظمة التعليمية لاكتساب مرونة لسوق العمل و دور ذلك في تخفيف آثار التنافسية :

تمهيد :

إن الاقتصادي العالمي قائم على التنافس التسديد و الصراع المحتدم في ظل تحالفات اقتصادية تكونت في الأساس من شركات عملاقة لا يعنيها سوى السبق في تقديم منتج جديد منافس لما هو مطروح في السوق و ذلك باعتمادها المتزايد على قوة العمل المؤهلة و المتخصصة في مختلف الميادين، كذلك تتمتع –اليد العاملة المؤهلة– بقدرة و مرونة عالية نظرا لما تفرضه المنافسة من الدول اكتساب قدرة التعرف على الفرص الاستثمارية المواتية و الاستجابة السريعة لها من خلال توفير ما تتطلبه هذه الفرص من سلع أو خدمات بجودة عالية، و يتطلب ذلك بدوره توفر قدرة عالية لدى المنتجين على الاستجابة السريعة لتطوير الإنتاج و المنتجات، و تطوير أساليب التجارة و التوزيع خاصة و أن هذه البيئة العالمية الجديدة فرضت على الدول و الشركات الاعتماد على إنتاج الخدمات على إنتاج السلع، إذ توضح الإحصائيات أن حوالي 70% من القوة العاملة في كندا و الولايات المتحدة، و اليابان تعمل في ميدان الخدمات و إن كان أسلوب إنتاج المعلومة و بنشرها...، قد قلل الفوارق بين السلع و الخدمات و عمل على دمجها بفضل المنافسة و التسارع الشديد.[1]

المطلب الأول : تحويل البنية التحتية المؤسسية للأنظمة التعليمية لمواكبة الأنماط الجديدة لاحتياجات سوق العمالة:

إن الأهمية البالغة للفكر المعرفي المحفز للتنافسية لا يتحول إلى إنتاج مادي –سلع و خدمات– إلا بعمالة تتنوع مهاراتها و مستوياتها وفق متطلبات سوق العمالة، يتمتع بمرونة كبيرة و لمواكبة التغيرات الحاصلة و بالتالي اكتسابه كفاءة على المستوى المحلي و الدولي، ففي السابق كانت المهارة تكتسب من خلال ممارسة العمل لكن بعد إن ازدادت وتيرة التطور المعرفي و توسع وجودة الإنتاج

---

[1] بتصرف بالاعتماد على المرجعين :

- محمد عجيلة، مصطفى بن نوي، (2010): ثنائية التشغيل و الجامعة وفق متطلبات التنمية المحلية"، رؤية إستشراقية، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل و مواكبة تطلعات التنمية المحلية، 2010/05/20، الجلفة، الجزائر، ص88.

- حازم الببلاوي ، المصدر سبق ذكره، ص58.

ازدادت الحاجة إلى العمالة الماهرة، و لهذا الغرض تسارع الحكومات إلى إنتاج نظام تعليمي جديد لإعداد عمالة تتنوع مهاراتها و الذي تعتمد على "التعليم مدى الحياة" أي أن التعليم لا يتوقف عند الجامعة أو المؤسسة التعليمية و إنما يستمر العامل في التعلم من خلال التدريب و التعلم المهني، و هذا لكون العون الاقتصادي أصبح في عصر المعرفة مورد استراتيجي يمنح التفوق و التقدم إذا تم الاستثمار فيه، خاصة و أن التنافسية حسب ما تم التطرق إليه سابقا في تعريفها، تعتمد على العناصر التالية:[1]

سعر التكلفة، القدرة التنافسية، الإنتاجية، و مؤشرات التكنولوجيا، إذ أن الإنتاجية تعني الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة و عوامل الإنتاج أما التكنولوجيا فتعبر عن قدرة الاقتصاد على المنافسة و بالنسبة لكلا العنصرين المورد الأساسي هو العون الاقتصادي، فالتحكم في التكنولوجيا أو الإبداع فيها سيؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية لمنظومة عناصر الإنتاج المادية و البشرية، و التي تستهدف العمل على التوظيف الأمثل لكافة الطاقات و الموارد المتاحة، ما يدعم الوصول إلى تحقيق الجودة و خفض التكلفة و زيادة الربحية لإتاحة فرص عمل حقيقية بدخول معتبرة، و هذا سيؤدي إلى مضاعفة في الناتج القومي من خلال استخدام التقنيات العصرية في ضوء التدريب و الممارسة.

و هذا ما يفسر الأثر السلبي للتنافسية على سوق العمل، فلقد كان تسريح العمال يرجع بالدرجة الأولى لضعف مهارة القوى العاملة، و أيضا ضعف مستواها التعليمي إذ أن محددات التنافسية العالمية لم تعد مرتبطة بتكلفة العوامل و توفير الموارد الأولية فحسب بل تعدتها إلى أبعد من ذلك لتشمل نوعيةالهياكل الارتكازية و الطاقات التقنية و التنظيمية و الإدارية للتحكم و اكتساب التكنولوجيا و التقنية الحديثة و التكيف المرن معها.

و الشكل التالي يوضح ما للتعليم من أهمية تتمثل في المخرجات التعليمية المؤهلة و المدربة و المسايرة لسوق العمالة في بيئة تتسم بتنافسية شديدة.[2]

---

[1] Joseph T.Yap,(2004) A note on the competitiveness debate, Discussion paper series", N°, PIDS / Philippine Institute for development studies,Philippine, P05.(بتصرف مع الترجمة)

[2] علي خليل التميمي،(2009): إصلاح التعليم و التدريب المهني و التقني لتشغيل الشباب، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، 15-17 نوفمبر2009، الجزائر (بتصرف).

شكل رقم (27) : أهمية التعليم في بيئة تنافسية و انعكاسها على سوق العمالة

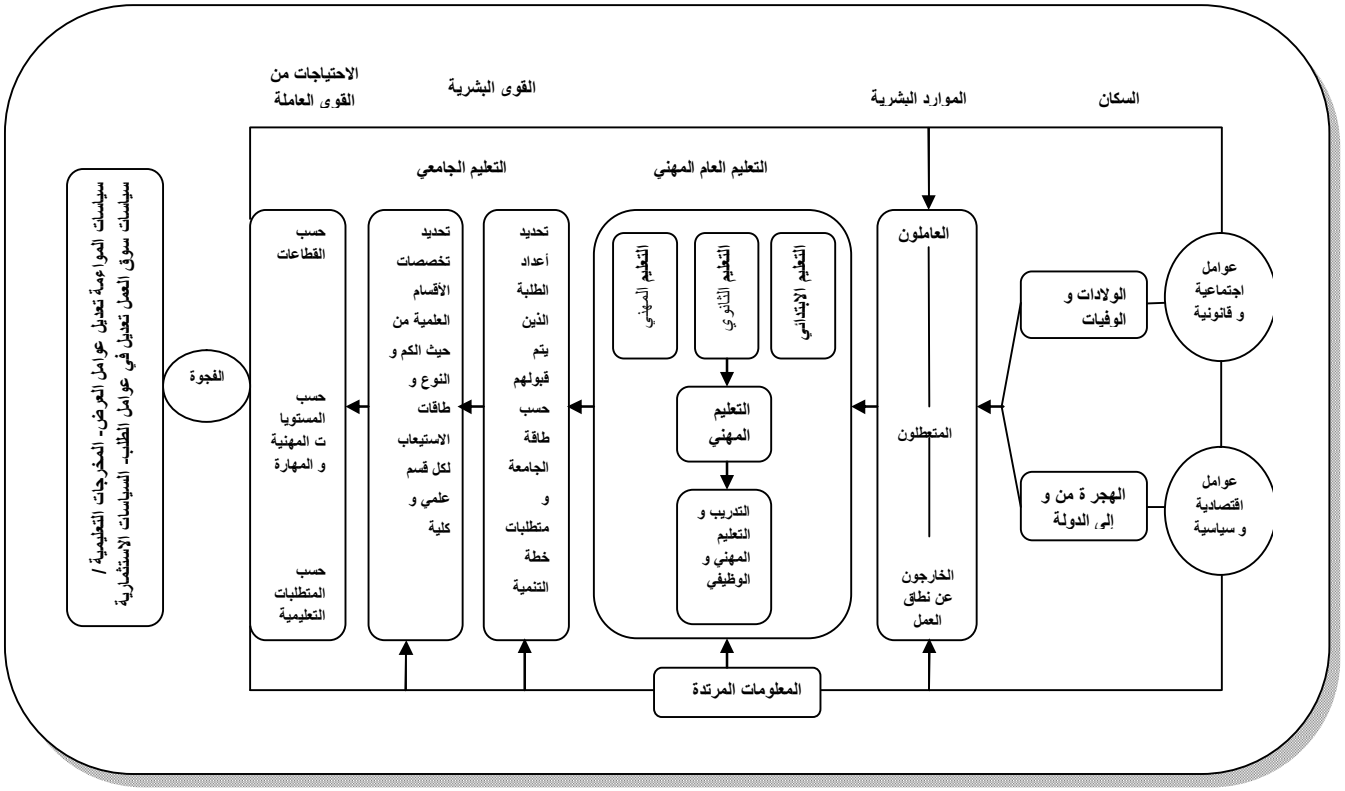

المصدر: حسين الدوري،(2008): الإدارة الإستراتيجية و التميز الإداري، بحوث و أوراق عمل بعنوان: الإدارة الإستراتيجية و دعم القدرات التنافسية للمؤسسات العربية العامة و الخاصة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص286.

انطلاقا من الشكل يتضح أن التعليم الجامعي بمختلف تخصصاته المواتية لمتطلبات البيئة التنافسية و خاصة إذا كانت الشريحة الجامعية من العمالة مدربة فهذا سيكسب السوق كفاءة تعمل على تقليص الفجوة بين العنصرين– السوق و العمالة– ، أما إذا كان العكس فالفجوة تتعمق و بالتالي ستنخفض القدرة التنافسية للبلد ما يؤثر سلبا على الاقتصاد، و يعتبر تقهقر التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد، و لم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على الشركات لكي تبقى و تنمو أو الأفراد ليحضوا بفرص العمل بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة و زيادة مستويات معيشة أفرادها.[1]

و هذه الحقيقية باتت واضحة لكل دول العالم متقدمة كانت أو نامية و يتضح ذلك جليا في أمرين:

1– مرونة سياسات التعليم بما يتماشى و متطلبات سوق العمل من جهة، و متطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى.

[1] محمد عدنان وديع ، المصدر سبق ذكره.

2- التمويل الحكومي للتعليم بجميع أطواره خاصة التعليم العالي و البحث العلمي.

I- مرونة سياسات التعليم و تماشيها و متطلبات سوق العمل:

كما سبق الذكر و نظرا للتغيرات العالمية الواضعة لملامح عصر المعرفة أصبح التعليم يكتسي أهمية جد بالغة سواء أكان التعليم قبل الجامعة أو التعليم العالي، إذ أن هذا الأخير و خلال العديد من الدراسة أظهرت أنه يزيد من المهارات اللازمة لمواكبة التغيرات الحاصلة، و تشجع الابتكار، و يعزز الحراك الاجتماعي (البنك الدولي 2009) و الجامعات تعتبر الصلة لتعزيز القدرة التنافسية خاصة في أسواق العمل و ليس لقدرتها على خلق و نشر المعرفة فقط و إنما لقدرتها على خلق المواهب، و تجديد الأفكار، إذ عرف هذا الأخير تغيرات جذرية خاصة بما يتوافق مع سوق العمل و يتضح ذلك من خلال الشكل التقليدي و الحديث للجامعة.

ففي السابق كان البحث يعتبر المهمة الأولى للجامعة ثم يأتي التعليم، و تمثل منتجات هذا الشكل في فهم العالم بمعنى التقدم في ميدان المعرفة الأساسية ثم تكوين الإطارات التي يحتاجها المجتمع، ثم الاعتراف الاجتماعي بقيمة الجامعة و كفاءتها كمؤسسة مدمجة في المجتمع و الشكل التالي يوضح الدور التقليدي للجامعة:

شكل رقم (28): الشكل التقليدي للجامعة.

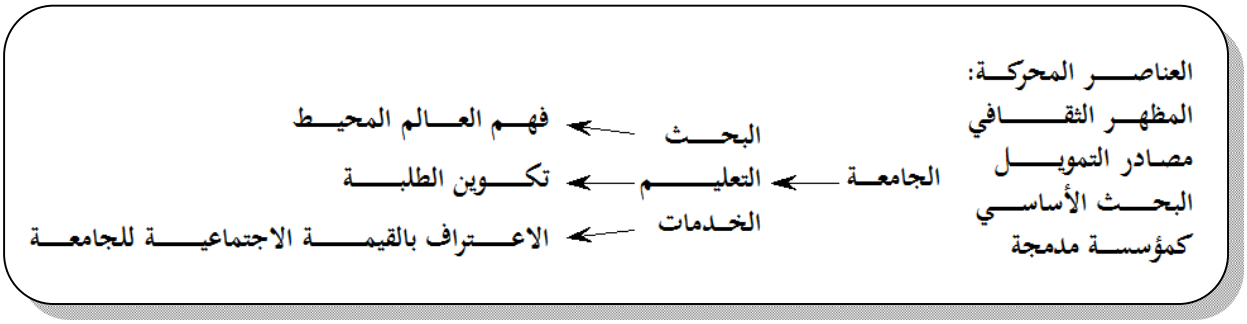

المصدر: فاطنة بلخيري، عسالي أبو القاسم، (2010): دور الجامعة في خلق الاستخدام"، الملتقى الوطني الأول:" تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل و مواكبة تطلعات التنمية المحلية"، 2010/05/20،جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص78.

أما الشكل الجديد للجامعة المتأثرة بالمحيط العالمي شديد التنافس فلقد أفرز الجامعة الافتراضية **(Virtual Universities)** لغرض تلبية متطلبات سوق العمل المتغيرة تتسم هذه الأخيرة بـ:[1]

و ظهر هذا النوع خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم و أهم صفاته:

أ- **التمحور حول المتعلم:** الجامعة أصبحت مطالبة بالتكيف مع مطالب المتعلمين و رغباتهم لكي يرتبطوا بها و ليس العكس كما كان سائدا في القديم –المتعلم مطالب بالتكيف مع الجامعة–

ب- **المنافسة:** إذا كانت الجامعة التقليدية بعيدة عن آثار المنافسة نظرا لتسيير الدولة لها فإنها في الحاضر مطالبة إلى مواكبة التغيرات التنافسية المستمرة من خلال تقديم خدمات ذات نوعية عالية و بجودة متميزة، و من هنا تحاول الجامعات التركيز على الاختصاصات التي تساعدها في تحقيق ذلك.

ج- **العمل مع المؤسسات الأخرى:** تعتمد الجامعة الافتراضية على تقديم برامج بطريقة جذابة و جيدة التنظيم و مشوقة بغرض استقطاب عدد كبير من الطلبة، لهذا يستلزم لتحقيق ذلك التعاون مع مؤسسات فنية و تقنية عديدة لمؤسسات تقنية المعلومات و مؤسسات الاتصال، و التسويق...إلخ.

و تعتبر الجامعة الافتراضية الحل الجديد لإكساب التعليم الجامعي جودة عالية بكسبه مرونة في التغير مع متطلبات العصر و تتضح علاقة جودة التعليم بالتغيرات الحالية في الشكل التالي:

[1] محمد عجيلة و مصطفى بن نوي،(2010): ثنائية التشغيل و الجامعة وفق متطلبات التنمية المحلية، رؤية إستشرافية، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل و مواكبة تطلعات التنمية المحلية، المصدر سبق ذكره، ص88.

شكل رقم (29): علاقة جودة التعليم بالعولمة ، الاقتصاد و تنمية الموارد البشرية

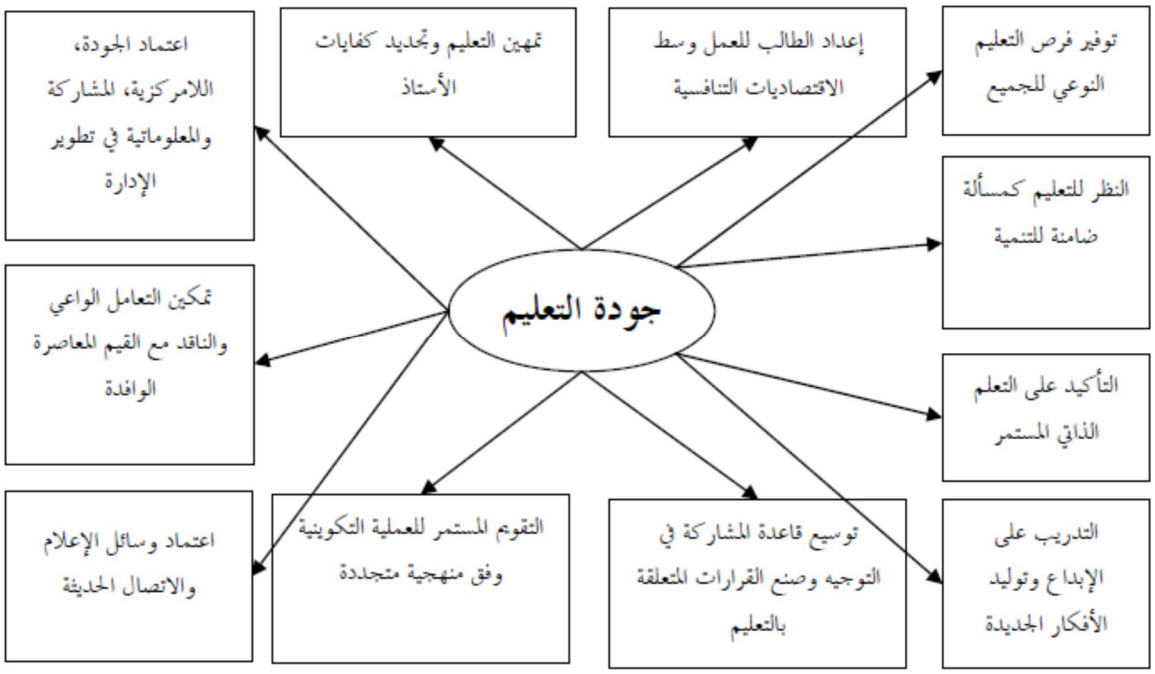

المصدر:سعدو عادل ،هارون أسماء،(2010):التكوين الجامعي و متطلبات التنمية المحلية : دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر،الملتقى الوطني الأول: "تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل و مواكبة تطلعات التنمية المحلية، 2010/05/20، الجلفة، الجزائر، ص141.

إن سوق العمل تتم إعادة تشكيله جذريا في ظل التقدم التقني والمعرفي المتلاحق، وقد يصبح الجانب الأكبر من المعرفة المحددة التي اكتسبها الطلبة خلال تعلمهم متقادمة بشكل سريع، كما أن طبيعة الوظائف تتغير من وقت إلى آخر إذ لم يعد التنقل بين الوظائف المختلفة قليل الاحتمال كما في الماضي، وفي الوقت الراهن الدرجة العلمية لا تعادل الوظيفة ذلك لأن التعليم العالي في عصر اقتصاد المعرفة ونظرا لتسارع الدول لاكتساب قدرة تنافسية أصبح مفروضا علية إنتاج خريجين لا يشكلون فقط باحثين عن عمل، و لكن أيضا خالقي وظائف، وأصبحت الحاجة أكثر إلحاحا لإقامة نوعية جديدة من العلاقات بين مؤسسات التعليم وبين المؤسسات في المجتمع وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (30): علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتعليم وسوق العمل

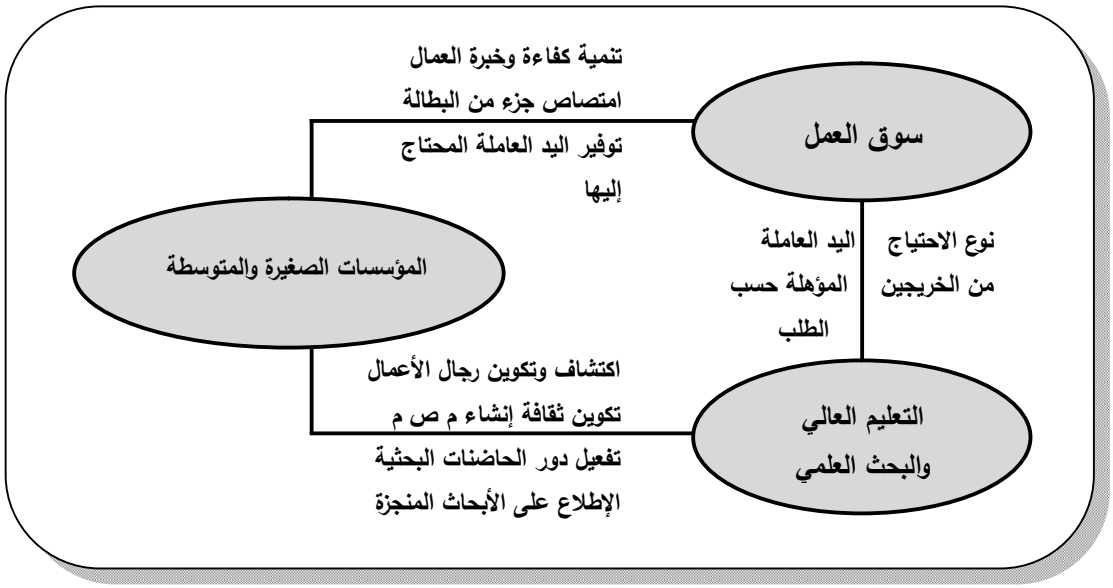

المصدر: عبد الجبار سالمي،(2010): دور الجامعة في تكوين رواد الأعمال وتدريس إدارة أعمال صغيرة وفقا لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول:تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل، ومواكبة تطلعات التنمية المحلية،19 – 20 ماي 2010 جامعة زيان عاشور.،الجلفة، الجزائر، ص251.

وهذا يعني إتباع سياسات وأساليب أكثر مرونة وتشكيل هيكل مرن للتدريس ذلك أن الصراع المحتدم بين اقتصاديات الدول لاكتساب ميزة تنافسية من خلال السبق نحو اكتساب المعارف جعل من هذه الأخيرة – المعرفة – التي يكتسبها الفرد في المدرسة أو الجامعة غير كافية وحدها لضمان الدخول إلى سوق العمل والبقاء فيه دون مواكبة التطور الحاصل فيه إذ أن التقدم العلمي الحاصل جعل من المعارف المكتسبة متقادمة وغير ملائمة.

ومن خلال النظر إلى تجارب عدد من البلدان التي نجحت في التحول لمواكبة اقتصاد المعرفة، وتنمية مواردها البشرية من خلال نظام التعليم: سنغافورة، اليابان، كوريا وتايلاندا، وحسب تقرير اليونسكو 1999 حول تحول النظام التعليمي في اقتصاد المعرفة والذي أطلق عليه " **التعليم ذلك الكنز المكنون**" يرتكز على: تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم لتكون، وتعلم لتشارك الآخرين ويتضح مفهوم ذلك انطلاقا من الشكل التالي:

شكل رقم(31):تحول النظام التعليمي في اقتصاد المعرفة انطلاقا من

" التعليم ذلك الكنز المكنون"

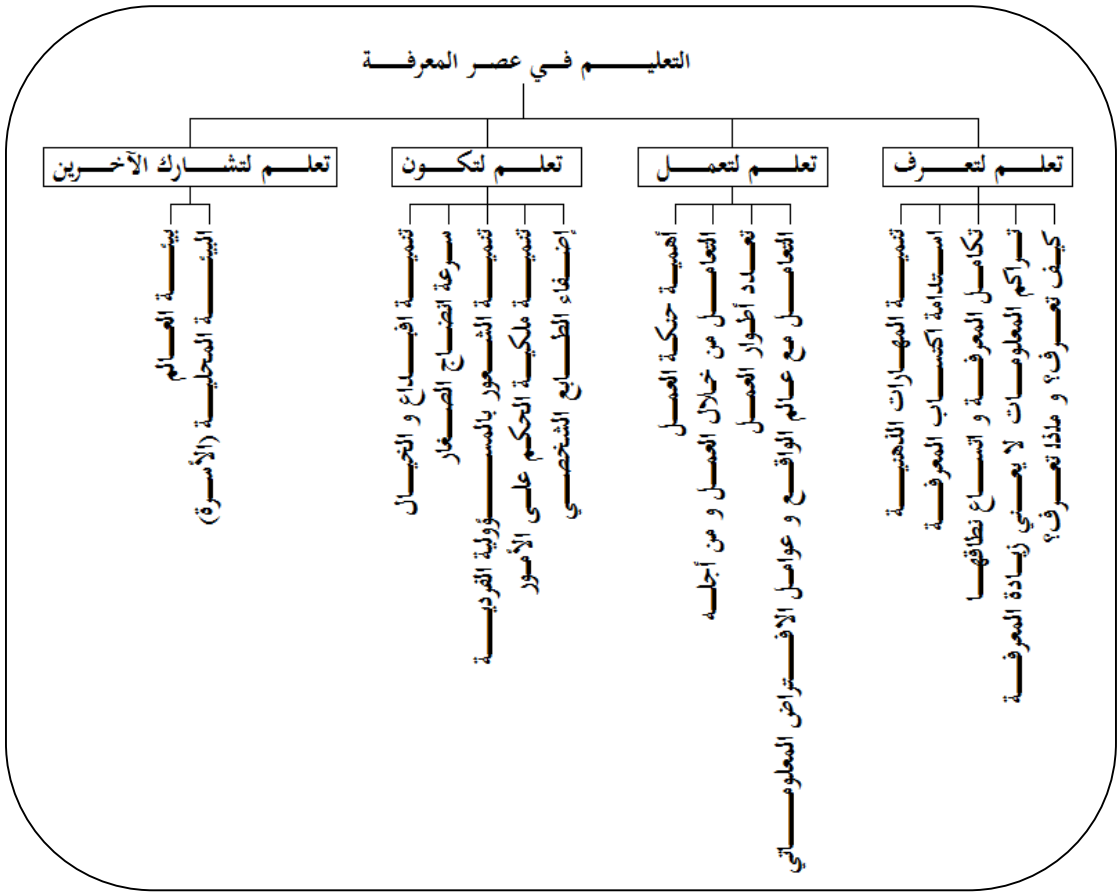

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على تقرير اليونسكو 1999.

بما أن موضوع البحث يرتكز على دور التعليم في مواكبة تطورات سوق العمل لإكسابه مرونة تمكنه من الاستجابة السريعة لتأثير التنافسية فإنه سيتم التركيز على شرح مبدأ تعلم لتعمل:[1]

ب- تعلم لتعمل.

تسعى هذه الغاية التربوية إلى تأهيل الفرد لتلبية مطالب المجتمع، مجتمع المعلومات في حالتنا، وسنتناول هنا بعض الجوانب الرئيسة لعملية التأهيل تلك:

[1]معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، (2006): نحو سياسات تعليم لتحضير اقتصاد معرفة تنافسي في الأراضي الفلسطينية، القدس، ص20.

II – تمــويل التعليم بجميع أطواره:

يعد تمويل المؤسسات التعليمية خاصة في الدول المتقدمة مسؤولية الجميع فإن كان في السابق يعتمد على إنفاق الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي فإنه اليوم أصبح الإنفاق على التعليم عبارة عن نسبة الموارد المالية المخصصة للتعليم من طرف الحكومات، الشركات، الطلبة وأسرهم وهذا ما عرفته **OCDE** (منظمة التعاون الاقتصادي) فوفقا لهذه الأخيرة و انطلاقا من دراسة استقصائية أجريت عام 2010 تم التوصل إلى فكرة أن الإنفاق على المؤسسات التعليمية يمثل عبئا ماليا على المجتمع ككل ، ففي عام 2008 أنفقت دول **OCDE** 61% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم بأخذ بالاعتبار المصادر العامة و الخاصة و هذا في جميع المستويات و جاء أكثر من ثلاث أرباع هذا المبلغ من مصادر عامة.

و يحظى التعليم العالي في هذه الدول النصيب الأكبر من التمويل و يقدر بثلث الإنفاق و إن كانت تختلف من دولة إلى أخرى و الشكل التالي يوضح إنفاق دول OCDE على التعليم لكل المستويات.[1]

شكل رقم (32): الإنفاق العام و الخاص على التعليم بكل مستوياته

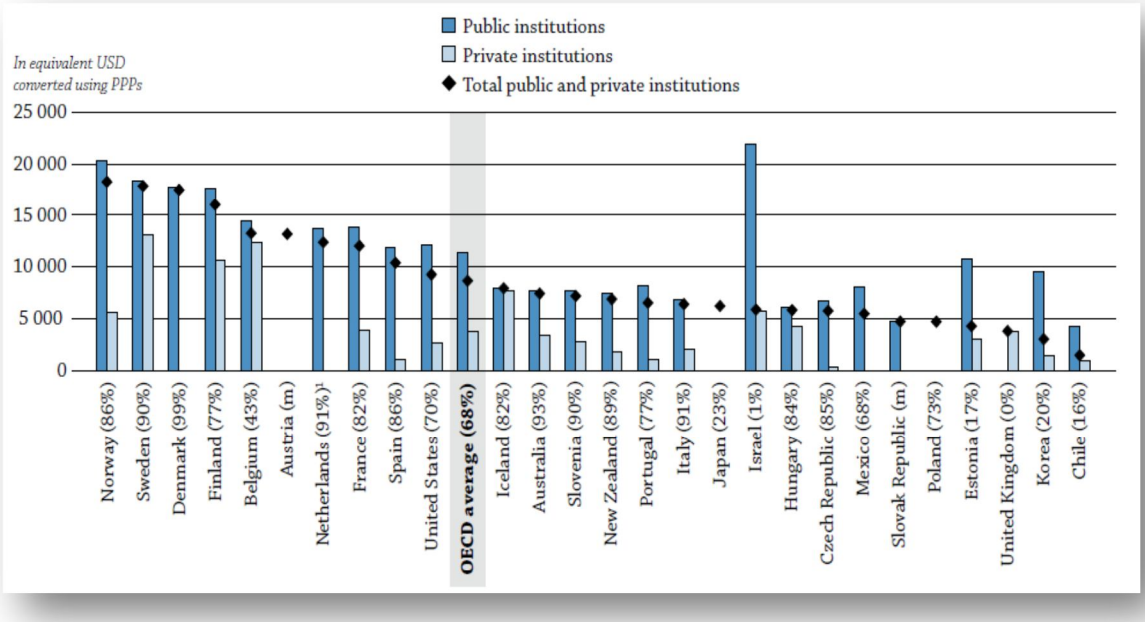

Source :OECD, (2013): Education at a Glance 2013- OECD Indicators, Publishing OECD, P202.

[1] OECD, (2013): Education at a Glance 2013- OECD Indicators, Publishing OECD, P202.

و التمويل في الدول المتقدمة بصفة عامة يتميز بـ:

- ❖ تشارك الحكومات في دعم مؤسسات التعليم و التدريب المهني بهبات مالية تصل إلى 50% من الموازنة المالية السنوية؛
- ❖ يساهم القطاع الخاص في تمويل التعليم و التدريب المهني بالهبات و المساعدات المالية أو المادية مثل الأجهزة و المعدات للتقنيات الحديثة أو دفع أجور التدريب للمدربين لزيادة تأهيلهم؛
- ❖ تقدم الشركات التسهيلات اللازمة بما فيها المالية لتنفيذ البرامج التعليمية في مواقع إنتاجها النمطي؛

تميز مؤسسات التعليم و التدريب المهني بإنتاجها السلعي و الخدمي المنافس لنظيره المنتج في حقل العمل، إما بسبب كونها تقدم إنتاجا جديدا، أو لأنها منتجة بإشراف عمال مهرة، و هنا تكمن أهمية البحث العلمي هذا الأخير يحتاج إلى مصادر مالية كبيرة.

فتمويل الابتكار الناتج عن البحث العلمي يتطلب ميزانية كبيرة حتى يتكلل بالنجاح، ذلك لأن البحث العلمي و التطوير التقني عملية لا تقف عند مستوى معين و لا على سلعة معينة فهو يمكن أن يحصل إذا توفر العناصر اللازمة لحصوله خاصة التمويل، هذا الأخير لا يمكن أن يستمر إذ لم يعوض بإيرادات متأتية من استثمار نتائج البحث العلمي، و هنا لابد الإشارة إلى أن هذا النظام المتكامل و المعقد الواعد بإنتاج قيمة مضافة لا يمكن أن يستمر إلا إذا كان وجها هذه العملية (الإنفاق و الإيرادات) يتمتعان بديمومة و بشكل متوازن عبر الزمن، مع تأمين أساليب مرنة لإدارة عمليات الإنفاق و التمويل من جهة و عمليات تحصيل الإيرادات من جهة ثانية.

فتطوير المهارات المستمر و المواكب للتغيرات الحاصلة خاصة فيما يتعلق بالصراع التنافسي المحتدم بين اقتصاديات الدول –خاصة المتقدمة– يعتبر صلة تطوير أسواق العمل و جعلها أكثر مرونة و تكيفا هيكليا، و يتضح ذلك جليا انتقال العمال في الدول المتقدمة من قطاع إلى آخر بأقل التكاليف ففي الماضي كان الاعتماد النسبي على الإنتاج الزراعي و العمالة الزراعية التي تحتاج إلى القوة العضلية أكثر من الفكرية أما حاليا فلقد تم الانتقال إلى التصنيع و خاصة التركيز على الخدمات و هذا يتطلب مجهودا فكريا عاليا من العمال و أيضا المؤسسات مطلوبا لها توفير ذلك من خلال توفير الموارد اللازمة لتعلم المهارات الجديدة في المجال التقني و الاجتماعي و في مجال تنظيم المشاريع لعمالها، و يؤدي العجز عن تعلم مهارات جديدة كما هو سائد في الدول النامية و العربية

بسبب ضعف التعليم الأساسي أو انعدام الفرص إلى إبطال نقل جميع عوامل الإنتاج من أنشطة ذات قيمة مضافة أدى إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.[1]

و تكمن أهمية سياسات تطوير المهارات للحد من الآثار السلبية للتنافسية على سوق العمالة فيما يلي:[2]

1- **تلبية الطلب على المهارات من حيث الملاءمة النوعية:** تتطلب التنافسية الاقتصادية –كما سبق الذكر– إلى السبق نحو ابتكار و خلق كل ما هو جديد و التحكم الجيد في التكنولوجيا و هذا ما جعل سوق العمل يطلب نوعية معينة من العمالة تتميز بمستويات عالية من الكفاءة و المهارة لتحقيق التكافؤ بين عرض المهارات أو الطلب عليها و ذلك يتحقق من خلال تطوير سياسات المهارات و تشجيع التعلم المتواصل و بفضل ذلك يتحقق ما يلي:

- ❖ تتمكن المؤسسات من استخدام التكنولوجيا بشكل فعال و استغلال إمكانات الإنتاجية بالكامل.
- ❖ تسهل عملية تنقل الأفراد من المدرسة إلى اندماجهم السلس في سوق العمالة بفضل اكتسابهم مهارات قابلة للاستخدام، كما أنهم يطورون مسارهم المهني في إطار عملية التعلم المستمر.

2- **تخفيض تكاليف التكيف:** تخفض سياسات التدريب برامجه التكاليف الواقعة على كاهل فئات العمال و المؤسسات المتأثرة سلبا بالتغيرات التكنولوجية أو السوقية و الذي يمكن أن تؤدي إلى إما إلى تقليص حجم المؤسسة أو يمكن الانسحاب و الإغلاق، و بالتالي يتعرض العمال إلى فقدان وظائفهم، و مهاراتهم تتقادم، و يشكل تحسين المهارات و إعادة تدريب العمال و تجديد مهاراتهم عناصر أساسية في سياسات سوق العمل النشطة، و تيسر تلك العناصر إعادة إدماج العمال في سوق العمل. و السياسات الرامية إلى إعادة تدريب العمال و أصحاب المشاريع على نحو استباقي و إعدادهم للتغيير تساعد على التأمين من فقدان الوظائف و الحد من خطر البطالة و استرجاع قابلية العمال للاستخدام.

3- **مواصلة عملية إنمائية ديناميكية:** على مستوى الاقتصاد و المجتمع، لابد من أن تبني سياسات تطوير المهارات القدرات و النظم المعرفية التي تساهم في عملية تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة و تحافظ عليها. و ينطلق هدفا تكافؤ المهارات و تخفيف التكاليف، الأولان من منظور سوق العمل و يرآزان على تطوير المهارات باعتبار ذلك استجابة إلى التغيرات التكنولوجية و الاقتصادية، و هما

---

[1] مكتب العمل الدولي ILO، مهارات من أجل تحسين الإنتاجية، المصدر سبق ذكره، ص08.

[2] نفسه، ص 08.

هدفان يراد تحقيقهما على المدى القصير و المتوسط بالأساس. و في المقابل يرآز الهدف الإنمائي على الدور الاستراتيجي الذي تؤديه سياسات التعليم و التدريب في توليد التغيير التكنولوجي و الاستثمار المحلي و الأجنبي و التنويع و القدرة التنافسية و حفزها باستمرار. و الشكل السابق يوضح إستراتيجية تطوير المهارات من أجل التنافسية و العمالة و التنمية المستدامة لا تنفذ سياسات تطوير المهارات بمعزل عن سياسات التكنولوجيا و سوق العمل و الاقتصاد الكلي و التجارة و غير ذلك من السياسات و إنما تكملها و تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية و تعكس هذه الاستراتيجيات تطلعات المجتمعات و تجعل البلدان، انطلاقا من معايير العمل و المؤسسات، على استعداد لمواجهة الفرص و التحديات العالمية (المشار غليها في الإطار الأعلى للشكل) و للاستجابة غليها، و عوامل التغيير الخارجية، من قبيل التجارة و الاستثمار و التكامل الإقليمي و التكنولوجي و تغير المناخ، تتيح فرصا للنمو أما تثير تحديات بالنسبة إلى الأنشطة الاقتصادية القائمة، و تشمل القدرات الاجتماعية الأساسية التي تؤثر على القدرة على المنافسة و نمو الإنتاجية و العمالة إزاء تلك التحديات و الفرص، مهارات القوة العاملة و إقامة المشاريع و الابتكار و القدرة على التعلم و التكيف. و تجسد الأعمدة الجانبية الثلاثة في الشكل العمليات الأساسية (ما وردت أعلاه) لسياسة تطوير مهارات قادرة على تلبية الطلبات على المهارات و تخفيف تكاليف التكيف و مواصلة العمليات الإنمائية.

4- **تطوير المهارات الفعالة:** و يمكن توضيح العلاقة بين التعليم بالتدريب التقني فيما يسمى تطوير المهارات الفعالة و هي الوسيلة الأساسية و لعل انطلاقا من الدراسة هي الوسيلة الوحيدة لتفادي آثار التنافسية على سوق العمل و ليس فقط و إنما الاستفادة من مكاسبها و توفير فرص العمل في سوق يتميز بكفاءة و مرونة عالية ذلك لأن ربط التعليم بالتدريب التقني، و التدريب التقني بدخول سوق العمل، و دخول سوق العمل بالتعلم في مكان العمل و التعلم المتواصل، يساعد ذلك على استدامة نمو الإنتاجية و بالتالي تحقيق وظائف عمل أكثر و بأجور أعلى و الشكل التالي يترجم العلاقة بين إستراتيجية تطوير المهارات من أجل التنافسية و العمالة و التنمية المستدامة.

شكل رقم (33): إستراتيجية تطوير المهارات من أجل التنافسية و العمالة و التنمية المستدامة.

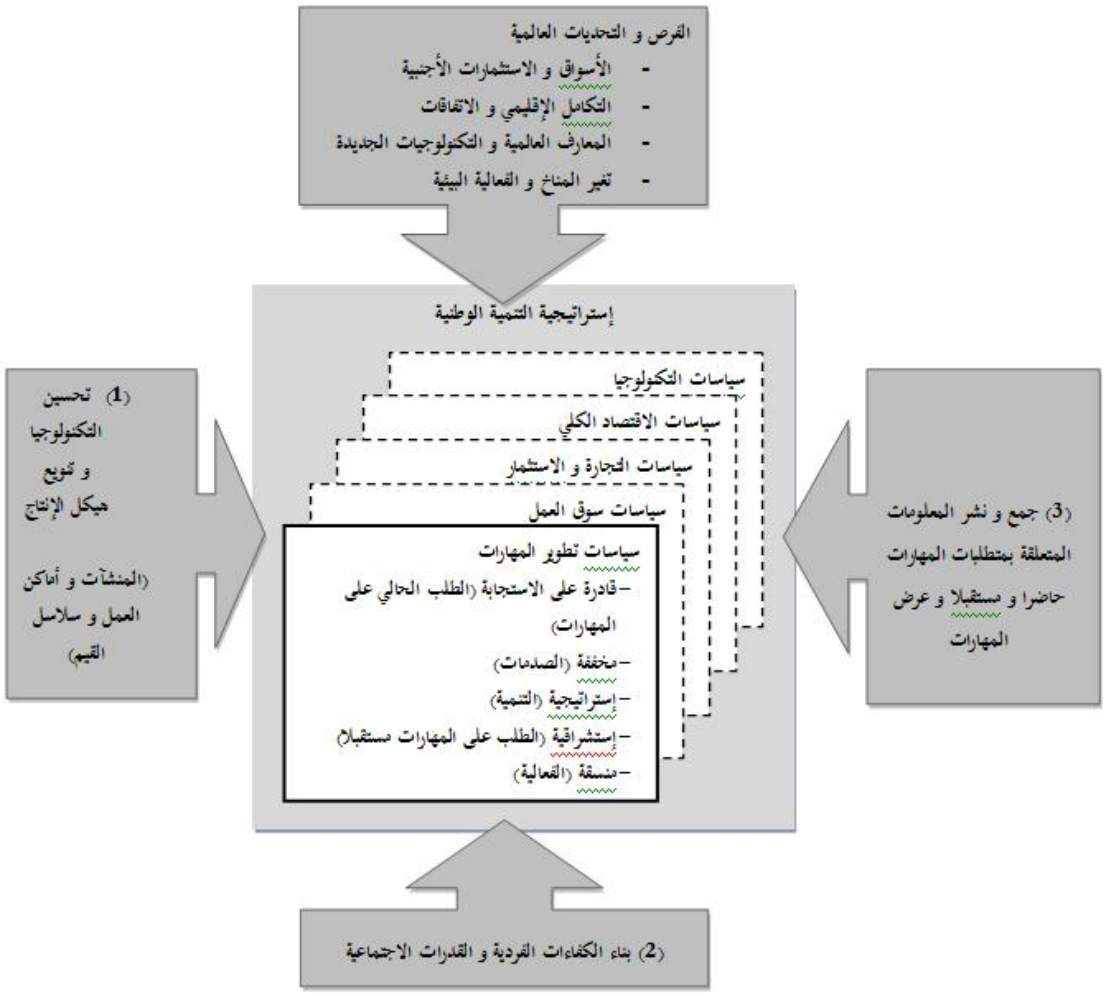

المصدر: مكتب العمل الدولي ILO، (2008)، مهارات من أجل تحسين الإنتاجية و نمو العمالة و التنمية، ILO Publication، جنيف، سويسرا، ط1، ص10.

إن التعليم وحده في المدارس أو الجامعات لا يكفي بل يتطلب تدريبا في مكان العمل ليكسب العامل مهارات متجددة هذه الأخيرة يمكن تعريفها على أنها عملية تراكمية و ديناميكية تحدث طوال دورة حياة الفرد و يتم الحصول عليها عن طريق: نظام التعليم الرسمي و التعليم غير الرسمي المستمر، و التدريب في مكان العمل، فلقد أظهرت الأبحاث الحديثة التي أجراها Hanushek 2007) حول التعليم خاصة التعليم ذا النوعية الجيدة يعتبر مقياسا للمهارات المعرفية هذه الأخيرة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال توظيف أعلى نسبة من الخريجين ذوي المهارات العالية المطلوبة من طرف أصحاب العمل.

و من أجل مواجهة الآثار الغير مرغوب فيها سواء التنافسية أو حتى الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى فتح السوق أمام منتوجات دول العالم الأخرى مما تفرض خاصة على سوق العمالة توفر عمالة مدربة للاستفادة منها فلقد توجهت الحكومات إلى البحث عن آلية جديدة تعمل على خلق فرص عمل جديدة تمتص الفئة المتعلمة و أيضا دفع الاقتصاد و تنشيط العمليات نقل التكنولوجيا و ربط عمليات البحث و التطوير التي تمولها الجامعة ببيئة الأعمال و هذه الآلية تتمثل في الحاضنات[*] و يتمثل دورها في الوسط الجامعي فيما يلي:

حيث تقوم الجامعة بتمويل الأنشطة الخاصة بإدارة و تسويق الاختراعات و الابتكارات، و كذلك تسويق الأبحاث الجديدة في الصناعة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الحاضنة تقوم بدور الحاضنة التكنولوجية بدون جدران، حيث تقدم الاستشارات و الدعم للمشروعات الجديدة، و التي تنطلق من الجامعة و تبحث عن الأسواق و رجال الأعمال و الجهات التمويلية.

و في هذا المجال جامعة **Maryland University** التي تمتلك وحدها ثلاث حاضنات تكنولوجية توجد داخل الحرم الجامعي، و تظهر هذه الجامعة مدى ارتباطها و تشجيعها لإقامة شركات جديدة تكنولوجية في أنها تشارك في رأس مال الشركات التي تقام داخل هذه الحاضنات، و ذلك من خلال استثمار الجامعة في إقامة شركة رأسمال مخاطر متخصصة تقوم بتمويل الأفكار التكنولوجية الجيدة للطلاب و الباحثين في الجامعة.

[*] يرجع تاريخ حاضنات المشروعات التكنولوجية غلى بداية عقد الثمانينات، و هدفها رعاية و دعم الاختراعات و الأبحاث التطبيقية و الإبداع التكنولوجي و تحويلها إلى الشركات لرفع قدرتها التنافسية، و أول حاضنة أقيمت باليابان عام 1982.
و يمكن تعريفها: إطار متكامل من المكان و التجهيزات و الخدمات و التسهيلات و آليات المساندة و الاستشارة و التنظيم مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة و تنمية المنشآت الجديدة و الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث و التطوير و رعاية و دعم هذه المنشآت لمدة محدودة و هذا يوفر المخاطر المعتادة و يزيد من فرص النجاح و التميز من خلال كيان قانوني مؤسس.

الشكل رقم (34): العلاقة بين الحاضنة التكنولوجية و مراكز البحوث/الجامعة و الصناعة.

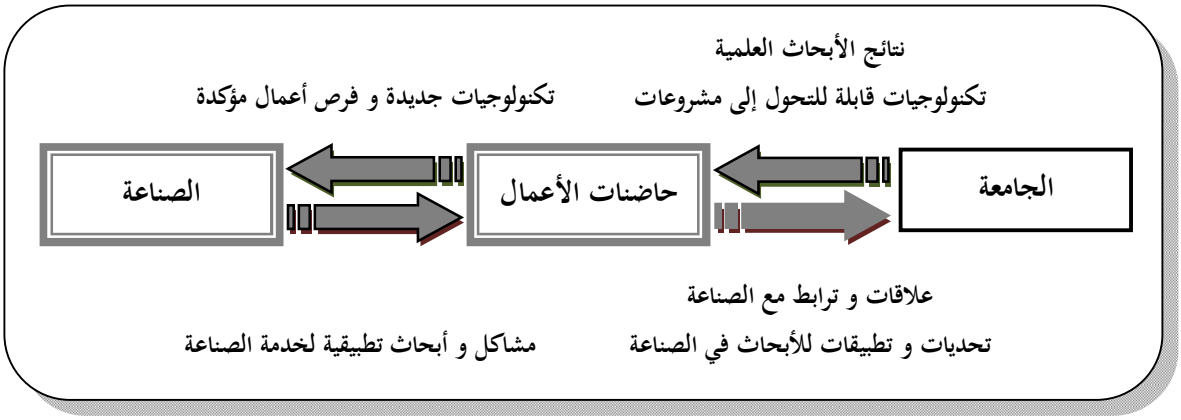

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم،(2005): حاضنات الأعمال، مفاهيم مبدئية و تجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة، إيسيسكو، الرباط.

فالجامعة تقوم بتكوين و تفعيل الموارد البشرية عن طريق حاضنات الأعمال التي تلعب دور الوسيط الفعال بين التكوين الجامعي و سوق العمل و الصناعة و التكنولوجيات، من تجسيد الأفكار الإبداعية و مواجهة سوق العمل بمهارات عالية.

المطلب الثاني: أهمية مرونة سوق العمل في التخفيف من اثار التنافسيةالاقتصادية

لقد أدت التغيرات الهائلة التي مست جميع المجالات بتعميق التنافسية في ظل الأسواق المفتوحة و رفع القيود و التحولات التكنولوجية إلى ظهور يد عاملة أكثر معرفة و تأهيلا تبحث عن استقلالية أكثر في سوق العمل، خاصة و أن هذه القوى العاملة تمثل مصدر وجود بيئة تنافسية جديدة تتميز بعدم اليقين و التغير الدائم ما دفع المنظمات إلى السعي نحو تحول جذري في تطبيق الإستراتيجيات الهيكلية و التشغيلية و ذلك بفرض مو اكبة تطورات التنافسية من خلال إنتاج منتجات ذات جودة عالية و بتكاليف أقل (منخفضة)، و لغرض الوصول إلى التفاعل في بيئة أعمال متغيرة و التعامل مع مستوى عدم اليقين و التعقيد تم إعادة تنظيم العمل من خلال إدخال أشكال تنظيمية جديدة للاستجابة السريعة للمطالب البيئة الجديدة تختلف عن تلك التي كان يعرفها سوق العمل قديما خاصة و أنه كان

يعاني جمودا كبيرا لكن نظرا لتغيرات الجديدة أصبح يتميز بالمرونة.[1]

و لقد اكتسب مفهوم المرونة في سوق العمل أهمية كبيرة خاصة خلال العشر سنوات الأخيرة في الدول المتقدمة نظرا لما أظهرته الدراسات العديدة التي طبقت على اقتصاديات هذه الدول و التي بدورها تعاني من بطالة عالية خاصة في الاتحاد الأوروبي و التي بينت أن مرونة سوق العمل يمكن لها أن تخفف من حدة البطالة، و نظرا لأهميتها الكبيرة و دورها البارز في ذلك فلقد عرف هذا المصطلح جدلا واسعا على المجالين الاقتصادي و السياسي، لذلك صعب تحديد مفهوم دقيق للمرونة. غير أنه يمكن إلقاء الضوء على بعض التعاريف التي وضعها الكثير من الاقتصاديين الجدد و ذلك كما يلي:

I- تعريف مرونة سوق العمل Labour Market Flexibility :

I-1 التعريف 1 :[2]

حسب ما عرفها كل من**(Forstater 2000, Pissarides 1997, Lagos 1994)** فهي بالمفهوم المبسط مرونة السرعة و يقصد بها أن سوق العمل يمكن له بفضلها الاستجابة السريعة لضبط الصدمات الاقتصادية.

و آخرون يعرفونها على أن سوق العمل المرن هو السوق القادر على تحقيق التوازن الجيد الذي يمكَن ُ من انخفاض معدل البطالة الهيكلية.

I-2- التعريف 2: مدى تكيف المعروض من اليد العاملة مع ظروف الطلب، و قدرة السوق على القضاء على جميع أشكال الجمود التي تعيق هذا التكيف.[3]

و يقصد بالتعريف السابق أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي و الطلب الفعال إلى مستويات لا تكفي لضمان التشغيل الكامل للعمالة في هذه الحالة تظهر البطالة القصرية، فإذا كان سوق العمل

---

[1]Mario Roy, Madeleine Audet, (2003): La transformation vers de nouvelle formes d'organisation plus flexibles : Un cadre de référence , MEC Montréal, Revue Internationale de gestion, Vol27, Numéro 04, Édition cairin/info, P43.

[2]HMTRE Asury, (2003): EMU and labour market flexibility, stationey offices, london, P09.

[3]Naglaa El-Ehwany and Manel Metwally, (2001): Labour market competitiveness and flexibility, REF working paper series, 0129, Economic Research Forum, cairo, Egypt, N°129, P13.

سوق جامدو مقيد باللوائح سيؤدي ذلك إلى تعميق حدة البطالة، أما إذا كان سوق العمل مرن و أكثر حرية سيؤدي ذلك إلى امتصاص فائض العرض و بالتالي التقليص من البطالة.[1]

أما المرونة على مستوى المنظمات فيمكن تعريفها كما يلي:

I-3- التعريف 3:قدرة المنظمة على التكيف مع حجم اليد العاملة مقارنة مع سرعة وتيرة العمل و أساليب الإنتاج، و التقلبات الدورية في الطلب و التغيرات التنافسية، حيث أن المنظمة مفروض عليها تعديل الارتفاع في الطلب من خلال ترشيد و تكثيف العمل، فضلا عن تنويع المهام بين العمال الحاليين.[2]

و عموما يمكن تعريف مرونة سوق العمل من خلال ثلاثة أبعاد هامة و هي:[3]

1-مفهومها يتعلق بالجوانب التنظيمية و الإنتاجية على المستوى الجزئي و يتضمن:

- ✓ قدرة المنظمة باختلاف حجم إنتاجها؛
- ✓ إدخال نماذج و منتجات جديدة.

2-قدرات و مهارات العمال (كبناء مهارات متعددة، تدريب العاملين على عمليات الإنتاج المختلفة)؛

3-التعديلات على مستوى سياسات التوظيف و الأجور، و التغيرات في جداول العمل و إجراءات التوظيف و الفصل عن العمل التي تتفق (تتماشى) و احتياجات الإنتاج .

و رغم أن مفهوم مرونة سوق العمل ذات صلة بعدة ظواهر غير أنه يمكن تعريفها: بسرعة التكيف أي قدرة سوق العمل على مواجهة الصدمات و ضبط آثارها، أو الاستجابة لها و بسرعة أكبر، و في هذا السوق العمال أحرار في تخصيص خدماتهم للاستجابة في تغير الأجور النسبية، أما المنظمات فهم أحرار في ضبط القوى العاملة للاستجابة لتغير الربح النسبي.

و انطلاقا من التعاريفسابقة الذكر فإنه يمكن توضيح مفهوم مرونة سوق العمل على المستويين: مرونة العمالة، و مرونة التعويضات و يتضح ذلك جليا في الشكل التالي:

---

[1]Idem,P13.

[2]Ainura Uzaglieva and Jace K Cukrouski,(2006): Labour market flexibility, International competitiveness and patterns of trade, International economies Journal, Vol59, issue 2, genova, Italy, P231.

[3]Idem, P231.

شكل رقم (35): أنواع مرونة سوق العمل

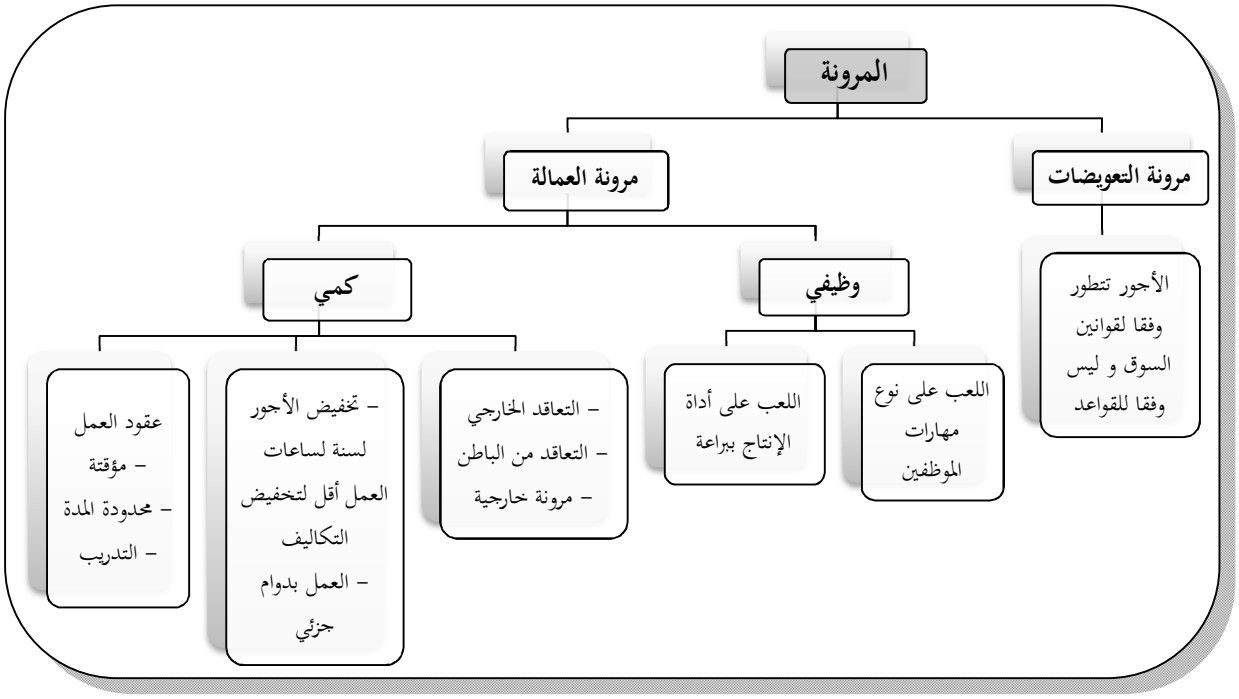

Source:**www.concours.fr/administratif/culturedisciplinaire/reviser/lemarchédutravail** , consulté le:23/03/2013.

انطلاقا من الشكل المرونة في سوق العمل تنقسم إلى مرونة العمالة و المتعلقة بداخل المنظمة من خلال تعدد عقود العمل فلم تعد تعتمد فقط على عقود عمل دائمة و إنما اختلفت العقود حسب حاجة الشركة لتخفيض الأجور النسبية و التي تتماشى و قدراتها للاستجابة السريعة للتغيرات الخارجية خاصة التنافسية منها،و يمكن في الكثير من الحالات الوصول إلى حالة الفصل من العمل و ذلك وفقا لقوانين و اللوائح التي تضعها الحكومات فيما يخص حالات الفصل لحماية العمالة –وسيتم التطرق له بالتفصيل– هذا من الجهة الكمية لمرونة العمل، أما من الجانب الوظيفي فالمنظمة تعتمد لكسب لعبة التنافسية و الخروج منها بمنتجات ذات جودة عالية لنمو الإنتاجية فإنها تعتمد على الاهتمام بجانبين جانب الإنتاج و الاعتماد على آليات متطورة و ذات جودة عالية و من جهة أخرى تعتمد على مهارات الموظفين إما بتطويرها أو إعادة صقلها.

و القسم الثاني من المرونة فهو مرونة التعويضات و في هذه الحالة يتم تحديد الأجور و هذا ما يختلف عليه المفكرين و تختلف عليه أيضا درجة مرونة سوق العمل، فكلما كانت اللوائح المتعلقة بالأجور حرة يحددها السوق حسب التغيرات الحاصلة في هذه الحالة سوق العمل يكون مرنا، و

العكس إذا تم تدخل اللوائح الحكومية و القواعد في هذه الحالة سيكون سوق العمل جامدا، و هذا ما سيتم التطرق له في أنواع مرونة سوق العمل بالتفصيل عما تم توضيحه في الشكل السابق.

II- أنواع مرونة سوق العمل:

يختلف تحديد أنواع مرونة سوق العمل نظرا لعدم تحديد مفهوم واضح لها فهناك من يرى بأنها تنقسم إلى مرونة كلية و مرونة متناهية في الصغر (جزئية)* و لكن يمكن توضيح مختلف الأنواع التي تم الإتفاق عليها في الكثير من الدراسات و ذلك كما يلي:[1]

II- 1- المرونة الفنية flexibility Functional (الوظيفية):*

هي عملية تكيف أماكن العمل مع التغيرات في الطلب على إنتاجها من قبل التنظيم الداخلي، أي تعتمد أكثر على العمل داخل التنظيم من خلال تعدد المهارات و المهام العمل بروح الفريق، مشاركة العمال في العمل، الابتكار و الاعتماد على التكنولوجيا و تنظيم العمل.

II- 2- المرونة الداخليةflexibility Internal :

تعتمد على التكيف مع المتغيرات في عمليات خارج و داخل المنظمة، و تأثر أكثر في الهياكل القائمة داخل المنظمة بما في ذلك المرونة في العمل الوقت و الترتيبات و هناك من يطلق عليها بمرونة وقت العمل **(Part-time,flexi-time)** أو المرونة الزمانية[2]، و تتحقق من خلال تعديل ساعات العمل الرسمية لذلك تفرض نوع من السيطرة و الالتزام من طرف العامل، و يعتبر هذا النوع من أهمها على الإطلاق خاصة مع التغيرات في الاقتصاد الجديد حيث يمكن للمنظمة الاستفادة من المزايا التالية: الاستجابة السريعة، القدرة على التعلم، سر عة الحركة، كفاءة الموظف و يتطلب ذلك التأكد من الكفاءات الخاصة بالعمال لضمان استمرارية العمل، و خلق الثقة في العاملين و جودة الاتصالات فيما بينهم.

---

[1]Lena Tsipouri, September, (2005): flexibility and competitive labour market flexibility, Innovation and organization performance (Flex.com), final report : Improving the socio-economic Knowledge base of FPS, DG research European commission, national and kapodistrian University of Athens, Greece, PIX.

[2]Charks Ramendran SPR, Gopalan Roman, and other,(2013): Organizational flexibility and its implications on employees productivity, Interdisciplinary journal of contemporary research, International research centre, P302.

وحسب بيتر بيرغ 2008 (**Peter Berg**) مرونة وقت العمل تجلب منافع أصحاب العمل في الطلب على اليد العاملة و توفيرها بطريقة أكثر فعالية، و يقلل من تكلفة قسط التأمين الإضافي بسبب تناقص الحجم الإجمالي لساعات العمل و تسمح مرونة وقت العمل بتحقيق وفرات من حيث التكلفة.

II3-- المرونة الخارجية External flexibility:

تعتمد على التفاعل مع الأسواق الخارجية و استخدام التعاقد من الباطن و الاستعانة بمصادر خارجية (السلع و الخدمات) لتغيير طبيعة و نوع العقود بسهولة[1]، بتعديل كمية العمل، أو عدد العمال في السوق الخارجية، و يمكن تحقيق ذلك من خلال توظيف العمال بعقود عمل مؤقتة أو بعقود محددة المدة أو من خلال تقليص التوظيف و الاستغناء عن الأنظمة و بعبارة أخرى تخفيف تشريعات حماية العمالة، أين يسهل لأصحاب العمل توظيف و فصل الموظفين الدائمين وفقا لاحتياجات المنظمة.[2]

II4-- مرونة الدفع Pay flexibility:

تعني خيار تغيير إما بخفض و زيادة مستويات الأجور و التعويضات للموظفين وفقا للتغيرات في أداء الشركة.[3]

و هناك من يطلق عليها بـ:المرونة المالية أو الأجور **Financial or wag flexibility** ،حيث يكون هناك اختلاف بين أجور العمال و المكافآت أيضا، إذ أنه يتم تكييف رصيد مدفوعات المنظمة مع التغيرات في الطلب و العرض على العمل مع قدرة المنظمة على ضبط الميزانية بسرعة ووفقا لاحتياجاتها.[4]

حيث أن تكلفة العمالة يتم تعديلها وفقا لأنظمة سعر رأس العمل، أو يستند التقييم لنظام الأجور، أو عن طريق أجور الأداء الفردي.[5]

كما يمكن تعريفها: بأنها مستوى الأجور الذي يتوقف تحديده على العرض و الطلب على العمالة، فإذا كان المعروض أكثر بكثير من الطلب فإن مستوى الاجور يكون اقل و العكس. فأجور

---

(1)Lena Tsipouri, op.cit, PX.

(2)Chung Meejung,2009, " Flexibility for who ? working time flexibility practices of European companies", Editeur Chung, Amesterdam, Meejung, P10.

(3) Lena Tsipouri, op. cit, PX.

(4) Charles Ramendran, and others, op.cit, P300.

(5) Chung Meejung, op. cit, P10.

العمال تعتمد أيضا على نظام الحوافز أو المكافآت غير أن عدم وجود معيار موحد لتقييم أداء العمال و تحديد الحوافز التي يمكن الحصول عليها فإن العامل لا يقدم الجهد المطلوب نظرا لعدم عدالة تقديم الحوافز هذا من جهة، من جهة أخرى أن التقييم يمكن أن يكون على مستوى فريق العمل ككل لذلك فإن الحوافز نفسها لكامل الفريق، غير أن الجهد يختلف من عامل إلى آخر و هذا ما يخلق عدم المساواة في توزيع الحوافز، و هذا ما يخلق نوع من عدم الرضا من طرف العاملين ما يؤثر على إنتاجية العمل.[1]

II5-- مرونة المكان و ذلك حسب (Reilly 1998,2001, Wallace 2003):

و تعني موظفين يعملون خارج مكان العمل الأصلي، مثل العمل في المنزل، أو العمل عن بعد، و يشمل أيضا العاملين الذين انتقلوا إلى مكاتب أخرى داخل المؤسسة.[2]

و يمكن تعريفها على أنها تكييف العمال للتنقل في حالة تغيير الموقع الجغرافي للمشروع من طرف المنظمة **Spatial flexibility** أو **Locational flexibility**، المرونة الموقعية **flexibility of place** (مرونة المكان).

II6-- المرونة العددية:[3]

تعتمد عليها الشركة التي تتعامل مع مجموعة صغيرة من العاملين الناشئين (مستقرين في عملهم) و مجموعة اليد العاملة الغير ثابتين أكبر من المجموعة الأولى (غير مستقرين) إذ تتعامل معهم من الباطن، و هذا النوع من المرونات يكسب الشركة قدرة تنافسية عالية جدا على المدى القصير مما يحقق لها عوائد مالية كبيرة.

II7-- مرونة العقد:[4]

و تعني استخدام عقود عمل غير قياسية كالعمل بدوام جزئي، العقود المؤقتة، عقود العمل الموسمي، أو عقود محددة المدة و ذلك بغرض تسهيل عملية خفض التكاليف في حالة مواجهة تقلبات.

---

(1) Charles Ramendran, and others, op. cit, p

(2) Chung Meejung, op. cit, p10

(3) Lena Tsipouri, op. cit, P X.

(4) Idem, P X.

III- محددات مرونة سوق العمل :

وانطلاقا من محددات مرونة سوق العمل يتم تحديد عمل المنظمات من خلال التحكم في الأجور وأنظمة العمل وغرها ويتضح ذلك جليا في الشكل التالي :

شكل رقم (36): محددات مرونة سوق العمل :

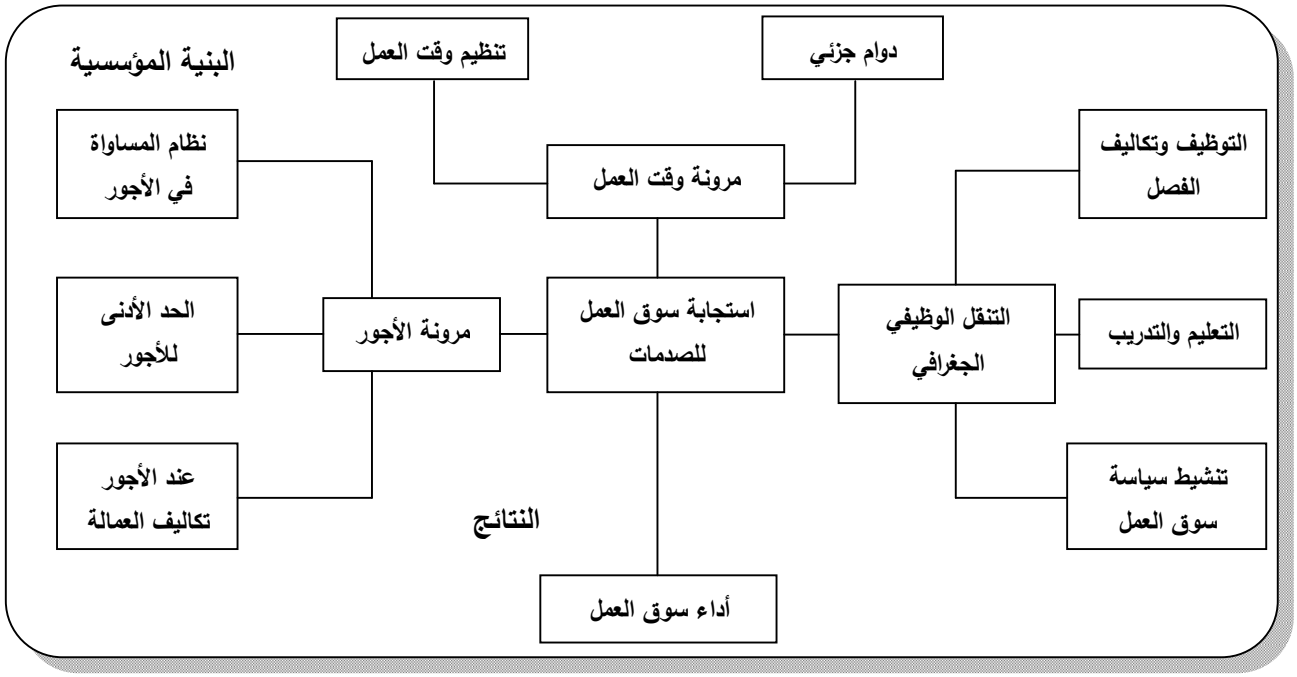

Source : Hmtre Asury, (2003): EMU and labour market flixibility, stationey affices, london, P11.

انطلاقا من الشكل فان المنظمة تكون في إطار بيئة اقتصادية متغيرة سواء من جهة التطورات التكنولوجية الهائلة، أو من جهة التزاحم التنافسي الذي باتت تعيشه في ظل اقتصاد المعرفة، ولذلك حتى تتأقلم مع هذه التغيرات عليها اكتساب مرونة في العمل ويتم ذلك من خلال مرونة وقت العمل كنصر أساسي.

ومرونة وقت العمل تعني أنه ليس كل عمل يعتمد على الدوام الكامل (الدائم) فنظرا لاشتداد التسارع نحو اكتساب تكنولوجيا جديدة وتعزيز عملية الابتكار بهدف تحقيق قدرة تنافسية للرفع من

جودة المنتجات اختلفت أنماط العمل ما ظهر ما يعرف العمل بدوام جزئي أو ما يعرف –كما سبق ذكره– بمرونة التوظيف وما يعرف بمرونة النقل الوظيفي[1].

ويمكن استخدام مرونة وقت العمل كإستراتيجية لدمج المزيد من العمال في سوق العمل حتى تساعد في زيادة المعروض من العمالة وتسهيل لهم الدخول إلى سوق العمل للاستفادة من فرص عمل جديدة والتقليل من البطالة وأيضا انخفاض الاستقطاب من السوق، ويتم الاعتماد في هذه الحالة على الوقت الفعلي للعمل وليس بالضرورة طابع الوقت المستخدم[2].

وهناك مجموعة من الدر اسات التي ترى بأن التوازن بين وقت العمل ومتطلبات الحياة للعامل يحقق الرضا وهذا يزيد من الإنتاجية وولاء العامل وبالتالي تحقيق قدرة تنافسية[3].

وعليه فمرونة وقت العمل تعتبر كإستراتيجية امتصاص البطالة وبالتالي هي قادرة على تلبية احتياجات المنظمة في ظل ظهور صدمات خارجية ومحاولة ضبطها ويتم ذلك من خلال الاعتماد على نوعين من المرونة.

إما باستخدام مرونة التنقل الوظيفي والجغرافي أو استخدام مرونة الأجور وفي حالة حققت المنظمة مرنة لوقت العمل في هذه الحالة ستحقق أداء لسوق العمل الأساسي لتحسين رفاهية المجتمع من خلال تحقيق الازدهار الاقتصادي، فعندما يتم الحديث عن سوق عمل و ن يتم ربطه بالأداء أي تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة أو اقتصادية أكثر عدلا يتميز بقدرة تنافسية من خلال تحقيق معدلات عالية الجودة من الإنتاجية[4].

ومحددات مرونة سوق العمل يتم بفضلها تحقيق قدرة تنافسية على المستوى الجزئي بداية ليتم تحقيقها على المستوى الكلي وهذا ما سيتم شرحه بوضوح.

المطلب الثالث: مرونة سوق العمل و دورها في تحسين القدرة التنافسية

بداية سيتم تويح كيف يمكن لمرونة العمالة أن تحقق قدرة تنافسية على مستوى المنظمة وبعد ذلك على المستوى الكلي :

---

(1) Hmtre Asury, op, cit, p 06.

(2) Heeping chimig, op, cit, p10.

(3) Idem, p173.

(4) HmtreAsury,op.cit,p 07

تأثر مرونة سوق العمل على تحسين القدرة التنافسية على المدى الطويل ويتم ذلك من خلال تحسينات طويلة المدى للإنتاجية ولكن هذه العملية المتاح إلى وقت طويل لذلك يجب في البداية إجراء تحسينات على المدى القصير وذلك من خلال تعديل يكون على مستوى تخفيض نسبي في الأجور الاسمية والأسعار [1].

فرغم اختلاف المفاهيم والتوجهات لتحديد صيغة واضحة لمصطلح التنافسية إلا أنه طرح الكثير من المفكرين ضرورة قيام التنافسية انطلاقا من الإنتاجية بصورة مستدامة وهذا يعتمد على التحسين المستمر لها عن طريق الاستخدام الفعال للموارد البشرية (الأفراد) ورأس المال والموارد الطبيعية.

في حين أن هناك من يعتبر بأن التنافسية هو مفهوم قريب أكثر للأداء الاقتصادي المتميز وا ذا كان هناك تيارين متناقضين أحدهما كمي والآخر النوعي، فالبنسبة للبعد الكمي فهو التوجه النيوكلاسيكي الذي يرى بأن الأداء يمكن قياسه انطلاقا من التكاليف والأسعار، أما البعد الثاني فهو التوجه الفطري أو النهج الغريزي **(Approche instinctuelle)** ويرى بأن الأداء يتوقف على المعاينة القياسية مثل جودة المنتج وابتكار المنتجات.

بالنسبة للتوجه الأول فالتنافسية تتحقق بتقليل التكاليف أما التوجه الثاني فإن الأولوية تعود إلى الاستثمار والتنمية في الموارد البشرية (الأفراد).

أما بالنسبة لنظرية المنافسة الكاملة فهي تركز على أساس تكلفة الإنتاج حيث ترى أن المنظمة ليست تنافسية ذلك لأن متوسط تكلفتها يتجاوز سعر منتجاتها في السوق.[2]

ومرونة سوق العمل وتأثيرها على التنافسية يثير الجدل هو مفهوم المرونة الجزئية **Micro flexibily** وهي التي تهتم بتحقيق التنافسية على مستوى المنظمة وكما تم ذكره سابقا حتى يتم تحقيق التنافسية يجب أن يتم عن طريق تحقيق نمو في الإنتاجية وهذا سيؤدي إلى الزيادة في محتويات

---

(1) Olivier Balanchrd and Florence Jaumotte and Parkash Loungani, (2013): labore market policies and IMF Advenced Econoies During the great recession, International Monetary Fund, Research Department, p 04

(2)Nacer-Edine Hammouda, Alisong, (2009): l'impact de flexibilité du marché du travail sur la compétitivité des entreprises au magrheb central (L'Algérie, le Maroc et la Tunisie) approche Empirique, La revue 09, **P fes9. Univ-tlemcen dz/larevue 09/Nacer Eddine %20 Hammouda 20% ali 20%**.

المعيشة، وعليه فإن الزيادة في الإنتاجية يطلب إعادة التوزيع المستمر للموارد وهذا يحتاج إلى منظمات لها قدرة عالية للإنتاجية ذلك لأن الأخرى التي تعاني من ضعف الإنتاجية ستجد نفسها مضطرة للخروج من الأسواق التنافسية.

والإنتاجية تنمو بكفاءة المنظمات إذ أنها تنجح في إعادة التخصيص**Meallocation**مع الحد من تكليف الرعاية الاجتماعية للعمال الذين يتميزون بالحراك الجغرافي (أو التنقل)[1] ،ولتحقيق المنظمات كفاءة عالية باستخدامها لموارد العمل فإنها في هذه الحالة يجب الاعتماد على ما يعرف بالمرونة الوظيفية (الفنية) ذلك لأن لها قدرة عالية على إمكانية تنقل الموظفين إلى مختلف الأنشطة والمهام داخل المنظمة بكل سلاسة، كما أنها وسيلة إيجابية لتنمية المهارات والاستخدام الأمثل لقدرة الموظف وذلك حسب كل من (**Nanteuil, caudswo rd2000**) فهي تتطلب تدريب مستمر للعامل لكسب مجموعة من المهارات تمكنهم من القيام بأعمال جديدة أخرى و أداء مهامخاصة بهم بشكل جيد.[2]

وحتى تتمكن المنظمة من إعادة تخصيص العمال فهي تعتمد على المرونة الوظيفية والتي تعتبر جانبا من جوانب الكفاءة الديناميكية ويعني ذلك اتساع المهارات وعدم وجود ممارسات تقليدية ما تجعل العامل قادرا على التنقل من مهمة إلى أخرى ومن وظيفة إلى أخرى بدون عوائق.[3]

وتعتبر المرونة الوظيفية أو الداخلية النوع القادر على زيادة الإنتاجية وكفاءة المنظمة من غيرها من الأشكال الأخرى ذلك لأنها تهدف إلى تغيير الأنظمة التقليدية لأشكال العمل،وا إدخال أخرى جديدة تتماشى وحالة عدم اليقين[4].

ويتم إنشاء المرونة الوظيفية من خلال الجمع بين استخدام التكنولوجيات الجديدة والأشكال (أنماط) جديدة من العمل وهذا يتطلب تطوير مستمر للمهارات، فالمنظمة مضطر في ظل حالة عدم اليقين إلى التكيف مع تغيرات الطلب على إنتاجها وذلك بإعادة التنظيم الداخلي لأماكن العمل على

---

(1)Olivier Blanction and Orthers, op.cit, p 10

(2)Charles Ranrendran SPR, and orthers, op.cit, p12

(3)C.Tsikirayi, productivity, (2013): efficincy and flexibility, journal of compehensive research-Business and technologie, p06.

(4) Idam, p 06.

أساس تعدد هذه المهارات والعمل الجماعي وا إشراك العمال في القرارات والابتكار التكنولوجي وتنظيم العمل[1].

وعليه فالمرونة الوظيفية تؤدي إلى تحسينات كبيرة في الإنتاجية ذلك لأن أثناء عملية الإنتاج يتم استبدال الطرق التقليدية من قبل العمال بأخرى متجددة وفقا لتغيرات البيئة الخارجية أين يتم فيها الاعتماد على مهارات متعددة جديدة وبإشكال أكثر تنوعا في العمل وبالتالي هذا التنوع سيؤدي إلى قتل الروتين ويخلق نوع من التجديد الدائم والمستمر و بالتالي التقليل من الوقت الضائع وذلك بفضل ما سيتم ابتكاره وخلقه من طرف عمال لديهم مهارات مختلفة[2].

والنوع الثاني من المرونة هو العددية وهي عملية ستستجيب من خلالها الشركة للتغيرات في الطلب على المنتجات والخدمات عن طريق ضبط كمية (وقت) العمل المستخدم بالاعتماد على أنماط جديدة للعمل وهي على سبيل الذكر لا الحصر العمل الإضافي، العمل بدوام جزئي، ساعات العمل المتغيرة عقود زمنية محددة، عمل مؤقت ... إلخ.

وتسعى المنظمة لاستخدام هذه الأنماط بسبب المشاكل والصعوبات التي تواجهها بسبب قوانين العمل المختلفة خاصة الصارمة منها[3]، وأيضا يساعدها في تحويل التكاليف التابعة المنوجة عن عقود عمل دائمة إلى تكاليف متغيرة بفضل عقود عمل جديدة.

فالمرونة الخارجية (العددية) تلجأ لها المنظمة لأنها تكسبها قدرة على تغيير عدد العمال الذين تم تعيينهم داخل المنظمة بسرعة و كفاءة ودون عوائق لتكييف حجم العمل مع التغيرات في الطلب في ظل حالة عدم اليقين، وتتركز الفوائد من هذا النوع على قدرة أكبر على التكييف و على إنخفاض تكاليف العمال الثابتة في نفس الوقت.

إلا أن هذا النوع يمكن أن يكون له أثار سلبية فانطلاقا من مجموعة من الدراسات المطبقة في المنظمات الإنسانية تم التوصل إلى أن العقود المؤقتة يكون لها تأثير سلبي على الكفاءة التقنية للشركات الصناعية وذلك راجع إلى فترة التعاقد الغير المستقرة في أوقاتها إذ أنها تأثر سلبا على

---

(1) syros Arvanitis, (2003): Numercial and unctional labour flexibility at firm level, are there any implication for performance and innovation ?, Evidence for the suise economy, ETHZ and KDF, CH- 8092, Zurich, pp 3-4.

(2) Charles Ramendrans SPR, op.cit, p304.

(3) Spyros Arvanistis, op.cit, p 13

متوسط مستوى العاملين نتيجة تأثيرها على العلاقة بين العمال والشركة وهذا يؤدي إلى تأثير على المستوى العام للشركة نظرا لعدم التزام العمال داخلها وأيضا ذلك يؤدي إلى انخفاض مستوى تأهيل الموظفين المؤقتين نظرا للفترة القصيرة التي يتعاقد فيها الطرفين.[1]

ونظرا لإعتماد الكثير من المنظمات هذين النوعين من المرونة لتطوير قدرتها التنافسية إلا أن واقع الأمر خلق جدلا واسعا حول المرونة العددية والخارجية حيث أن الدراسة التي قام بها **Kalleberg** سنة 2003 والتي توصل خلالها إلى اختيار نوعين من المرونة الوظيفية والمرونة العددية وحاول قياسهما من خلال تأثير كل نوع على العمال وعلى أداء العمل والتكيف وأيضا على الابتكار فضلا عن معرفة العلاقة بين كل هذه المتغيرات، ولقد توصل خلال هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المنظمات التي تسعى لتحقيق مرونة وظيفية نادرا ما توظف العمالة المؤقتة وذلك للأسباب التالية :

توظيف عماله بدوام جزئي يؤدي إلى خفض تكلفة العمل ولكن من جهة أخرى لا يحقق بالضرورة زيادة الإنتاجية في العمل وذلك لأن العمالة المؤقتة تكون أقل تأهيلا من الموظفين الدائمين ولا يستفيد من التدريب المستمر.

وعليه انطلاقا من الدراسات التي تم التطرق إليها والمتضمن موضوع مرونة سوق العمل والتي كان مجملها مطبقا في الاتحاد الأوروبي فلقد تم التوصل إلى حتمية مفادها أن المنظمة حتى تمتص أثار التغيرات الحاصلة في بيئة تتسم بحالة عدم اليقين وخاصة البيئة التنافسية فإنها مضطرة إلى اللجو ء إلى تحقيق مرونة على مستوى سوق العمل ومن جهة أخرى حتى تتمكن من الاستفادة من المزايا التنافسية وتحسين قدراتها على الابتكار والتجديد المستمر لزيادة الإنتاجية كما وخاصة نوعا عليها التركيز على المرونة الوظيفية أو الداخلية ولكن لا يجب إهمال من جهة أخرى المرونة الخارجية وهذه الأخيرة تطرح مفهوم جديد ظهر في السنوات العشر الماضية ، والذي تميزت به دولة الدنمارك وهو المفهوم الذي يحقق التوازن بين النوعين من المرونة هذا المصلح هو "**الأمن المرن**"(**la flexicurité,fleicurity**) ومن جهة يدفع بالدول إلى تحقيق قدرة تنافسية دولية كما هو الحال مع الدنمارك وسيتم التطرق لهذه التجربة لاحقا.

---

[1] Roca-Puving and others, op, cit, p 1133, p 1134.

فإذا كان قياس التنافسية على مستوى المنظمة متعلقبنمو الإنتاجية فإن قياس التنافسية الدولية على المستوى الكلي يلقي الضوء وبشكل كبير على التجارة الخارجية ذلك لأن الأسعار النسبية لبلد ما وأنماط التجارة الخاصة به تظهر أن تشريعات سوق العمل المرنة تسمح للمنظمات بالتكيف السريع مع التغيرات في الطلب حيث أن قرارات المنظمة حيال مدخلات العمل يعتمد بصورة كبيرة على تنبؤات أفضل في ظل عدم اليقين، وهذا يحسن الكفاءة الاقتصادية مما يؤدي إلى توزيع أفضل للموارد وبالتالي إنخفاض أسعار السلع مع طلب غير مؤكد للبلد المعني مما يجعلها أكثر قدرة تنافسية في الأسواق العالمية.

فهذه الحقيقة تثبت أن الدول المر دة للسلع والخدمات مع مواجهة طلب غير مؤكد وعلى درجة عالية من مرونة سوق العمل يزيد من القدرة التنافسية بشكل متسارع ولو كانت مستويات الأجور عالية.[1]

وعلى العكس فاللوائح والتشريعات الصارمة التي تجعل سوق العمل جامدا تزيد من أسعار السلع والخدمات داخل البلد وبالتالي تنخفض القدرة التنافسية ولو كان يتمتع بأجور منخفضة نسبيا.[2]

و يفسر دور مرونة سوق العمل في تعزيز القدرة التنافسية للبلد من خلال تمكنها من إعادة توزيع العمل على المجموعات الصناعية لإنتاج السلع مع ارتفاع الطلب نتيجة اختلاف في طبيعة المنظمات والمجموعات الصناعية لذلك فالدول التي تتمتع بسوق عمل مرن يساعدها في تصدير المزيد من المنتجات، ويرجع سبب اختلاف ارتفاع المبيعات بين الشركات إلى درجة التكيف مع التغيرات الحاصلة في ظل حالة عدم اليقين، وعلى العكس فالدول التي تعاني من جمود سوق العمل سيؤدي ذلك إلى انخفاض التصدير نظرا لضعف سرعة التكيف للشركات مع شرط أن الطلب يكون أكثر استقرار أي أن الدول التي تتمتع بمرونة سوق العمل تسعى إلى تصدير السلع مع طلب متغير (طلب غير مؤكد) في حين الدول التي تعاني من جمود سوق العمل يصدر سلع مع طلب مستقر.

ويمكن لسوق العمل المرن زيادة القدرة التنافسية إذا ارتبط بأنماط التجارة الدولية من خلال زيادة الأسعار النسبية للسلع داخل البلد وهذا سيساهم في زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية للسلع الأساسية مع طلب غير مؤكد حيث أن تغيرات في الأسعار النسبية تتغير الميزة النسبية

---

(1) Ainura Uzaglieva and Jace K Cukrouski, op.cit, p 226.

(2) Idem, p 229

للدول[*]، وبالتالي تتغير أنماط التجارة الدولية (اختلاف الأسعار النسبية يرجع إلى اختلاف لوائح سوق العمل).

يمكن للوائح سوق العمل المرنة من تحديد ظروف جيدة للعمل وبالتالي يتم تحقيق كفاءة سوق العمل والذي يؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية هذه الأخير تساهم في إنخفاض الأسعار المحلية لمنتجات مختارة وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للأسعار[1].

و تعتمد التنافسية العمالية من خلال مؤشراتها في قياس كفاءة الأسواق و يتم قياس إمكانية الدول من خلال قدرتها على حسن تخصيص مواردها لأفضل استخدام متاح وكفاءة سوق العمل يتم من خلال تدريب وكفاءة القوى العاملة بما يتماشى والتغيرات العالمية، وبفرض ذلك على أي دولة تطوير هذه السوق خاصة وأنه يمثل أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وتطوير ومواكبة التقدم، ووضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء الدور للقطاع الخاص في إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وتأهيل القوى العاملة، فضلا عن التوسع النوعي والكمي في برنامج التأهيل والتدريب المهني وتطوير سياسات التعليم العالي وتقاس مؤشرات كفاءة العمالة حسب تقرير التنافسية العالمية فيما يلي:

[*] ذلك لأن أنماط التجارة تعتمد على الميزة النسبية هذه الأخيرة تأدي إلى تحقيق ميزة تنافسية مفهوم هذه الأخيرة متحدر من مفهوم الميزة النسبية للكفاءة زيادة النسبة والاعتماد على التكاليف النسبية.

ففي إطار الميزة النسبية يتم انخفاض تكلفة الإنتاج هذا يؤدي إل تحقيق ميزة تنافسية من خلال التخصص هذا الأخير يمكن للبلد من إنتاج السلع بكفاءة وبأعلى إنتاجية وبالتالي هذا سيؤدي إلى تحقيق مستوى معيشة عالي.

[1] Idem, p 229.

شكل رقم (37) : مؤشرات كفاءة سوق العمل في ظل التنافسية الاقتصادية

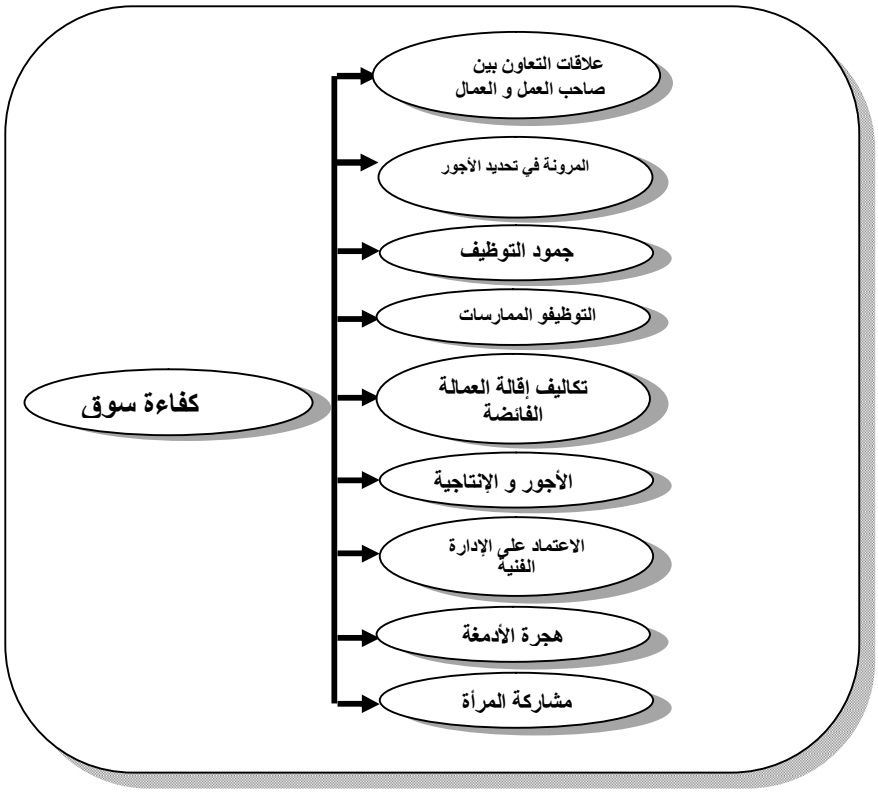

المصدر : الشكل من إنجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع :

Africa commission the Africa competitivense Report 2011/2012, world Economic forum, the world Bank and the African Development Bank,2011, p125

انطلاقا من الشكل يتضح أن كفاءة سوق العمل تعتمد بالدرجة كبيرة على المرونة خاصة بالنظر إلى العناصر التي تتكون منها والتي تم التطرق إليها في الدراسة السابقة ولكن ذلك لا يتحقق إلا بالاعتماد على ما يسمى "الأمن المرن" هذا الأخير الذي يحقق حماية العمال ويحفظ لهم حقوقهم حتى وا ٍن كانوا عاطلين عن العمل والتجربة الرائدة في ذلك هي التجربة الدنماركية من خلال النموذج الذهبي وهو نموذج الأمن المرن **flexicurity** والذي يتضح في الشكل التالي :

شكل رقم (38): تجربة الأمن المرن الدنماركي(المثلث الذهبي)

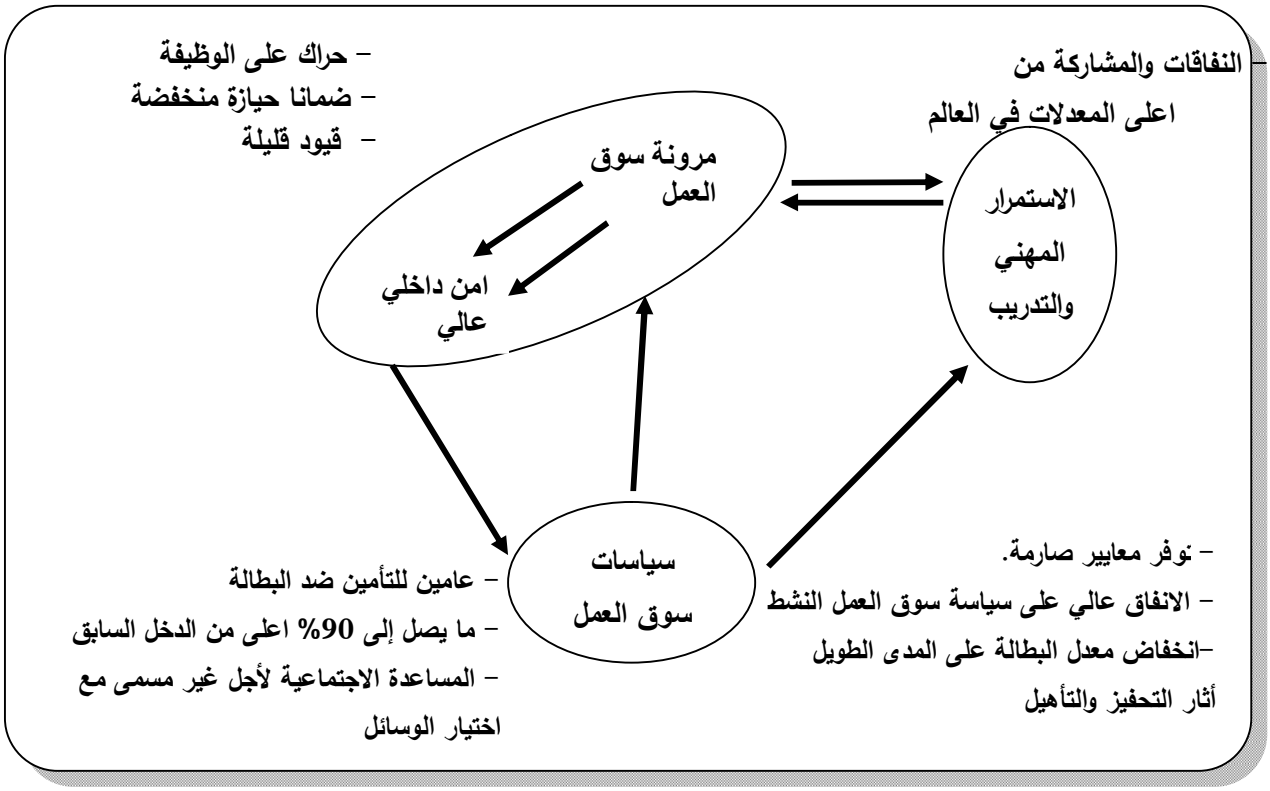

Source : Thomas Bredgard, Arthur Daemrich, (2013): the waemrich, the walfarestate as an Investement strategy : Demark's flexicurity policies, the oxford Handbook of offshoring and global Employment, oxford University Press, Oxford, p163.

إن نموذج الأمن المرن[1] التي استخدمته دول الرفاه الدنمارك جعلها في مصف المراتب العليا في التنافسية في سياسة هذه الدولة تجمع بين اقتصاد مفتوح واقتصاد تنافسي مع توفر مرونة واسعة لسوق العمل تحكمه مفاوضات جماعية وهو ما يعنيه المثلث الذهبي في الشكل السابق " **Golden triangle**" ولقد جاء مصطلح الأمن المرن كنتيجة لهذه السياسة حيث أنه عرف رواجا بين صناع السياسة الدنماركية في سنة 2000، وسرعان ما استحوذ على اهتمام قادة الاتحاد الأوروبي والمفكرين في جميع أنحاء العالم، ولقد تزامن الاهتمام بالنموذج الدنماركي مع التحسن في النمو الاقتصادي للفترة 2008 وانخفاض معدلات البطالة وأداء مستقر للاقتصاد الكلي.

(1) Thomas Bredgard, Arthur Daemrich, the waemrich, the walfare state as an Investement strategy : Demark's flexicurity policies, the oxford Handbook of offshoring and global Employment, oxford University Press, Oxford, 2013, p 162, p163.

ويمكن تعريف الأمن المرن في الحالة الدنماركية على أنه تركيبة بين مرونة العمالة وضمان (تأمين) الدخل (**Tros 2004**).

و لقد جاءت بوادر نموذج الأمن المرن عندما وصلت الدنمارك إلى معدل بطالة يصل إلى 12,4% عام 1993 وكان في ذروته، وعدم كفاية العمالة الماهرة وارتفاع التضخم هذه المشكلة أدت إلى تفاقم البطالة الهيكلية، ما دفع بصناع القرار إلى إجراء تغيرات جوهرية لسياسات سوق العمل في 1993، وتمثلت هذه الإصلاحات في تحفيز العاطلين عن العمل للحصول على وظائف، والحد من إعانات البطالة من خلال المشاركة في برامج التدريب والبدائل الحكومية الأخرى.

وفي نفس الوقت الإصلاحات لتحسين المهارات في مكان العمل من خلال تقديم خطط جديدة للعمال والتعلم وبرامج التدريب.

ما ميز هذه السياسة هي خدمة الإصلاحات المالية التوسعية لبدء عملية الاستهلاك**Private consumption**، و الطلب على العمالة**the demand for Labor** وتخفيضالمعروض من العمالة، ولقد حقق ذلك ما يلي:

- الأفراد الذين أصبحوا يشاركون في سوق عمل النشط لم يعد مسجلين كعاطلين عن العمل؛
- استحقاقات جديدة إجازة مدفوعة الأجر (التعليمية، تخفيض المعروض من العمل في المدى القصير، التخلص تدريجيا من مخططات الإيجازة) وهذا أدى إلى انخفاض البطالة تدريجيا؛

والشكل السابق يوضح الأمن المرن أو ما عرف بالمثلث الذهبيإذ أنه يركز على أهم عنصرين هما التحفيز وتأهيل العاطلين على العمل فالشكل يوضح أن سوق العمل المرن يتميز بنسب عالية من دوران العمل ومتوسط حيازة الوظيفة وذلك من خلال النقاط التالي:

- ارتفاع التنقل الوظيفي من وظيفة إلى أخرى مع انخفاض حماية الفصل؛
- أمن الدخل العالي وخاصة فيما يخص إعانات البطالة والمساعدات الاجتماعية للعاطلين عن العمل؛
- التأمين لمدة 02 سنوات وأعلى معدل استبدال (تغيرا لأصحاب الأجور المنخفضة ما يصل إلى 90% من الدخل السابق)؛
- سياسات سوق العمل النشطة **Active labor market polices** تعتبر من بين أعلى مستويات الإنفاق الإجمالي على سياسات سوق العمل في العالم (حيث تصل الى 2,56% من الناتج المحلي

الإجمالي عام 2008 و أعلى إنفاق على سياسات سوق العمل النشطة 1,35% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008، وتشمل سياسات سوق العمل النشط ما يلي:

- تحفيز العاطلين عن العمل للعثور على عمل دون مساعدة؛
- تأهيل أولئك الذين لا يستطيعون العثور على عمل من تلقاء أنفسهم.

❖التدريب المهني المستمر، أو التعليم مدى الحياة ويلعب دور ا هاما في الأمن المرن ويمثل الانفاق على التدريب من أعلى المستويات في العالم، والتدريب المستمر يعزز مرونة سوق العمل من خلال زيادة فرص العمل وتحسين المرونة الفنية والعددية (**Bred goods et al 2009**).

و إنطلاقا من دراسة تجربة الدنمارك يتضح بأن مرونة سوق العمل تعتبر الجسر المؤدي إلى تحقيق قدرة تنافسية دولية تجعل الاقتصاديات في مصف الدول المتقدمة ولكن ذلك لا يحدث بكل سهولة، فواقع الأمر يكشف أن ليس كل من طبق سياسة المرونة حقق نجاحا بل الأمر يرتبط بالأمن المرن و الذي حققت فيه دولة الدنمارك نجاحا واسعا ، لذلك نجاح مرونة سوق العمل يجب اعتماد الآليات التالية على سبيل التجارب المطبقة عالميا خاصة و أنها تساهم في زيادة القدرة التنافسية و هذا يؤدي إلى زيادة الميزان التجاري للدولة، لذلك يوصي الكثير من الباحثين الاقتصاديين إلى تحرير واسع لسوق العمل و من بين التدابير لزيادة مرونة سوق العمل ما يلي:

✓ إجراءات سياسية واسعة النطاق و على مستويات مختلفة؛

✓ إزالة جمود سوق العمل من خلال ترتيبات مؤسسية، و التغيرات في تشريعات العمل على المستوى الكلي؛

✓ تدابير الحد من قوة النقابات العمالية ذلك لان هذه الأخيرة تؤثر بشكل سلبي على إنتاجية العمل باعتبارها أداة لحماية العمالة لذلك يمكن للمنظمة تفادي ذلك من خلال الحد من دور المفاوضات الجماعية و اعتماد إحدى استراتيجيات التكيف.

خلاصة الفصل:

إن تسارع الدول نحو اكتساب قدرة على تطوير الإنتاج و الإستفادة ما أمكن من الفرص، و تفادي التهديدات لإكتساب قدرة تنافسية لإقتصادياتها كان له آثار على التشغيل تتمثل في علاقة ليست طردية بالضرورة، ففي السابق كان لتدخل الدولة الأثر السلبي إذ أن العمالة كسلعة كان لها الاستخدام الغير العقلاني من خلال المبالغة في فتح أبواب التشغيل، ما أدى إلى تشوهات في سوق العمالة نتيجة لزيادة التوقعات بطريقة غير موضوعية، من خلال تشجيع انتظار الحصول على الوظائف في القطاع العام ، فالمفهوم التقليدي للعمالة كان يعطي الصيغة الاجتماعية أكثر منها كصيغة اقتصادية الأمر الذي أرهق ميزانية الدولة و مؤسساتها العمومية من خلال سياسة توظيف مقنعة تفضي إلى عمالة فائضة، غير أن التنافسية و ما تتميز به من تطور تكنولوجي و معرفي غير المفاهيم التقليدية لسوق العمل لتحل محلها أخرى جديدة تتماشى و التغيرات الحاصلة، فقد أسهمت التكنولوجيا في تغيير أشكال مؤسسات الأعمال و أساليب الإنتاج و الإدارة، وزادت من حاجة الدول إلى قوة عمل ذات خصائص متنوعة و متجددة و أضعفت الصلة بين زيادة الإنتاج و نمو العمالة و ساهمت في بروز ظاهرة جديدة هي " ظاهرة النمو بلا زيادة في الوظائف " و قللت من حجم العمالة الأقل مهارة، و أصبحت القدرة على العمل أو الصلاحية للعمل هي أساس القدرة التنافسية و صار هناك تهديد استبعاد أولئك الذين لا يملكون المهارات المطلوبة التي تتماشى و احتياجات سوق العمالة و بالتالي تعميق لظاهرة البطالة و تفشيها بين أوساط الشباب خاصة.

و لغرض التخفيف من حدة أثار التنافسية و الوصول إلى التفاعل مع بيئة الأعمال المتغيرة و التعامل مع مستوى عدم اليقين و التعقيد سعت الدول جاهدة إلى تعديل الأنظمة التعليمية بما يتماشى و احتياجات سوق العمل من يد عاملة مؤهلة تتمتع بقدرة و مرونة عالية و كفاءة تتساير مع سرعة وتيرة العمل و أساليب الإنتاج، و التقلبات الدورية في الطلب و التغيرات التنافسية.

تمهيد:

يقتضي دخول الجزائر الشراكة مع الاتحاد الاوروبي تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات السوق، خاصة و ان تطبيقها لاتفاقيات منطقة التبادل الحر اصطدم بواقع يكمن في علاقة عدم التكافؤ بين الطرفين و ظهر ذلك جليا من خلال الاثار المباشرة و غير المباشرة، الاقتصادية و الاجتماعية، لهذه الاتفاقيات،و ابرز هذه الاثار تقلص و تراجع في موارد الخزينة العامة للاقتصاد الجزائري ، مما دفعها الى البحث عن موارد مالية بديلة او تخفيض مستوى انفاقها، و بالتالي لابد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الانتاجية و البحث عن موارد جديدة.

و تتطلب التنافسية في هذه البيئة العالمية الجديدة توفر القدرة على التعرف على الفرص الاستثمارية المواتية و الاستجابة السريعة لها، من خلال توفير ماتتطلبه هذه الفرص من سلع أو خدمات و بجودة عالية، و يعتمد ذلك بالدرجة الأولى على توفير قوة عاملة على درجة عالية من المهارة و على قدرة و مرونة سريعة للاستجابة لمتطلبات السوق، سواء كان سوق المنتجات أو كان سوق العمالة.

و بهدف تحقيق ذلك اعتمدت الحكومة الجزائرية و في ظل الإصلاحات المطبقة جملة من الإجراءات و السياسات مست جميع الجوانب و ذلك بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات و بالتالي تحسين الأداء الاقتصادي للاستفادة من الفرص التي توفرها الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، غير انها القت باثارها على كل المجالات و خاصة سوق العمالة الذي اخذ نصيبه من ذلك إذ طرأت عليه تغيرات جذرية و هيكلية في العقود القليلة الماضية. و بهدف التعرف على ذلك تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: الاجراءات المعتمدة لتحسين تنافسية الاقتصاد في ظل الشراكة الأوروبية؛

المبحث الثاني: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري انطلاقا من الإجراءات المعتمدة؛

المبحث الثالث: أثار إجراءات تحسين التنافسية على سوق العمل (التشغيل)؛

المبحث الرابع: واقع تعديل الأنظمة التعليمية في الجزائر و انعكاسها على مرونة سوق العمل.

المبحث الاول: الاجراءات المعتمدة لتحسين تنافسية الاقتصاد في ظل الشراكة الاوروبية

إن توقيع الجزائر لإتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و سعيها لاقامة منطقة للتبادل الحر جعلها تواجه تحديا لتصحيح اختلالاتها الهيكلية حتى تتمكن من رفع كفاءة أداء اقتصادها بشكل عام و بالتالي تحسين قدراتها التنافسية لذلك اعتمدت الحكومة مجموعة من الإجراءات تضم تأهيل المؤسسات و خطط التشغيل و تحسين مناخ الاستثمار و البنى التحتية و تنمية الكفاءات و المهارات البشرية ... الخ ، بالإضافة إلى سعيها الدائمة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات .

المطلب الاول: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحسين تنافسياتها

تعاني المؤسسة الجزائرية منذ البداية و قبل إتفاقية الشراكة من ضعف في الأداء و انخفاض كبير في الإنتاجية و عدم قدرتها على المنافسة و اكتساب ميزة تنافسية بسبب ضعف كفاءاتها و مواردها البشرية و بالتالي تعاني من عدم قدرة منافسة المؤسسات الأجنبية ، و يعود السبب في ذلك إلى أن معايير أداء المؤسسات الاقتصادية الوطنية تختلف كثيرا عن المعايير الدولية للأداء، فهي كانت و مازالت و لو جزئيا تعتمد بشكل واضح على ميزانية الدولة لتسوية عجزها ، و هذا ما أدى إلى إعادة هيكلتها و تأهيلها جذريا لتمكينها من اقتحام الأسواق الدولية غير أنه و انطلاقا من الإحصائيات السابقة فان الأداء الإنتاجي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، كما أن دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا للمؤسسات الصناعية الوطنية .

لذلك حاولت الحكومة الجزائرية بإبرامها اتفاقية الشراكة إكساب المؤسسات الاقتصادية الوطنية قدرة تنافسية من خلال تأهيلها و جعلها في استعداد لمواجهة المؤسسات الأجنبية العالمية و خاصة الأوروبية منها، و تجسدت هذه المحاولات في تبنيها برنامج إعادة التأهيل لمساعدة الشريك الأوروبي و هذا البرنامج يعرف على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها الهيئات العمومية لصالح المؤسسات من أجل تحسين كفاءة أدائها في ظل المنافسة العالمية الشديدة، و أن يصبح لهاته المؤسسات هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي، و يمكن لبرنامج إعادة التأهيل أن يكون له أثرين ايجابيين : تحسين الإنتاجية و المنافسة على مستوى السوق المحلي (إذ أن إلغاء حواجز الدخول تحفز

مباشرة الإنتاج و تولد طلبا استثماريا إضافيا)، و إذا نجح في تحسين إنتاجية أداة الإنتاج و جعلها أكثر تنافسية، فان تحرير المبادلات سيكون مرادفا للنمو الاقتصادي و على هذا المستوى ينبغي أن يكون هدف السياسات الاقتصادية المرافقة ضمان أحسن لشروط الإنتاج، و إن كان نجاح برنامج إعادة التأهيل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قامت المؤسسات بتبني مجموعة من الإجراءات و التجديدات التي تخص أساليب التنظيم و الإنتاج ، الاستثمار و التسويق[1].

و لكن لهذا الاتفاق أثار و انعكاسات على المدى القصير حيث و نظرا للمنافسة القوية التي ستواجهها المؤسسات الوطنية و عدم قدرتها على تصديها فان الكثير من المؤسسات المتوسطة و الصغيرة تنسحب من السوق بسبب التفكيك الجمركي الذي يعمل في اتجاه خفض سعر الواردات ، وفضلا على السعر التجاري للسلع و الخدمات و ماله من أثر على إنتاجية المؤسسة و المردودية ، فان توسع النمط التجاري لدول أوروبا نحو الجزائر يعني بكل بساطة خطرا جديدا و هو الإغراق ، و من جهة ثانية تمثل عمليات التصفية السنوية لبعض الأصناف الإنتاجية (الملابس مثلا) خطرا آخر في اتجاه الإغراق. [2]

كذلك فان الحماية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ستفقدها بفعل منطقة التبادل الحر و بالتالي ستواجه منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين المؤسسات الأوروبية و التي تتميز بكفاءة عالية و بإنتاجياتها المرتفعة ، قدرتها التقنية و التكنولوجية و الإدارية و التسويقية هذا ما سيؤدي أيضا إما إلى الإفلاس و الخروج من السوق أو إلى التحول إلى أنشطة أخرى ، كما سيصعب عليها التكيف مع نظم الإنتاجو التسويق الجديد التي يفرضها هذا الاتفاق في المدى القصير. [3]

---

[1] زايدي بلقاسم، بلحسن هواري، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الدولي : انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المصدر سبق ذكره، ص12.

[2] بورعدة حسين، قصاص لطيف، الشراكة الأورجزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الدولي : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائر و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المصدر سبق ذكره، ص06.

[3] بورودي نعيمة، (2006): التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص115.

عموما يمكن توضيح الآثار التي ستلحق بالنشاط الإنتاجي فيما يلي :

- ✓ التخلي عن أنشطة تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد رفع اجراءات الحماية عنها؛
- ✓ غلق وحدات انتاجية غير كفأه في قطاعات قادرة على المنافسة؛

و من بين أهم الأنشطة التي تتمتع بحماية مرتفعة و قدرات تنافسية ضعيفة ، هذه الأنشطة تتأثر بدرجة كبيرة بعملية التحرير:

- ✓ الأنشطة التي تتمتع بحماية مرتفعة و قدرات تنافسية حقيقية ، و هذا النوع من الأنشطة سوف لن يواجه إشكالا كبيرا جراء التفكيك الجمركي؛
- ✓ الأنشطة التي تتصف بحماية ضعيفة و قدرات تنافسية ضعيفة هذه الأنشطة سيكون مصيرها الاندثار و الزوال نتيجة التحرير.

و لتفادي و تقليل الآثار المتوقعة لإقامة منطقة التبادل الحر على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لجأت السلطات إلى اعتماد جملة من البرامج لتأهيلها و إكسابها قدرة تنافسية .

I- تعريف تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يعود أصل كلمة التأهيل إلى التجربة البرتغالية خلال سنوات 1980، و بدأ ترقية هذا المفهوم من قبل الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **(ONUDI)** [*]، و لقد استقطب هذا النجاح في البرتغال بعض البلدان الشرقية، و بلدان أخرى ، و شمال إفريقيا و الشرق الأوسط.

أما في المغرب العربي فلقد تم تطبيقه لأول مرة في تونس عام 1995، و المغرب في عام 1997 و الجزائر في وقت متأخر عام 2000 و لقد عرفت ذلك في سياق التحرير الاقتصادي و الانتقال التدريجي نحو فتح الأسواق أمام الاقتصاد العالمي[1]. و لقد عرفت **ONUDI** التأهيل بأنه: " مجموعة من الإجراءات التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تنمو بمرحلة انتقالية من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد و التكيف مع مختلف التغيرات العالمية ". و عليه فالتأهيل يهدف إلى ترقية

[*] **(ONUDI)**:L'organisation des Nations Unies- Pour le Développement industrielle.

[1] Mohamed Bouhala, (2012): la problématique de la mise à niveau des entreprises en Algérie, Colloque International : Algérie : cinquante ans d'expérience de développement, Etat-Economie-Société, 08 et 09 Décembre 2012, Algérie, P1.

قطاع صناعي تنافسي و تطويره ليصبح ذو قدرات و كفاءات تنافسية.[1]

II-1. تعريف برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية :

يمكن تعريف برنامج التأهيل بانه مجموعة من الإجراءات التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق و رفع أداءها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة [2] ، أما وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تعرف عملية التأهيل على أنها حركة علمية للخوصصة في إطار عولمة المبادلات، التي غيرت من محددات و مؤشرات التنافسية المحلية و الدولية ، فالمشرع الجزائري أقر ضرورة تسطير برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب قانون رقم 18/01 [*] و لضمان نجاح برنامج التأهيل يجب منح المؤسسة فترة انتقالية تضمن لها الوقت للتأقلم و التكيف مع الانفتاح الكلي على السوق و خلال هذه الفترة يجب القيام بما يلي [3]:

1- تأهيل العنصر البشري من خلال القيام بدورات تدريبية و تكوينية سواء داخل و خارج المؤسسة – الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية –؛

2- تأهيل المحيط و تدعيم البنية التحتية لتحسين أداء المؤسسة و بالتالي تحسين وضعيتها التنافسية؛

3- تأهيل النظام المالي و المصرفي للتكيف مع تغيرات المحيط الجديد و لتفعيل دور المنظومة البنكية في تمويل النشاط الاقتصادي؛

4- البحث العلمي من خلال تطويره و التحكم في التكنولوجيا من خلال تمويله من طرف الحكومة و ذلك نظرا لأهمية وظيفة البحث و التطوير في التجديد المستمر و بالتالي يعتبر أداة مهمة لتحفيز القدرة التنافسية.

و الشكل التالي يوضح متطلبات التأهيل :

---

[1] نصيرة قريش، آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول : متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،المصدر سبق ذكره ، ص1048.

[2] ناصر بوعزيز ، المصدر سبق ذكره، ص196.

[3] Ministère de la petite et moyenne entreprises, Mise à niveau et compétitivité industrielle, P3.

[*] قانون رقم 18/01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و ينص على ما يلي :

تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات و الصناعة الصغيرة و المتوسطة في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات و ذلك بغرض ترقية المتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.

شكل رقم (39): مخطط برنامج التأهيل

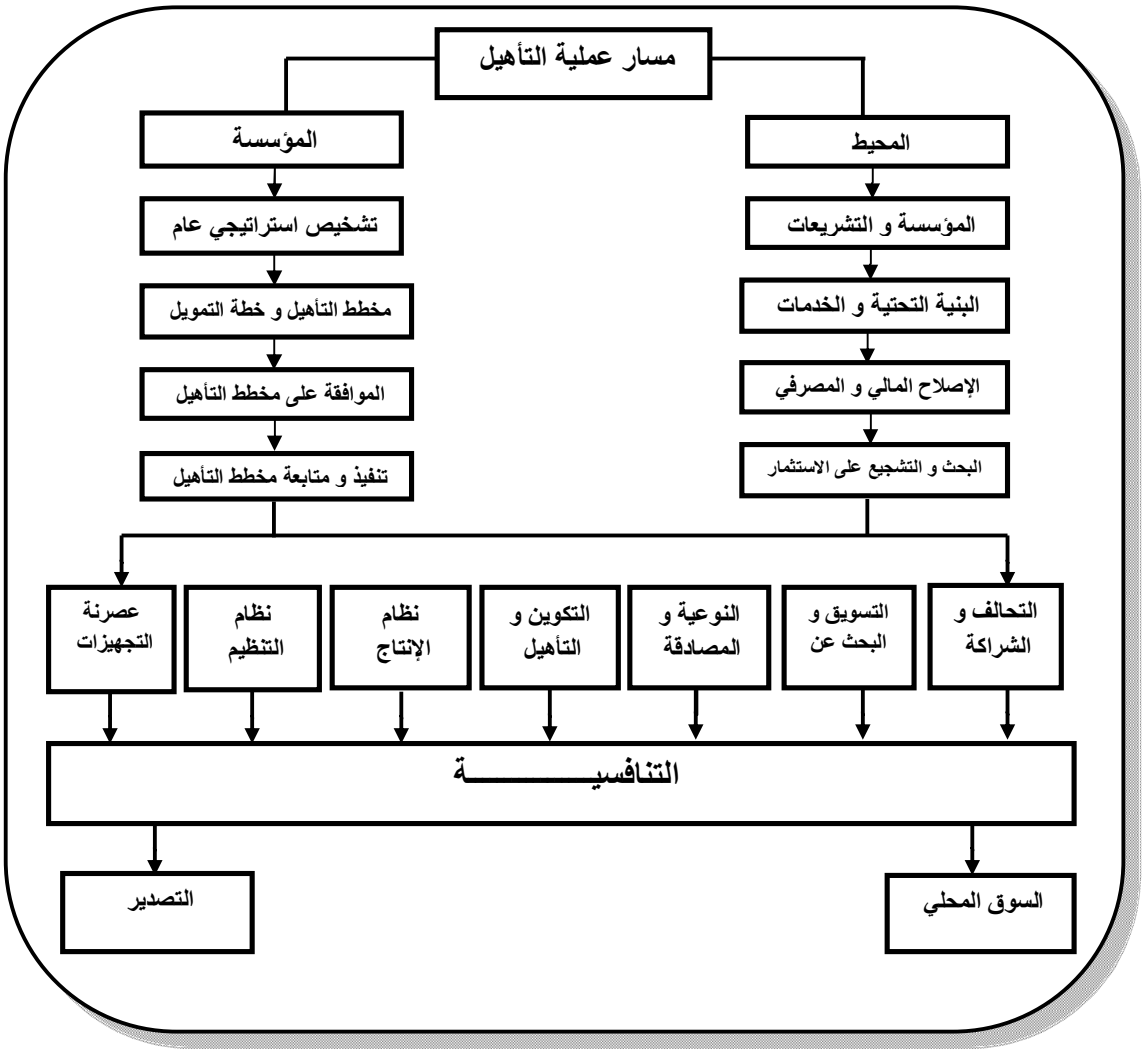

Source : Mohamed Lamine Dhaou et Boualem Abassi, (2003): Restructuration et mise à niveau d'entreprise : guide méthodologique, Ministère de l'industrie § Alger,P7**.**

II-2. برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية :

إن إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و إقامة منطقة التبادل الحر أصبح من الضروري البحث عن وسيلة ناجعة لتقليل الآثار المترتبة من جراء الانفتاح الاقتصادي هذا الأخير الذي وضع المؤسسات الجزائرية و الصناعية خاصة أمام تحدي تنافسي شديد أمام صناعات أوروبية و أجنبية جد متطورة، و لهذا كان من المفروض إعداد برنامج خاص بالتأهيل و ترقية التنافسية للمؤسسات الاقتصادية،

بهدف برامج التأهيل إلى تحقيق جملة من النقاط و على ثلاث مستويات الكلية ، الجزئية ، و القطاعية (**MACRO , MICRO , MESO**) و يتضح ذلك بوضوح في الشكل التالي :

شكل رقم (40): أهداف برامج التأهيل

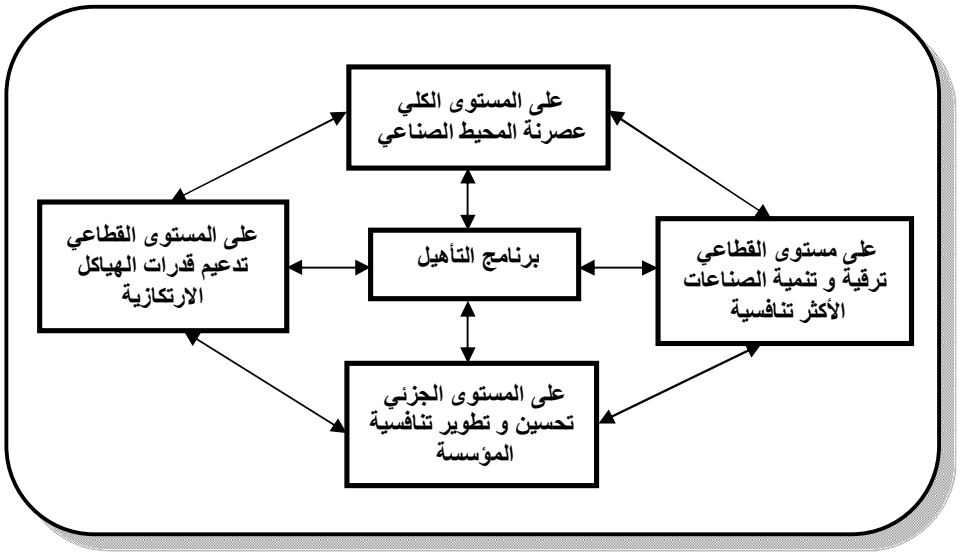

Source: Mohamed Lamine Dhaou et Boualem Abassi, (2003) : Restructuration et mise à niveau d'entreprise : guide méthodologique, Ministère de l'industrie § Alger, P7.

إن عملية مساعدة المؤسسات لتحسين و ترقية تنافسيتها الصناعية تشمل المؤسسة و محيطها لذلك و انطلاقا من الشكل فإن أهداف عملية التأهيل تكون على ثلاثة مستويات:

ا- على المستوى الكلي: [1]

على المستوى الكلي، تتضمن ما يلي:

- إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم و الحث على رفع المستوى التأهيلي، أخذا بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية و الدولية؛
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية و القيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي؛
- إعداد برنامج التأهيل للمؤسسات الاقتصادية و محيطها؛
- إعداد برنامج تحسيسي و إعلامي لسياسة التأهيل تستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

[1] بوعزيز ناصر، المصدر سبق ذكره، ص199.

ب- على المستوى القطاعي[1]:- تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و دفع الصناعات المنافسة -

إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية مرهونا بمدى قوة و قدرة هياكل كل الأطراف المشاركة في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان ترقية و تطوير صناعة تنافسية قوية، من هذا المنطق نجد بأن برنامج تأهيل المؤسسات يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة، من حيث مهامها و إمكاناتها و تأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل للمؤسسات و ترقيتها، بما يسمح لها بتحسين المنافسة بين المؤسسات، غير أن عملية التأهيل تبقى خاضعة لمشكلة التمويل، و هنا يظهر دور الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم الإعانات المالية .

ج- **على المستوى الجزئي**[2]: - تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية -

إن إجراء تحسين دائم يسمح للمؤسسة بتشخيص و تحليل أهم النقائص أو الصعوبات التي تعبر عن نقاط قوة و ضعف المؤسسة ، و هذا ما يوضح بأن هذا البرنامج لا يعتبر إجراءا قانونيا تفرضه الدولة على المؤسسات ، و إنما هو عبارة عن إجراء طوعي يهدف إلى مساعدة المؤسسة التي تكون لها إرادة الانخراط في هذا البرنامج، و الدولة هنا تلعب دور المدعم لمساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاستفادة من برنامج التأهيل " .

إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي و بموجب تفكيك الحواجز الجمركية و سعيها لإبرام اتفاقية الشراكة كان من المفروض عليها الارتقاء لمستوى المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة سواء من الجانب التكنولوجي ، التسييري و التنظيمي ، و الهدف من ذلك هو تحسين قدرتها التنافسيةبر فع مستواها إلى مستوى المعايير الدولية للتنظيم و التسيير و ذلك حتى تتمكن من مواجهة منافسة المؤسسات الأوروبية الشريكة ، و لتحقيق ذلك تم وضع "البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ضمن الأحكام الواردة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[3]

---

(1) Mohamed Lamine Dhaou et Boualem Abassi, (2003): Restructuration et mise à niveau d'entreprise : guide méthodologique, Ministère de l'industrie § ONUDI ,Alger, P75

(2) Idem, P76.

(3) قورشين نصيرة، آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، المصدر سبق ذكره، ص1055.

هذا على المستوى الوطني أما على المستوى الشراكة الاوروجزائرية فانه تجسد فيما يلي :

III- برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (برنامج ميدا) (PME1)

III-1.التعريف بالبرنامج:

جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 باسم برنامج أورو تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية **Euro-Développement PME**، يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل و تحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاص ، ليساهم بجزء كبير و مهم في النمو الاقتصادي و الاجتماعي ، و ذلك من خلال: [1]

- ❖ تطوير قدرات المؤسسات ص و م للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق؛
- ❖ تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام و الخاص؛
- ❖ المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية لـ**PME** ؛
- ❖ تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت و المنظمات المتعلقة بقطاع **PME**.

و يهتم " برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " التي تشغل أكثر من 20 عاملا، و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية لتمكينها من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة خاصة المؤسسات الأوروبية و يتميز هذا البرنامج بما يلي: [2]

- ➢ هو برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوروبية و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و الصناعات التقليدية؛
- ➢ تحدد مدة هذا البرنامج ب 05 سنوات من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007، و قد مدد إلى سنة أخرى أي إلى غاية 2008 بطلب من وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

---

(1) سليمة غدير أحمد، (2011): تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للبرنامج ميدا، مجلة الباحث، عدد 09، ورقلة، الجزائر، ، ص136.

(2) Abdelkrim Boughadou, (2005): Accord d'Association entre l'Algérie et l'union Européenne : Ministère de la petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, P3.

➢ تقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج بـ 62.9 مليون أورو، 57 مليون أورو من طرف الاتحاد الأوروبي و 3.4 مليون أورو من طرف الحكومة الجزائرية، و الباقي 2.5 من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من البرنامج؛

➢ يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الجزائريين و الأوروبيين مقره الجزائر العاصمة و له خمس فروع في . الجزائر العاصمة ، عنابة ، غرداية ، وهران و سطيف .

III -2. آليات و إجراءات التأهيل في ظل البرنامج :

يعتمد البرنامج في عملية التأهيل على عدة إجراءات تتعلق بالتسيير و تهيئة المحيط منها :[1]

- تشخيص استراتيجي للمؤسسة خاصة بتسيير جميع وظائفها و هذا بهدف معرفة موضع المؤسسة و الوصول إلى نقاط القوة و نقاط الضعف و بالتالي وضع مخطط تأهيل يسمح برفع مستواها التنافسي و أدائها في كل عناصر التسيي؛
- تأهيل العنصر البشري: يسعى البرنامج إلى تحسين مستوى كفاءة و تأهيل رؤساء و عمال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عبر القيام بدورات تكوينية و تقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن من تكوين المسيرين و الاستفادة من الخبرات و الابتكار؛
- تأهيل المحيط: إن تأهيل المحيط يشكل أمرا ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها و الوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية و كذا تحسين الجودة، و قد ضمن البرنامج إجراءات خاصة بتوفير محيط ملائم يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق أهدافها و تتمثل تلك الإجراءات في دعم الهيئات العمومية و الخاصة بجمعيات العمل ، معاهد التكوين ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، و المعاهد العمومية و الإدارات المركزية بالإضافة إلى تكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع آليات التمويل؛
- ينشط البرنامج بفريق عمل دائم مكون من 25 خبير (21 جزائريين ، 4 أوروبيين) ، يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج بالعاصمة بالإضافة الى5 فروع جهوية (الجزائر ، غرداية ، عنابة ، وهران ،

[1] قوريش نصيرة، المصدر سبق ذكره، ص1056.

سطيف) ، كما أنه يغطي عدة مجالات تتمثل في التطوير الاستراتيجي ، التسويق ، الإدارة و التنظيم ، تسيير الموارد البشرية ، الإنتاج ، المالية و المحاسبة ، مراقبة التسيير ؛

- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية بالإضافة إلى هذه الشروط ، فان أولوية إعادة الهيكلة و التأهيل تمنح للمؤسسات التي تتمتع بمؤهلات و خصوصيات ترتبط بالأداء الاقتصادي و مستويات التشغيل و خلق وظائف جديدة و فتح أسواق لمنتجاتها، و المؤسسات في المناطق الجنوبية و الهضاب العليا لمنع هجرة الحرفيين من تلك المناطق بخلق فرص عمل لهم و المحافظة على النشاط الاقتصادي في تلك المناطق.[1]

III-3. أهداف برنامج التعاون –الجزائري- الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يركز هدف برنامج التعاون لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الثلاثة محاور : [2]

ا – تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ينتظر من البرنامج تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي و أدائها التسييري، و تدريب و تأهيل رؤساء و عمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر دورات تكوينية مناسبة ، و تقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق؛

ب- دعم الابتكار و ترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار و تكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات و الممولين لمشاريعهم قصد تطويرها ، و هذا لن يكون إلا بتشخيص و تأهيل الوظائف المحاسبية و المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

---

[1] قوريش نصيرة،المصدر سبق ذكره، ص1056.

[2] نوري منير، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، المصدر سبق ذكره، ص875.

ج – دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و ذلك بدعم هيئات الدعم العمومية و الخاصة ، جمعيات أرباب العمل و الجمعيات الحرفية ، في إطار تلبية حاجيات و انشغالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين معاهد التكوين ، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات من خلال تنظيم الندوات للتعريف بهذا البرنامج ، للمعاهد العمومية و الإدارات المركزية.

III-4. برنامج دعم المؤسسات الص و الم و التحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME 2) :[1]

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة والقياسة و هذا يساعدها على تعزيز قدرتها التنافسية و تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق، ويلعب فيه الاتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره ممولة الأساسي، إذ قدر المبلغ المخصص له بـ 44 مليون يورو،اين تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون يورو، أما 04 ملايين يورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر.

و لقد تم تحديد مدة البرنامج بـ 34 شهرا بداية من انطلاقه والذي كان في ماي 2009 .

و تتمثل أهداف البرنامج في ثلاثة نقاط أساسية هي :

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها؛
- التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و لقد عرفت مساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا، ففي السنوات الأخيرة كان وزن المؤسسات (ص و م) في النسيج الاقتصادي قد تزايد حتى تضاعفت كثافتها إلى أكثر من 4 مرات

[1] سهام عبد الكريم، (2011): سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : مع التركيز على برنامج "PME II ، مجلة الباحث ، عدد 09 ،جامعة ورقلة، ص- ص 146-147

في حين أن عدد الإنشاءات الجديدة تضاعف بالتقريب، مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف الحصيلة المسجلة بالمقارنة بدول أخرى.

الجدول التالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2013

جدول رقم (18): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

خلال الفترة 2005 – 2013 **(مؤسسة)**

طبيعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	407779	441964
	أشخاص طبيعية (المهن الحرة)				70626	241001	113573	120095	124923	136622
المؤسسات العمومية		874	739	666	526	591	557	572	561	547
نشاطات الصناعات التقليدية		96072	106222	116317	129887	169080	135623	146881	154123	168801
المجموع		342788	376767	410959	519526	625069	619072	659309	687386	747934

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على المعطيات المدرجة ضمن نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م للسنوات المذكورة 2005 – 2006 – 2007 – 2008 – 2009 .

2010 – 2011 – 2012 نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م رقم 21، ص 10، على الموقع الإلكتروني **www.Pmeart-dz.org**

من خلال الجدول يمكن ملاحظة الزيادة المستمرة لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مؤسسة إلى أخرى و هو ما يعكس أهمية هذا النوع من المؤسسات حيث أن التطور من مجموع يقدر 342 788 سنة 2005 إلى مجموع قدره 747934 عام 2013 و من الملاحظ لهذه الأرقام فلقد كانت نسبة التغير تفوق الضعف، و ترجع هذه الزيادة إلى التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تمثل أغلبية المجموع، و بهذا أصبح القطاع الخاص مهيمنا على النشاط الاقتصادي بسبب تخلي الدولة عن الاحتكار، أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة فقد شهدت استقرارا نسبيا ثم عرفت انخفاضامستمر ا و يرجع السبب في ذلك بصورة أساسية لخوصصة مؤسسات القطاع العام في الجزائر.أما فيما يخص المؤسسات الحرفية فهي الأخرى تشهد ارتفاع معتبرا و مستمرا و صل إلى 168801 مؤسسة سنة 2013 بعد ما كان لا يتعدى 96072 سنة 2005 و هذه

المعطيات تعكس الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في الجزائر و التي سعت من خلال القوانين و أيضا من خلال سياسة الشراكة إلى تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تطويرها و تأهيلها لتنمية قدرتها التنافسية حتى تتمكن من إثبات و جودها في الأسواق المحلية و من تم القدرة على اقتحام الأسواق الخارجية.

و الشكل التالي يؤكد توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نوع القطاع.

الشكل رقم(41): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع لسنة 2013 (السداسي الأول)

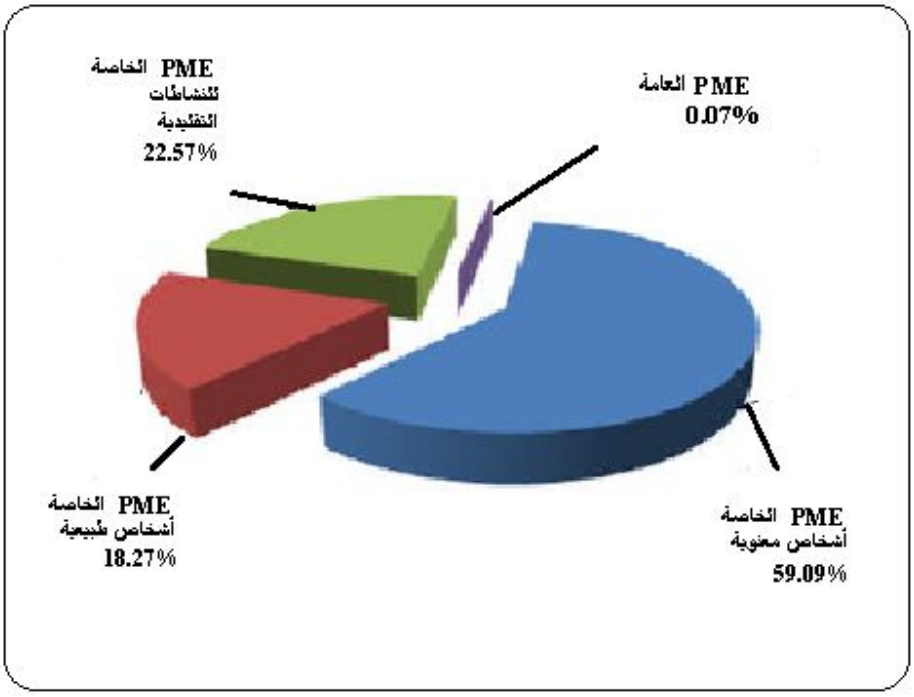

Source : Direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2005-2013.

يوضح هذا الشكل بلى توزيع السكان الذي بلغ خلال النصف الأول من عام 2013 عدد 747934 فردا موزعة على القطاع الخاص بنسبة 99.93% من إجمالي النسبة أي تقريبا تكاد تكون كلية في حين ما تبقى موزعا على القطاع العام بنسبة 0.07% و هي نسبة تعرف انخفاضا مستمرا من سنة إلى أخرى ففي عام 2011 كانت تقدر بـ 0.09% و هذا يوضح هيمنة القطاع الخاص فيما يخص نشاط هذا النوع من المؤسسات.

غير انه و رغم التطورات الهامة التي عرفها هذا القطاع غير أنها لا تزال دون الحجم المطلوبة مقارنة مع الدول المتقدمة عامة و مع الدول الأوروبية خاصة و يرجع السبب في ذلك إلى جملة من العراقيل يعاني منها برنامج الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر نوجزها في النقاط التالية :

III-5. العراقيل التي تعرض لها البرنامج :

تعرض برنامج التعاون الجزائري- الأوروبي إلى جملة من العراقيل تمثلت فيما يلي:[1]

- ✓ التأخر في الانطلاق :لقد أمضت الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية مع المفوضية الأوروبية على برنامج **ED/PME** في شهر جويلية من سنة 1998 ، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر سبتمبر من سنة 2000 ، بالإضافة إلى ذلك مشاكل إدارية وعراقيل أخرى ؛
- ✓ عدم وضوح المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل في نظر رؤساء المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة الجزائرية، بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية تحسيسية فعالة و مكثفة؛
- ✓ عدم أداء الهيئات الممثلة و الداعمة للدور المنتظر منها و ذلك لعدم وجود محيط اقتصادي و سياسي و اجتماعي مساعد و مشجع على ذلك.

المطلب الثاني: تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

تعتبر الصناعة دينمو النمو قاطرة التنمية و أيضا القوة الدافعة للاقتصاديات لتعزيز قدرتها التنافسية من خلال زيادة و دعم القيمة المضافة على المستوى القومي، لذلك تسعى الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال النهوض بالقطاع الصناعي و ان عرف خلال انتقاله تعثر كبير، و مد و جزر لتميل دائما الدفة لصالح قطاع المحروقات أو الصناعات الاستخراجية على حساب الصناعات التحويلية و لهذا الغرض صادقت الحكومة مؤخرا على إستراتيجية صناعية جديدة تتضمن جملة من الإجراءات تهدف إلى إعطاء دفع لهذا القطاع ، و ذلك بالاعتماد على الشراكة بين القطاع الخاص و القطاع العام ، و كذا

[1] سليمة غدير أحمد، المصدر سبق ذكره، ص 137. (بتصرف)

الاستفادة ما أمكن من الشراكة الأجنبية (الأوروبية خاصة) فيما يخص التمويل المالي و أيضا من الخبرات الفنية و التكنولوجية التي تتميز بها الصناعات الأوروبية.

و قبل أن تصل الحكومة الجزائرية بالصناعة إلى ما هي عليه الآن مرت بالعديد من المراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

مرحلة البناء و التطوير 1966-1986 : بعد الاستقلال قررت الدولة وضع إستراتيجية تنموية تعتمد على سياسة صناعية قائمة أساسا على التصنيع الثقيل، و نظرا لإتباع الجزائر للنظام الاشتراكي في ذلك الوقت فانه كان للدولة دورا مركزيا في جميع المجالات، و تعتبر هذه المرحلة هي بداية رسم الملامح الأولى للصناعة الجزائرية غير أن نتائجها لم تكن في المستوى المطلوب .

لذا سارعت السلطات العمومية في مطلع الثمانينات و لا سيما تحت ضغط الأزمة العالمية لسنة 1986 إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الداخلية ، و من بعدها في نموذج التنمية القائم من خلال التحول التدريجي نحو تطبيق سياسة اقتصاد السوق و التوجه نحو الليبيرالية .

بدأت ملامح تطبيق إستراتيجية تشجيع الصادرات غير النفطية تبرز خلال فترة الثمانينات من الناحية العملية، ففي سنة 1984 قدمت وزارة التجارة مجموعة من الاقتراحات للحكومة تتمثل في توجيه إنتاج هذه السنة للتصدير مع رفع جميع الضغوطات التي تتعرض لها حركة الصادرات ، ليصبح التصدير الغير النفطي أحد المحاور الأساسية للسياسة الاقتصادية على المدى الطويل أما على المدى المتوسط خلال الفترة الممتدة من السنة 1984 – 1989 يجب العمل على زيادة تصدير المنتجات المصنعة و نصف المصنعة من جهة ، و من جهة أخرى تصدير المنتجات التي لها القدرة على المنافسة في السوق العالمية من حيث النوعية و السعر.[1]

غير أن هذه الإستراتيجية بالإضافة إلى تطبيق سياسة التعديل الهيكلي لم تأتي بثمارها بل بالعكس ترتب عليها تقهقر المستوى الاجتماعي و الاقتصادي، خاصة مع تدهور أسعار البترول أين انخفض سعر البرميل إلى 15 دولار أمريكي سنة 1986 بعدما تجاوز 30 دولار سنة 1985.

[1] سكينة بن حمودة، (1999): ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(1986-1995)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص82.

المرحلة الأخيرة هي مرحلة الاستقرار و الانتعاش بعد 1999 والتي خلالها تبرم الحكومة الجزائرية اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجالات مختلفة منها الصناعة ، الزراعة ... الخ .

عرفت هذه المرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق و تدعيم التعاون مع الصندوق النقد الدولي، بعد التجربة الفاشلة في ظل الاقتصاد المخطط، لذلك شرعت السلطات العمومية في تنفيذ جملة من الإصلاحات بهدف تحقيق الاستقرار، غير أن كل هذه المحاولات ألت الى الفشل خاصة مع تدهور الظروف الأمنية فكانت نتائجها غير مرغوبة على كل الأصعدة خاصة الاجتماعية منها، لذلك سارعت الدولة إلى تكثيف جهودها في مسار الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بتمكين المؤسسات من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة و في هذه الفترة تم اعتماد سياسة الإنعاش الاقتصادي.

تزامن هذا الوضع مع ارتفاع أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل 28.9 دولار سنة 2000 مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية التي سمحت بانتهاج سياسة تعتمد على التوسع في الإنفاق لتحفيز الاقتصاد، فأعلنت الحكومة في أفريل 2001 عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2004) بلغت قيمته الإجمالية 525 دج أي ما يعادل 07 مليار دولار، و هو برنامج مهم و ضخم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة.[1]

و دخلت سياسة الخوصصة التي اعتمدتها السلطات منذ 1995 حيز التنفيذ، مع إصدار الأمر 01-04 لسنة 2001 و نصوصه التطبيقية، و يرجع سبب لجوء الجزائر لخوصصة مؤسساتها العمومية، إلى عدم نجاعة و فعالية هذا القطاع، و ظهوره بصفة سلبية بعد انخفاض أسعار البترول، و تدهور وضعيته مما شكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة، في هذا الوقت الذي كان فيه من الواجب أن يكون مصدرا للتمويل و تنمية الاقتصاد الوطني و كما شرع في إعادة التأهيل لتحسين مناخ المؤسسات على مستوى الملكية الصناعية، و وضع اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع الدولة الأوروبية بوجه خاص، فيما يمس النوعية و التقييس و القياسة و خاصة خدمات الدعم التقني و التكنولوجي الخاصة بالمحيط الآني للمؤسسات .

---

[1] Plande relance économie, p4,
http://www.consulatlaalgerienentrel.com/strtc/formulaires/economic. , (12-3-2014)

و من حيث نوعية الصناعات ، فعكس ما كانت عليه الصناعة سابقا أي بداية السبعينات ، انتقل التركيز من الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الخفيفة لا سيما الصناعات الغذائية المعدنية الحديدة 55% من الإنتاج الصناعي الوطني ، فيما أصبحت فروع الصناعات المعدنية الحديدية الالكترونية و الكهربائية لا تشكل سوى 11% من الناتج الكلي و خلال هذه المرحلة كان القطاع الخاص مجالا واسعا، و مفتوحا لنشاطه الاقتصادي و مشجعا من طرف الدولة و مدفوعا بشكل طبيعي للعمل على تحقيق مصلحته، و من تم تحقيق المصلحة العامة للمجتمع من خلال الأرباح الاحتكارية التي يحققها في بداية الأمر و كذلك الامتيازات التي سيحصل عليها في سياق سياسة الاستثمارات الخاصة الوطنية، و كذلك الشراكة الأجنبية و خاصة الشراكة الأوروبية من خلال إقامة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة الصناعية ذات القدرة الكبيرة على التكيف مع المعطيات و مجريات السوق الوطني و الدولي حيث أنه بمساهمة الأمم المتحدة من خلال منظمتها للتنمية الصناعية **UNIDO**(*) بتمويل ايطاليا بالتنسيق مع وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائري ثم وضع برنامج لإعادة تأهيل 12 مؤسسة صغيرة و متوسطة في الصناعات الغذائية ،و التي عرفت تراجعا وصل إلى 20.5% و تدهورا مستمرا في قدرتها الإنتاجية و التنافسية من بين 600 مؤسسة بمدة ثلاث سنوات .

و في ظل عدم الاستقرار الذي عرفه الاقتصاد الجزائري باتت مسألة تنويع الصادرات حتمية ضمن الأوليات الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية و يتطلب تحقيق هذا الهدف الاعتماد بشكل مباشر على التجارة الخارجية نظرا لدورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، لذلك سارعت السلطات العمومية إلى تغيير نمط التجارة الخارجية من الاحتكار إلى التحرير التام و اتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية لتشجيع الصادرات خاصة بعد أزمة النفط في الثمانينات التي كشفت عن سلبيات نظام الاحتكار الذي أفرز ظاهرة ندرة المواد الأساسية و نقص المواد الأولية الضرورية لاستمرار عمل المصانع و التعبئة للخارج خصوصا في مجال السلع الغذائية و سلع التجهيز الصناعي .

أصبحت الدعوة لتحرير التجارة الخارجية على المستوى الدولي مرتبطة بالمنافع التي تتجسد على التخصص و تقسيم العمل ، و منافع المنافسة و التقدم التقني مرتبط بها، كما ارتبط بالمنظمات الدولية

(*) **UNIDO**:United Nations Industrial Development Organization.

كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الـ**GAAT** و تهدف سياسة تحديد التجارة إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا و قليل الحماية الجمركية و العمل على الحد من عجز الميزان التجاري لذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية و إلغاء الحضر الذي كان مفروضا على بعض السلع فضلا على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى، و الجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للصادرات خلال 2005 – 2013 :

الجدول رقم(19): الهيكل السلعي للصادرات خلال 2005 – 2013

مليون دولار

الهيكل السلعي	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المواد الغذائية	67	73	88	119	113	315	355	315	402
الطاقة	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752
المنتوجات الخامة	134	195	169	334	170	94	161	168	109
نصف مصنعة	651	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1610
سلع التجهيز للزراعة	-	1	1	1	-	1	-	1	-
سلع التجهيز للصناعة	36	44	46	67	42	30	35	32	27
السلع الاستهلاكية	19	43	35	32	49	30	15	19	17
المجموع	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917

Source : Ministère des finances Direction générale des Douanes, (2013) : Evolution des stat du commerce extérieur de l'Algérie 2012 – 2013, Algérie , p03

يوضح هذا الجدول تطور الصادرات الجزائرية بداية من 2005 الى غاية 2013 حيث شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة ما نسبته 97.72% من إجمالي الصادرات و إن كانت عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2014 لتصل إلى 95.59% و بانخفاض قدره 6.8% و لقد عرفت أكبر قيمة لها سنة 2008 بقيمة 77361 مليون دولار و إذ انخفضت بعد ذلك لتصل 2013 قيمة 63752 مليون دولار و لكن تبقى دائما في الصدارة و بنسبة تقريبا إجمالية ، في حين المجموعة السلعية الأخرى فكانت نسبتها هامشية حيث أن أعلى قيمة بعد المحروقات كانت 2.44% للمنتجات نصف المصنعة و إن كان تطورها عبر المدة الزمنية عرف تحسنا و لكن يبقى دون المطلوب مقارنة بالطاقة ، أما سنة 2014 نسبته قدرت 3.65% أي عرفت تحسنا طفيفا، و لكن النسبة الأضعف و ربما المعدومة في بعض السنوات و

هي سلع التجهيز للزراعة حيث خلال عام 2013 وصلت نسبتها 0% و لم يتم تحديد قيمتها في حين كان سنة 2001 بقيمة 22 مليون دولار و تبقى نفسها 0 % لسنة 2014 و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (42) : نسبة الصادرات حسب الهيكل السلعي لسنتين 2013 و 2014

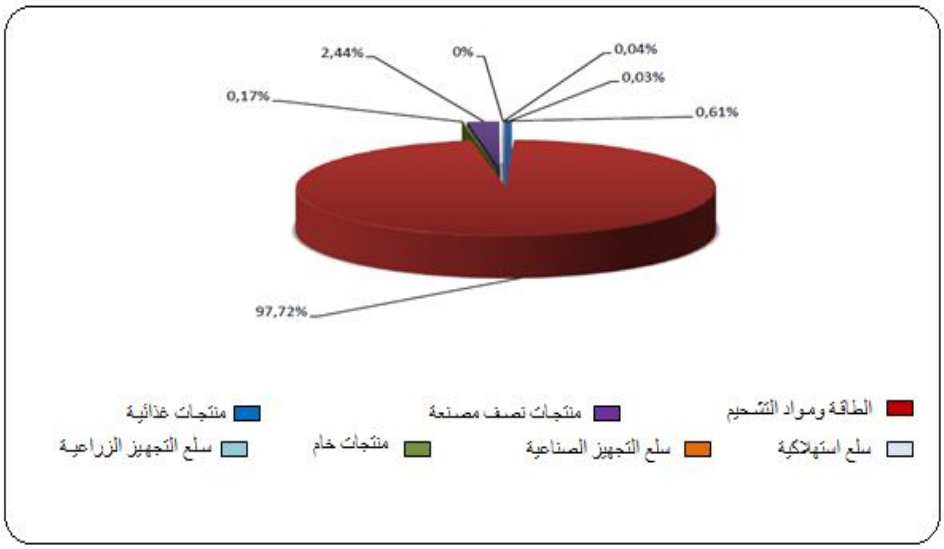

Source : Ministére des finances Direction générale des Douanes, (2014): statistique du commerce extérieures de l'Algérie, p09, **www.douanes.dz**

و انطلاقا من الجدول السابق و الشكل فان هناك حقيقة واحدة مفادها أن الاعتماد بالدرجة الأولى على المحروقات كقطاع واحد و هذا أوجد علاقة ارتباطيه تشابكية بين الاقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعية استقرار أو اختلال الاقتصاد تتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده .

لذلك حاولت الجزائر و لا تزال تحاول فك هذا الارتباط و تقليل مخاطر التعرض للصدمات الخارجية من خلال ترقية الصادرات خارجة المحروقات و ذلك بالشراكة مع دول أجنبية تساعدها في تخطي هذه العقبة و ذلك لأنه كلما زاد تنوع الأسواق و تعددها زادت القدرة على التنافسية للمنتجات المحلية و تحقق لها قدر أكبر من الاستقرار و الجدول التالي يوضح تطور الشركاء التجاريين الرئيسين خلال الفترة 2005- 2013.

جدول يوضح (20): تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2005 – 2013

مليون دولار

المناطق الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
U.E (EX CCE)	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	42773
O.C.D.E (hors U.E)	14963	20546	25387	28641	15326	20278	24059	20029	12202
الدول الأخرى في أوروبا	15	7	7	10	7	10	102	36	51
أمريكا الجنوبية	3124	2398	2596	2875	1841	2620	4270	4228	2965
أسيا دون الدول العربية	1218	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683	4241
اوقيانوسيا	-	-	55	-	-	-	41	-	-
الدول العربية (دون UMA)	621	591	497	797	564	694	810	958	869
الدول المغاربية	418	515	760	1626	857	1281	1586	2073	2749
الدول الإفريقية الأخرى	49	14	42	365	93	79	146	62	67
المجموع	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917

Source : Ministère des finances Direction générale des Douanes, (2013) : Evolution des stat du commerce extérieur de l'Algérie 2012 – 2013, Algérie , p03.

من الجدول يتضح بأن الشريك الأوروبي هو أهم شريك للجزائر حيث مثلت صادرات الجزائر خلال هذه الفترة 64.89% لسنة 2013 من إجمالي الصادرات مع العالم و أن حجم المبادلات بلغ 4277.3 مليون دولار و الذي عرف تطورا ملحوظا خلال سلسلة السنوات، و إن عرف تعثرا ملحوظا خلال سنة 2008 أين وصل إلى 4124.6 مليون دولار لينخفض بعد ذلك إلى 2800.9 مليون دولار سنة 2009 و لقد احتلت اسبانيا المرتبة الأولى سنة 2014 بنسبة 13.68% من المبيعات في الخارج ، تليها ايطاليا و فرنسا بنسبة 13.31% و 11.97% على التوالي، و الشكل التالي يوضح نسبة التوزيع الجغرافي لسنة 2013 للصادرات .

الشكل رقم(43): نسبة التوزيع الجغرافي للصادرات لسنة 2013

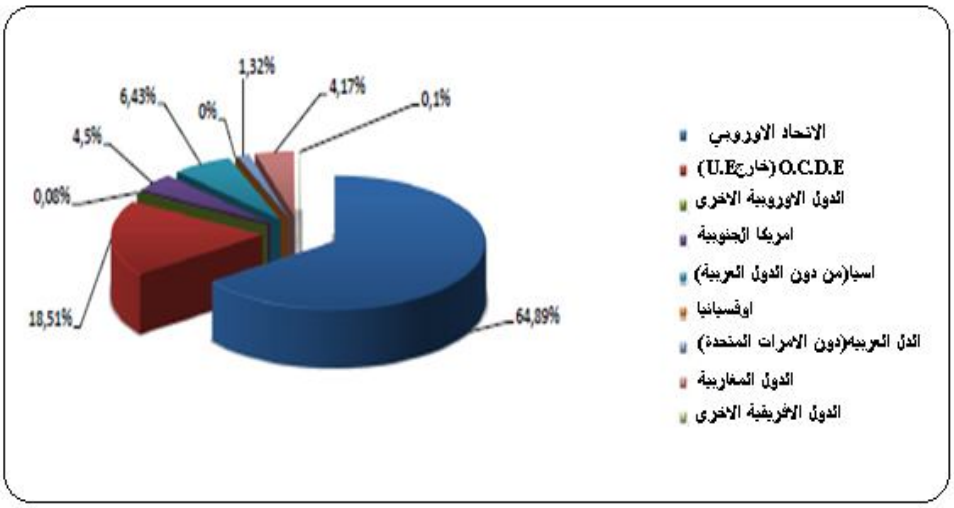

Source : Ministère des finances Direction générale des Douanes,(2013) : Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013, **http://www.douane.gov.dz**

أما فيما يخص الواردات فالجدول التالي يوضح تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية :

جدول رقم (21): تطور التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 2005- 2013

مليون دولار

المناطق الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
U.E (EX CCE)	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28582
O.C.D.E (hors U.E)	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6958
الدول الأوروبية الأخرى	1058	777	715	659	728	388	579	1652	1213
أمريكا الجنوبية	1249	1281	1672	2179	1866	2380	3931	3590	3468
أسيا بدون الدول العربية	2506	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10596
اوقيانوسيا	31	-	-	-	2	-	-	-	-
الدول العربية (دون UMA)	387	493	621	705	1089	1262	1760	1555	1416
الدول المغاربية	217	235	284	395	478	544	691	807	1023
الدول الإفريقية الأخرى	148	148	231	395	350	396	578	741	596
المجموع	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852

Source : Ministère des finances Direction générale des Douanes,(2013):Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013, **http://www.douane.gov.dz**

من خلال الجدول يتضح بأنه يبقى دائما الشريك الأوروبي مسيطرا على المبادلات التجارية حتى في الواردات بنسبة تقدر بـ 52.11% من إجمالي الواردات أي أكثر من النصف و هي عرفت تطور

مستمر خلال سلسلة السنوات من 2005 إلى غاية 2013 و كانت قيمة المبادلات تقدر بـ 28582 في حين احتلت **OCDE** خارج دول الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية بنسبة 12.69% و الشكل التالي يوضح التوزيع النسبي للتوزيع الجغرافي للواردات الجغرافية للموارد الجزائرية لسنة 2013.

الشكل رقم(44): التوزيع النسبي للتوزيع الجغرافي للواردات الجغرافية للموارد الجزائرية لسنة 2013

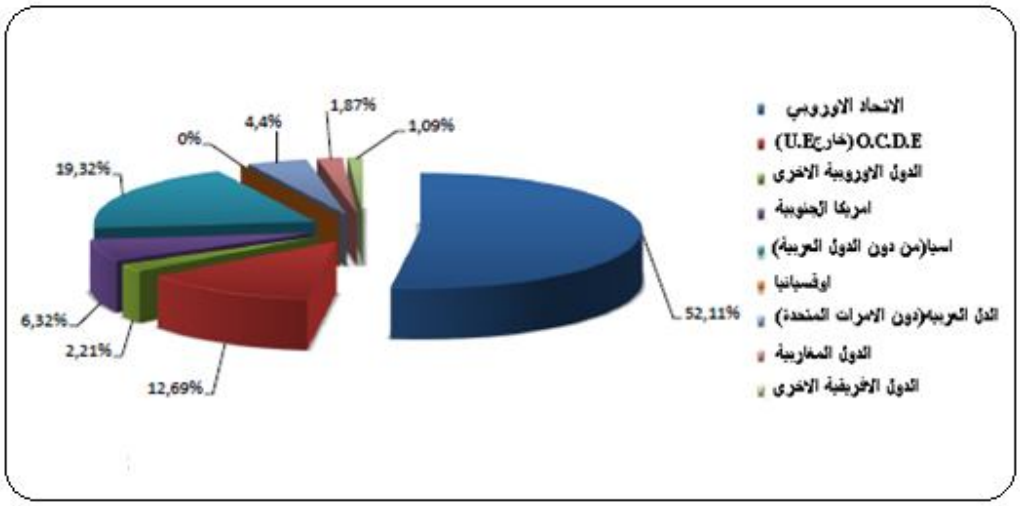

Ministère des finances Direction générale des Douanes, (2013): Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013, **http://www.douane.gov.dz**

و انطلاقا من الجدول و الشكل يتضح بأن المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي تتميز بالاستمرارية مع الإشارة إلى أهمية هذا الأخير سواء كانت في الصادرات أو الواردات و يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلىالشراكة الأوروجزائرية و باعتبار الشريك الأوروبي هو الشريك الاستراتيجي في المنطقة لاعتبارات عديدة تم التطرق لها سابقا .

و لقد اعتمدت السلطات العمومية لتنويع صادرات الاقتصاد في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مجموعة من الاتفاقيات فلقد استفادت السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري من رخص دخول للسوق الأوروبية ، و منحت السلع الزراعية تخفيضات جمركية تتراوح من 20% إلى 100% حسب كل سلعة و ذلك بموجب اتفاق التعاون الموقع مع السوق الأوروبية المشتركة في 01 جويلية 1976 الذي كان يهدف إلى تحسين شروط دخول السلع الجزائرية للسوق الأوروبية، و لقد أدى هذا الاتفاق المبدئي إلى بدء المفاوضات في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 مما سمح للمنتجات الصناعية و الزراعية و منتجات الصيد البحري و المنتجات

الزراعية المحولة من الاستفادة من مزايا تفضليه للدخول لأسواق المجموعة الأوروبية [1]، و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- **بالنسبة للمنتجات الزراعية:** تستفيد المنتجات الزراعية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي المدرجة في الملحق 01 من البرتوكول 01 من الإعفاء من الرسوم الجمركية، و الإعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص التعريفية ، و الإعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص المرجعية وفقا للمادة 14.1 و البرتوكول 1 من اتفاقية الشراكة.[2]

ب- بالنسبة لمنتجات الصيد البحري: تستفيد منتجات الصيد البحري المدرجة في البرتوكول 3 من الإعفاء الكلي للرسوم الجمركية وفقا للمادة 14.3 و البرتوكول 3 من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ج- بالنسبة للمنتجات الصناعية: تستفيد المنتجات الصناعية الجزائرية من الإعفاء من الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل ، و كذا من كل قيد كمي وفقا للمادة 8 من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، و يطبق هذا الإعفاء على المنتجات الصناعية التي تدخل في نطاق الفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي و التعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء قائمة السلع المدرجة في الملحق 1.[3]

و في إطار الاتفاقيات سابقة الذكر قامت الجزائر و الاتحاد الأوروبي بمجموعة من البرامج لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات و ذلك بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية مع الشريك الأوروبي ففي سنة (2007- 2009) تم الاتفاق على برنامج يأتي ضمن دعم الجزائر للصادرات خارج قطاع المحروقات في إطار تشجيع الصادرات و المنتوجات الجزائرية نحو فرنسا و هذا البرنامج موجه أساس إلى تكوين مجموعة نموذجية من المتعاملين الجزائريين من 30 إلى 40 مؤسسة صغيرة و متوسطة في كل القطاعات ما عدا قطاع المحروقات و كذا كل الوسطاء في عملية التصدير.

---

(1) Ministère du commerce, Règlementation-Coopération, Comment exporte dans le cadre de l'accord d'association?: **http//www.mincommerce.gov.dz/guideimpescp/expraccess.php**

(2) زعباط عبد الحميد،المصدر سبق ذكره، ص57.

(3) Ministère du commerce ,op.cit.

و هذا البرنامج ممول من طرف الوكالة الفرنسية لتنمية الصادرات بـ 1.2 مليون أورو، و خصصت وزارة التجارة الخارجية مبلغ 400 ألف أورو لتحسين طريقة التكوين و كسب الخبرات.[1]

أما فيما يخص برنامج التوأمة الجزائرية الأوروبية في مجال الصناعات التقليدية لسنة 2009 فلقد رصد له غلاف مالي يقدر ب 900 مليار دينار باستحداث هياكل هيئات و يدعم القطاع و لأول مرة النشاطات الحرفية التقليدية يتضمن 406 حرف مطابقة للمعايير المعمول بها أوروبيا و كانت هذه التوأمة تشمل فرنسا و اسبانيا و كانت المرحلة الأولى من البرنامج قد عرفت تجسيد (05) مشاريع توأمة قطاعات هامة منها المديرية العامة للضرائب و المديرية العامة للمالية العمومية الفرنسية و بين وزارة التجارة و المجلس الوطني و مجمع فرنسي ايطالي ألماني، و منذ انطلاقه سنة 2009 نجح برنامج الشراكة في تحقيق عدة عمليات دعم تقني و تبادل للمعلومات لتشجيع تبادل المعلومات و المعلومات و المعارف لفترة وجيز ة بين ثلاثة أجزاء هي 10 ملايين اورو سنة 2012 و 30 مليون اورو للسنين 2013 – 2014 و 30 مليون اورو و للفترة الثالثة.[2]

أما الاتفاقيات الموقعة لسنة 2013 فقد تم رصد توقيع 14 اتفاقيات بقيمة 94 مليون اورو لتمويل برامج تعاون في مجال البيئة و الصيد البحري و دعم التسيير و تطبيق اتفاق الشراكة و بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط – تم التوقيع بحضور وزيري الصيد البحري و الموارد الصيدلية سيد أحمد فروخي و تهيئة الإقليم و البيئة دليلة بوجمعة و الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية مجيد بوقرة و سفير و رئيس مفوضة الاتحاد الأوروبي بالجزائر **ماريك سكوليل** .

و يتعلق الأمر باتفاقيات تمويل برامج تعاون خاصة بدعم التسيير و تنويع الاقتصاد الموجه لقطاع الصيد البحري و البيئة و كذا تمويل البرنامج الثالث لدعم تنفيذ اتفاق الشراكة **(P3AIII).**

و تقدر قيمة الاتفاقية المتعلقة بتمويل برنامج دعم التسيير بـ 10 ملايين يورو في حين سيحضى برنامج دعم السياسة القطاعية للبيئة 34 مليون يورو و برنامج دعم تنويع الاقتصاد الموجه للقطاع الصيد البحري

---

[1] أبتيماكسبون تقدم برنامجا لدعم الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، **http://www.djazairess.com** (2014/09/22).

[2] اختتام الشراكة في مجال الصناعات التقليدية بنتائج غير منتظرة، **http://www.djazairess.com/elmassa/6464** ، (2014/09/22).

ب 15 مليون يورو و المرحلة الثالثة لبرنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة**(P3AIII)** بقيمة 35 مليون يورو.[1]

المطلب الثالث: تحسين مناخ ممارسة الأعمال لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن وجود قطاع خاص مفعم بالحيوية بشركات تقوم باستثمارات و تخلق فرص عمل جديدة و تحسين مستوى الإنتاجية هدف تسعى إليه كل الحكومات من أجل اكتساب قدرة تنافسية ، إلا انه يفترض من طرف الجهات الرسمية المسؤولة توفير بيئة قانونية تتسم بالكفاءة و البساطة في تطبيق هذه الإجراءات، و يعتبر التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال من طرف البنك الدولي المسؤول عن قياس الإجراءات الحكومية المطبقة و لقد تم تحديدها في تسعة مجالات و يعتبر تحسين ممارسة الأعمال من الإجراءات الهامة التي من شأنها أن تعمل على إصلاح المناخ الاستثماري و تعزيز قدرة التنافسية للاقتصاد من خلال تبيان مواضع الضعف و محاولة تصحيحها، و يمثل الحفاظ على فرص العمل و خلق الوظائف و أنشطة الأعمال المنتجة أولوية بالنسبة للمعنيين بوضع السياسات في جميع أنحاء العالم.[2]

و لقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للدور الذي تتوقع الدول النامية أن تؤديه في تحقيق التنمية الشاملة، و ذلك من خلال :

❖إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها و النادرة في الدول، عبر الشركات متعددة الجنسيات و تشمل هذه الأصول: رأس المال، التكنولوجيا و المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛

❖المساهمة في خلق فرص العمل و في رفع إنتاجية هذا العنصر و بالتالي الحد من مشكلة البطالة؛[3]

---

[1] التوقيع على 4 اتفاقيات تمويل بقيمة 94 مليون أورو، تم الإطلاع بتاريخ : 10-01- 2014، من الموقع :
http://www.kawalisse.com/arf

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير،(2010): تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، واشنطن ، ص 5.

[3] بولوباج غريب،(2012): العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 100

❖يعمل على توفير بعض مستلزمات و عناصر الإنتاج و إنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهد لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات و الأساليب الجديدة المتطورة؛

❖يساهم في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تتمثل في هجرة الأدمغة نظرا لحصولهم على فرص عمل في الخارج تنافس فرص العمل التي يتم توفيرها محليا و في الجزائر يعتبر الاستثمار من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ذلك لأن مناخ الأعمال في الجزائر مر بتقلبات عديدة خاصة القانونية منها و أيضا الأمنية، غير أنه أصبح ايجابيا بصورة عامة كما صرح في تقرير المرصدة الأورومتوسطي سنة 2004 بأن الجزائر بدأت تجتاز مرحلة التخوف و التقريب من قبل المستثمرين المحليين و الأجانب.[1]

فالجزائر انتهجت في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في محملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة خاصة في مجال الاستثمار المحلى و الأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي و يعد الأمر 01 – 03 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بالاستثمار حصيلة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة و التي تكون أثبتت فعاليتها و لو بشكل طفيف، حيث أن توفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مرحلة التطور الاقتصادي ، السياسي و الاجتماعي الذي وصلت إليه الجزائر يعمل على خلق المناخ الملائم لدفع و تنشيط الاستثمارات الوطنية و الأجنبية بكيفية تمكنها على خلق المناخ الملائم لدفع و تنشيط الاستثمارات الوطنية و الأجنبية بكيفية تمكنها من تحفيز النشاط الاقتصادي و خلق مناصب الشغل، و نقل التكنولوجيا اللازمة و لتحقيق هذه الأهداف وضع القانون الجديد لاستثمار قواعد جديدة جد محفزةكر س فيها حرية الاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية مع تثبيت النظام القانوني ، و في مقابل ذلك قدم ضمانات و تحفيزات جبائية و جمركية مغرية.[2]

---

[1] الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، الملتقى الدولي : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،المصدر سبق ذكره، ص01.

[2] المصدر نفسه ، ص 02.

و يتضح أداء الاستثمار في الجزائر انطلاقا من البيانات التالية التي توضح حصيلة المشاريع الاستثمارية الكلية للفترة الزمنية 2002- 2013 :

جدول رقم (22): توزيع المشاريع الاستثمارية الكلية مع توضيح عدد مناصب العمل للفترة الزمنية 2002- 2013 (مليون دينار جزائري)

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0.91	98270	1.22	29372	3.44
2003	1622	3.05	305870	1.90	34176	4.04
2004	874	1.64	240809	2.90	24719	2.90
2005	843	1.50	199120	2.47	43597	5.11
2006	2145	4.03	472505	5.85	47748	5.59
2007	4323	8.12	654665	8.11	87983	10.31
2008	6687	12.57	1325004	16.41	92005	10.78
2009	7594	14.27	462679	5.73	68774	8.06
2010	6386	12.00	395292	4.90	64091	7.51
2011	6434	12.09	1335448	16.54	128491	15.06
2012	6919	13.00	776530	9.62	83210	9.75
2013	8895	16.72	1716136	21.26	148043	17.45
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

Source : Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz** .

و يوضح الجدول تطور الاستثمارات بشقيها المحلية و الأجنبية و تطور المشاريع المصرح بها حيث أنه في البداية كانت تقدر نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع بـــ 0.91% في سنة 2002 ، ثم واصل التطور في منحنى تصاعدي (كما هو موضح في الشكل في الأسفل) حتى بلغ نسبة 14.27% سنة 2009 مع الحد الأقصى بنسبة 12% في السنتين المتتاليتين 2010 – 2011 و في الأخير انتهى إلى 16.72 % سنة 2013 نفس الشيء بالنسبة إلى حجم التمويل و مناصب الشغل المستحدثة في نفس الاتجاهات التطورية وفقا للسنوات و الشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (45) منحنى حصيلة المشاريع الاستثمارية لسنة 2002- 2013 .

Source : Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz** .

تتوزع هذه المشاريع حسب القطاعات المختلفة للاقتصاد و لكن الملاحظ من خلال الجدول التالي هيمنة القطاع الصناعي بنسبة 62 %من المبالغ الاستثمارية المنجزة :

جدول رقم (23): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة 2002- 2013

(مليون دينار جزائري)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	735	1.38	85248	1.06	43250	5.07
البناء	10124	19.03	1206137	14.94	219795	25.75
الصناعة	6607	12.42	2033666	49.97	271385	31.80
الصحة	620	1.17	82685	1.02	14368	1.68
النقل	29145	54.78	725264	8.98	147215	17.25
السياحة	489	0.92	886445	10.98	43871	5.14
الخدمات	5481	10.30	665037	8.24	93995	11.01
التجارة	2	0.00	37514	0.46	15500	1.82
الاتصالات	4	0.01	350486	4.43	4030	0.47
المجموع	53207	100%	8072482	100	853409	100

Source : Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz**

إن تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة ، يبرز بأن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات (من حيث العدد ، المبلغ المالي ، مناصب الشغل المستحدثة) بنسب (12.42% ، 49.97% ، 31%) على التوالي ، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و الهيدروليك بـ (19% ، 14% ، 25%) و أخيرا قطاع الخدمات بـ (10% ، 8%، 11%)،فمن حيث الفروع الصناعية ، لاسيما الصناعة الغذائية ، الكيمياء و البلاستيك و صناعات الخشب و الورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج و الجلود و في الأخير تأتي نواد البناء و الزجاج .

كما سجل الاستثمار في المياه و الطاقة و اللذان تميزا بالمشاريع العمومية الكبرى و بمبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية .

أما قطاع النقل ، هذا القطاع لا يتناسب مع عدد المشاريع الصغيرة المنجزة و التي تقدر نسبتها 57.78% و بقيمة مالية تتساوى كما أن عدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع تتساوى تقريبا مع ما نجده في قطاع الخدمات 17.25%، بالنسبة قطاعات الأخرى مثل الزراعة ، السياحة ، التجارة ، فإنها تساهم في حدود 1% إلى 2% من المشاريع المنجزة ، و مع ذلك فان قطاع السياحة سجل تطورا ملحوظا من حيث القيمة المالية و ذلك بنسبة 55% ، و الشكل التالي يوضح ترتيب عدد المشاريع حسب قطاع النشاط :

شكل رقم (46) منحنى المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2013

Source : Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz** .

أما فيما يخص المشاريع المصرح بها لسنة 2013 فإنه يمكن توضيحها في الشكل التالي مع الإشارة إلى عدد المشاريع الاستثمارية بالشراكة .

شكل رقم(47): توزيع المشاريع الاستثمارية الكلية لسنة 2013

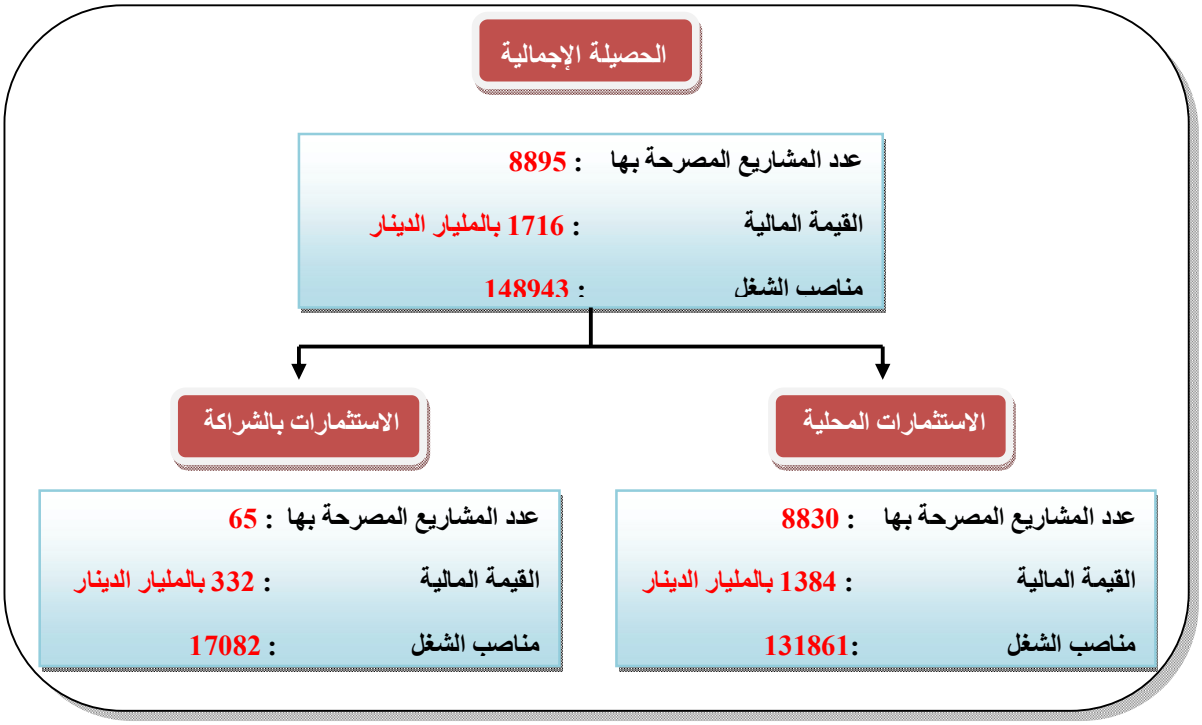

Source : Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz**

من خلال الشكل يتضح ضآلة المشاريع بالشراكة و التي يقدر قيمتها بـ 468 مشروع أجنبي مقارنة بـــ 52739 مشروع محلي أي أن إجمالية المشاريع ب 99.1% مصرح بها هي محلية و في إطار علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي أمضت مجموعة من اتفاقات التعاون و الشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوروبي و هي فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا و تبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي **"Respol"** و **"Cepsa"** الاسبانيتين و **"Agip"** و **"Sayram"** و **"Eniv"** الايطاليتين و شركة **"ELF/TOTOLFina"** الفرنسية " بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في

قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة **"Danone"** إلى جانب الاستثمارات في صناعة الخزف ، الكيمياء ، الصيدلة ، التعدين ، دخول شركة **"Henkel"** الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفات **"ENAD"** بالإضافة إلى مجموعة الألمانية المختصة في الغازات الصناعية. [1]

أما في سنة 2013 فلقد تم تكريس سبع (07) شراكات اسبانية بمبلغ استثماري بتكلفة 3 ملايين دج خلال الفترة 2013-2014 و هي موجهة أساسا نحو الصناعة و الأشغال العمومية و مواد البناء و كذا تنمية نشاطات الاسترجاع و رسكلة النفايات ،أما فيما يخص المؤسسات الاسبانية المستثمرة في قطاع الإنتاج الصناعي و البناء و الأشغال العمومية و الري فلقد سجل تطورا ملحوظا المقيدة في السجل التجاري الجزائري حيث انتقل عددها من 154 مؤسسة سنة 2011 إلى 269 مؤسسة في أفريل 2014[2]، الجدول و الشكل التاليين يوضحان ذلك :

جدول رقم(24): توزيع المشاريع المصرح بها الأجنبية (2002-2013) (مليون دينار جزائري)

المنطقة الاقتصادية	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
أوروبا	257	521531	48408
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	205	444845	37069
آسيا	34	98580	5103
أمريكا	10	61850	3473
الدول العربية	154	1237112	35230
إفريقيا	1	1000	30
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	11	99117	1535
المجموع	573	2022164	94043

Source : Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz**.

[1] محمد قويدري، (2006) : أهمية الاستثمار المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 17-18 أفريل 2006، الشلف ، الجزائر، ص289.

[2] تكريس سبع شراكات مع مؤسسات اسبانية، (2013): **www.andi.dz** (10-01-2014) .

شكل رقم(48): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها

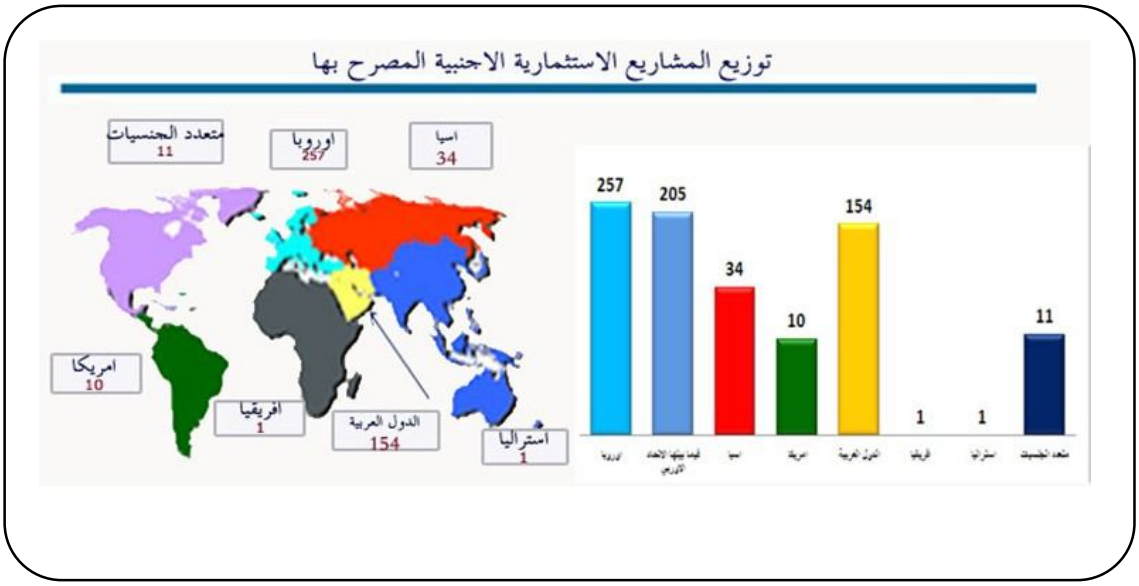

Source : Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz**.

يتضح مليا بالأرقام و انطلاقا من الشكل الهيمنة الكبرى لدول التحاد الأوروبي و دول أوروبا حيث أن عدد المشاريع لهذه الدول مجتمعة تقدر بـ 462 مشروع من الإجمالي أي تقريبا كل المشاريع، لتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بعدد 154 مشروع ، و هذا في إطار التعاون العربي الجزائري (الاستثمارات البنينية) ، أما باقي الأطراف فهي مرتبة كالتالي آسيا بـ 34 مشروع ، شركات متعددة الجنسيات بـ 11 مشروع، و أخيرا أمريكا بـ 10 مشاريع، و تحتل المرتبة الدنيا كل من إفريقيا و أستراليا بـ 01 مشروع، كما تم اتفاق استراتيجي حول الطاقة تم التوقيع عليه في سنة 2013 لتأطير العلاقات الجزائرية الأوروبية، و سيسمح هذا الاتفاق بإعادة هيكلة و تطوير المصادر الطاقوية بين الطرفين إلى جانب مصادر الطاقة التقليدية و الطاقات المتجددة و الجديدة و إقامة صناعة بتروكيميائية في الجزائر فضلا عن زيادة حجم التدفقات الاستثمارية من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر في جميع القطاعات

الاقتصادية و الخدمية، و السماح الفعلي بنقل الخبرات و التكنولوجية الأوروبية نحو السوق الجزائرية [1]، و الجدول التالي يوضح توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للقطاع :

جدول رقم(25): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للقطاع الاقتصادي للفترة 2002-2013

(مليون دينار جزائري)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب العمل	%
الزراعة	8	1.71	4747	0.23	514	0.55
البناء	75	16.03	48345	2.39	16196	17.22
الصناعة	260	55.56	1301291	64.35	45192	48.05
الصحة	6	1.28	13573	0.67	2196	2.34
النقل	17	3.63	12127	0.60	1497	1.59
السياحة	9	1.92	445592	22.04	13980	14.87
الخدمات	92	19.66	107049	5.29	12968	13.79
الاتصالات	1	0.21	89441	4.42	1500	1.60
المجموع	468	100	2022164	100	94043	100

Source : Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz**.

انطلاقا من الجدول يتضح بأن المشاريع الإستثمارية الأجنبية تتركز في القطاع الصناعي بقيمة 260 مشروع أي بنسبة 55.56% و هي بذلك تتعدى نصف المشاريع في القطاعات الأخرى و لقد خصص لها ما يقارب 1301291 مليون دينار كقيمة مالية لإنجازها، -و هذا ما يوضحه المنحنى في الأسفل-، أما قطاع الخدمات فيتصدر المرتبة الثانية بقيمة 92 مشروع أي نسبة 19.66% من المعدل الإجمالي للمشاريع تليها في الترتيب البناء و الأشغال العمومية و الهيدروليك ، ثم النقل في حين أن الفلاحة و الصحة و السياحة تحتل مراتب متدنية بقيمة أقل من 6 مشاريع و نسبة 1% من القيمة الإجمالية و الشكل التالي يوضح جيدا ترتيب القطاعات الاقتصادية حسب عدد المشاريع الأجنبية.

[1] عبد الوهاب بوكروح، الجزائر توقع اتفاقا استراتيجيا حول الطاقة مع الاتحاد الأوربي مطلع 2012، **www.echoroukonline.com/ara/articles/15011.html**،(2014-02-12)

شكل رقم(49): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة حسب نوع القطاع للفترة 2002-2012

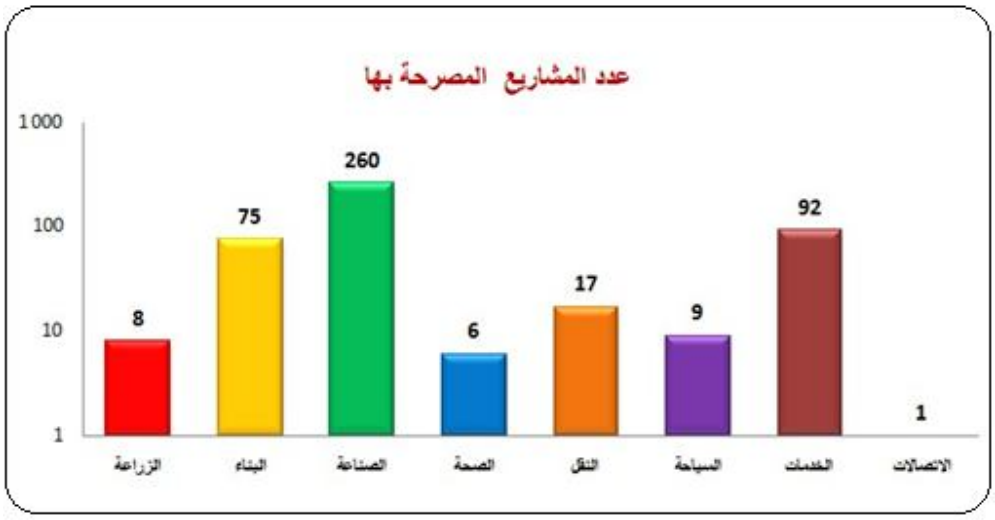

Source : Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz**.

إن الجزائر كغيرها من دول العالم تحاول جاهدة على تشجيع الاستثمار في الجزائر مقدمة العديد من الحوافز و الامتيازات و محسنة لأوضاعها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي من شأنها جذب أكبر عدد من المشاريع و توطينها على شكل يكونه منتجة و خالقة لفرص عمل و ذلك من خلال برامج الانتعاش الاقتصادي و دعم النمو .

و بإلقاء نظرة على البيانات سابقة الذكر فان الواقع يكشف تحسن تدريجي لعدد الاستثمارات المستقطبة و إن كان بوتيرة بطيئة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى، فالحكومة الجزائرية انطلاقا من الإصلاحاتالهيكلية المحفزة و أيضا ز يادة قدرتها الإنتاجية في السنوات الأخيرة إلى زيادة قدرتها الإنتاجية على مستوى قطاع الطاقة (النفط و الغاز) و كذلك زيادة قدرتها التوزيعية خاصة تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي و عليه كانت بحاجة ماسة إلى جذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع خاصة.[1]

[1] رايس حدة، كرامة مروة، (2012): تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية- دراسة تحليلية، مجلة أبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد12، جامعة بسكرة، الجزائر، ص71.

و لقد أصبحت الجزائر حسب تقرير البنك الدولي الصادر في الأول من أفريل 2008 ثاني أكبر اقتصاد عربي بعد السعودية من حيث الناتج الدخلي الخام، كما صنفت الثانية بعد لبنان من حيث احتياطي الذهب، و هو ما شجع العديد من المستثمرين بالبحث عن فرص استثمارية جديدة خاصة و أنها أصبحت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند تحويل الأرباح خارجها.[1]

و انطلاقا من الجدول رقم (22) فإن التدفقات الواردة إلى الجزائر عرفت تطورا ملحوظا بداية من سنة 2008 بقيمة 6687 مشروع في حين كانت سنة 2005 بـــ 843 مشروعا و يرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية، و بالإضافة إلى تضاعف التدفقات التي اجتذبها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أمثال التدفقات عام 2007 ، و تبقى هذه القيمة في عدد المشاريع المصرح بها في ارتفاع سنة 2009 لتصل إلى 7594 مشروعا و ذلك يعود إلى دخول مشاريع جديدة في قطاعي البتروكيماويات و تحلية المياه و مرحلة الانجاز، و لكن هذه القيمة عرفت انخفاضا من جديد في السنوات 2010 إلي 2012 لتصل إلى 6919 مشروعا سنة 2012 و يعود السبب في ذلك إلى تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية و عدم فهم المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم، و اللذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر حيث تراجعوا و انسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على ضرورة امتلاك المستثمر الجزائري لـ51 % من رأس مال المشروع، و عدم تفهم للتعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون المالية الذي اعتمدته الجزائر كحل لمواجهة الأزمة المالية إضافة إلى قيام الحكومة الجزائرية بتجميد بعض الصفقات القائمة و لكن سنة 2013 عرفت تطورا ملحوظا ليصل إلى أعلى قيمة مشاريع للفترة الزمنية 2002-2013 بعدد 8895 مشروعا و هذا يعكس الإصلاحات و التحفيزات التي وضعتها الحكومة الجزائرية .

و لكن رغم المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم و ترقية الاستثمار من أجل تحسين بيئة الاستثمار من خلال القوانين و التنظيمات و اللوائح ، إلأن الواقع وضع الجزائر في المؤشر ات الدولية و

[1] المصدر نفسه ص 73.

الإقليمية لجاذبية مناخ الاستثمار يكشف عن وجود العديد من المعوقات و العراقيل التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها و يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

1- المعوقات الإدارية و التنظيمية و تشمل ما يلي:

- ✓ عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية و تطبيقها بصفة انتقائية و من جهة إدارية أخرى؛
- ✓ غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة متابعة و تنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط؛
- ✓ تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار و عدم الشفافية، و تعدد الجهات الوصية؛
- ✓ تعقد وصول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع،وثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي؛
- ✓ضعف البنية التحتية و عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار؛
- ✓بطء البيروقراطية الجهاز القضائي و عدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار .

2- مشكلة العقار الصناعي : و يمثل العقار الصناعي أكثر المشاكل التي يواجهها المستثمر في الجزائر و يتجلى ذلك فيما يلي:

- ✓ صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة النشاط الاستثماري؛
- ✓ عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية و مناطق النشاط للمعايير الأساسية ، لأنها أقيمت لأهداف سياسية و اجتماعية و ليست لأهداف اقتصادية، نظرا لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان.

3- مشكلة التمويل : تعتبر العوائق المالية من أهم المشكلات التي تعاني منها المؤسسات القائمة و المشروعات الجديدة ، و تتلخص القيود التي تعيق تأمين القطاع البنكي فيما يلي:

- ✓ نقص الكفاءة المهنية لدي البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض و تقييم المخاطر؛
- ✓ رداءة نظام المعلوماتية البنكية و بطء أنظمة المدفوعات؛
- ✓ طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها، و قد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات؛
- ✓ شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها ، و التي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية .

---

[1] World Bank,(2003): pilot Alegria invesment climate assessement, Report No 27605, (بتصرف)

4- مشكلة الفساد : يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد و تقلص من فعالية الاستثمار، و عادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية و غياب المساءلة، لتمتع كبار المسؤولين و رجال السياسة بالحصانة تحميهم من المتابعات.

و تصنف الجزائر ضمن أكثر البلدان الإفريقية فسادا، حيث جاءت في المرتبة التاسعة من بين 21 بلدا إفريقيا، كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007.

و قد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم و الاستفادة من بعض المزايا و الخدمات .

المطلب الرابع: التمكين الاقتصادي للمرأة لتحسين كفاءة سوق العمل

ان الاهتمام بالدور الاقتصادي للمرأة من خلال تمكينها في شتى المجالات ليس وليد الصدفة بل هو نتاج الجهود المتفانية لمختلف الأطراف (المصالح العمومية، الحكومات، آلاف النشيطين في مجال حقوق المرأة.....الخ) في العالم أين اعتبرت هذه الأخيرة نشاط المرأة في مجال المقاولاتية حلم كان صعب المنال ليصبح في العصر الحالي جزء من رؤية عالمية، و بذلك اتضح الدور الذي تؤديه المرأة في عملية المساهمة في التنمية الاقتصادية في العديد من الدول العربية.

و لقد زاد الاهتمام المؤسسي لدور المرأة في البلدان المتوسطية ككل بما فيها الجزائر من طرف الاتحاد الأوروبي الشريك خلال العقد الأخير، وقد شاركت مؤسسات الشراكة الاجتماعية و المؤسسات الاجتماعية و المهنية – منذ بداية الشراكة الأورو متوسطية في برشلونة عام 1995 – في الأبحاث الميدانية و في تنفيد شبكة مشاريع تعاون تهدف الى فهم الحالة العامة للمرأة في المنطقة و دعم تحسينها و يرجع سبب هذا الاهتمام الى: [1]

[1] مجلس الاقتصاد و العمل الايطالي CNEL، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوربية EESC، المجالس الاقتصادية و الاجتماعية الأورو متوسطية، (2007): عوامل تسهيل وصول المرأة الى الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و المؤهلات العليا في اطار التنمية الوطنية و الاقليمية وز العالمية، قمة أثينا، ص04.

❖رغم معدلات النمو الاقتصادي الذي شهدتها الجزائر و الدول المتوسطية الأخرى الشريكة خلال السنوات الخمسة الماضية الا أن النمو الاقتصادي لا يزال أقل بكثير من امكانات المنطقة، و هذا يؤدي الى نظر المحللين الى أن دور المرأة يعتبر " عنصرا احتياطي" لرأس المال البشري و الذي يمكن أن يكون عنصرا مصيريا في اطلاق النمو الاقتصادي الأكثر قوة و استقرارا؛

❖و يرى المنتدى الاقتصادي العالمي بأنه في العصر الحالي لم يعد الاعتماد على الموجودات الملموسة و انما على الأفكار المبتكرة أو الخدمات الغير مادية لذلك فإن الاهتمام بالمرأة ليس بالأمر الزائد عن الحاجة و إنما المساواة بين الجنسين أمر ملح ذلك لأنها تشكل نصف الرأس المال البشري في المجتمع و الاستخدام الفعال لهذه المواهب هو المحرك الرئيسي للقدرة التنافسية و هذا ما يفسر ضعف النمو الاقتصادي رغم التحسن الذي عرفه في الدول الأورو متوسطية؛[1]

❖ان بروز المرأة في البلدان المتوسطية الشريكة حيث تستخلص النساء، كأفراد و أيضا و بشكل خاص كمؤسسات (مجموعات و شراكات و تعاونيات و شبكات النساء رائدات الأعمال) لنفسهن المساحات و الفرص في المنزل و العمل كما في الحياة المهنية و الاجتماعية و السياسية؛

❖و يعني السبب الثالث بالخبرة المباشرة المشتركة في كامل منطقة الأورو متوسطية في تدفقات الهجرة (والتي تضمنت في البداية الرجال بشكل أساسي لكنها تتضمن النساء بشكل متزايد)، و التي غيرت بشروط موضوعية و ذاتية مركز المرأة، بغض النظر عما اذا كانت لا تزال في بلدها أو تسافر للانضمام الى زوجها أو تهاجر بمفردها للبحث عن عمل أو للهرب من العوائق أو من الانتهاك الكامل لحقوق الانسان.[2]

و انطلاقا من الاسباب سابقة الذكر بات على الدول المتوسطية بما فيها الجزائر إلاء اهتمام كبير بالدور الاقتصادي للمرأة و ذلك من خلال الاكتفاء بحقوقها و تمكينها من الوصول الى الموارد و التحكم بها و الاهتمام بتعليمها، و في هذا الاطار ظهر مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة و الذي يعني : " تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد

---

[1] Wourld economy forum, women leaders and genderparity, **www.weforum.org**

[2] مجلس الاقتصاد و العمل الايطالي، و اخرون ، المصدرسبق ذكره، ص04.

سيطرتها و تحكمها بالموارد الاقتصادية و المالية الأساسية وهي : الأجور، رأس المال، و الملكيات العينية، وهذا ما يمنحها بالدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة." [1]

والتمكين الاقتصادي يسمح للمرأة المساواة في الحصول على الوظائف اللائقة، و الأجور المتساوية، و التدريب على المهارات، و خفض القيود المفروضة على التنقل و التمييز في مكان العمل، و زيادة فرص الحصول على رأس المال و التكنولوجيا و كل هذه العناصر تدفع بالمرأة الى اطلاق ابداعاتها و الرفع من قدرتها على الابتكار في مجال عملها ما يساهم في الرفع من القدرة التنافسية للبلد – الاستخدام الأمثل للموارد المحلية – وفي ظل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة و بالمشاركة مع الاتحاد الأوربي في ظل اتفاق الشراكة تم تقديم البرنامج الأورو متوسطي، المعني " بدور المرأة في الحياة الاقتصادية "، و يهدف البرنامج الذي أطلقته المفوضية الأوروبية في يناير 2006 لمدة ثلاث أعوام الى تعزيز المؤسسات المتوسطية العامة الحكومية و غير الحكومية في توسيع نطاق الفرص المتاحة للمرأة المشاركة الاقتصادية و يتضمن البرنامج البلدان التالية : الجزائر، مصر، اسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس و تركيا، ويتألف هذا البرنامج من مكونين رئيسيين هما: [2]

- التدريب و بناء القدرات؛
- المعلومات و الاتصالات و التشبيك.

بالنسبة للمكون الأول، تتولى مجموعة من سبعة منظمات غير حكومية تنفيد المشاريع التي تهدف الى " تعزيز فرص المرأة في الحياة تنمية الأعمال" و ذلك فيما يلي:

- زيادة حصول المرأة على القروض، وخدمات واسعة في الأنشطة، مثل: الاقتصادية في منطقة ميدا و التي تغطي دعم المرأة لإقامة المشروعات الصغيرة؛
- زيادة فرص العمل للمرأة المتعطلة عن العمل من خلال المهارات المهنية؛
- اقامة مركز متوسطي لدعم المرأة العاملة في المنزل؛

---

[1] منيرة سلامي، ايمان بية، (2013): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص52.

[2] المجلس الثقافي البريطاني، (2006): نشرة البرنامج الأورو متوسطي المعنية بحقوق المرأة، العدد الأول، نشرة ربع سنوية يصدرها برنامج دور المرأة في الحياة الاقتصادية، أكتوبر- ديسمبر 2006، ص01.

- دعم مشاركة المرأة في المناقشات السياسية بشان المشاركة الاقتصادية؛
- بناء شركات سيدات الأعمال الوطنية، و الاقليمية، والدولية؛
- دعم عملية تقدير الاسهامات الاقتصادية للمرأة و ذلك من خلال وسائل الاعلام.

اما المكون الثاني فيهدف الى بناء قاعدة معرفية و تيسير تبادل الخبرات، و المعلومات، و الأبحاث، و المعلومات بين الهيئات الشريكة و الأطراف الفاعلة في المنطقة، و سيتم الاستعانة بالدروس المستفادة و كذلك المعارف المتولدة من العمل على أرض الواقع مع المرأة، و أرباب العمل.

و أخيرا، سوف يستعرض البرنامج القاعدة المعرفية من خلال المشاركة في اجراءات رفع الوعي، و نشر المعلومات و الاتصال، و يتضمن هذا تبادل المعلومات، و التعاون بين الأقاليم، و تلخيص الدروس المستفادة من خلال حلقات المناقشة و المؤتمرات، و النشرات و المطويات.[1]

و في اطار هذا البرنامج تم الاهتمام بسبعة مشاريع كانت مكونة له من بين هذه المشاريع المهتمة بـ " الفرص الاقتصادية المستدامة للمرأة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا":

و هو مشروع اقليمي لمدة عامين يندرج ضمن هذا البرنامج تديره مجموعة التدريب و الأبحاث من أجل التنمية بالتعاون مع شريكين اثنين و يغطي لبنان، ومصر، وسوريا، والجزائر، والمغرب. و من الملامح المبتكرة لهذا المشروع الاعتراف بالمعوقات الهيكلية و المؤسسية أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و الحاجة الى الحد من المعوقات الرئيسية من خلال رفع الوعي وبناء قدرات الأطراف المعنية ، ويسعى المشروع الى الوفاء بهذه الأهداف عن طريق التدريب و بناء القدرات التنافسية لمهارات القيادة و محو الأمية الاقتصادية، و تطوير قاعدة بيانات حول موارد التمكين الاقتصادي للمرأة و التشبيك و الاتصال و المشاركة في حوار السياسات و اعدادها. [2]

و اذا كان تعزيز دور المرأة يكون في جميع المجالات غير أن أكثرها اهتماما هو المجال الاقتصادي و الذي يتضمن بالدرجة الأولى التشغيل و التوظيف الشخصي و نشاطات ريادة الأعمال و غيرها من النشاطات المصممة لإنتاج السلع و الخدمات معا و حتى اذا ما تم القاء الضوء على منتدى

---

[1] المصدر نفسه ، ص 02 .

[2] المجلس الثقافي البريطاني، نشرة البرنامج الأورو متوسطي المعنية بحقوق المرأة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

الاقتصادي العالمي المعني بالتنافسية الاقتصادية للدولة يعتبر بأن تعزيز دور المرأة و المساواة بين الجنسين أحد مؤشرات قياس كفاءة سوق العمل حيث يحاول من خلاله قياس الفجوة القائمة بين الجنسين من خلال التعليم و المعايير الاقتصادية و السياسية بما فيها مشاركة المرأة في سوق العمل و أيضا الصحة، وحسب الدراسات التي يقوم بها المنتدى على مجموعة كبيرة من الدول توصل الى أن هناك أدلة قوية على المستوى الكلي تظهر بأن البلدان التي تستثمر في رأس المال البشري النسوي و تعمل على ادماج النساء في سوق العمل تميل الى أن تكون أكثر قدرة على المنافسة، من جهة أخرى فإن سد الفجوة بين الجنسين على مستوى الشركات أثبت نجاحها و تحقيقها لأرباح مرتفعة و ذلك بسد النقص الذي يخلفه الرجال في المواهب بتلك المتوفرة لدى النساء خاصة القدرات القيادي.[1]

[1] WEF, Gender Parity Task forces,op.cit , (بتصرف)

المبحث الثاني تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائر ي انطلاقا من الإجراءات المعتمدة

إن التغيرات الحالية و التطور التقني و المعرفي الذي صاحب الثورة التكنولوجية و الانفتاح شجع على تحرير التنافس الدولي، و تجاوز حدود نطاق السيادة الوطنية إلى اختراق الوطني و الاقتصادي و السوق المحلي ، ضمن ما يسمى بـ "**ما فوق الإطار الوطني**".

و للاندماج في حركية الاقتصاد العالمي تتطلع الحكومة الجزائرية إلى تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي و التقليل من سلبياته حتى تكتسب قدرة تنافسية، و بالتالي القدرة على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طبعا إذا تمكنت من استخدام الطاقة القصوى لمواردها .

المطلب الأول: تطور أداء الاقتصاد الجزائر (أهم المؤشرات)

إن التغيرات الحالية و التطور التقني و المعرفي الذي صاحب الثورة التكنولوجية و الانفتاح العالمي شجع على تحرير التنافس الدولي، و للاندماج في حركية الاقتصاد العالمي تتطلع الحكومة الجزائرية إلى تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي و التقليل من سلبياته حتى تكتسب قدرة تنافسية، و بالتالي القدرة على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طبعا إذا تمكنت من استخدام الطاقة القصوى لمواردها.

و لقد توجه الاقتصاد الجزائري منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين نحو الاعتماد على قوى السوق و آلياته بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، و زيادة الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية و تطلعه إلى الأسواق العالمية في ظل شروط التنافسية الدولية، خاصة و نظرا لهذه التغيرات أصبحت التنافسية السمة الأكثر تعميقا في النظام العالمي الجديد، و الجزائر كغيرها من الدول العربية تواجه تحديا لتصحيح اختلالاتها الهيكلية ضمن إصلاحات اقتصادية هيكلية، حتى تتمكن من رفع كفاءة أدائها بشكل عام، و لزيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات خاصة السلع الصناعية و ذلك بتدعيم قدراتها في الأسواق المحلية و الدولية.

تتطلب التنافسية في هذه البيئة العالمية الجديدة من الحكومات توفر القدرة على التعرف على الفرص الاستثمارية المواتية و الاستجابة السريعة لها، من خلال توفير ما تتطلبه هذه الفرص من سلع أو خدمات و بجودة عالية، و يحتاج ذلك بدوره قدرة متميزة لدى المنتجين على الاستجابة السريعة لها من خلال توفير ما تتطلبه هذه الفرص لتطوير الإنتاج و المنتجات، و تطوير أساليب و فنون التجارة و التوزيع، و يعتمد ذلك بالدرجة الأولى على توفير قوة عاملة على درجة عالية من المهارة و على قدرة و مرونة سريعة للاستجابة لمتطلبات السوق ، سواء كان سوق المنتجات أو كان سوق العمالة .[1]

و لمعرفة القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري يتطلب ذلك تحليل المتغيرات الأساسية بالاعتماد على المؤشرات الأداء الاقتصادي و التي يوضحها الجدول الشكل التاليين :

جدول رقم (26): المؤشرات الداخلية للاقتصاد الجزائري

(بمليار دولار (USD))

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*	2014*
الناتج المحلي الاجمالي	134.3	170.2	137.2	161.8	199.2	206.5	210.5	213.0
الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات	75.3	93.3	93.6	105.8	117.3	120.2	146.2	159.4
الناتج المحلي الاجالي/للفرد	3967	4996	3954	4573	5503	5659	5684	5664
معدل النمو الحقيقي ل PIB	3.0 %	2.4%	2.4%	3.3%	2.4%	2.5%	3.3%	3.4%
معدل النمو الحقيقي ل PIB خارج المحروقات	6.3%	6.1%	9.3%	5.9%	5.3%	5.0%	4.8%	4.6%
معدل الاتضخم	3.7%	4.8%	5.8%	3.9%	4.5%	8.9%	5%	4.50%
توازن الميزانية	5.9	13.5	-7.5	-0.6	-0.9%	-6.1%	-1.5%	-2.5
توازن الميزانية /PIB	6.2%	9.1%	-5.4	-0.4%	-0.4%	-2.9%	-0.7%	-1.2%
توازن الميزانية خارج المحروقات/ PIBHH	-42.6%	-51.5%	-42.9%	-37.6%	-43.8%	-44.5%	-39.1%	-37.1%

Hypothèse associées à la LF 2013 : Taux de croissance : 0.5 % - Taux de croissance HH : 5.3 % - Inflation : 4 % - Baril de pétrole : 90 USD , (*) projections

Source : DG Trésor, (juillet 2013) :Indicateurs économiques et financiers de l'Algérie , publications des services économiques, Ambassade de France en Algérie – service économique régional , P2 .

[1] حازم الببلاوي ، المصدر سبق ذكره ، ص 102.

شكل رقم(50): تطور الناتج المحلي الخام الاجمالي (PIB)

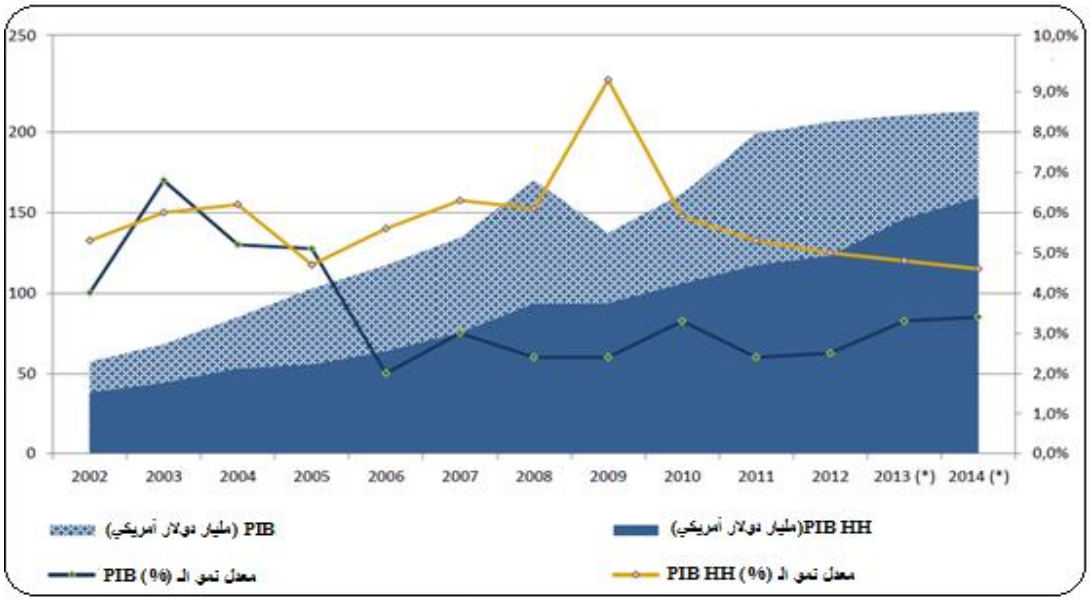

Source : DG Trésor, (juillet 2013) :Indicateurs économiques et financiers de l'Algérie , publications des services économiques, Ambassade de France en Algérie – service économique régional , P2 .

انطلاقا من هذا الجدول و الشكل السابقين تبين المؤشرات بأن الناتج الداخلي الخام **PIB** عرف تطورا ملحوظا حيث كان سنة 2007 يقدر ب 134.3 مليار دولار أمريكي ليصل سنة 2013 إلى 210.5 مليار دولار و يتوقع أن يكون سنة 2014 بقيمة 213.0 مليار دولار ، أما حسب تقديرات **FMI** صندوق النقد الدولي فلقد عرف بعض التغييرات كما هو موضح في الشكل خاصة سنة 2007 و 2009 ليصل إلى 137.2 مليار دولار بعدما شهد ارتفاعا ملحوظا سنة 2008 وصل إلى 170.2 مليار دولار و يرجع هذا التطور الملحوظ لهذا المؤشر إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي تعطي دفعا قويا لنمو الاقتصاد الجزائري ، و هذا الأمر يوضحه مؤشر**PIB** خارج المحروقات هذا الأخير الذي يعرف أيضا تطورا من سنة إلى أخرى و لكن بقيم منخفضة حيث كان سنة 2007 يقدر 75.3 مليار دولار و وصل سنة 2013 قيمة 146.2 و كتقدير لسنة 2014 وصل إلى 159.4 مليار دولار و للتخلص من التبعية للقطاع الواحد.

أما فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي معبرا عنه بتطور النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام فلقد عرف نسبا مختلفة و متفاوتة حيث سجل سنة 2007 نسبة 3% ليعرف انخفاضا فيما بعد ليصل سنة 2009 بنسبة 2.4% و لكن عرف تطورا سنتي 2013 و 2014 ليصل إلى 3.3% سنة 2013 و يتوقع تطوره ليصل إلى 3.4% سنة 2014.

كما يعد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من أهم مؤشرات دلالة على الرفاهية في الدولة و لقد بلغ نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام ما يقارب 3967 مليار دولار سنة 2007 ليصل 5684 مليار دولار سنة 2013 و كتقدير لـ 2014 سيصل إلى 5664 مليار دولار ، و تقترن هذه الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية، و على مستوى الأسعار فلقد سجل معدل التضخم أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3% و ارتفع إلى 3.7% سنة 2007 و لكن هذا المعدل هم منخفض مقارنة مع سنة 1995 الذي وصل إلى 28.8% و تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري خصوصا مع ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية .

أما فيما يتعلق بالبطالة في الاقتصاد الجزائري فإنه يجدر القيام بدراسة أكثر تفصيلا لسوق العمل نظرا لأهميته لموضوع الدراسة .

المطلب الثاني: واقع سوق العمل في الجزائر

رغم اختلاف السياسات و تغيرها من مرحلة إلى أخرى إلا أن واقع الأمر يكشف فشلها في انجاز المطلوب منها و المتمثل في إيجاد حل لمشكلة البطالة في الجزائر، إذ أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و التحول نحو اقتصاد السوق خاصة بعد ما شهده الاقتصاد من تراجع المداخيل و ضعف الاستثمارات العمومية أدت إلى عسر مالي متزايد بسبب الديون الخارجية و لقد اعتمدت أول برامج سنوية **stand-by** (1_3) من نهاية 1989 إلى غاية 1998، غير أنه خلال هذه الفترة السوداء التي عاشها الاقتصاد خلفت آثار جد سلبية منها عدم الاستقرار الأمني و غلق الكثير من المصانع أنجر عنه تسريح واسع للعمال ، و منها البطالة خاصة فئة الجامعيين ما أدى إلى هجرة واسعة للأدمغة ، و لقد بقيت هذه النتائج

متواصلة في نهاية التسعينات من القرن الماضي حيث أنه فقد ما بين 400 ألف إلى 600 ألف عامل مناصب عملهم نتيجة إتباع سياسة الخوصصة و بغرض رفع كفاءة المؤسسات بهدف الحصول على ميزة تنافسية ، و أيضا بسبب تراجع دور الدولة و رفع تدخلها في تحديد مناصب العمل و ما يزيد الأمر حدة هو القو ى العاملة بمستويات عالية من دون مقابل لمناصب عمل .

و لقد توجه الاقتصاد الجزائري نحو الإصلاحات الهيكلية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي تغيرت إثره النظرة إلى التشغيل، فإستراتيجية العمالة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق و التوجه نحو تحقيق قدرة تنافسية تسعى بالدرجة الأولى إلى التقليل من تكاليف عناصر الإنتاج ، و ذلك من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل للمدخلات، و تبني سياسة زيادة أرباح إنتاجية العمل المحققة لمردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية، عكس ما كان عليه الحال في النظرة التقليدية في ظل التسيير الإداري للاقتصاد القائم على أن للمواطن الحق في التشغيل كهدف اجتماعي تضمنه الدولة ، و هو ما تولد عنه بطالة مقنعة، خاصة في العقود الأخيرة نتيجة النمو الديموغرافي الذي تشهده المنطقة العربية ككل و تعتبر الدولة الجزائرية من بين الدول كثيفة النسبة الديموغرافية ، خاصة الفئة التي أشير إليها بـ " الكتلة الشبابية " ، مضافا إليها النمو المتسارع في المجموع السكاني العام، و هذا سيطرح تحديات لا يستهان بها أمام الحكومة، لتوفير التعليم و فرص العمل لأعداد هائلة من الشباب ، و بسبب هذه الكتلة الشبابية الكبيرة يتبين أن نسبة البطالة المرتفعة تتخذ منحى ارتداديا يقاوم التغيير و من المتوقع أن يستمر على هذا المنوال في المستقبل المنظور. [1]

و نظرا لتفاقم البطالة أصبح التشغيل في الجزائر أخطر رهان اقتصادي و اجتماعي نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب على اليد العاملة من جهة و التزايد الكبير في حجم قوة العمل من جهة أخرى، و الجدول التالي يوضح تطور حجم السكان الإجمالي و حجم السكان الناشطين في الجزائر:

(1) باري ميركن،(2010): المستويات السكانية و توجهات المنطقة العربية و سياستها :التحديات و الإمكانات المتاحة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، المكتب الاقليمى للدول العربية،ص 34.

جدول رقم (27): تطور حجم السكان الإجمالي و حجم السكان الناشطين في الجزائر خلال الفترة 2003-2013

السنة	السكان الناشطين	المستغلون	نسبة التأهيل (%)	البطالون	نسبة البطالة (%)	نسبة النشاط (%)
2003	87621326	6684.056	30.4	2078270	23.7	39.8
2004	946946	7798.412	34.7	1671534	17.7	42.1
2005	9492508	8044.220	34.7	1448288	15.3	41.0
2006	10109645	8868.804	37.2	1240841	12.3	42.5
2007	9968906	8594.243	35.3	1374663	13.8	40.9
2008	10315	9146	37.0	1169	11.3	41.7
2009	10544	9472	37.2	1072	10.2	41.4
2010	10812	9736	37.6	1076	10.0	41.7
2011	10661	9599	36.0	1062	10.0	40.0
2012	11423	10170	37.4	1253	11.0	42.0
2013	11963	10788	39.0	1175	9.8	43.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدرين :

-ONS, Chapitre 2 Emploi , Rétrospective statistique 1962-2011,**www.ons.dz**
-ONS, (2013) : Activité , Emploi et chômage au 4éme trimestre 2013,**www.ons.dz**

و الشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة 2004-2013 حسب الجنس و العمر:

شكل رقم(51): تطور معدل البطالة خلال الفترة 2004 – 2013 حسب الجنس و العمر(%)

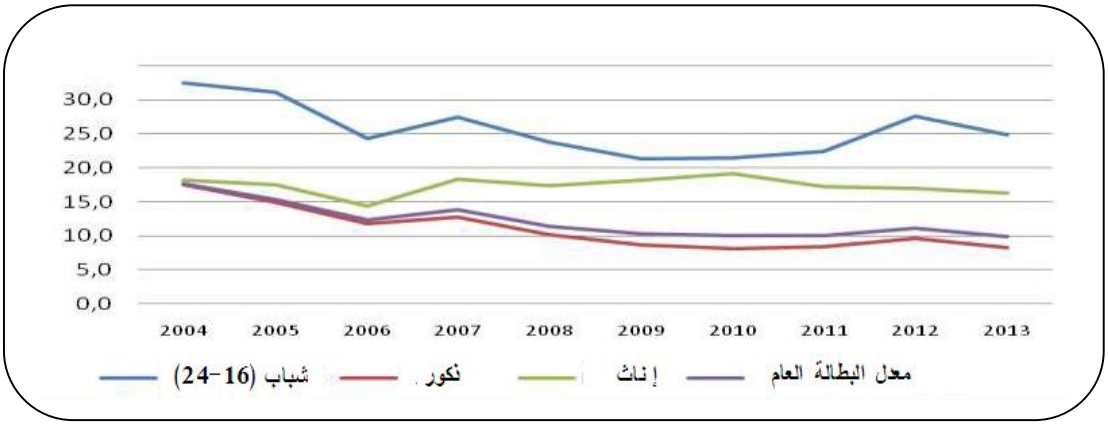

Source : ONS , (2013) : Activité , Emploi et chômage au 4éme trimestre 2013,**www.ons.dz**

يوضح الجدول مؤشرات عامة حول سوق العمل حيث أن نسبة السكان الناشطين في تطور مستمر من سنة إلى أخرى و هذا ما يدفع بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير فرص العمل بالحجم الذي يستوعب هذه الزيادة المستمرة ، حيث أنه كل عام شهد سوق العمل في الجزائر دخول حوالي 240000 داخلين جدد خلال الفترة 2000-2008 في حين تمكنت الحكومة من توفير 170000 منصب عمل سنويا خلال الفترة نفسها.[1]

و تتركز المناصب الموفرة في الفئة الذكورية و هو ما يوضحه الشكل السابق حيث أن نسبة البطالة لدى النساء مرتفعة مقارنة بفئة الذكور كذلك من خلال الجدول فمعدل النشاط لا يتعدى 50% غير أن هذا المعدل يعتبر ضعيفا مقارنة بدول أخرى، و لعل تشخيص معدل النشاط حسب فئات السن كما موضح في الجدول الموالي ، يوضح بأن الفئة العمرية 25 إلى 29 سنة تسجل معدل نشاط على خلال السنة 2013 يصل إلى 62.0% تليها الفئة العمرية 30-34 سنة ب 60.0% و يرجع السبب ذلك إلى أن هذه الفئة من السكان سنة ميلادهم تراوحت بين نهاية الستينات و بداية السبعينات، و هي التي شهدت فيها الجزائر أكبر معدل نمو ديموغرافي لم يقل عن 3.2% و هذا ما يرجع إلى ارتفاع معدل النشاط عند الشباب بين 25 و 29 سنة .

و الجدول التالي يوضح توزيع السكان الناشطين و معدل النشاط حسب الجنس و العمر:

[1] Lahcen Achy,(2010) :Unemployment for bad jobs: Employement challanges in the Maghreb, Number 23, Carnegie Middle Easte Centre Carnegie,Carnegie Endowment for International Peace, p07.

جدول رقم (28): توزيع السكان الناشطين و معدل النشاط حسب الجنس و العمر لـ 2013

	معدل النشاط الاقتصادي (%)			السكان الناشطين (بالآلاف)		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
15-19 سنة	12.4	2.3	22.6	430	39	391
20-24 سنة	42.1	17.3	65.5	1594	318	1276
25-29 سنة	62.4	31.4	90.0	2279	551	1728
30-34 سنة	60.4	26.1	94.0	1934	415	1519
35-39 سنة	56.7	22.2	93.6	1458	295	1163
40-44 سنة	57.1	22.3	94.6	1390	281	1109
45-49 سنة	54.3	17.5	93.8	1127	188	939
50-54 سنة	50.0	12.7	84.9	895	110	785
55-59 سنة	37.6	7.2	64.4	556	50	506
60 سنة و اكثر	9.4	1.8	17.0	302	29	272
المجموع	43.2	16.6	69.5	11964	2275	9689

Source : ONS , (2013) : Activité , Emploi et chômage au 4éme trimestre 2013,**www.ons.dz**

و تبقى فئة الشباب و التي تميز الطابع السكاني الجزائري هي الفئة الأكثر طلبا للعمل ، حيث حسب تقرير لصندوق النقد الدولي الذي ينوه بالإنجازات التي قامت بها الحكومة لتخفيض من حدة البطالة لتصل إلى 9.8% كمعدل لها سنة 2013 و لكن التحدي الذي يواجهها الآن هو كيفية تدارك الارتفاع المستمر لبطالة الشباب الذي وصل إلى 21.5 %سنة 2013 للفئة العمرية 16-24 سنة بالنسبة للذكور و 39.7% بالنسبة للنساء و 24.8% كنسبة إجمالية و هذا رغم الجهود المبذولة كتسهيل المشاريع الخاصة للشباب من خلال مجموعة من الأجهزة الحكومية، غير أن الصندوق النقد الدولي يعتبر بأن "هذه البرامج التي تنفق عليها الدولة مليارات الدولارات **ليست مستدامة أو إبداعية** و إنما هي اعتماد كلي على الموازنة العامة للدولة لتمويل خلق فرص عمل جديدة"، و هذا لا يمكن أن يستمر نظرا لاعتمادها بشكل كلي تقريبا على قطاع المحروقات، و ضعف قطاع الصناعة هذا الأخير يمثل محركا للنمو القوي في أي دولة [1]، و الجدول التالي يوضح ضعف نسبة التشغيل في القطاع الصناعي و الزراعي و تمركزه في قطاع الخدمات.

[1] Jeune Afrique, Algérie, Le taux chômage tombe à 9.8%,**www.économie, jeuneafrique.com** consultai le : 02/06/2014.

جدول رقم (29): تطور للسكان الناشطين حسب قطاع النشاط للفترة 2004- 2013

القطاع	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة	1617	1381	1610	1171	1252	1242	1136	1034	912	1141
الصناعة	1061	1059	1264	1028	1141	1194	1337	1367	1335	1407
B.T.P	968	1212	1258	1524	1575	1718	1886	1595	1663	1791
خدمات	4153	4393	4738	4872	5178	5318	5377	5603	6260	6449

Source : ONS , (2013) : Activité , Emploi et chômage au 4éme trimestre 2013,**www.ons.dz**

شكل رقم (52): تطور السكان الناشطين حسب قطاع النشاط للفترة 2004-2013

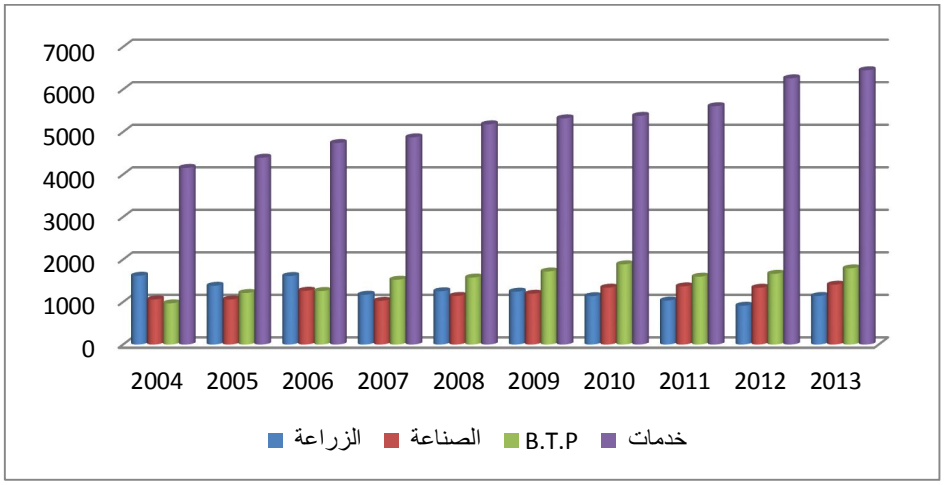

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على احصائيات الجدول

من خلال تحليل معدلات مشاركة السكان الناشطين اقتصاديا فهي في الإجمال منخفضة مقارنة مع البلدان الصناعية المتقدمة حيث أن حوالي ربع السكان فقط ينجزون نشاطا اقتصاديا و يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب هي:[1]

- انخفاض معدلات الخصوبة في السنوات الأخيرة؛
- مشاركة المرأة في سوق العمل؛
- إرتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم للجنسين معا؛

[1]Achy Lahcen, op.cit, P09.

- ظاهرة العمالة غير الرسمية ذات القيمة المضافة العالية مثل الزراعة و التي تشكل قيمة كبيرة في خلق فرص العمل؛
- ضعف القطاع الصناعي و ضعف قدرته التنافسية و نسبة تصديره غير معتبرة؛
- هيمنة قطاع المحروقات و الذي خصص له حوالي 48% من الناتج المحلي الإجمالي أي أكثـر من 95% من الصادرات إذ يوفر سوى 5% من فرص العمل في الاقتصاد في حين مساهمة الزراعة فتقدر بـ 8% إلى 11% و الصناعة انخفضت من 10% إلى 5% على مدى العقد الماضي.

المطلب الثالث: تحليل الواقع التنافسي للاقتصاد الجزائري

سيتم تحليل الموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري انطلاقا من مؤشر التنافسية لمنتدى دافوس، و انطلاقا من هذا التقرير فان الجزائر احتلت المرتبة 100 سنة 2013 و بهذا الترتيب عرفت تقدما ملحوظا بـ 10 نقاط عن العام الماضي 2012 أين احتلت المرتبة 110 في حين كانت تتموقع في المرتبة 87 عام 2011 أما عام 2010 احتلت المرتبة 86 و مرتبة سنة 2013/2012 هي أضعف مرتبة عرفتها الجزائر منذ سنة 2004 ، و تليها 2013/ 2014 و الجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم(30): تطور مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري من 2004 / 2005 إلى غاية 2014/2013 .

السنة	/2004 2005	/2005 2006	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014
الترتيب	71	82	77	81	99	83	86	87	110	100
النقطة	3.67	-	3.90	3.91	3.71	3.95	3.96	3.96	3.7	3.8
التغيير	3-	11+	5-	4+	18+	16-	3+	1+	23	10-

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع (*)التالي بالنسبة 2013/ 2014

Professor Klaus,(2013) :The global competitiveness report 2013- 2014, economic Forum Editor, Geneva, Switzerland , p15. (بتصرف مع الترجمة)

(*) بالنسبة للسنوات من 2004 إلى 2013 المراجع المعتمدة من نفس الجهة أي تقارير التنافسية العالمية لكن الإصدارات تختلف حسب السنوات المعتمدة .

إن الترتيب التنافسي للاقتصاد الجزائري انطلاقا من السنوات 2005/2004 إلى غاية 2014/2013 لا يكشف إلا هيكلة اقتصادية هشة، و يتضح ذلك جليا من خلال تحليل التنافسية انطلاقا من المجموعات الثلاث للفترة ما بين 2010 إلى 2013 و هو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (31): ترتيب تنافسية الاقتصاد الجزائري وفقا للمجموعات للفترة 2010 – 2013

السنوات	المجموعات	المتطلبات الأساسية					معززات الكفاءة							عوامل تطور الابتكار		
		العام	المؤسسات	البنية التحتية	بيئة الاقتصاد الكلي	الصحة و التعليم	العام	التعليم العالي و التدريب	كفاءة سوق السلع	كفاءة سوق العمل	تطور السوق المالي	الجاهزية التقنية	حجم السوق	العام	تطور الأعمال	الابتكار
2010 *(139)	الترتيب	80	98	87	57	77	107	98	126	123	135	106	50	108	108	107
	النقاط	4.3	3.5	3.5	4.8	5.6	3.5	3.6	3.6	3.7	2.8	3.0	4.3	3.0	3.3	2.8
2011 *(142)	الترتيب	75	127	93	19	82	122	101	134	137	137	120	47	136	135	132
	النقاط	4.44	3.11	3.43	5.72	5.5	3.35	3.51	3.38	3.41	2.64	2.83	4.35	2.65	2.93	2.37
2012 *(144)	الترتيب	89	141	100	23	93	136	108	143	144	142	133	49	144	144	141
	النقاط	4.2	2.7	3.2	5.7	5.4	3.1	3.4	3.0	2.8	2.4	2.6	4.3	2.4	2.5	2.1
2013 *(148)	الترتيب	92	135	106	34	92	133	101	142	147	143	136	48	143	144	141
	النقاط	4.3	3.0	3.1	5.5	5.4	3.2	3.5	3.2	2.9	2.6	2.5	4.4	2.6	2.9	2.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع :

Professor Klaus Schwab,(2013) :The Global Competitiveness Report 2011-2012 , world economic Forum Editor , Geneva , Switzerland , p18 –p20 – p22 (بتصرف مع الترجمة) .

* بالنسبة للأرقام التي تحمل علامة * فهي تشير الترتيب عدد الدول التي شملها الإحصاء لتلك السنة .

ـ أما بالنسبة لتحديد النقاط فلكل السنوات كانت متماثلة و هي في حدود (1-7).

من خلال هذا الجدول يتضح بأن الحكومة الجزائرية و إن كانت تحاول جاهدة من خلال الإصلاحات التي اتبعتها اكتساب قدرة تنافسية لاقتصادها إلا أنها لا تزال أقل قدرة على المنافسة ، و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الضعف الذي تشهده خاصة في المجموعتين الثانية و الثالثة ، فمن خلال تقرير

التنافسية تقع ضمن مرحلة الانتقال من (1) إلى (2) حيث تتوفر على المتطلبات الأساسية نتيجة وفرة العوامل الطبيعية المحروقات،إلا أنها ضعيفة سواء من جانب كفاءة الأسواق و الابتكار .

و يرجع ضعف الاقتصاد الجزائري من الجانب التنافسي إلى هيكلة اقتصاده فهو غني بالموارد الطبيعية و البشرية إلا أن كيفية استغلال هذه الموارد تفتقر إلى الكفاءة من جهة و ضعف مرونة الأسواق من جهة أخرى ، إذ أن مجموعة عوامل الكفاءة تعتبر الأضعف على الإطلاق مقارنة بمجموعة المتطلبات الأساسية و عوامل الابتكار، و أضعف ما في هذه المجموعة كفاءة السوق عموما فكفاءة سوق السلع برتبة **142** عالميا من بين **148**دولة يليها السوق المالي الجزائري الذي يحتل المرتبة **143** عالميا و سوق العمل بترتيب **147** عالميا ، أي المرتبة قبل الاخيرة عالميا.

شكل رقم (53): تصنيف الدول العربية حسب مراحل تطور التنمية و متطلبات التنافسية في كل من الجزائر ، المغرب و تونس لسنة 2011- 2012

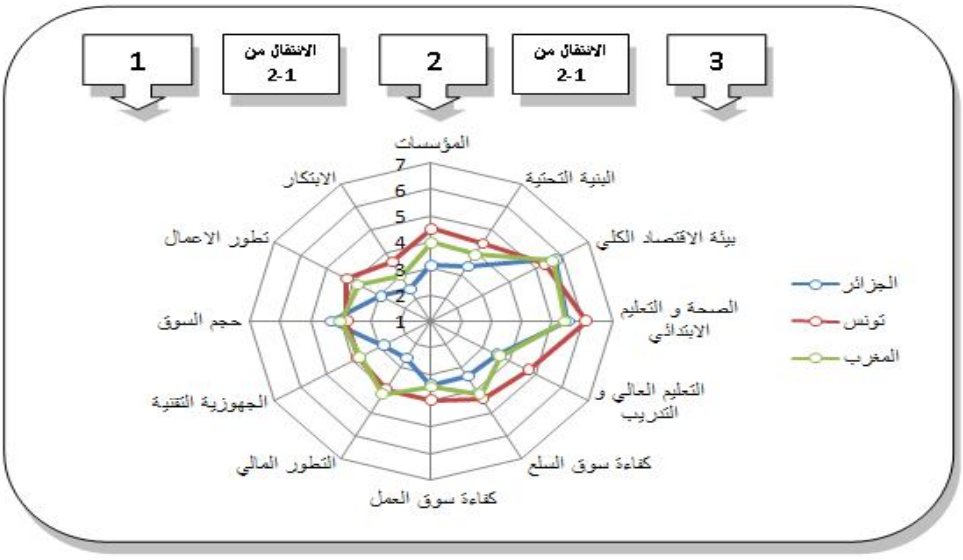

المصدر: الشكل من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي:

Professor Klaus Schwab,(2012):The Global Competitiveness Report 2012–2013, World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland 2011 , p 76, p 246,p 328 . (بتصرف مع الترجمة)

فعلى الرغم مما حققته الجزائر من انجازات في مجال الاستقرار الاقتصاد الكلي إلا أن الفضل في ذلك يعود إلى عائدات البترول حيث أنها حققت خلال العشر سنوات الماضية انجازات ملحوظة و أن

كانت غير كافية إلا أنها حققت من خلالها معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي و انخفض التضخم ، حيث يحتل النفط و الغاز 55% من الناتج المحلي الإجمالي و 98% من عائدات التصدير، و الإصلاحات المتبعة من طرف الجزائر ما زالت محتشمة حسب وصف الصندوق النقد الدولي بالنظر إلى المخطط الخماسي الجديد 2010 /2015، و الذي تأمل الحكومة إنشاء حوالي 200000 مؤسسة صغيرة و متوسط بحلول عام 2014 .

و لقد تعددت الجهات و المنتديات التي تهتم بدراسة التنافسية الاقتصادية لدول العالم نظرا للأهمية القصوى لها في عصر اقتصاد المعرفة لذلك سيتم التطرق إلى المحددات التي تخدم موضوع الدراسة خاصة و أن تقرير التنافسية العربي –تم ذكره سابقا–، أعطى مفهوما محددا يرتكز على أن التنافسية تقوم على التجارة الخارجية و على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فصادرات أي دولة تتنافس مع صادرات دول أخرى لاقتحام الأسواق العالمية ، كما أنها تتنافس للحصول على أكبر حصة ممكنة من التدفقات المالية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة لذلك، و نظرا لما تم التطرق له في الإجراءات المعتمدة لكسب قوة تنافسية في ظل الشراكة الأوروجزائرية فانه من المهم تقييم هذه الإجراءات من خلال تنافسية الصادرات الجزائرية من ناحية القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع الدول الأخرى ، لذلك يمكن قياسها بالاعتماد على المؤشرات التالية :

I-تقييم القدرة التنافسية من خلال مؤشر ات التصدير:

I- 1. مؤشر القدرة على التصدير:[1]

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي توضح درجة ارتباط الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي، و كلما ارتفعت نسبة المؤشر كلما زادت درجة الارتباط بين معدلات النمو و التجارة الخارجية حيث يمكن الحصول على نسبة المؤشر من خلال الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي .

(1) Ministère des finances direction générale des douanes , Quelles statistique a votre services, **http://www.douane .gou.dz.html,** (07-09-2013).

جدول رقم (32): تطور مؤشرات القدرة التصديرية للفترة (2005 – 2010)*

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
مؤشر القدرة على التصدير الإجمالي	44.56	46.56	44.79	46.58	32.14	35.58	41.70
مؤشر القدرة على التصدير في القطاع غير النفطي	1.76	2.08	2.13	2.69	1.54	2.12	2.05

Source : Ministère des finances direction générale des douanes , Quelles statistique a votre services, **http://www.douane .gou.dz.html,** (07-09-2013).

* عدم توفر المعلومات المتعلقة بالسنوات الأخرى ذلك لأن الموقع كان أخر تحديث له، بتاريخ 2011/10/31.

انطلاقا من الجدول يتضح ما يلي:

أ. مؤشر القدرة على التصدير الإجمالي: تشهد نسبة المؤشر تذبذبا نحو الارتفاع و الانخفاض خلال الفترة 2005 / 2010 إذ بلغت نسبتها 44.56% سنة 2005 و ارتفعت إلى 46.56% سنة 2006 و انخفضت إلى 44.79% سنة 2007 لتعود إلى الارتفاع مرة أخرى إلى 46.58% سنة 2008 و قد شكلت سنتي 2009 و 2010 أدنى نسبتين عرفتهما تلك السنوات حيث سجلت نسبة تقدر بـ 32.14% و 35.58% ، و يعود هذا التذبذب إلى أثر الصادرات النفطية نتيجة تأثرها بتقلبات أسعار النفط حيث بلغ متوسط مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 40.7%خلال الفترة 2005 – 2010 و لقد بلغ متوسط المؤشر حوالي 41.7% خلال الفترة 2005 – 2010 مما يدل على ارتفاع درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالأسواق الأجنبية و الدور الكبير الذي تلعبه الصادرات بصفة عامة و الصادرات النفطية بصفة خاصة في التأثير على رفع معدلات نمو الناتج الإجمالي.

ب . مؤشر القدرة على التصدير في القطاع غير النفطي" الملاحظ أن نسبة المؤشر قد سجلت نسب متدنية، حيث بلغ متوسط مؤشر القدرة على التصدير في القطاع غير النفطي حوالي 2.05 %خلال الفترة 2005 – 2010 مما يدل على ضعف النشاط التجاري في القطاع غير النفطي في الأسواق الخارجية و يعكس الدور الهامشي الذي تلعبه الصادرات غير النفطية في التأثير على مستويات الناتج المحلي الإجمالي .

I– 2. معدل التغطية: يعبر معدل التغطية على مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات ، حيث تزداد أهمية الصادرات في التنمية كلما ارتفعت تغطية حصيلتها من النقد الأجنبي للواردات خصوصا السلع

التجهيزية مستلزمات الإنتاج ، و يعود ذلك لما للصادرات من دور مهم في تمويل و دفع خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و يحسب معدل التغطية بقسمة الصادرات على الواردات .

جدول رقم(33): تطور معدل التغطية للفترة (2005 – 2010) *

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
مؤشر التغطية الإجمالي	226	255	218	201	115	141	187.66
معدل التغطية في القطاع غير النفطي	4.49	5.58	4.87	4.98	2.75	3.86	4.42

Source : Ministère des finances direction générale des douanes , Quelles statistique a votre services, **http://www.douane.gov.dz/Evolutiondesindicateurs.html**, (07-09-2013)

* عدم توفر المعلومات المتعلقة بالسنوات الأخرى ذلك لأن الموقع كانت أخر تحديث له، بتاريخ 2011/10/31.

أ. معدل التغطية الإجمالي: الملاحظ أن معدل التغطية يسجل معدلات مرتفعة خلال السنوات 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 بنسب تقدر بـ 226% ، 255%، 218% ، 201% على التوالي ، و يعود هذا إلى تطور الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى معدلات قياسية ثن انخفض إلى 115% سنة 2009 نتيجة التراجع في حصيلة الصادرات على اثر انخفاض أسعار النفط و الارتفاع المستمر لفاتورة الواردات خصوصا الواردات الغذائية ثم عاد ليرتفع إلى معدل يقدر بـ 141% سنة 2010 ، و لقد بلغ متوسط معدل التغطية خلال الفترة 2005 – 2010 نسبة مرتفعة تقدر ب 187.66% مما يعني أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجات الاقتصاد الوطني من الواردات ، و هذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري في منأى عن التوجه للاستدانة لتمويل مشاريع التنمية .

ب . معدل التغطية في القطاع غير النفطي: الملاحظ أن معدل التغطية في القطاع غير النفطي قد سجل معدلات تغطية ضعيفة خلال الفترة 2005 – 2010 حيث بلغ المعدل المتوسط نسبة تقدر بـ 4.42%، و شكلت سنة 2005 أعلى معدل يقدر ب 5.58% و سنة 2009 أدنى معدل يقدر ب 2.75% خلال فترة الدراسة، و يرجع هذا إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كمية و قيمة الصادرات غير النفطية و إنتاج سلع جديدة تصدر للخارج قادرة على تغطية احتياجات القطاعات التصديرية التي يتم تلبيتها من الخارج عن طريق الاستيراد .

I- 3 . مؤشر الانفتاح التجاري: يقيس مؤشر الانفتاح التجاري مدى أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني ، و يعكس درجة انفتاح اقتصاد البلد على الاقتصاد الدولي حيث كلما كان المؤشر مرتفعا كلما كان الاقتصاد المحلي أكثر تأثرا بالتغيرات الاقتصادية الخارجية ، و يمكن حساب المؤشر من خلال جمع الصادرات و قسمة الحاصل على الناتج المحلي الاجمالي .

جدول رقم(34): تطور مؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2005 – 2010

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
مؤشر الانفتاح التجاري الإجمالي	64.28	64.85	65.36	69.77	60.09	60.85	64.36
مؤشر الانفتاح التجاري في القطاع غير النفطي	41.5	41.2	49	65.2	58.9	57	52.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
Source : **http://www.douane.gou.dz/Quellesstatistiqueavotreservices.html** (07/09/2011)

أ . مؤشر الانفتاح التجاري الإجمالي: من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد الوطني يرتبط ارتباطا قويا بالاقتصاد العالمي ، حيث سجل مؤشر الانفتاح التجاري نسبا مرتفعة خلال الفترة 2005 – 2010 بمتوسط يقدر ب 64.36%، و كانت أعلى درجات الانفتاح التجاري في سنة 2008 بنسبة تقدر ب 69.77% ، بينما كانت أدنى درجات الانفتاح التجاري في سنة 2009 بنسبة تقدر بـ 60.85%، و بالرغم من الدرجات المرتفعة التي يسجلها هذا المؤشر إلا أنه لا يعكس حقيقة الاقتصاد الوطني الذي يرتبط نشاطه التجاري في جانب الصادرات بالطلب الخارجي و ما يرافقه من تغيرات في الأسواق العالمية و خاصة أسواق النفط ، و في جانب الواردات بتأثيرات أسعار العملات الأجنبية .

ب . مؤشر الانفتاح التجاري في القطاع غير النفطي: من الجدول رقم (34) الملاحظ هو أن مؤشر الانفتاح التجاري في القطاع غير النفطي يسجل درجات مرتفعة ، حيث بلغ متوسط المؤشر خلال الفترة 2005 – 2010 نسبة تقدر ب 52.2%، و يرجع هذا إلى ارتفاع مساهمة الواردات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي مما يعكس الارتفاع المتزايد نحو نشاط الاستيراد و ضعف التوجه إلىنشاط التصدير غير النفطي في الاقتصاد الجزائر ي .

و عليه انطلاقا من المؤشرات سابقة الذكر فان الواقع يفرض تقبل حقيقة أن أي تطور يعرفه الاقتصاد الجزائري يعود الفضل في الدرجة الأولى إلى المحروقات التي تشكل إجمالي الصادرات كما تم التطرق إليه سابقاو هو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات ، و يعكس بالمقابل الضعف الهيكلي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات و هذا ما يفرض طرح النتائج التالية

- ✓ ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري أثناء التصدير نظرا لضعف معدلات التصدير خارج المحروقات.
- ✓ ضعف ديناميكية النشاط الاقتصادي في الإنتاج خارج قطاع المحروقات .

II- تقييم القدرة التنافسية من خلال مؤشر ممارسة الأعمال و جذب الاستثمار:

II-1 . مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار[1]: يعرف على أنه قدرة الدولة في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية و الفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة و استقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات و رؤوس أموال و خبرات و مبدعين في مختلف الميادين، و يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية تتفرع بدورها إلى 114 متغيرا كميا و هذا ما يوضحه الشكل التالي -و للاطلاع على الشكل المفصل ارجع الى المصدر-

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات،(2011) :تحرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤسسة ضمان لجاذبية الاستثمار،الكويت، ص27.

شكل رقم(54): المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

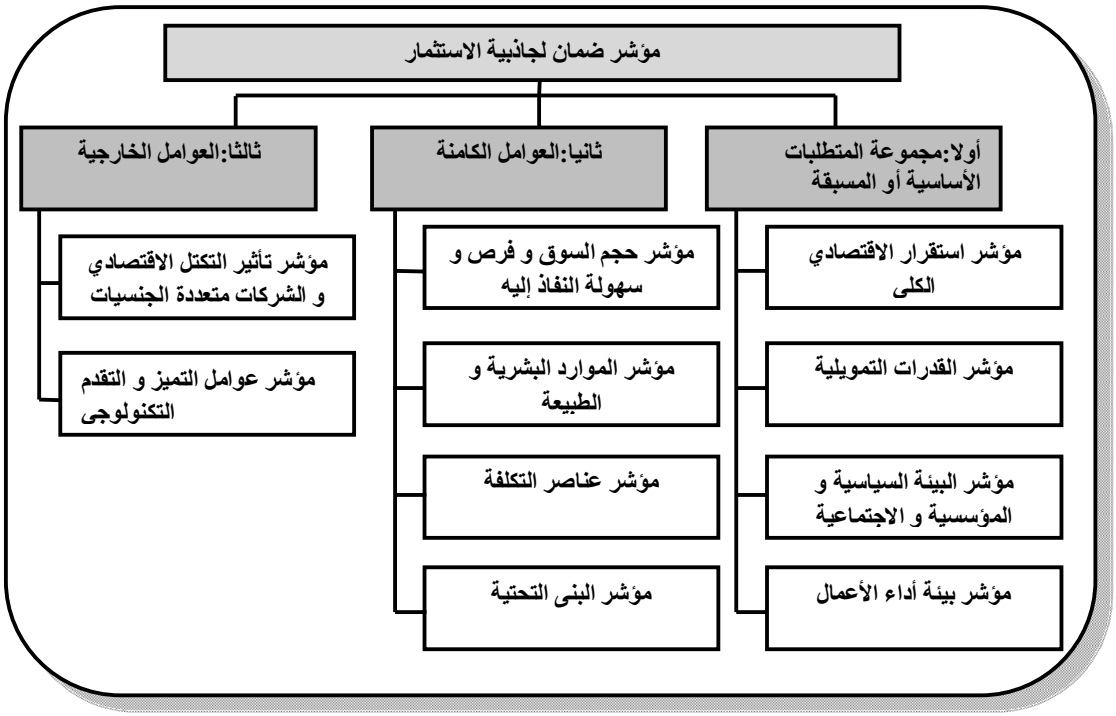

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات،(2013): مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، نشرة فصلية، العدد الفصلي الأول، الكويت، ص 14.

و الجزائر في هذا المؤشر تحتل موقعلمتأخر ا سواء على المستوى العربي أو على المستوى الدولي و الشكل التالي يوضح الترتيب و قيمة المؤشر للجاذبية :

شكل رقم (55): ترتيب و قيمة المؤشر العام للجاذبية* و أيضا الأداء في المجموعات الثلاث للجزائر لسنة 2014

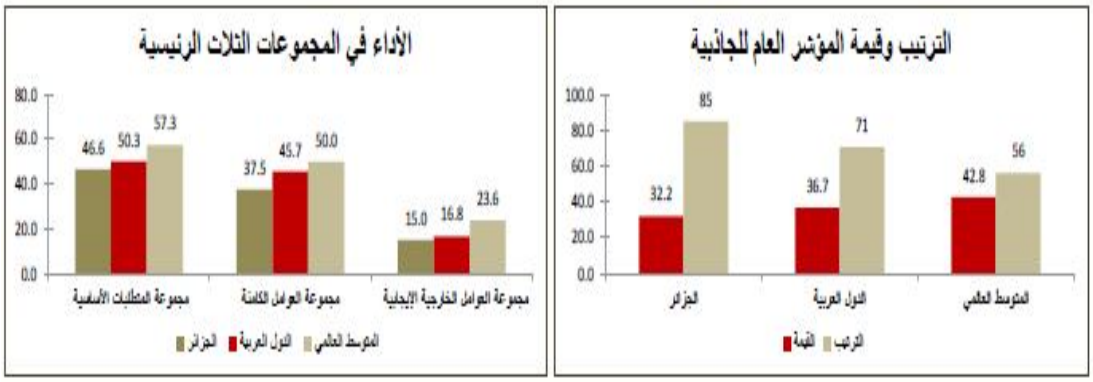

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات،(2014): مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ،تقرير سنوي ، الكويت، ص110 .

و يرجع تدني مستوى الجزائر إلى ضعفها خاصة في المجموعة الثالثة و هي مجموعة المؤثرات الخارجية الايجابية أو عوامل التنوع و الابتكار و التطوير حيث أنها تحتل مراتب متأخرة جدا في مجموعة عوامل الابتكار نظرا للضعف الشديد في هذا المجال و يمكن توضيح ذلك الضعف في المؤشرات الفرعية و ذلك في الشكل التالي :

* **مؤشر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**: يقيس نجاح الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تناسبا مع حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال السنوات الثلاث السابقة، و على صعيد مؤشر جذب الاستثمار (حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

شكل رقم(56):الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للجزائر سنة 2014

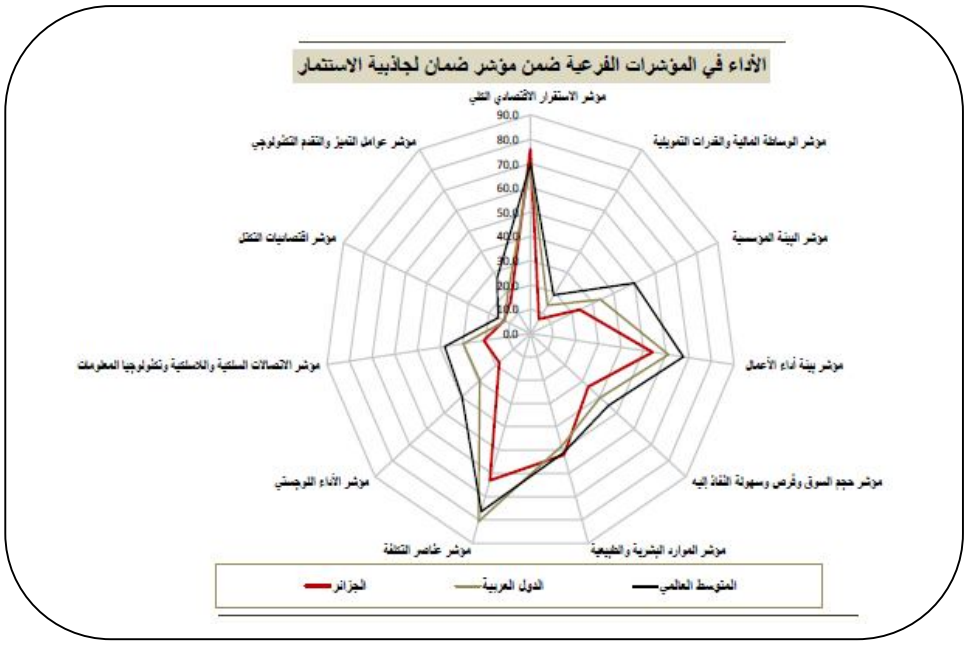

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، (2014): مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، تقرير سنوي، الكويت، ص110 .

من خلال تقييم مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار و انطلاقا من هذا الشكل فان الجزائر تقع في المستوى الثاني من حيث إمكانيات مرتفعة في حين تقع في المستوى الثالث من ناحية جذب فعلي منخفض للاستثمارات و هذا ما جعلها ضمن الدول التي تعرف بأداء فعلي أقل من الإمكانيات المتوفرة لديها .

II-2. مؤشر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

أما المؤشر الثاني الذي يوضح أداء الاستثمار الأجنبي المباشر اذ يرصد هذا المؤشر حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دولة و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على قيمة الأرصدة مقارنة بحجم الاقتصاد.

و في هذا المؤشر الجزائر احتلت مراتب ضعيفة جدا إذ جاءت في المستوى الرابع من حيث النسبة بتقييم منخفضة جدا و المستوى الرابعة من حيث المساهمة بتقييم مساهمة منخفضة و بالتالي كانت

الاستفادة من رصيد هذه الاستثمارات منخفضا جدا من ناحية القيمة المضافة، توفير فرص العمل ، توليد الصادرات، عائدات الضرائب، دفع الأجور، توفير نفقات البحث و التطوير، و تكوين رأس المال و يتضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم (35): وضع الجزائر في المستويات الأربعة الرئيسية لمساهمة مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر فمقارنة مع بعض الدول العربية لسنة 2011

وضع الدول العربية في مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد (وضع الدول العربية في المستويات الأربعة الرئيسية لمساهمة كل مؤشر فرعي في الاقتصاد).							
المنطقة	القيمة المضافة	و توفر فرص العمل	توليد الصادرات	عائدات الضرائب	دفع الأجور	توفير نفقات البحث و التطوير	تكوين راس المال
المغرب	1	2	-	-	2	4	1
الإمارات	1	3	4	-	1	-	4
مصر	3	2	4	2	4	3	1
الجزائر	4	4	-	-	4	-	4
السعودية	4	4	4	-	4	-	4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات،(سبتمبر 2012): جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية الواقع و التحديات ، نشرة فصلية- ملف خاص- ،العدد الفصلي 3، الكويت ،ص 17 .

و الجدول يوضح بأن وضع الاقتصاد الجزائري في مؤشر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد احتل مراتب جد مقارنة مع بقية الدول العربية لسنة 2012 أين كان ترتيبها بقيمة 4 كدور أقل من السعودية .

II- 3. مؤشر الحرية الاقتصادية

انطلاقا من ما تم التطرق إليه سابقا يساهم هذا المؤشر (الحرية الاقتصادية) في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد لكونه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية و البيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة و مدى سيادة القانون و قوانين العمالة ، و بالتالي فهذا المؤشر يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(36): ترتيب الجزائر دوليا من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2008- 2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب عالميا	102	107	105	132	140	143	146
الترتيب عربيا	12	14	13	14	15	14	14
التنقيط في المؤتمر	56.2	56.60	56.90	52.40	51.00	49.6	50.8

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع:

The Héritage fondation à wallstreet journal, index of economic freedom,
http://www.heritage.otg/index

احتلت الجزائر مراتب متأخرة جدا على مستوى الحرية دوليا و إقليميا و لقد انتقدت الهيئات الدولية ما اعتبرته كوابح أمام الاستثمار و **هيمنة تالوت الفساد** و المتمثل في صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي و البيروقراطية و الرشوة ، و لقد وضح التقرير الخاص بالحرية الاقتصادية الصادر عن المؤسسة الأمريكية "**هيريتاج**" **Heritage** الجزائر ضمن البلدان المغلقة، و التي لا تتمتع بحرية اقتصادية عالية و لقد اعتبروا معدوا التقرير أن الجزائر تدخل ضمن " **الاقتصاديات غير الحرة على العموم** "، و هي تظل بعيدة عن المتوسط الدولي المقدر بـ 59.5%، و المعدل الإقليمي البالغ بـ 60.6%.

II- 4. مؤشر الشفافية :

يرصد هذا المؤشر درجة الشفافية في الدول و مدى تأثيرها على مناخ الاستثمار و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة الفساد عالية و 10 التي تعني درجة الشفافية عالية، و يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية منذ 1995 و الجدول التالي يوضح تطور ترتيب مؤشر الشفافية في الجزائر 2005 – 2013

جدول رقم (37): تطور ترتيب مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2005 – 2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد ترتيب الدول	97/159	84/163	99/179	92/180	111/178	105/180	112/180	105/186	94/177
النقاط /10	2.8	301	3	3.2	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع :

Transparency International, Coruption perceptions index 2005-2013, **www.transperancy.org.**

*بالنسبة للإصدارات تختلف باختلاف السنة و لكن يبقى المصدر نفسه.

III – مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:[1]

و هو مؤشر يصدر ضمن تقارير البنك العالمي و يعتبر تحسين ممارسة الأعمال من الإجراءات الهامة التي من شأنها أن تعمل على إصلاح المناخ الاستثماري و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال تبيان مواضع الضعف و محاولة تصحيحها، و الجزائر تعتبر من بين الدول 183 التي يضمنها تقرير ممارسة الأنشطة لسنة 2011 حيث جاء ترتيبها في المرتبة 136 و نفسه في سنة 2010 .

و جمود العمل يتم قياسه بالاعتماد على 3 مؤشرات هي: صعوبة التوظيف، جمود ساعات، صعوبة تكرار و قياس التكاليف، و كل مؤشر يأخذ القيم بين 0–100 و القيم الأعلى تشير إلى سوق عمل أكثر جمودا.

فبالنسبة لمؤشر صعوبة التوظيف فتشير إلى مرونة الحصول على عقود العمل، أما مؤشر جمود ساعات العمل فيشمل القيود المفروضة على عطلة نهاية الأسبوع ليلا و نهارا، و المتطلبات المتعلقة بوقت العمل و عدد ساعات العمل الأسبوعية و تكاليف هذه العطلة المدفوعة الأجر، أما مؤشر صعوبة قياس التكرار فيغطي حماية العمال القانونية ضد الفصل بما في ذلك وجود مبررات تسمح بالفصل.

و مرة أخرى، يحتل الاقتصاد الجزائري في كل عام مكانة جد متدهورة ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال و خاصة في مجال تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية ، بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يتوفر عليها من الناحية النظرية .

(1) World Bank,(2011): Doing Business, DC: World Bank Group, Washington, p v .

فقد كشف تقرير 2014/2013 الصادر عن البنك الدول ترتيب دول العالم من حيث التسهيلات التي يتلقاها الراغبون في مزاولة أعمال اقتصادية من طرف مختلف الجهات على المدى المتوسط في الوقت والجهد وكذلك التمويل الذي تتطلبه مشاريع الأعمال حتى تتجسد في الواقع، لتحتل الجزائر المراكز الأخيرة في ترتيب الدول من حيث تقديمها للتسهيلات الضرورية في مجال أعمال القطاع الخاص، محتلة المرتبة 153 ضمن 189 دولة شملتها الدراسة ، و يتضح تطور ترتيب الجزائر مقارنة مع الدول المجاورة تونس و المغرب في الشكل التالي :

شكل رقم(57): ترتيب الجزائر و الدول المجاورة في تقرير ممارسة نشاط الأعمال 2013/2008

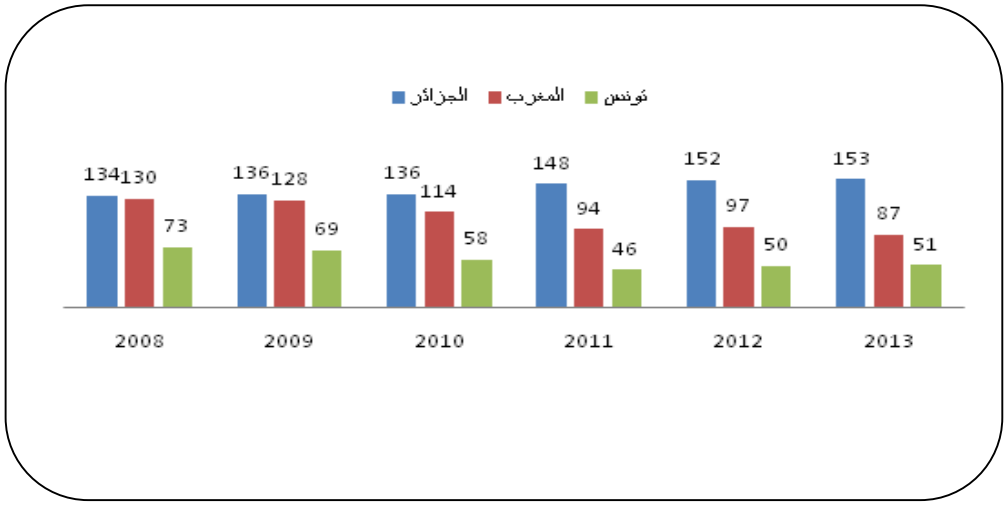

المصدر : من انجاز الباحثة بالاعتماد على التقارير حسب السنوات من المصدر التالي :

Source: World Bank, (2014) : Doing Business, DC: World Bank Group, Washington.

*التقارير من نفس المصدر تختلف فقط حسب سنوات الإصدار.

من خلال الشكل يتضح بان الجزائر هي الأسوأ في الترتيب من جيرانها المغرب و تونس وضمن أسوأ 7 دول عربية لسنة 2014/2013.

وتمثلت المؤشرات التي اعتمدها البنك الدولي في تقييم أداء اقتصاديات الدول في تسهيل ممارسة الأعمال الخاصة بالقطاع الخاص في الظروف التي يبدأ فيها النشاط ومختلف الإجراءات المرتبطة به وفي حالات الإعسار يراقب البنك الدولي طريقة تعامل السلطات مع حالات إعسار الشركات ومواجهتها للصعوبات المالية، ومدى حصول تسويات تحافظ على مواصلة المشاريع الاستثمارية، وكذلك مؤشر

المعاملات اليومية الذي يتضمن السياسات الضريبية المعتمدة في كل دولة، وكذلك التسهيلات الممنوحة لكل مستثمر للخوض في التجارة العابرة للحدود .

واعتبر التقرير أن ما كان له أثر كبير في تصنيف الجزائر المتأخر يرجع إلى أنها لا تزال تعاني من تعقيدات كبرى في المعاملات التي تتم عبر الشبكات الالكترونية.

ولم يدرج البنك الدولي الجزائر في أي من قوائمه التي تضم الدول التي حاولت القيام بإصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري لا في السنة الأخيرة ولا حتى في السنوات الخمس الأخيرة، حيث لم يلاحظ تقدمها في أي من المؤشرات رغم أن دولا متقاربة مثل مصر صدر تنويه بشأن تقدمها في بعض المحاور حسّ ن من تصنيفها في الترتيب العام .[1]

و انطلاقا من ترتيب الجزائر في المؤشرات سابقة الذكر فانه يمكن أن نستخلص واقع تنافسية الاقتصاد انطلاقا من نقاط القوة و نقاط الضعف في النقاط التالية:

1 . نقاط قوة الاقتصاد الجزائري:

على الرغم من النتائج المتدنية للاقتصاد الجزائري في مؤشرات التنافسية المختلفة غير أن الاقتصاد يحظى بمجموعة من المزايا التنافسية التي يمكن أن تصبح فرصة في الأسواق العالمية إذا استغلت جيدا باعتبارها كنقاط قوة لهذه الدولة و تمثل نقاط القوة فيما يلي على سبيل الذكر لا الحصر:

❖ توفر الاقتصاد على بيئة اقتصادية كلية متميزة بالاستقرار، و هي ناتجة عن الزيادة في صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية و حسب تقرير للصندوق النقد الدولي **FMI** لسنة 2013 حول الأفاق الاقتصادية العالمية أن الاقتصاد حقق نموا بنسبة 2.7% عام 2013 و يتوقع أن يصل إلى 4.3% عام 2014 و يبقى في حالة استقرار عام 2015 ليقدر بـ 4.1 % ، و يرجع الفضل في ذلك الارتفاع في الناتج الداخلي الخام للجزائر للسنوات المقبلة بالإضافة إلى تحقيق ميزان تجاري ايجابي ليستقر في حدود 5.0 % سنة 2014 من الناتج الداخلي الخام.[2]

---

[1] علي العقون، تقرير البنك الدولي حول "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" في الجزائر: البيروقراطية تخنق القطاع الخام، (2014/03/18)، **www.djazairess.com/elbilad/206686**

[2] صندوق النقد الدولي يتوقع استمرار النمو الاقتصاد الجزائري ، (2014/02/12)، **www.algeriatimes.net/algerianews27932**

❖تتميز الجز ائر باتساع حجم السوق إذ تحتل الرتبة 48 من مجموع 148 دولة في تقرير دافوس لسنة 2013، كما أنها احتلت مرتبة 92 عالميا فيما يخص الصحة و التعليم و هذا يعكس إستفادة السكان من الخدمات الحسنة في مجال الرعاية الصحية و التعليم الأساسي .

نقاط ضعف الاقتصاد الجزائري:[1]

رغم أن الجزائر تتمتع ببعض نقاط القوة التي تحقق لها مزايا تنافسية غير أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام و هذا يرجع إلى أن القدرة التنافسية تعتمد في الأساس على متغيرات أخرى تعاني فيها الجزائر من تقصير كبير و خطير تتمثل أهمها في كفاءة الأسواق بمختلف أنواعها و أيضا عوامل التطور التكنولجي بالدرجة الأولى و هذا ما يعرف بنقاط الضعف للاقتصاد و يمكن ذكرها على سبيل الذكر لا الحصر :

❖ضعف أداء القطاع الخاص و قدرته على تحريك عجلة نمو الاقتصاد ، و يتضح ذلك جليا من خلال المؤشرات الفرعية فلقد احتلت المرتبة 143 فيما يخص ممارسات إدارة الشركات و لاسيما أداء مجالس الإدارة ، و المرتبة 141 من حيث قوة التدقيق و معايير الإبلاغ ، بالإضافة إلى ضعف حماية الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم المؤشرات في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية إذ تحتل المرتبة 145 ، أما الاستقلال القضائي فهي تحتل المرتبة 95 .

❖بالنسبة للمجموعة الثانية لا زالت الجزائر بالنسبة لسوق السلع تتبنى سياسة حمائية إذ تحتل المرتبة 143 في إنشاء الحواجز الجمركية و المرتبة 143 فيما يتعلق بأعباء الإجراءات الجمركية و المرتبة 135 في معدل الضريبة الإجمالي ، أما انتشار الملكية الأجنبية فهي تحتل المرتبة 135 حيث تتميز بوضع القيود أمام التملك الأجنبي و هو أحد أهم العوائق التي تقف حائلا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد، – أما فيما يخص سوق العمل فسيتم التطرق أليه لاحقا–

نفس الشيء بالنسبة للسوق المالي فهي شبه غائبة من حيث مساهمتها في توفير التمويل هذا ما جعلها تحتل المرتبة 138 في مؤسسة التمويل عن طريق سوق الأسهم المحلية والمرتبة 142 في تنظيم المبادلات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ذلك ضعف الجهاز المصرفي الذي جعل الاقتصاد يتموقع في

[1] World Economic forim, op.cit, p 103 .

المرتبة 140، أما سهولة الحصول على القرض فهو يحتل المرتبة 86، و المرتبة 123 في توفير تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية.

❖ أما المجموعة الأخيرة و هي مجموعة عوامل تطور الابتكار فهي الأضعف على الإطلاق و ذلك يرجع إلى ضعف ترتيبها فيما يخص المتغيرات الفرعية فلقد احتلت المرتبة 128 في مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا و المرتبة 144 في توافر أحدث التكنولوجيا و مستوى استيعاب الشركات للتكنولوجيا فترتيبها 147.

أما عن مستخدمي الانترنت فاحتلت المرتبة 114 و هذا يوضح بأن قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا جد محدودة.

❖ تردي وضعية قطاع النقل و ضعف هشاشة البنية التحتية حيث احتلت المرتبة 106 عالميا من حيث تطور بنيتها التحتية، وهي مرتبة متأخرة جدا قياسا بما تم تخصيصه في البرامج الخماسية المتتالية والتي بلغت 400 مليار دولار منذ 10 سنوات في مشاريع البنى التحتية كالطرقات و السدود و الموانئ و مختلف المرافق،حيث أنها احتلت المرتبة 132 بالنسبة لنوعية الهياكل القاعدية للنقل الجوي و المرتبة 132 في نوعية البنية الأساسية للموانئ و احتلت المرتبة 83 بالنسبة لنوعية السكك الحديدية.....الخ.

❖ من جهة أخرى، أظهر التقرير ضعف التأهيل العلمي خاصة التعليم الابتدائي أين احتلت المرتبة 131 حول نوعية التعليم الابتدائي، وفي ركن التعليم العالي و التدريب احتلت 101 فيما يتعلق بنوعية النظام التعليمي المرتبة 133، أما نوعية إدارة المدارس فكان المرتبة 135. و في التدريب اليد العاملة المرتبة 139 و التوفير المحلي للبحوث المتخصصة و خدمات التدريب المرتبة 136.

❖و أخيرا مجموعة الابتكار هذه المجموعة التي تعرف ضعفا شديدا و الذي تمثل أهم المحددات التي تعكس القدرة التنافسية لأي اقتصاد، و لقد جاءت الجزائر في المرتبة 147 من حيث القدرة عل الابتكار و في المرتبة 146 في مؤشر التعاون البحثي صناعة – جامعة، و المرتبة 133 في نوعية مؤسسات البحث العلمي ، و احتلت المرتبة 147 في إنفاق الشركات على نشاط البحث و التطوير...، وهذه الأرقام تعكس ضعف الاقتصاد الجزائري و هو بعيد كل البعد أن يوصف باقتصاد تنافسي لأن نقطة ضعفه الأساسية تكمن في نقص العناية بالبحث و الثقافة الإبداعية و الإبتكارية.

المبحث الثالث: أثار اجراءات تحسين التنافسية الإقتصادية على سوق العمالة (التشغيل)

إن تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري دفعت أصحاب القرار إلى تطبيق جملة من الإصلاحات شملت كل المستويات و إن سعت جاهدة و بكل الوسائل المالية و البشرية تفعيل هذه الإجراءات إلا أن واقع الأمر يكشف عن خلل و صعوبة في تطبيقها و الدليل في ذلك واقع الاقتصاد الجزائري في مؤشرات التنافسية و الذي اثبت حقيقة مفادها ضعف اداء الاقتصاد على كل المستويات خاصة فيما يخص سوق العمل فان مؤشر الكفاءة يكشف عن تدهور خطير له و هذا راجع الى عدم اتخاذ الاحتياطات الواجبة لتفادي خطر الانظمام الى منطقة التبادل الحر، و يمكن توضيح هذه الانعكاسات على سبيل الذكر لا الحصر في هذا المبحث.

المطلب الأول: اثار تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة على التشغيل (تقييم برنامج MIDA)

إن سعي الحكومة الجزائرية لإكساب مؤسساتها تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية ألقت بضلالها على سوق العمل و أثرت عليه من كل الجوانب فهي تعتبر من أهم العناصر المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لجميع يلدان العالم و إن كانت نسب متفاوتة.

"فمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى إجمالي العمالة بلغت (17.5%) في الدول المنخفضة الدخل في حين تصل إلى (57.2%) في الدول ذات الدخل المرتفع، أما مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فتقدر بـ(15.5%) لإجمالي الناتج المحلي في الدول منخفضة الدخل و (51.4%) في الدول مرتفعة الدخل".

و يمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب العمل فيما يلي: [1]

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم و لا سيما النامية منها من مشكلة البطالة، و تتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة، حيث تتميز بصغر

[1] جمال بلخباط جميلة، (2006) : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17 و18 أفريل 2006، ص 634.

رأس المال المتاح مما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، هذا فضلا عن نقص الخبرة الإدارية و التنظيمية و المهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تتجنب زيادة الكثافة الرأسمالية، كما أنها توظف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين و التدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة، حيث أن أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشغلون الأقارب و الأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية و علمية معينة.

حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية **OCDE** [1] ، تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا و هي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية و تختلف هذه النسبة باختلاف البلدان و القطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من إسبانيا و البرتغال و منخفضة في السويد و أيرلندا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة أكثر من نصف العمال و بالأخص العمالة في الصناعات الأولية، و في اليابان تصل نسبة عمالة المؤسسة المتوسطة و الصغيرة عام 2002 إلى قرابة 81% من مجموع عدد العمال فيها، و أما في الدول النامية فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة ، و ذك لعدة عوامل نذكر من أهمها :

- تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان و زيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة و غير المدربة في مختلف القطاعات، و بصفة خاصة بعدما أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية و هي ندرة رأس المال، و من ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة – في المتوسط – لخلق فرص العمل و قد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل في الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة.

[1] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان، (2011) : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الاشارة لبعض التجارة العالمية، الملتقى الدولي : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق تنمية مستدامة، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 16-15 نوفمبر 2011، ص 05.

في الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 805 ألف مؤسسة عام 1979 إلى 1638 ألف مؤسسة عام 1992، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 6.7 مليون فرصة عمل في 1980/1979 إلى 12.83 مليون فرصة عمل في 1993/1992.

أما في الجزائر فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشغل ثلث اليد العاملة الجزائرية، و أصبح القطاع الخاص مهيمنا على النشاط الاقتصادي بسبب تخلي الدولة عن الاحتكار فوصلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي إلى أكثر من 75% خارج قطاع المحروقات 67.3% في قطاع النقل، 64.2% في قطاع الأشغال العمومية و البناء، و تجدر الإشارة بأن قطاع المؤسسات الصغيرة و الصناعات التقليدية بلغ نسبة 99.75% من إجمالي المؤسسات سنة 2006،

جدول رقم (38) : تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال 2005 – 2013

الوحدة : (عامل)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
م ص م خاصة	288829	977942	1064983	1233073	1363444	1577030	1766111	1728046	
م ص م عامة	76283	61661	57146	52786	51635	48656	48086	48415	46123
م ص صناعات تقليدية	192744	213044	233270	254350	341885	-	-	-	-
المجموع	1157856	1252647	1355399	1540209	1756964	1625686	17241197	1776461	1915486
نسبة البطالة *	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8

Source : Direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2005-2013.

* ONS, (2013) : Activité , Emploi et chômage au 4éme trimestre 2013,**www.ons.dz**.

توزيع العمالة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القطاع العام والخاص و على الصناعات التقليدية، من خلال الجدول أعلاه يبين أن هذه المؤسسات تساهم بشكل كبير في التنمية المستدامة من خلال التقليل من معدلات البطالة و الرفع من مستويات التشغيل و توفير مناصب عمل، و إن كان في القطاع الخاص أعلى منه في القطاع العام و حتى في الصناعات التقليدية حيث بلغ أكبر معدل تطور سنة 2006 بـ 10.13% و بلغت أقل نسبة سنة 2009 بـ 3.00% مقارنة مع سنة 2008 أما في السنوات المتبقية ظلت النسبة ترتفع وا ن كان بمعدل أقل ، أما فيما يخص القطاع العام فنلاحظ

انخفاض مستمر في معدلات التشغيل خلال المدة 2009-2013 حيث بلغ سنة 2013 قيمة 46123 عامل في حين كانت سنة 2005 تقدر بـ 76283 وتعتبر سنة 2006 هي أكبر سنة سجل فيها معدل انخفاض قدر ب 19.16% إلا أنه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة كانت أم عامة تساهم في نسبة تقليل البطالة حيث انخفضت من15.3% سنة 2005 إلى ما يقارب 9.8% سنة 2013، كما أن الشق المتعلق بدعم المستخدمين عن طريق إجراءات تشجيعية على الإستثمار سيسمح بتوفير منصب عمل واحد كمعدل سنوي خلال الفترة 2009-2013 والتقديرات للفترة 2009-2013 تشير إلى توفير 452585 منصب عمل كمعدل سنوي وفيما يلي توزيع حسب النشاط الاقتصادي خلال السداسي الأول من عام 2013 وذلك حسب ما صرح به CNAS.

جدول رقم (39) : حركة المؤسسات الخاصة حسب فئة الأجراء

قطاع النشاط	9 الى 0	49 إلى 10	250الى50	المجموع
الفلاحة و الصيد البحري	135	44	0	179
المياه و الطاقة	7	0	0	7
المحروقات	100	27	0	127
خدمات الأشغال البترولية	- 3	49	0	46
المناجم و المحاجر	40	61	0	101
الحديد و الصلب	643	222	0	865
مواد البناء	397	254	0	651
البناء و الأشغال العمومية	6154	3807	2103	12064
كمياء- مطاط - بلاستيك	140	139	-16	263
الصناعة الغذائية	692	388	255	1335
صناعة النسيج	235	29	0	264
صناعة الجلد	65	0	0	65
صناعة الخشب و الفلين و الورق	512	15	140	667
صناعة مختلفة	145	95	0	240
النقل و المواصلات	1360	458	183	2001
التجارة	3212	1019	507	4738
الفندقة و الاطعام	794	179	276	1249
خدمات المؤسسات	3686	1206	711	5603
خدمات للعائلات	1242	74	54	1370
مؤسسات مالية	146	10	0	156
أعمال عقارية	54	21	0	75
خدمات المرافق العمومية	121	212	110	443
المجموع	19877	8309	4323	32509

Source : Direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement 2005-2013, P 13.

من خلال الجدول يتضح أن غالبية مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات مصغرة توظف أقل من 10 عمال يتركزون أساسا في البناء و الأشغال العمومية بقيمة تقدر بـ 6154 عامل في فئة من 0 إلى 9 عمال و بمجموع إجمالي لكل المؤسسات بـ 12064 مؤسسة و تحتل التجارة و النقل المرتبة الثانية و بالتالي فإن قطاع البناء و الأشغال العمومية هو الأكثر استقطابا للاستثمارات الخاصة و بالتالي الأكثر مساهمة في خلق مناصب الشغل و التخفيف من حدة البطالة.

حيث أوضح " بن بادة مصطفى" وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأن المؤسسات الخاصة هي المهيمنة في حين أن طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية يتركز في مجال الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات و الزراعة و المناجم و المحاجر، مقابل 408 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة توظف 866 ألفا و 810 عمال إضافة الى 408 آلاف و 155 رئيس مؤسسة في حين القطاع العام يبلغ مجموع المؤسسات 598 مؤسسة، و يبلغ مجموع موظفيها 51 ألف و 149 عاملا[1]. والشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (58): تطور السكان المشتغلين للفترة 2001-2013 حسب نوع القطاع القانوني(بالملايين)

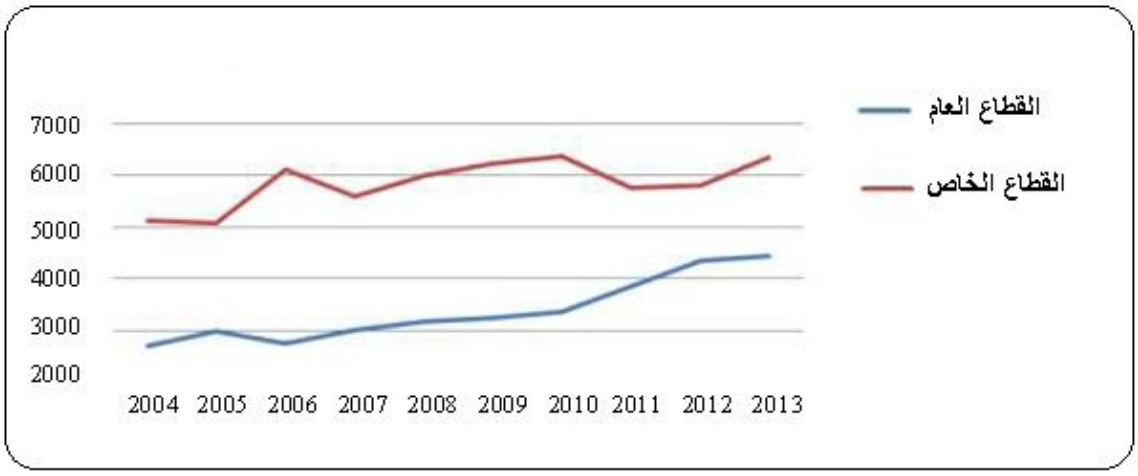

Source : ONS , ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE 2013, N° 653 , P13.

[1] الجزائر ترصد 600 مليون دولار لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من الموقع الالكتروني **www.menafn.com/arabic/qn.news** .

وترجع هيمنة القطاع الخاص إلى سياسة الخوصصة التي اعتمدتها السلطات الجزائرية و تخلي الدولة عن توفير مناصب العمل و إعطاء الأولوية للقطاع الخاص و خاصة اعتمادها برامج التأهيل و التخلي عن المصانع الكبيرة لصالح الاستثمارات الصغيرة، حيث سمحت بإنشاء العديد من الوحدات الاقتصادية التي حلت محل المؤسسات الكبيرة لتغطية الطلب المتزايد على العمل، بتوفيرها مناصب شغل في فترات قصيرة و بتكاليف منخفضة مما يجعلها تساهم في التخفيف من حدة البطالة كما تساهم في تكوين و تأهيل اليد العاملة.

و يعود الفضل في هذه النتائج الايجابية إلى البرامج الوطنية التي وضعتها الحكومة و أيضا إلى مساهمة البرامج الدولية و خاصة برنامج **MIDA** و يتضح ذلك من خلال الإنجازات المحققة :

1- الإنجازات المحققة :

تقدمت 685 مؤسسة ص و م للانظمام للبرنامج من مجموع 2150 مؤسسة ص وم ، أي بنسبة 33,3% من مؤسسات القطاع الصناعي كما تم الاعلان عن برنامج ميدا الثاني بداية من 2008 و الذي يهدف الى تأهيل 5 الاف مؤسسة ص و م و خصص له مبلغ 40 مليون اورو .[1]

و لقد سمح البرنامج من تاهيل 455 مؤسسة ص و م من بين 685 مؤسسة أي ما يعادل 65% من اجمالي المؤسسات المنخرطة في البرنامج ، حيث انسحبت مجموعة من المؤسسات بعد عملية التشخيص الاولي و قدرت ب 179 مؤسسة أي بنسبة 26 %، اما 61 مؤسسة ص و م قامت بالتشخيص النهائي فقط و هي بنسبة 9%، و الشكل التالي يوضح ذلك:

[1] Ministère de la PME et de l'Artisanat, (Décembre 2007) :Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: EuroDéveloppement PME, Algérie, P 27.

شكل رقم (59): درجة تقدم 685 مؤسسة ص و م في مراحل برنامج التاهيل ED PME

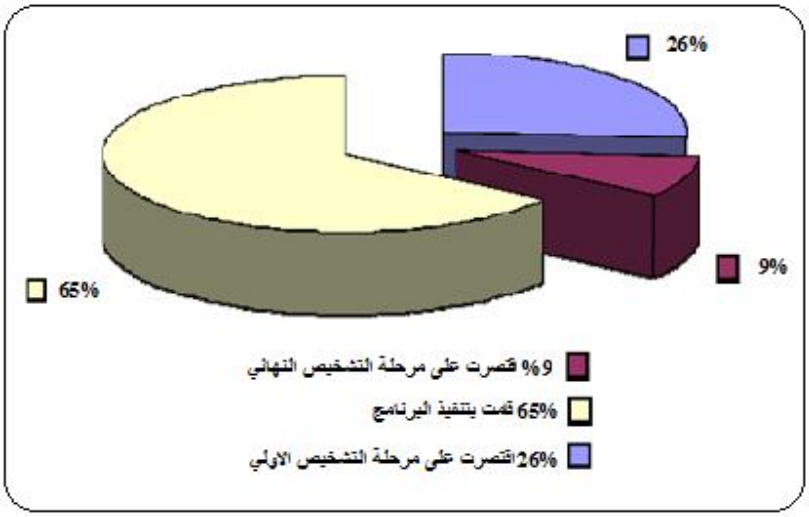

Source : Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: EuroDéveloppement PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007, p 11.

وحسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد بنجاح برنامج ميدا الأول، الأمر الذي شجع الى الدخول في برنامج ميدا 2 الممتد من 2008 إلى 2010 إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه يوم 5 ماي2009 ،اين تضمن هذا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها من خلال إرساء نظام الجودة (النوعية) والقياسة على مستوى تلك المؤسسات، بما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية خاصة الاتحاد الأوروبي[1] .

شملت مجموعة ثانية من المبادرات، التي دعمها الاتحاد الأوروبي بما يقدر بـ 35 مليون دولار، تدريب الشركات الصغيرة و المتوسطة في مجال إدارة تكنولوجيا الإعلام و الاتصالات، و وضعت هذه المبادرات بالاشتراك مع وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات و إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية2013"، و هو مشروع تطوير وطني للشركات المتوسطة و الصغيرة، و تركز برامج أخرى على خلق تمويل استثماري

[1] مصطفى بن بادة، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، جريدة الشروق اليومي ، 04 جوان 2009 ، العدد 2628 ، ص 07.

تديره البنوك العامة، و تموله الخزينة لتمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة في المناطق البعيدة عن المدن الرئيسية.[1]

ونظرا لتأثير بيئة الأعمال على القدرة التنافسية، استثمر برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2 "في فترة 2009 و2013 حوالي 50 من مواده لدعم تنظيم وتدريب الإطارات التنفيذية لعدد من الهيئات العمومية والخاصة التي تتعامل مع دعم الشركات".

ويهدف برنامج" دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات2 "الذي تم إنشاؤها في عام 2009 من قبل الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى المساهمة في تحديث وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويتم استغلال ميزانية البرنامج المقدرة بـ 44 ميلون يورو لتمويل أنشطة الاستشارات, والتدريب وإجراء دراسات في مجالات إعادة تأهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة, والجودة والتطوير المؤسساتي. [2]

ويكون تأهيل العنصر البشري من خلال الرسكلة والتكوين ولهذا خصصت الوزارة المعنية مبالغ مالية ضخمة قصد تحسين الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الجزائرية من الناحية التنظيمية.

وتتعلق هذه العملية التي شرع في تنفيذها مند شهر أفريل 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانية والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر، كما تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وذلك بالاستفادة من الخبرة الكندية حيث تم تجسيد 72 عملية، منها 62 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي. [3]

2- تقييم هذه الإنجازات:

لقد استهدف برنامج ميدا تأهيل 2147 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ مالي قدره 62.9 مليـــــون

---

[1] تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

http:// ar.wamda.com/country/info-center/Alegria، (2014/08/02)

[2] من الموقع الالكتروني **http:// www.enpi-info.en/main.ed.php?id**، (2014/08/02)

[3] احمد بوشناقة و أحمد بوسهمين، متطلبات و تفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، المصدر سبق ذكره، ص 803.

أورو بمساهمة كل من اللجنة الأوروبية 91 والحكومة الجزائرية 05 والمؤسسات المستفيدة 04, لكن العديد من الدراسات أشارت إلى فشل هذا البرنامج في تحقيق أهدافه المسطرة، حيث أنه إلى غاية 2006/10/31 استفادت 117 مؤسسة فقط من مساعدات صندوق التأهيل، ويبقى هذا العدد ضئيلا جدا مقارنة مثلا بتونس التي صرحت بأنها تمكنت من تأهيل 2000 مؤسسة ، غير أن تصريحات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صرح بأن عدد المؤسسات التي تم تأهيلها الى غاية 2007 هو 450 مؤسسة من مجموع 410959 وهو ما يمثل 0.11%.[1]

إلا أنه قد تبدو الأموال المقدمة في إطار برنامج مبالغ كبيرة في ظاهرها, لكنها ضعيفة جدا بالنظر لعدد السكان في دول الضفة الجنوبية،وإذا تم حساب متوسط نصيب الفرد من هذه المعونة المالية, فنجد أن هذا الرقم يقل عن 1 دولار واحد لكل فرد, وفي المقابل, تؤدي الالتزامات المترتبة على إنشاء منطقة تجارة حرة إلى مكاسب وخسائر بالنسبة إلى الطرفين.

ولكن في الوقت الحالي يصعب تقدير الخسائر و المكاسب المحتملة لعملية التحرير، و بالتالي فإن الهدف من هذه المساعدات لم يتحقق من منظور دول الجنوب التي تفتقد إلى القدرة على حسن استخدام و توجيه هذه المساعدات إلى القطاعات التي تحتاجها فعلا.

و على صعيد آخر، فإن المبالغ المقدمة في إطار برنامج **MIDAI** و **MIDAII** تبقي ضعيفة إذا ما قورنت بما يمنحه الاتحاد الأوروبي لدول أوربا الشرقية و الوسطى، في إطار سعيه الجاد إلى ضم هذه الدول في فلكه، إلا أن البعض يؤكد على أن المكاسب التي يتوقع أن تعود لصالح الاتحاد الأوروبي نتيجة فتح دول جنوب المتوسط لأسواقها أمام البضائع و الخدمات الأوروبية تفوق أضعاف المبالغ الموجهة لمساعدة دول الجنوب.

و تشير الإحصائيات إلى أن الاتحاد الأوروبي خصص خلال الفترة 2000 – 2006 مبالغ ضخمة تتراوح ما بين 3.12 مليار يورو و 17.3 مليار يورو، أي ما مجموعه 67.23 مليار يورو لتأهيل دول أوربا الشرقية و الوسطى، و التغلب على الصعوبات التي تعيق عملية الانضمام، و هي مبالغ

[1] برباش توفيق و كشاط أنيس، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع و المأمول، الملتقى الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، المصدر سبق ذكره، ص 12.

مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة. [1]

في إطار برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و ضمن التعاون الأورومتوسطي الذي يهدف بالأساس لتحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات عن طريق تأهيلها و تأهيل محيطها، تم في المرحلة الأولى (2002-2007) تحقيق حوالي 448 عملية تأهيل و تكوين في إطار الدعم المباشر، حيث تقدمت 668 مؤسسة صغيرة و متوسطة للانضمام للبرنامج، و يمثل هذا العدد 31% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي و التي تقدر بـ2174 مؤسسة، و كانت أهم النشاطات التي ركز عليها هذا البرنامج في هذه العملية ترقية الإدارة المقدرة بـ 36% و تطوير الإنتاج بنسبة 26% و نسبة 15% للجودة و 14% للتسهيلات المصرفية، أما التسويق فقد قدرت نسبته بـ 9%، ليدخل في مرحلته الثانية " **MIDAII** " حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2009، من أجل تعزيز مكاسب البرنامج الأول "**MIDAI** "، و تيسير مهمة هذه المؤسسات في اعتماد المقاييس و إدراج تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة.

و في إطار البرنامج الجديد لدعم التنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تم تأهيل 450 مؤسسة جزائرية بالتعاون مع الاتحاد الأوربي و الذي انطلق في ماي 2009. [2]

و ضمن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و دعمها من أجل التصدير فقد اختيرت أثر من 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية لمدة سنتين، في إطار البرنامج الجزائري الفرنسي هذا القطاع المصدرة خارج المحروقات، الذي أطلق عليه" **أوبتيمإيكسبورت**". و اختيرت هذه المؤسسات لفائدة قطاعات خاصة بالتجهيزات الصناعية و الصناعة الغذائية و الصناعة الكيميائية، و من ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي ممول بقيمة 205 مليون أورو، و ضمن هذا البرنامج الذي حددت فترة انتهائه في 30 ديسمبر 2010، فانه في نهاية

---

[1] الطاهر هارون و عادل بلجبل، المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و PHARE لماذا الاختلاف، الملتقى الدولي: آثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المصدر سبق ذكره، ص- ص 32- 61.

[2] منى مسعوني، (2012) : نحو الأداء التنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث،عدد 10،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، ص 132.

2009 تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة و متوسطة للتصدير، و بناءا عليه تم تمديد فترته إلى غاية 2012، و توسيعه ليشمل أكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدر ة، حيث تتكفل بتمويله كلا من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، و الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة لجعله أداة دعم دائمة لترقية الصادرات خارج المحروقات. [1]

و كذلك من أهم الانجازات المحققة فيما يخص التعاون **EU.PME** هو إعادة تأهيل و تدريب و تكوين الرأس المال البشري في إطار هذا البرنامج و تحسين مستوى الإطارات العاملة في المؤسسات الجزائرية، حيث يعتبر العنصر البشري أهم ركيزة للمؤسسات و حتى للدول و يجب استثمارها و إن كان ذلك يحتاج إلى مبالغ طائلة إلا أنه يمكنها تحسين ميزتها التنافسية و ذلك من خلال قدرتها على التفكير و الإبداع و إيجاد الحلول لمختلف المعيقات.

حيث يرى مدير شركة بلجيكية وجهات نظر حول تحويل أعمال الشركة في العقود القادمة في رأيه " ان المؤسسات اليوم لا يمكن أن تستمر في البقاء كما هي عليه الآن، بدلا من ذلك، سوف يكون عناك نوعان من المنظمات أولا سوف تنتشر الشركات العملاقة على مستوى العالم، و تسيطر تقريبا على كل المرافق، المنتجات و الخدمات، ثانيا سوف توجد المنظمات القائمة على الأفراد، حيث يديرها مهنيون مؤهلون تقنيا، سوف تتعامل هذه المؤسسات الصغيرة مع سلع و خدمات معينة".[2] [*]

أما فيما يخص مبادرات التدريب التي اعتمدتها الشراكة لم يكن نتائجها في المستو ى المطلوب خاصة و أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى تهدف إلى تحسين أداء مواردها البشرية لكن واقع المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية تعاني من امتلاكها للعتاد القديم ، و ايضا تعاني من مشاكل على عدة مستويات، التمويل و الإنتاج و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع

---

[1] المصدر نفسه ، ص 132.

[2] ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، المصدر سبق ذكره، ص 1000.

[*] و في هذا الإطار خصصت السلطات العمومية 3 ملايين مارك لتكوين اعوان استشاريين للمؤسسات ص و الم من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني(PME/CONFORM) هذا البرنامج الذي انتقل إلى مرحلة متقدمة بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء و بالإضافة إلى مهام التكوين و الاستشارة الموفرة للمؤسسات،و الجمعيات المهنية، قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

تكاليف الإنتاج و إلى رداءة المنتجات و ارتفاع أسعارها و فقدانها لأي ميزة تنافسية على المستوى المحلي أو الدولي، اما فيما يخص مواردها البشرية فتتميز عموما، اذ ان مشكلة العمالة الفنية والمدربة تعتبر من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة، فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظرا لما يلي:[1]

- ✓ عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية؛
- ✓ تفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى؛
- ✓ زيادة الطلب على المؤسسات الجديدة قد أدى الى انتقال العمالة من المجالات التي تعمل بها الى المجالات التي تعرض لها أجور أعلى، مما أدى الى حرمان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمالة التي لديها المهارة والقدرة؛
- ✓ عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكسب المهارة ومقومات العمل الخاص سواء لأصحابها أو للعاملين به.

كل هذه المعيقات لا تسمح بتحسين آداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، و لا يؤهلها لتحقيق التنافسية، لذلك فالجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يتطلب منها تأهيل الموارد البشرية و ذلك بإعادة الاعتبار لمفهوم العمل و إصلاح التعليم و تكييفه لمسايرة احتياجات السوق و وضع معايير واضحة و شفافة للالتحاق بمراكز المسؤولية حيث يجب أن تعطى المسؤولية لمن له مؤهلات أفضل و كفاءة أعلى .

المطلب الثاني : أثر تحرير التجارة الخارجية و هيمنة قطاع المحرقات على التشغيل

رغم الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية بالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات حتى لا تبقى رهينة أزمات هذا الأخير إلا أن حصيلة البرامج المتفق عليها لم تكن في المستوى المطلوب و إن حققت تقدما ضعيفا في صادراتها خارج قطاع المحروقات.

---

[1] الأخضر بن عمر،علي باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المصدر سبق ذكره، ص 13 .

حيث مثلت الصادرات الوطنية باتجاه الاتحاد الأوروبي 57.40%من مجمل صادرات الجزائر، غير أن هذه الصادرات لم ترتفع سوى بنسبة قليلة جدا لم تتجاوز2.75%، و هو ما يعادل مبلغ 321 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من لسنة 2012، و احتلت ايطاليا المرتبة الأولى في قائمة زبائن الجزائر الأوروبية خلال الثلاثي الأول من السنة الحالية (2013) بـ 3.09 مليار دولار، تليها اسبانيا بـ 2.15 مليار دولار، ثم فرنسا بـ 1.92 مليار دولار، حسب الأرقام التي قدمها مركز الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

أما خلال سنة 2012، فبلغت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي 40.13 مليار دولار، وهو ما يعادل 54.2 بالمائة من صادراتها الإجمالية، في الوقت الذي قدر فيه حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي 120 مليار دولار، و كان لفرنسا حصة الأسد فيها خاصة من ناحية الواردات، كونها ممون رئيسي للجزائر التي استوردت منها 6 مليار دولار، و قد صدرت الجزائر خلال السنة الماضية ما قيمته 11.67 مليار دولار، لإسبانيا 5.57 مليار، و لفرنسا 6.60 مليار دولار، بالإضافة الى باقي الدول، و تمثلت صادرات الجزائر في المحروقات من بترول و غاز و جزء قليل جدا من التمور، و زيت الزيتون، و غيرها من المواد الغذائية و المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة ضعيفة جدا.

وبالرغم من مرور مدة طويلة علىدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بعد التوقيع عليه سنة 2005، فإن حجم صادرات الجزائر لا يزال ضعيفا، و لابد من بدل المزيد من الجهود، حسب الخبراء لترقية الصادرات خارج المحروقات، داعين أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كافة الصناعيين إلى الاهتمام بهذا المجال، من خلال احترام المعايير العالمية في الإنتاج، لتمكين منتوجاتهم من ولوج السوق الأوروبية التي تفرض شروطا خاصة بالنوعية على كل منتوج قبل دخوله.[1]

و الجزائر في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تحصي حاليا نحو 400مصدر ا مسجلا يعمل 350 منهم بشكل دائم، غير أن معظم هؤلاء يرتكز نشاطهم على تصدير مواد أولية غير مصنعة

[1] زولا سومر، فيما لم تتجاوز 1.92 مليار دولار باتجاه فرنسا في الثلاثي الأول ، ملتقى لترقية وتنويع صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي **http://www.djazairess.com/elmassa/72863**، (2014/09/10)

التي تفتقد إلى قيمة مضافة و لا تزيد إضافات تذكر إلى الخزينة العمومية ، و حسب تصريح المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الصادرات **"ALGEX الجاكس"**، محمد بنيني، فإن الإستراتيجية الوطنية في مجال التصدير و بالتعاون مع الشريك الأوربي كشفت عن عمقها بالنظر إلىالأرقام الهز يلة المسجلة، و هي غير مستعدة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات مؤكدة فقدان الثقة للمؤسسات و الدولة.

هذه الارقام تؤكد ضعف القطاعات الاقتصاديات الأخرى في تفعيل سوق العمل و توفير مناصب العمل فبالنسبة لقطاع الصناعة يشير الواقع إلى ضعف الصناعة الجزائرية و تأخرها عن مواكبة التطورات العالمية، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار و المنافسة و ذلك راجع إلى المشاكل التي يعاني منها التصنيع في الجزائر و التي يمكن ذكرها فيما يلي: [1]

1- ضعف الإنتاج الصناعي: لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي إذ أنها لا تتعدى 13% و تأتي بعد الزراعة و الصناعات الإستراتيجية و قطاع الخدمات و التجارة إضافة الى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصة في السوق الدولية بالإضافة إلى ضعف الآداء و انخفاض الإنتاجية الصناعية؛

2- الحماية و ضعف القدرة المنافسة : لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، و عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج و أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان من عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق المحلية، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج و تحسين نوعيته، و فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية و حتى السلع التي يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو

[1] عبود زرقين،(2009): الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد45، ، ص 169 (بتصرف).

ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافستها.

هذا ما جعل القطاع الصناعي العمومي يعاني من مشاكل عديدة أهمها : ارتفاع في كلفة الإنتاج، آلية عمل اقتصادي و إداري يعاني من البيروقراطية، وهذا الضعف دفع الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص و توفير المناخ القانوني الملائم لتحسن قدرته التنافسية و تطوير آلياته لتتناسب و ظروف المنافسة المستجدة، غير أ، ذلك لا يخفي المشاكل التي يواجهها هذا القطاع خاصة بسبب شدة المنافسة في السوق المحلية و العالمية ما دفع العديد من المنتجين الى استمرار حماية الانتاج المحلي و هذا ينعكس بالسلب على القدرة التنافسية خاصة للمنتجات التحويلية الجزائرية و عدم قدرتها مواجهة المنافسة الخارجية؛

3- ارتفاع كلفة الانتاج: و عدم الاهتمام بنوعيته و أيضا الاعتماد على تكنولوجيا مستوردة تعاني في أغلب الأحيان من التقادم و البطئ ولا تتلاءم و البيئة المتاحة و هذا ما تسبب في عدم مرونة الجهاز الانتاجي و أي تعديلات في عملية الانتاج يتطلب تغييرات كبيرة و مكلفة؛

4- العملية الصناعية متجزئة ينظر لها على أنها عملية انتاجية فقط دون الاهتمام بنوعية الانتاج و تكاليفه، بالاضافة الى ضعف الترابط و التكامل بين الصناعات القائمة و منفصلة عن عملية الاعلام و التسويق التي أصبحتا ملازمتين لعملية الانتاج.

و القطاع الصناعي يغطي مجموعة واسعة من الصناعات المختلفة بفرعيها الاستخراجية و التحويلية حيث ان الصناعات الاستخراجية تعتمد على ما يملكه أي بلد من موارد طبيعية، اما الصناعات التحويلية يتوقف نشاطها و تنوعها على قدرة البلد التصنيعية و يتوقف هذا على سياسة الدولة الصناعية، التطور التكنولوجي و مجال الأبحاث العلمية و تأهيل العنصر البشري و يتضح مساهمة القطاع الصناعي و القطاعات الأخرى في سوق العمل في الجدول التالي :

جدول رقم (40) : توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات 2005 – 2013 (عامل)

قطاع العمل	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فلاحة	1617	1381	1610	1171	1252	1242	1136	1034	912	1141
صناعة	1061	1059	1264	1028	1141	1194	1337	1367	1335	1407
بناء و أشغال عمومية	968	1212	1258	1524	1575	1718	1886	1595	1663	1791
تجارة و خدمات	4153	4.93	4738	4872	5178	5318	5377	5603	6260	6449

Source : ONS,(2013):Activité, Emploi et chômage au 4éme Trimestre 2013 N°= 653

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ توزيع العاملين حسب القطاعات يختلف من قطاع إلى أخر فالنسبة :

1) **القطاع الزراعي و الفلاحي**(*) : و لقد سجل سنة 2006 أعلى قيمة له تقدر بـ 1610 عامل و لكن هذه القيمة عرفت انخفاظا سنة 2007 و لقد عرفت تذبذبا مستمرا في بقية السلسلة الزمنية لتعرف أضعف قيمة لها سنة 2012 تقدير مساهمتها في تشغيل 912 عاملا فقط و لكن بفضل جهد السلطات العمومية و محاولة تشجيع القطاع الفلاحي فلقد عرفت تطورا من جديد سنة 2013 و يرجع سبب ضعف هذا القطاع الى مجموعة من المعوقات و المشاكل التي يمكن حصرها في مشاكل طبيعية متعلقة بالأرض و مشكلة المياه.....الخ، و أخرى اقتصادية، و بشرية (ضعف التكوين، و تدني البحث العلمي، و استعماها تكنولوجيا بسيطة و تقليدية) وهذا ما يعود بالدرجة الأولى الى انخفض الانتاجية.

وبالنسبة لخصائص القوى العاملة الزراعية فهي تعاني من مشكلة عدم التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمالة الزراعية، أين تبرز فائضا في هذه القوى مما يؤدي الى بطالة مقنعة، كما أنه قطاع غير محفز من طرف الدولة وبالتالي تجعل الاقبال عليه ضعيفا لليد العاملة، و أيضا تهميش عمال القطاع ومعاناتهم من مشاكل اقتصادية و اجتماعية بسبب انخفاض الإنتاجية و الدخل و المستوى المعيشي في الزراعة و الريف، مما يؤدي الى النزوح و الهجرة الى المدن و التوجه نحو قطاعات أخرى.

بالرغم من وفرة الموارد البشرية الا أن الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم و التدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة و المهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج، كذلك التكوين في القطاع الزر اعي نتائجه كانت غير مرضية فلم

يساهم في الرفع من المستوى التقني و مستوى المهارة لدى العمال بسبب نقص التمويل من جهة و الوضعية الغير مشجعة للعمل الزراعي.[1]

2) بالنسبة للقطاع الصناعي : لم يحقق القطاع الصناعي تطورا واضحا في توزيع العمالة على مستواه حيث أن قيمة العمالة بداية من 2005 حتى 2013 لم تعرف ارتفاعا فلقد سجلت سنة 2005 1059 عاملا لتصل سنة 2013 قيمة 1407 و هذا الارتفاع الطفيف يؤكد بأن القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرامج المعتمدة من طرف الدولة و بالتعاون مع الشريك الأوربي ويرجع هذا الضعف الى ضعف القطاع الصناعي و خصة وفرة اليد العاملة المؤهلة مما جعلها تلجأ الى الاستعانة باليد العاملة الأجنبية لتغطية هذا العجز و من أجل اقامة مشاريع تعتمد على تكنولوجيا متطورة، فعوض أن تستورد معدات تكنولوجية فإنه بالموازات تضطر الى استيراد الخبرات و بذلك تكون الفاتورة مضاعفة. [2]

كذلك فإن حرية التجارة تؤدي الى قتل الشركات أو الصناعات الناشئة بسبب حرية التجارة التي تختلف نوعا ما من المنافسة الغير متكافئة و بالتالي ارتفاع معدل البطالة و ارتفاع معدلات التضخم.

اما بالنسبة للاجور فتعاني من زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية و المتقدمة و ذلك نظرا للاختلاف في نوعية الصناعات المعتمدة في كل دولة – صناعات كثيفة العمل – أو كثيفة المال – حيث في الجزائر نجد انخفاض الأجر اما في دول الاتحاد الأوربي فيتميز بارتفاعه، كذلك فإن عملية التوسع في الصادرات تعمل على خفض البطالة كما في الدول الأوروبية و كونها ضعيفة في الجزائر بسبب هيمنة قطاع المحروقات ما سيؤدي الى انتشار البطالة و و بالتالي انخفاض الأجور.

كذلك يعود سبب ضعف القطاع الصناعي في توفير مناصب عمل الى ضعف القدرة الانتاجية في الصناعة التحويلية، فالارتقاء بهذه الأخيرة يعمل على تعظيم الانتاجية و التدريب المستمرين، و تحسن ظروف العمل، و تطوير الخدمات الصحية و الضمانية، و تحسن مهارات القوى العاملة لتواكب مسيرة التحولات العلمية و التقانية المعاصرة، و هي على جانب كبير من الأهمية بسبب العلاقة الوثيقة بين

---

[1] Slimane Badrani , (1981):L'agriculture Algérienne depuis 1966, OPU , Algérie , P61

[*] يعرف القطاع الزراعي منذ القدم بقدرته على امتصاص البطالة و توفير فرص العمل بشكل دائم أو موسمي.

[2] زوزي محمد، (2010) : استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعات الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 8 ، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 16.

الموارد البشرية و التقانة المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية، اذ يسهل تطبيق التقانة المتطورة، كلما ارتفعت مستويات معارف و مهارات الأيدي العاملة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (41) : انتاجية العمالة الصناعية للسنوات (2002 – 2009).

(مليون دج)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
انتاجية العمالة الصناعية	1.56	1.64	1.93	2.13	2.48	3.66	3.94	4.66

المصدر : سناء زوالي ، عبد الحميد ثامري ،انتصار برهان، 2009: التقرير الصناعي العربي 2009 – 2010، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين،المغرب.

الملاحظ هو أن انتاجية العمالة الصناعية كانت عام 2002 لا تتجاوز 1,56 مليون دينار جزائري للعامل الواحد، و ارتفعت بعد ذلك حيث بلغت 1,64 مليون دينار للعامل الواحد عام 2003، لتستمر في الصعود لتصل سنة 2006 قيمة 4,66 مليون دينار.

3) بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية[1]: عرف تطورات ملحوظة خلال الفترة الزمنية 2005 – 2013 و يعتبر ثاني قطاع يساهم في توفير مناصب العمل و ان كانت القيم هامشية حيث كان سنة 2005 يقدر بـ 1212 منصب عمل ليصل سنة 2013 الى 1791 منصب عمل و يعد هذا القطاع مسؤولية النشاط الحكومي في الجزائر و له أهمية قصوى في تطوير الاقتصاد و ترقية الاستثمار المنتج للثروة و الشغل.

و المرحلة الأولى لبرنامج قطاع البناء و الأشغال العمومية كانت 2005– 2010 و تتمثل في بناء أول شبكة مهيكلة، أما المرحلة الثانية فهي بداية من 2010 – 2015 : انجاز الشبكة المهيكلة الثانية، المرحلة الثالثة 2015– 2020 تتمثل في عصرنة أنظمة التسيير و التنسيق ما بين وسائل النقل و المحافظة على الشبكتين السابقتين أم المرحلة الأخيرة من 2020 – 2025 تتمثل في بناء الشبكة المهيكلة الثالثة.

بالنسبة للمرحلة الأولى للبرنامج و أثرها على التشغيل فهي كالتالي :

[1] وزارة الأشغال العمومية، (2009): خطة عمل و برامج قطاع الأشغال العمومية - تقرير ملخص- ،الجزائر، ص8.

- توفير 65100 منصب شغل؛
- احداث 3500 مؤسسة و 400 مكتب دراسات تدعيما للوسائل الوطنية في مجال الانجازات و الدراسات؛
- تحسين الظروف المهنية لحوالي 7.000.000 مواطن في المناطق الريفية الشمالية و الهضاب العليا و جنوب البلاد عن طريق عمليات تهيئة، و فك العزلة مست 3000 كلم؛
- اعتماد عمليات و آليات مرافقة من أجل تدعيم و تكوين مؤهلات بشرية في مجال الدراسات و مراقبة التسيير و انجاز المشاريع لهذا سيتم انجاز معهدين للتكوين بالمواصفات الدولية هما :

1-المدرسة العمالية لتسيير المشاريع الكبر ى**(ESGGP)** : و التي ستخصص لتكوين اطارات في مجال التسيير لتدعيم طاقات القطاع فيما يتعلق بالتسيير و الاشراف العام للمشاريع الكبرى؛

2- المركز الوطني لمراقبة النوعية **(CN CQ)** : هذا المركز يهدف الى تحديث آليات مراقبة النوعية للأشغال و تطوير تقنيات الصيانة و كذا صيانة الهياكل القاعدية.

- عناية خاصة أعطيت من طرف القطاع لتكوين اطارات ذات مستوى عالي و الذي تحقق بتنظيم و برمجة 4.318 عملية تكوين مست 45 تخصص في فترة 2005 – 2009.

أما فيما يخص الآثار المتوقعة للبرنامج 2010 – 2014 تتمثل فيما يلي : [1]

- المساهمة في خلق مناصب الشغل 900.000 منصب متوقع؛
- يتوقع آثار ايجابية اجتماعية و اقتصادية على الاقتصاد الوطني و الحياة المعيشية للمواطن بصفة عامة.

وانطلاقا من النتائج الايجابية المتحصل عليها فإن البرنامج الشامل ساهم بشكل كبير في توفير مناصب عمل جديدة و بالتالي تخفيف حدة البطالة ، و أيضا ساهم في تكوين الموارد البشرية و تأهيل الكوادر للتمكن من استخدام و تحويل المعارف و التكنولوجيا الجديدة، غير أن مقارنتها بقطاع التجارة و الخدمات فإنه نلاحظ بأنها ما تزال ضعيفة جدا و دون المستوى المطلوب، حيث يسيطر هذا القطاع على أغلبية اليد العاملة و عرف منذ بداية السلسلة الزمنية تطورات ملحوظة ففي سنة 2005 وفر 4393

[1] المصدر نفسه، ص11.

منصب عمل لينتقل الى توفير 6449 منصب عمل سنة 2013 و يشمل هذا القطاع عدة أنشطة أبرزها التجارة، السياحة، التعليم، الصحة، الادارة، النقل.....الخ. و تفسر هذه الزيادة بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة و النقل و الاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية بالإضافة الى تحرير قطاع الاتصالات.

غير أن هذا التطور الملحوظ في الأنشطة الخدمية في الاقتصاد الجزائري و الذي رفع من نسبة مشاركتها في الناتج المحلي الخام، لا يمكن أن يرجع الى نمو حقيقي، بل الى توسع الدولة في الانفاق العام كنتيجة لضخامة الايرادات النفطية المتجمعة، فهذا القطاع يعتمد على التمويل من خلال الايرادات النفطية دون أن تستطيع تمويل نفسها ذاتيا و محاولة رفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي. [1]

و انطلاقا من تحليل البيانات الموجودة في الجدول السابق بالنسبة لتوزيع اليد العاملة تم التوصل الى حقيقة واحدة مفادها أن الاقتصاد الجزائري و رغم الجهود المبذولة و الاستراتيجيات المعتمدة لتنويع الهيكل الانتاجي لم تأتي بثمارها، بل أنه و منذ أزيد عن ثلاث عقود من العمل الانمائي و النوايا المعلنة بغرض تنويع القاعدة الانتاجية، لايزال قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتراكم الثروة و الدخل و هذا الأمر يجعل الاقتصاد عرضة للأزمات المتكررة تتمثل في مخاطر التغير في أسعر النفط، كما حدث خلال فترة الثمانينات و التي لا تزال آثارها على سوق العمالة الى العصر الحالي، و من بين آثار التغير في أسعار النفط و انخفاضه الى مستويات خطيرة على سوق العمل و التشغيل ما يلي: [2]

1- ارتفاع نسبة التضخم حيث وصلت الى أعلى مستوياتها على مدار 15 سنة لتصل الى 7.4% عام 2011 و هذا يؤثر سلبا على معدلات التشغيل و يرفع من معدلات البطالة مما يؤدي الى ضعف مستويات المعيشة للسكان؛ [*]

---

[1] زرقين عبود، (2009): الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، مركز دراسات اقتصادية عربية، بيروت، ص 173.

[2] صندوق النقد الدولي، (2013): المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر، نشرة معلومات معممة ، رقم 13/10 ، 12 يناير 2013 ، واشنطن، ص 02.

[*] و هذا ما يوضحه منحنى فيليبس في النظرية الكنزية والذي يعبر عن العلاقة التبادلية العكسية بين البطالة و التضخم، و أثر التقلبات في الدورة الاقتصادية و ما يتبعه من تقلبات في مستوى الانتاج الحقيقي في مستوى الاستخدام.

2- ازدياد المخاطر المحيطة بالمالية العامة نتيجة التوسع المالي في السنوات الأخيرة، و يتوقع تراجع ميزان المالية العامة في عام 2012 ليصل الى 3.2% من اجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة 1.3% في 2011 نتيجة تحقق الأثر الكامل لزيادات الأجور العاملين في قطاع الخدمة المدنية و التحويلات التجارية التي تقدر في عام 2011، مما يمثل انعكاسا لزيادة التعرض لمخاطر أسعار الهيدروكربونات، رغم التوقعات التي تشير الى انخفاض العجز غير الهيدروكربوني الى 40% عام 2013 مقارنة بسنة 2012 من اجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في عام 2012، فأن نصيب الفرد من الثروة بالأسعار الثانية سينخفض على المدى الطويل؛

3- ولا يزال النمو غير كاف لإحداث أثر ملموس في البطالة، فهو يعتمد بحد كبير على القطاع العمومي، و يمول من الايرادات الهيدروكربونية الاستثنائية، كما أنه يفتقر للتنوع ، فقد أدى النمو السالب في قطاع الهيدروكربونات على مدار السنوات القليلة الماضية الى خفض النمو الكلي، و لا تزال الاستثمارات العامة تنمو ببطء منذ 2009، مما يؤدي الى تباطؤ النمو في قطاع غير الهيدروكربونات و قد ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في عام 2012، ملقيا بالأعباء على القدرة التنافسية الخارجية اللازمة لتعزيز مساهمة صافي الصادرات في النمو، و رغم الجهود المبذولة مؤخرا، لا تزال بيئة الأعمال مرهقة و تعرقل استثمارات القطاع الخاص، على المستويين المحلي و الأجنبي، و يتعرض الاستثمار الأجنبي المباشر، على وجه التحديد، لقيود بالغة في الملكية. و بينما يتسم القطاع المصرفي بالسلامة، فإن فرص الحصول على التمويل لا تزال محدودة، ولا تزال الأسواق المالية غير متطورة، و قد انخفضت البطالة من معدلاتها المرتفعة التي بلغت 30% تقريبا في عام 2000 الى 10% في عام 2011، لكن معدلات البطالة بين الشباب و الاناث لا تزال مرتفعة حيث سجلت 21.5% و 17% على التوالي.

المطلب الثالث : تطور مناخ الاستثمار و انعكاسه على التشغيل

لقد عرفت الفترة الأولى (2002 – 2007) استقرارا في عملية التشغيل و انخفاض محسوس في معدلات البطالة عبر مراحل التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، اذ ساهم انعاش الاستثمار على توفير مناصب عمل لكل طالب له و ذلك بتدخل الدولة، غير أن فترة (2008 – 2009) عرفت ركودا

نظرا لزيادة ارتفاع طالبي الشغل من الشباب خاصة خريجي الجامعات و المعاهد و لتعرف بعد ذلك خلال الفترة (2010-2013) زيادة لعدد مناصب الشغل، و ان عرفت تعثرا طفيفا سنة 2012 و لكن تعتبر 2013 أفضل سنة من ناحية توفير عدد مناصب الشغل و يرجع الفضل في ذلك الى الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار بنوعيه حيث وصل عدد المشاريع لهذه السنة 8895 مشروعا و هي أكبر قيمة مسجلة خلال السلسلة الزمنية 2002 – 2013 و الشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (60) : تطور مناصب الشغل بالموازاة مع تطور عدد المشاريع الاستثمارية (مليون دج)

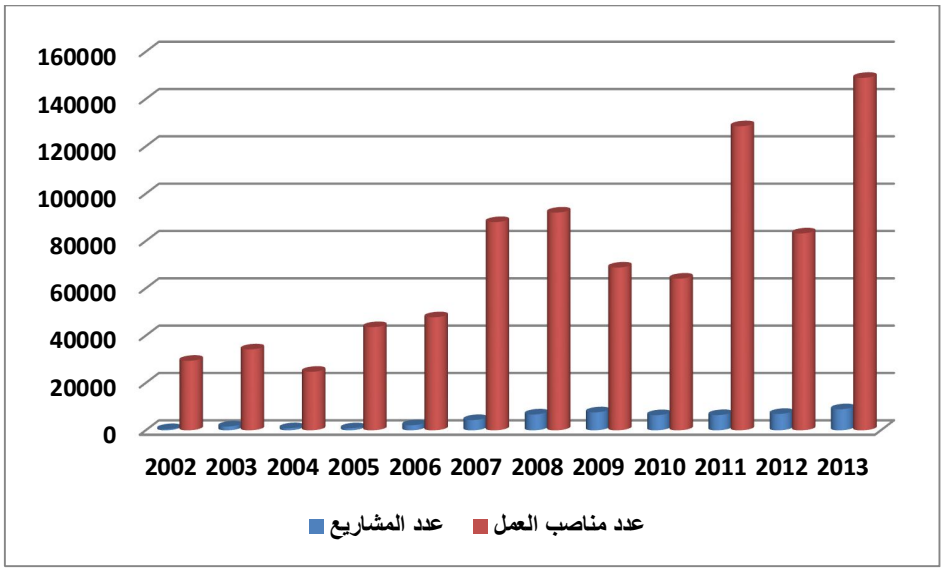

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المشاريع	485	1622	874	843	2145	4323	6687	7594	6386	6434	6919	8895
عدد مناصب العمل	29372	34176	24719	43597	47748	87983	92005	68774	64091	128491	83210	148943

المصدر : من انجاز الباحثة بالاعتماد على احصائيات الجدول المتحصل عليه من المرجع :

- Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz** .

انطلاقا من الشكل فإن سنة 2003 عرفت فترة نوعية في توفير مناصب العمل و ذلك راجع أساسا الى ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية و يرجع هذا التحسن الملحوظ الى توفر في هذه السنة أساسا النفقات العامة و لا سيما برنامج الانعاش الاقتصادي و المخطط الوطني لتطوير الفلاحة و أجهزة تشغيل الشباب، حيث أنه في العموم تم إنشاء حوالي 800.000 منصب شغل، و بلغ عدد المناصب التي تم انشاؤها في اطار السياسات العمومية خلال السداسي الأول من سنة 2004 حوالي 573930 منصب شغل توزعت

كالآتي : أجهزة التشغيل 348676 منصب، مخطط دعم الانعاش الفلاحي 98700 منصب و البرنامج الوطني للتنمية الريفية و الفلاحية 90554 منصب و في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 – 2009 و يتضمن محورين، الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية و تنشيط القطاعات الاقتصادية، أما الثاني فيقوم على التحكم في الانفاق الجاري بالحفاظ على كتلة الأجور و تحسن ادارة الدين العام. خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجانب، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم، انجاز مليون وحدة سكنية، و الشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الاستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة، بلغت فيمتوسطها 23% أدى الى توفير عدد معتبر من مناصب العمل، و هو ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعلات البطالة و التي بلغت في المتوسط 12.50%.

وكقراءة تحليلية للشكل السابق فإن الزيادة التي عرفتها اليد العاملة خلال الفترة الزمنية سابقة الذكر و خاصة بداية من سنة 2003 لا تعكس واقع عدد المشاريع الاستثمارية و الذي تظل مساهمتها ضعيفة، و هذه الزيادة المفاجئة لم تكن زيادة دقيقة في التشغيل ناتجة عن زيادة في الانتاج و انما بسبب تغير طريقة المسح الاحصائي لليد العاملة المشتغلة التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات بحيث أدرج في هذا المسح الى العمال المشتغلين فئة العمال الغير منتظمين و العمال الذين ينشطون في السوق الموازية و ترتب على ذلك زيادة مفاجئة في اليد العاملة خلال سنة واحدة.

في حين أن التطورات في السنوات الأخيرة وخاصة في اطار البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014) أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي و الطي كانت أهم الأهداف المسطرة في هذا البرنامج هي : إعادة تنشيط الطلب و دعم النشاطات التي النشاطات التي توفر القيمة المضافة و مناصب الشغل و ذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري خاصة الأجنبي و أيضا الاستثمارات العمومية، و يمكن توضيح انعكاسات البرنامج الخماسي الثاني على مستوى التشغيل و البطالة أكثر من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا و التي ستتنامى أكثر فأكثر مع انعاش الاستثمار، و مردودية التراتيب الخاصة بالقروض المصغرة لاستحداث النشاطات

التي بلغت مستوى معتبرا و هذا حسب البيانات الاحصائية الموجودة خلال سنة 2011. [1] ، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (42) : مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2011 في ظل انعاش الاستثمار

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة لسنة 2011
مناصب الشغل التي استحدثتها الادارات العمومية و المؤسسات و في اطار الاستثمارات	
1- مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات و الهيئات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية- المؤسسات الصناعية ذات الطابع الصناعي و التجاري – مؤسسات أخرى).	**195.248**
2- مناصب الشغل التي استحدثت من طرف الادارات العمومية (الوظيف العمومي – خارج DAIP).	**182.764**
3- مناصب الشغل التي استحدثت في اطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	**213.848**
4- مناصب الشغل التي استحدثت في اطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك خارج اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و خارج اطار الفلاحة	**25.888**
5- مناصب الشغل التي استحدث في اطار العقود ما قبل التشغيل	**48.284**
6-ترتيب المساعدة على الادماج المهني	**880.810**
7 - مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).	**128.957**
أ- مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة **المجموع أ**	**162.648** **1.538.235**
ب- معدل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في اطار الورشات التي تستعين اليد العاملة الكثيفة	
- مناصب الشغل التي استحدثت في اطار تراتيب (التعويضات من النشاطات ذات المنفعة العامة – لأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العملة الكثيفة – مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المعنية).	**395.294**
المجموع ب	**396.296**
المجموع العام (أ + ب)	**1.995.031**

المصدر: مصالح الوزير الاول، (2012): حصيلة الانجازات الاقتصادية و الاجتماعية لسنة 2011، 15مارس2012، ص 06.

و تؤكد هذه النتائج الأولية على مدى حركية التشغيل التي سجلت سنة 2011 و التي تظهر تراجع أكثر لنسبة البطالة و تحقيق الالتزام الرئاسي بخلق ثلاث ملايين وظيفة عمل في آفاق 2014 و يمكن أن يتم توضيح أكثر مساهمة الاستثمارات في توفير مناصب العمل على مستوى القطاعات الاقتصادية من جهة و كيفية توزيعها من جهة اخرى في الشكل التالي :

[1] مسعود زكرياء،(2013): سياسة التشغيل و فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، الملتقى الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة بين 2011 – 2014،جامعة سطيف، الجزائر، ص29.

شكل رقم (61) : توزيع العمالة على مستوى القطاعات الاقتصادية حسب عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها للفترة 2002 – 2013 (مليون دج)

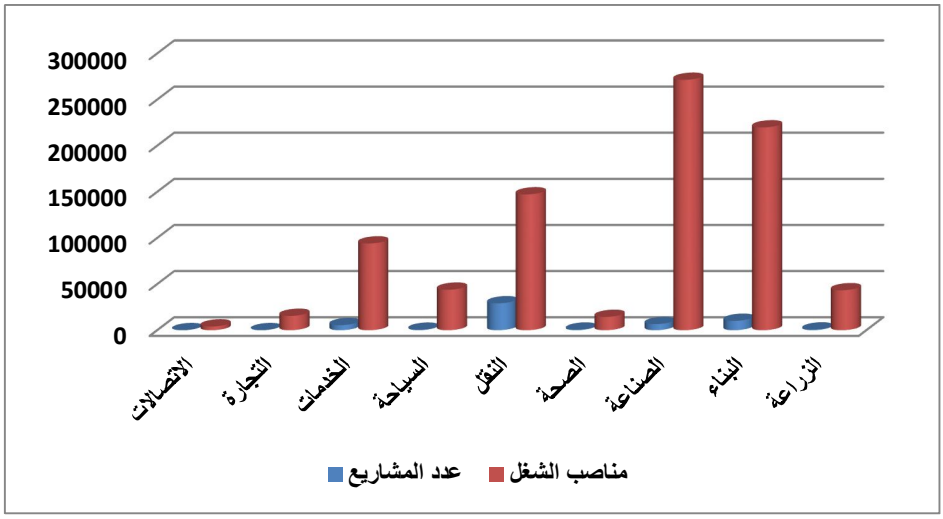

	الاتصالات	التجارة	الخدمات	السياحة	النقل	الصحة	الصناعة	البناء	الزراعة
عدد المشاريع	4	2	5481	489	29145	620	6607	10124	735
مناصب الشغل	4030	15500	93995	43871	147215	14368	271385	219795	43250

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على احصائيات المتحصل عليها من المرجع :

-Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz**

يبرز الشكل هيمنة القطاع الصناعي على مناصب العمل حيث تم استحداث 271385 منصب عمل أي نسبة 31.80% من اجمالي المناصب و يرجع السبب في ذلك أساسا الى ترقية الاستثمار و التعديلات التي أقرتها الحكومة و المتضمنة أساسا تسهيل الاستفادة من العقار حيث أن عدد الطلبات التي عولجت بلغت 3851 ملف بارتفاع قدره 40% مقارنة بـ 2012 و هذا ما أنتج ايجابية من طرف المستثمرين لإنشاء مؤسسات صناعية و زيادة الاستثمارات خاصة في مجال الميكانيك و الصناعة الغذائية و الكيميائية و الصيدلة. [1]

و يحتل قطاع البناء و الأشغال العمومية المرتبة الثانية باعتباره قطاع كثيف العمالة من جهة و من جهة أخرى الاتجاه الجديد للدولة الجزائرية نحو بناء و تشييد المنشآت التحتية و التركيز على الأشغال العمومية أكثر فأكثر حيث سجلت مساهمة هذا القطاع في توفير 219795 منصبا أي نسبة 25.75%

[1] الطلب على العقار الصناعي يسجل ارتفاعا قويا في 2013 . **www.elakhbar.com** ، (2014/09/14) .

من اجمالي المناصب، في حين نلاحظ مساهمة ضعيفة للقطاع الفلاحي هذا القطاع الذي كان في السابق رائدا في توفير مناصب الشغل لكنه عرف تقهقرا كبيرا حيث أنه لا يتعدى 43250 منصب عمل أي نسبة لا تتعدى 5.07% و هي نسبة ضعيفة جدا و يعود السبب في ذلك الى العوامل المناخية كالجفاف، و انخفاض مستوى المياه خلال الفترة 2005 – 2009، و تعتبر الاستثمارات الأجنبية و خاصة الأوروبية منها جزءا من الاستثمارات الكلية سابقة الذكر غير أن مساهمتها تعتبر ضعيفة جدا و يتضح ذلك جليا في الشكل التالي :

شكل رقم (62): مساهمة الاستثمار الاجنبي في مناصب الشغل مقارنة مع الاستثمار المحلي (مليون دج)

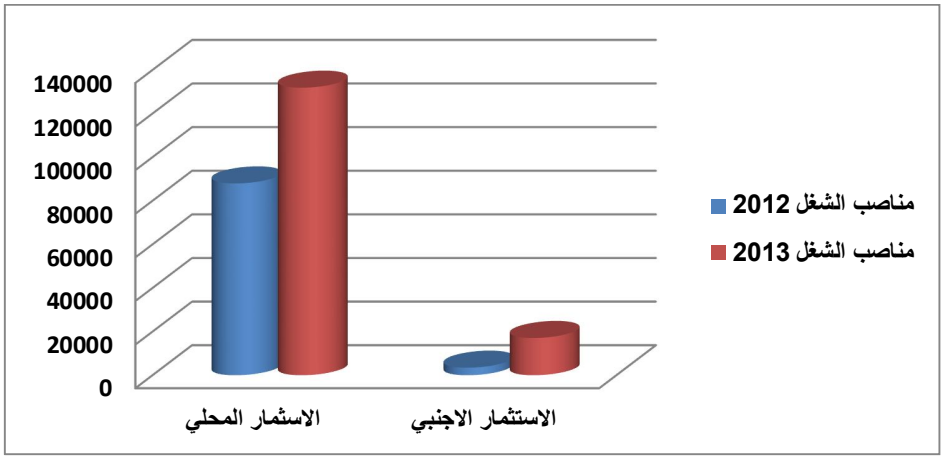

المشاريع الاستثمارية	مناصب الشغل		
	2012	2013	التباين%
الاستثمار المحلي	87959	131861	50%
الاستثمار الاجنبي	3456	17082	394%
المجموع	91415	148943	63%

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع :

- Agence National de développement de l'investissement, Bilan des réalisations des investissements- Période 2002-2013, **www.andi.dz** .

رغم الامتيازات و التسهيلات التي منحتها الحكومة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر غير أنه يبقى دون المستوى المطلوب، و أقل حتى من ذلك و السبب يرجع الى المعيقات السابقة الذكر و الى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى اقامة مشاريع في قطاع المحروقات و تجاهل القطاعات الأخرى، و عليه انطلاقا من التحاليل السابقة نستنتج بأن الاستثمارات المحلية تهيمن على توفير مناصب

العمل في الجزائر – كما هو موضح في الشكل اعلاه– و هي ترتكز في قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية في حين أن الاستثمارات الأجنبية فهي مهيمنة من طرف الاتحاد الأوروبي وذلك في اطار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية غير أنها تعتبر ضعيفة جدا بالنسبة للاستثمارات الكلية ليس هذا فقط و انما هي ترتكز في قطاع المحروقات، هذا الأخير الذي يعتبر قطاع كثيف رأس المال و ليس كثيف العمل، و بالتالي لا يوفر مناصب عمل جديدة، و ان كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية تعرف تزايدا مستمر و لكن تبقى دائما ضعيفة و ذلك يرجع الى أن مناخ الأعمال لا يزال غير مهيء لاستقطاب هذه الاستثمارات.

المطلب الرابع : مختلف الآثار الأخرى على مستوى العمالة

I– تنامي الاقتصاد الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي

تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم متقدمة كانت أو نامية تحديات تحقيق التوازن الصحيح بين حماية العاملين و مرونة أسو اق العمل لذلك أصبح مفهوم " الأمن الوظيفي المرن " يتداول في تصريحات الدول ذلك لأن هذا الأخير يعين الجمع بين مرونة التشريعات و شبكات الأمان (مثل التأمين ضد البطالة).

ونظرا للتغيرات العالمية التي تمر بها اقتصاديات الدول من الانفتاح الاقتصادي و العولمة و التطور التكنولوجي و التسارع نحو اكتساب قدرة تنافسية ارتفعت معدلات البطالة بصورة حادة و هذا ما يدفع الحكومات لتبني سياسات من شأنها تحفيز خلق فرص العمل و بالمقابل توافر شبكات الأمان لحماية العاملين من فقدان العمل بصورة مفاجئة و مساعدتهم في الفترة الانتقالية فيما بين الوظائف و هذا بدوره يمتص الصدمات الي تحدثها هذه التغيرات و من جهة أخرى يدفع بالاقتصاديات الى اكتساب قدرة تنافسية من خلال كفاءة سوق العمل.

و لكن في الدول النامية وخاصة الجزائر – كما تم التطرق اليه سابقا – مازال أرباب العمل و الموظفين يواجهون قواعد متسمة بالجمود و الصرامة المفرطة لتنظيم أسواق العمل و أمام هذه القيود تختار الكثير من الشركات الابتعاد عن القطاع الرسمي المثقل بالقوانين و اللوائح، توظيف العمالة في

القطاع الغير رسمي[1] ، و الشكل التالي يوضح العلاقة بين جمود قوانين العمل و كبر حجم الاقتصاد الغير رسمي:

شكل رقم (63): العلاقة بين جمود قوانين العمل و كبر حجم الاقتصاد الغير رسمي

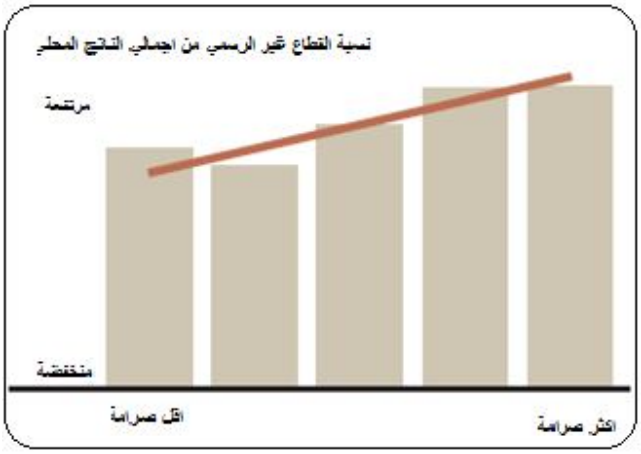

المصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير،(2010): تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 ، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، واشنطن ، ص 23

يوضح الشكل بأن حجم الاقتصاد الغير رسمي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يرتفع كلما كانت القوانين أكثر صرامة بالنسبة للدول، ففي العالم و انطلاقا من الدراسة التي قامت بها منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي أن 1.8 مليار شخص يجري توظيفهم في الاقتصاد غير الرسمي في حين أن الاقتصاد الرسمي يضم 1.2 مليار عامل.

و تؤدي صرامة القوانين و جمودها إلى تجزئة سوق العمل إلى جزئين، سوق رسمي يتمتع العاملين فيه بحماية، و سوق غير رسمي يفتقر إلى أي أدنى علاقات العمل و أيضا لا يخضع إلى قوانين العمل و يشمل الأفراد الذين هم عاطلون عن العمل أو يعملون بعقود محددة المدة، أو بعقود مؤقتة، و هذا ما تعاني منه الجزائر فنظرا لكونها اقتصاد يعاني من جمود و صرامة لقوانين العمل و بالتالي ضعف المرونة تنامى القطاع الغير رسمي بشكل مخيف، و يرجع سبب في ذلك ايضا إلى أن الصناعات المهيمنة المعتمدة على النفط و الغاز لم توفر فرص عمل كفاية فمعظمها مشاريع ذات تقنية عالية تتطلب عددا

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 ، المصدر سبق ذكره، ص 23

قليلا من العمال، كما عجزت الصناعات الخفيفة و قطاع التجارة الرسمي عن استيعاب عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل في الوقت ذاته، كان هناك نقص هيكلي في السلع الاستهلاكية المصنعة في الجزائر، بينما السلع المستوردة أعلى كلفة في الغالب أو أقل توفرا .

و من آثار السوق الغير رسمي على التشغيل ما يلي : [1]

- ✓ عدم تمتع أصحاب المهن الغير رسمية بالأمان الاجتماعي و الاقتصادي لعدم حصولهم على عقد عمل و لا تأمين اجتماعي و صحي يضمن لهم حياة كريمة؛
- ✓ القطاع الغير رسمي يؤثر بشكل مباشر على ربحية المشروعات في القطاع الرسمي حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها نظرا للتكلفة المنخفضة خاصة بالنسبة للعمالة مقارنة مع أسعار السلع المطروحة من المنتجات القانونية؛
- ✓ تلجأ بعض الشركات الصغيرة للحصول على بعض لوازم النتاج من مصانع القطاع الغير رسمي لتقليل التكلفة مما يضر بجودة المنتج النهائي لهذه المصانع؛
- ✓ يؤدي تصدير منتج غير رسمي لا يتمتع بجودة إلى الإضرار بصادرات القطاع الرسمي وهذا يؤثر على القدرة التنافسية للقطاع؛
- ✓ هذا النوع من النشاط يسمح لأصحاب العمل بتخفيض الأجر دون الحد الأدنى و ذلك لزيادة الأرباح من خلال خفض تكاليف العمالة و أيضا التهرب من الضرائب و المساهمات الاجتماعية؛
- ✓ يساهم هذا القطاع في توفير مناصب عمل لأولئك الذين لم يعثروا على عمل في القطاع الرسمي و بالتالي يخفض من حدة البطالة و لكن ينطوي على خسارة في إيرادات ميزانية الدولة حسب تخفيض الضرائب (التهرب منها) و اشتراكات الضمان الاجتماعي المدفوعة و بالتالي فإن الأموال الموجهة إلى تحسين البنية التحتية و السلع و الخدمات و الأخرى ستؤثر سلبا؛
- ✓ ان تنامي الاقتصاد الغير الرسمي بهذه الوثيرة سيكون له آثار و حتمية على القدرة التنافسية و النمو ذلك يؤثر سلبا على التماسك الاجتماعي و النظام و الخسائر المالية بسبب النشاط الاقتصادي الغير معلن؛

[1] Coorkers in the informel Economy, The world Bank, **worldbank.org** 30/11/2013.

✓ انخفاض الأنشطة ذات القيمة المضافة في القطاع الغير رسمي مثل الزراعة و التي تشكل نسبة كبيرة في خلق فرص العمل و أيضا مساهمة هذا الأخير في ضعف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي و الخدمات و التجارة و ذلك للنسبة المرتفعة للعمالة الغير رسمية بهذه القطاعات و التي تفتقر إلى المهارة و ضعف الكفاءة حيث أن الإحصائيات حسب مكتب الإحصاءات الوطنية **ONC** لسنة 2012 وضح أن القطاع الغير رسمي تضاعف عدد العاملين فيه ليصل إلى حوالي 4 ملايين شخصا أي أنه ارتفع في نفس الفترة نسبة 43.1%، و قذ أفاد التقرير أن 45.3% من العمال غير الرسميين يشتغلون مناصب في قطاع التجارة الخدمات و 37.4% يعملون في قطاع البناء و الأشغال العامة، فيما يعمل 17.35% في قطاع الصناعة.[1]

– إن التغير النوعي للوظائف و العمل الأكثر مرونة هو أكثر هشاشة في وجود القطاع الغير رسمي حيث يرى **(Maloney 2004)** بأن لا يمكن أن يتم تحديد حجم القطاع الغير رسمي في اقتصاد ما نظرا لدرجة مرونة سوق العمل فهو يقول : بأن سوق العمل الذي يتميز بدرجة عالية من المرونة يجنب أرباب العمل و العمال من العمل بطريقة غير رسمية. [2]

II-زيادة مساهمة المرأة في معدل التشغيل (سوق العمل) :

عرفت العشرية الماضية تغيرا جوهريا في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل حيث ارتفعت نسبة الأنشطة التي تقوم بها النساء من 1.8% سنة 1996 الى 9.6% سنة 1998 أي بزيادة قدرها 5 مرات، و ترجع هذه المشاركة الكبيرة للمرأة في سوق العمل في الجزائر الى مجموعة عوامل أساسية أهمها :

✓ رفع مستوى التعليم و التأهيل لدى الانسان و الذي أدى الى التأخر عن الزواج؛

✓ ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع و اضطرار المرأة لإعالة أسرتها التي أصبحت بحاجة الى ايرادات اضافية؛

---

[1] ازدهار قطاع الاقتصاد الغير موازي في الجزائر، من الموقع 30/10/2013 بتاريخ **maghrebia.com/ar/articlslauri**

[2] Ralph van ber hoeven, (2010): labour markets rends, Financial globailzation and the current crisis in developing countries, Economic & social Affaires, N°99, united Nation plaza, Room, P07.

✓ تغير المعايير الاجتماعية من عادات و تقاليد و التي كانت دائما تهدف الى التمييز بين الجنسين و اعطاء الأولوية خاصة في مجال العمل للرجال؛

✓ تنامي القطاع الغير الرسمي الذي ساهم في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل خلال زيادة العمل المنزلي.

و في محاولة لمعرفة الوضع الحالي لمشاركة المرأة في الجزائر يجب إجراء التمييز التالي :[1]

1- ان ظروف المعيشة و العمل اضافة الى التمكين، يختلف اختلافا كبيرا في المناطق الريفية و الحضرية؛

2- العمل الرسمي، و العمل الغير رسمي أو حتى الغير معترف به.

بالنسبة للعمل في المناطق الحضرية تصبح المساواة واضحة بصورة متزايدة خاصة فيما يتعلق بمسألة الشروط التعاقدية و الأجور، إلا أنه في المناطق الريفية فإن عمل المرأة يكاد يكون غير مرئيا لأنه يتم في سوق العمل الغير رسمي خاصة في مجال الزراعة، و يرجع السبب في هذا الإختلاف الى الأطر الاجتماعية و الثقافية، فعمل المرأة في الاقتصاد الحضري يكون ذات قيمة لأنه يولد الدخل، و بالتالي يساهم في الثروة القومية و الاجتماعية، و هذا يعطي لأنشطة النساء قيمة جوهرية على الر غم في التمييز في أجورهن مقارنة بالرجال و التي تكون دائما منخفضة، في المقابل العمل الريفي سواء أكان رسميا او غير رسمي يتم بهدف رئيسي ألا و هو دعم الأسرة و لهذا فهو يخضع أكثر للظروف الاجتماعية و الثقافية، و تطوره النوعي أبطأ و تأثيره أقل لتعزيز استقلالية المرأة.

أما فيما يخص الاحصاءات للفترة من 2010 الى 2012 فلقد سجلت التنصيبات الخاصة بالمرأة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل في القطاع الصناعي 578.240 منصبا أي بنسبة 9% من المجموع، أما حصة المرأة من التنصيبات في اطار جهاز المساعدة على الادماج المهني في للفترة 2008 – 2012 أي منذ انطلاق الجهاز فقد بلغت 1.617.858 أي بنسبة 45.89%، و في المجموع يمثل اجمالي حصة المرأة العاملة من التنصيبات 794.933 أي بنسبة 36% .[2]

---

[1] مجلس الاقتصاد و العمل الايطالي CNEL ، و اخرون، المصدر سبق ذكره، ص05.

[2] احصائيات متحصل عليها من تقارير ONS، **www.ons.dz**

من جهة أخرى، فإن خلق النشاطات من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد سجلا انشاء عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة من قبل النساء.

بالنسبة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب، فإن عدد المؤسسات الصغيرة المنشأة من قبل النساء منذ تاريخ انطلاق الجهاز سنة 1997 الى غاية 31 ديسمبر 2012، قد بلغ 25.803 مؤسسة نتج عنها إنشاء 72.883 منصب شغل مباشر و هو ما يمثل 10% من العدد الإجمالي للمؤسسات المستحدثة.

و بالنسبة لسنة 2012 وحدها، فإن عدد المؤسسات المصغرة المنشاة من طرف النساء بلغ 4.477 مؤسسة، نتج عنها 9.951 منصب عمل أي بنسبة 7 % من مجموع المؤسسات المستحدثة.

و بالنسبة لجهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فإن عدد المؤسسات المصغرة المنشأة منذ تاريخ انطلاق الجهاز الى غاية 31 ديسمبر 2012 بلغ 5.242 مؤسسة، نتج عنها 12.332 منصب شغل أي بنسبة 5.54%من مجموع المؤسسات المستحدثة.

بالنسبة لسنة 2012 وحدها، فقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المحدثة 2.510 مؤسسة، نتج عنها 5.077 منصب شغل مباشر و تقدر النسبة بـ 8.59 %من مجموع المؤسسات المستحدثة.

بالنسبة لدخول المرأة عالم الاستثمار فإن نسبة المشاريع الاستثمارية للنساء صاحبات المؤسسات الصغرى و المتوسطة بين 2005 و 2011 يتراوح بين 6% و 8%.

أما بخصوص وضعية المر أة في الوظيف العمومي، فقد بلغ عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي 607.160 امرأة أي بنسبة 31.8% من العدد الاجمالي من بينهن 88.7% موظفات و 11.3% متعاقدات.

حسب القطاعات تمثل نسبة النساء الموظفات 42% في التربية الوطنية، و20% في الصحة العمومية، و 13% في الداخلية و الجماعات المحلية، و 8% في التعليم العالي و البحث العلمي، و 4% في قطاع المالية، و 2% في التكوين و التعليم المهنيين، و 11% في القطاعات الأخرى. [1]

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،(2013): كلمة السيد طيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي للمرأة ، 06 مارس 2013 ،بن عكنون ، الجزائر ، ص- ص 09 – 11.

اذا عرف دور المرأة في سوق العمل تطورا مقارنة بالسنوات الماضية غير أنه ما يزال دوره ثانويا حيث تعتبر مساهمتها منخفضة جدا مقارنة باقي مع دول العالم، فانطلاقا من منتدى الاقتصاد العالمي للتنافسية في تقرير الفجوة بين الجنسين أوضح أنه تم احراز تقدما كبيرا في المنطقة من حيث زيادة معدلات التحصيل العلمي للمرأة و تقليص الفجوة بين الجنسين في هذا المجال إلا أنه لم يقابل هذه التحسينات في التعليم زيادة مماثلة في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة و هذا الضعف يعتبر كفرص ضائعة لتحسين القدرة التنافسية و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي و التنمية.

و تكمن المشكلة في النوع بالنسبة للمرأة اذ يظهر التجريب المهني و المدراس التقنية ان النسبة المتوفرة للنساء تبلغ حوالي نصف عدد الرجال، و يرجع تقرير التنمية البشرية العربية عموما و الجزائر خصوصا الى الصعوبة التي تواجهها المرأة في الانضمام الى مدارس التعليم المهني ، اذ انه ثمة عقبة أخرى تتمثل في ضغط الأسرة، حيث يعتبر توفير التدريب المهني للأبناء الذكور أكثر أهمية و مفيدا اقتصاديا، و هذا من شأنه أن يؤكد الفجوة الكبيرة في الأجور بين الجنسين و ان كانت الفجوة في الأجور مشكلة عالمية ففي الاتحاد الأوربي تشكل نسبة الفجوة بين الجنسين في الاجور 15% و ان كانت الحكومات تسعى جاهدة الى تحقيق المساواة في هذا المجال.

بالنسبة لسوق العمل فان توجهات المرأة في الجامعة الى التخصصات التي تمكنها من العمل كمدرسة، و عالمة اجتماعية، و محامية و هي مهن تنجح فيها المرأة عادة الا أن سوق العمل وصل الى درجة الاشباع فيها، و احتياجاته تتطلب تخصصات علمية (الفنيين أو عمال مهاريين أو مستشارين زراعيين، أو محاسبين، أو بائعين أو مدراء) و التي تزال النسبة الأكبر فيها للذكور. [1]

من جهة أخرى دخول المرأة لسوق العمل في الجزائر زاد من وفود القوى العاملة الطالبة للعمل للمرة الأولى من دون توفر لمناصب عمل شاغرة على المجالين العام و الخاص (احتياجات سوق العمل غير متوفرة) هذا ما زاد من تصاعد مشاكل البطالة و العمالة الناقصة للعمل و في هذه الحالة فإن الجزائر مثلها مثل كل المجتمعات الأبوية ستتجه الى التضحية بعمالة المرأة لصالح الرجل باعتباره الهيكل الرئيسي

[1] مجلس الاقتصاد و العمل الايطالي CNEL، و اخرون، المصدر سبق ذكره، ص15-16.

للعائلة ذلك لأن ارتفاع معدل البطالة سينتج عنه انخفاض في مستوى المعيشة و بالتالي ارتفاع معدلات الفقر (*).

III- اثر الشراكة الاوروجزائرية على التشغيل : [1]

رغم أن موضوع الدراسة يهدف إلى معرفة آثار التنافسية في ظل الشراكة على سوق العمل غير ان الضرورة تلح على الباحث محاولة معرفة إن كانت هناك اسهامات للشراكة بالنسبة للتشغيل، إلا أن واقع الامر يظهر بأن المناسبة الوحيدة التي تم فيها ذكر المواضيع الاجتماعية هي التالية : "وهكذا، سيحاول التخفيض من حدة العواقب السلبية التي قد تترتب عن هذه التدابير بتشجيع البرامج التي من شأنها أن تدعم الطبقات الشعبية الأكثر احتياجاً" يعني أنه لم يتم التطرق إلى هذا الوضع إلا بصفة تكميلية إعانية لا كهدف مباشر وأساسي من جملة عمليات التعاون، وا ذا اعتبرنا أنه إلى حد الآن لم يتم الشروع في القيام بتحليل أوتوماتيكي مدقق للعواقب الاجتماعية المنجرة من بعث مناطق التجارة الحرة الأورومتوسطية ومسارات الإصلاح الاقتصادي.

ونتيجة لما سبق ذكره فقد تميزت هذه السنوات العشر بانعدام مطلق لأي تحرك مباشر في مجال التشغيل كما يتبين من انعدام عقد أي مؤتمر أورومتوسطي بين وزراء العمل والشؤون الاجتماعية.

ويؤكد نفس برنامج العمل المقترح من طرف المفوضية الأوروبية الخاص بالخمس سنوات القادمة كل التأكيد على هذا الطرح والذي يشير إلى تسع نقط عمل، تهدف إلى "إعطاء الأولوية للمساهمة في إحداث مناصب الشغل وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم عن طريق التحرير التجاري والاندماج الجهوي" وهي من الأولويات الثلاث الاولى إلى جانب حقوق الإنسان والديمقراطية والتعليم. إلا أنه لايوجد ما يشير إلى أي تدابير واضحة للنهوض بالتشغيل، في حين ان أوروبا قد تيقنت منذ زمن بعيد الى أن أحسن طريقة لمقاومة البطالة بالإضافة إلى إتباع سياسات تنموية وا صلاحات هيكلية هي وضع سياسات مباشرة

[1] Isaías Barreñada and Iván Martín , (2005): EMPLOYMENT AND SOCIAL PROTECTION IN THE EURO-MEDITERRANEAN PARTNERSHIP, Status, Perspectives and Proposals for Action, Meeting for "Barcelona + 10 Civil Event" , Malaga,30 September and 1 – 2 Octob 2005

وفعالة واستراتيجيات مشتركة على المستوى الأوروبي من اجل التشغيل، وليس هناك أي عذر يمنع من نقل هذا التصور المنطقي إلى المجال الأورومتوسطي.

و عليه لا يوجد الاهتمام الكافي لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الأورومتوسطي بموضوع التشغيل ولا بمساهمة برامج التعاون في خلق مواطن الشغل، وبالاضافة إلى ذلك انعدام الإحصائيات الوفية والمعلومات المنتظمة الخاصة بسير وضع التشغيل وسياساته ولا عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

المبحث الرابع: تحليل مرونة سوق العمل الجزائري وتقييم و اقع تعديل الأنظمة التعليمية

يعتبر التعليم و التدريب المهني الوسيلة المثلى لتحقيق قدرة تنافسية للاقتصاد من خلال الإستثمار في المورد البشري و بالتالي تحقيق كفاءة لسوق العمل و هذا لن يحدث إلا إذا تم تحسين منظومة التعليم العالي وأيضا تفعيل نظام التكوين والتدريب المهني حتى يتمكن من مواكبة إحتياجات سوق العمل و تحسين مرونة سوق العمل وبالتالي التخفيض أو القضاء علىحدّ ة البطالة، و هذا ما تسعى الحكومة الجزائرية تحقيقه من خلال التعديلات التي تقوم بها.

المطلب الاول : واقع مرونة سوق العمل الجزائري و أثر ذلك على كفاءته:

يعتبر انخفاض عدد الوظائف الدائمة واتساع نطاق العمل المؤقت و الأعمال الفردية الصغيرة، و تلك التي تم إنجازها بالنيابة عن طريق استعارة العمال لفترة محدودة و كذلك ازدياد الذين يتحصلون على أجور متدنية ممن لديهم وظائف دائمة، سببا لإقسام سوق العمل في الجزائر الى سوق منتظم رسمي تنظمه اللوائح و القوانين التي تسنها الحكومة، و سوق غير مستقر غير رسمي يفتقر الى أدنى مستويات التنظيم التشريعي لذلك يعاني فيه العامل من فقدانه لحقوقه و للأمن.

و تجزئة سوق العمل كان نتيجة لجملة من التغيرات التاريخية المتسلسلة، ففي أواخر 1980 و أوائل 1990 عانت الجزائر موجة من العنف السياسي، والركود الاقتصادي و الإضرابات الاجتماعية ما أدى إلى تحول عميق في سوق العمل تميز بهيمنة القطاع العام بثلثي (2/3) مجموع العمال خاصة مع ارتفاع عائدات البترول، ففي منتصف 1980 كان أقل من 10% من اليد العاملة في الجزائر تعاني من البطالة إلا أنها كانت تشتغل بمؤسسات تفتقر إلى أدنى مستويات التطور التكنولوجيا و اعتمادها على تكنولوجيا متقادمة، و أيضا عدم كفاءة مواردها البشرية و ضعف الأداء.[1]

مع أواخر1980 حدث انهيار لأسعار البترول ما أدى إلى انخفاض كبير في عائدات التصدير في الجزائر ما خلق تهديدا كبيرا للاقتصاد الجزائري خاصة مع الإضرابات التي كانت تشهدها هذه الفترة سواء

[1] Lahcen Achy, (2010): Trading High Unemployment for bad jobs, Employment challenges in the Maghreb Carnegie papers, the Carnegie Middle East center, Washington, N 23 , p12.

أكانت اجتماعية، سياسية أو مالية و أيضا ضعف الاستثمارات الأجنبية، و بالتالي ضعف التمويل الأجنبي لذلك لم يكن أمام الحكومة الجزائرية إلا خيار التكيف الهيكلي و الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق و ذلك لمحاولة تسديد الديون و إكساب الاقتصاد قدرة على المنافسة و بالتالي القدرة على خلق مناص عمل.[1]

سنة 1988 و 1993 كانت الحكومة تخصص 86% من عائدات التصدير لتسديد الديون لذلك بتوجهها إلى التكيف الهيكلي سنة 1994 برعاية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي**FMI** و **BM** فرضا عليها ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات العامة و تقليص العمالة في القطاع العام.

وهذا ما زاد الأمر تأزما حيث أنه خلال الفترة 1994 و1997 تم تسريح أكثر من 405.000 موظف دائم و بالمقابل لم يتم خلق أي فرص للعمل، خاصة و أن القطاع الخاص في تلك الفترة كان يعاني من ضعف شديد و تخلف كبير في أجهزته و تشير الإحصائيات في تلك الفترة أن العمال الذين حافظوا على وظائفهم كانت نسبتهم من 20% ، 40% فقط.

إبتداءا من سنة 2000 ارتفع عدد الباحثين عن عمل دون وجود لمناصب جديدة هذا الأمر دفع البطالين إلى البحث عن مصدر عمل أخر فكان توجههم نحو القطاع الغير الرسمي حيث ارتفعت مساهمة هذا الأخير بـ 27% عام 2007 في حين كان يمثل أقل من 20% عام 1999 و أيضا تراجعت معدلات البطالة و لكن جنبا إلى جنب مع تنامي القطاع الغير الرسمي و ذلك من 30% إلى 10% على مدى العقد الماضي.[2]

غير أن الملاحظ خلال هذه الفترة أي إبتداءا من 1999 إلى الوقت الحالي و فترة ما بعد الإصلاحات فإن الوضع الاقتصادي تميز بما يلي :[3]

- ✓ تحسن أوضاع النمو الاقتصادي (6% من 2003 بعد ما كان منعدم خلال 96/91)؛
- ✓ تحسن في التوازنات المالية؛

---

[1] Elizabeth Huppert, (September 1996): Unemployment Insurance in Algeria, Implication for a labor Market in transition, Policy Research working paper, WPS 1659, the world Bank, Washington,

[2] Lahcen Achy, Op.cit, P12.

[3] حاكمي أبو حفص، المصدر سبق ذكره، ص 226.

- ✓ تسجيل أرقام قياسية في مجال احتياطات الصرف؛
- ✓ الدين الخارج أصبح قابلا للتسيير بعد التسديد المسبق للديون التي لم تعد تشكل عائق في سبيل تطور الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ الاستفادة من التطورات التي حدثت في مجال النفط .

كل هذه العوامل سمحت بعد عشر سنوات من انتهاء برامج الجيل الأول للإصلاحات المتبعة في الجزائر من عودة النتائج الإيجابية للظهور بعد سلسلة الانعكاسات السلبية في المدى القصير التي تم الإشارة إليها سابقا.

كل هذه العوامل و الظروف الملائمة انعكست على تحسين مستويات البطالة التي تشكل تحدي كبير أثناء الإصلاحات و يعود الفضل في ذلك إلى ما يلي:

- ✓ العوامل الديمغرافية و مساهمتها في انخفاض البطالة فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية انخفضت معدلات المشاركة بشكل مطرد أي توليد أقل للداخلين لجدد الى سوق العمل بفضل انخفاض معدل و تباطأ معدلات النمو السكاني بين العمل، و بالتالي انخفاض الطلب الإضافي على وظائف العمل[1] حيث انخفض معدل الخصوبة من 5.8% عام 1985 الى 2.78% عام 2007 و الشكل التالي يوضح ذلك :

(1) David Furceri, (2012): unemployment and labor market development in Algeria, I working payer, Meddle East and central Asia Departement, WP/12/99, IMF, Washington, P02.

شكل رقم (64) : إجمالي معدل الخصوبة (الأطفال الذين ولدوا / امرأة) (%)

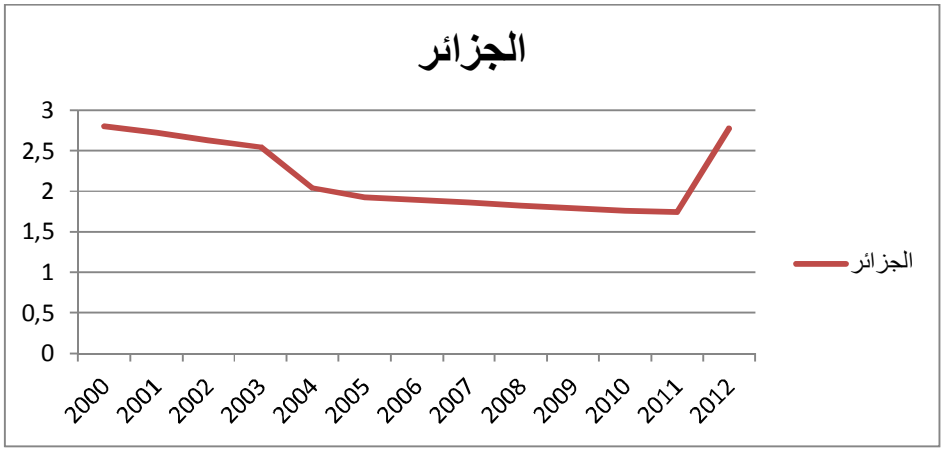

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	2.8	2.72	2.63	2.55	2.04	1.92	1.89	1.86	1.82	1.79	1.76	1.75	2.78

Source : Total fertility rate, **www.inbdexmundi.com/919.aspsc ?v=31&c**.
تم الإطلاع على المرجع : 2013/11/10

يوضح الشكل الانخفاض المستمر لـ 12 سنة الأخيرة أي من 2000 /2011 أين عرف تطورا ملحوظا سنة 2012 و لكن تبقى السنة منخفضة مقارنة مع عام 1985 و التي قدرت بـ 5.8 %.

✓ رغم التحسن في تعليم المرأة و تعديل القوانين لتسهيل مشاركتها في سوق العمل و التي عرفت ارتفاعا ملحوظا عما كانت عليه من قبل إلا أن مشاركتها لا تزال ضعيفة جدا ويرجع السبب في ذلك إلى أسباب اجتماعيه أو إلى العادات و التقاليد. [1]

فالمؤشرات الإحصائية لسنة 2011 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات تشير بأن تشغيل المرأة في تطور مستمر حيث تقدر نسبة النساء المشغلات حاليا بـ16.3% من مجموع الساكنة المشغلة، حيث أنتقل عدد النساء المشغلات من 1.193.500 سنة 2005 الى 1.474.000 سنة 2010 ثم إلى 1.561.000 سنة 2011 (وكانت تقدر هذه النسبة بـ 5% سنة 1977 و بـ 801% سنة 1987)، وتمثل نسبة التشغيل 5.9% عند النساء بدون تأهيل و 35% عند النساء حاملات شهادات المعاهد و مدارس التكوين و منها أكثر من النصف حاصلات على شهادات من الجامعات (52.5%).

[1] Lahcen Achy, o.cit, P02.

و بالنسبة لتوزيع السكان المشغلين حسب قطاعات النشاط في سنة 2011، فإن عدد النساء يمثل 3% في الفلاحة، و 1.6% في البناء و الأشغال العمومية، و 21.5% في الصناعة، و 4.3% في الخدمات التجارية، و 63.1% في الخدمات الغير تجارية.[1]

ورغم هذا التحسن في مساهمة المرأة إلا أن النسبة حسب تصريح **FMI** تبقى متدنية جدا.

✓ مساهمة القطاع الغير الرسمي بشكل كبير في إحتواء عدد هائل من الشباب و النساء (خاصة) الخريجين من الجامعات ومن مركز التدريب المهني غير أن العمال في القطاع الغير الرسمي تكون في أنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل الزراعة أو في المؤسسات الصغيرة الخاصة كالبيع في الشوارع، الإصلاح والصيانة، البناء. [2]

يوظف الاقتصاد الغير الرسمي نحو 40% من القوى العاملة الجزائرية ولا يشمل ذلك المعاملات المرتبطة بالسلع الاستهلاكية فحسب و إنما أيضا يشمل المدخلات الصناعية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة.

✓ البرامج التي أتبعتها الحكومة خاصة البرامج التكميلية خارج الميزانية العامة، و استقرار الاقتصاد الكلي بعد فترة من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، و الذي ساهم كذلك بنسبة كبيرة في ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة و الذي يعتبر المصر الأساسي للجزائر من العملة الصعبة[3] ، حيث أنه انطلاقا من توقعات صندوق النقد الدولي تراجع معدل البطالة يتماشى جنبا إلى جنب مع ارتفاع النمو الاقتصادي فالنمو كان يقدر بـ2.5% عام 2011 ليصل إلى نسبة 3.1% سنة 2012 و 3.4% سنة 2013 و يتوقع أن يبقى محافظا على هذه السنة إلى غاية 2017 أما بالنسبة للبطالة فإنها شهدت تراجعا متتاليا بنسبة 10% عام 2011 إلى 9.7% سنة 2012 و متوقع تراجعا بـ 9.3% عام 2013. [4]

---

[1] كلمة وزير العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي، طيب لوح، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، 6 مارس 2013، بن عكنون ، الجزائر، **www.mtess.gov.dz/mtss_ar.../2013/co_060313**، (2014/01/12)

[2] Lahcen Achy, op.cit, P02

[3] حاكمي أبو حفص، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[4] نسبة البطالة في الجزائر ستتراجع إلى 9.3 %عام 2012، 9-10-2012- ، **www.djazairess.com /16153** ، (10-11-2013) .

ورغم هذه التطورات التي شهدها سوق العمل في الجزائر و التراجع الملحوظ لمعدل البطالة خلال السنوات الأخيرة ، غير أنها لا تزال مرتفعة مقارنة مع غيرها من الاقتصاديات الناشئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يفسر هذا الانخفاض تحسن أداء سوق العمل بل بالعكس فإن إجمالي معدل البطالة و تراجعه يمس فئة الشباب و الذي يمثل نسبة كبيرة من البطالة.

مؤشر صرامة قوانين العمل : [1]

يتكون " مؤشر صرامة قوانين العمل " من متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية هي : مؤشر صعوبة التعيين، ومؤشر صرامة ساعات العمل، و مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة.

و تتكون كل المؤشرات الفرعية من مكونات عديدة، و تتراوح قيمها جميعا بين "صفر" و "100" مع ملاحظة أنه كلما ارتفعت القيم، ازدادت صرامة القوانين و الإجراءات الحكومية المعنية.

يقيس مؤشر صعوبة التعيين ما يلي : (1) ما إذا كان يحظر استخدام عقود محددة المدة في مهام تتسم بالاستمراريةّ، (2) و أقصى مدة مجمعة للحقوق محددة المدة، (3) و نسبة الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الموظف الجديد لأول مرة الى متوسط القيمة المضافة لكل عامل. وتحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كان محظورا استخدام العقود المحددة المدة للمهام المتسمة بالاستمرارية. و يحسب للبلد المعني تقدير "صفر" إذا كان من الممكن استخدامها في أية مهمة أخرى.كما تحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كانت أقصى مدة مجمعة للعقود محددة المدة أقل من 3 سنوات، و "0.5 نقطة "إذا كانت مدتها 3 سنوات فأكثر لكنها أقل من خمس سنوات، وتقدير "صفر" إذا كان من الممكن أن تستمر لخمس سنوات فأكثر، و أخيرا تحسب للبلد المعني " نقطة واحدة" إذا كانت نسبة الحد الأدنى للأجور إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل تبلغ 0.75 فأكثر، و "0.67 نقطة" للنسبة التي تبلغ 0.5 أو أكثر و لكنها تقل عن 0.50، كما يحسب "صفر" للبلد المعني إذا قلت النسبة 0.25. و يحسب تقدير (صفر) أيضا إذا كان الحد الأدنى للأجور حددته اتفاقية مفاوضات جماعية تسري على أقل من نصف قطاع الصناعات التحويلية أو لا تسري على الشركات الغير أطراف فيها. أو إذا كان الحد الأدنى للأجور منصوصا عليه في القانون و

[1] تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، (2011): البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مطبوعة مشتركة بين البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية ، واشطن، ص 39 .

لكنه لا يسري على العاملين الذين مازالوا في فترة التدريب. و تحسب نسبة 0.251(ومن ثم 0.33 نقطة) بصورة تلقائية في أربع حالات هي :

إذا لم يكن هنا حد أدنى للأجور، أو إذا كانت الآلية الإجرائية الخاصة بتعيين الحد الأدنى للأجور غير مطبقة في الواقع العملي، أو إذا لم يكن القانون ينص على حد أدنى للأجور لكن هنا مبلغ محدد يجري استخدامه صوريا كحد أدنى للأجور في القطاع الخاص، و إن كان ينص على حد أدنى للأجور في القطاع العام.

يتألف مؤشر" صرامة ساعات العمل" من خمسة مكونات هي : (1) ما إذا كانت هنا قيود على العمل ليلا،(2) ما إذا كانت هناك قيود على العمل في أيام العطلات الأسبوعية،(3) ما إذا كان أسبوع العمل يتكون من خمسة أيام و نصف اليوم أو أكثر من ستة أيام،(4) ما إذا كان من الممكن أن يمتد أسبوع العمل إلى 50 ساعة أو أكثر (شاملا الوقت الإضافي) لمدة شهرين سنويا استجابة للزيادة الموسمية في الإنتاج، و(5) ما إذا كان متوسط عدد أيا الإجازة السنوية مدفوعة الأجر لأي عامل له مدة خدمة تمتد لخمسة أعوام، وعشرة أعوام، يزيد على 26 يوم عمل أو يقل عن 15 يوم عمل.

ويتألف مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة من 8 مكونات هي : (1) ما إذا كانت العمالة الزائدة عن حاجة العمل لا تعطي للمشروع مبررا لفصل العمال، (2) ما إذا كان على صاحب العمل أن يخطر الغير (مثل أي مصلحة أو هيئة حكومية) عند فصل أي عامل زائد عن حاجة العمل. (3) ما إذا كان على صاحب العمل أن يخطر الغير عند فصل 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل،(4) ما إذا كان على صاحب العمل أن يحصل على موافقة الغير لإنهاء خدمات عامل زائد عن حاجة العمل، (5)ما إذا كان على صاحب العمل أن يحصل على موافقة الغير عند فصل 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل،(6) ما إذا كان القانون يلزم صاحب العمل بأن يأخذ في الاعتبار خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل إنهاء عقود العمالة الزائدة،(7) ما إذا كانت قواعد الأولوية تسري على العمالة الزائدة عن حاجة العمل، و(8) ما إذا كانت قواعد الأولوية تسري في حالة إعادة تعيين العامل.

و الجزائر في ظل الاهتمام الواسع بتحسين المرونة على المستوى الدولي وانعكاس ذلك على كفاءة سوق العمل و بالتالي الرفع من قدرته التنافسية عملت جاهدة من أجل تحسين قوانين علاقات العمل من جهة و أيضا تنويع عقود العمل من خلال تدعيم أجهزة جديدة لتدعيم تشغيل الشباب من جهة أخرى.

فبعد صدور القانون الأساسي العام للعامل [*] في الفترة الاشتراكية، جاءت عدة نصوص تشريعية و تنظيمية في مجال علاقات العمل، منها ما هو تطبيقي لهذا القانون الأساسي و منها ما جاء لتكييف علاقات العمل مع الوضع الجديد الذي فرضته الإصلاحات الاقتصادية. وبصفة عامة، شكلت جملة هذه النصوص تطور الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر. [1] [*]

ولقد أفصحت التعديلات القانونية المحدثة على قانون العمل إلى إنشاء أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا من طرف السلطات العمومية و بغرض دعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية و لمواجهة تدهور سوق العمل، وتقرر إنجاز هذه الأجهزة منذ 1987 و تم انطلاق عملها مع بداية سنة 1988 لأول مرة، وفي هذا السياق تم إدخال عدة صور جديدة للتشغيل بهدف توسيع سوق العمل، منها عقود العمل المحددة المدة، العمل في المنزل و عقود ما قبل التشغيل.

إن أجهزة الشغل متعددة وهي : [2]

1) الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل و تتضمن ما يلي :

برامج تشغيل الشباب، جهاز الإدماج المهني؛

2) الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية تتضمن ما يلي :

التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة ، الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف

---

[1] لطرش الطاهر(2011): الإطار المؤسسي لسوق العمل و سياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية و أثره على ديناميكية التشغيل، الملتقى الدولي الحر حول : إستراتيجية لحكومة للقاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،مخبر الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر،15-16 نوفمبر، ص 09.

[*] **القانون الأساسي العام للعامل** : سعى إلى وضع الأسس والقواعد التي يقوم عليها عالم الشغل .محاولة منه توحيد النظام القانوني الذي يحكم جميع العاملين بغض النظر عن القطاع عام أو خاص , إداري أو اقتصادي، حيث نص على : ((كل شخص يعيش من ناتج عمله اليدوي أو الفكري ولا يستخدم لمصلحته الخاصة غيره من العمال أثناء ممارسة نشاطه المهني)) .هذا هو المفهوم الذي حدده القانون الأساسي العام للعامل مع استثناء الأشخاص الذين يشتغلون لحسابهم الخاص.

[2] conseil national économique et social, (2002): evaluation des dispositifs d'emploi,rapport commission relation de travail, alger, p45.

لليد العاملة، عقود ما قبل التشغيل، برامج التنمية الجماعية، القروض المصغرة؛

3) أجهزة حماية وا ٍعادة الإدماج المهني المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛

4) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب)؛

5) أجهزة صيانة و ترقية الاستمارات تتضمن ما يلي :

جهاز صيانة التشغيل، ترقية الاستثمارات.

غير انه و رغم المحاولات الجاهدة للحكومة يبقى معدل البطالة مرتفعا و خاصة في صفوف الشباب المؤهل و الأقل تأهيلا ويرجع السبب في ذلك وفقا للدراسة التي قام به خبراء الصندوق النقد الدولي والتي تم فيها إصدار تقريرا عن سوق العمل و تغيراتها و البطالة في الجزائر من خلال تقييم للعوامل التي تؤدي إلى عدم خلق فرص العمل، ولقد كانت في الأساس راجعة إلى تصلب سوق العمل وجموده و فقدانه للمرونة و لاسيما في صفوف الشباب. [1]

انطلاقا من هذا التصريح فإن الأسباب التي تعوق خلق فرص العمل سببها الأساسي يرجع إلى ضعف مرونة سوق العمل هذا الأخير سيؤدي بالضرورة إلى ضعف كفاءة سوق العمل، ولقد و الشكل التالي يوضح مرونة سوق العمل خلال الفترة 2008 في هذا التقرير في:

شكل رقم(65): مرونة سوق العمل في الجزائر مقارنة مع مناطق العالم لسنة 2008

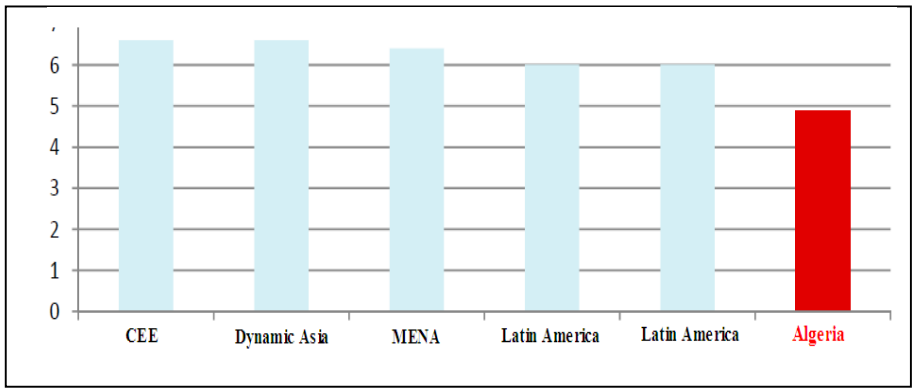

Source : David Furceri , (2012): unemployment and labor market development in Algeria, I working payer, Meddle East and central Asia Departement, WP/12/99, IMF, Washington,P25.

[1] David Fureceri, op.cit., P 10 .

انطلاقا من الشكل يتضح الضعف الشديد لمرونة سوق العمل حيث أنها تقع في آخر الترتيب مقارنة مع مناطق (أقاليم) العالم الأخرى، ويشير مؤشر مرونة سوق العمل بالنسبة للجزائر الى أنها جامدة بالأرقام المطلقة أي سجلت 5 نقاط من أصل 10 نقاط، و أقل من غيرها من البلدان في منطقة الشرق الأوسط و البلدان الناشئة و هذا المؤشر يتم توضيحه بالتفصيل في تقرير ممارسة الأعمال و هذا الأخير الذي يقيس المرونة في تنظيم العمل و على وجه التحديد ما يخص التعيين و التكرار و جمود ساعات العمل و الفصل عن العمل.

حيث أنه حسب هذا التقرير تعتبر القواعد و التشريعات الجيدة المنظمة للعمل تنطوي على مرونة كافية تساعد العاطلين عن العمل حاليا أو العاملين في القطاع الغير رسمي على الحصول على وظائف جديدة في القطاع الرسمي، ومن شأن هذه التشريعات أن توفر الحماية المناسبة للعاملين حتى لا تتأثر إنتاجيتهم.

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال القوانين و الإجراءات الحكومية المنظمة للعمل و على وجه التحديد ما يتعلق منها بتوظيف العاملين و فصلهم من العمل و مدى صرامة ساعات العمل.

أما فيما يخص توظيف العاملين فلقد قام هذا التقرير بمسح شامل لدراسة مدى مرونة تنظيم العمل في الجزائر وأثر ذلك على كفاءة (أداء) سوق العمل و لقد اعتمدت في ذلك دراسة المؤشرات التالية: [1]

1- مؤشر صعوبة التعيين (0- 100)

* قابلية تطبيق العقود المحددة المدة و الحد الأقصى لها؛

* الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الموظف الجديد لأول مرة.

2- مؤشر صرامة ساعات العمل (0- 100)

* القيود على العمل ليلا و في عطلة نهاية الأسبوع؛

* الحد الأقصى المسموح به لعدد الأيام و الساعات في أسبوع العمل، شاملا وقت العمل الإضافي؛

* أيام الإجازة السنوية المدفوعة الأجر.

[1] تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، المصدر سبق ذكره، ص40.

3- مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة (0- 100)

* شروط الإخطار و الموافقة الخاصة بفصل عامل زائد عن حاجة العمل أو مجموعة من العمالة الزائدة عن حاجة العمل؛

* الالتزام بالنقل أو إعادة التدريب و قواعد الأولوية الخاصة بالعمالة الزائدة و إعادة التعيين.

4- مؤشر صرامة قوانين العمل (0- 100)

* المتوسط البسيط لمؤشرات صعوبة التعيين، و صرامة ساعات العمل، و صعوبة الاستغناء عن العمالة الزائدة؛

5- تكلفة الاستغناء عن العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)

* اشتراطات الإخطار ومكافآت نهاية الخدمة و الغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، محسوبة في شكل أسابيع من الراتب.

1) مؤشر صعوبة التعيين : يقيس هذا المؤشر الحد الأدنى للأجور للعامل لأول مرة و الذي يبلغ من العمر 19 سنة أو أجور المتدرب و الجدول التالي يوضح الحد الأدنى للأجور الذي تطبقه الجزائر عبر الزمن 2008-2014 مع نسبة التغير:

جدول رقم (43)* :الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعامل

(توضيح القيمة و النسبة للفترة 2008 -2014 "دج")

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الحد الأدنى للأجور	211,2839715	164,2571062	158,8835492	158,2258417	228,1134564	204,8230727	219,0605591
نسبة الحد الأدنى للأجور	0,418955956	0,42407893	0,350135983	0,299098864	0,418900264	0,375105686	0,40317994

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع:

World Bank,(2014): Doing Business, DC: World Bank Group, Washington.

* الاصدارات تختلف باختلاف السنوات

يوضح الجدول ارتفاعا ملحوظا للحد الأدنى للأجور في الجزائر سنة بعد سنة و لكن يبقى تغيره متواضعا مقارنة مع الدول الأخرى، و يتضح ذلك جليا من خلال التغير في نسبة الحد الأدنى للأجور عبر الزمن لنفس المدة إذ أن النسبة لم تعرف تغيرا كبيرا فهي دائما محصورة بين(0.2 و0.4).

و يعود التغير الطفيف للحد الأدنى للأجور و إن عرف ارتفاعا إلى الإصلاحات الاقتصادية المتواضعة و التي لم تكن فعالة خاصة على مستوى سوق العمل و حسب التقرير فالجزائر لم تقم بأي تغييرات فعالة خاصة بالنسبة لقوانين العمل و حماية العمال من المعاملة السيئة و الغير عادلة لأرباب العمل، و ضمان كفاءة التعاقد بين أحاب العمل و العمال و ذلك لزيادة مرونة سوق العمل و هذا ما جعل سوق العمل لا يكتسب مرونة و يحدد ضمن مؤشر جمود التوظيف.[1]

وترجع الزيادة في الأجور وا ٍن كانت ضئيلة إلى مطالب النقابات العمالية (النقابة العامة للعمال الجزائريين و أرباب العمل) وذلك بهدف مواكبة القدرة الشرائية و المحافظة على الاستقرار الاجتماعي و إن كانت هذه الزيادة إلا مبادرة للحكومة لتخفيض حدة الاحتجاجات و الإضرابات التي أعلنت عنها النقابة و التي تم تطبيقها في جميع قطاعات العمل خلال السنوات الأخيرة.

وبالاعتماد على الدراسات التي قام بها خبراء تقرير ممارسة أنشطة الاعمال فإنه يمكن توضيح تغيرات توظيف العمل حسب المؤشرات المعتمدة من طرف البنك الدولي و ذلك حسب الجدول التالي :

[1] World Bank,(2013): Doing Business, DC: World Bank Group, Washington, p

جدول رقم(44) : تغيرات توظيف العمل في الجزائر من 2006 – 2010

0- 100 0 – 100 0 – 100 0 - 100 (%من الراتب) (أسابيع من الراتب)

المؤشر / السنة	مؤشر صعوبة التوظيف	مؤشر جمود ساعات العمل	مؤشر الفصل عن العمل	جمود قوانين العمل	تكاليف العمالة بخلاف الأجور	تكاليف الفصل عن العمل(أسابيع من الراتب)
2006	44	60	50	51	27	17
2007	44	60	30	45	27	17
2008	44	60	40	48	27	17
2009	44	60	40	48	/	17
2010	44	40	40	41	/	17

المصدر : من إنجاز الباحثة بالاعتماد على:

تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للسنوات 2006 – 2007 – 2008 – 2009 –2010.(*)

و لقد خلص تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لسنة 2013 – 2014 إلى النتائج التالية حول توظيف العاملين في الجزائر فيما يلي :

- الحكومة الجزائرية لم تقم بأي إصلاحات فيما يخص أنشطة الأعمال أما فيما يخص توظيف العاملين فإن القوانين و اللوائح لا تزال صارمة و لم يتم تعديلها لحماية العاملين،خاصة و أن الإصلاحات في شتى المجالات تساعد الاقتصاد على النمو بشكل أسرع و بالتالي توفير عدد كبير من فرص العمل، خاصة توفر عدد متزايد من الوظائف في القطاع الرسمي غير انه في الجزائر هناك ضعف الإصلاحات من جهة و القطاع الرسمي و رغم تعديل قوانين سوق العمل في الجزائر غير أنها و الذي لا يزال يعاني من صرامة القوانين و جمود حاد و هذا ما أضعف مرونة سوق العمل؛
- انعدام الأمن المرن لحماية العمال من أصحاب العمل خاصة في القطاع الغير الرسمي و الذي يتم التصريح فيه بالكثير من العمال الغير دائمين و ساهمت في ذلك القوانين الصارمة التي تكون لها آثار سلبية خطيرة تضعف من حرية ممارسة الأنشطة و تضعف بالتالي من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات

(*) بالنسبة للسنوات 2012 – 2013 – 2014 فلقد تم تغيير طريقة الدراسة و تم تفصيل المؤشرات بأكثر دقة كما أنه تم الاعتماد على المؤشرات التالية :

- مؤشر صعوبة التوظيف يشمل خمس متغيرات؛
- مؤشر جمود ساعات العمل و يشمل إحدى عشر متغيرا؛
- مؤشر صعوبة التكرار و يشمل ثمانية متغيرات؛
- مؤشر تكاليف التكرار و يشمل ثمانية متغيرات.

خاصة صغيرة الحجم و من بين هذه الآثار :تدني خلق فرص عمل، صغر حجم الشركات، ضعف الاستثمار في البحث و التطوير، و ارتفاع معدلات البطالة وأيضا تقادم المهارات و عدم تجديدها و هذا ما أضعف كفاءة سوق العمل في الجزائر و بالتالي تدني القدرة التنافسية و انعكاس ذلك بالسلب على نمو الإنتاجية، و الشكل التالي يوضح مؤشرات كفاءة سوق العمالة الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمية.

شكل رقم (66) : كفاءة سوق العمالة الجزائري و ترتيبه انطلاقا من المؤشرات لسنة 2014/2013

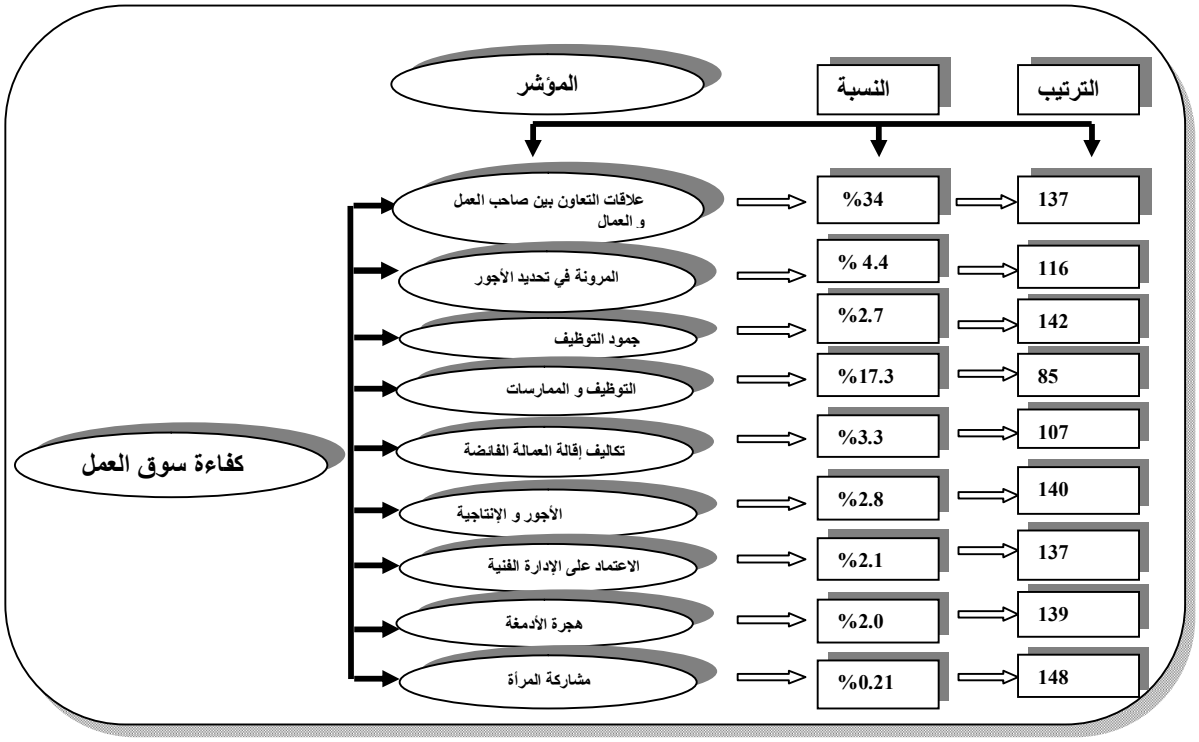

المصدر :الشكل من انجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي :

Klaus Schwab, (2013):The Global Competitiveness Report 2013 – 2014, World Economic Forum, The World Bank and the African Developement Bank, , p 125 (بتصرف مع الترجمة)

ويوضح الشكل عدم تمتع سوق العمل بكفاءة تخوله من اكتساب قدرة تنافسية تجعله في مصنف الدول المتقدمة، كسويسرا التي احتلت المرتبة الأولى عالميا في التنافسية خمسة سنوات على التوالي 2009 إلى 2013 و كانت نقاط قوتها تتجسد بالدرجة الأولى في كفاءة سوق العمل و أيضا في عوامل الابتكار فضلا عن قطاع الأعمال، حيث جاء في تقرير التنافسية بأن مؤسسات البحث العلمي في سويسرا

تعد من بين أفضلها في العالم خاصة فيما يخص التعاون القوي بين القطاعات الأكاديمية و سوق العمل، كما أن قوة سوق العمل تستمد من إنتاجيتها العالية بفضل الابتكار و الذي يغذي حركة العمل و التدريب المستمر للتكيف الواسع مع أحدث التقنيات، بالإضافة إلى تمتع سوق العمل بالتوازن بين حماية العامل و مصالح أرباب العمل و هذا ما يعرف بالأمن المرن.[1]

و الجدول التالي يوضح مقارنة الجزائر بكل من سويسرا الأولى عالميا وقطر الأولى عربيا في مؤشر كفاءة سوق العمل مع الجزائر.

جدول رقم (45): مقارنة الجزائر و سويسرا و قطر في مؤشر كفاءة سوق العمل الفترة 2010-2013

البلد	السنة	2010		2011		2012		2013	
		الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
سويرا	العام	1	5.6	1	5.7	1	5.7	1	5 .7
	كفاءة س/ع	2	5.9	1	6.0	1	5.9	2	5.8
قطر	العام	17	5.1	14	5.2	11	5.4	13	5.2
	كفاءة س/ع	14	5.0	22	4.9	14	5.1	6	5.3
الجزائر	كفاءة س/ع	123	3.7	137	3.41	144	2.8	147	2.9

المصدر : من انجاز الباحثة بالاعتماد على المصدر التالي و لكن لسنوت مختلفة من 2010 إلى 2013

Klaus Schwab," The Global Competitiveness Report ", World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland. (بتصرف مع الترجمة)

الجدول يظهر الفرق الشاسع بين دولة تحقق كل سنة المرتبة الأولى عالميا في القدرة التنافسية و ذلك بفضل كفاءة سوق العمل حيث أنها حققت المرتبة الثانية عالميا في هذا المؤشر خلال سنة 2010 لتتصدر القائمة لسنتين متتاليتين بعد ذلك و إن تراجعت إلى المرتبة الثانية سنة 2013 و لكن ذلك لم يعق قدرتها التنافسية، نفس الأمر بالنسبة لدولة قطر الدولة الأولى عربيا في تقرير التنافسية إذ يعود الفضل إلى كفاءة سوق العمل.

[1] Rogier De Langhe , Why is Switzerland the most competitive economy in the world?, **http://www.quora.com/**

أما بالنسبة للجزائر فجمود سوق العمل هو الذي يضعف تنافسية اقتصادها حيث أن التعديلات في قوانين العمل لم تغير شيئا جوهريا في علاقات العمل و ذلك لأنها ما زالت تتضمن العناصر الرئيسية لتنظيم هذه العلاقات لا سيما في مجال الطبيعة غير المحدودة لعقود العمل و الانفصال بشكل عام بين مستويات الأجور و الإنتاجية و الذي يعكسه التساوي في الأجور بين كل من يحتلون منصبا متماثلا، حتى و إن تم إدخال تخفيض بسيط في هذا المجال بإخضاع تحديد الأجور في المؤسسات الاقتصادية إلى مفاوضات جماعية بين أرباب العمل و النقابات و ليس الى قواعد قانونية كما كان معمول به في إطار القانون الأساسي العام للعامل.

من جهة أخرى، لا يزال الإطار المؤسسي الجديد يميل بشكل لافت إلى حماية عنصر العمل و ليس الظروف الملائمة لكي يعمل سوق العمل بكفاءة، و هو ما يجعل هذه القوانين توصف بالحمائية و بالفعل يصعب في إطار هذه القوانين، وضع حد لعلاقة العمل سواء كان لأسباب اقتصادية أو حتى لأسباب تأديبية، فضلا عن ذلك، يحدد هذا الإطار المؤسسي قواعد صعبة و جد معقدة في تسوية النزاعات الفردية و الجماعية للعمل، و يعتبر ذلك من وجهة نظر المؤسسات إطارا تقييديا يصعب ضمنه استعمال عنصر العمل كآلية لضبط النشاط الاقتصادي لهذه المؤسسات.

و يولد هذا الإطار المؤسسي آثارا ملازمة لسوق العمل يمكن الإشارة إلى أهم عنصرين فيما يلي : [1]

- ✓ **ضعف مرونة العمل** : إن ضعف المرونة تعتبر صفة ثابتة في سوق العمل في الجزائر على أساس أن الإطار المؤسسي يحدد بشكل واضح الوضع الذي يجب أن تكون عليه علاقة العمل في كل حالة، حيث يشير قانون العمل الى أن عقود العمل غير محدودة المدة تعبر عن علاقة العمل الأساسية و العامة، حيث لا توجد أية إمكانية لانتهاء هذه العلاقة قبل بلوغ سن التقاعد غلا في حالات جد استثنائية مثل الإقصاء بسبب تأديبي أو وفاة العامل، من جهة أخرى، لا يشير قانون العمل إلى أي إمكانية لتعديل مدة العمل كقاعدة تستعملها المؤسسات لمواجهة تطور السوق، بينما يؤكد على ضرورة توضيح ى منصب العمل بكل دقة بالنسبة لكل عامل يتم توظيفه مع عدم الإشارة إلى أي إمكانية لتغيير هذا المنصب عندما تقتضي الظروف ذلك، المهم إلا في حالات الإجراءات التأديبية.

([1]) لطرش الطاهر،المصدر سبق ذكره، ص9.

✓ **الانفصال بين سياسات الأجور و سياسات الإنتاجية** :يتعلق الأمر هنا خصوصا عندما توجد صلابة على مستوى الأجور لا سيما نحو الانخفاض. حيث تصبح الأجور و كأنها عبارة عن تكاليف ثابتة. في ظل هذا الظرف لا يرتبط تحديد الأجور بتطور الإنتاجية و هو ما يؤدي في المدى الطويل الى ظهور حالة اختلال بين موارد المؤسسة و تكاليفها تعيقها مستقبلا على الاستمرار في عملية التوظيف، بل قد يؤدي بها ذلك الى الإفلاس اذا لم تتوصل الى إستعادة توازنها. حتى و إن كانت مستويات الأجور في الجزائر منخفضة نسبيا، إلا أن سياسة الأجور لا تستجيب إجمالا الى مقتضيات الإنتاجية، ورغم أن الإصلاحات الاقتصادية قد أدخلت بعض المرونة في هذا المجال، إلا أن سياسة الأجور لم ترق بعد لتكون آلية تستعمل تماشيا مع تطور مستوى إنتاجية العمل، و يعكس ذلك بشكل ما نوعا من الصلابة في الإطار المؤسسي لسوق العمل.

و يرجع السبب الأساسي في ضعف مرونة سوق العمل و صلابته من جهة و ضعف القدرة التنافسية من جهة أخرى إلى عدم مواكبة مخرجات التعليم العالية مع احتياجات سوق العمل، و هذا ما سيم توضيحه.

المطلب الثاني: واقع تعديل الأنظمة التعليمية لمواكبة الانماط الجديدة لاحتياجات سوق العمل :

لقد أصبح معروفا أن الفرد الذي يحصل على مزيد من التعليم يحصل على فرص أكثر و على عائد أعلى، عندئذ لو كان اختلاف درجة التعليم يعبر عن الاختلاف في الانتاجية بالنسبة للفرد فالتوسع في الاستثمار بالتعليم الذي يعتبر شكلا من أشكال الاستثمار برأس المال البشري يؤدي الى زيادة عدد الأفراد المجتمع الذي يحصلون على فرص وظيفة أفضل. و بشكل غير مباشر فإن هذا يعني أن هناك تحولا بالإنتاجية سينعكس ايجابيا على الاقتصاد من خلال التعامل مع عوامل الانتاج الأخرى و استيعاب التغير التكنولوجي و المعرفة الجديدة.

ان التعليم و التدريب يفترضا فيهما أن يصفا مهارة العامل التي تجعله يتميز بكفاءة في مجال ما، و تجعل منه عنصرا مطلوبا في العملية الانتاجية بحيث تميزه عن عنصر آخر، فهو لم يعد عاملا عاديا

بعد حصوله على التدريب و اكتساب المهارة، يستبدل مقابل عامل آخر له أجر أقل، بل متخصص يخضع لنظام سوق مختلف عن سوق العمالة العادية. [1]

و هذا ما يميز عصر المعرفة الذي يعتبر القدرة التنافسية مسعى كل الدول و الشركات، اذ أصبح التعليم و التدريب يحققان معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج و الانتاجية و ذلك بالقدرة على التحكم في التكنولوجيا من جهة و القدرة على الخلق و السيطرة و التوجيه و القيادة و انعكاس ذلك على تحسين نوعية الانتاج و الاستخدام الأكفأ للموارد الاقتصادية وبالتالي التقليل من التكاليف ليصبح الانتاج من السلع و الخدمات قادرا على المنافسة في الأسواق الدولية على أساس النوعية والسعر.

ونظر ا للأهمية القصوى للتعليم خاصة الجامعي و التدريب المهني فإن الجزائر تولي اهتماما خاصة بمنظومة التعليم العالي وذلك في اطار استراتيجية جديدة تسعى الى تطويرها كلما استدعت المتغيرات و ذلك لاستيعاب النتائج التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي ميزت البلاد و التي ما انفكت تزداد تعقيدا.

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة و توجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002، حددن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي استراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2004-2013 و تتضمن هذه الاستراتيجية، في أحد محاورها الأساسية، اعداد و تطبيق اصلاح شامل و عميق للتعليم العالي، تتمثل المرحلة الأولى لهذا الاصلاح في وضع هيكلية جديدة للتعليم ذات ثلاث أطورا تكوينية : ليسانس – ماستر – دكتوراه، أي هيكلية تستجيب للمعايير الدولية، و تكون مصحوبة بتحسين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية، و باعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي.[2]

و هذا الاصلاح الذي شرع فيه، في محيط يتسم بتحولات سريعة، يرمي الى :[3]

✓ الموائمة بين المتطلبات الشرعية للديمقراطية للالتحاق بالتعليم العالي و المتطلبات الضرورية لضمات تكوين نوعي؛

---

[1] وصاف سعيدي، عوديا مولود، (2004): الاستثمار البشري كمحور أساسي لنمو القطاع التصديري، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءة البشرية ،جامعة ورقلة، الجزائر، 09-10 مارس 2004 .

[2] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي،(2007): اصلاح التعليم العالي، الجزائر، ص07، **www.onec.dz** .

[3] نفسه، ص 11.

- ✓ اعطاء مفهومي التنافس و الاداء كل مدلولاتهما؛
- ✓ ارساء أسس الحكامة الراشدة للمؤسسات تستند على المشاركة و التشاور؛
- ✓ اشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد؛
- ✓ تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشباع الثقافي و العلمي على الأصعدة الوطنية و الاقليمية و الدولية؛
- ✓ تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة مابين الجامعة و عالم الشغل و تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن؛
- ✓ التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم التكنولوجيا.

أما فيما يخص الأهداف الإنمائية في ظل التنمية 2010-2014 خصصت الحكومة الجزائرية غلافا قدره 286 مليار دولار لتعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و ستوجه 40% من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائر بهدف تعزيز التنمية البشرية، حيث يخصص البرنامج ميزانية تقدر بـ 9386.6 مليار دينار من مجموع الاستثمارات، اي 24.24%من المجموع الذي يقدر بـ 21.214 مليار دج (286 مليار دولار)، لهذا المحور العام الذي يدرج لتحسين التعليم في مختلف أطوراه (الابتدائي، المتوسط، الثانوي، الجامعي، والتكوين المهني) الى غير ذلك من المجالات الأخرى[1]، و الجدول التالي يوضح توزيع الغلاف المالي الذي يفوق 1000 مليار دج الموجه الى التنمية البشرية حسب القطاعات.

[1] نصيرة قوريش ، المصدر سبق ذكره ، ص 39 .

جدول رقم (46) : توزيع الغلاف المالي (حجم الاستثمارات على القطاعات).

القـــطـــــاعـــــات	مبلغ المخصصات المالية (الوحدة، مليار دج)	النسبة المئوية (%)
التربية الوطنية	852	8.41
التعليم العالي	852	8.57
التكوين و التعليم المهنيين	178	1.75
الصحة	619	6.11
السكن	3700	36.55
الطاقة	350	3.45
المياه	2000	19.75
التضامن	40	039
الشباب و الرياضة	1130	11.16
المجاهدين	19	0.18
الشؤون الدينية	120	1.85
الثقافة	140	1.38
الاتصال	106	1.04
المجموع	10122	100

المصدر: نصيرة قوريش،(2011): التنمية البشرية في الجزائر و أفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية،الشلف، الجزائر، ص40.

ويتوقع إنجاز مايلي:

قطاع التربية والتعليم: هدفا للارتقاء بهذا القطاع، خصص له مبلغ يقدر بـ 852 مليار دينار لإنجاز هياكل تربوية ضرورية لتوفير التعليم لكل طفل جزائري، حيث ينتظر انجاز أكثر من 3000 وحدة من داخليات المطاعم والتي أوكلت انجازها لوزارة التربية الوطنية.

كما تم تخصيص غلاف مالي قدر بـ 868 مليار دينار للتعليم العالي لأجل توفير 600000 مقعد بيداغوجي، و 400000 سرير، و 44 مطعما جامعيا، كما خصص غلاف مالي بحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين، موجه خصوصا لإنجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية.

أما بقية الغلاف المالي فهي موزع على القطاعات الأخرى كما يوضحه الجدول السابق، ولما كان التعليم الأداة الأساسية لمواكبة التغيرات السريعة خاصة التكنولوجية منها وما أدت من تغير في طبيعة المهن في سوق العمل حيث اختفت مهن وحرف وظهرت أخرى جديدة وبالتالي يمثل الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من اليد العاملة خاصة المؤهلة، كما يوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات العمل الوطني، وانطلاقا من البرامج التي تسعى

الحكومة لإنجازها في مجال التعليم فلقد كان لها الدور الفعال في تطوير منظومة التعليم العالي, ويتضح ذلك جليا من خلال الأرقام المسجلة منذ الاستقلال حيث تم إنشاء 60 مؤسسة جامعية موزعة على 41 ولاية، تزداد تعداد الأساتذة عن ما يزيد عن 29000 أستاذا، تعدادات الطلبة ما يقارب 902300 طالبا من بينهم 43500 مسجل في الماجيستروالدكتوراه، وتخرج أكثر من مليون دولار. [1]

ويعود الفضل في هذا التطور السعي الحثيث لإصلاح الجامعة الجزائرية بداية من 1971 والتعديلات التي تبعته لخلق الظروف التي تمكن الجامعة من الانخراط الكلي في سيرورة التنمية ذات الديناميكية المتسارعة التي باشرتها البلاد والتي تتطلب امتلاك المعرفة والتحكم في التكنولوجيا وهذا ما يجمع بين النجاعة والتنافسية، غير أن هذه التعديلات ما فتأت إن تبرز مجموعة من الاختلالات على مستواها خاصة بعد التوسع الذي عرفته الجامعات الجزائرية والحاجة الاجتماعية للتعلم ومدى مواكبة سوق العمل للأعداد الهائلة من خريجي الجامعة.

فالتعليم و العمل عنصرين متلازمين، ولابد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق المواءمة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها الجامعة واحتياجات سوق العمل المستقبلية، ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانيات المالية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل، وهدر الطاقات الشبابية، وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل، و تفاقم البطالة المقنعة من خلال إعداد كبيرة من الخريجين الباحثين عن عمل في تخصصات غير مرغوب فيها، وبهذا تكون عالة على المجتمع، كما يلازم عدم المواءمة، نمو غير متوازن مع متطلبات التنمية المستدامة، ولذا فإن المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، ينبغي أن تنطلق من سياسات خطط التنمية، بحيث تكون هناك رؤية واضحة عند المخططين للاحتياجات المستقبلية تمكن الجامعات من إعادة هيكلة وندرة البرامج التعليمية وفقا للمنظور المستقبلي للدولة. [2]

و الجزائر و رغم الجهود المبذولة و التي تم التطرق لها سابقا الا انها تظل تعاني من مشكلة عدم

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المصدر سبق ذكره، ص 05 .

[2] الربيعي سعيد، (2008): التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، الأردن، ص 170.

مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل و يعود ذلك الى الاسباب التالية: [1]

- ✓ عدم وجود معلومات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل؛
- ✓ معالجة مشكلة الزيادة الكبيرة في أعداد خريجي الثانوية بقبولهم في تخصصات قد لا يحتاجها سوق العمل؛
- ✓ سرعة تغير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة الجامعة لهذا التغير؛
- ✓ عدم إقبال العدد الكافي من الطلاب في بعض التخصصات العلمية والبرامج المستقبلية؛
- ✓ أعداد كبيرة من الخرجين في العديد من التخصصات تفوق حاجة المجتمع إذ أن النمو السنوي للخريجين أكثر من نمو الوظائف الجديدة المتاحة؛
- ✓ ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط للقوى العاملة؛
- ✓ حاجة خريجي الجامعة إلى تنمية بعض المهارات الأخرى غير التخصصية الملائمة لاحتياجات سوق العمل.

كل هذه الأسباب أدت إلى إعادة النظر في ضرورة إدخال تعديلات طارئة وجدرية في أهم مشروع استثماري على المستوى العالي وهو مشروع التكوين الجامعي وطرق ترقية مخرجاته لتلائم مستجدات الساحة المحلية, الوطنية والدولية وهذا ما أدى إلى تبني الحكومة الجزائرية لنظام تكويني جديد هو نظام **LMD** والذي يهدف إلى: [2]

- ❖ مساعدة الطالب في اختيار مساره والمشاركة في فهم تكوينه حيث أنه يسمح بالانتقال من المسار المفروض إلى المسار الحيوي, التي تبدو فيه ذاتيته وهذا ما يساعده على التكوين الفردي حيث تكون الفرق البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني؛
- ❖ إرساء نظام تكوين مرن وإعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والعالمية على المستوى الاقتصادي, العلمي، الاجتماعي والثقافي؛

---

[1] السلطان خالد بن صالح، (2005): المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات وثيقة الأمير عبد الله بن عبد العزيز, 2005/01/30 ، السعودية.

[2] سعدوعادل، هارون أسماء، (2010): التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية لواقع نظام LMD،الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية،جامعة زيان عاشور، الجلفة،الجزائر، 20 – 19ماي 2010،ص 140.

- ترقية استقلالية الجامعة بيداغوجيا مع ضمان التقييم المستمر لها ولبرامجها؛
- إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعي وذلك بتحديث البرامج التكوينية (من خلال مراجعة البرامج وتنويع وتعديل المسالك أثناء الدراسة في مجالات التكوين) لتكون نوعية ومنظمة وملائمة لمتطلبات سوق العمل، وذلك بالتشاور مع القطاع الاقتصادي في إطار خطط الدولة التنموية؛
- تفتيح الجامعة على العالم الخارجي قصد تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية؛
- تشجيع وتنويع التعاون الدولي في الجوانب البيداغوجية و/أو التقنية؛
- تسهيل معادلة الشهادات لتسيير حركية الطلبة داخل الوطن وخارجه؛
- التركيز على آليات الاستقبال والتوجيه والدعم البيداغوجية للطلبة؛
- تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها لتكون جامعة حيوية وعصرية.

والحكومة الجزائرية وفي ظل هذه الإصلاحات لا تولي اهتماما بالجامعة فقط ومخرجاتها وإنما يتزايد اهتمامها ببرامج التدريب المهني وإعادة التأهيل والذي يعبر عن عملية اكتساب مهارة واتقانها وتطبيقها فيما بعد مما يجعل التكوين المهني يقع في قلب العلاقة بين النظام التربوي التعليمي من جهة (اكتساب مهارة وإتقانها) وبين النظام الإنتاجي أو سوق العمل (تطبيقها فيما بعد) من جهة ثانية.[1]

حيث تسعى الحكومة إلى توسيع مجالات التعليم الفن والتدريب المهني وزيادة قدرتها الاستيعابية وزيادة مناطق تواجدهما ودعم إنشاء المزيد من المعاهد والمراكز التدريبية لمختلف التخصصات والمستويات التعليمية لاستقطاب التسربات الطلابية من المدارس والكليات، فالتدريب في جميع دول العالم أصبح صناعة كبيرة في نظرياته وأهدافه وأهميته وتنظيمه ومحتواه وطريقته وتجهيزاته وتكلفته وعوائده[2]، ويتضمن التكوين المهني في الجزائر خمس أنماط من التكوين هي: التكوين الإقامة، التمهين، التعليم المهني عن بعد, التكوين عن طريق الدروس المسائية، التكوين المستمر، خمسة مستويات تأهيل وفروع تكوينية بتخصصات تحدها مدونة التكوين، ولمواكبة التغيرات العالمية وفي ظل الإصلاحات المستمرة للمنظومة وللربط بين التكوين المهني وسوق العمل تم إدراج ما يعرف بالتعليم المهني بداية من شهر

(1) Ministre de la formation et de l'enseignement professionneles, **www.mfep.gov.dz**

(2) آدم حديدي، محمد خالدي،آخرون، إشكالية الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في الجزائر، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية،المصدر سبق ذكره،ص 366.

سبتمبر 2005 وتعرفه وزارة التكوين والتعليم المهني بأنه دورات تدريبية في مكان العمل مع استمرار في تلق المزيد من التعلم. [1]

ولقد كان للتعليم والتدريب المهني أهمية كبرى في اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ويظهر ذلك في برنامج إيرسموس، موندوس , **Mundes Erasmus** و تمبوس **Tempus**ويسعى هذا البرنامج إلى تعزيز عمليات تبادل الطلاب والباحثين والموظفين الأكاديميين ودعم التنقل لا سيما من بلدان من خارج الإتحاد الأوروبي إلى دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي، ببينما يدعم تمبوس وهو برنامج الإتحاد الأوروبي عملية تحديث التعليم العالي في البلدان الشريكة وقد تم تصميم البرنامج بحيث يشجع التعاون بين المؤسسات التعليم العالي في الإتحاد الأوروبي في البلدان الشريكية' كما يهدف إلى تطوير أنظمة التعليم العالي في هذه البلدان بالتعاون مع مؤسسات دول في الاتحاد الأوروبي كما يسعى هذا البرنامج إلى تشكيل مراكز البحث لتنمية الموارد البشرية.

ويقدم برنامج إيراسموس، موندوس**Erasmus,Mundes** الدعم إلى: [2]

❖مؤسسات التعليم العالي التي ترغب في تنفيذ برامج مشتركة على مستوى الدراسات العليا أو إلى نشاء شراكات التعاون المشترك بين الجامعات من أوروبا والبلدان المستهدفة أخرى؛

❖طلبة منفردين، باحثين وموظفي الجامعة الذين يرغبون في قضاء دراسة/بحوث/تدريس فترة في سياق أحد من البرامج المشتركة المذكورة أعلاه أو شركات التعاون.

ويهدف هذا البرنامج إلى :

يراسموس، موندوس 2009-2013 هو برنامج للتعاون والتنقل في مجال التعليم العالي من أجل:

- تعزيز الجوة في التعليم العالي الأوروبي؛
- ترقية الاتحاد الأوروبي كمركز للتميز في التعليم في جميع أنحاء العالم؛
- تعزيز التفاهم بين الثقافات من خلال التعاون مع دول العالم الثالث وكذلك لتنمية دول العالم الثالث في مجال التعليم العالي؛

---

[1] Idem .

[2]European commission, (2014) : Erasmustprograme guide, valid as of 01 January 2014, version 03, 09/01/2014,P12 (بتصرف)

– يهدف إلى أن يصبح أداة أكثر فعالية لمعالجة الاحتياجات الفعلية لتنمية رأس المال البشري في أوروبا وفي الدول الشريكة.

– الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو ضمان المهارات والمؤهلات عبر حدود الوطن وخارجها ومواكبتها لاحتياجات سوق العمل من خلال الأدوات وسياسات التعليم والتدريب التي تتماشى مع ذلك وبالتالي الإسهام في تحقيق أهداف أوروبا لسنة 2020، والمتمثلة في كسب القرة التنافسية والعمالة والنمو وذلك من خلال التكامل بين أهداف التعليم ونجاعة سوق العمل.

ولقد خصص الاتحاد الأوروبي ميزانية تقدر ب 14.7 مليار دولار لمدة سبعة سنوات مع زيادة لهذه القيمة بنسبة 40 % مقارنة مع مستويات الإنفاق, والجزائر تستفيد سنويا من هذا البرنامج (**برنامج تمبوس**) المكتب الوطني لتمبوس بالجزائر يهدف تحقيق مايلي: [1]

– تشجيع مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال المشاركة في مشاريع مشتركة ومشاريع التدابير الهيكلية التي تساهم في تطوير وا ٍصلاح المؤسسات والنظم التعليمية على المستوى الوطني؛

– تقديم النصائح خلال الصيانة؛

– مساعدة في إدارة المشاريع المفتوحة متابعة على أرض الواقع.

ومن أهم المشاريع التي دخلت إليها الجزائر بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي هو مشروع التكتل المكتبي **Meda Tempus** الذي يهدف إلى وضع شبكة جهوية ما بين المكتبات الجامعية، وهذه المبادرة التي تمت مباشرتها عام 2005 قد تم تمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار البرنامج الأوروبي لاستكمال مشروع التعاون في مجال التعليم العالي بين الجزائر والمفوضية الأوروبية الذي يهدف إلى تمديد الشبكة على كل المكتبات الجامعية الجزائرية ووضع دليل عام المخزون الوثائقي الجامعي الذي تم تمويله بقيمة 30 مليون يورو بموجب برنامج التعاون الإقليمي لميدا.

وأبرز هذه التكتلات المكتبية هو مشروع **Media Mempus** و الذي يضم تسعة مكتبات جامعية منتشرة على الوسط والشرق الجزائري إضافة إلى مركز البحث للإعلام العلمي والتقني، ويدخل هذا المشروع في

---

[1] Bureau National Tempus Algérie, Erasmust 2014-2020, **services.mesrs.dz/tempus/index%20fre.htm**

إطار برنامج تمبيسس**TEMPUS** المتعلق بالدعم الأوروبي للتعليم العالي في الجزائر حيث يمثل برنامج ميدا **MEDA** الإطار المالي الرئيسي للشراكة الأورومتوسطية ، و يسعى هذا إلى التسيير الأحسن للمكتبات الجامعية العضوة فيه، من خلال تنسيق الجهود فيما بينها لتطوير أساليب عملها وانسجام خدمات المعلومات من جهة،واقتصاد الجهود وتوفير النفقات من جهة آخر، كما يسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية المتوفرة لتلبية حاجات المجموعات الهائلة من الفئات التعليمية والبحثية المنتشرة عبر الجامعات المنظمة له والمتزايدة باستمرار. وأهم من ذلك يسعى إلى تطوير عملية التكوين والبحث العلمي من خلال الاستفادة القصوى للأرصدة المتواجدة على مستوى مختلف الجهات عبر إحداث شبكة جهوية ما بين المكتبات الجامعية المنظمة لهذا المشروع. [1]

ومؤخرا تم توقيع اتفاقية شراكة بين الجزائر والمنظمة الأوروبية يوم 2014/05/26 للبحث النووي في مجال التدريب لاكتساب المعارف في مجال التكنولوجيات المتطورة والمهارة الفعالة، وتهدف هذه لشراكة إلى المشاركة الفعلية للباحثين الجزائريين في النشاطات التجريبية للمنظمة الأوروبية للبحث النووي الذي يعتبر فضاء تبادل تتطور فيه الكفاءات.

ويستفيد الباحثون والمرشحون للحصول على الدكتوراه في إطار هذه الاتفاقية من تكوين في مجال التكنولوجيا المتطورة والمهارة الفعالة في مختلف الميادين كما يسمح بتكوين امتياز بالنسبة للباحثين الجزائريين بالمنظمة الأوروبية. [2]

أما على المستوى التكوين و التدريب المهني فإنه وعلى المستوى الدولي أبرمت الجزائر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تأهيل قطاع التكوين المهني حيث بدأ تطبيقها منذ جانفي، واستمرت إلى غاية 2009, بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي بـ 60 مليون أورو،, ووزارة التكوين المهني بـ 49 مليون أورو.

وتتمثل أهداف هذا المشروع في: [3]

---

[1] Journée de clôture Ribu, Disponible sur le sit :**http :www.ribu.dz.org events.html/.**

[2] الجزائر توقع اتفاقية تعاون نووي مع الاتحاد الأوروبي،تم الاطلاع بتاريخ : 11-05-2014 ، من الموقع الإلكتروني:
www.echoroukonline.com/ara/articles/html.

[3] Ministère de la formation et de l'enseignement professionnelles,op.cit .

- زيادة قدرات نظام التكوين المهني في الاستجابة لحاجة الأفراد والمؤسسات لضمان تكييف أحسن لعرض التكوين أمام الطلب الاجتماعي والاقتصادي؛
- زيادة القدرات التنافسية للمؤسسات من خلال توفير اليد العاملة المؤهلة؛
- تكييف نظام التكوين المهني مع اقتصاد السوق؛
- منح فرص أفضل للأفراد فيما يخص الاندماج والرسكلة في سوق العمل.

أما النتائج المنتظرة على المدى المتوسط فهي:

- دعم القيادة الاستراتيجية للنظام التكوين المهني من خلال توفير المعطيات والمعلومات المتعلقة بهذا النظام وكذلك بدعم أدوات التسيير لوزارة التكوين والتعليم المهني؛
- دعم أسس الاستجابة للطلب في عرض التكوين؛
- تشجيع الطلب على التكوين في مختلف القطاعات الاقتصادية؛

انطلاقا من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لتحسين منظومة التعليم العالي وأيضا تفعيل نظام التكوين والتدريب المهني حتى يتمكن من مواكبة احتياجات سوق العمل، وبالتالي القضاء أو التقليل من حدة البطالة غير أن واقع الأمر يكشف هو ة (فجوة) كبير بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في الجزائر والجدول التالي يوضح توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي للفترة 2010-2013

جدول رقم (47): توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي من 2010-2013

المستوى التعليمي	2010		2011		2012		2013	
	معدل النشاط الاقتصادي	معدل العمالة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل العمالة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل العمالة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل العمالة
بدون مستوى	21.7	21.3	19.2	18.7	18.4	17.8	19.1	18.6
الابتدائي/أمي	46.2	42.7	43.3	40.6	44.2	40.5	44.7	41.7
المتوسط	47.7	44.4	47.5	41.5	51.3	44.5	52.6	46.8
الثانوي	44.4	40.4	41.6	38.0	41.9	37.8	42.2	38.1
الجامعي	49.7	39.6	51.7	43.9	54.7	46.7	57.1	49.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات **ONS**

هذه النسب والأرقام تمثل تطورا جديدا ففي عام 2008 لأول مرة تتجاوز نسب بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية، نسبة البطالة لدى الفئات من دون تحصيل علمي والمضاف إليها الفئة ذات التعليم الابتدائي.

و عليه تعتبر البطالة بين فئة المتعلمين من أهم التحديات التي تواجهها الحكومة ، حيث تختلف حالة الجزائر عن الافتراضات السائدة والتي ترى أن زيادة التعليم من شأنه أن يقلل احتمال الوقوع في البطالة فتكون حينها نسبة المتعلمين بين المتعطلين قليلة، " وتشير بطالة المتعلمين إلى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم وسوق العمل حيث ينتج عدم التوافق بين المهارات والكفاءات التي تطرحها أنظمة التعليم والتدريب.

و من هنا يظهر ان البطالة في الجزائر هي مشكلة ناتجة عن غياب استراتيجية تعليمية مؤهلة لمناصب شغل مكيفة ومبرمجة في اطار تحقيق التنمية المستدامة.

أما فيما يخص التكوين والتدريب المهني فلقد، واجه التكوين المهني في الجزائر قبل الشروع في الإصلاحات وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة، صعوبات كبيرة ناجمة عن الاختلالات في النظام التربوي لاسيما بعد نهاية مرحلة التعليم القاعدي الإلزامي, يمكن ذكرها فيما يلي: [1]

- ✓ عدم ارتباط منطقي ومنظم بين نظام التكوين المهني ونظام التعليم العام؛
- ✓ نظرة المجتمع إلى التكوين المهني نظرة دونية حيث تعتبر الأسر التحاق ابنائها بالتكوين فشل في متابعة دراسات اكاديمية تؤهلهم ليكونوا ضمن النخبة في البلاد؛
- ✓ أصبح التكوين المهني وعاء يستقبل المتسربين من نظام التعليم العام؛
- ✓ أنصبت كل مجهودات التكوين على الجانب الكمي من خلال التكفل بالأعداد الهائلة من المتسربين على حساب الجانب النوعي؛
- ✓ سجل قطاع التكوين المهني كذلك نسبة عالية من التخلي عن التكوين والفشل في متابعته خاصة في نمط التكوين الإقامي؛
- ✓ التكوينات المتوفرة لا تستجيب بالضرورة للاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الأمر الذي زاد من تفاقم ظاهرة البطالة نتيجة لعدم تطابق مخرجات التكوين المهني مع احتياجات سوق العمل، وأيضا تدني قابلية الاستخدام.

---

[1] الماحي ثريا، (2011): نحو استراتيجية فعالة لخلق علاقة مستقرة بين سوق العمل كحل للبطالة وطريق للتنمية المستدامة ، الملتقى الدولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسيات الاقتصادية في الجزئر، جامعة مسيلة، 16-15 نوفمبر 2011، ص06.

المطلب الثالث : آليات النهوض بالقدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري لتحسين كفاءة سوق العمل

بعد التطرق لمختلف الاجراآت المعتمدة من طرف الدولة لتحسين تنافسيتها في ظل الشراكة الاورومتوسطية و إنعكاس ذلك على ضعف كفاة سوق العمل و مساهمته الضعيفة في القضاء على البطالة و توفير فرص عمل دائمة، فالجزائر و كباقي اقتصاديات الدول النامية و خاصة العربية منها تحتاج الى وضع سياسات توجه دعم قدرتها التنافسية محليا و دوليا ، خاصة المتعلقة بتأهيل اليد العاملة و زيادة إستخدام التقنيات المتطورة، بإعتبار أن التوجه العالمي نحو إقتصاد المعرفة يفرض على كل الدول التحكم في الصناعات التكنولوجية و الصناعات الدقيقة التي تتطلب كفاة عالية لليد العاملة، و هذا من خلال الإستثمار في الرأس المال البشري الذي يعد من أنجح الوسائل للوصول الى إقتصاد تنافسي مبني على المعرفة .

و من بين آليات النهوض بتنافسية الإقتصاد ما يلي :

1- تنمية الصادرات خارج المحروقات :

إن دخول الجزائر إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ، و سعيها لإقامة منطقة التبادل الحر، و أيضا محاولاتها الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يعتبر فرصة أمام المؤسسات الجزائرية لتصدير منتجاتها و ذلك لا يتحقق إلا إذا عملت جاهدة لتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات باعتماد السياسات التالية :

أ- تأهيل المؤسسات الوطنية: وذلك بتطوير قدراتها و التكيف مع التحولات العالمية و يتم ذلك من خلال:

- ✓ محاربة الفساد الإداري بجميع أشكاله خاصة الرشوة و المحسوبية؛
- ✓ محاربة البيروقراطية من خلال تبسيط الاجرآت الإدارية؛
- ✓ تأهيل الموارد البشرية (اليد العاملة): و ذلك من خلال القيام بدورات تكوينية و تدريبية لتطوير إمكانياته الفنية و المهارية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة و المتزايدة للمتعاملين معها، وذلك يتم من خلال التركيز على نوعية التعليم و التكوين، و ربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية خاصة الأوروبية في هذا المجال .

✓ إصلاح النظام المالي و المصرفي و تكييفها مع متطلبات الواقع الاقتصادي و ذلك بتحديث الجهاز المصرفي لمساعدة الشراكة الأجنبية أو من خلال الخصخصة لدعم المؤسسات و القطاع الخاص النامي و تعميق الوساطة المالية.

✓ و عليه فإن تأهيل المؤسسات الوطنية من خلال الاعتماد على البرامج الوطنية و الدولية لا يمكن أن تنجح إلا إذا قامت المؤسسات بتبني مجموعة من الإجراءات التي تخص أساليب التنظيم و الإنتاج و الاستثمار و التسويق ، الانفتاح على الشركاء الفنيين و التجاريين و التحكم في التكاليف و الجودة، بالإضافة إلى اجراآت متعلقة بتأهيل النظام القانوني و التشريعي و الجبائي.

ب- تطبيق سياسة المنافسة الإستراتيجية: تستخدم الكثير من الدول المتقدمة سياسة المنافسة الإستراتيجية لتنمية قدراتها التنافسية من خلال إعفاء بعض الصناعات الرأسمالية و التقنية ذات القيمة المضافة العالية و المرتبطة بنشاطات البحث و التطوير من قوانين المنافسة المعمول بها في البلد، و السماح باكتساب درجة عالية من التركيز.

و بالتالي فوجود بعض الصناعات الجزائرية التي تتوفر فيها مقومات اقتصاديات الحجم مثل بعض الصناعات التحويلية كالحديد و الصلب و الصناعة الكيميائية و الدوائية سيسمح للحكومة الجزائرية بأن تعلنها صناعات إستراتيجية، و أن تمنحها كافة المساعدات التحفيزية، و أن تعفيها من بعض قوانين المنافسة، و تعمل على توجيه أنشطتها الإنتاجية نحو التصدير إضافة إلى تلبية حاجات السوق المحلي.

ج- تعزيز التنافسية من خلال تكوين العناقيد الصناعية :

تعمل الصناعات الجزائرية بصفة عامة في شكل قطاعات تفتقر إلى الارتباطات الصناعية فيما بينها و عملية تحويل القطاعات الصناعية الجزائرية إلى عناقيد صناعية خاصة المتعلقة بالمواد نصف المصنعة و التجهيزات بمختلف أنواعها .

2- السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع التكنولوجي:

أصبح التطور التكنولوجي الأداة الأساسية لتقييم القدرة التنافسية لأي اقتصاد و لتحقيق تنافسية عالية و مستدامة يجب تحسين عوامل تطوير التكنولوجيا و ذلك بتقوية الطاقة الإبتكارية للدول و ذلك من خلال ما يلي :

أ- تدعيم أنشطة البحث العلمي و التطوير: إن الدولة الجزائرية مطالبة بزيادة جهودها فيما يخص الإنفاق على البحث و التطوير حيث انه سنة 2012 و حسب تصريحات البنك الدولي قدر الإنفاق في الجزائر بقيمة : 2,028,775 دولار أمريكي و هي قيمة تعرف تدهورا مستمرا لذلك يجب عليها تشجيع مخابر البحث و الربط بين الجامعات و المؤسسات الاقتصادية بمعنى ربط نتائج البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية.

ب- تطوير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال: وذلك بالاعتماد عليه لمواجهة المنافسة اللأجنبية من خلال تكثيف الاستثمار في مجال الاتصالات و خاصة التقنيات الرقمية و رفع طاقة مختلف الشبكات و زيادة سرعتها و كفاءتها في معالجة و نقل البيانات و تقليل تكلفة استخدامها و ضرورة تطوير التشريعات و خدمات التأمين لحماية المعلومات و الإرتقاء بالتجارة الالكترونية .

إن تحسين أداء الاقتصاد من الجانب التكنولوجي يدفع بإستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لما يوفره من بنية تحتية تكنولوجيا متطورة .

3- التوافق بين مخرجات الجامعة و سوق العمل:

تعتبر اليد العاملة عالية التأهيل و التكوين من أهم مدخلات و مقومات العمل في الأنشطة البحثية التي يتميز بها اقتصاد المعرفة القائم على التنافسية لذلك حتى يتم اكتساب قدرة تنافسية يجب إعداد كوادر بشرية قادرة على مسايرة التغيرات و أن تتميز بمرونة خاصة مرونة التنقل من وظيفة إلى أخرى و مواكبة التغيرات العالمية واكتساب قدرة تنافسية تحتاج إلى بلورة إستراتيجية تعمل على موائمة مخرجات التعليم بمستوياته وأنواعه المختلفة لمتطلبات سوق العمل، و هذه الإستراتيجية تعمل على محاور ثلاثة هي: [1]

1- إصلاح التعليم بمراحله المختلفة (العام والعالي) بما يكفل تخريج كوادر تمتلك المهارات لشغل الوظائف المختلفة, وتنطبق عليها معايير الكفاءة الوظيفية قادرة على الصمود أمام المنافسة الإقليمية والعالمية, أي كوادر عالية التأهيل وذات قابلية للمزيد منه- بحسب المستجدات- بما لديها من خلفيات ثقافية وتصور سليم لما سيوكل إليها من مهام وبما تمتلكه من قدرة على التفكير الإبداعي المبني على أساس تعليمي متين، وانفتاح ثقافي) إلمام بما يجري حولها)، إلى جانب امتلاكها مهارات تعد أساسية لكل

[1]- آدم حديدي، محمد خالدي، نور الدين جرد ، المصدر سبق ذكره,ص365- ص366.

طالب عمل، كإجادة أكثر من لغة، والقدرة على التعامل بسهولة مع التقنيات الحديثة، وتحقيق ذلك يتطلب من بين ما يتطلبه:

❖ تبني رؤية تطويرية شاملة لجميع جوانب العملية التعليمية، يتم تحديدها والعمل على تحقيقها من خلال عمل مؤسساتي يقوم على التخطيط المعني بشموليته هيكلية التعليم ومجالاته والمناهج والمعلمين وطرق التدريس والتقنيات والمباني والتجهيزات والأنشطة التربوية والتقويم التربوي، ثم الإدارة المدرسية على أن يأتي على رأس خطوات العمل على تحقيق تلك الرؤية التطويرية إعادة تأهيل وتدريب من هم على رأس العمل من المعلمين، وجعل حضورهم برامج التدريب إلزاميا لا اختياريا، ثم الأخذ بمبدأ المفاضلة- من خلال المقابلات والاختبارات- لاختيار ذوي الكفاءة والقدرة من بين المتقدمين لشغل وظائف المعلمين.

❖ إعادة النظر في الخطط الدراسية للأقسام العلمية بالجامعات والمعاهد والكليات، بحيث يتم تضمينها برامج تعمل على ردم الفجوة بين متطلبات الإعداد العلمي، ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة، وتأتي أهمية هذا المحور(إصلاح التعليم) من استمرار تفشي الشكو ى من تدني مستوى طلاب التعليم العام، وعدم امتلاكهم للمهارات الأساسية، دراسية كانت أو وغيرها- على الرغم من الإنفاق الهائل للدولة على قطاع التعليم بجميع مراحله ومستوياته- وذلك ما تكشف عنه نتائج اختبارات القبول بالجامعات (القدرات/التحصيل) ويكشف عنه أيضا التعثر الدراسي للملتحقين بالجامعات أو نجاحهم بمعدلات منخفضة، وكل ذلك مؤشر على ضعف مستوى إعداد أولئك الطلاب، مما يعني دخولهم الجامعات وهم يفتقدون المهارات المطلوبة للدراسة الجامعية وللتفوق المتميز، ويستمر ذلك الحال في الجامعات مع الكثيرين منهم- لأسباب وعوامل ليس هذا موضع الحديث عنها- وينتهي الأمر بتخرج شريحة كبيرة منهم وهم غير مؤهلين لولوج أبواب الحياة العلمية من نواحي عدة، وهو وضع يتطلب إعادة تأهيلهم ليصبحوا قادرين على شغل المتوفر من الوظائف التي تتطلب مواصفات معينة في شاغليها- وليس المؤهل العالي فقط-, خاصة إذا كانت الجهة العارضة لتلك الوظائف شركات القطاع الخاص ومؤسساته، التي لا يمكنها حمل مستويات أداء متدنية تؤثر سلبا على إنتاجيتها ومستويات دخلها.

2-الاهتمام ببرامج إعادة التأهيل والتدر يب-مع ربطها بمؤسسات حكومية أو خاصة حتى تضمن لها صفة الاستمرارية والتنظيم- وتوسيع مجالات التعليم الفني والتدريب المهني وزيادة قدرتها الاستيعابية

وزيادة مناطق تواجدها، ودعم إنشاء المزيد من المعاهد والمراكز التدريبية لمختلف التخصصات والمستويات التعليمية لاستقطاب التسربات الطلابية من المدارس والكليات، وكل ذلك ينبغي أن يتم وفق تخطيط مدروس يبنى على دراسات وأبحاث ومشاركة فاعلة لجهات العمل من خلال آليات مرنة تتولى فيها تلك الجهات دورا رئيسيا لتوجيه ذلك النوع من التعليم والتدريب نحو متطلبات السوق والتطورات المتجددة المتوقع حدوثها فيه، إن التدريب في جميع دول العالم أصبح "صناعة كبيرة في نظرياته وأهدافه وأهميته وتنظيمه ومحتواه وطريقته وتجهيزاته وتكلفته وعوائده" ، ولم يعد ممكنا أو مقبولا أن نتركه للارتجالية والعفوية في تنفيذه وتوجيهه .

التعليم بالتدريب من الركائز الأساسية في الخطط التنموية التي تسعى الدول إلى تحقيق أهدافها من خلالها داخل المجتمعات، وتعتبر البرامج التدريبية الحكومية و الأهلية من الروافد التي تعمل على رفع الكفاية النوعية للمخرجات التعليمية المهنية ولكي تتم الاستفادة القصوى من البرامج التدريبية لا بد من إخضاعها إلى عمليات تقويم دورية تحدد صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للاستمرار، ومدى حاجتها إلى التعديل والتطوير.

3- زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في التخصصات التي تتطلبها سوق العمل، وا شراك القطاع الخاص في اقتراح مسارات دراسية جديدة تلائم الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وفي المراجعة المستمرة للمناهج والبرامج، وتوجيه الطلاب إلى التخصصات ذات النسب العالية من جهة فرص العمل مع ربط التخصصات في كليات خدمة المجتمع والمعاهد العليا وأقسام الجامعات العلمية وكلياتها باحتياجات سوق العمل.

خلاصة الفصل:

إن توقيع الجزائر لإتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يهدف إلى إقامة منطقة التبادل الحر و للاستفادة ما أمكن من الفرص التي توفرها لها و تقليل المخاطر المتوقع حصولها من تكاليف و خسائر معتبر ة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي ، فإنها اعتمدت جملة من الإجراءات لتحسين تنافسية الاقتصاد و تقليل هوة عدم التكافؤ بين الطرفين كتأهيلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تعزيز المناخ الاستثماري و تحسين تأهيل أداء القطاع الصناعي ، و تنويع الاقتصاد للخروج من التبعية للقطاع الواحد ، و أيضا السعي الحثيث من خلال تعديل أنظمة التعليم العالي لمواكبة احتياجات سوق العمل و تكوينا عاليا لليد العاملة التي تتماشى و متطلبات التنافسية و التغيرات العالمية، و هذا سيهدف إلى تحقيق كفاءة التشغيل و الذي يعتبر في العصر الحالي من أهم مميزات الاقتصاد التنافسي.

غير أن واقع الأمر و كتقييم للإجراءات المعتمدة فان أداء الاقتصاد الجزائري يبقى دون المستوى المطلوب، فهو يفتقر إلى تنويع هيكلته التجارية ناهيك عن الآثار المنجرة عن تطبيق هذه الإجراءات من دون اخذ بعين الاعتبار تضرر سوق العمل و خاصة ظاهرة البطالة التي تمس فئة الشباب بنسب عالية ،و هذا يعتبر هدر للموارد البشرية و عدم الإستغال الأمثل لها ليس هذا فقط بل أن اتفاق الشراكة اهتم بالجانب الاقتصادي و التجاري في تطبيقه على ارض الواقع في حين انه لا يوجد ما يشير إلى أي تدابير واضحة تسعى لنهوض بالتشغيل و توفير فرص عمل دائمة.

الخاتمة العامة

شكلت التغيرات العالمية منذ أواخر القرن الماضي نمطا اقتصاديا عالميا جديدا ، أصبحت فيه الميزة التنافسية حتمية تولي الدول اهتماما كبيرا لتحقيقها ، من خلال الاعتماد على مجموعة من السياسات و الآليات التي تسمح لها بتنمية و استغلال إمكانياتها، و التميز عن منافسيها في الأسواق الدولية .

ومن بين التحديات التي تواجه الدول اليوم تحديات المنافسة العالمية، حيث تزايدت الحاجة إلى التعاون فيما بينها الأمر الذي دفعها إلى إعادة إحياء تكتلات تجارية واقتصادية، وظهور ترتيبات تكاملية جديدة مختلفة الأنماط والأبعاد تطابق مستويات متعددة من التكامل التجاري والاقتصادي، و أهم أهداف هذا التكامل إنشاء منطقة التبادل الحر، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية لمسايرة عملية تحولها نحو اقتصاد السوق، وقد ترجمت هذه العلاقةبسلسلةٍ من الاتفاقيات الثنائية ضمن إطار الشراكة الأورومتوسطية.

و الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية انتهجت مسار الاندماج العالمي من خلال توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و إن كانت قد تأخرت عن جاراتها من الدول العربية، غير انه بمدينة فالنسيا الاسبانية و في أفريل 2002 تم توقيع الاتفاق بين الطرفين، و الذي أسفر على أن الإجراءات التي اتُخذت في إطار الشراكة الأوروجزائرية لتحقيق قدرة تنافسية مع القدرة على معالجة اختلالات سوق العمل تركزت كلها حول التحرير الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية أملا في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و بالتالي إحداث مناصب شغل جديدة، وبالفعل فإن الأدوات الثلاث المشار إليها في بيان برشلونة لتحقيق الأهداف المحددة في مجال التعاون الاقتصادي والمالي هي "الرفع من نمط النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم"، و "تحسين ظروف معيشة السكان ورفع مستوى التشغيل والتخفيض من حدّ ة تباين النمو والتطور بين الطرفين و "تعزيز التعاون والاندماج الإقليميين" ومن ثم يكون "التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة"، و تتمثل التدابير المحددة والمشار إليها لبلوغ هذا الهدف على سبيل الذكر لا الحصر في "اتخاذ تدابير مناسبة فيما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية

والصناعية والمنافسة" و"المحافظة على السياسات المرتكزة على مبادىء اقتصاد السوق وعلى اندماج اقتصادياتها وتطويرها بالاعتماد على حاجياتها ومستويات نموها الخاصة"، و"تعزيز الآليات التي من شأنها أن تأهل المجال لتحويل التكنولوجيا" و" اتخاذ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتكييفها وتحديثها بإعطاءالأولوية إلى تعزيز القطاع الخاص وتطويره وا لى تحسين القطاع المنتج وإقرار إطار تأسيسي ومعياري يتماشى مع اقتصاد السوق".

و الجزائر و في ظل تطبيق هذه الإجراءات حاولت جاهدة مسايرة هذه التغيرات من خلال انتهاجها جملة من السياسات الداعمة لتحسين القدرة التنافسية لمؤسساتها إلا أن ذلك لم ينعكس على تحسين وضعيتها، إذ أنها تصنف من بين الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة، كما أن سلسلة الإصلاحات المعتمدة لعلاج الاختلالات الداخلية و الخارجية، ألقت بآثارها على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية خاصة سوق العمالة ، و هذا ما تم التطرق له في هذه الدراسة بغرض معرفة مواطن الضعف و الآثار المنعكسة على سوق العمل نتيجة التوجه لاكتساب قدرة تنافسية ، و محاولة فيما بعد إيجاد سبل للنهوض بالاقتصاد الجزائري تتماشى و أوضاعه الحالية خاصة في ظل الشراكة مع القوة الاقتصادية العالمية ألا وهي "الاتحاد الأوروبي".

و على ضوء ما سبق يمكن استنتاج النتائج التالية، مع اختبار للفرضيات المطروحة:

– إن علاقات الشراكة الأورومتوسطية وسيلة لتدعيم التعاون لصالح الطرفين، إلا أنها في شكلها الحالي تعبر بدرجة أكثر على نوع من هيمنة الدول الأوروبية و تبعية دول الجنوب المتوسط، كون طبيعة العلاقات بين الدول المتوسطية خاصة الاقتصادية منها، ذات طبيعة غير عادلة و غير متكافئة و لصالح الدول الأوروبية التي تفاوض ككتلة قوية اقتصادية على حساب الدول المتوسطية الجنوبية و بالتحديد الدول العربية التي تتفاوض بصورة منفردة، و هذا ما عرقل محاولات التكامل الأفقي بين الدول الجنوبية فيما بينها و الدليل الجمود الذي يعرفه مشروع إتحاد الدول العربية و ما تعانيه من سياسات إنتاجية و تسويقية قطرية جعلت هذه البلدان تتنافس فيما بينها بدل من أن تتكامل، و من جهة أخرى أصبحت الشراكة الأورومتوسطية في ظل الظروف العالمية و التكتلات الاقتصادية

الدولية الراهنة هدفا إستراتيجيا يخدم الدول المتوسطية بنسب متفاوتة و غير عادلة. و هذا ما ينفي تحقق الفرضية الأولى التي تقر بتحقيق فرص التكافؤ بين الطرفين.

– هيمنة الاتحاد الأوروبي على التبادلات التجارية بين الدول المتوسطية الشريكة و الضعف فيما بينها، وترجع أسباب ذلكإلى قلة توافق أطرها التنظيمية في المجال التجاري، وا لى الحالة الجنينية لاتفاقياتها التجارية داخل المنطقة، وا لى الأنظمة المتغايرة حول قواعد الأصل، التي لا تسمح بتحديد أصلالبضائع تحديداً واضحاً ، و إلى استمرار الحواجز الجمركية وقلة البنية التحتية الإقليمية، خاصة في مجال المواصلات، و لا شك في أن جميع هذه الأسباب التي تضعف القدرة التنافسية في المنطقة وأنه لا بد من إزالتها تدريجياً من أجل التعمق في التكامل الاورومتوسطي، و التقليل من أثاره السلبية، تنفي تحقيق الفرضية الأولى؛

– إن التسارع نحو اكتساب قدرة على تطوير الإنتاج و الاستفادة ما أمكن من الفرص، و تفادي التهديدات لاكتساب قدرة تنافسية للاقتصاد يكون له أثار على العمل تتمثل في علاقة ليست طردية بالضرورة ، ففي السابق كان لتدخل الدولة الأثر السلبي إذ أن العمالة كسلعة كان لها الاستخدام الغير العقلاني من خلال المبالغة في فتح أبواب التشغيل، ما أدى إلى تشوهات في سوق العمالة نتيجة لزيادة التوقعات بطريقة غير موضوعية ، من خلال تشجيع انتظار الحصول على الوظائف في القطاع العام ، يؤكد هذا الطرح إثبات الفرضية الثانية؛

– المفهوم التقليدي للعمالة كان يعطي الصيغة الاجتماعية أكثر منها كصيغة اقتصادية الأمر الذي أرهق ميزانية الدولة و مؤسساتها العمومية من خلال سياسة توظيف مقنعة تفضي إلى عمالة فائضة، غير أن التنافسية و ما تتميزبه من تطور تكنولوجي و معرفي غير ت المفاهيم التقليدية لسوق العمل لتحل محلها أخر ى جديدة تتماشى و التغيرات الحاصلة، و هذا يؤكد إثبات الفرضية الثانية؛

– إن الجزائر خلال السنوات الأخيرة حققت انجازات في مجال الاستقرار الكلي و لكن يعود الفضل في ذلك إلى رفع الإنفاق الحكومي بوتيرة متسارعة كأداة لتشجيع و تحفيز النمو الاقتصادي، و دعم التشغيل منخلال عدة برامج و أجهزة خاصة لتخفيف حدّ ة البطالة، و إن كانت هذه الأخيرة غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها من جهة، و المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة من جهة أخرى، و بالتالي فهي معرضة للزوال بمجرد نقص في مداخيل الدولة كونها تعتمد في

نفقاتها العامة على عائدات المحروقات وهذا الأخير في دبدب مستمر، يثبت نفي الفرضية الثالثة فالجزائر فعلا اتبعت مجموعة من الإجراءات في ظل الشراكة و لكنها لم تحسن القدرة التنافسية للاقتصاد؛

– إن بنود الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي و خلال العشر السنوات الأولى يلاحظ انعدام مطلق لأي تحرك مباشر في مجال التشغيل كما يتبين انعدام عقد أي مؤتمر أورومتوسطي بين الطرفين حول مشكلة البطالة و كيفية محاربتها، و حتى برنامج العمل المقترح من طرف المفوضية الأوروبية في المستقبل يهدف إلى إعطاء الأولوية للمساهمة في إحداث مناصب الشغل وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم عن طريق التحرير التجاري والاندماج الجهوي، إلا أنه لم يتم الإشارة إلى أي تدابير واضحة تسعى للنهوض بالتشغيل، في حين أن أوروبا تيقنت انه أحسن طريقة لمقاومة البطالة بالإضافة إلى إتباع سياسات تنموية وا ٍصلاحات هيكلية هي وضع سياسات مباشرة وفعالة واستراتيجيات مشتركة على المستوى الأوروبي من اجل التشغيل؛

– إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستهدفة من الشراكة الاوروجزائرية و التي من المفروض أن تسبق عملية الدخول في التحرير الجمركي لم تتحقق بسبب ضآلة المساعدات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي و التي وجهت في الأساس إلى مجالات قطاعية هامشية لا تهدف إلى قيام اقتصاد قوي يسعى إلى الاكتفاء الذاتي و يطور صناعاته و هذا الأمر يتنافى و مصالح الاتحاد الأوروبي الذي يسعى لتعميق حالة التبعية و الضعف الاقتصادي لدول جنوب المتوسط بما فيها الجزائر.

– إن أثار منطقة التبادل الحر بين الطرفين لم تكون لصالح الاقتصاد الجزائري على كل المستويات، بل أسفرت عن خسائر و تكاليف باهظة و اختلالات اقتصادية كلية، بالإضافة إلى الضريبة الاجتماعية التي دفعها الشباب الجزائري نظرا لارتفاع البطالة، و تدهور مستوى المعيشة، و تراجع الأوضاع التنافسية للاقتصاد، أما فيما يخص المكاسب المتوقعة من هذه الشراكة على المدى الطويل فتبقى رهينة توفر الظروف الاقتصادية و التنظيمية و المالية الملائمة، و هذا يثبت نفي الفريضة الرابعة في تحقيق مرونة سوق العمل الجزائري على المدى المتوسط.

وانطلاقاً من نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- تعميم خلق "ورشات عمل" متخصصة في الشؤون الاجتماعية وتفعيلها في إطار مجالس الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر كالتي بعثت سابقاً في كل من تونس والأردن، وعلى الورشات هذه أن تهتم بتدريس مواضيع كسياسات التشغيل، ومتابعة سير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والرقي بها وكذلك سير أنظمة الحماية الاجتماعية ومراقبة قوانين العمل و ظروفه، و هذا ما سيعطي دفعا جديدا للنهوض بمفهوم مرونة سوق العمل، و إنماء الوعي لدى أرباب العمل بحقوق العامل و بالتالي خلق علاقات مرنة بين الطرفين، هذا من جهة و من جهة ثانية دعم الحرية النقابية والاحترام الفعلي لاستقلالية المنظمات النقابية بالإضافة إلى التعاون النقابي الأورومتوسطي؛

2-لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةبشكلٍ لا يتعارض مع التفكيك الجمركي الناتج عن تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ولا مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

- أن تكون حماية مؤقتة منذ البداية، أي لا تستمر إلى الأبد، وهذا على عكس الحماية الأبدية؛

- أن تكون نسبية وليست مطلقة، أي تمثل نسبة من تكلفة إنتاج السلع، بحيث إذا تغيرت التكلفة تتغير تلقائياً نسبة أو مقدار الحماية الممنوحة؛

- أن تكون الحماية متدرجة، أي أن تكون متناقصة عبر الزمن؛

- أن تمنح الحماية الدولة التي تحمي إنتاجهافرصة لتحسين الإنتاج والارتفاع بمستوى القدرة التنافسية و هذا يمكن أن يكون خطوة أولى نحو زيادة القدرة التنافسية.

3-إنه لتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني إستراتيجية مناسبة تعتمد على ترجمة الخيارات و الخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج بما في ذلك الاستثمار في الرأس المال البشري و النهوض به بما يتماشى و المتطلبات العالمية بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل تكلفة ممكنة؛

5-البحث في إمكانية إنشاء الحاضنات التكنولوجية للقطاعات الصناعية المختلفة بهدف النهوض ودفع عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الاهتمام بالجودة والمواصفات

المطلوبة والقدرة على تطوير مكونات وتقنيات المنتج لتحقيق احتياجات ومتطلّبات العملاء والسوق و هذا يستدعي تشجيع وتسهيل استخدام التقنيات الحديثة في التجارة والتسويق من خلال الشبكة العالمية " الإنترنت" لتعزيز فرص التعريف بالمنتجات والانتشار العالمي بالاتصال المباشر مع المستهلك؛

– تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتقديم مزيد من الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل جديدة، مما ينعكس على تحسين مستوى العدالة الاجتماعية؛

– إزالة معوقات الاستثمار، وتهيئة المناخ الجاذب للتكنولوجيا المتقدمة، وتطوير التكنولوجيا المحلية ووضع حوافز لتشجيع التطور التكنولوجي؛

– تعميق مراحل التصنيع وتنمية الصناعات الموجهه للتصدير، من خلال إعادة رسم سياسات التصنيع و التحديث التقني وتدريب العمالة؛

– دعم وتطوير التعاون العربي الاقتصادي المشترك بما يعزز التجارة البينية العربية ويفتح مجالات الاستثمار و الأعمال أمام المنظمات العربية عبر الوطن العربي، وبما يشجع المشروعات العربية المشتركة و الاندماجات العربية المشتركة؛

– إن تطوير وتنشيط و دعم البحث العلمي الأكاديمي باتجاه الجامعة المنتجة يمكن من توفير مصادر تمويلية أخرى لها، من خلال التعاقد على تزويد المؤسسات بالإمكانيات المعرفية و التقنية المتطورة والمساهمة في اختيار التكنولوجيا للمشاريع، و تنمية الموارد ورفع كفاءة الأداء، و تطوير العملية التدريبية والتأهيل المهني لقوى العمل وفقا لاحتياجات سوق العمل من خلال أنشاء المعاهد أو الوحدات التخصصية لتكنولوجيا المعلومات في التأهيل والتعليم؛

– خلق التوأمة بين القطاع الخاص وبالتوجيه من القطاع الحكومي في تفعيل المشاركة مع الجامعات المنتجة في التمويل للبرامج والمشاريع ،بالنظر إلى أن التغيير الجوهري للتعليم العالي وتطويره وتحسين نوعيته وزيادة ملاءمته والتصدي للتحديات الكبرى التي يواجهها هي أمور لا تتطلب المشاركة القوية من جانب الحكومات ومؤسسات التعليم العالي فحسب، بل من جانب كل المعنيين بهذا التعليم، بما في ذلك الطلبة ، وقطاعات التجارة والصناعة، وهيئات القطاعين العام والخاص، و المجتمعات المحلية والرابطات المهنية؛

– كما أن التقدم نحو تحسين فرص العمل يستوجب أيضاً التركيز على الأدوات التي تسهل الانتقال بين العالم التعليمي و سوق العمل، وعلى تحديث المعرفة عبر الحث على التعليم المستمر ، لذا ينبغي للتعاون بين كلا الطرفين تشجيع تبادلات الخبرات والمساهمة في تحسين التثقف والتعليم في جميع المراحل، وخاصة التعليم المهني والتعلم المستمر طيلة الحياة.

– و أهم التوصيات التي يجب أن تعتمدها الحكومة الجزائرية هي تعديل قانون العمل ليكون أكثر مرونة و قادر على مواجهة التغيرات العالمية و خاصة تحديات المنافسة ، فالاتحاد الأوروبي تيقن لمعادلة المرونة منذ الثمانينات أين كانت البطالة في ذلك الوقت تكاد تكون أزمة بنيوية مصاحبة للاقتصاد الأوروبي و لكنه حاول تعديل قوانين العمل ، و قوانين العلاقة بين العامل و رب العمل و لقد حقق نجاحا معتبرا في ذلك الوقت و إن كانت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أثرت باتجاه معاكس لهذه النتائج و أثرت سلبا على العمل.

قائـــــمة المـــراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية:

I- الكتب

1- أبوستيت فؤاد ،(2004): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

2- أبو عبيدة محمد عمر و محمد شعبان عبد الحميد، (2008): تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة، القاهرة.

3- أجيبلز مالكوم و آخرون، ترجمة طه عبد الله، (1995): اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، السعودية.

4- الإمام محمد محمود ،(1990): التكامل الاقتصادي،الأسس النظرية و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

5- الإمام محمد محمود، (2004): تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان.

6- الببلاوي حازم ، (2002): سوق العمل و مشاكل البطالة في البلدان العربية"، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي.

7- الببلاوي حازم ،(2001): النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

8- البياتي جلال محمد، (1993): التحليل الإقتصادي المعاصر، الطبعة 1، مطبعة ألوان ،الرياض.

9- التتيري سمير، (1978): التكامل الاقتصادي و قضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت.

10- الجوهري يسرى ، (1975): دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية"، منشأة المعارف، الإسكندرية

11- الربيعي سعيد ، (2008): التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، الأردن.

12- الشافعي محمد إبراهيم محمود ،(2005): التكتلات الاقتصادية الإقليمية و أثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة.

13- العفيفي حاتم سامي ،(1994): التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، ج2، ط2، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.

14- القريشي مدحت ،(2007): اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر، الأردن.

15- ألمان محمد شريف ، (2003): محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية.

16- المنذري سليمان ،(1995) : الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.

17- المنذري سليمان ،(2004): السوق العربية المشتركة في عصر العولمة" ، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة.

18- النجار فريد ،(1999): التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الواحد و العشرين، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر.

19- إيدجمان مايكل ، ترجمة محمد إبراهيم منصور،(1999): الاقتصاد الكلي ، دار المريخ، الرياض.

20- بكريكامل، (2001):الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل ، الدار الجامعية، مصر.

21- إيدنبرجرونالد ، روبرت سميث، (1991):اقتصاديات العمل، ترجمة فريد بشير طاهر، دار المريخ، الرياض.

22- بن أشنهو عبد اللطيف ،(2003): مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

23- جالبريت جون كيبيت ، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع،(2000):تاريخ الفكر الاقتصادي،الماضي صورة الحاضر- سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص209.

24- حسن خلف فليح، (2004):اقتصاديات الوطن العربي ، الوراق للنشر و التوزيع، عمان.

25- حسين عوض الله زينب ، (1998): الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر.

26- حشيش عادل أحمد ، (1974): تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت.

27- رفعت محمد، (1959): تاريخ حوض البحر المتوسط و تياراته السياسية، دار المعارف، القاهرة.

28- زغلول إسماعيل ، محمد الهزايمة،(1999):القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد، أبو ظبي.

29- زكي رمزي، (1997): الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 226، الكويت.

30- سعيد عبد المنعم ،(1986):الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

31- شوقي البوهي فاروق ، (2001): التخطيط التعليمي، دار قباء للطباعة، مصر.

32- صقر عمر، (1996): التكامل الاقتصادي الإقليمي و الدولي ، مكتبة عين شمس، مصر.

33- طاقة محمد، حسين عجلان حسن، (2008): اقتصاديات العمل ، ط 1، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن.

34-عبد المجيد عبد المطلب، (2003):النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

35- عبودي زيد منير، (2007):الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية و التطبيق،ط1، دار دجلة، الأردن.

36-عمر حسين، (1998): التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر،

37- حسين السيسي صلاح الدين ،(2003) : الاتحاد الأوروبي، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح ، عالم الكتب، مصر.

38- عوض محمد أحمد، (2000): الإدارة الإستراتيجية- الأصول و الأسس العلمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

39- فريد مصطفى أحمد و غفر محمد عبد المنعم، (1999): الاقتصاد الدولي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية.

40- قنعاوي غسان ، (1995):القطاع العام... إلى أين؟، دار المكتبي، سورية.

41- ماضي محمد توفيق ،(1998):إدارة الإنتاج والعمليات", ط1، الإسكندرية, الدار الجامعية

42- مجيد الموسوي ضياء ،(1994):النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

43- محمد السيد حسن سهير و محمد البنا محمد، (2005): الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

44- محمد العزيز سمير، 2001: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، ط1، مكتب الإشعاع، مصر.

45- مرعشلي محمد، (1987) : واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت.

46- هوشيار معروف، (2006) : تحليل الاقتصاد التكنولوجي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

47- ولعلو فتح الله، (1997): المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب.

48- ياسين السيد، (2006):البحر الأبيض باعتباره منطقة إستراتيجية، مركز البحوث البحر الأبيض المتوسط، الإسكندرية.

49- يموت عبد الهادي، (1983): التعاون الاقتصادي العربي و أهمية التكامل في سبيل التنمية، ط3 ، معهد الإنماء العربي، بيروت.

III-الملتقيات العلمية :

1- التميمي علي خليل ،(2009): إصلاح التعليم و التدريب المهني و التقني لتشغيل الشباب، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، الجزائر، 15-17 نوفمبر 2009.

2- الطاهر هارون، فطيمة حفيظ،(2006): أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، الملتقى الدولي : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،14 – 13 نوفمبر 2006، كلية فرحات عباس سطيف، الجزائر.

3- الماحي ثريا، (2011): نحو استراتيجية فعالة لخلق علاقة مستقرة بين سوق العمل كحل للبطالة وطريق للتنمية المستدامة ، الملتقى الدولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسيات الاقتصادية في الجزئر، 16-15 نوفمبر 2011، جامعة مسيلة.

4- براق محمد، ميموني سمير،(2006): الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة : دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، الملتقى الدولي: أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 14 – 13 نوفمبر 2006، كلية فرحات عباس سطيف، الجزائر.

5- برباش توفيق و كشاط أنيس،(2013): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع و المأمول، الملتقى الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2014، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف ، الجزائر.

6- بشير الدويبي عبد السلام ،(2005): متطلبات و أساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء و احتياجات سوق العمل المتغيرة، 11-2005/07/13، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس.

7- بعداش عبد الكريم، حوشين كمال،(2004): انعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشراكات العربية المتوسطية، الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

8- بن حبيب عبد الرزاق و حوالف بومدين رحيمة، (2002): الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،2001-2002، جامعة سعد دحلب، البليدة ،الجزائر.

9- بن عبد الله الهنائي عبد الملك ،(2001):آفاق الاستثمار في القطاعات الصناعية العربية الأوروبية، الملتقى الدولي التاسع: آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية، 13-15 فيفري2001، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، بيروت.

10- بنعمر الأخضر، عليب اللموشي،(2013): معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 5-6 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.

11- بن عيسى محمد المهدي، (2004): العنصر البشري من منطلق اليد العاملة إلى منطلق الرأسمال الاستراتيجي، الملتقى الدولي حول : التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، 9-10 مارس 2004، جامعة ورقلة، الجزائر.

12- بورعدة حسين، قصاص لطيف،(2006): الشراكة الأورجزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الدولي :أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائر و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،14 – 13 نوفمبر 2006، كلية فرحات عباس سطيف، الجزائر.

13- بورودي نعيمة، (2006): التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

14-تومي عبد الرحمن،(2006): الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، الملتقى الدولي : اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 14 – 13 نوفمبر 2006، كلية فرحات عباس سطيف، الجزائر.

15-جدو سامية، (2004): التكامل الاقتصادي العربي و معوقاته- دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

16- حديدي آدم، محمد خالدي و آخرون، (2010): إشكالية الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في الجزائر، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، 20 – 19 ماي 2010، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

17- حميدي عبد الرزاق ، عبد القادر عوينان،(2011): دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الاشارة لبعض التجارة العالمية، الملتقى الدولي :إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق تنمية مستدامة، 16-15 نوفمبر 2011، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر.

18- دادان عبد الغني، دادان عبد الوهاب،(2004): الميزة التنافسية كأسلوب لتطوير التكامل الإقتصادي العربي وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الملتقى الدولي حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

19- رشيد بوكساني و ربيش أحمد، (2004): مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، ملتقى: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

20- رميدي عبد الوهاب، سماي علي، (2006) : الأثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية ، الملتقى الدولي حول : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 13-14 نوفمبر 2006، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

21- زايدي بلقاسم، بلحسن هواري، (2006): اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الدولي : انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 14 – 13 نوفمبر 2006، كلية فرحات عباس سطيف، الجزائر.

22- سعدو عادل، هارون أسماء، (2010): التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية لواقع نظام LMD،الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، 20 – 19ماي 2010،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

23- سعيدي وصاف ، عوديا مولود، (2004): الاستثمار البشري كمحور أساسي لنمو القطاع التصديري، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرض الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءة البشرية ،جامعة ورقلة، الجزائر، 09-10 مارس 2004

24-سلطان عطية صلاح ، (2008): تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، ورقة عمل مقدمة في أعمل مؤتمر: الإدارة الاستراتيجية ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات العربية العامة والخاصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، افريل 2008، عمان.

25- سوامس رضوان و بوقلقول الهادي، (2004): الأبعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد،التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية – العربية ، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

26-شمام عبد الوهاب، (2004): اتحاد المغرب العربي و الشراكة الأورومتوسطية- أوجه التكامل و التباين، الملتقى الدولي:" التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

27-صالح عمر فلاحي، (2004): إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآتية والآفاق المستقبلية، الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

28- عجيلة محمد ، بن نوي مصطفى، (2010): ثنائية التشغيل و الجامعة وفق متطلبات التنمية المحلية"، رؤية إستشراقية، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل و مواكبة تطلعات التنمية المحلية، 2010/05/20، الجلفة، الجزائر.

29- علي عبد الله،(2006): إعادة هيكلة العمالة ، ندوة حول: لبطالة و معالجتها و أثرها على المجتمع العربي، 25-27 أفريل 2006، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

30- فلاحي صالح عمر ،(2004): إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآنية و الآفاق المستقبلية"، مداخلة بالملتقى الدولي : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004.

31-قدرى عبد المجيد،(2004): الجزائر و مسار برشلونة : الفرص و التحديات"، الملتقى الدولي : "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوربية، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

32-قورشين نصيرة،(2006): آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

33- قويدري محمد ،(2006) : أهمية الاستثمار المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 17-18 أفريل 2006 ، الشلف ، الجزائر

34- لطرش الطاهر،(2011): الإطار المؤسسي لسوق العمل و سياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية و أثره على ديناميكية التشغيل، الملتقى الدولي الحر حول :إستراتيجية لحكومة للقاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،مخبر الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر،15-16 نوفمبر 2011 ، جامعة المسيلة، الجزائر.

35-مبارك بلاط، (2006): أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي: أثاروا انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغير ة و المتوسطة، 13-14 نوفمبر 2006، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر.

36- محمدبوهزة و كمال دمدوم، (2004): تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية – العربية، و9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر.

37- مسعودي زكرياء، (2013): سياسة التشغيل و فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، الملتقى الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي ،خلال الفترة بين 2011 – 2014، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف ، الجزائر.

38- مكتب العمل العربي، منظمة العمل العربية،(2006): المتغيرات الدولية و تأثيرها على قضايا التشغيل في البلدان العربية ، دورة تدريبية خاصة بـ: تطوير مكاتب التشغيل في الجمهورية اليمنية،29/27 -11-2006، اليمن.

40- موسى رحماني،(2004): التكامل العربي بين خيار التخصص أو الإندماج، الملتقى الدولي حول: "التكامل الإقتصادي العربي، كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية ، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

41- ميلود تومي،(2006): مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

42- نشام فاروق،(2004): أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار- دراسة حالة الجزائر، ملتقى دولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، 8-9 ماي 2004، جامعة فرحات عباس، سطيف.

43- نوري منير،(2006): أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

44- هارون الطاهر و بلجبل عادل، (2006): المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و PHARE لماذا الاختلاف، الملتقى الدولي: آثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 14 – 13 نوفمبر 2006، كلية فرحات عباس سطيف، الجزائر.

45- وراد خليل عطاالله، (2005): دور التنافسية في دعم قرارات إقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، 27-28 أفريل 2005، جامعة الزيتونة، عمان.

III- الدوريات :

1- البشير عبد الكريم، (2009): دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، السداسي الأول ، الشلف.

2- الزعيم عصام ،اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة و التحديات الوطنية، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية .

3- اليعقوبي محمد، عزي الأخضر، (2004): الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على المؤسسة الاقتصادية، عدد 14أكتوبر2004 ، مجلة العلوم الإنسانية.

4- بغورة صحية، (2009)، بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي، شراكة غير متكافئة، مجلة المعرفة، العدد 176،

www.almorefh.net/show-content-sub.phgp (12/06/2011) .

5- بن جليلي رياض ،(2009): سياسات تطوير القدرة التنافسية"، مجلة جسر التنمية، العدد الثالث و الثمانون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

6- بن صالح السلطان خالد، (2005): المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات وثيقة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، 2005/01/30 ، السعودية.

7- بولوباج غريب،(2012): العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

8- تقي حسن عرفان ،(1998): الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا، العدد السادس ، القاهرة.

9- حدة رايس، كرامة مروة،(2012): تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية- دراسة تحليلية، مجلة أبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد12، جامعة بسكرة، الجزائر.

10- حسن صالح ياسر ،(1999):الليبرالية- الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الأيديولوجي و حقائق إعادة إنتاج التبعية، مجلة الاعلوم الانسانية، عدد12، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

11- زرقين عبود، (2009): الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، مركز دراسات اقتصادية عربية، بيروت .

12- زروق جمال الدين، (2007): تحرير التجارة الخارجية و التشغيل في الدول العربية، ، دراسات اقتصادية، العدد (1)، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة.

13- زعباط عبد المجبد، (2004): الشراكة الأورو متوسطة و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات، شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف .

14- سالم أحمد ضحى، (2012): القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في ظل العولمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 08 ، العراق.

15- سلامي منيرة ، ايمان بية،(2013): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

16- عباس بلقاسم، (2008): المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدولة، سلسلة جسر التنمية، العدد الخامس والسبعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

17- عبدالكريم سهام،(2011): سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : مع التركيز على برنامج "PME II ، مجلة الباحث،عدد 09، جامعة ورقلة.

18- عزيزة نسيمة، (2011): الشراكة الأورجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد09، ورقلة، الجزائر.

19- غدير أحمد سليمة، (2011): تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للبرنامج ميدا، مجلة الباحث، عدد 09، ورقلة، الجزائر.

20- كامل الناصح أحمد و العاني ثائر محمود ،(2010): التنافسية الجديدة و إعادة هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الثاني و الثمانون، الجامعة المستنصرية، العراق.

21- كساب علي و راتول محمد، (2004): التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد الأول، الشلف، الجزائر.

22- محمد زوزي، (2010) :استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعات الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 8 ، جامعة ورقلة، الجزائر.

23- محمود الإمام محمد، (1997): الاتفاقيات المشاركة الأوروبية و موقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة.

24- مسعوني منى، (2012): نحو الأداء التنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث،عدد 10،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

25- نوير طارق، (2002): دور الحكومة الداعمة للتنافسية، حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

26- وديع محمد عدنان، (2003): سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع و العشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

27- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات،(2011) :تحرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤسسة ضمان لجاذبية الاستثمار،الكويت.

28- المجلس الثقافي البريطاني، (2006): نشرة البرنامج الأورو متوسطي المعنية بحقوق المرأة، العدد الأول، نشرة ربع سنوية يصدرها برنامج دور المرأة في الحياة الاقتصادية، أكتوبر- ديسمبر 2006.

29- صندوق النقد الدولي، (2013): المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر، نشرة معلومات معممة ، رقم 13/10 ، 12 يناير 2013 ، واشنطن.

IV- الرسائل الجامعية غير المنشورة

1- أوشن ليلى،(2011): الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة في قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

2- بن حمودة سكينة ،(1999): ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(1986-1995)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة.

3- بوعزيز ناصر،(2010):الشراكة الاوروكتوسطية و تاهيل المؤسسات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر.

4- شريط عابد، (2003): دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية – حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، ص85.

5- شفير أحمد ،(2000): الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على البطالة و التشغيل "حالة الجزائر"، مذكرة الماجستير غير منشورة، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر.

6- عمورة جمال،(2005): دراسة تحليلية و تقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

7- عياشي كمال ، (2005): إمكانية ترقية صادرات الصناعة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية مع تطبيق الصناعات التحويلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة، الجزائر.

التقارير و الجرائد :

1- صندوق النقد العربي،(2013): التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، أبو ظبي، ص197.

تقرير UNESCO لسنة 1998.

2-برينيادا إيسابياس و مارتين إيبان ، (2005): العمل والحماية الاجتماعية في الشراكة الأورومتوسطية ، التقييم النهائي الآفاق واقترحات العمل، المنتدى النقابي الأورومتوسطي، العرض الذي تم تقديمه خلال ملتقى : حدث مدني برشلونة + 10 ،أوروميد، مالطة.

3-الجزائر شريكا محوريا في الفضاء الأورمتوسطي ،جريدة الشعب،(2010): تم الاطلاع بتاريخ 06/12/ 2011 من الموقع: **www.ech-chaab.com/ar/index.php**

4-المعهد العربي للتخطيط، (2003): تقرير التنافسية العربية، الكويت.

5-التقرير العربي الاقتصادي الموحد، أسواق العمل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص12.

6-المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، (2006) : "تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني و الدولي لإيجاد عمالة كاملة و منتجة و توفير فرص العمل الكريمة للجميع، و تأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، جنيف، ص07.

7-الأمم المتحدة،(2002): تقرير مؤتمر التكنولوجيا و مكافحة الفقر و البطالة في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 16-17 تموز/يوليو 2002، بيروت، ص05.

[8]- مكتب العمل الدولي، (2008): مهارات من أجل تحسين الإنتاجية و نمو العمالة و التنمية"، تقرير الخامس، الدورة 97، ILO Publications، جنيف، ص02.

9-الصندوق النقد العربي، آثار العولمة و على الخصوص تحرير التجارة الخارجية (اتفاقية الجات)، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة.

10-الهيلالي فؤاد ، (2011)، العولمة الرأسمالية و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية على المرأة العاملة المغربية، جريدة: الحوار المتمدن، العدد 3303

11-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2006، "نحو سياسات تعليم لتحضير اقتصاد معرفة تنافسي في الأراضي الفلسطينية"، القدس، ص20.

12-البنك الدولي للإنشاء والتعمير،(2010): تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ، واشنطن

13-ميركن باري ،(2010): المستويات السكانية و توجهات المنطقة العربية و سياستها :التحديات و الإمكانات المتاحة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، المكتب الاقليمى للدول العربية

14-بن بادة مصطفى ، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 04 جوان 2009 ، العدد2628

15-تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، (2011): البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مطبوعة مشتركة بين البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية ، واشطن

16-مجلس الاقتصاد و العمل الايطالي CNEL، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوربية EESC،

17-المجالس الاقتصادية و الاجتماعية الأورو متوسطية، (2007): عوامل تسهيل وصول المرأة الى الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و المؤهلات العليا في اطار التنمية الوطنية و الاقليمية وز العالمية، قمة أثينا.

18- وزارة الأشغال العمومية، (نوفمبر 2009): خطة عمل و برامج قطاع الأشغال العمومية – تقرير ملخص- ،الجزائر

المواقع الالكترونية:

1- المواقع الالكترونية الرسمية:

1-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،(2013): كلمة السيد طيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي للمرأة ، 06 مارس 2013 ،بن عكنون ، الجزائر.

2- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، (2007): اصلاح التعليم العالي، الجزائر، ص07، **www.onec.dz** .

3- المعهد العربي للتخطيط، نبذة عن المعهد، من الموقع

http://www.arab_api.org/about-a.html

4- المعهد العربي للتخطيط، الاستثمار في التعليم و نظرياته،

http://www.arab-api.org/ar/default.aspx

5- كلمة وزير العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي، طيب لوح، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، 6 مارس 2013، بن عكنون ، الجزائر، تاريخ الاطلاع 12_01_2014 ، من الموقع : **www.mtess.gov.dz/mtss_ar…/2013/co_060313**

2- المواقع الالكترونية غير الرسمية:

1- محصلة الشراكة الأورو-متوسطية ، تم الإطلاع بتاريخ في 08 مارس 2010، من الموقع الالكتروني **http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html**

2- تحديات و آفاق الشراكة الأورو-متوسطية ، تم الإطلاع بتاريخ في 08مار س 2010، من الموقع الالكتروني :**http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15_566.html**

3- مندوبة اللجنة الأوربية، اتفاقية التعاون، **http://www.delbza.ec.europa.eu**

4- تحسين الإنتاجية، تم الاطلاع بتاريخ 12-11-2012، من الموقع الالكتروني

www.**mne.gov.ps/MneModules/…/Productivity.pdf**

5- أبتيماكسبون تقدم برنامجا لدعم الصادرات خارج المحروقات بالجزائر،

http://www.djazairess.com

6- اختتام الشراكة في مجال الصناعات التقليدية بنتائج غير منتظرة.

http://www.djazairess.com/elmassa/64644

7- التوقيع على 4 اتفاقيات تمويل بقيمة 94 مليون أورو، **http://www.kawalisse.com/arf**

8- تكريس سبع شراكات مع مؤسسات اسبانية، **www.andi.dz** .

9-عبد الوهاب بوكروح، الجزائر توقع اتفاقا استراتيجيا حول الطاقة مع الاتحاد الأوربي مطلع2012

www.echoroukonline.com/ara/articles/15011.html

10- علي العقون، تقرير البنك الدولي حول "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" في الجزائر: البيروقراطية تخنق القطاع الخام، **www.djazairess.com/elbilad/206686**

12- صندوق النقد الدولي يتوقع استمرار النمو الاقتصاد الجزائري

www.algeriatimes.net/algerianews 27932

13- الجزائر ترصد 600 مليون دولار لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

www.menafn.com/arabic/qn.news،

14-تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

http:// ar.wamda.com/country/info-center/Alegria

15- الموقع الالكتروني **http:// www.enpi-info.en/main.ed.php?id**

16- زولا سومر، فيما لم تتجاوز 1.92 مليار دولار باتجاه فرنسا في الثلاثي الأول ، ملتقى لترقية وتنويع صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي

http://www.djazairess.com/elmassa/72863

17- الطلب على العقار الصناعي يسجل ارتفاعا قويا في 2013 . www.elakhbar.com

18- ازدهار قطاع الاقتصاد الغير موازي في الجزائر، **maghrebia.com/ar/articlslauri**

19-الموقع الالكتروني

http//:Albayan.co.ae/abayen/alarbea/200/issu184/arbit/3.htm

20- الجزائر توقع اتفاقية تعاون نووي مع الاتحاد الأوروبي،تم الاطلاع بتاريخ : 11-05-2014 ، من الموقع الإلكتروني:

.www.echoroukonline.com/ara/articles/html

-نسبة البطالة في الجزائر ستتراجع إلى 9.3 %عام 2012، 9-10-2012- من الموقع الالكتروني **www.djazairess.com /16153** ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10-11-2013.

المراجع باللغة الاجنبية (فرنسية و انجليزية)

I-les livres

1-Arthius Patrick et Muet Pierre Alain,(1995):Théories du Chômage,Economica, Paris

2-Balta Paul, (1992):la méditerranée réinventée, réalités et espoirs de la coopération, la découverte, paris.

3-Berrea Jean, (2001):Théories des relations internationales - De l'"idéalisme" à la "grande stratégie",France

4 –Badrani Slimane,(1981):L'agriculture Algérienne depuis 1966, OPU , Algérie .

5 -Beinaymé Alain,(2001): les nouvelles approches de la concurrence, économica , Paris.

6-Boulouis Jean,(1998): Droit institutionnel de l'union européenne,6éme éditionMontchrestien, Delta, Paris.

7-Boncoeur Jean & Thoument Hervé,(1993):Histoire des Idées économiques, ED. NATMAN.

8- B.Ponson et G.Hirsch, Partenariats, d'entreprises et mondialisation , ed Karthalaauf ,Paris

9- Claude Ménendian,(1997):Fiches de macroéconomie , Edition Ellipses, Paris

10 -E. Malinvaud, (1982):Théorie Macroéconomique, Edition : conjoncturelles, Paris- ----Eicher j. e. et Levy Garboua, (1979):Economique de l'éducation, Edition economica, Paris

11-Foret Jean Marc, (2001):Droit et pratique de l'union européenne, 3éme édition, Gualino,éditeur, Paris.

Georges Friedmann,(1962) :Naville Pierre, traité de sociologie de travail, 2éme édition tome 1, Paris.

12-Guillemin Hervé, Moule Martine,(1993):Le marché du travail , Eyrolles, Paris,
13-Jalladeau Joëlle ,(1993):Introduction à la macroéconomique, Modélisation de base et redéploiements théorique cas temporaires, Edition Ouverture caromique, Blarique
14-J. P Gourlaouen, 1986, "Economie", Edition Vuilert, Paris
15-Juvin Hervé,(1998) : stratégies pour l'euro", Edition les djinns, Paris
16-L'économie,(1976): Encyclopédie du monde actuel , Edition charles-henri favord.
17-Malterre Jeau Froncois et Pardea Christian,(2000): l'union européenne en fiche, sous la direction de B. Benoit et R soussac, 3éme édition, Paris
18 -Michel Cousineau Jean,(1981):Economie du travail, Gaëtan Morin, Canada,
19-Minc Alain, (1997) :la mondialisation heureuse, Edition Plon, Paris
20-N.Hamsadji-Bouzidi Nachida,(1998):Essais sur l'ouverture de l'economie algérienne", ALG/ENAG Edition, Alger
21-Ohen Didier,(1997): L'euro, 1997-1999 L'euro des préparatifs, les Editions D'organisation, Paris.
22-Poincelet Martine et Paptinutti Marc,(1996):L'analyse des flux de marchandises en méditéranée, lieu de transition ou d'échanges , Edition publisud, Paris
23-Ponson Bruno,(1999):Une Typologie des partenariats –nord-sud -IN Vauchau, B.Ponson et G.Hirsch, Partenariats, d'entreprises et mondialisation , ed Karthalaauf ,Paris
24-Ravenal Bernard,(1997): Méditerranée, le nord contre le sud ? , Paris, Editions l'Harmattan
25- Ricardo David,(1997): Principes d'économie politique et de l'impôt" ,ED.Flammarion Remes
26-Say Jean-Baptiste,(1996): traité politique ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses , sixième édition, Osnabrück
27-- Varge Eugène, (1976) :la crise économique sociale politique, Ed. Sociales.
28-Zakane Ahmed,(1992) :Analyse de l'offre d'emploi, Mémoire de magiste, ISE, Alger.

II-autres références :

1-Boudene Kamel, Neliani Hakim,(2006) : Accord d'association avec l'UE : évaluation préliminaire des premières effets, Forum international : les effets et les conséquences de l'accord de l'association sur l'économie algériennes et le systéme de la PME-PMI,13 et 14 Novembre 2006, Sétif,

2- Kanafani Nu'man,(1999): Associating palestine with the european union : the present framework and the way ahead , Working Paper 9937, The Economic Research Forum,Cairo.
3-United nations,(2009):Strongthening the global partnership for development in a time of crisis , MDG Gap Task force report, United nations publication, New york .
4- Mongelli Francesco Paolo, (February2008): European Economic and Monetary Integration, and the Optimum Currency Area Theory" , Economic Papers 302, European Commission, Belgium.
5- UMCE ,(2005): Etude d'impact de la déclaration de Barcelone sur le secteur privé, Rapport de Businessmed,Tunisie, P04.
6-Ben Ehassan Alaoui Mohamed, (1999) Le Maroc et l'UE à l'aube du XXI ème Siècle, point de sa majesté le Roi Mohamed VI ", Revue panoramique, 3 trimestre, n°41.
7-Maamri Nabiha,(2006) : Free Trade Areas, Euro-Mediterranean partnership and prospects of south-south integration in the Mediterranean, sustainable development countries and adjustment in the Mediterranean countries following the EU enlargement, the European commission, Milano, Italy.
8-L'institut de la Méditerranée,(2000): Meda et le fonctionnement du partenariat Euro-méditerranéen , P12.
9- Commission européenne, (2003) : Entretien avec Romano Prodi Président de la C.E, le Quotidien d'Oran, N°2714.
10- Vauzelle Michel, 23 juin 1999," la partenariat euro- méditerranéen", Rapport d'information, Assemblée nationale
11- Darbot-Trupiano Stéphanie,(2007):la partenariat euro-méditerranée :une tentative d'intégration maladroite , l'espace politique, revue en ligne de géographie politique et de géopolitique **espacepolitique,revues.org/index844.html.**
12-LANNON ERWAN and MAHIOUB AZZANE,(2010): Assessment of the Barcelona process in the light of the new national and regional situation, the European Institute of the Mediterranean (IEMED) and the European union institute for security studies (EUISS), the sixth in a series, Barcelona (SPAIN) by Gam ,
13-Vauzelle Michel,(1999): la partenariat euro- méditerranéen , Rapport d'information, Assemblée nationale.
14- Kirpatrick Colin, George Clive, and others,(2006): Sustainability Impact of the euro- Mediterranean free trade area", final report on phase 2 of the SIA-AMFTA Project, institute for development policy and management, University of Manchester.
15-Handoussa Heba, Jean-Louis Reiffers, (2003): le Partenariat Euro-méditerranéen", Rapport, Steering Committee du FEMISE , Marseille, P06.

16- Commission Européenne,(1976): Accorde entre L'Algérie et la CEF",office des publication officielle des communauté européennes, Luxembourg.
17- Instrument Européen,(2010) : Algérie, Programme Indicatif national 2011-2013, commission Européen.
18-Bouzidi Nachida,(2002) : Les enjeux économiques de l'accord d'association Algérie Unions Européennes, Idaraine, N°2.
19- Abbott Philip and Bredahl Maury, (1992):Competitiveness: Definitions, Useful Concepts and issues, presented at the IATRC Symposium on: "Competitiveness in International Food Markets", 17August 1992, Annapolis, MD.
20- Travkina Irina , Tvaronavicien Manuela ,(2010):An Investigation Into Relative Competitiveness Of International Trade : The Case Of Lithuania, 6 th International Scientific Conference, 13–14 May 2010 ,Business And Management, Gediminas Technical University, Vilnius.
30-Salvatore Dominick,(1990):The Japanese Trade Challenge and the U.S. Response, Addressing the Structural Causes of the Bilateral Trade Imbalance, Economic Policy Institute.
31-Faux Jeff,(1988):getting rid of the trade deficit :a cheaper dollar is not enough, Economic Policy Institute : Briefing paper, washington.
Deboneuil Michel et Fontaine Lionel,(2003):compétitivité, la documentation français, Paris.
32-CNUCED, (2002):la compétitivité et la développement , note thématique, Genève, P03.
33- Council on competitiveness report,(2001)
34-T.Yap Josef, October,(2004):Anote on the competitiveness debate, philippine Institute for development studies (the PIDS), Philippines.
35- IMD,(2003):world competitiveness yearbook
36-Schwab Klaus, E. Porter Michael,(2006): Global competitiveness report 2006/2007, world economic forum edition, Geneva.
37-Maniak Grazyna, (2007) : Methodological aspects of evaluating the competitiveness of labour market , seria wyd. Economy & Competition Policy No 8, s.7-22 , Szczecin .
38-Schwab Klaus,(2010) :The Global Competitiveness Report 2010–2011, World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland .
39-wan der Moeven- Rolph, (2010): labour markets trends, Financial globalization and the current crisis in developing countries , DESA working paper N°99, Economic and social affairs, United nations Plaza, New york.

34- Brown Clair and Campbell Ben,(2002):The Impact of Technological Change on Work and Wages, Industrial Relations, Journal of Economy and Society, Vol. 41, Univ of California, USA.
35-El-Kassas Mahdy Mohammad, (2007): Youth's labour in the light of globalization a field study , the 2nd conference of the deanship of scientific research, the arab world and the challanges of globalization,25-26 April 2007,Irbid Private University,
36-George Susan, L'ampleur de la mondialisation aujourd'hui, International View point, N°326.
37- T.Yap Joseph,(2004) A note on the competitiveness debate, Discussion paper series", N°, PIDS / Philippine Institute for development studies,Philippine,
38-OECD, (2013): Education at a Glance 2013- OECD Indicators", Publishing OECD.
39- Roy Mario, Audet Madeleine, (2003): La transformation vers de nouvelle formes d'organisation plus flexibles : Un cadre de référence , MEC Montréal, Revue Internationale de gestion, Vol27, Numéro 04, Édition cairin/info.
40- Asury HMTRE,(2003):EMU and labour market flexibility, stationey offices, london
41- El-Ehwany Naglaa and Metwally,Manel, (2001): Labour market competitiveness and flexibility, REF working paper series, 0129, Economic Research Forum, cairo, Egypt, N°129.
42- Uzaglieva Ainura and K Cukrouski Jace, (2006):Labour market flexibility", International competitiveness and patterns of trade, International economies Journal, Vol59, issue 2, genova, Italy.
43-Lena Tsipouri, (2005): flexibility and competitive labour market flexibility, Innovation and organization performance (Flex.com)", final report : "Improving the socio-economic Knowledge base of FPS", DG research European commission, national and kapodistrian University of Athens, Greece.
44-Ramendran SPR Charks, Roman Gopalan, and other, (2013): Organizational flexibility and its implications on employees productivity », Interdisciplinary journal of contemporary research, International research centre
45- Chung Meejung, (2009): Flexibility for who ? working time flexibility practices of European companies", Editeur Chung, Amesterdam, Meejung.
46- "Flex.com – Is labour market flexibility the key of economic competitiveness?"
47 - Arvanitis syros, (2003): Numercial and unctional labour flexibility at firm level, are there any implication for performance and innovation ? Evidence for the suise economy, ETHZ and KDF, CH- 8092, Zurich.

48 - Bredgard Thomas, Daemrich Arthur, the waemrich, the walfare state as an Investement strategy : Demark's flexicurity policies, the oxford Handbook of offshoring and global Employment, oxford University Press, Oxford, 2013.
49-Bouhala Mohamed,(2012) : la problématique de la mise à niveau des entreprises en Algérie, Colloque International : Algérie : cinquante ans d'expérience de développement, Etat-Economie-Société, 08 et 09 Décembre2012, Algérie.
50-Dhaou Mohamed Lamine et Abassi Boualem, (2003) : Restructuration et mise à niveau d'entreprise : guide méthodologique, Ministère de l'industrie § ONUDI ,Alger.
51-Achy Lahcen,(2010) : Trading High Unemployment for bad jobs: Employement challanges in the Maghreb, Number 23, Carnegie Middle Easte Centre Carnegie,Carnegie Endowment for International Peace
52- Nacer-Edine Hammouda, Alisong,(2009): l'impact de flexibilité du marché du travail sur la compétitivité des entreprises au magrheb central (L'Algérie, le Maroc et la Tunisie) approche Empirique, La revue 09, 08 dec 2009, fes9. Univ-tlemcen **dz/larevue 09/Nacer Eddine %20 Hammouda 20% ali 20% song**
53-Pianta .M, Vivarelli .M, employment, structural charge and globalization, international labour organization, bureau of workes activities, Ch 1211 Geneva,
http://actrav-itcilo.org/actravenglish/telearn/global/ilo/art/G.htm
45- SUZUKI NORIYUKI, Globalization and labour market challanges, the Role Trade unions.
55-Afrique Jeune, Algérie, Le taux chômage tombe à 9.8%,**www.économie, jeuneafrique.com** consulté le : 02/06/2014.
56- World Bank,(2011): Doing Business, DC: World Bank Group, Washington,
57- Plande relance économie, p4,consulté :12-3-2014,
http://www.consulatlaalgerienentrel.com/strtc/formulaires/economic.
58-Wourld economy forum, women leaders and genderparity, **www.weforum.org**-
59-Huppert Elizabeth, (September 1996): Unemployment Insurance in Algeria, Implication for a labor Market in transition, Policy Research working paper, WPS 1659, the world Bank, Washington,
60- Furceri David , (2012): unemployment and labor market development in Algeria, I working payer, Meddle East and central Asia Departement, WP/12/99, IMF, Washington.
61-World Bank, pilot Alegria investment climate assessmen, June 2003, Report No 27605,Coorkers in the informel Economy, The world Bank, **worldbank.org** 30/11/2013.

62- van ber hoeven Ralph, (2010): labour markets rends, Financial globailzation and the current crisis in developing countries, Economic & social Affaires, N°99, united Nation plaza, Room.

63-European commission, (2014) : Erasmustprograme guide, valid as of 01 January 2014, version 03, 09/01/2014,

64-conseil national économique et social,(2002):evaluation des dispositifs d'emploi,rapport commission relation de travail, alger.

65-World Bank,(2013): Doing Business, DC: World Bank Group, Washington.

66- Mebtoul Abderrahmane , la visite du président de la commission, Economique Européenne en Algérie :

http://Inr-dz.com/index.php?page=details§id=25999

67-Banques de ressources interactives en sciences économiques et sociales, la division internationale du travail**,**

http ;//www.Brises.org/nation/php/nation/index/notID.

68-Rogier De Langhe , Why is Switzerland the most competitive economy in the world?,

http://www.quora.com/

69- IMD, World Competitiveness Center**, http://www.imd.org/wcc/news-wcy-ranking/**

70- WB,The World Bank Group,

http://www.worldbank.org/projects/P114240/gambia-growth-competitiveness

71- IMF, International Monetary Fund, **http://www.imf.org**

72-Bureau National Tempus Algérie, Erasmust 2014-2020,

services.mesrs.dz/tempus/index%20fre.htm

73-Journée de clôture Ribu, sur le sit :**http :www.ribu.dz.org events.html/.**

74-Institut Européenne de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro-arabe, avec le soutien de la commission européenne, Mai 2003, zone arabe de libre échange, **http//www.medea.be/index.html**.

75-M.cincera, "économie de l'intégration européenne". le site internet :

http//:hermepeges.Ulb.ac.be/mecincera/cour/eie/ncl.pdf

76- Ministère du commerce, Règlementation-Coopération, Comment exporte dans le cadre de l'accord d'association?

: **http//www.mincommerce.gov.dz/guideimpescp/expraccess.php**

77-Ministre de la formation et de l'enseignement professionneles, **www.mfep.gov.dz**

78-Ministère des finances, (2005) : accord d'association avec l'union européennes , contenu§ impact , Les impacts prévisibles de l'accord d'association avec l' Budget de l'état et le niveau de la protection tarifaire en Algérie.

79- Ministère de la petite et moyenne entreprises, Mise à niveau et compétitivité industrielle.
80- Ministère des finances direction générale des douanes , Quelles statistique a votre services, **http://www.douane .gou.dz.html,** (07-09-2013).
81-Ministère de la PME et de l'Artisanat, (Décembre 2007) :Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: EuroDéveloppement PME, Algérie.
http://www.competitiveness.gou.jo/arabic/competitiveness concept.php.
82-l'accord de l'association entre l'UE et L'Algérie, signé le 22/04/2002, entre en vigueur le 01/09/2005
http://www.debza.cec.eu.int/fr/ue-Algerie/Accord d'Association-htm

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي في التكامل و مسيرته انطلاقا من الاتحاد الأوروبي وصولا إلى الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتكامل الاقتصادي و الشراكة الاقتصادية ؛

المبحث الثاني: تجربة أوروبا في التكامل و مقارنتها بالمحاولات العربية ؛

المبحث الثالث: مسار الشراكة الأورومتوسطية– العربية –من التعاون إلى الشراكة؛

المبحث الرابع : اتفاق الشراكة الجزائرية –الأوربية (الشراكة الاوروجزائرية) .

الفصل الثاني:

المقاربات النظرية للتنافسية الاقتصادية و تأثيرها على التشغيل (سوق العمالة)

المبحث الأول : المقاربـــات النظرية للتشغـيل.

المبحث الثاني: المقاربـــات النظرية للتنافسـية.

المبحث الثالث: تأثير التنافسية الاقتصادية على سوق العمالة (التشغيل).

المبحث الرابع: تعديل الأنظمة التعليمية لاكتساب مرونة لسوق العمل و دور ذلك في تخفيف آثار التنافسية.

الفصل الثالث:

تقييم إجراءاتتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري لتفعيل الشراكة الاوروجزائرية و آثارها على سوق العمل

المبحث الأول: الإجراءات المعتمدة لتحسين تنافسية الاقتصاد في ظل الشراكة الأوروبية؛

المبحث الثاني: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري انطلاقا من الإجراءاتالمعتمدة ؛

المبحث الثالث: اثر إجراءات تحسين التنافسية على سوق العمل (التشغيل)؛

المبحث الرابع: تحليل مرونة سوق العمل الجزائري و تقييم واقع تعديل الأنظمة التعليمية

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

روح والدي العزيزان اللذان ما فتئا في حياتهما بمزرتي و منحي كل الدعم -رحمهما الله-

إلى زوجي الذي كان سندا لي في هذا العمل و ما ادخر نصيحة أو جهدا لمساعدتي في إتمامه

إلى ابنتي : آية. النور الذي أرى به الدنيا ، و البهجة التي أنعمني بها الله

إلى إخوتي و أخواتي و إلى عائلة زوجي و صدقاتي

الشكر

اشكر الله عز و جل عظيم الشكر على توفيقي و منحي الصبر لانجاز هذا العمل

أتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ الدكتور جاوحدو رضا على المجهود الذي بدله معي و توجيهاته لي المستمرة

وأتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

شكرا جميعا